الدكتور عبد الخالق لاشين



سعد زغلول

ودوره في السياسة المصرية

سعـد زغلـول
دوره في السياسة المصرية

الدكتور عبد الخالق لاشين

سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية

تقديم

الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى

دار العودة - بيروت
مكتبة مدبولي - القاهرة

الطبعة الاولى ١٩٧٥/١/١

الاهداء

« الى شقيقتي مديحة وهنية ،

والـى روح والدتـي

والى كل المصريين الشرفاء .

اقـدم هـذا الكتـاب »

المؤلف

تقديم

منذ اربع سنوات قدمت للرسالة التي حصل بها الصديق عبد الخالق لاشين على دجة الماجستير وموضوعها « سعد زغلول ـ دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ » . وقد لفت النظر حينئذ الى ضرورة احترام منجزات المنهج العلمي المستند الى تحري الحقائق وضبطها والسيطرة على الانفعالات العاطفية الطارئة . ورغم ذلك فقد أثيرت حول هذا البحث ضجة من نوع او آخر تثبت اننا لا زلنا بحاجة الى متابعة الجهد في سبيل ترسيخ النظرة العلمية وتعويد القراء عليها . قيل ان لاشين قد تطاول على « المقدسات » ومسّ تاريخنا القومي مسا غير رقيق ـ وكأن هذا التاريخ حكر على حملة المباخر وصانعي الطغاة ... وكأن ابطالنا القوميين من فئة الصحابة والقديسين الذين لا يصح ان يتطاول احد على « نبش قبورهم » ، وكأننا قد عدنا القهقرى الى عهود التاريخ الكنسي المعتمد وقوائم المحظورات .

ان النظرة الانفعالية دليل على القصور ، وهي في حد ذاتها مركب الزلل ... وكثيرا ما وجه الينا ـ نحن العرب ـ الاتهام المستند الى ما يقال عنا من اننا نشتط في الحب والكره ، واننا قد ننتقل من هذا الى ذاك في طفرات غريبة قد نندم عليها بعد فوات الاوان . وان الدول الناضجة تقيم زعماءها تقييما موضوعيا في حياتهم وفي مماتهم ، ولا تحكم عليهم بحسب مقتضى الحال ! ولكننا درجنا على تغيير كتب التأريخ بالصورة التي أورثت اجيالنا الصاعدة نوعا من البلبلة التي يخشى تأثيرها في عقولهم بحيث يكفرون بكل شيء . ولو كنا قد التزمنا المنهج العلمي لكانت احكامنا ثابتة من حيث المضمون وان اختلفت التفاصيل : بحيث يتاح لنا نوع من الاستمرار الذي

نفتقده في كثير من جوانب حياتنا لا ان يكفر كل جيل بالجيل الذي سبقه .

واذا كانت سير العظماء جانبا هاما من جوانب التاريخ في كل المجتمعات والعصور ، فان القصور يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فالشعوب القاصرة ترى ان التاريخ ان هو الا سجل للابطال وان الشعوب ليست سوى قطعان غنم ــ ومبعث هذه النظرة هو تأصل الاستبداد في عقول الكتاب الذين لا يرون في الشعوب الا صورة شخص واحد متسلط يسخر الاقلام والاكف والحناجر ولا تلتف حوله الا اشباح لا تراها عين المؤرخ ، او اذا رأتها فهي لا ترى الا صورا باهتة تقوست ظهورها من الانحناء . وعن هذا يختلف المنظور العلمي الذي يرى البطل في اطار عصره ومجتمعه (١) ــ وهنا يبرز التفسير الاجتماعي للتأريخ سواء في المجتمعات الاشتراكية او الرأسمالية . والبطل هنا بشر يبدع ويقود ، وقد يخطىء . وحري بنا ان نلتزم النظرة العلمية التي هي عاصمنا من الزلات الكبار فلا نجري وراء سراب «العبقريات» و « الفلتات التأريخية » وصانعي المعجزات !

لقد التزم لاشين المنهج العلمي في دراستيه عن سعد زغلول : الدراسة السابقة التي انتهت عند عام ١٩١٤ وهذه الدراسة التي تكمل الصورة حتى وفاة سعد في عام ١٩٢٧ ، والمنهج العلمي يرتضي كشف الاخطاء لا تبريرها ــ وقد كان سعد أعظم من مبرريه لأنه كان يعترف بخطئه علنا حين كان الوضع يحتم عليه مكاشفة الجماهير التي وثقت فيه . ورغم هذا فان طبيعة البحث الذي نقدمه تختلف عن طبيعة سابقه . فحتى عام ١٩١٤ كان سعد قد استكمل استعداده للحياة العامة : فقد تعلم اللغة الفرنسية وحصل على درجة في القانون وأصهر الى الطبقة التركية ــ الشركسية وصادق الانكليز (٢) حكام مصر الحقيقيين . اما وقد تم له ذلك فانه اخذ يبحث عن دور دون أن يرتبط بخط سياسي بذاته ، اللهم الا الخط الوطني العام . وهذا هو سبب ما قد يلحظ عنه من تذبذب بين التطرف والاعتدال ، وبين مصادقة الانجليز ومعارضتهم . حتى اذا كان انتخابه وكيلا للجمعية التشريعية من عام ١٩١٣

---

(١) انظر : Plekhanou The Role of the Individual in History :

(٢) لا تتضمن اشارتنا هذه اتهاما لسعد ــ فقد رأى الجناح المعتدل من الوطنيين المصريين ــ ومنهم محمد عبده ولطفي السيد واحمد فتحي زغلول (شقيق سعد) ــ ان مصلحة مصر تقتضي مهادنة المحتل واقناعه بتحقيق الاصلاحات التي تحتاج اليها البلاد . (راجع كتابي : تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة ــ ١٩٧٣) .

وجد نفسه وأدرك ان مستقبله يرتكز الى التأييد الجماهيري الذي تشكلمن وجوده في اعقاب القبض عليه في اوائل عهد الاحتلال بسبب نشاطه الوطني .

وأما فترة البحث الراهن (موضوع الرسالة التي حصل بها لاشينعلى درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الاولى) التي وفق فيعرض خطوطها العريضة دون امعان في التفاصيل التي قد تحجب السياق العام ، فانها فترة مجد سعد ومصر معا . فقد صقلت سعدا وقفة الشعب المصري الرائعة في عام ١٩١٩ ، وهي الوقفة التي لم يتجاوب معها سعد وحده ، بل اشترك معه فيها ملايين المصريين دون اعتبار لطبقة او جنس او دين . فلقد فجرت ثورة ١٩١٩ المجيدة طاقات مصر في كل المجالات : في الفن والادب والمسرح والسياسة والاقتصاد وغير ذلك . وفي أعقاب الثورة عرفت مصر الوانا من الخصوبة من الرجال قل أن نجد لها مثيلا في تاريخ مصر ذاتها او في تاريخ غيرها من البلاد . واظهرت الديموقراطية الوليدة كفاءات في كل المجالات ، برز سعد بينها جميعا كالشمس الساطعة . ولهذا يقل في هذا البحث تساؤل المؤرخ وحيرته ـ اذ الموضوع واضح المعلم وضوح الخط السياسي الذي سار عليه سعد في اعقاب ثورة ١٩١٩ ، وان يكن المؤلف قد اجاد في التزام الخط العلمي المستند الى المادة الاصلية التي بذل جهدا كبيرا في الحصول عليها .

وفي الختام اقدم الى الامة العربية مؤرخا جديدا أعلق عليه كثيراً من الآمال في ارساء المنهجالعلمي الذي نحنالآن احوج اليه منا في اي وقت آخر. واملي ان يأخذ لاشين على عاتقه ـ بعد نشر هذا البحث ـ ان يقدم الىالقراء مذكرات سعد محققة ومبوبة بعد أن نقلها من كراسات سعد العتيقة ذات الخط الذي يقتضي جهدا في قراءته .

والله ولي التوفيق .

القاهرة في ٢ يوليه (تموز) ١٩٧٤ .

دكتور

احمد عبد الرحيم مصطفى

مقدمة المؤلف

البحث العلمي في جوهره هو البحث عن الحقيقة ، يقتضي من الباحث ان يقف موقفا اخلاقيا ، يؤمن بالقيم الانسانية التي يتمثل فيهــا التراث الحضاري الاجتماعي كله ملتزما الامانة والصراحة واحترام الحقيقـــة وتقديس الحرية والتقدم وما الى ذلك • وهذا الموقف الاخـلاقي يتنافى تماما مع طمس الحقيقة الموضوعية او حجبها ، بنفس القدر الذي يتنافى فيه مع ازدراء العقل أو التقليل من شأن العلم • ذلك لانه في اعتقادي ان المهمة الاولى الملقاة على عواهل المثقفين العرب بعامة والمصريين بخاصة هي العمل على تحرير العقلية العربية والمصرية من اتجاهها الاسطوري الغيبي والميتافيزيقي ودفعها نحو الاتجاه العلمي الذي أضحى سمة الحضــارة المعاصرة في كل من الشرق والغرب على حد سواء منذ سنوات بعيدة •

ولقد يشكل هذا البحث الذي قمت باعداده، لبنة متواضعة في بناء، نحن جميعا مطالبون باقامته ، وأعني به تعقيل الفكر العربي والمصري ، أو أن شئت الدقة تعقيل « العقل » العربي والمصري معا •

وينبغي أن يكون واضحــا أنني لم أكتب هــذا البحث « سعــد زغلول ، دوره في السياسة المصرية من ١٩١٤ حتى ١٩٢٧ » كي أمــدح به سعد زغلول أو أذمه ، أو أن أقف معه او ضده ، فتلك غاية أبعد مـا تكون عن البحث العلمي التاريخي • وانما كان الهدف من وراء الاشتغال

به هو تفسير ذلك الدور ، حيث لم ــ ولن ــ يعد التاريخ قصصا تحكى أو وقائع تروى منبتة الصلة ببعضها • بل انه أصبــح ــ بحق ــ نقــدا وتحليلا وتفسيرا . وان اختلف المؤرخون كثيرا فيما بينهم حول مكونات ذلك التفسير وأدواته • فبينما راح بعضهم يعطي لجوانب معينة اهميــة بالغة في تفسيراته ؛ ازور آخرون عن جوانب بعينها • وفي تقديري أن الجوانب المادية ــ بمفهومها الواسع ــ باتت تشكل البناء الاساسي الذي أعطى للتفسيرات التاريخية الوزن كله ، ولا يعني ذلــك البتــة اطراح الجوانب والابنية العلوية الاخرى ــ من سياسية واجتماعيــة وفكريــة ودينية وما اليها • لانها في مجموعها ، تشكل البناء الفوقي لتلك الجوانب المادية والنتاج الحتمي لها ، لما يوجد بينهما من علاقة ديالكتيكية صارمة•

ومن هنا فقد التزمت ذلك المنهاج في التفسير خلال دراستي هذه ، بغرض ان أضع سعد زغلول ــ كزعيم وطني وبطل تاريخي ــ في مكانه الصحيح والحقيقي من تاريخنا القومي • وأن أقيمه كبشر انسان ــ لــه قدراته وامكاناته ــ عاش على أرض مصر ، وتسلم قيادتها فترة حيويــة ومتشابكة في آن واحد • ذلك لأن الكثيرين ربما راق ــ أو يروق ــ لهم أن يصوره كشخصية أسطورية تتيه في عوالم أبعد ما تكون عن الواقــع التاريخي المصري في أبعاده الحقيقية لدى كل من الانسان والزمان ذاته •

وينبغي أن أشير الى انني أنفقت في هذه الدراسة فترة ليستبالقليلة ــ منقبا وباحثا وناقدا ــ قدر طاقتي وامكاناتي • لازمت خــلالها سعد زغلول في كل ادوار حياته ــ بل وخلجات تفكيره مــن خلال مذكراتــه الشخصية ــ فتوفرت لي بذلك فرصة قلما أتيحت لغيري من الباحثين أو حتى المعاصرين له ، ربما كانت مسئولة ــ الى حد كبير ــ عن النتائــج التي توصلت اليها ، والتي ربما قد لا يرضى عنها البعض •

وأود أن أنوه كذلك الى أن هدفي من وراء هذه المحاولة العلميـة كان تقييم دور الفرد في صياغة الحركة التاريخية • وربما استطيع القـول الى اي مدى ثبت افلاس دور الفرد « كبطل عظيم » في خلق تلك الحركـة التاريخية ، كما اتضح لنا من خلال هذه الدراسة لواحد من ألمع قادتنـا وزعمائنا و «أبطالنا» المعاصرين • ذلك لأن مثل تلك النظريات الكلاسيكية قد عفى عليها الزمن ، وأطرحتها أمم وشعوب كثيرة متقدمة سبقتنا • ولا يعني ذلك البتة تقليل دور الفرد في التاريخ• وانما يعني تماما دحض فردية الزعامة الفردية خاصة اذا لم تكن مستندة الى ايديولوجية محددة تلتف حولها الجماهير العريضة ــ صاحبة المصلحة الحقيقية ــ وتنتظم في سبيل تحقيقها في مؤسسات سياسية ذات كوادر وتنظيمات دقيقة ديموقراطية • وهو في تقديرنا أمل الخلاص والبعث ليس فقط بالنسبة للشعب المصري، ولكن كذلك بالنسبة لشعوب المنطقة العربية برمتها خلال ظروفها النضالية الراهنة •

وقد توصلت الى هذه النتائج ، التي لا أدعي انها الحقيقـة كلها ، ولكنها ــ على أقل تقدير ــ محاولة جادة للتوصل اليها • ربما أصابهـا التوفيق في جانب ، أو جانبها التوفيق في غيره ، من خلال خطـة شملت دراسة تمهيدية لمصر عند مطلع الحرب الاولى ، ثم خمسة فصول بعناوين:

الاول ــ سعد زغلول ودوره في الحركة الوطنيـة خلال الحـرب الكبرى •

الثاني ــ سعد زغلول وقيام الوفد المصري عام ١٩١٨ •

الثالث ــ سعد زغلول وثورة ١٩١٩ • قسمته الى قسمين :

ــ دوره في الثورة المصرية وقيادته لها من مارس ١٩١٩ حتى يونيه ١٩٢٠ •

ـ دوره في قيادة الجماهير والحركة الوطنية من يونيه ١٩٢٠ حتى يناير ١٩٢٤ .

الرابع ـ سعد زغلول رئيسا للوزارة خلال عام ١٩٢٤ .

الخامس ـ قيادة سعد زغلول للحركة الوطنية بعد تخليه عن الحكم في نوفمبر ١٩٢٤ وحتى وفاته في أغسطس ١٩٢٧ .

كما أتبعت ذلك بخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج والاستخلاصات التي توصلت اليها خلال دراستي .

ولقد يبدو ان البحث التزم خطة التقسيم الزمني لمجال الدراسة ، الا انني اعتقد ان هذه الخطة لم تتجاهل البتة تعاقب الموضوعات ووحدتها واتساقها حيث سارت جميعا في تلازم جدلي لا ينفصم .

وينبغي التنويه بأن هذا البحث اعتمد أساسا على مجموعة كبيرة من المصادر يمكن تقسيمها على النحو التالي :

أولا : المصادر الاصلية والمراجع المعاصرة . وهي مجموعة المصادر الوثائقية ـ العربية والاجنبية ـ غير المنشورة والمنشورة . الى جانب المذكرات الشخصية ـ وما أكثرها ـ وخاصة مذكرات سعد زغلول ذاته التي تقع في ٥٣ كراس وكشكول تضم ٣٠١٨ صفحة مكتوبة قدر لي أن أكون أول باحث يسمح له بالاطلاع عليها واستخدامها علميا . فكانت بمثابة العمود الفقري لهذه الدراسة .

يضاف الى ذلك العديد من الصحف والمجلات والدوريات المصرية ذات الاتجاهات والميول السياسية والاجتماعية المتباينة . التي بلغت زهاء ٤٠ جريدة ودورية خلال فترة البحث .

ثانيا : البحوث والمؤلفات والدراسات المنشورة التي تناولت جوانب من هذا الموضوع سواء ما نشر منها باللغة العربية أو باللغات الاجنبية ، الانجليزية والفرنسية بخاصة .

واخيرا أجد من الامانة العلمية أن اشيد بالمساعدات العلمية القيمة التي وفرها لي الكثيرون من المسئولين والقائمين علىحفظ تراثناالتاريخي سواء في دار الوثائق القومية، أو في دار المحفوظات العمومية أو فيالمتحف القضائي أو في دار الكتب وخاصة قسم الدوريات أو في ارشيف بعض المؤسسات الصحفية أو في مكتبة مجلس الشعب ، وكذلك مكتبات الجامعات المصرية وخاصة جامعتي عين شمس والقاهرة . حيث كانت لمعاوناتهم جميعا كبير الاثر في انجاز هذا البحث .

كما يطيب لي أن أشيد بالمناخ العلمي الصحي والممتاز الذي وفره لي ـ مع غيري ـ سمنار (حلقة بحث) التاريخ الحديث بكلية الاداب جامعة عين شمس تحت توجيهواشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم والاستاذ الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ـ الذي تولى مسئولية الاشراف على هذا البحث ـ وبقية الزملاء والاساتذة الذين يساهمون في هذا السمنار العلمي سواء من داخل قسم التاريخ بالكلية أو من خارجه من الدارسين والباحثين .

وكذلك فان من حق المشرف على هذا البحث ـ الاستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ ان أوجه له ثناء خاصا وتقديرا كبيرا لما أحاطني به من رعاية وحسن توجيه ، فعلمني كيف يكون البحث العلمي وكيف تكون كتابة التاريخ لهذا ، فاني مدين له بكل ما تعلمت بل يزيد .

واخيرا فانني أتحمل وحدي تبعة أي قصور أو تقصير في النتائج التي توصلت اليها . فعلي وحدي تقع مسئوليتها أولا وأخيرا .

القاهرة في ١٣ ـ ٦ ـ ١٩٧٣ م

دكتور عبد الخالق محمد لاشين

تمهيــد

مصر عنــد مطلع الحرب الكبرى

ما أن حل خريف سنة ١٩١٤ حتى شهدت مصر بل شهد العالم بأسره احداثا جسيمة قدر لها ان تغير مجرى الامور لفترة طويلة قادمة .

فما هي حقيقة تلك الاحداث ؟؟ وما مبلغ الاثر الذي خلفته على مصر وأوضاعها ؟ لقد شهد المسرح الاوروبي خلال الربع الاخيــر من القــرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بزوغ قوى جديدة خرجت الى الحلبة الدولية بعد ان استطاعت القوى الامبريالية القديمة تقسيم العالم فيمــا بينها الى مستعمرات ومناطق نفوذ معترف بها . ولم يكن هناك شيء ذي بال قد ترك لغيرها السيطرة عليه . وبذلك لم يعد امام تلك القوى الجديدة من مجال سوى استخدام التنافس الدائر بين تلك القوى القديمة بــل والتناقض الواقع بينها وبين شعوب مناطق النفوذ تلك لصالحها بغرض ايجاد ثغرة تنفذ من خلالها الى تحقيق مكاسب ذاتية ، ونعني بتلك القوى الجديدة : الامبراطورية الالمانية وايطاليا .

وقد اصطنعت الدولة الالمانية الجديدة سياسة اطلق عليها سياســة « الزحف نحو الشرق ــ Drang nach Osten ولــم يكن لهــذه السياسة ــ ازاء الاوضاع التي اصبحت تحكم السياسة الدولية ــ من معنى سوى « الزحف نحو تركيا والدولة العثمانية » وهو الامر الــذي

ركزت المانيا جهودها طيلة عدة احقاب على تحقيقه بغية الحصول على الممتلكات الرئيسية للشرق الاوسط العثماني . وهكذا فعلى حين ظلت الدبلوماسية الاوروبية مشغولة بالمشاكل التركية ، وبينما بقيت تركيا البند الرئيسي في جدول اعمال التجمعات والمؤتمرات الدولية المختلفة فقد بات واضحا ان الحرب القادمة سوف تقرر مصير الدولة العثمانية (١) .

واذا كان النفوذ الالماني في الدولة العثمانية قد لقي تشجيعا في مراحله المبكرة من جانب بريطانيا ليقف كقوة مناوئة في وجه المخططات الروسية في الخليج الفارسي ، الا انه مع مطلع القرن العشرين ــ وبعد توقيع الوفاق الفرنسي الانجليزي في سنة ١٩٠٤ (٢) ــ شاب العلاقات البريطانية الالمانية جو من الشك وعدم الثقة بلغ ذروته صيف عام ١٩١١ عندما ساد انطباع عام بأن « الدولتين على حافة الحرب » (٣) . ولقد كتب سير رنل رود ــ السفير البريطاني في روما ان احد الاهداف

---

(١) Ben Horin, E., The Middle East, p. 26.
ويقول المؤلف ان سياسة الزحف نحو الشرق هذه تقابل الشعار الذي تبناه هتلر والريخ الالماني « المجال الحيوي » Lebensraum الذي أدى الى قيام الحرب الدولية الثانية ١٩٣٩ .

(٢) ويرى أرثر جولد شمدت في رسالته غير المنشورة بعنوان : The Egyptian National Party والتي ترجمها الاستاذ فؤاد دواره «كان الاتفاق الودي بمثابة الضربة القاضية ، وقد اسماه (مصطفى كامل) هذا الاتفاق الانجلو فرنسي المشئوم الذي سيكون له اوخم العواقب على وطننا المسكين وخديوينا التعس ، واضاف (اليوم اصبح مواطني يكرهون فرنسا اكثر من انجلترا نفسها ، ففرنسا هي اول دولة تعترف بالاحتلال البريطاني) » ، ص ٩٦ الترجمة .

(٣) Zayid, M.Y. Egypt's Struggle for Independence, p.p. 65

الالمانية من الحرب في حالة قيامها هــو « امتــلاك مصر او الاشراف عليها [1] •

كما أن غزو ايطاليا ــ القوة الجديدة التي برزت في المجــال الدولي مع المانيا ــ واحدى دول الحلف الثلاثي[2] ــ لليبيا ضاعف بشكل كبير من اهتمام بريطانيا بمصر لانها نظرت اليه باعتباره قلبا لموازين القوى في البحر المتوسط لصالح دول الحلف الثلاثي • فقد كان ذلك يعني وجود قوة اوروبية كبيرة في دولة مجاورة لمصر يمكنها ان تستخدم من طرابلس ــ كقاعدة بحرية في الجزء الاوسط من البحر المتوسط ــ ضد بريطانيــا في حالة قيام حرب مع دول الحلف الثلاثي او تركيا ، الامر الذي أثــار جوا من السحب في الموقف الدولي • وقد شعر البريطانيون ازاء ذلــك بضرورة تدعيم مركزهم في مصر عسكريا واداريا الى الحد الذي ينبغــي معه « تسويته » قانونا • وربما كان ذلك احد الاسباب التي دفعت بريطانيا الى تعيين « رجل قوي » مثل كتشنر معتمدا وقنصلا عاما لهــا في مصر ليتمكن من مواجهة هذه الاوضاع الجديدة [3] •

---

(1) Ibid, p.p. 65-66.

(2) يتكون الحلف الثلاثي من كل من المانيا والنمسا وايطاليــا ، وقــد أصبح يعرف بهذا الاسم اعتبارا من ٢١ مايو ١٨٨٢ عندما انضمت ايطاليا اليه بعد ان كان حلفا ثنائيا بين كل من المانيا والنمسا ، وقد تجدد هذا الحلف الثلاثي عدة مرات في أعــوام ١٨٨٧ ، ١٨٩١ ، ١٩٠٢ ، ١٩١٢ •

(3) Zayid, loc. cit. and Weigall, A.A. History of Events in Egypt, pp. 245-46.

الذي يرى ان بريطانيا فضلت احتلال ايطاليا لليبيــا على احتــلال المانيا لها في مقابل قيام ايطاليا بدور ودي تجاهها في مجال الصراع الاوروبي ومن اجل هذا ضمنت لايطاليا وقوف مصر على الحيــاد وقد وصل كتشنر الى مصر في ١٩١١/٩/٢٩ وبعد مضي يوم واحد اعلنت ايطاليا الحرب على الدولــة العثمانيــة . نفس المصــدر ، ص ٢٣٩ •

حقيقة ان انجلترا ــ من الناحية القانونية ــ قد حصلت على اعتراف فرنسا ــ الدولة الاوروبية الاكثر مناوأة لها ــ بالاحتلال الانجليــزي لمصر عام ١٩٠٤ عندما وقع الوفاق الودي بينهما ، والذي بمقتضاه حصلت بريطانيا كذلك على اعتراف «سلبي» من جانب كل من روسيا وايطاليا والمانيا والنمسا والمجر . عندما اعلنت هذه الدول انها سوف لا تطلب من بريطانيا القيام بوضع حد زمني لاحتلالها لمصر [1] . غيــر ان هــذا الاعتراف « السلبي » لا يمكن ان يعد اعترافا كاملا بالاحتلال البريطاني لمصر من ناحية ، ومن الناحية الاهم فان انجلترا لم تسو بعد وضعها في مصر مــع اصحاب البلاد انفسهم . وبذلك استمر وضع بريطانيا في مصر يفتقر الــى اساس شرعي وقانوني [2] . واذا كان لسياسي مثل كرومر أن يرى « انه ليست هناك حاجة لاي اعلان رسمي ــ من جانب بريطانيا ، وكان يعنــي الحماية ــ فلقد تعودنا أن نسير على ما سرنا عليه حتى الان ، وسيكتشف العالم ذات يوم اننا أقمنا ــ في مصر ــ محمية دون ان يعرف احد اننا فعلنا ذلك [3] . فان الاوضاع التي طرأت على الموقف الدولي كانت تتطلب من انجلترا ضرورة تحديد موقفها تجاه مصر بشكل أكثر وضوحا . فها هي الدولة العثمانية ــ صاحبة السيادة الشرعية في مصر ــ قد وقعت في الثاني من اغسطس ١٩١٤ معاهدة سرية تنص على التحالف والاتفاق العسكري

---

(١) يضاف الى ذلك صدور القرار الخديوي المترتب Zayid, op. cit p. 192 على توقيع الوفاق والذي اصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١٩٠٥/١/١ والذي قلل من اختصاصات لجنة صندوق الدين الى مجرد تلقــي المدفوعات بغرض تسديد الدين . ويضيف مؤلف آخر ان هــذا القرار الخديوي صدر بموافقة هذه الدولة الاوروبية والذي عــده بمثابــة اعتراف اوروبــي بحمايــة بريطانيــا لمصر . حصلت مصر بمقتضاه على الاستقلال المالي ، راجع :

R.I.I.A. Great Britain and Egypt p. 6.

(٢) Zayid, loc. cit.

(٣) Dicey, E. The Egypt of the Future p. 192.

مع الامبراطورية الالمانية [١] • رأت فيهما المانيا ضرورة ان تلعب تركيا لها دوراً يعاونها في تحويل النشاطات الروسية والبريطانية عن المسرح الرئيسي للحرب الاوروبية وشيكة الوقوع [٢] • وبذلك أضحت الدولة العثمانية طرفا في الصراع الدولي الذي أدى الى قيام الحرب الكبرى الاولى ، التي اشتركت فيها انجلترا مع حلفائها ضد المانيا وحليفاتها •

وقد خلق هذا الوضع الجديد موقفا شائكا ومستحيلا[٣] ، بالنسبة لبريطانيا عندما وجدت نفسها في حرب ضد الدولة العثمانية التي أنضمت الى جانب المانيا في الحرب فماذا يكون وضع مصر وموقف انجلترا منها ؟ حقيقة كان المصريون ــ اسميا ــ رعايا للسلطان العثماني ، ولطالما رددت بريطانيا ان هدفها من وجودها في مصر هو « المحافظة على المعاهدات القائمة بين السلطان والخديو » ولم يكن معتمدها السياسي في مصر اسميا سوى « وكيل سياسي وقنصل جنرال » يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدي الدول الاخرى [٤] • والان وبعد ان

---

(١) Lenczowski, G. The Middle East in Worlds Affairs p. V

(٢) ويضيف المؤلف قائلا ان التغلغل التركي في الشرق كان سيمهد الطريق Lenczowski, op. cit. p. 39. لامتداد النفوذ الالماني في حالة نجاحه والتأثير على مصير الهند . درة التاج البريطاني ــ والتي من أجل هذه السياسة تبنى رؤساء الاركان الالمان خطة اطلق عليها Zimmerman للهند كانت ترنو الى تأييد الوطنيين الهنود ــ مسلمين وهندوس ــ في شبه القارة الهندية .

(٣) Newman, E.W.P. Great Britain in Egypt p. 205.

(٤) القضية المصرية ، تقرير لورد ملنر ١٩٢٠ ، ص ٤٠ ويضيف : « ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقي على عاتقه تدريجيا من الواجبات والمسئوليات بحكم الاحوال اضحى الحاكم الحقيقي في البلاد » .

دخلت انجلترا في حرب مع تركيا دفاعا عن مصر تكون قد خاضت حربا « دفاعا عن معاهدات خرقتها في حربها دفاعا عنها » [١] .

وأكثر من هذا فقد كانت هناك نقطة اساسية هامة هي حق السلطان العثماني في طلب مساعدة مصر عسكريا وقت الحرب . ذلك الحق المؤكد والذي سبق له ممارسته مرات عديدة في حربه مع روسيا ١٧٦٨ ثم في حروب الاستقلال اليونانية وفي حرب القرم وغيرها ، ويكتب مؤلف بريطاني قائلا : « ولحسن الحظ فقد اقنع الباب العالي بألا يطلب هذه المساعدة في حروبه الحديثة ــ يقصد بعد الاحتلال الانجليزي لمصر ــ وبهذا انقذت انجلترا من الوقوع في موقف حرج للغاية . وان كان ذلك لا يمس بأي حال هذا الحق ولا ينفي تعهدنا الوفاء به » [٢] .

وهكذا اصبحت مصر في وضع فريد ، فمع انها لم تكن دولة محاربة أو حتى محايدة غير انها وجدت نفسها في قلب الصراع الذي لم تكن طرفا فيه . وغدت ارضها مسرحا للنشاط الحربي وجبهة قتال ذات اهمية

---

(١) Weigall, op cit. pp. 289-90.

(٢) حيث يضيف : « فخلال الحرب التركية الايطالية البلقانية مكن قرار السلطان Weigall, op cit. pp. 272-73. العثماني بعدم المطالبة بمساعدة مصر من ان تعلن حيادها ذلك الموقف الذي يبدو انه لا يتعارض مع نص المعاهدة التركية المصرية . ولو انه يتعارض فعلا مع روحها » وهناك مؤلف آخر يذكر ان السلطان العثماني بعث في أوائل الحرب بمنشور الى الدول العظمى لفت فيه النظر الى ان وجود القوات الانجليزية في مصر يحول دون تمتعه بالحقوق التي تخولها له سيادته عليها . ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، ص ٩٧ .

بالغة (١) • ورأت بريطانيا انه لزاما عليها من الناحية الحربيـــة ان تعزز مركزها في مصر ، في حين كان يلزمها من الناحية السياسية أن تقيم علاقات جديدة مع المصريين ، كما كان عليها في نفس الوقت ان تجابـــه المطالب الناجمة عن هذا الموقف الطارىء (٢) • فماذا فعلت انجلترا ؟

وعلى حين كانت وزارة الحرب البريطانية على تمام الاستعـــــداد لمجابهة الموقف العسكري بخططها الحربية للدفاع عن مصر ، يبدو انه لم يكن لدى وزارة الخارجية البريطانية خطط معدة او نهائية لمواجهة مثل هذا الموقف (٣) ولهذا وجدت نفسها أمام عدة طرق عليها أن تتخير واحدة منها وهي :

١ ــ الضم الكامل لمصر •

٢ ــ أو ضم مصر للامبراطورية باعتبارها احدى ممتلكات التـــاج البريطاني المستقلة استقلالا ذاتيا •

٣ ــ أو منـــح الاستقلال الكامل لمصر وتوقيـــع معاهدة تحالف معها (٤) •

---

(١) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. I, p. 183. and R.I.I.A. ou. cit. F.N. 4 p. 6.

(٢) Newman, op. cit. p. 205. and R.I.I.A. op. cit. p. 5. and Zayid op. cit. p. 63.

(٣) الجود ، مصر ، ص ١٢٢ .

(٤) ابدى الامير محمد علي ــ شقيق الخديو عباس ــ وجهـــة نظره في مسألة وضع مصر للجنرال مكسويل قائد عام الجيش الانجليـــزي في مصر ، بأنه يرى :
« ان الفرصة سانحة للانجليز لاعـــلان استقـــلال مصر . وبهـــذه الوسيلة يمكنكم ان تجهزوا جيشا من المصريين للدفاع عن استقلال بلادهم وتتفقوا معنا على ان تتركوا مصر بعـــد مـــدة تحددونهـــا . فان صنعتم ذلك تكسبون ثقة المصريين وغيرهم في البلاد العربية »
راجـــع : احمـــد شفيـــق : مذكـــرات في نصـــف قـــرن ، ج ٣ ، ص ٣٤ ــ ١٣٥ .

٤ ــ اعلان الحماية التي تضمن لبريطانيا المركز الذي كانت تتمتع به الدولة العثمانية [١] .

وربما رأت بريطانيا ان ضم مصر يعد اكثر هــذه الخطط وضوحــا وأشدها فعالية وبذلك يمكنها أن تتخلص من العديد من المصاعب فمــن شأن هذا ان يمكنها من انهاء السيادة العثمانية على مصر وخلع الخديو عباس حلمي الثاني وتعيين خلف له . على الرغم من ان انجلترا كانت قد تعهدت لتركيا في اغسطس ١٩١٤ بعدم احداث تغييــر في نظــام مصر السياسي طالما التزمت تركيا الحياد [٢] . الا انها راحت ــ ولما تدخل تركيا الحرب ــ تعد العدة لانهاء السيادة العثمانية على مصر واعلان الحمايــة البريطانية عليها ، وكذلك عزل واليها الشرعي وتنصيب خلف له ، كما يبين من الوثائق البريطانية في ٢٧ سبتمبر ١٩١٤ [٣] . بل أكثر من هذا فان الخارجية البريطانية قد توصلت الى وضع مسودة قرار بضم مصر وحددت ١٩ ــ ١١ ــ ١٩١٤ يوما لاعلانه . وابلغته الى القائم بالاعمال البريطاني في مصر في ١٣ نوفمبر ١٩١٤ [٤] .

ومن شأن تصرف جائر من هذا النوع ان يتناقض تماما مع سياسة

---

(١) وقــد اشيــع في مــصر في مايــو ١٩١٢ Newman; op. cit. p. 206. عندما أراد الخديو السفر الى لندن ان المراد الاتفاق مع الخديوي على الحماية او الالتحاق (اي الضم) ومن قائل على انشاء خلافة عربية يكون هذا الرئيس خليفتها . راجع مذكرات سعــد ، كراس ٢٠ ، ص ٩٩٣ .

(٢) الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٦ ــ ٤٧ .

(٤) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٥٩ وانظر كذلك :
Storrs, R., Orientations, p. 159.

انجلترا المعلنة تجاه مصر وأن يثير المخاوف وعدم الثقة لدى حلفائها والدول المحايدة الاخرى ، اذ ترى فيه تلك الدول ان انجلترا عمدت الى الاستفادة من ظروف الحرب هذه ، ففرنسا بالفعل ابدت عدم ارتياحها لقرار ضم مصر وطلبت ارجاء ذلك وغيره الى ما بعد الحرب . كما ان روسيا انتهزت هذه الفرصة ولوحت لبريطانيا بمطالب اقليمية توسعية في منطقة المضايق [1] .

وفي نفس الوقت كان من المشكوك فيه ان يتقبل المصريون قرار الضم بنفس القدر من الهدوء الذي صحب الاجراءات الاخرى التي فرضت عليهم [2] . فقد هدد حسين رشدي رئيس الوزراء المصري وقائمقام الخديو ـ لغيابه في استنبول ـ كما هدد الوزراء المصريون بالاستقالة في حالة اقرار سياسة الضم [3] . كما انهم ابلغوا المسئولين البريطانيين صراحة انهم سوف لا يستمرون في عملهم في ظل حماية بلا عرش وبذلك كان على انجلترا أن تواجه مصاعب تشكيل وزارة تخلفها [4] يضاف

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٢ ـ ٦٦ وراجع كذلك :
Chirol, V. The Egyptian Problem, p. 124.

(٢) Newman, op. cit. p. 206.

(٣) Storrs, R. op. cit. p. 159, p. 161.

(٤) Storrs, R. loc. cit. ويضيف المؤلف قائلا : « ولو انه كان من الممكن العثور على وزراء آخرين ورئيس للوزارة، فحشمت كان على اتم الاستعداد لان يثب في صخب الا انه ليس من المؤكد انهم كانوا سيحظون باحترام البلد وثقتها » راجع ص ١٥٨ . في حين يرى مارشال Marshall في كتابه : The Egyptian Enigma صفحة ١٤٢ ان مصطفى باشا فهمي ـ صهر سعد زغلول ـ « لم يخف رايه في ان مستقبل مصر ورفاهيتها يتطلبان ضمها واحتواءها ضمن الامبراطورية البريطانية وانه لا سلام لمصر ما لم يتوحد كل من حاكمها الشرعي والفعلي في رجل واحد » . وقد مات مصطفى فهمي في سبتمبر ١٩١٤ .

الى ذلك ان مجموعة السياسيين البريطانيين في مصر قد ابدوا عدم ارتياحهم لقرار مثل هذا • واعربوا عن مخاوفهم من النتائج التي قد تنجم عنه ؛ بل انهم تلقوه «بصدمة» حادة• وعده بعضهم «تراجعا ونكوصا عن سياسة ثم الالتزام بها طيلة فترة الاحتلال [١] ولاسباب مشابهة بدا من غير المرغوب فيه منح مصر وضع ممتلكات التاج State Eominion ورأت بريطانيا ان من غير المناسب الارتكان على التجارب السياسية التي من هذا النوع • كما انها قدرت ان الدخول في مخاطر منح الاستقلال التام كان ابعـد من ان يبرر اعتباراته الخطيرة • ولهذا بات من المحقق ضرورة الالتجاء الى البديل الاخير ، وهو اعلان الحماية على مصر [٢] •

ولقد منح هذ الاجراء بريطانيا ــ فيما منحها ــ قيام نظام « مرن » في مصر يتفق وسر الاحتلال وغموضه ، تتفاوت معانيه بين السيطرة المطلقة ودائرة النفوذ السياسي وما بينهما فأمر قابل للمد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الاحوال [٣] • كما جنب هذا النظام بريطانيا مغبة ما قد يترتب على ضم مصر من هياج الشعوب الاسلامية الواقعة تحت

---

(١) وراجع كذلك تصريح رشدي باشا في البلاغ بتاريخ ١٩٢٧/٣/٢٤ ص ٥ : Storrs, R. loc. cit.

(٢) ويروي الخديو عباس في مذكراته انه Newman, op. cit. p. 206. « منذ ٢٠ نوفمبر (١٩١٤) اخطرت الحكومة الانجليزية انها لا تفكر في ضم مصر وانها تكتفى بالحماية » المصري ، في ١٩٥١/٧/١٧ .

(٣) غربال ، تاريخ المفاوضات، ص ٣٧ . الذي ينقل عن حافظ ابراهيم سخريته من معنى الحماية عند مجيء مكماهون مندوبا ساميا كما يلي :

اوضح لمصر الفرق ما بين السيادة والحماية
وأزل شكوكا بالنفوس تعلقت منذ البداية
ودع الوعود فاتها فيما مضى كانت رواية

سيطرتها وشعوب اخرى — وكلها كان موقفها يهم بريطانيا بالدرجة الاولى — كما اعترف بذلك وزير الخارجية البريطانية [1] . هذا بالاضافة الى أن المسئولين البريطانيين رأوا أن مصر ستنال بمقتضاه الامن ، ويحفظ لها مبدأ الوحدة القومية المصرية دون مساس [2] . هذا الى جانب انه أبقى على مظاهر الشذوذ السابقة وان كان قد خالف العهود التي سبق أن صرح بها الكثير من الساسة البريطانيين [3] .

وينبغي ان لا يخدعنا ان هذا الاختبار الانجليزي باعلان الحماية على مصر كحل أمثل قد لقي تأييد السلطات المصرية أو الشعب المصري . حقيقة ان حسين رشدي — رئيس الوزراء وقائمقام الخديو — ومعه مجلس وزرائه قد اذاعوا مبكرا في الخامس من اغسطس ١٩١٤ — ولم يمر على اعلان الحرب يوم واحد — تصريحا يتضمن عدة قرارات لم تترك مجالا للشك في تحديد الاتجاه الذي ستتبعه مصر في الصراع القائم ، كما لم يترك ظلا من الريبة لدى المصريين حول الجانب الذي يميل اليه قادتهم السياسيون . وكان هذا الاجراء ينطوي بوضوح على الرفض المحدد للسيادة التركية من جانب مصر ، في حين اعلنت تركيا على النقيض من ذلك حيدتها ولم تتخل عنها صراحة طيلة الاشهر الثلاثة الاخرى القادمة [4] .

ولطالما اتهم رئيس الوزراء المصري من جانب مواطنيه فيما بعد بالضعف والتردد من جراء اتخاذ مثل هذا الموقف دون محاولة الحصول

---

(١) روذشتين، تاريخ مصر ، المقدمة بقلم المترجم علي احمد شكري ، صفحة ي .

(٢) القضية المصرية ، ص ٤١ (من تقرير لورد ملنر) .

(٣) الجود ، مصر ، ص ١٢٣ .

(٤)، Chirol, V., op. cit. pp. 121-22 Yossef, A. Independant Egypt, p. 56.

لمصر على مكاسب من جانب بريطانيا في مقابلها [1] . غير انه لم يعد من العدل الاسترسال وراء مثل هذه الادعاءات ، فقد بات واضحا تماما ان ضغطا محددا من جانب الوكالة البريطانية قد فرض لاستصدار مثل هذا التصريح « كما يعترف بذلك دبلوماسي بريطاني كبير ، وكما يبين ايضا من خلال عبارات التصريح ذاته [2] . بل يذهب البعض الى ان رشدي باشا كان شديد الرغبة في اعلان حيدة مصر ـ غير انه لم يكن حر التصرف [3] .

واذا كان رشدي والوزراء المصريون ايضا قد قبلوا في الثاني من نوفمبر ١٩١٤ ومن قبل ان تدخل تركيا الحرب فعلا في الرابع من نوفمبر [4] اعلان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحافة في مصر ؛ فان الوثائق البريطانية تؤكد ان اتخاذ مثل هذا الاجراء كان بمثابة حل وسط اشارت به السلطات البريطانية في مصر ازاء تهديد رشدي باشا بالاستقالة وتنصله من مسئولية اعمال الثورة التي تنجم عن فرض الحماية ، وكذلك تلويح

(١) احمد شفيق ، اعمالي بعد مذكراتي ، ص ٢٦٤ـ٢٧٠ ، روزشتين ، تاريخ مصر ، ص ز ـ ح ، غربال تاريخ المفاوضات ، ص ٤٣ ، ثم كوكب الشرق ، في ١٩٢٧/٣/٢٦ مقال لاحمد حافظ عوض . ويعيب مؤلف بريطاني هو الجود في كتابه مصر ، صفحة ١٢١ عليه ذلك .

(٢) Lloyd - Lord, op. cit. pp. 187, 195.

الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٢ ـ ١٣ وقد جاء فيها : « ... ربما انه قد اشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض بأن تتخذ الاجراءات الآتية ... » .

(٣) Elgood, P.G. The Transit of Egypt, pp. 208-209.

وقد كانت فكرة تحييد مصر مطروحة آنذاك .

ويميل اليها بعض المصريين .

راجع ، هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٤) Lenczowski, G. op. cit. p. 38.

الامير حسين كامل بالاعتذار عن قبول المنصب في حالة فرضها على مصر وهو الاجراء الذي كانت تتعجله السلطات الانجليزية في لندن ، لان كلا من رشدي والامير حسين كامل كان مقتنعا تماما بضرورة اعطاء مصر نوعا من « التعويض » مقابل انفصال مصر عن تركيا [١] . ولم تعلن الاحكام العرفية الا بعد ان صدر بلاغ عسكري صرح بأن تأخذ بريطانيا على عاتقها وحدها اعباء الدفاع عن مصر ، وانها لن تطلب من الشعب المصري تقديم أي مساهمة فعالة في الحرب . وكان هذا البلاغ بناء على طلب من رشدي باشا الذي احتج بمرارة ، كما كان شرطه في مقابل اعلان هذه الاحكام[٢] . والى جانب ذلك كله فان رشدي وزملاءه الوزراء قد حاولوا الاستفادة من موقف انجلترا في الحرب عندما طلبوا منح مصر استقلالها مقيدا ببعض القيود وكذلك تعديل القانون النظامي الصادر في يولية ١٩١٣ والقاضي

---

(١) الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٩ — ٥٠ ، ٥٣ .
ثم Storrs, R. op. cit. pp. 158. 161. ويرى Wavell في كتابه Allenby in Egypt صفحة ٣٦ ان اعلان الاحكام العرفية قد أعطى مصر ميزة سياسية ذلك انه اعطى مراسيم الوزراء المصريين سلطة التنفيذ على الاجانب رغم امتيازاتهم .

(٢) F.O. 407, 183, No. 37-39 & Marlowe, Anglo-Egyptian Relation, pp. 214-15.
وفي حديث رشدي باشا في البلاغ بتاريخ ١٩٢٧/٣/٢٤ يقول انه قدم مذكرة الى الحكومة البريطانية يطلب فيها نظام « الهوم رول » Home Rule أي الحكم الذاتي — لمصر وجاء رد الخارجية البريطانية بتأجيله الى ما بعد الحرب . ويؤيد ذلك ما ورد في مذكرات احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ويضيف الجود في كتابه ، مصر ، ص ١٢٢ ، انه هدد بالاستقالة محتجا بأن اعلان الاحكام العرفية ينم عن الشك في ولاء مصر وشرفها . راجع كذلك احمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، قسم ٢ ، ج ٢ ، ص ٣٤٢ .

بتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية ، وغيرها من الامور السياسية وذلك في مقابل موافقتهم على الحماية كما سيتضح بعد قليل (١) .

يضاف الى ذلك ان الامير حسين كامل — وان لم يكن اساسا معارضا في اعتلاء عرش مصر — كان متخوفا من مركزه في العالم الاسلامي كخلف — « عينته دولة محتلة أو حامية » — لخديو مخلوع صاحب سلطة شرعية (٢) . فراح يطيل أمد المباحثات مع السلطات البريطانية في مصر على امل الحصول على شروط افضل (٣) بل انه اخذ — ومعه الوصي على العرش — يتعللان بحجة ان الخديو قد ارسل مندوبين لاغتيالهما في حالة قبولهما المطالب البريطانية (٤) . كما شاع ان ضغطا قد مورس سرا مع حسين كامل — من خلال مبعوثين من الاستانة — لاطالة فترة المباحثات حتى منتصف يناير من العام التالي وهو الوقت الذي سيكون فيه الاتراك مستعدين لغزو مصر وعندئذ يمكن قطعها (٥) .

وتشير الدلائل الى ان مطالب الامير حسين — كشرط لقبوله عرش مصر — تركزت في امور ثلاثة هي : نظام وراثة العرش ، والجنسية المصرية وما اذا كان سيصير المصري رعية بريطانية او يحتفظ بكيانه وقوميته الخاصة في ظل الحماية ، ثم اخيرا علم مصر القومي (٦) . وامام الدور

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٢٠ ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠٠٩ وقد اطلع رشدي سعد زغلول على مشروعه هذا .

(٢) ويشير ستورز الى ان من اسباب اختيار Storrs, R. op. cit. p. 159. حسين كامل انه كان معروفا ويحظى باحترام المصريين باعتباره مزارعا عمليا . واحترام الاجانب « والسلك السياسي » باعتباره سيدا عظيما تربى في بلاط التويلري ولانه شقيق الخديو توفيق وابن الخديو اسماعيل .

(٣) Storrs, R. op. cit. p. 160.

(٤) وهي وثيقة من شيتهام الى ادورد جراي وزير الخارجية بتاريخ ١٩١٤/١١/٣ . F.O. 407/183, No. 37.

(٥) Storrs, R. loc. cit.

(٦) Storrs, R. op. cit. p. 161.

الذي لعبه رونالد ستورز ــ السكرتير الشرقي بدار الوكالة البريطانية ــ سواء بنفسه أو من خلال وساطات اخرى ــ في اقناع الامير حسين بقبول العرش ، وافق الامير بعد ان اكد له ستورز ان « السلطان » على العرش يكون في وضع احسن للمساومة اكثر من وضع المطالب بالعرش مهما كان قويا . وان الخارجية البريطانية بناء على ذلك ستمنحه قدرا كبيرا من الثقة ويدا طليقة في المستقبل (١) هذا بالاضافة الى أن حسين كامل والوزراء نظروا الى الحماية باعتبارها اجراء مؤقتا تقتضيه ظروف الحرب، يزول بزوالها (٢) . وقد ذاع حينذاك ان انجلترا لم تقبل من شروط حسين كامل والوزراء « الا ان تكون السلطة وراثية وان تكون لمصر جنسية قائمة بذاتها وعلم خاص » (٣) .

وبالفعل فقد صدر في الثامن عشر من ديسمبر ١٩١٤ قرار لاعلان الحماية البريطانية على مصر (٤) . وفي اليوم التالي ــ ١٢/١٩ ــ صدر قرار عزل الخديو عباس حلمي عن منصبه ــ بتهمة « الانضمام لاعداء الملك » (٥) وعرضه على الامير حسين كامل الذي قبله (٦) وكلف حسين

---

(١) Ibid, pp. 161-62. وكان ستورز قد استخدم على شعراوي الذي كان مقربا من الامير طوال حياته وكذلك رجلا يونانيا آخر كان على اتصال وثيق بالوكالة البريطانية في مصر ويدعى Ambroise Sinadina في اقناع الامير حسين كامل بقبول العرش .

(٢) Chirol, V. op. cit. p. 129. & Marlowe, op. cit. pp. 232-33.

(٣) مذكرات سعد ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠٠٩ .

(٤) زاخورا ، مرآة العصر ، مجلد ٢ ، ص ١٧ ، الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٩ .

(٥) ويقول وايجول في كتابه المشار اليه صفحة ٢٨٠ ان الخديو « باتخاذ هذا الموقف كان يتصرف التصرف الامثل ، وهو يتمشى تماما مع المعاهدات التركية المصرية التي أيدتها انجلترا . ويضيف =

رشدي بتشكيل الوزارة [1] فشكلها في نفس اليوم مع تغيير جزئي طرأ على وزارته السابقة ، كما تم الغاء وزارة الخارجية حيث اسندت شئونها الى المندوب السامي في مصر [2] . فانقبضت صدور المصريين من هـذا التغيير « وعم الحزن جميع الطبقات » [3] .

ويستوقف النظر في أمر هذه التغييرات الجديدة أن انجلترا لم تصرح في قرار اعلان الحماية الصادر في ١٨ ديسمبر أو حتى في قرار خلع الخديو الصادر في اليوم التالي بأيلولة الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وخديو

= زايد في كتابه نضال مصر ، ص ٧٠ ــ ٧١ ان هذه التهمة لا يمكن ان تبرر تماما تحييد عباس بل ينبغي ان تعود الى موقف كتشنر منه وموافقة رشدي على قرار عزله .

(٦) ويروي قليني فهمي في مذكراته الجزء الثاني في صفحة ٥٢ ، ان الحكومة البريطانية كانت قد كلفت الوكالة البريطانية في مصر باستفتاء « بعض ذوي المكانة » في مصر في أمر تعيين حسين كامل وانه كان من بين الذين تم استفتاؤهم وانه فضل الامير فؤاد على حسين كامل .

(١) بعد اعلان الحماية على مصر وتولية حسين كامل سلطانا استبدلت تسمية « النظارة » بالوزارة و « الناظر » بالوزير . راجع : لهيطة، تاريخ فؤاد الاول ، جـ ٢ ، ص ١٣١ ثم قمحه وآخر ، نظام القضاء والادارة ، ص ٦٠ .

(٢) حيث خرج من الوزارة القديمة محمد محب وزير الاوقاف . كما حدث تعديل في بعض الوزارات التي كان يتقلدها الوزراء السابقون راجع فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٨٠ ، ١٨٩ . هذا وقد حالت وزارة الخارجية البريطانية دون تولية عدلي يكن وزارة الداخلية عندما رشحه حسين رشدي لها وذلك نظرا لاصوله التركية وطلبت ان يتقلد رشدي الداخلية الى جانب رئاسته للوزارة ، راجع برقية بتاريخ ١٩١٤/١٢/١٥ من ادورد جراي الى شيهتام . F.O. 407/183, No. 78.

(٣) مذكرات سعد ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠٠٩ .

مصر الى بريطانيا بعد الغاء السيادة العثمانية عليها . وانما جاء ذلك في التبليغ الذي سلم للامير حسين كامل في ١٢/١٩ وتعهدت فيه بريطانيا بترقية شئون مصر المختلفة والسير بها نحو طريق الحكم الذاتي . والذي اعترفت فيه بعدم ملاءمة نظام الامتيازات الاجنبية وأرجأت النظر في امر تعديلها الى ما بعد انتهاء الحرب [١] . وقد يرجع ذلك التريث الى رغبة انجلترا في جس نبض المصريين ومعرفة صدى تلك التغييرات في نفوسهم قبل الانتقال الى خطوة تالية .

وعقب تشكيل الوزارة المصرية ، تحركت حكومة رشدي باشا في ٢١ ديسمبر فقطعت آخر خيط من الروابط المتبقية لمصر مع تركيا بالغاء وظيفة قاضي قضاة مصر ذلك المنصب الذي ظل يتقلده الاتراك المعينون من قبل الاستانة منذ الفتح العثماني لمصر [٢] . وربما يرجع سبب هذا الالغاء فيما يرجع الى أن القاضي الذي كان يشغل هذا المنصب لم يعترف بهذا التغيير لمخالفته للفرمانات [٣] . وقد ردت الحكومة التركية على كل ذلك

---

(١) زاخورا ، المصدر السابق ، ص ١٨ — ٢١ ، كذلك الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ — ٢١ . وربما يرجع اعتراف انجلترا بعدم ملاءمة نظام الامتيازات الى ان تركيا كانت قد الغت رسميا الامتيازات في ١٩١٤/٩/٥ . راجع :

Lenczowski, G. op. cit. p. 45.

وكذلك مذكرات محمد فريد ، كراس ٣ ص ٨٧ — ٨٨ وكان مجلس المبعوثان قد طلب من الحكومة التركية ان تقوم بابلاغ أنجلترا بخبر الغاء الامتيازات وتطلب منها الغاءها في مصر بصفتها ولاية عثمانية . راجع كذلك ، ص ٨٩ من المذكرات المشار اليها .

(٢) Vaticotis, P.J. The Modern History of Egypt p. 244.

(٣) مذكرات محمد فريد ، كراس ٤ ، ص ١٠٨ ، ويعلق فريد على ذلك بقوله : « ومن المحزن انه لم يستقل مصري من منصبه احتجاجا على هذا العمل (التغييرات كلها) بل قبله الجميع صاغرين » .

ـ وبتحريض من محمد فريد الموجود بتركيا ـ باذاعة فتوى تفيـد ان حسين كامل خارج « على الخليفة وان دمه اصبح هدرا » (١) • غير ان مثل هذه الفتوى لم تجد صدى في مصر •

وهكذا وتحت وطأة الحرب • وبسبب غموض تحديد الحماية اصبح المستشارون البريطانيون في الواقع de Facto يمثلون هيئة الوزارة كما اصبح المستشار المالي ـ الذي كان يتمتع طيلة فترة الاحتلال بنفوذ خاص ـ رئيسا للوزراء (٢) • وباستحداث كل هذه التغييرات فرضت انجلترا على مصر ان تواجه احداث الحرب الكبرى وهي متجردة من كـل سلطة أو مؤسسة حقيقية يخشى خطرها ، فهذا هو خديويها المناوىء قد خلع وحل محله « سلطان » لا يشعر الا بقوة الحراب البريطانية ، وتحول مجلس وزرائها الى مجرد هيئة استشارية بل ربما الى صنائع في أيدي المستشارين البريطانيين • كما ان جيشها قد تم ترحيله الى السودان خشية انـدلاع ثورة بفعل الدعاية والنشاطات الالمانية التركية (٣) • وكممت الافـواه والاقلام نتيجة لفرض الاحكام العرفية ومراقبة الصحف ـ التي توقـف بعضها احتجاجا على حدوث هذه التغييرات وتعطل البعض الاخر نتيجـة

---

(١) نفس المصدر ، ص ١١٢ . ولم يكن لها من صدى في مصر ـ شبيه بصدى الفتوى التي صدرت ضد احمـد عرابي ربما لان الاخـيرة كانت صادرة من الخليفة ذاته .

(٢) Wingate, R., Wingate of the Sudan, p. 207.

(٣) لوكاز هيرزويز ، المانيـا الهتلريـة والمشرق العـربي ، ص ١٦ : Little, T., Egypt, p. 128.

لسطوة هذه الرقابة [١] ، وما بقي منها اصبح اشبه بالصحف الرسمية لا تنطق الا بما يؤذن لها به ولا تنشر الا ما يراد اعلانه واعداد النفوس لقبوله [٢] . وطورد فلول قادة الحزب الوطني ـ اقوى الاحزاب المصرية معارضة للاحتلال ـ واضطهد زعماؤه الباقون في مصر واعتقل الكثيرون منهم ونفي بعضهم الى مالطة واوروبا [٣] . وحرم على الشباب ممارسة أي نشاط سياسي واجتماعي واغلق نادي المدارس العليا في ٨ ـ ١٢ ـ ١٩١٤ ثم تم الغاؤه نهائيا بأمر السلطة العسكرية [٤] . وها هي الجمعية التشريعية ـ الهيئة النيابية الرسمية ـ قد اوقفت مؤقتا بتأجيل اجتماعها المقرر عقده في نوفمبر بمقتضى القرار الصادر في ٨ ـ ١٠ ـ ١٩١٤ [٥] وكضمان لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل من جانب اعضاء الجمعية ـ فرادى او مجتمعين ـ ونظرا لعدم وجود نص في القانون النظامي يمنع اعضاءها من الاجتماعات الخاصة ـ صدر قرار وزاري آخر يقضي بمنع الاجتماعات العامة لاكثر من خمسة اشخاص دون اذن من السلطات [٦] . كما ان هذه

---

(١) مثل الشعب والجريدة . الرافعي ، ثورة ١٩ ، ج ١ ، ص ٣٠ ، هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ٧٥ ، علي عبد الرازق ، من آثار مصطفى عبد الرازق ، ص ٥٥ ، صابات ، الصحافة المصرية ، ص ٣ ، سلامة موسى ، تربية سلامة موسى ، ص ١١٨ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣١٧ .

(٣) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ويورد المؤلف ثبتا باسماء من شمله الاضطهاد والاعتقال والنفي . وانظر كذلك مذكرات محمد فريد ، كراس ٣ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(٤) المقطم في ١٩١٤/١٢/٩ صبري ابو المجد ، امين الرافعي ، ص ٤٥ .

(٥) الرافعي ، محمد فريد ، ص ٣٨٦ ، وقد صدرت عدة قرارات باستمرار تأجيلها كان آخرها القرار الصادر في ١٩١٥/١٠/٢٧ الذي يقضي بتأجيل اجتماعاتها الى أجل غير مسمى . ولم تدع بعده ـ رسميا ـ للانعقاد ثانية .

(٦) مظهر سعيد ، سجين ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٧ أنظر كذلك :
Elgood, op. cit. p. 212 & Newman, op. cit. p. 204.

الجمعية ذهبت بكامل هيئتها لتهنيء السلطان الجديد بتقلده العرش مما يعني موافقتها واعترافها الضمني بالتغييرات المستحدثة ، وناشد السلطان اعضاءها في كلمته التي رد بها على خطبة رئيس الجمعية ضرورة « انتهاج منهج الحكمة والاعتدال » في اقوالهم واعمالهم للتغلب على المصاعب التي تعترض سبيلهم (١) . كما ان « الزعماء الوطنيين ــ الذين كانوا على اتصال بسير جراهام ــ مستشار الداخلية ــ قد أكدوا له انهم يرون ان معارضتهم للاجراءات البريطانية أمر لا يعتد به » (٢) بل ان فيلسوف حزب الامة ــ احمد لطفي السيد ــ كان يدعو صراحة الى ان تقف مصر مع انجلترا وتؤازرها ، ورفض نشر بعض المقالات التي تدعو الى حياد مصر ، وهو الذي سبق له ان دعا الى فكرة تحييدها خلال الحرب الطرابلسية(٣) . وهكذا خيل للمسئولين البريطانيين ان مصر غدت جسدا بلا روح ومقاتلا جرد من سلاحه ليس عليه سوى الانصياع والاستسلام .

ولكن نظرة موضوعية وعميقة للحوادث وما وراءها ، تثبت عكس هذا التصور البريطاني الواهم . حيث ان ذلك لم يكن الا ظاهريا فقد كان يوجد تحت ذلك السطح المصطنع من الهدوء ، قدر كبير من السخط وعدم الرضى ، كما اعترف بذلك البريطانيون انفسهم (٤) . فهذا هو السلطان

---

(١) زاخورا ، المصدر السابق ، ص ٣٢ . والمقطم في ١٩١٥/١/٨ .

(٢) وهي البرقية المرسلة من شيتهام الى وزير الخارجية ادورد جراي في ١٩١٤/١١/٣ ويضيف قائلا انهم « حذروه من ان لديهم معلومات مؤكدة تفيد ان الاتراك يعتزمون اتخاذ اجراءات عنيفة » .
F.O. 407/183, No. 37.

(٣) هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٦٥ ــ ٦٧ .

(٤) Newman, op. cit. pp. 206-207 & Weigall, op. cit. p. 301.
ويضيف لورد لويد في كتابه « مصر منذ كرومر » الجزء الاول . صفحة ١٠١ ، ان العبارات الغامضة للحماية كانت بالنسبة للمصريين بمثابة شيكات مؤجلة لا يمكن ابرازها الا حين تضع الحرب اوزارها .

حسين كامل يبرر موقفه هذا بانه « معذور » وان « السياسة تقضي بذلك لكي لا تضر مصر بشيء » [١] . وهذا هو حسين رشدي ـ رئيس الوزراء يعترف بأنه اذا كان قد « امتدح » الحماية في ذلك الوقت ، « فذلك لان الموقف كان يتطلب هذا الكلام المنطقي تلافيا لنشوب الثورة » [٢] . وها هم رجال الدين الذين حرصت بريطانيا على كسب ثقتهم وتأييدهم لها الى الحد الذي ذهبت فيه الى انتزاع فتوى بتوقيع سبعة وعشرين شيخا ورجل دين من بينهم المفتي وشيخ الجامع الازهر وغيرهم تدعو فيها السكان الى احترام النظام القائم والامتناع عن اتيان اي عمل سياسي وعمات على اذاعتها بتاريخ ٩ ـ ١١ ـ ١٩١٤ [٣] ، يبين انهم امتنعوا عن اصدار فتوى بعزل الخديو عباس [٤] ، كما وقعت حركة بينهم « ظهر منها انها ضد الاحتلال » [٥] . ربما لانهم كانوا يتخوفون من أن هذه التغييرات تعتبر مقدمة لالغاء الخلافة [٦] . كما انهم كانوا لا يتصورون البتة ان تحارب او حتى تقف مصر « المسلمة » جنبا الى جنب مع بريطانيا « المسيحية » ضد دولة الخلافة الاسلامية كما أن الحالة المعنوية عند

---

(١) الظواهري ، السياسة والازهر ، ص ١٨٠ .

(٢) البلاغ في ١٩٢٧/٣/٢٤ في حديث جرى بين حسين رشدي ومندوب البلاغ حول الحماية .

(٣) F.O. 407/183 enclosure with No. 87.
وهي عبارة عن مذكرة مستشار الداخلية عن الموقف العام في مصر بتاريخ ١٩١٤/١٢/٢٧ ويعلق عليها المستشار بقوله : « ومع ان نصوص هذه الفتوى تبدو باهتة اذا ما قورنت بالاعلانات المماثلة التي نشرت في الهند او السودان فقد فهم منها بوجه عام ان العنصر الديني قد انفصل بشكل حاسم عن تركيا وسائد قضيتنا ، الامر الذي حقق نتائج لا بأس بها ». راجع كذلك المقطم في ١٩١٤/١١/١٠ ثم : Storrs, R. op. cit. p. 159.

(٤) مذكرات محمد فريد ، كراس ٤ ، ص ١١٤ .

(٥) احمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ، ص ١٣٦ .

(٦) الظواهري ، المصدر السابق ، ص ٦٥ ـ ١٦٦ .

الشباب كانت « ضد هذا التغيير » فقد ارتدى طلبة المدارس الثانوية شارات الحداد يوم الاحتفال بتنصيب السلطان ، وامتنع الاهالي عن رفع العلم المصري الجديد [1] . وتم اكتشاف « عصابة » من خمسة اتراك يحملون اسلحة في الليلة السابقة على حفل تنصيب السلطان بغرض تهديد السلطات ووقف الاحتفال [2] . كما تدوولت بين الشباب الكثير من النشرات التي تدعو للثورة ضد الاحتلال والحكومة الموالية له حملت عناوين « الحق أحق أن يتبع » [3] . كما أزمع طلاب المدارس العليا القيام بمظاهرة تطوف بالفنادق الكبرى ، والقنصليات للاحتجاج على اعلان الحماية ، تصدت لها السلطات في ميدان الاوبرا ومنعتها من اكمال مسيرتها [4] كما احتج طلاب مدرسة المعلمين العليا [5] ، ومدرسة الحقوق ضد زيارة السلطان لكل منهما فيما بعد ، الامر الذي أدى الى فصل العديد من الطلاب وحرمانهم من أداء الامتحان [6] . وتكرر حدوث ذلك عند زيارة السلطان للجامع الازهر ، ولكن بطريقة أشد واقسى حيث صرخوا في وجهه موجهين اليه تهمة « الخيانة » فقبض على بعضهم ووضع الازهريون تحت المراقبة الشديدة [7] . كما جرت محاولة لاحراق غرفة الاستقبال الكبرى في سراي عابدين قام بها احد العاملين بالسراي بقصد منع السلطان حسين من التمتع بها ، كما ألصقت منشورات تهديدية للسلطان بداخل سراي عابدين [8] . وها هو أحد المحامين يمتنع عن تلبية دعوة أقامها السلطان

---

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس ٤ ، ص ١١٤ .

(٢) Storrs, R. op. cit. p. 164.

(٣) مظهر سعيد ، المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٣٧ .

(٥) نفس المصدر ، ص ٤٢ .

(٦) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣١ ، ثم مذكرات محمد فريد ، كراس ٤ ، ص ١٢٥ .

(٧) مذكرات فريد ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٨) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

لوفد من المحامين عقب تنصيبه معربا له عن احتجاجه على التغييرات الجديدة بل ذهب الى ابعد من ذلك عندما قابل كبير الامناء في القصر السلطاني وصرح له بانه « لا يعترف بسلطنة البرنس حسين ولا ينبغي له ان يعرفه كسلطان كما لا ينبغي ان يعرف الحماية الانكليزية ولا ان يتردد عليها» [١].

وها هو احد اعضاء مجلس مديرية الدقهلية يكتب مقالا في الاهرام بعنوان « أين نواب الامة » ينحى فيه باللائمة على اعضاء الجمعية التشريعية ويتهمهم « بالسبات العميق والهروب وقت الضيق » والاختفاء عن الشعب وعدم الظهور الا لصرف رواتبهم نتيجة لموقفهم من قرار تأجيل انعقاد الجمعية ، فرد عليه احد اعضائها ــ محمد علوي الجزار ــ في مقال بجريدة المقطم بعنوان « نواب الامة » اورد فيه « ما يقوم به بعضهم في مقابلاتهم لرجال الحكومة وما يبذلونه بين ابناء البلاد في مجالسهم .. من النصح والارشاد » وطلب امهالهم بضعة ايام حتى « يتبادلوا الاراء وهم بين مشرق ومغرب فيما يكون صالحا للبلاد » وذكر ان قرار التأجيل لا يمنع النواب من الاجتماع جماعة وافرادا . وختم مقاله بتوجيه دعوة للاعضاء للاجتماع في الغرفة التجارية « ليجمعوا رأيهم على ما يحسن اتباعه ويبلغوه للحكومة كرغبات خاصة » [٢] . ولعل طرح فكرة اجتماع الاعضاء من

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٢٥ ، ص ١٣١٢ . وقد اعرب السلطان عن استيائه من هذا التصرف لسعد زغلول في زيارة له بتاريخ ١٩١٥/٣/٦ واضاف السلطان « وكنت أقدر ان اطلب من مكسويل قائد جيش الاحتلال نفيه الى مالطة لكونه ثوريا ولكني لم اقبل ذلك » وذلك الشخص هو احمد عبد اللطيف المحامي وكانت تجمعه بحسين رشدي « اواصر صداقة متينة » راجع غنام ، اضواء على احداث ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٥ .

(٢) المقطم في ١٩١٤/١٠/٣٠ ثم في ١٩١٤/١١/٣ وذلك العضو هو عبدالله بك شريف .

انفسهم في هذا المقال تفسر صدور قرار منع الاجتماعات المشار اليها سابقا . كما ان امين الرافعي ـ رئيس تحرير جريدة الشعب ـ انتقد تعطيل الجمعية التشريعية واعلن ان الدول المحاربة لم تعطل مجالسها النيابية حيث ان عمل هذه المجالس في وقت الحرب أهم منه وقت السلم(١) .
ويبدو ان السلطات البريطانية في مصر كانت تميل الى وقف الجمعية التشريعية طيلة مدة الحرب « بحجة امكان تداخلها في المسائل السياسية » حيث كانت قد طالبت حسين رشدي بذلك مرارا خلال شهر سبتمبر ١٩١٤، ولكن هو الذي اقترح عليهم فكرة التأجيل (٢) وأن كانت الجمعية قد توقفت فعلا طوال مدة الحرب .

ولعلنا نستطيع ان نعزو موافقة حسين رشدي والحكومة المصرية على قرار تأجيل اجتماعات الجمعية التشريعية الى الخشية من احتمال عرض النظام الجديد على الجمعية بغرض « الحصول على قرار رسمي من ممثلي الشعب بالاعتراف بخلع الخديو .. وبالحماية على مصر » نتيجة لتدخل من جانب السلطة البريطانية بشكل او بآخر ، خاصة وان الحماية لم تكن محددة المعنى ونظر اليها المصريون « كضرورة حربية مؤقتة لا يترتب عليها أي مساس باستقلال مصر » كما أن أعضاء الجمعية كانوا فعلا قد «سارعوا

---

(١) صبري ابو المجد، امين الرافعي، ص ٦٤ . وقد استدعاه مستشار الداخلية ووجه اليه تهديداً في حالة حدوث اي حادث . وقد رفضه الرافعي .

(٢) احمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن ، قسم ٢ ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ . وكان رشدي قد أبرق للخديو في الاستانة بتاريخ ١٩١٤/٩/٢٥ يطلب اليه ابداء رايه في هذا الموضوع . وليس غريبا ان نجد الخديو لا يوافق على فكرة تاجيل موعد انعقاد الجمعية « لفائدة البلاد في الظروف الحاضرة » لانها لا تنظر الا في الامور الداخلية وغير السياسية .

الى قصر عابدين لكي يقدموا للسلطان حسين تهانيهم » وهو ما كـان سيعد « خطرا عظيما على البلاد » [1] • واذا كان لنـا ان تتصور قيام الجمعية بمعارضة هذه التغييرات الجديدة ـ في حالة عرضها عليها ـ كما يرى البعض [2] ، فان ذلك ولا شك كان سيؤدي الى اثارة الرأي العـام واحداث الكثير من المصاعب في وجه السلطات الحاكمة في البلاد سواء الوطنية منها او البريطانية ، وهو الامر الذي لم تكن لتسمح به سلطـات الاحتلال آنذاك •

ويمكننا كذلك ان تتفهم اسباب مرور هذا الموقف من جانب اعضاء الجمعية على هذا النحو اذا ما اخذنا في الاعتبار ان قيادة الحركة الوطنية المصرية حينذاك كانت قد انتقلت بثبات الى جانب جماعة « الدستوريين » الذين كانوا مناوئين لسلطات الخديو الاستبدادية اكثر من مناوأتهـم للبريطانيين ورغبوا في عدم ارباك الانجليز [3] • خاصة وانه قد عرف عن عباس حلمي وقوفه الى جانب الاتراك الذين كان دخولهم الحرب ضـد بريطانيا قد بات امر وقت ليس الا ، وكانوا لا يستطيعون تصور مجرد فكرة احياء او عودة الملامح الكريهة للحكم التركي السابق • فقد كـان

---

(١) احمد شفيق ، اعمـالي بعد مذكراتي ، ص ٢٦٩ . وقد ورد ذلك في رد حسين رشدي بتاريخ ١٩٢٧/٣/٢٣ في كوكب الشرق علـى سؤال وجهه اليه احمد شفيق بتاريـخ ١٩٢٧/٣/١٩ . ويذكـر رشدي ان الوحيد الذي رفض ذلك هو عبد اللطيف المكباتي الذي ابلغ كبير الامناء عدم اعترافه بالنظام الجديـد وانه يعده باطـلا . على غير ما تذكر المصادر الاخرى كما سبق لنا بيانه .

(٢) Newman, op. cit. p. 204 & Elgood, op. cit. p. 212.

(٣) Marlowe, op. cit. p. 213 & Vaticiotis, op. cit. p. 193 & Chirol, op. cit. p. 114. & Newman, op. cit. p. 176.

مجرد اختيار لقب « سلطان » — وهو اللقب العثماني للحاكم الجديد لمصر — قد أثار فيهم تلك المخاوف [1] .

يضاف الى ذلك انه في ظل هذه الظروف التي حرمت فيها مناقشة الامور السياسية تحريما تاما ذهب نفر من المصريين الى دار الوكالة البريطانية ليعبروا لها عن وجهات نظرهم فيما يتعلق باستقلال مصر وتعاطف معهم حسين رشدي رئيس الوزراء [2] . كما ان فريقا آخر من المصريين «المتنورين» اراد ان يتحصل لمصر على استقلالها مقابل الاعتراف لانجلترا بمصالحها — مستفيدا بهذه الظروف — الى الحد الذي وضعوا فيه مشروع معاهدة بين مصر وبريطانيا [3] .

وفي مقابل ذلك وجد قطاع آخر من المصريين — ربما يكون أكثر حجما — كان متحفزا للوثوب على المحتلين — عند الحصول على مساعدة من جانب الاتراك — وقد بلغ حماسه غايته حيث كان يشتغل بتنظيم صفوفه استعدادا للثورة عند سنوح الفرصة وعندما يصله السلاح او العتاد من الخارج .

ولهذا نشط الانجليز واخذوا يطوفون بعواصم المديريات يخطبون

---

(1) Youssef.. A.Independent Egypt. p. 57

(٢) وكان ذلك قبيل اعلان الحماية : Newman, op. cit P. 207

(٣) احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، ص ٦٣ — ١٦٦ وكذلك :
Afaf Lutfi, Egypt and Cromer, pp. 203-204.
مذكرات الهلباوي ، كراس ١ ، ص ١٧ — ٢٧ .

ود الاعيـان ويبذلون الجهـد في التقرب من الاهـالي [١] ٠ وفي نفس الوقت الذي نشروا فيه الجواسيس ورجال البوليس السري في كل ارجاء البلاد ليتعرفوا على افكار المصريين واقوالهم ، بل ذهب بهم الامر الى حد ان السكرتير الشرقي بدار الوكالة البريطانية كان يكتب المقالات وينشرها في الصحف المصرية بتوقيعات مستعارة مثل « مسلم مستقل » أو «وطني» أو « ساكن النيل » وما الى ذلك [٢] ، بغرض التأثير على الرأي العـام المصري وتوجيهه لصالح انجلترا وقضيتها ٠

وفي نفس الوقت فقد رفض امين الرافعي ــ مدير جريدة الشعب ــ طلبا للسلطان حسين باعادة اصدار جريدته التي كان قد اوقفها احتجاجا على اعلان الحماية معتذرا « بأنه لا يمكنه ذلك الا اذا صدر أمر مجلس ادارة الحزب الوطني » [٣] ٠ وهو يعلم يقينا ان الحزب لن يوافق علـى طلب كهذا ٠

---

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس ٣ ، ص ٨٩ ، وكراس ٤ ، ص ١٣٦ ، ثم احمـد شفيق ، مذكراتـي في نصف قـرن ، قسم ٢ ، ج ٢ ، ص ٤٣٠ ٠

(٢) وقد ادى ستورز ــ السكرتير الشرقي بدار الوكالـة هذه المهمـة بنجاح كبير ٠ Storrs, R. op. cit. p. 151.
راجع كذلك : احمـد شفيـق ، المصـدر السابـق ، ص ٣٥٨ ، التابعي ، مذكرات اللورد سسل ، ص ٢٠١ ٠

(٣) احمد شفيق ، مذكراتي في نصف قـرن ، ج ٣ ، ص ٢٩ ٠ وقـد سبق للرافعي ان اعتزم التصدي لمحاولة قـام بها الخديـو عباس ــ في اغسطس ١٩١٤ ــ لاحتـواء « الشعب » وجعلهـا بوقا له ٠ راجع ، مذكرات فريد ، كراس ٣ ، ص ٨٣ ٠ وقد عاد السلطـان حسين في ابريل ١٩١٥ ففاتح احمد لطفـي السيـد في امـر انشاء جريدة اسلامية فوافقه على الفكرة ٠ راجـع مذكـرات سعـد ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٤٤ ٠

وهكذا يتضح لنا بما لا يترك مجالا للشك ان مصر بهيئاتها ومؤسساتها وشعبها ، والتي ظن البريطانيون انها غدت عزلاء لا تستطيع المقاومة ، قد اثبتت من جديد وفي ظل اقسى الظروف انها لا تعدم وسيلة للاعراب عن استيائها واستنكارها للاحتلال البريطاني وكل ما يجيء به من تغييرات ، وانها لا يمكن ان تتجاهل وجوده او رغبتها في الحصول على الاستقلال مهما اختلفت اليه الوسائل .

واذا كان لنا ان نتساءل ــ بعد كل هذا ــ عن الاسباب التي حدت بمصر والمصريين الى اتخاذ هذاالموقف ، فبالاضافة الى ما سبق ، يمكن القول انهم وان كانوا يكرهون الاتراك لعسفهم وفظاظتهم ، كان من العسير عليهم تماما تجاهل الروابط الدينية التي تربط مصر بدولة الخلافة ، والمشاعر الدينية التي تسيطر على جماهير المصريين نتيجة لذلك [1] . ومع ان خديويهم السابق لم يكن محبوبا لديهم الا انهم نظروا الى مسألة خلعه نظرة « قومية » اكثر منها نظرة « شخصية » واعتبروا تنصيب أي رجل محله طعنة تصيب مصر في صميم سيادتها وحقوقها ، خاصة وان طريقة تعيين خلفه من جانب سلطة « مسيحية » لم تغب عن اذهانهم [2] ، الامر الذي رج احساسهم السياسي وألهب قلوبهم غيظا وألما [3] .

يضاف الى ذلك ان الاصطلاحات الجديدة التي استحدثها الاحتلال مثل « الحماية » ، و « السلطان » و « المندوب السامي » كانت من الناحية الشكلية ذات مدلولات كريهة بالنسبة اليهم . فالحماية هي نفس الكلمة التي كانوا يستخدمونها للتدليل على حالة « الرعايا الاجانب ــ غير المسلمين ــ المحميين » ، أثارت عندهم فوراً مأساة الامتيازات الاجنبية

---

(١) محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ، ص ٢ ــ ٥ .
(٢) مذكرات علوية ، ص ٦٨ ثم احمد امين ، حياتي ، ص ١٩٨ .
(٣) علي عبد الرازق ، من آثار مصطفى عبد الرازق ، ص ٥٥ . ثم اقبال علي شاه ، فؤاد الاول ، ص ٧٠ .

وتاريخ طويل من المظالم والطغيان الاجنبي [1] . كما بدا لهم انها تعني استدامة الاحتلال البريطاني الذي كان حتى ذلك الوقت امرا موقوتا ، وبذلك تكون انجلترا قد « سرقت » خطوة عسكرية منهم عندما «منحت» نفسها حقوق تركيا [2] . ولذلك اهتزت ثقتهم في بريطانيا وكل«الفضائل» التي طالما رددت انها تعمل على « غرسها » في ارض وادي النيل [3] . كما أن ابعاد المصريين عن الاشتراك في القتال كان يعني المساس بكبريائهم القومي ، الامر الذي عد « خطأ خطيرا » ــ باعتراف دبلوماسي بريطاني كبير ــ ستظل آثاره تبدو خلال الحرب وفي أعقابها [4] . كما ان لقب السلطان ذكرهم بأشجان قديمة ــ كما سبق ان رأينا ــ في حين اشعرهم لفظ المندوب السامي بمدى علو كعب المعتمد البريطاني على غيره من المعتمدين الاجانب معنى ومبنى ، وأسفر لهم عن حقيقة الاحتلال البريطاني .

يضاف الى كل ذلك ان المصريين كانوا يميلون الى جانب المانيا آملين في فوزها طمعا في التخلص من النير الانجليزي ، جريا وراء مأثوراتهم المتوارثة « القائلة بدفع الكافر بالكافر » ــ كما عبر عنها الجبرتي . وربما تجددت يومئذ في نفوس اولئك الذين سبق لهم الاعتماد على فرنسا لنيل الاستقلال وتحقيق الجلاء البريطاني عن مصر ــ الامل في

---

(1) Chirol, op. cit. p. 254. & Youssef, op. cit. p. 57. & Storrs, op. cit. p. 167.

علما بانه كان قد سبق لدولة اوروبية اخرى وهي فرنسا ان قامت باعلان حمايتها على بلد اسلامي آخر وهو مراكش في ١٩١٢ راجع :

Vaticiotis, op. cit. p. 202

(2) سيتون وليمز ، بريطانيا والدول العربية ، ص ٥٧ . ثم :

Youssef, op. cit. p. 58.

(3) Youssef, op. cit. p. 70.

(4) Lloyd, Lord, op. cit. pp. 200-201.

الارتكان الى المانيا كي تحقق لهم هذه الغاية [1] • فلطالما دعي المصريون الى تأديب انجلترا على ايدي الالمان • وذاع بينهم حينذاك ان الدعاية البريطانية حول الاعمال الوحشية الالمانية واساليبهم في القهر الاستعماري أمر مبالغ فيه • بل وصل الامر الى حد انهم رأوا في قدوم الالمان على اسوأ تقدير استبدال شر معروف بآخر غير معروف [2] • وقد أدهشت موجة العداء الشديدة هذه الموجهة ضد بريطانيا ، وكذلك موجة التعاطف نحو الالمان الاوروبيين النازلين في مصر ، بل وحتى المراقبين المصريين انفسهم [3] • غير انه بسهولة يمكن رد هذا الموقف الى تعاطف المصريين مع الاتراك ـ اصحاب الخلافة الاسلامية ـ المتحالفين مع الالمان بشأن قضية واحدة ، كما لا يمكننا ان نتجاهل مبلغ تأثير الدعاية الالمانية في اثارة واستغلال المشاعر الدينية لدى شعوب منطقة الشرق الاوسط [4] •

من كل ما سبق تتضح لنا ابعاد الظروف التي مرت بمصر والاثر الذي خلفته فيها وصداها عند المصريين ـ مسئولين كانوا ام غير مسئولين ـ أفرادا وهيئات وتجمعات سياسية وشعبية • ومن خلال ذلك كله نستطيع ان نتقصى موقف سعد زغلول ـ الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وزعيم جبهة المعارضة داخلها ـ من هذه الاحداث والتغييرات الجديدة • فدون ذلك لا يمكننا تقييم هذا الموقف تقييما موضوعيا • فما هو حقيقة موقف سعد زغلول منها ؟ ذلك هو موضوع بحثنا في الفصل الاول •

---

(١) هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، ص ١٩٨ .

(٢) تربية سلامة موسى ، ص ١١٩ ، ثم :
Elgood, op. cit. p. 208. & Storrs, op. cit p. 154 & Marshall op. cit. p. 140.

(٣) Storrs, R. loc. cit.

(٤) ولوكاز هيرويز ، المانيا الهتلرية ، ص ١٥ ـ ١٦ .

الفصل الاول

سعد زغلول خلال فترة الحرب وموقفه من الحركة الوطنية
(١٩١٤ – ١٩١٨)

اختتمت الجمعية التشريعية دور انعقادها الاول بانتهاء الجلسة الخامسة والاربعين التي انعقدت في ١٧ يونية ١٩١٤ على ان تعود الى الانعقاد في اول نوفمبر من نفس العام ، ولم يلبث سعد زغلول – وكيلها المنتخب – في مصر الا قليلا حيث انه سافر الى اوروبا – بعد شيء من التردد – في الثامن من يوليه بغية « تغيير الافكار بتغير المكان والسكان » [1] .

واذا كان من الممكن ان يؤخذ على الجمعية التشريعية انها – في دور انعقادها هذا – لم تعن بمطالب الامة التي تركزت في قضيتين اساسيتين ونعني بهما قضية الاستقلال وقضية الدستور ، وهما القضيتان اللتان

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٢ ، ص ١١٠٦ ويقول : « ترددت كثيرا في السفر الى اوروبا هذا العام لان مشقات السفر كثيرة ولذائذه قليلة بالنسبة لي . ولكني فضلت الرحيل على البقاء » . ويضيف : « اني مسافر ولا اعرف لي قريبا اعتمد عليه ولا صديقا اثق به ولا معرفة آنس به ولما اشعر بشيء من الوحشة الا من مصر اي من هذا الجموع المحمل المبلم » . ويرجو ان يعود مملوءا بالامل في المستقبل والثقة بالله » .

تفرع عنهما العديد من القضايا الاخرى • فلربما يعزى ذلك الى ان هـذا الموقف كان انعكاسا صادقا للاعضاء الذين تكونت منهم الجمعية ، او ربما أنه يرجع الى ان القانون النظامي قد حرم على الجمعية حق مناقشة مثل هذه الامور [1] •

ولكننا من ناحية اخرى نستطيع أن نميز جبهة قوية من بين أعضاء الجمعية ـ عرفت باسم جبهة المعارضة ـ نجح سعد زغلول في تكتيلها من خلفه طوال دور الانعقاد الماضي للجمعية [2] ، وهي تلك الجبهة التي وقفت من وراء انتخابه وكيلا للجمعية وقدر لها ان تخرج زعامة الجمعية من دائرة « الاعيان والذوات » لتتسلمها جماعة المحامين الذين وجدوا في الجمعية فرصتهم للتدريب والممارسة الدستورية ، الامر الذي سيكون ذخيرتهم وعدة كفاحهم السياسي والدستوري في السنوات القليلة القادمة[3] • وقد استطاع سعد ان يستخدم هذه الجبهة في الوقوف في وجه القوى صاحبة السلطة في البلاد ـ سواء أكانت الحكومة حينا ام الخديو أو حتى كتشنر ذاته احيانا اخرى ـ للتدليل على مدى قوته وسطوته من ناحية وللانتفاع بها في مناقشات الجمعية بنفس القدر الذي حرص فيه على ان ينتفع بها في تحقيق اهدافه طوال دور انعقادها ، وربما طوال فترة الحرب الاولى برمتها [4] •

وهكذا فقد برز سعد زغلول من خلال الجمعية التشريعية ـ بل وحتى وقبلها ـ كواحد من ألمع الخطباء اشتهر بالذكاء والمراوغة واللباقة في

---

(١) لاشين ، سعد زغلول ، ص ١٩٠ .

(٢) مذكرات محمد علي علوبة ، ص ٦٥ .

(٣) Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, p. 290.

(٤) لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٩١ ـ ٢١٤ .

اسلوبه [١] ، الامر الذي وفر له ـ الى جانب عوامل اخرى ـ الظروف الملائمة لتصدر الحركة الوطنية خاصة اذا ما اخذنا في اعتبارنا أفول نجم الحياة الحزبية واختفاء قياداتها وبصفة خاصة الحزب الوطني ـ وهو الحزب الاكثر جماهيرية ـ وزعامته محمد فريد لاسباب ترجع في المحل الاول الى اجراءات القسع التي مارستها السلطات الحاكمة في البلاد تجاهها [٢] . وقد أفسح ذلك المجال لبروز تيار جديد في مسار الحركة الوطنية كان اكثر اعتدالا . ووجد في الجمعية التشريعية فرصته ومصالحه، فراح يتجمع شيئا فشيئا . وبذلك التقت اهدافه مع حركة تطور سعد زغلول فالتقيا معا واعطى كل منهما للاخر بقدر ما اتاحت لهما الظروف.

وقد نشبت الحرب الكبرى ـ كما سبق ان مر بنا ـ وسعد في « فيشي » ينتجع مياهها المعدنية ـ جريا على عادته السنوية ـ فأسرع عائدا الى مصر ووصلها قبل أعلان الاحكام العرفية بنحو شهرين [٣] . فماذا كان من أمر سعد زغلول ؟ ويستوقف نظر الباحث حقا ان سعد زغلول توقف عن تدوين مذكراته طيلة فترة هذه التغييرات الخطيرة التي شهدتها مصر ، بل لقد وصل الامر الى حد التوقف مدة تزيد على الخمسة عشر شهرا ، وهي الفترة التي تبدأ من مطلع سنة ١٩١٤ حتى الاسبوع الاول

---

(١) لاشين ، نفس المصدر ، ص ١٣ ـ ٢١٤ .

(٢) ويضيف غربال في كتابه تاريخ المفاوضات ، ص ٣٣ « وكان فساد الحياة السياسية ، وكان انهيار الاحزاب السياسية ـ ووجودها شرط اساسي للعمل السياسي الايجابي ـ فتدخل مصر فترة الحرب العالمية الاولى وعقدها منفرط وعرآها محللة » انظر كذلك محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ، ص ٣٦٤ . ثم :
Newman, Great Britain in Egypt, pp. 175-76.

(٣) العقاد ، سعد زغلول ، ص ١٧٦ .

من مارس من العام التالي [١] ، والتي تعد أطول فترات توقفه عن الكتابة على الاطلاق طوال حياته . وهو الحريص على دوام التسجيل والتدوين. ولربما يعزو البعض سبب توفقه هذا الى خشيته من السلطات البريطانية وأساليب القسع والتنكيل بالمواطنين التي اتهجتها بعد فرض الاحكام العرفية على مصر ، غير ان ذلك التفسير لا يسكن ان يقف وحده سببا لهذا التوفف خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار تاريخ بدايته ونهايته . وعلى أية حال وامام ذلك سنجد ان من واجبنا البحث عن صدى هذه التغييرات لديه من المصادر الاخرى المتاحة لنا .

والامر الذي نستطيع ان نقطع به هو ان سعدا لم يكن بمعزل عن هذه التغييرات وصانعيها سواء من المصريين او البريطانيين ، بحكم وظيفته النيابية وما خلعته عليه من قيادة اقوى تجمع سياسي من « المتنورين » المصريين من ناحية ، ثم لطموحه وقوة شخصيته من ناحية ثانية . فمن المؤكد ان كلا من حسين رشدي وعدلي يكن كانا على اتصال وثيق بالقادة المصريين يتدارسان معهم ظروف الموقف وملابساته وينتفعان بنصائحهم وتوجيهاتهم [٢] . كما ان كبار المسئولين البريطانيين في مصر فعلوا نفس

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٣ ، ٢٢ (الذي سجل فيها يوما واحدا من عام ١٩١٤ وهو يوم ٧ يوليه فقط . ثم كراس ٢٥ الذي استهله بيوم ٨ مارس ١٩١٥ . ثم الكراس ٥٣ وهو كراس يضم عشر صفحات كتبت مؤخرا وبغير خط سعد ــ بل لم يشملها الترقيم العام للمذكرات كلها ــ وقد اجملت الحوادث من سنة ١٩١٤ حتى مطلع عام ١٩٢٠ بشكل سريع جدا . وربما تكون قد كتبت بغرض الاستعانة بها في عمل صحفي او غيره .

(٢) الاخبار في ١٩٢٤/١/٥ . ثم السياسة في ١٩٢٣/١١/٢ كما ورد ضمن خطبة د. حافظ عفيفي بنادي الاحرار الدستورين . راجع كذلك غنام ، اضواء على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧ ــ ٤٨ ، ثم :
Zayid, M. The Origins of the Constitutionalist Party. Holt (edt.) Political Social Change, p. 341.

الشيء وفتحوا أبوابهم لاستقبال القادة المصريين للتعرف على وجهات نظرهم (١) ومن غير المشكوك فيه ان سعد زغلول كان من بين هؤلاء القادة ان لم يكن في مقدمتهم (٢) ويبين ان سعد زغلول جارى الاحداث وآثر الا يبدي معارضته لها — شأنه شأن كثيرين من المصريين — بل ربما انه أراد الانتفاع بها ، الامر الذي تفسره القرائن التالية ، وأولها تأييده لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٥ أغسطس ١٩١٤ — بشأن اعتبار المانيا دولة معادية — والذي أعلنه في حديث صحفي ردا على سؤال وجه اليه حول رأي الجمعية التشريعية في هذه القرارات فيما اذا لو عرضت عليها ، وقد صرح بأنه يعتقد « انها لا تصادف الا كل استحسان عند زملائي لانها والحق يقال من أفيد المشروعات التي يمكن ان تأتيها حكومة في احوال كالاحوال التي تتخبط البلاد فيها هذه الايام » (٣) وان كان قد صرح في نفس الحديث بأنه يرى ضرورة عقد الجمعية التشريعية في موعدها المحدد — أي في نوفمبر القادم ، ولم يكن قرار تأجيلها قد صدر بعد عند ادلائه بهذا الحديث — ذلك لانه كان يرى « ان انعقادها يعود على الحكومة بفائدة عظيمة » وأنه يعتقد ان الحكومة تجد فيها خير معين في التدابير المشروعة التي تقررها لمصلحة البلاد ولازالة العقبات التي وقفت في سبيلها » (٤) . وهو الامر الذي يدعم اسباب صدور قرار منع الاجتماعات . ويتضح من هذا الحديث الصحفي الجانب الذي اختار سعد الوقوف معه في هذا

---

(١) مذكرات الهلباوي ، كراس ١ ، ص ١٧ — ٢٧ ثم :
F.O., 407/183. No. 37. & Storrs, R. op. cit. p. 161.
وهم من امثال : ستورز وجراهام وغيرهما .

(٢) المقطم في ١٩١٤/١٢/١٧ . زيارة سعد لحسين رشدي في منزله .

(٣) لاشين ، سعد زغلول ، ص ٥٧ — ٥٨ ثم الوطن في ١٩١٤/١٠/٨
وقد آدلى سعد بهذا الحديث لاحد محرري جورنال دي كير ونقلته عنها الوطن . راجع كذلك تعليق الوطن على هذا الحديث .

(٤) الوطن في ١٩١٤/١٠/٨ وهو العدد السابق .

الصراع ، ونعني به الجانب البريطاني ، وليس الجانب التركي كما يبدو ذلك مما روى عن سعد انه صرح في خطبة او مقال او حديث صحفي بعد مرور شهر على اعلان الاحكام العرفية بما يلي « انه كان يطعن على الدوام في السياسة الانجليزية في مصر ولا يزال يرى ان اعمال الانجليز غير مرضية ، ولكنه مع هذا لا يحب مطلقا ان يرى مصر تحت حكم الاتراك » كما اشيع ان الانجليز « أذاعوا في فرنسا وفي الخارج حديثا لسعد زغلول باشا وان جريدة الطان نشرته » [1] .

ولكن هذا لم يمنع الخديو عباس ـ الموجود في تركيا ـ من التفكير في الاتصال بسعد زغلول للاستفادة به وبمركزه في مناوأة الانجليز [2] . كما تؤكد ذلك ايضا صيغة برقية التعزية التي بعث بها الخديو الى سعد عند وفاة صهره مصطفى فهمي ونشرتها جريدة الشعب في حينها حيث ورد فيها : « ولا بد لي بهذه المناسبة ان اظهر لك انعطافي الودي وانك لمحتاج في مثل هذه الاوقات العصيبة لان تحفظ كل همتك لتخدم بها اميرك وبلادك زمنا آخر طويلا » [3] . وقد أبدى لويس مالت ـ السفير البريطاني في الاستانة ـ للخديو ملاحظاته على هذه البرقية التي يبدو أن حسين رشدي رئيس الوزراء قد استاء منها [4] لاعتقاده ان الخديو يزمع تعيين سعد زغلول رئيسا للوزراء بدلا منه عند عودته من تركيا الى مصر [5] .

وفي ضوء هذه الحقائق يمكننا ان نتقبل الرأي القائل بأن سعد

---

(١) احمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، قسم ٢ ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ .
(٢) احمد شفيق ، نفس المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .
(٣) الشعب في ١٩١٤/٩/١٧ .
(٤) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣ .
(٥) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٥٨ ـ ٣٥٩ .

زغلول وغيره من القادة المصريين تقبلوا الامر الواقع واشاروا على حسين رشدي بالاستمرار في عمله والاستسلام للاوضاع الجديدة [1] • ويؤيد ذلك ان كلا من الامير حسين كامل وحسين رشدي قد اقترح اسم سعد زغلول ليكون ضمن الوزارة الجديدة التي سيشكلها رشدي بعد اعلان الحماية بغرض الحصول على تأييد قطاع من الرأي العام لهذه التغييرات كما ورد ذلك في برقية بعث بها القائم بالاعمال البريطاني الى وزير الخارجية في لندن بتاريخ ١٢ ــ ١٢ ــ ١٩١٤ [2] • ونستطيع ان ندرك ان ايا منهما لا يمكنه ان يقترح اسم سعد زغلول للاشتراك في الوزارة في حالة معارضته لهذه التغييرات • ولهذا فترشيحهما له لا ينبغي ان ينظر اليه على انه محاولة منهما لاحتوائه او كسب تأييده وسكوته عن هذه التغييرات لان من المؤكد انه كان سيعتذر عن قبول المنصب اذا استمر في معارضته [3] ، مما يجلب عليهما المتاعب ويزيد في حرج مركزيهما •

ومع ذلك فان ترشيحه لم يقبل من جانب القائم بالاعمال البريطاني وكانت حجته هي « معارضة (سعد) المثيرة وعلاقته بالخديو في الدورة الاخيرة للجمعية التشريعية » كما ابلغ شيتهام كلا من الامير والوصي « بأنه لا يعتبر عودته الى الوزارة امرا ممكنا بأي حال في الوقت الحالي»

---

(١) الاخبار في ١٩٢٤/١/٥ . من خطبة مصطفى النحاس . غنام ، أضواء على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧ ، السياسة في ١٩٢٣/١١/٢ من خطبة . د. حافظ عفيفي .

Zayid, M. op. cit. p. 341.

(٢) F.O., 407/183, No. 78.

(٣) Kedourie, E., The Gatham House Version, p. 87.

واضاف « بأن هذه الفكرة لم تطرح مرة اخرى » (١) . وقد وافقه وزير الخارجية على رأيه هذا (٢) . أما عدم موافقة الخارجية البريطانية على ترشيح سعد زغلول للوزارة فلربما يعزى الى ما عرف عن سعد زغلول لدى البريطانيين وغيرهم من انه « شريك مخالف» (٣) . وهي النظرة التي طالما حالت دون دخوله الوزارة طيلة فترة الحرب الاولى . كما سيبين فيما بعد. يضاف الى ذلك ان ظروف الحرب وما تقتضيه من اتخاذ اجراءات سريعة وربما قاسية كانت لا تسمح باشتراك مثل هذه العناصر في الوزارة لانها تصبح ادوات عرقلة وتعويق في وجه السلطات البريطانية من وجهة نظرها ــ اكثر من كونها ادوات تعاون ومساعدة لها ، كما ينبغي ألا ننسى معارضة كتشنر الشخصية وكراهيته لسعد زغلول لما كان يعرف عنه من ميله الى الخديو عباس حلمي الثاني (٤) ، خاصة بعد خروجه من الوزارة في مارس ١٩١٢ . والى جانب ذلك كله ، نعرف ان سعدا لم يقطع علاقته بالمسئولين الجدد في مصر ــ من مصريين وبريطانيين ــ فها هي زياراته المتوالية للسلطان حسين كامل تؤكد ذلك (٥) ، كما انه كان في مقدمة

---

(١) F.O., loc. cit.

(٢) وكان ذلك في برقية ادورد جراي الى شيتهام بتاريخ ١٩١٤/١٢/١٥ حيث رد عليه : F.O., op. cit. No. 79.
« ولا ينبغي بالتأكيد ان يتقلد سعد باشا الوزارة »

(٣) الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٠ ــ ٨١ كما ورد في الوثيقة البريطانية المرسلة من ونجت الى حكومته بتاريخ ١٩١٧/١٢/٢٤ . كما يصف مؤلف بريطاني سعد زغلول بقوله : « وكان جزء من طبيعته المشاكسة ان يكون دائما ضد اي شيء او اي شيء او اي واحد » . راجع : Marshall, op. cit., p. 175.

(٤) Kedourie, E., op. cit. p. 87.

(٥) واهمها ما ذكرته الصحف في ١٩١٥/١/٧ ثم ١/١٠ ، ١/١٥ ، ٢/٤ ، ٣/٦ ، ٤/١١ ، ٤/١٩ وغيرها الكثير طوال الفترة التالية . راجع المقطم بتاريخ ١٩١٥/١/٨ ثم ١/١١ ، ١/١٦ ، ٢/٥ ، ٣/٨ ، ٤/١٢ ، ١٩١٥/٤/٢٠ .

المستقبلين لسير هنري مكماهون ـ اول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية ـ عند قدومه الى مصر في ٩ يناير ١٩١٥ . بل ذكرت المقطم ان سعدا قال عنه على مسمع من المستقبلين «ان دلائل الخير بادية على وجهه» وانه يأمل « ان الله يجزل لمصر الخير على يده » (١) كما تذكر بعض المصادر ان سعداً قد نهج خلال هذه الظروف « منهجا معقولا ومعتدلا محبذا التعاون المسالم » (٢) وانه قدم دليلا قويا على حكمته السياسية بحثه المصريين على الصبر طالما بقيت حالة الحرب ، حيث انه لم يكن « متعصبا » ورفض ان يستفيد من المصاعب البريطانية خلال الحرب (٣). يدعم ذلك كله انه لا يوجد مصدر واحد معاصر يذكر عن سعد معارضته لهذه التغييرات الجديدة علنا .

غير ان ذلك لا يعني بحال من الاحوال أن سعدا لم يعرب عن استيائه ـ شأن كل المصريين ـ من هذه التطورات الخطيرة ، فقد ذكر للسلطان حسين كامل في مقابلته معه بتاريخ ٢٠ ـ ٣ ـ ١٩١٥ « ان التغيير الذي طرأ على مصر من المصائب التي يعظم وقعها على النفوس ، وانه ينبغي عذر المصابين بها اذا تألموا من شدة وقعها عليهم » (٤) . كما انه صرح للمندوب السامي في لقاءمعه بأن اعلان الحماية على مصر كان بالنسبة للمصريين ذوي الافكار التقدمية « بمثابة ضربة موهنة لانه وضع حدا للنظرية القائلة بأن الاحتلال ليس امرا مؤقتا (٥) . بل انه رأى في هذه التغييرات ـ في حديث له مع رشدي ـ « ضياع للبلد » (٦) .

(١) المقطم ، في ١٩١٥/١/١١ ، الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٦ .

(٢) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. II, p. 284.

(٣) Lacouture, J. & S., Egypt in Transition, pp. 82-86.

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٢٥ .

(٥) Commonwealth Relations, India Office, Political and Secret Dept. Ind. Office Liberary, Memo, B. 128. No. 19.

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣١٤ ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠١٢ .

يضاف الى ذلك ان سعدا لم يقف عند هذا الحد بل راح يبدي رأيه في العديد من القضايا والمواقف التي واجهت مصر خلال هذه الفترة، نستطيع ان نتعرف عليه من خلال استعراضنا لها . ويأتي في مقدمتها المشروع الذي اعده رشدي حول استقلال مصر الذاتي وتعديل القانون النظامي الصادر في يوليه ١٩١٣ بتوسيع دائرة اختصاصات الجمعية التشريعية .

وحقيقة ذلك المشروع ان رشدي والوزراء المصريين طلبوا منح مصر قدرا من الاستقلال في اطار الحكم الذاتي وتعديل القانون النظامي القائم في مقابل اعلان الحماية على مصر . فقد اعد رشدي لهذا الغرض مشروعا قدمه للسلطات البريطانية (١) واشارت اليه بعض الصحف في ذلك الوقت (٢) ويتضمن فيما يتضمن وضع نظام سياسي لمصر يوفق بين مصالح انجلترا وآمال المصريين ويعلن ان مصر دولة ملكية دستورية مستقلة لها حاكم وراثي بشارات الملك المعتادة كالعلم والجيش والعملة وامتيازات الشرف الوطنية وغيرها ، على أن يقيد بقيود أهمها ان يكون لانجلترا حق حماية قناة السويس والمحافظة على سلامة مصر ، كما يكون لها حق مراقبة مالية مصر من خلال هيئة انجليزية تحل محل صندوق الدين ، كما اعطى المشروع لانجلترا حق الموافقة على القوانين المتعلقة بالاجانب وعقد المعاهدات السياسية وغيرها مما تعقده مصر مع الدول الاجنبية ويستلزم ذلك تعديل القانون النظامي القائم بجعل رأي الجمعية التشريعية نهائيا في عدة امور — ونعلم ان رأيها كان استشاريا ولم يكن لها سوى تقديم

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٢٠ — ١٣٢٢ ثم كراس ٥٣ ، ص ٣٠٠٩ — ٣٠١٢ وقد نشر في كتاب الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٢) المقطم اعداد ٢/٢٢ ، ٣/١٣ ، ١٩١٥/٣/٢٤ .

رغبات للحكومة ـ أهمها الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية كالجنسية وحق الانتخاب والخدمة العسكرية والمحاكم الشرعية والاوقاف والمجالس الحسبية والتعليم المدني والديني وفرض الضرائب الجديدة وتعديل أو الغاء القائم منها فعلا . ثم اخيرا الامتيازات التي تمنح لاكثر من مديرية . مع ملاحظة ان لا يكون للجمعية رأي قاطع في المسائل العامة التي تنطبق على المصريين والاجانب معا ، على ان يستتبع ذلك الغاء الامتيازات الاجنبية وتوحيد التشريع المصري مع ضرورة موافقة الحكومة الانجليزية على هذه القوانين العامة ، وكذلك يكون للجمعية التشريعية رأي استشاري في الاتفاقات التجارية التي تعقدها الحكومة المصرية .

وقد عرض رشدي هذا المشروع على سعد زغلول عقب اعلان الحماية على مصر وأطلعه على المذكرة التي أعدها بشأنه وقدمها للوكالة البريطانية ويذكر سعد انه وجدها غير وافية ، ورغبت ان تضاف اليها القوانين المدنية والجنائية الخاصة بالوطنيين فلم يعارض ، ولكنه أشار الى تشدد الانجليز [1] . ويبدو ان المباحثات طالت بين المصريين والانجليز حول هذا المشروع فترة ليست بالقصيرة نتيجة لعدم تساهل الجانب البريطاني في توسيع اختصاصات الجمعية التشريعية [2] ، مما أوحى الى سعد بأن التأجيل المستمر للجمعية التشريعية كان من وراء طول فترة هذه المخابرات خشية ان تقابل الجمعية هيئة الحكومة الجديدة « بالفتور » لانها كانت « تبشرها بما عزمت عليه » [3] .

ويبدو أنه امام موقف الحكومة البريطانية وتشددها اضطر رشدي وزملاؤه الى وضع بعض القيود الجديدة امام توسيع دائرة اختصاصات

(١) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ١٣٢٢ .
(٢) نفس المصدر ، ص ١٣٢٤ ، ١٣٤١ .
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٢٤ .

الجمعية التي سبق ذكرها وذلك بأن يكون رأي الجمعية قطعيا في مسائل الاوقاف وميزانيتها بشرط الا تزيد المصروفات ولا تتحول عن آوجه صرفها ثم اشتراط قطعية رأي الجمعية في المجالس الحسبية والمحاكم الشرعية بالنسبة لكل ما لا يرتبط بمسألة مالية • وعندما علم سعد بهذا التعديل الجديد من حسين رشدي اعترض عليه بشدة وذكر « انه لا يلزم اعطاء شيء لان هذه القيود جعلت المنحة قليلة الاهمية ، ولا يصح ان تقابل مثل هذه المنحة التافهة بعد ضياع البلد بشيء من الارتياح » وقد استاء رشدي لهذا الاعتراض • بل ان عدلي يكن ابلغ سعدا بأن هذه القيود الجديدة قد وضعها الوزراء من تلقاء أنفسهم زادت حدته وذكر له « كيف ساغ لكم وقد كنتم تطلبون قبل الحماية اشياء كثيرة للجمعية التشريعية أن تستكثروا بعد اعلانها بعض ما طلبتم وتضعون لها القيود بحجة ان الجمعية غير أهل للاطلاق وكيف يصح لوزير مصري ان يسم قومه بعدم الكفاءة وهو واحد منهم » [1] • ولعل مما يلفت النظر ان هذا المشروع الذي أعده الوزراء المصريون سيكون الاطار الذي ستلتزم به الحكومة البريطانية كما لن يخرج عنه كثيراً القادة والسياسيون المصريون في المرحلة اللاحقة وبعد قيام ثورة ١٩١٩ • حيث أنه يشكل ــ حسب معلوماتنا ــ أول تصور واقتراب من الجانبين لتنظيم وتقنين العلاقة بين كل من البلدين• وهو أمر غاية في الاهمية •

كما يستوقف النظر أن سعدا علق على أعطاء الجمعية التشريعية رأيا قطعيا في أمور التعليم الديني أثناء حديث جرى بينه وبين السلطان بتاريخ ٢٤ مارس ١٩١٥ بقوله « فلم أشجعه (اي السلطان) على ذلك كثيرا ، أولا لأن التعليم الديني في مأمن بذاته من تداخل السلطة الانكليزية فيه • وثانيا ان اطلاق يد المصلح الحر الامين فيه خير من تقييدها بآراء

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٤ ــ ١٣١٥ •

الجمعية التشريعية التي تتألف الغالبية فيها من قوم تمكنت الاوهام الدينية من نفوسهم تمكنا لا يستطيعون معه ان يميزوا بينها وبين الحقائق الشرعية ويتعذر ان تتفق كلمتهم على اصلاح فيها » (١) . وهو الامر الذي يؤكد مدى استنارة سعد زغلول والتزامه بافكار استاذه محمد عبده ، بل ربما تفوقه عليه في الاقتراب خطوة من التفكير وجوانب الفكر اللبرالي الحديث .

يضاف الى ذلك ان سعدا زار سير هنري مكماهون ــ المندوب السامي البريطاني ــ في دار الحماية بتاريخ ١٢ ابريل ١٩١٥ وتبادلا معا الحديث حول الجمعية التشريعية وتأجيل اجتماعاتها وتوسيع دائرة اختصاصاتها ، وكان حديثا وديا الى الحد الذي علق فيه سعد على قول المندوب السامي ان الجمعية « نائمة » بقوله أن « نومها قد طال وثقل » حتى انه لم يتمكن من الاستيقاظ منه يوم زيارة مكماهون لها (٢) .

وفي هذا اللقاء علم سعد أن الجمعية ستظل مؤجلة الى ان تنتهي الحرب فكان تعليقه على ذلك ان المجالس النيابية في الدول المحاربة تمارس عملها ، ومن الأفيد للحكومة ، انعقادها حتى تتعاون معها وتخفف من مسئولياتها ، وعتب سعد لعدم أخذ رأي أعضائها ــ ولو بصفة غير رسمية ــ في مهام الامور فرد عليه مكماهون بأن ذلك حدث نتيجة لانشغال اعضاء الحكومة ، وأن الحكومة تثق بالجمعية وتعمل على توسيع اختصاصاتها . فكان من رأي سعد ان ما اقترح لها « قليل الاهمية بالنسبة

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٣٣٠ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٣٨ . وكان سعد ــ كما يذكر ــ قد فاته الذهاب الى الجمعية لاستقبال مكماهون نظرا لان دعوة مظلوم ــ رئيس الجمعية ــ قد وصلت اليه قبل موعد الزيارة بساعتين فقط ، فلم يتمكن من الذهاب اليها لاستقباله .

لما كنا نؤمله ومع ذلك فقد قيدوه بقيود قللت من فائدته » ولكنه اضاف انه « ما دامت نية الحكومة نحو الجمعية حسنة فمن اللازم اظهار هذه النية لا اخفاؤها . حتى لا يفسر ذلك بعدم ثقة الحكومة فيها . وانه من الاوفق ان يبدأ بالاطلاق لا بالتقييد . فاختلف معه مكماهون حول هذا الرأي الاخير بما يعني البدء بالتضييق والتدرج نحو الاطلاق » . وقد جرت هذه المحادثة بين الابتسام والضحك » واعرب مكماهون لسعد عن ميله الى مناقشة الامور ومبادلة الرأي فيها فرد عليه سعد بقوله « يسرنا ان نرى جنابك على هذه الصفات . وكن واثقا اننا نسير معك على مبدأ تبادل الثقة وحسن التفاهم والصراحة في القول والعمل » فأجابه مكماهون « اني ممنون جدا من هذه التصريحات واني ارجو ان تكون علاقاتنا حسنة على الدوام » [1] . وقد علق سعد زغلول على هذا اللقاء بقوله : « وقد تركت هذه المقابلة في نفسي اثرا حسنا من ذلك الرجل لاني رأيته هشا بشا بساما . وديع الجانب لين العريكة حاضر الذهن متأنيا في القول ومتعقلا في الرأي فاذا انضاف الى ذلك حسن في النية وقصد للخير قوي الامل في صلاح المستقبل » [2] وقد علم سعد من مكماهون ان وليم برونيت ــ المستشار القضائي ــ هو الذي يقوم بدراسة المشروع الذي تقدم به حسين رشدي لدار الحماية .

وعند دراسة مسألة عرش مصر التي وعدت بريطانيا السلطان حسين كامل بحلها ، اشترك سعد زغلول بابداء رأيه . وكان قد بات معروفا أمر عزوف الامير كمال الدين ــ نجل السلطان ــ عن ارتقاء العرش خلفا

---

(١) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ١٣٣٨ ــ ١٣٤٠ .
(٢) مذكرات سعد ، نفس المكان .

لوالده بحجة انه غير كفء لهذه الوظيفة السامية (١) .

ففي جلسة جمعت نفرا من وزراء مصر وأحد المسئولين البريطانيين بتاريخ ٢٣ ــ ٤ ــ ١٩١٥ ابدى رشدي رأيا بأن يكون للسلطان حق اختيار من يخلفه ، وقد عورض هذا الرأي خشية التأثير على ارادة السلطان وجواز ان لا يختار خلفه لسبب من الاسباب . وقد اقترح سعد زغلول ان تقوم الجمعية التشريعية بانتخاب من يصلح لارتقاء العرش من عائلة محمد علي في حالة ما اذا مات السلطان من غير عقب ذكر ، فرأى المجتمعون ان رأيا كهذا لن يحظى بموافقة الانجليز (٢) .

وفي احدى زيارات سعد للسلطان ــ مساء ٢٨ ــ ٤ ــ ١٩١٥ ــ

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٤٤ . ويعزو مكماهون المندوب السامي البريطاني سبب عزوفه عن تقلد العرش الى تأثير زوجته التي هي شقيقة الخديو السابق ، والمناوئة الكبيرة للنظام الجديد . راجع برقيته الى جراي بتاريخ ١٩١٥/٥/٢٣ F.O., 407/183, No. 88. ويضيف رشدي في حديث صحفي له انه قال عند محاولته اقناعه بقبول ولاية العهد « انني اذا توليت العرش وحدث تصادم مع الانجليز فانك تجد لنفسك منفذا سهلا للخروج ، هو منفذ الاستقالة اما انا فيبقى مركزي حرجا » . راجع البلاغ في ١٩٢٧/٣/٢٤ . بينما يذكر محمد علي علوبة في مذكراته ، ص ٦٩ انه يقال « ان كمال الدين رفض بحجة انه لا يقبل تاج مصر من يد الانجليز المحتلين الذين اعلنوا الحماية على مصر » .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٤٤ . وقد اشترك في هذه الجلسة كل من رشدي وعدلي وثروت وسعد زغلول . ووروكاسيرا. وكان سعد قد علق عندما علم عدلي يكن سابقا باتجاه النية نحو ترشيح الامير فؤاد خلفا للعرش بقوله : « ما اتعس حظ هذه البلاد » ، ص ١٤٤٣ كما ان كلمة المجتمعين كانت قد اتفقت على عدم استحسان تعيين الامير فؤاد . وراجع كذلك المذكرات كراس ٢٤ ، ص ١٢٣٦ .

أخذ السلطان « يمن على عادته ـ كما يذكر سعد ـ بالاحسان الذي يوليه والزيارات التي يتابعها في المعاهد العلمية ، والمقاصد التي يسعى اليها في اصلاح للمعارف والتربية العامة وفي النوايا التي يعقدها في تدبير الشئون وتنظيم الامور » وقد تندر اثناء كلامه بالمدرسة الحربية ونظامها . فحذره سعد من ان « يجاهر بمثل هذه الملاحظات حتى لا يتنفر منه الحماية الانكليزية وان يبديها لهم بينه وبينهم « لانه يعلم » انهم لا يحبون الشخص الذي ينقد أعمالهم فوافقه السلطان على رأيه [1] .

وفي هذا اللقاء أبدى السلطان حسين رغبته في ترقية شئون اللغة العربية وتشجيعها ليس « لغرض سياسي ولكن لغرض النهوض بالامة العربية » [2] ، ورغبته في رفع شأنها « وتوحيد كلمتها ، والبدء من أنفسنا في توجيهها نحو غرض واحد قبل ان يحملنا الغير عليه » [3] . وقد اعرب له سعد عن استحسان ذلك المسعى ونصح السلطان بتشجيع مدرسة الارشاد الاسلامية لصاحبها الشيخ رشيد رضا للانتفاع بها في هذا الغرض، ولكن السلطان اعترض بأن الشيخ رشيد رضا رجل « مذبذب » فرد سعد « أنه نافع في هذا الغرض ولا بد ان يستعمل الانسان لكل شيء آلة » فوعده السلطان بأن ينظر في أمر هذا الترشيح بعناية خاصة [3] . ولا

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٤٩ .
(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٣٤٨ .
(٣) نفس المصدر ، ص ١٣٤٩ .
(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٢٥ ، ص ١٣٤٩ . وتذكر الوثائق البريطانية ان سعدا اقترح على المندوب السامي البريطاني اعلان الخلافة في مواجهة استياء المصريين من اعلان السلطنة في مصر . راجع :
Commonwealth Relations, India Office, loc. cit.

ينبغي أن يعزل هذا الاهتمام بالمسألة العربية في هذه الفترة بما كانت ترتبه انجلترا في الجزيرة العربية ، وقيامها بتدبير ثورة « الشريف » حسين بن علي ضد الدولة العثمانية وعلاقة مكماهون بذلك . كما سيبين لنا بعد قليل .

من كل ما سبق يبين لنا ان سعدا وقف من هذه التغييرات موقفـــا وسطا فلا هو عارضها معارضة صريحة علنية ، لانه ادرك ما كانت تعنيـه مثل هذه المعارضة في ظروف كهذه . كما انه لم يقبلها قبولا مطلقا حيث كان يعلم تماما انهاتعني « ضياع البلد » وانما قنع بأن أبدى نصائحـــه ووجهات نظره لكل طرف من الاطراف المعنية : البريطاني منها والمصري ، بل ربما لم يجد مانعا من ان يتحدث مع كل منهما بالاسلوب الذي يناسبه ووجهات النظر التي يحب سماعها .

ذلك لان سعد زغلول كان يدرك عن يقين ــ وهو السياسي البارع والقائد المنتخب ــ مغزى التغييرات الجديدة في مصر . فقـــد كتب في يومياته معلقا على اشاعة وجود ازمة وزاريةنتيجة لفتور العلاقةبينالسلطان حسين كامل وبين وزيره الاول حسين رشدي في اواخر مارس ١٩١٥ « أن من يعرف حقيقة الامر بعد الحماية يرى انه لا يمكن ان تحدث ازمة وزارية في حكومة مصر بسبب خلاف بين السلطان ووزرائه لان كلا من الفريقين ليس له سلطة ذاتية ، ولكنه يستمد سلطته من الحماية ، فهم في الحقيقة موظفون خاضعون لاوامر الحماية ولا يمكن أن يحدث من الخلاف بينهم الا كما يحدث بين موظفين تابعين لسلطة واحدة ، وليس كما يحدث بين حـــاكم ذي سلطـان ووزراء مسئولين بـــين يديـه عـــن اعمالهم . واذا حدث هذا الخلاف بين السلطان ووزرائه فقد (يفضي)

الى اقالة السلطان واستبقاء الوزراء على العكس من الخلاف الذي يحدث بين ذلك الحاكم ووزرائه لانه يستلـزم حتمـا سقـوط الوزراء مـن مناصبهم » [1] • ومع ذلك فانه كان يرى « ان السلطان ووزراءه وان كانوا غير قادرين على فعل الخير يستطيعون فعل الشر ولذلك ينبغي التحرز منهم » [2] •

ولهذا الموقف « المهادن » الذي وقفه سعد زغلول ، تكررت محاولات السلطات المصرية لضمه الى هيئة الوزارة ، فبالاضافة الى المحاولة السابقة التي جرت في ديسمبر ١٩١٤ ، بذلت محاولة اخرى حوالى منتصف مايو ١٩١٥ ، عندما تم اخراج اسماعيل صدقي من وزارة الاوقاف في ١٧ مايو بشكل اقرب الى الاقالة نتيجة لفضيحة اخلاقية [3] ، بالرغم من معارضة رشدي رئيس الوزارة في ذلك • وقد ادت هذه الاستقالة وملابساتها الى قيام ازمة بين السلطان وبين دار المندوب السامي البريطاني في مصر الـى الحد الذي اراد فيه السلطان ان « يتخذ هذه المسألة وسيلة لان يفتح مع الانكليز باب القواعد التي يجري عليها في المستقبل في تعيين الـوزراء

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٢٨ . وقـد كتب سعـد كلمـة (يفضي) خطأ حيث ذكرها يفدي . لان هذا الجزء ليس مـن خط سعد ولكنه أملاه على آخرين .

(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٣١٤ . وكان سعد يكتب ذلك عندما ورد له خاطر أن بعض الوزراء « لا يترفعون من السعي لدى (السلطان) بالنميمة حتى ضد اصدقائهم » وذلك بتاريخ ٨ مارس ١٩١٥ .

(٣) وقد جاء في خطاب استقالته « شعرت بأنني لست حائزا للرعايـة التي (نستمدها) من عظمـة السلطان ، وقد حاولت نفي المزاعـم الفاسدة التي وجهت الي فلم امكن من ذلك لهذا رأيت مع الاسف أن اقدم لدولتكم استقالتي » في ١٩١٥/٥/١٧ . راجع المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١١٦٧ . وملخص تلك الفضيحة انه كان على علاقة بابنة أحد كبار المصريين ، وعندما اذيع أمر هذه العلاقـة اقـدمت على الانتحـار .

وتدبير الشئون » [١] وكذلك « حقيقة مركزه » منهـا ومن من الانجليز يحق له التدخل فيها [٢] .

وفيما يتعلق بأمر ترشيح سعد زغلول فقد تم الاتفاق عليه بين السلطات المصرية والمسئولين البريطانيين في مصر وبعثوا الى كتشنر في لندن يطلبون اليه الرأي فجاءهم الرد « بالمعارضة الصريحة » من جانبه ، مما خلف اثرا سيئا في الاوساط الرسمية المصرية وغيرها . حيث اصبح « مكماهـون متكدرا والسلطان منفعلا ورشدي متأثرا » ويضيف سعد ان حسين رشدي « لا يفهم كيف ان ذلك الرجل ــ اي كتشنر ــ سمح لنفسه بالمعارضة» [٣] . ويعلق سعد على ذلك « يسرني أنه لم يوجد شيء يقال ضدي ولكن سيادة كتشنر وسعة نفوذه مما عطل تقدمي ، واني افتخر بمعاداة رجل ككتشنر ، اذا كان مكماهون والسلطان ورئيس الوزارة وكثير من أعضائها وعقلاء الامة وفضلائها من اصدقائي » [٤] . وانه سعيد بالثقة التي تجلت في هذا الشأن « اما كتشنر فستريه الايام خطأه » [٥] .

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١١٧٣ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٦٣ وذلك لعلـو كعب كل مـن ستورز السكرتير الشرقي وسـسل المستشار المالي في هذه المسألة .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٧١ . وكان قد أيد ترشيح سعد كل من مكماهون وبرونيت وجراهـام وستورز . في حين عـارض ترشيحه سسل المستشار المالي كما عارضه من المصريين كل مـن اسماعيل سري ويوسف وهبة . ونقل مكماهون هذه المعارضة الى لنـدن . كما ابلغ رشدي سعـد بذلك . المذكرات ، كراس ٢٩ ، ص ١٥٩١ .

(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٧٢ .

(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٧١ . وقد تم تعيين احمد فتحي أحد الضباط المصريين الذي تقلب في العديد من الوظائف أهمهـا تولي منصب مدير اسيوط والغربية . راجع زاخورا، مرآة العصر، مجلد ٢ ، ص ٧٩ .

لهذا طلب سعد مقابلة السلطان حسين كامل واعرب له عن شكره لهذه الثقة التي منحه اياها • فأبلغه السلطان « بأنه تكـدر جدا من خيبة المسألة » [١] • كما ذهب لمقابلة مكماهون لنفس الغرض فأبدى له الاخير عدم ارتياحه لاخفاقها وان « الامور لا تتم دائما حسب المراد » •

فرد عليه سعد بأنه « من الذين يفهمون العالم كما هو لا كما ينبغي ان يكون » واضاف « وثق بأن اكون لك على الدوام شاكرا ولخدماتك ذاكرا ، وانه سيكون معه ، على وفاق في خدمة البلاد » • وانصرف سعد على امل لقاءات تالية [٢] •

اما لماذا لم تأخذ الدوائر المسئولة في لندن برغبة مكماهون في تعيين سعد وزيرا ، فبالاضافة الى معارضة كتشنر في ذلك ــ كما وضح لنا ــ يبدو ان مكماهون لم يكن يتمتع تماما بثقة الخارجية البريطانية وتأييدها نظرا لكونه جديدا على العمل الدبلوماسي ، ثم لانتزاع السلطات العسكرية البريطانية في مصر كل سلطة من يديه [٣] يضاف الى ذلك عدم المامه بالشئون المصرية الماما كاملا ، الامر الذي سمح لكل من ادورد سسل ووليام برونيت وغيرهما بالتدخل في تسيير دفة الامور في مصر [٤] • وهذا الى جانب ما هو معروف عن أن تعيين مكماهون في مصر كان امرا مؤقتا [٥] •

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١١٧٣ . واضاف السلطان انه رشح سعدا لا ليؤدي له منفعة شخصية انما ليقوم سعد بمعاونته في مهام الاوقاف الشاقة . ولكن كتشنر حال بينه وبين ما يشتهي .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٧٩ ، ١١٨١ .

(٣) Chirol, V. op. cit. p. 121.

(٤) Marshall, op. cit. p. 150. & Newman, op. cit. p. 210.

(٥) Wingate, R., Wingate of the Sudan, p. 201

وقد صارح احد اصدقاء سعد بعدم ارتياح « الناس » عندما اذيع فيهم امر ترشيحه للوزارة وبأنهم قالوا « وأين العهد الذي عاهد الامـــة عليه » عندما انتخبته عضوا للجمعية التشريعية ، وقد رفعته الامة فـوق هاماتها وأولته رعايتها رغم مناوأة السلطات له ، وها هو يعود فيتركهـا ويتخلى عنها الى خدمة الحكومة (١) . كما يحلل سعـد موقفه من أمر ترشيحه هذا بأنه لا يصح له ان يتطلع الى مركز اعلى من مركزه في الامة غير انه يعزو سبب تطلعه الى الوزارة الى ان تعطيل الجمعية التشريعية عن العمل « بما كان له دخل في اهتمامي بتغيير هذا المركز » (٢) .

وفي ٢٣ مايو ١٩١٥ صرح ستورز لسعد اثناء لقاء بينهما عقب فشل ترشيحه بأنه « حان الوقت لان تتألف الوزارة من رجال ذوي آراء يعول عليها لا من اصفار ، فقد كان يخشى من ذوي الكفاءات في زمن الخديوي وقبل اعلان الحماية . اماالآن فلا معنى لهذه الخشية بعد ، واللازم هو الاستعانة بأهل الكفاءة والاقتدار على تدبير الشئون » كما ابلغه بأنـه بعث الى لندن بهذا المعنى ، واضاف انه « لو كان كتشنر هنا لوافق على تعيينك لان الاحوال تغيرت « وأن الوزارة لن تبقى على هذا النحـو لعدم تجانسها ، وعند تغييرها فانه يأمل في فوز سعد بمنصب وزاري(٣) .

ولهذا فعندما تم القاء القبض على أمين يوسف ـ احد اقرباء سعـد زغلول (٤) في أول يونية ١٩١٥ لعدم تحوطه وتوجه الشبهة اليـه لكونه

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٧٦ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٨٣ .

(٣) المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١١٨٧ .

(٤) وهو امين يوسف زوج رتيبة ابنة شقيقة سعد زغلول . ووالد كل من مصطفى وعلي أمين .

يتكلم كثيرا وتدخل سعد زغلول لدى حسين رشدي للافراج عنه ، قام سعد بالتنبيه على امين يوسف بأن « يعصم لسانه من الكلام وان لا يشتغل الا بما يعنيه وانه اذا عاد الى مثل ما اتهم به فانه يكون عليه لا لـه » . وشدد عليه في ذلك واضاف بحضور مجموعة من اقربائه « ان الهيئـة الحاضرة من السلطان ومكماهون ورشدي الى غيرهم من اصدقائي وليس لنا الا ان نستفيد بذكرها وننشر مبراتها وندافع عنها بكل جهدنا اما اذا تطرف منا متطرف الى الطعن فيها فذاك لا يعد الا انكارا للجميل » [١] ، كما انه فعل نفس الشيء مع شخص اخر حيث نصحه بأن يعتزل في عزبته » اتقـاء الفتنة [٢] .

ولذلك فليس من الغريب ان ينعم السلطان حسين علي بسعد في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٥ برتبة الامتياز [٣] . بل ان السلطان ذهب الى أبعـد من هذا عندما صرح لسعد ـ الذي ذهب ليشكره على انعامه هذا ـ بأنه يعده « لامر هام » [٤] . ولهذا أيضا فان سعد أشار على رئيس المحكمة العليا بعدم مخالفة أمر السلطان [٥] .

غير ان ظروف الحرب وتأزم الموقف العسكري لغير صالح بريطانيا في الجبهة الشرقية خلال صيف عام ١٩١٥ نتيجة « لوقوف الحلفاء وقفة

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١١٩٤ .
(٢) وهو خليل شاهين عندما تدخل سعد للافراج عنـه وهو واولاده الاربعة . راجع كراس ٢٦ ، ص ٦٥ ـ ١٣٦٦ .
(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١١٩٩ .
(٤) نفس المصدر ، ص ١٢٠٧ ويعلق سعد على ذلـك بانه يعتقـد ان السلطان لا يمكنه ان ينفذ ذلك كما دل الاختبار عليه .
(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٤ ـ ١٢١٥ . وهو الشيخ ناجي. وكان ذلك بسبب موقف هذا الشيخ من مسألة ثبوت هلال شهـر رمضـان .

العاجز » امام اقتحام الدردنيل [1] . ونظرا للتهديد التركي بمعاودة غزو مصر من جديد سواء من الشرق عبر قناة السويس ، أو من الغرب بواسطة السنوسي المتحالف مع الاتراك [2] ، كل ذلك وغيره شجع المصريين على التعبير عن سخطهم على بريطانيا والسلطات المصرية المتعاونة معهـا ، فقد جرت عدة محاولات للاعتداء على حياة السلطان حسين كامل[3] . وكذلك أحد الوزراء المصريين وهو احمد فتحي وزير الاوقـاف [4] ، كما دبرت محاولة لقلب قطار الصعيد عند احدى قرى مديرية المنيا [5] . واكثر من هذا فقد تم ضبط « مؤامرة » قام بها فريق من اهالي المنصورة « عقدوا النية على ان يساعدوا الاتراك عند دخولهم مصر باحداث شغب فيها » وذلك بتحريض الناس على الثورة ضد السلطات وتحطيم الطرق والكباري

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٢٣٥ .

(٢) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٣٦ ــ ٣٨ . وقد صرح عمـدة قرية مسجد وصيف لسعد زغلول بأن كل الناس يميلون « لانتصار الترك حتى الفلاحين في مزارعهم ويأتون بأخبار على حسب ما تهوى أنفسهم وتتصور » المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٤٤ .

(٣) جرت المحاولة الاولى في ١٩١٥/٤/٨ ، راجع المذكرات ، كراس ٢٥ ص ١٣٣٤ ، وجرت المحاولة الثانية في ١٩١٥/٧/٨ ، راجع كراس ٢٥ ، ص ١٢٠٥ وما بعدها ، ثم مذكرات محمد فريد ، كراس ٦ ، ص ١٦٩ .

(٤) المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ٣١ ــ ١٢٣٢ . وراجع حـول هـذا المعنى ودلالاته في مذكرات محمد فريد ، كراس ٦ ، ص ١٦٣ .

(٥) المقطم في ١٩١٥/٩/١٦ وهي قرية سفاي ــ مركز ابو قرقاص ــ وقد ذكر المقطم ان بعض « الاشقياء حاول قلب القطار بتفكيكهـم بعض قضبان الخط هناك .

وغير ذلك [1] . بل وصل الحد الى ان ضبطت السلطات خطابا ارسلهأحد الطلبة المصريين ـ عقب وصوله الى لندن مباشرة ـ الى صديق له في مصر « يطعن فيه على الحكومة اقبح طعن ، ويقول انه لا بد لنجاح مصر من اراقة الدماء » [2] .

كل ذلك وغيره دفع السلطات البريطانية في مصر الى انتهاج سياسة اكثر تطرفا . فقد اصدر القائد العسكري البريطاني العام ـ جون مكسويل ـ امرا في ١٥ ـ ٧ ـ ١٩١٥ يطلب فيه من المصريين ضرورة الابلاغ عن أي فرد يقوم بارتكاب ما يخل بنظام الحكومة ، وان اي اخلال بهذا الامر يعرض صاحبه « للمحاكمة بالطريقة العرفية وكذلك من يتستر على اشخاص مشتركين في مؤامرة او جريمة او يساعدهم في الهرب من يد القضاء » [3] . كما ألقت السلطات العسكرية القبض على الكثيرين من المواطنين سواء من قادة الحزب الوطني من امثال المكباتي واميين الرافعي وشقيقه عبد الرحمن ومصطفى الشوربجي وغيرهم ، أو من اولئك الذين عرف عنهم الميل الى الاتراك والخديو السابق من امثال اسماعيل اباظة وغيره . بل ذهبت الشائعات الى حد القاء القبض على احد الوزراء ورئيس الجمعية التشريعية ووكيلها سعد زغلول وآخرين [4] .

وقد آثارت هذه الاجراءات المتعسفة موجة شديدة من الاستياء

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١٦ ـ ١٢١٨ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٢٦٤ .
(٣) المقطم في ١٩١٥/٧/١٩ . وقد نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ يوليه ١٩١٥ .
(٤) أحمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، ص ١١٦ ، مذكرات زغلول ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٢١ ، ١٢٢٦ .

لدى المصريين على اختلاف طبقاتهم ، وكان سعد زغلول واحدا منهم بل في مقدمتهم حيث انه تدخل مرارا للافراج عن ابرزهم لدى كل من السلطان وحسين رشدي ــ وذلك بحكم وظيفته النيابية وعلاقاته الطيبة مع اولي الامر في مصر . بل ذهب به الامر الى حد انه وجه اللــوم الشديد الــى رشدي على مسلك الحكومة هذا ، كما نصح عدلي بأن لا يجاري حسين رشدي في هذا الطريق ويقوم بالعمل على ارجاعه عنه (١) .

وقد نجح مسعى سعد لدى بعضهم بينما اخفق في البعض الاخر ، مما اثار عليه استياء السلطان وغضبه (٢) . كما ان مسلك سعد هذا شجــع احد المقربين الى السلطان ان يبلغه بأن سعدا يسعى « ليل نهار في تخليص رجال الحزب الوطني » ليحل « منه محل شاويش » (٣) .

ويعلق سعد على هذه الوشاية بقوله « فرية كــاذب حسود جاهل لاني لم أشفع في هؤلاء بصفة كونهم رجال حزب،بل بصفة كونهم أشخاصا اعرف بعضهم بكرم الاخلاق ، وبعضهم احببت فيه داعي النجدة . امــا الحزب الوطني فلست من رجاله وأنا اول رجل عاداه هذا الحزب وأذاه.. ولو كان فيّ ميل للاحــزاب لدخلت حــزب الامــة وهو يضم كثيرا من أصدقائي ، أو أبحث عن رئاسة الحــزب الوطني قبــل أن يفشل ويذهب

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٥ ــ ١٢٢٨ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٢٢٣ ، كراس ٣٦ ، ص ٥٤ــ١٣٥٥ كان من اشهر من تدخل سعد لنجدتهم كل من الكباتي وامين الرافعي عبد الرحمن ، راجع كراس ٢٤ ، ص ٢١ ــ ١٢٢٥ ، ٣٩ ــ ١٢٤١ وكذلك الشوربجي ، ص ١٢٤٧ وآخرين غيرهم ١٢٣٩ ، ١٢٤٦ ، ٦٢ ــ ١٢٦٣ ، كراس ٥١ ــ ١٣٥٧ ، ٦٣ ــ ١٣٦٤ .

(٣) المذكرات ، كــراس ٣٦ ، ص ١٣٥٣ . وكان الــذي وشى به هو محمود ابو النصر نقيب المحامين .

مجده وتنقطع رجاله الاوصال • وما الذي يشوقني لمركز فريـد أفرية أم حاجة ؟ » [1] •

وقد حاول عدلي يكن ان يفسر لسعد اسباب غضب السلطان عليه ــ بعيدا عن مساعيه في الافراج عن المقبوض عليهم ــ بان السلطان سمع من احد اصدقاءسعد وزميله في الجمعية التشريعية انه يريد عقد الجمعية حتى يسأل الحكومة عن سياستها • وربما انه توهم ان سعدا ربمايقاسـم صاحب هذا الرأي رأيه • فنفى سعد لعدلي ذلك موضحا ان هذه الفكرة لم تدر بخلده كما ان موضوعها ليس من اختصاصات الجمعية [2] • غير ان سعدا علم من السلطان ــ في لقاء معه ــ انه حانق عليـه لمحاولتـه مساعدةحسين محرم في الدعوى التي اقامهاضد محمد سعيد بغرض كشف سوء ادارته في شئون قيامته على املاك احدى الاميرات وغيرها • وفـي نفس الوقت فان سعداً يذيع عن حسين محرم هذا أنه « دنيء وسافل » فكيف يليق به أن يدافع عنه • وقال له السلطان « يلزم ان يكون الانسان على مبدأ شريف ولا يتحول ، لا أن يكون اليوم على مذهب وغدا علـى آخـر [3] •

على أي حال فقد كان سعد شديد التألم للاعنات الذي ألم بالمصريين منّ جراء تضييق الحكومة المتزايد حيث سجل في يومياته « واني شديـد الاسف جداً لهذه الحالة اولا لما يترتب عليها من الضرر بالبلاد • وثانيا لان

---

(١) المذكرات ، نفس المكان .
(٢) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٦٠ .
(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٧٢ . وفعلا كان حسين محرم قد التجأ الى سعد يطلب مساعدته ومشورته ، فأعطاهما له ــ كراس ٢٦ ، ص ١١٨٨ .

السلطان ورشدي باشا وعدلي باشا من اصدقائي وأود الا يكون على يديهم الا الخير العام ، وقد كنت قبل الآن مغتبطا بهم وبسياستهم مفتخرا بما فيهم من ميل للخير وتأييد للعدل وبعد عن الشر وكنت دائما اقول للناقمين عليهم احمدوا الله على الهيئة الحاضرة لو كان فينا غيرها لكثر الظلم وعم الفساد وساءت الاحوال ، ولكني عاجز الان عن استعمال هذا اللسان » [1] .

بل ان سعدا خلال مقابلته للسلطان للتوسط لديه في الافراج عن المكباتي راح يدافع عن مسلكه هذا ، في نفس الوقت الذي اخذ السلطان يشكو مر الشكوى من سلوك المصريين تجاهه ويعبر عن غضبه من الامة مما دعا سعداً لان يصرح له بانه « لو كان للعقلاء طريق لاظهار افكارهم وما تكنه صدورهم لرأيت منهم ما يسرك ويشرح صدرك . ولهذا كان من اللازم ان تنعقد الجمعية التشريعية حتى يعبر نواب الامة عن آراء العقلاء الذين يمثلونهم في مثل هذه الحوادث . فلم يحسن وقع هذا الكلام لديه اللهم الا قليلا » [2] .

وكان سعد يرى أن علاج هذه الحالة يكمن في العمل على ارضاء الامة والنظر في مطالبها وتحقيق ما هو حق ومفيد من آمالها . كما يرى ان علة ذلك ترجع الى ان الانجليز بدلا من أن يساعدوا المصريين على نوال استقلالهم قاموا باعلان الحماية ولم يجعلوا للامة صوتا في هذا التغيير واستخفوا بآراء « العقلاء » واعتبروا « الامة المصرية كمية مهملة » ثم انتظروا أن تصفق الامة استحسانا لهم ، وغضبوا كلما رأوا

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٤ ، ص ١٢٤٠ ، وكان ذلك بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩١٥ .

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٢٤ ، ص ٢٤ — ١٢٢٥ .

منها عكس ذلك ولو انصفوا لخطأوا انفسهم وعادوا باللوم على الذين حسنوا لهم هذه السياسة منا او منهم [1] .

غير ان ذلك كله لم يمنع سعداً من ان يهنىء حسين رشدي على حديث ادلى به في جريدة الاهرام بتاريخ ١٥ — ٩ — ١٩١٥ [2] ، وهو ذلك الحديث الذي استاء منه كل من اتصل بسعد ، واتهموا فيه رشدي « بانه بالغ في محاباة السلطان والانكليز » [3] . كما انه عندما ابلغ رشدي « ما تقرر في اذهان الكافة من انه — وليس السلطات البريطانية — هو الذي سيتولى امر الحبس والافراج » انفعل رشدي مصرحا بانه مستعد لكشف الحقيقة واعلانها في الجرائد ، فنصحه سعد بألا يفعل ذلك حرصا على مركزه [4] .

لهذا لا نعجب اذا قام مجلس ادارة الجامعة المصرية — الاهلية — بانتخاب سعد زغلول عضوا في مجلس ادارتها في اوائل نوفمبر ١٩١٥ [5] ، كما ان شركة انجليزية للتأمين لم تجد غضاضة عندما ازمعت في اول اكتوبر ١٩١٥ تكوين لجنة ادارية لها في مصر تتولى شئونها تتألف من الاجانب ويتولى امر رياستها « احد اصحاب النفوذ » من ان يقع اختيارها على سعد زغلول ليتولى رئاسة اللجنة . وقد رأت ان يكون لكل عضو

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٦ — ١٢٣٧ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٢٥٦ .
(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٢٥٩ ! . ويضيف سعد انه بحديثه اتى بعكس ما كان يريد منه . وقد اخبره رشدي ان بعض الانجليز لم يستحسنوا بعض ما ورد فيه .
(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٢٦٣ .
(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٧٧ . كما انتخب معه عبد العزيز فهمي .

من أعضائها مرتب يجري تحديده بين الشركة وبين العضو مباشرة ، ولا يكون لاي منهم حصة في الربح الا بعد نهاية الحرب . وقد بعث وكيل الشركة في مصر الى سعد بخطاب بهذا المعنى ثم اجرى مقابلة معه بناء على طلبه ، ويذكر سعد « يلوح لي أن المشروع ليس مما يرفض » [1] وعندما علم رشدي بذلك استحسن موافقة سعد على هذا العرض ونصحه بأن لهذا العمل مكافأة يلزمه اشتراطها على ألا يكون مسئولا عن اعمالها ، وبشرط ان تكون الشركة قانونية . كما وافق السلطان حسين على قبول سعد هذه الوظيفة واشار عليه « بالكلام مع رشدي حتى يستشير سسل » [2] . ولا نستطيع ان نقطع برأي فيما اذا كان سعد قد مارس هذا العمل فعلا ام لا حيث لا ترد في يومياته اية اشارات لهذا الموضوع بعد ذلك .

وعندما قام السنوسي بغزو حدود مصر الغربية واهتمت السلطات العسكرية بهذا الامر خلال شهر نوفمبر ١٩١٥ ؛ وفكر عدلي يكن في انتهاز هذه الفرصة لاعادة فتح باب المخابرة مع البريطانيين في شأن اعطاء مصر نوعا من الاستقلال ، نصحه سعد زغلول بأن اعادة فتح هذه المسألة لا يجب ان يتم من جانب الوزراء « لانه ربما تأول بانهم يساومون الانكليز مساومة وينتهزون فرصة ضيقهم » فوافقه عدلي على ذلك ولكن سعدا فكر في « ان المسألة لا يصح ان تهمل والواجب البحث فيما يطلب وعمن يطلب » [3] .

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٣٦٢ . وقد وقع اختيار الشركة — وهي شركة التايمز للتأمين — ايضا على كل من مدير بنك الانجلو اجبشان ، ومدير بنك الاوريان ، ومرقص سميكة .

(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٣٧٩ .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٨٢ — ١٣٨٣ .

وربما ان سعدا لم يفقد الامل في عودة الجمعية التشريعية الى استئناف جلساتها مرة ثانية خلال الحرب ، الى أن صدر المرسوم السلطاني بتأجيل اجتماعاتها الى اجل يسمى فيما بعد مع وقف العمل باحكام القانون النظامي الخاصة بتجديد عضوية الجمعية تجديدا جزئيا وكذلك مجالس المديريات ، نظرا لعدم ملاءمة اجراء انتخابات في مثل هذه الظروف . وقد صدر هذا القانون بتاريخ ٢٧ اكتوبر ١٩١٥ (١) .

ولهذا لم يجد سعد ما يمنعه من استئناف ممارسة هوايته السابقة اي لعب الورق ، فصرف الكثير من وقته وماله فيها داخل نادي محمد علي ابتداء من مطلع عام ١٩١٦ (٢) . مما اوقعه في ضائقة مالية ودفعه الى الاستدانة ، بل ذهب به الامر الى التفكير في طلب الاقتراض من السلطان حسين ذاته (٣) .

وفي مواجهة ضائقته المالية هذه ورغبته في الخروج منها ، فكر في أن يطلب تعيينه في وظيفة مستشار بوزارة الاوقاف عندما تخلو بخروج

---

(١) المقطم في ١٩١٥/١٠/٢٨ . وكانت الصحافة قد اشارت الى اعتزام الحكومة وتفكيرها في عقد الجمعية مرة واحدة لاسقاط ثلث اعضائها بالاقتراع — وفقا للقانون — ثم قيامها باجراء انتخابات في الدوائر التي يخرج اعضاؤها . راجع المقطم كذلك في ١٩١٥/١٠/٨ ثم في ١٩١٥/١٠/٢٥ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٩٠ وما بعدها . وكان ذلك بتاريخ ١٩١٦/١/٣ .

(٣) وقد استدان سعد من عاطف بركات — ابن شقيقته — مبلغ ٨٠٠ جنيه . كما فكر في أن يقترض مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من البنك العقاري او من السلطان حسين . راجع نفس المصدر ، ص ١٤٠٢ ، ١٤٠٤ وبذلك صارت جملة ديون سعد حوالي ٨٥٠٠ جنيه . راجع نفس المصدر ، ص ١٤١٠ .

شاغلها ، وابلغ رشدي برغبته هذه ، فرد عليه رشدي « ان ذلك خيـر للاوقاف ولنا وكلنا ندخرك لمركز سياسي او قضائي عند تنفيذ نظام القضاء الجديد » واضاف بأن ذلك « لا يمنع من هذا » ووعده بدراسة الموضوع وبحثه [1] ، وان كان عدلي يكن قد أبدى له اشمئزازه من وظيفة كهذه حيث انه لا يرضاها له كصديق [2] . وربما كانت هذه الازمة المالية ايضا من وراء اشتغال سعد بتجارة القطن ومضارباته خلال خريف عام ١٩١٦ ، غير انه خسر اكثر مما ربح لعدم خبرته بالتجارة واساليبها في مثل هـذه الظروف الصعبة سريعة التغير والتقلب [3] . وربما تفسر ظروف سعـد المالية هذه كذلك ارتحاله للاقامة فيقرية مسجد وصيف ومعه أسرته مدة نصف عام اعتبارا من ٧ ـ ٤ حتى ٦ ـ ١٠ ـ ١٩١٦ [4] ، خاصة وانـه كان قدانتهى من بناء بيت جديد فيها في نوفمبر من العام السابق [5] . وذلك بغية الاقتصاد في مصروفاته ، ورغبته في الابتعاد عن موائد القمار ولاعبيه من ناحية ، ومن ناحية اخرى ابتعادا عن الظروف الصعبة التـي اصبحت تحكم الحياة المصرية نتيجة لسوء الادارة البريطانية وتضييقهـا وعسفها .

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٤٠٤ . ويكتب سعد بأن المكافاة اذا كانت حوالي الفي جنيه في السنة فلا باس بالوظيفة لانها عمل علمي ولا رئاسة فيه .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٤٠٦ . وانظر كذلك مذكرات علوية ، ص ٨٩ ـ ١٩٠ .

(٣) المذكرات ، كـراس ٢٧ ، ص ١٤٢١ ومـا بعدهـا وكـراس ٢٩ ، ص ١٥٩٨ ، ١٦٠٦ و ١٦١٤ .

(٤) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٤١٣ . كما انه فعل نفس الشيء خلال عام ١٩١٧ حيث انه قضى قرابة نصف العام بها خلال المدة مـن ٢٠/٥ حتى ١٩١٧/١٠/٦ .

(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٨٠ .

ومن ذلك مثلا ان مكماهون شرع في اول نوفمبر ١٩١٥ في اجراء اكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانيين يدفع باسم الصليب الاحمر ، واخذ حكام الاقاليم في الدعوة له والحث عليه وتهديد المواطنين في حالة امتناعهم عن الاستجابة له ، حتى بلغت جملة الاكتتابات في فترة وجيزة مبلغ مائة الف جنيه . وقد ساعد في ذلك الاقبال « الرهبة من الاحكام العرفية وتنفيذها » [١] . كما ان السلطة رغبت في تجنيد ٢٥ الف مصري بصفة عمال في الجيش ،وكلف العمد في بعض المديريات وخاصة في مديرية الغربية ـ بالقبض على النـاس وتسفيرهم الى القنال [٢] . كما اصـدر وزير الحربية قرارا ـ في ٢٠ يناير ١٩١٦ بناء على ترخيص مجلس الوزراء المصري ـ بطلب استدعاء الاحتياطي للخدمة العسكريـة . فيما عـدا الموجودين منهم في مصالح الحكومة ، استجابـة لطلب قائـد الجيش البريطاني في مصر وذلك للقيام بتشييد خطوط السكك الحديدية ، وهو الامر الذي اثار هياجا وتذمرا شديدين بينهم ، ودفعهم الى القيام بمظاهرة امام سراي عابدين في ٢٩ يناير للاعراب عن احتجاجهم لصدوره [٣] .

كما ان السلطات المصرية اتخذت عدة اجراءات لحمل الناس علـى اداء فريضة الحج خلال عام ١٩١٦ ، والزمت القادرين على تحمـل نفقاته لغير القادرين عليه ، مما دفع الناس الى الشكوى ، بل والهرب احيانا من قراهم . وكان ذلك بعد أن أعلن الشريف حسين ثورته على الدولة العثمانية

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٧٥ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ .

(٣) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٤١ ـ ٤٢ . وقد تكرر في اليوم التالي حدوث مثل هذه المظاهرات .
راجـع :

Little, T., Egypt, p. 128.

وكان هدف السلطان من ذلك « انصراف المسلمين عن سلطان بني عثمان فلا يكون لهم في البلاد الاسلامية نفوذ وتنمحي سطوتهم الدينية من النفوس » [1] هذا الى جانب رغبة السلطان حسين ـ كما يذكر سعد زغلول ـ في ان يكون « لمصر أثر في البلاد الحجازية لانه يطمع ان تكون له في المستقبل السيادة عليها » [2] .

يضاف الى كل ذلك ان لجنة بورصة الاسكندرية اصدرت في سبتمبر ١٩١٦ قرارا بتخفيض اثمان القطن ، في الوقت الذي تطلع فيه المزارعون الى رفع اسعاره نتيجة لظروف الحرب . وقد استاءوا من هذا القرار واحتج اغلبهم عليه ، مما دفع الحكومة الى الدخول مشترية لجزء من المحصول بسعر يزيدقليلا عن السعر الذي حددته لجنة البورصة [3] .

واذا كان سعد قد أعرب عن استيائه الشديد من كل هذه الاجراءات وغيرها ، وذهب ليناقش فيها الوزراء والمسئولين ، فانه لم يشأ ان يعترض عليها علنا او ان يدعو الناس للاحتجاج ضدها كما فعل البعض ، ذلك لانه كان قد قرر بعد تفكير طويل ان يكيف علاقته مع الانجليز والسلطان بأن لا يتعرض « لسخطهما » ، ولا يبحث عن « مرضاتهما » وانما يسلك « سبيلا وسطا » [4] . في حين ان الامير عمر طوسون رغب في توجيه دعوة لعقد اجتماع عام « للنظر في قرار لم يصدر من الحكومة ـ كما

---

(١) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٧٠١ ـ ١٧٠٤ ، ١٧٠٨ ، ١٧١١ .
(٢) المذكرات ، كراس ٢٩ ، ص ١٦٠١ . كما ابلغ علي شعراوي سعدا بذلك في معرض نفيه لاشاعة مبايعة السلطان حسين بالخلافة في مسجد الحسين يوم ١٩١٦/٩/٢١ خلال صلاة حضرها ٦٠٠ من شيوخ الازهر وكذلك ٣٠٠ وجيه وصاحب مقام توديعا للحجاج .
(٣) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٧٠٠ ـ ١٧٠١ .
(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٧١٨ .

يذكر سعد – بل من جماعة السماسرة ضد مصلحة البلاد » وذلك بغرض « الشكوى من ذلك القرار ورجاء الحكومة في ان تسعى في ابطاله ومنع صدور مثله » . وقد رفض السلطان حسين الترخيص له بعقد مثل هذا الاجتماع [1] . كما تدخلت الحكومة لمنع حدوثه [2] .

ولهذا فعندما علم سعد زغلول في اواخر يونية ١٩١٦ – من احد اقربائه بان السلطان حسين يعتزم تكوين حزب من بين رجالات الامة ، وانه لهذا الغرض قد حاول ان يقرب اليه امين الرافعي وزملاءه ، فان سعد لم يبد ارتياحا وعلق قائلا : وأرى ان كان ذلك صحيحا ، لا خير فيه لان كل مناوأة داخلية للحماية في مصر لا يترتب عليها الا اسوأ النتائج ، فان كان المراد من تأليف الحزب ان يلتف الناس حوله ويؤمنوا به وبما يبذل من الحكومة فذلك لا حاجة اليه، لاني احس بأن روح المعارضة قد انطفأت الان [3] .

كما ان سعدا لم يبخل على حسين رشدي بنصيحته عندما ابلغه الاخير بتاريخ ١٤ – ١٠ – ١٩١٦ باعتزامه على ان يكون كل امر يتعلق بنظام مصر « مكتوبا » حتى يمكن الرجوع اليه عند الاقتضاء لانه يعتزم الذهاب الى لندن للمباحثة فيما يلزم وضع الحماية عليه من الاساسات فاذا قبل فذاك ، والا فانه سيقدم استقالته . فأشار عليه سعد بأن « لا لزوم لتقديم الاستعفاء . ولا تعجل به » [4] . ونفس المسلك هو الذي دفع

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ١٧١٣ .
(٢) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٤١٣ .
(٣) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٤٠٠ . وهو عاطف بركات الذي عرف بذلك من شقيقه فتح الله بركات عندما حدثه السلطان بذلك .
(٤) المذكرات ، كراس ٢٦ ، ص ١٥١١ .

سعدا الى ان يتبرع للصليب الاحمر بمبلغ خمسة جنيهات رغم استيائه من ذلك ، وعدم اقتناعه به خشية ان يتذرع خصومه الى السعاية به [1] . وربما هو الذي حدا به الى أن يتبرع بمبلغ عشرة جنيهات لبناءمستوصف في مصر تخليداً لحرم لورد كرومر [2] .

وربما كان ذلك أيضا من وراء ارتياحه لخبر تعيين سير ريجالند ونجت مندوبا ساميا في مصر ، عندما اذاعته شركة رويتر في بلاغ بتاريخ ٧ـ١١ـ١٩١٦ ، حيث أخذته «هزة من الفرح» وتجددت في نفسه «الآمال وأخذت تتردد عليه ، رغم محاولاته دفعها ولهذا بعث اليه ببرقية تهنئة على وظيفته الجديدة متمنيا له الارتقاء وراجيا لمصر في عهده « زيادة الخير » [3] . وقد شكره ونجت على برقيته في رده عليه التي قدرها حق قدرها [4] . كما خف سعد لاستقباله عند قدومه الى مصر في ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ ، وقد « اخذ دبيب الطمع » يدب في نفسه من جديد ولهذا ذهب لزيارته في دار الحماية في ٢٩ ــ ١٢ . وقد طلب اليه ارجاء هذه الزيارة الى اليوم التالي . وقد قام بادائها في الموعد المحدد ، واستقبل كل منهما الاخر ، بغاية السرور واعرب له ونجت عن ان مظاهر استقباله أخذت « بمجامع قلبه » فرد عليه سعد بأن الاستقبال كان « غير مسوق لان لكم في القلوب منزلة خاصة » وطلب ونجت من سعد ان يبلغ تحياته الى عائلة صديقه الراحل مصطفى فهمي [5] .

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٥٩٤ .

(٢) **الاهالي** ، في ١٩١٧/٧/٣٠ .

(٣) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ٣٣ ــ ١٧٣٤ .

(٤) المذكرات ، كراس ٢٩ ، ص ١٦٠٢ .

(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٦ ــ ١٦٢٧ ، ١٦٢٩ .

ولنفس الموقف ذهب سعد زغلول في ١١ نوفمبـر ١٩١٦ ليقـدم لمكماهون تحية الوداع قبل رحيله عن مصر ، فاستقبله احسن استقبال ، وأبدى له سعد اسفه لرحيله لانه كان يتمنى لو ظل في مصر حتى ينفـذ فيها « مقاصده الجميلة فرد عليه مكماهون بانه « مستاء جداً » لسفره لانه كان يعتزم تنفيذ بعض المشروعات التي كانت على وشك الانتهاء » ولكنه عوجل قبل ابرازها وشكر سعد على مساعداته له خلال مدة اقامتـه فكان رد سعد انه لم يساعده في شيء « الا اذا عد السكوت مساعدةب » فوافقه مكماهون وأضاف « وكثيرا ما كان السكوت أبلغ من الكلام » . ولهـذا كان سعد في مقدمة مودعيه في محطة مصر عنـد رحيلـه في ٢٣ ــ ١٢ ــ ١٩١٦ [١] .

غير ان ذلك لم يمنع سعدا من الاعراب عن سخطه واستيائه من كل ما كان يجري في مصر ، وربما انه نظر الى مذكراته التي يسجلها على انها نوع من التنفيس والعزاء لما يجيش في نفسه ولا يستطيع الجهر بـه ، فلا تكاد تخلو من رنة الاسى والحزن ــ خلال هذه الفترة ــ على امور مصر والقائمين عليها ، وكذلك تمجيده لمعاني الاستقلال والحرية والوطنيـة والعزة والكرامة والشرف وما الى ذلك . ونستطيع ان نجد تفسيرا لهذا التناقض الذي كان يعيش فيه سعد خلال هذه المرحلة من حياته ، في انـه كان يطمح الى ان تتحقق لمصر والمصريين كل هذه المعاني التي عبر عنهـا أو على الاقل ادراك الممكن منها من خلال تعاون صـادق ووثيق بيـن « متنوري » مصر ومثقفيها « وعقلائها » وبين السلطة البريطانية . في نفس الوقت الذي كان يدرك عن يقين ان السلطة البريطانية ــ خاصة بعـد التغييرات الجديدة ــ عمدت الى اتخاذ الكثير من الاجراءات السالبـة لحريات المصريين وكيانهم القومي ، وأن أي تعاون معها لا يمكن أن يعني

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٦٠٤ ، ١٦٢٤ .

سوى « توريط » العناصر المتعاونة وتحميلها مغبة هذه السياسة حيث كانت له هو شخصيا تجارب سابقة . وهو بين هذا وذاك يحس بالالم والتمزق كما انه لا ينسى ذاته ويتمنى ان يدركه شيء من الجاه والمال والمنصب ، رغم انه عبر مرارا في يومياته عن عزوفه عنها . وقد زاد من حدة صراعه النفسي هذا انه وجد نفسه في مركز من الامة تتطلع اليه وتنشد معاونته ، كما وجد فيه المسئولون ـ من مصريين وانجليز ـ شخصية سياسية يحسب حسابها ، فعملوا على تقريبه اليهم لكسب وده وتعاونه . وقد فكر سعد في أن يخلص نفسه من هذه الازمة التي وجد نفسه فيها فخرج بحل وسط « اعطى فيه ليومياته » نصيب التعبير والتنفيس عن مكنون قلبه . بينما راح هو يعمل على الاحتفاظ بصداقة كل الاطراف المسئولة ، وربما سعى الى تحقيق ما كان يريده وتطمح نفسه اليه ـ كما سبق أن مر بنا .

ومن اجل هذا كان سعد كثير اللقاء بالمسئولين في مصر ـ بريطانيين ومصريين ـ ولم يقصّر الا نادرا في حضور الاحتفالات العامة التي كانت تعقد سواء في قصر السلطان أو في دار الحماية . بالرغم من انه صرح مرارا في يومياته بأنه كان عزوفا عن حضورها ، بل يستاء من الذين يشتركون فيها اذ كان يشبههم « بتعاليق الافراح » [1] ذلك لانه كان قد سيطر عليه ـ وبعد مرور اعوام ثلاثة على اندلاع الحرب ـ نوع من الكآبة والميل الى العزلة والابتعاد عن الناس رغبة في ايثار السلامة والبعد عن مواقع الزلل ، لانه عجز عن أن يحقق شيئا لبلده او ذاته فقرر « الاستسلام والسكون وان (يكون) أول المطيعين وآخر العاصين » ولانه ليس سوى واحد من ملايين يصيبه ما يصيبهم [2] .

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٩ ، ص ١٥٨٧ ، ١٦٣٨ . ثم المقطم في ١٩١٥/١٢/٢١ ، ثم ٢/١٨ ، ٣/١ ، ١٩١٦/١٢/٢٠ ، ١٢/٢٥/ ١٩١٦ ، ١٩١٧/٢/٢٧ ، ١٩١٧/٤/٣٠ وغيرها .

(٢) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٧٦٧ لان سعدا كان لا يجد من يثق به ولان الحكومة تتأول كل حركة بما يعكس قصدها .

ولهذا صرف وقته بين الاشراف على شئون زراعة اراضيه ، وبين الاشتغال بتعلّم اللغة الالمانية [١] ، أو التردد على نادي محمد علي لممارسة لعب الورق ، وكلها امور توفر له السلامة التي كان ينشدها .

ولهذا سجل سعد في يومياته بتاريخ ٢٣ مايو ١٩١٧ انه ابلغ بعض اصدقائه بأن « الحرب اذا انتهت بانتصار احد الفريقين المتحاربين فليس لهذه البلاد نصيب في الاستقلال، وليس لحر الشمائل الا ان يرحل عنها لانه يصبح غريبا فيها ذليلا مهيض الجناح » [٢] . كما انه كتب في ١٣ يونية من نفس العام « يشاع ان الانجليز يريدون ان يعطوا مصر استقلالها تنفيذا لرغبة امريكا . ان كان ذلك صحيحا عاشت أمريكا ، وعاش الانكليز جميعا » [٣] . كما انه عندما طلب اليه البعض ضرورة ان تقوم مصر بمساعدة انجلترا في الجبهة الشرقية بقوات تساعد الشريف حسين على استقلاله رد عليه سعد « انه لا يحسن بمصر أن تساعد الذين انتهزوا فرصة الحرب لاخذها واضاعة استقلالها لان ذلك يكون بمقابلة تقوية الحبل الذي يخنقها ، ولا يمكن أن تؤيد الشريف لانه خارج على الدولة التي لم تفعل ضدهم شيئا » [٤] .

غير انه منذ مطلع عام ١٩١٧ طرأت عدة امور يتعين علينا بحثها قبل أن نتعرض لموقف سعد زغلول منها . وأولها انه بات واضحا ان صحة السلطان حسين بدأت تتدهور منذ نهاية أكتوبر في العام الماضي [٥] .

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٧٥٤ ، ١٧٦٠ وغيرها ، راجع كذلك حول اسباب تعلم الالمانية لاشين، سعد زغلول ، ص ٥٩ــ٦٠ .
(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٧٤١ .
(٣) نفس المصدر ، ص ١٧٤٦ .
(٤) المذكرات، كراس ٢٩ ، ص ١٦٠٥ . وكان ذلك في ١٩١٦/١١/١١ .
(٥) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٧٢٦ ، ١٧٢٩ .

وانه في حالة وفاته فان مشكلة وضع مصر السياسي سوف تطرح للبحث من جديد ، ويبدو ان السلطان راح قبل وفاته ومعه وزراؤه يلحون في تحديد معنى الحماية والعودة الى حكم الاستقلال الذاتي الذي وعدت به مصر منذ عام ١٨٨٣ (١) • وفي نفس الوقت وضح لبريطانيا ان مجرى الحرب أضفى الكثير من الاهمية علـى مصر كحلقة اتصال هامة في النظام الامبراطوري ، وان التصفية المتوقعة للدولة العثمانية سوف تفتح المجال امام الدول الكبرى للحصول علـى حطـام الامبراطورية العثمانية في آسيا على الرغم من سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات السرية التي وقعتها خلال هذه الفترة (٢) • فبدا أنه من الصعب على بريطانيا ان تتخلى عن هذا الطريق الحيوي الى اي دولة حليفة اخرى • ولهذا ظهر في الافق مرة اخرى احتمال التفكير في ضم مصر ثانية (٣) • ومن أجل ذلك فقد أعد لورد روبرت سسل مذكرة اوضح فيها « ان الوقت قد حان لكي تسلم ادارة مصر الى وزارة المستعمرات وقد عارض كل من رونالد جراهـام ولورد هاردنج هذا الاتجاه ـ اذ رأى فيه الاول خطوة تجاه الضم ينظر

---

(١) Wingate, R., op. cit. p. 220.

(٢) Lenczowski, G., op. cit. pp. 68-73. & Medlicott, W.N. British Foreign Policy, pp. 46-47.

وأهم تلك الاتفاقيات اتفاقية القسطنطينية الموقعة في ٨ مارس ١٩١٥ بين روسيا من ناحية وكل من بريطانيا وفرنسا من ناحية اخرى . ثم معاهدة لوزان بتاريخ ١٩١٥/٤/٢٦ الموقعة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا . واتفاقية سايكس بيكو سازونوف الموقعـة في ١٩١٦/٥/١٦ وكذلك اتفاقية سان جان دي موريين بين كل مـن بريطانيا وفرنسا وايطاليا الموقعة بتاريخ ١٩٢٧/٤/١٧ .

(٣) Marlowe, op. cit. p. 225.

اليها كل من السلطان والوزراء على انها « مخالفة للمبادىء » بينما رأى لورد هاردنج ــ وكيل وزارة الخارجية البريطانية ــ أنهسواء كان الوضع القائم في مصر مرضيا أم لا ، فان اي تغيير فيه ــ بوضعها تحت اشراف وزارة المستعمرات أو وزارة الهند ــ سوف يكون بالتأكيد تغيرا الى اسوأ طيلة السنوات العشر القادمة [1] .

لهذا يبدو ان فكرة الضم هذه قد صرف النظر عنها ــ ولو مؤقتا ــ واكتفت بريطانيا باتخاذ خطوة عملية نحو التفكير في توحيد القضاء المصري ، والغاء الامتيازات الاجنبية . وهي فكرة قديمة طالما رددها لورد كرومر وغيره [2] . وذلك عندما أوصت بتشكيل لجنة لدراسة

---

(١) وهي مذكرة بعث بها ونجت الى وزير خارجية في ١٩١٧/٢/١١ .
F.O., 407/183, enclosure to No. 98.

(٢) Dicey, E., The Egypt of the Future, pp. **48-210-212**.
الاهالي في ١٩١٣/٧/١٠ . وكان كرومر قد اقترح تعديلها . في تقريره لعام ١٩٠٦ وعاد يكرر اقتراحاته في مجلة « القرنالتاسع عشر » كما اقترحت وزارة الخارجية على لورد كتشنر في أواخر عام ١٩١٣ تشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع. وقد وضعتاللجنة تقريرها في ١٩١٤/٥/٢٧ :
F.O., 407/182, enclosure with No. 50 & No. 57.
والتقرير عبارة عن مشروع اتفاق مع فرنسا حول الامتيازات والغائها وكذلك مشروع قانون نظامي لمحاكم القضاء العام في مصر .
ومذكرة تفسيرية له في : F.O., op. cit. No. 91.
بالاضافة الى الوثيقة رقم ٩٦ والتي تتعلق بسفر مستر برونيت ليناقش الفرنسيين في هذا الاتفاق وهي بتاريخ ١٩١٦/٩/٩ .
راجع كذلك في هذا الصدد لهيطة ، تاريخ فؤاد الاول ، ج ٢ ،
ص ١١٦ ثم : Lloyd, op. cit. Vol. I, p. 268.
كما ظهرت بعض المقالات الصحفية في مصر في عام ١٩١٦ تدعو الى توحيد القضاء . راجع المقطم في ٩/١ ، ١٩١٦/١٠/٢٣ وهي بقلم المحامي امين البستاني . ولا بد من وجود علاقة بينها وبين هذه المخططات خاصة وانها نشرت في المقطم بما هو معروف عن ميله نحو الاحتلال .

« الاصلاحات التي يستدعي ادخالها في القوانين والنظامات القضائية والادارية في بلاد مصر ما هو محتمل الحصول من زوال الامتيازات الاجنبية » • عرفت باسم « لجنة الامتيازات الاجنبية » • وقد صدر بتشكيلها قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ مارس ١٩١٧ [١] • وكم كانت مهمة هذه اللجنة جسيمة حيث انها ستضطر الى تفجير العديد من المسائل السياسية الهامة [٢] • ويبدو ان انجلترا دفعت الى تشكيلها في هذا الوقت بالذات لمواجهة المطالب التي تقدم بها كل من السلطان ووزرائه بشأن تحديد وضع مصر ومنحها قدرا من الاستقلال الذاتي • الا انه يبدو ان الجانب المصري لم يقنع بذلك واستمر يلح في مطالبه • اذ تذكر المصادر ان السلطان حسين شغل نفسه بالكتابة مباشرة الى ملك انجلترا حول مستقبل مصر السياسي والدستوري • كما ان رئيس وزرائه ــ حسين رشدي ــ كان معنيا باثارة مسألة المباحثات مع بريطانيا قبل ان تنتهي الحرب [٣] • كما توضح مذكرات سعد زغلول تماما ان رشدي قام في اواخر يولية ١٩١٧ بوضع مشروع اتفاق بين السلطان والحكومة الانكليزية ويتضمن ذلك المشروع :

« ان حكومة مصر تكون حكومة ملكية مقيدة تحت رئاسة سلطان وراثي ووزراء ينتخبهم هو ويكون من حقه ان يعطي حق الحكم الذاتي بالتدريج ، وان لا يكون له وكلاء في الخارج ولكنه يقبل وكلاء الدول الاجنبية وأن يكون للدولة الحامية الحق في أن تحتل أي نقطة من

---

(١) المقطم في ١٩١٧/٣/٢٧ .

(٢) Lloyd, loc. cit.

(٣) عمر طوسون . مذكرة بما صدر عنا ، ص ١١ ثم بيلي ، عدلي باشا ، ص ١٠٥ وكذلك :

Vaticiotis, op. cit. p. 251.

الديار المصرية على مصاريف من طرف الحكومة المصرية لا تزيد على مبلغ معين • وان يكون منها سردار الجيش والمستشار المالي الذي يكــون له حق الحضور في مجلس الوزراء ولا يصرف شيئا من شأنه تنقيص مال الحكومة الا باذنه ، ومستشارون في كل وزارة يكون من حقهم الشورى لا التنفيذ ، ولا تعين الحكومة للوظائف الفنية آلا من الانكليز ولا تنفذ اي قانون لم تصدق عليه الجمعية التشريعية » [1] •

وقد ذكر رشدي لسعد ان الاراء مختلفة فيما اذا كان من المناسب في ذلك الوقت طرق هذا الباب أو ارجاء الامر الى ما بعد الحرب [2] • غير ان سعداً عارض هذا المشروع عند معرفته به ورفض الكثير من بنوده كما يذكر [3] • وقد صرح له عدلي يكن بأن سبب بحث هذه المسألة حينئذ يرجع الى « ان السلطان كان يريد أن يفصل هاينز ــ مستشار الداخلية ــ وكان يشتكي من الضغط عليه ، فقال له رشدي اننا عوض أن نشكو من مسألة شخصية يلزم أن نطلب طلبات مفيدة فيما يتعلق بالنظام الذي نسير عليه فقال افعلوا ذلك • ومن هذا العهد ونحن مشتغلون » [4] بينما لاح لسعد ان شروع كل من رشدي وعدلي للاتفاق مع انجلترا في هذه الظروف كان الغرض منه « افهام الدول المناظرة لانكلترا بان مصر متفقة معهم وراضية بحكم حمايتهم فلا معنى لردها للترك أو استقلالها » [5] •

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٥٥ .

(٢) المذكرات ، نفس المكان .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥٦ ــ ١٧٥٨ .

(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ١٧٥٦ .

(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٧٥٩ . وقد تبين سعد عدة قرائن لذلك أهمها أن الصلح سيقدم على اساس عــدم الضم والغرامــة وان روسيا ابدت معارضتها لاستيلاء انجلترا على مصر ثم الشروع

وفي مواجهة هذا المشروع الخطير يبدو ان سعدا اتفق مع احمد لطفي السيد على القيام بوضع مشروع مقابل ، وكلفه بجمع « المواد اللازمة لتعليل المطالب التي يرغب المصريون تحقيقها » بالاتفاق مع عبد العزيز فهمي [1] . وفي التاسع من اغسطس ١٩١٧ قام أحمد لطفي السيد فعلا بوضع مشروع الاتفاق وجرت مناقشة مع سعد زغلول وابراهيم سعيد وبعد ادخال بعض التعديلات عليه استقر الرأي على المشروع التالي وهو بعنوان « طلب من السلطان في قضية مصر » وهو :

« أن تكون الحكومة دستورية بان يكون لها سلطان وراثي يدير الشئون بواسطة وزارة ينتخب اعضاءها ومجلس نواب تنتخب الامة اعضاؤه ويرجع اليه الامر في التشريع ومسئولية الوزراء . وأن يبقى الموظفون الانكليز في وظائفهم حتى تخلو منهم ، ومتى خلت تعين فيها مصري ، واذا احتاجت الحكومة الى موظف فني ملكي او عسكري اجنبي فلا تختاره الا من أكفاء الانكليز وتبقى وظيفة المستشار المالي على الاختصاص الذي تضمنته المذكرة المقدمة من شريف باشا بتاريخ ... الخاصة بانشاء هذه الوظيفة مع ما اتفقت عليه الحكومة الانكليزية

في حصول ايرلندا على استقلالها ، كما انه لا معنى لحياد السلطان وان يطلب من مؤتمر الصلح استقلال مصر وهو الذي عينته انجلترا كما صرح سعد بذلك لرشدي وموافقة رشدي على رأي سعد بضرورة ان يكون الدستور تاما . ثم اتفاق عدلي مع سعد على اعتراضات على المشروع ويخلص سعد الى ان « هذين الرجلين مسخران » .

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٧٦٠ . ويذكر سعد انه « ابتدأ بمقدمة جميلة أفضل بكثير من المقدمة التي وضعها رشدي ومن معه » .

الانكليزية والحكومة المصرية من اعطائه اليه من اختصاصات صندوق الدين عند الغائه • وأن يكون رئيس اركان الحرب في الجيش المصري من الانكليز • وأن يكون لحكومة الانكليز الحق في ان تحتل القنال والمدن الثلاث التي عليه وهي بور سعيد والسويس والاسماعيلية للدفاع عنه اذا ضيف أو حصل الاعتداء عليه • وان تنفصل مصر بالدفاع عن نفسها بجيشها الخاص وعند الضرورة تنجدها الحكومة الانكليزية بجيوش من عندها وان يكون لمصر الحق في أن تعقد مع الدول الاجنبية المعاهدات التجارية دون سواها ولا يكون لها ممثلون في الخارج الا وكلاء انكلترا » [1] •

كما أن سعدا يذكر انهم « هذبوا المشروع » بان اضافوا اليه « أن حكومة مصر تساعد انكلترا في الدفاع عنها بقيمة نصيبها » [2] • وينبغي ان تتساءل حول مصير هذا المشروع « الخطير » • هل قدمه واضعوه الى السلطان والحكومة المصرية ؟ ام أنهم وضعوه بغرض الاستعداد لظروف ما بعد الحرب عندما تطرح قضية مصر امام مؤتمر السلام ، كما يبين من صيغة تكليف سعد لاحمد لطفي السيد عند وضعه ؟ أم انهم ارادوا تقديمه الى السلطات البريطانية مباشرة ـ سواء في مصر أو في بريطانيا ـ كما فعل ذلك احد المصريين الاخرين ؟ [3] • واذا كانت مذكرات سعد

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣١ ، ص ٦٢ ـ ١٧٦٣ •
(٢) المذكرات ، نفس المكان •
(٣) وقد قام امين يحيي بتقديم « تقرير الى وينجت يصدق فيه على الحماية ويطلب للامة مجلس نواب » وقد عرضه على كل من « علي شعراوي ومحمد باشا محمود في اسكندرية وطلب منهما الاشتراك معه في ذلك » ويبدو أنه وضعه ردا على كل من مشروع رشدي

تلزم الصمت تماما حول هذا الامر الخطير ، الا اننا نرجح تماما انه وان لم يتقدم بهواضعوه رسميا، الا انصوصه تسربتعن يقينالى السلطات البريطانية ــ بشكل أو بآخر ــ لانه يكاد يكون هو الاساس الذي وضعه ملنر فيما بعد عند مباحثاته مع الوفد المصري ولم تتزحزح عنه السلطات البريطانية باعتباره مشروع المصريين « المتنورين » الذين تطوعوا باعداده بمحض اختيارهم • كما انه من ناحية اخرى ظل هو « الاطار » الذي لم يخرج عنه الوفد المصري ذاته ــ على الرغم من ثورة مصر وهيبتها خلال عام ١٩١٩ ــ الا في بعض التفصيلات الفرعية التي لم تغير كثيرا في اطاره• كل ذلك على الرغم منانسعدا يسجل في مذكراته بتاريخ ١٩١٧/٨/٢٣ في هذا الصدد :

« ولقد رأيت بعد طول التفكر ان لا فائدة من السعي لدىالحكومة لان السعي الفعال تمنعه ولا تسمح به ، وغير الفعال لا فائدة منه من جهة، ومن جهة اخرى فانها لا ترجع عن قصدها الا بثمن غال لا يرضى به محب لوطنه • انها تريدأنيقبل الناس حمايتها وان يعلنوا ذلك حتى تقدمقبولهم عذرا لها في مؤتمر الصلح الذي لا بد أن يكون من موضوعاته البحث في

وسعد ، فقد كان مقدمه يعمل في سراي السلطان ومن اقرب المقربين أليه . ويعلق سعد عندما علم من احمد لطفي السيد بذلك بقولـه : « فاستغربت من هذا الخبر لان امين المذكور كان عندنا ولم يبـد منه شيء ما في هذا الخصوص . وقد كانت هناك مناسبات لان يتكلم عنه ولكنه لم يبح بشيء اصلا » ، المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٧٦٤ وكان ذلك بتاريخ ١٩١٧/٨/١٩ ويضيف سعد انه حـوالي ١٩١٧/٩/٢٠ زار محمد محمود واطلعه علىمشروع امين يحيي فرآه مشروعا مبهما ليس فيه شيء مفيد « ورأى ان هذا رأي عـدلي فيه ، نفس المصدر ، ص ١٧٧٣ .

هذه الحماية ومسوغاتها • على أنه مهما يكن من الامر فالاولى بي الابتعاد عن الظهور في أي مشروع يمكن ان يؤوله الاعداء وهم كثير بانه خروج عن طاعة الحكومة ومعارضة للسلطة • فحياة فرد مهما كان عظيما لا قيمة لها الان وعلى الخصوص اذا كانت حياة (سعد) وعلى الاخص اذا كان محبوبا من المعارضين • ولنا فيمن نفوا وأغفلوا أكبر عبرة • ولهذا افضل البقاء هنا الآن (في مسجد وصيف) حتى تنجلي هذه الغمة ويكشف الله الكرب عن هذه الامة » •

ولهذا فعندما أصدر قائد جيش الاحتلال في مصر بتاريخ١٣/٨/١٩١٧ أمرا يقضي بعدم التعامل في بذرة اقطان عام ١٩١٧ والزم المزارعين بتوريدها الى السلطات الانجليزية نظرا لان الحكومة البريطانية قامت بشرائها لقاء سعر معين ، وانزعج المواطنون من هذا الامر خشية ان يعامل القطن بنفس المعاملة رغب عبد اللطيف المكباتي في تأليف وفد برئاسة سعد زغلول « لرجاء الحكومة ان تعدل عن قرارها في خصوص البذرة » وبعث في ٢١ اغسطس الى سعد يبلغه برغبته هذه،رد سعدعلى مبعوثه«ان الاحسن قبل الشروع في أي عمل من هذا القبيل جس نبض الحكومة فان لم نجد مانعا تألف الوفد لان الامر الصادر في مسألة البذرة أتى من السلطة العسكرية بناء على امر الحكومة الانكليزية وكل حركة ضده يمكن تأويلها بما ربما لا تحمد عقباه » ، وابلغه انه يعتزم التوجه الى الاسكندرية « لهذه الغاية فلا تعجلوا » (١) •

كما ان سعدا عندما علم من رشدي في اواخر سبتمبر ١٩٧١ باشتداد وطأة المرض على السلطان ، ويأس الاطباء من شفائه ، واتجاه الافكار الى

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ٦٤ ــ ١٧٦٥ •

اختيار خلف له [١] ، رأى أن يستمر في اقامته بمسجد وصيف حتى يظل « بعيدا عن الحكومة التي تحدث في مصر بسبب التغيير المنتظر « ليبتعد عن « القلاقل والمقلقات والتهم والشبهات » [٢] .

غير أنه بعد عودته من عزبته بيومين ذهب يسأل عن صحة السلطان فعلم « أن حاله صعبة » فذهب الى وينجت ، فاعتذر له سكرتيره بانشغاله غير انه عاد فطلبه للقائه . وقد تمت الزيارة فعلا وتحدثا خلالها عن شئون الحرب وغيرها . ويسجل سعد « وأردت ان انقل الحديث الى الضنك الذي امتد اثره في البلاد وتشعر به بمناسبة الكلام على نهاية الحرب وتمنى قربها ، فرأيته غير مرتاح لهذه المقالة ، فلم أشأ أن اتوسع فيها . وانصرفت شاكرا مشكورا » [٣] .

ويبدو انه في مواجهة الكثير من الظروف الصعبة ، سواء لمرض السلطان أو لمطالب المصريين او لظروف الحرب ذاتها عادت بريطانيا الى التفكير في تثبيت مركزها في مصر بشكل أو بآخر ، كما يبين من الوثائق البريطانية [٤] غير انها اتجهت هذه المرة الى تدعيم الاجهزة المعنية بشئون

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٧٧٣ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٧٧٤ .

(٣) المذكرات ، كراس ٢٩ ، ص ٤٢ — ١٦٤٣ .

(٤) وهي عبارة عن رسائل بعث بها مسيو ونجت الى وحكومته . الاولى بتاريخ ١٩١٧/٧/٢٣ . F.O., 407/183, No. 110 & 111. مرفق بها مذكرة من اعداد برونيت حول مستقبل الوضع السياسي في مصر بتاريخ ٧/١٣ . والثانية مذكرة من اعداد سير جراهام عن « مستقبل مصر السياسي » بتاريخ ٧/٢٤ . ويرى كيدوري Kedourie في كتابه السابق ، ص ٨٩ ، ان ونجت عند وفاة حسين كامل كان يفضل ضم مصر الفوري ، ولكن الخارجية البريطانية رفضت وجهة نظره ، وسلمت بتولية فؤاد خلفا له وهي وجهة نظر جراهام .
انظر في هذا ايضا : Lloyd, op. cit. p. 248.

مصر في وزارة الخارجية البريطانية ذاتها ، لمواجهة الاعباء المتزايدة من جراء اعلان الحماية . وقد شكلت لجنة على مستوى عال لهذا الغرض انتهت الى تكوين ادارة مصرية في وزارة الخارجية [1] .

ولهذا فعندما توفي السلطان حسين كامل في ٩ اكتوبر ١٩١٧ ووقع ابنه الامير كمال الدين وثيقة تنازل عن جميع حقوقه في وراثة السلطنة ، وجهت الحكومة البريطانية العرش الى شقيقه الامير فؤاد الذي قبله في نفس اليوم من قبل ان يتم تشييع جثمان السلطان الراحل [2] . وكان سبب اتجاه انجلترا الى اختياره انه شخصية لينة سهلة الانقياد وليس له في مصر اصدقاء كثيرون ممن يضطر الى اللجوء اليهم طلبا للعون ، وبذلك فلن يثير في وجهها المتاعب [3] . غير ان فؤادا ــ لدهشتها ــ خيب أملها منذ ولايته العرش بل وربما قبل ذلك [4] . ذلك انه اشترط لقبوله العرش ان يتم تعديل صيغة الخطاب الموجه اليه من ونجت بحيث ينص

---

(١) وقد شكلت اللجنة من بلفور وكيرزون وملنر وتعين ستورز سكرتيرا لها .

Storrs, R., op. cit. pp. 303-305.

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٥٦ . وقد جاء فيها انه مقتنع بأنه يخدم بلاده في حالته الحاضرة اكثر مما يمكن ان يخدمها في حالة آخرى وهي بتاريخ ١٩١٧/١٠/٨ ويعلق سعد عليها بقوله « وقد وقع هذا الخطاب اجمل وقع عند الناس وكبروا شأنه وقالوا لو لم يترك السلطان حسين اثرا في البلاد سوى هذا الولد الصالح لكفاه فخرا ومجدا » .

(٣) مذكرات سعد ، كراس ٣٠ ، ص ٥٥ ــ ١٦٥٦ .

(٤) محمود زايد ، نشأة حزب الوفد ، ص ٢٤٤ واقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ٦١ و :

Chirol & op. cit. p. 133. & Newman, op. cit. p. 211.
Wingate, R., op. cit. p. 223.

فيه على ان العرش قد عرض عليه بحكم الوراثة وليس كما كان في الاصل نتيجة لوقوع اختيار الحكومة البريطانية عليه • كما أنه « رغب ان يشتمل الامر الصادر منه الى رشدي على عبارة تدل على رغبته في توسيع الحكم الذاتي • وقد سلمت له السلطات البريطانية بالمطلب الاول وأبت عليه المطلب الثاني [1] • واكثر من هذا فانه راح ولما يمض على تقلده العرش طويل وقت يحاول اثبات وجوده وبانه « سيد في سراياه » كما كان يردد دائما » [2] فقام بفصل بعض العاملين في السراي ــ وكان احدهم من الانجليز ــ واستبدال آخرين • كما حاول عزل رئيس الديوان وتعيين آخر محله « بل انه رغب في تغيير بعض وزرائه ــ كما سيتضح لنا ــ وأجبر السلطة العسكرية البريطانية في مصر على الانصياع لارادته في أمر من الامور [3] •

يضاف الى ذلك ان السلطان الجديد صرح لاحد اعضاء الجمعية التشريعية ــ عندما استقبلهم في ١٨/١٠/١٩١٧ لتهنئته بالعام الهجري ــ بقوله « ان شاء الله نرى أعمالكم قريبا » [4] ، وانه قد قبل هذا المنصب « اعتمادا على مساعدتكم فكونوا معي يداً واحدة على ترقية بلادنا التي أرغب لها التقدم والنجاح [5] • بل انه صرح لسعد زغلول في ١٢ نوفمبر ١٩١٧ ــ عندما كان الاخير مدعواً الى مائدته ــ بانه سيبذل غاية جهده

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٠ ، ص ٥٦ ــ ١٦٥٧ •

(٢) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٠٨ •

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥٨ ــ ١٦٦١ وكان ذلك الامر هو رغبته في اداء صلاة اول جمعة عقب ولايته العرش في جامع القلعة ورأت السلطة البريطانية انها منطقة حربية. غير انه تشدد في موقفه فانصاعت له وكان ذلك يوم ١٢/١٠/١٩١٧ •

(٤) المذكرات ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٦٥ •

(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٦٦٧ •

لخدمة أمته وليس له من غاية الا تقدمها والأخذ بيدها في طريق السعادة مهما حمله ذلك من الاتعاب ، وانه مسرور بعمله مع ونجت لانه محب للخير جدا . وقد ابلغه بانه سيعمل معه ـ اي مع ونجت ـ على مبدأ الصراحة التامة والثقة الكاملة والصدق فلا يفضي بشيء يجب ابداؤه ، ولا يبدي شيئا يجب كتمانه ولا يشك فيما يقول ولا فيما يعمل (ولا يقول) الا حقا . وان له عليه ستر ذلك اذ لا يعارض فيما تقتضيه السياسة الانجليزية العليا ولكنه لا يمكنه ان يتساهل في الادارة الداخلية ، وكل موظف لا يحب المصريين يجب ابعاده . وان الانجليز في قطب والمصريين في قطب آخر وانه سيعمل على الجمع بينهما والتوفيق بين مصالحهما وان كلا من الفريقين يجب أن يعرف نصيبه . كما صرح لسعد بانه ابلغ مثل هذا الكلام الى سير مونتاجو وزير الهند ، كما طلب الى المديرين أن يبذلوا غاية جهدهم في القيام بواجباتهم وان يكونوا اعزة عاملين لانه يحترم العامل منهم الا اذا تدنى ، وابلغ سعدا بانه « ستحصل تغييرات تعجبك » غير انه لا يمكن تنفيذ كل هذه المقاصد دون « اتحادكم ومعاونتكم ، وارتباط بعضنا ببعض ارتباطا حقيقيا » . وقد اعرب سعد له عن ارتياحه واعجابه بهذه الخطة ، وانه يضع نفسه وكل ما يتعلق بـه تحت تصرف مـولاه السلطان وفي خدمته [1] .

وسواء أكانت هذه الآمال والرغبات من بنات أفكار السلطان فؤاد ذاته ، أم لم تكن ، فانها التقت مع رغبات وزيره الاول حسين رشدي الذي بات واضحا له ان مركزه سيزداد صعوبة عند نهاية الحرب اذا لم يتحصل لبلده على أكبر قدر من اصلاح نظام الامتيازات والتقدم الدستوري

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ـ ١٦٨٠ .

والحكم الذاتي [1] . ولذلك فليس مستبعدا ان يكـون قد لعب دورا فـي استمالة السلطان الى « مبادئـه مـن محبة الاستقـلال النوعي للبـلاد » [2] .

ولهذا فقد فكر السلطان في تقوية وزارته لتستطيع تنفيذ مخططاته ، فراح ــ قبل ان يتقلد مهام وظيفته ــ يعرب للمندوب السامي عن استيائه من اثنين من اعضاء الوزارة هما ابراهيم فتحي ــ وزير الاوقاف ــ واحمد حلمي ــ وزير الزراعة ــ عرف اولهما بسوء ادارته وفساداخلاقه،والثاني بعجزه في شئون الادارة وعدم الكفاءة ، وبدا ان السلطان سوف يحاول استبدالهما في اقرب وقت [3] . وقد تحقق ذلك فعلا خلال شهر نوفمبر عندما عاد السلطان الى فتح باب المسألة من جديد لانه اصبح مـن المحتم احداث التغيير المطلوب ، كما اكد رشدي باشا ذلك للمندوب السامي في اليوم الذي تلا لقاءه مع السلطان [4] .

ويبدو ان رشدي وغيره لعبوا دورا هاما في اقناع السلطان بترشيح كل من سعد زغلول وزيرا للزراعة وعبد العزيز فهمي وزيرا للاوقاف ليحلا محل الوزيرين المطلوب تغييرهما ، بعـد ان كان هناك العديد مـن

---

(1) Marlowe, J., op. cit. pp. 226-27. & Lloyd, D. Lord. op. cit. p. 273.

(2) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٦٦٤ .

(3) وكان ذلك في يوم ٨ اكتوبر قبل تقلده العرش بيوم واحد :
Wingate, R. op. cit. pp. 223-24.

(4) Wingate, R. loc. cit. & Kedourie, E. op. cit. p. 88.

المرشحين [١] . وفيما يتعلق بسعد زغلول فقد التقى هذا الترشيح برغبته في الحصول على وظيفة حيث آنه سجل في ١٩ اكتوبر « تتردد بفكري خواطر بخصوص السعي في وظيفة ، فتارة يخطر ببالي ان افاتح ونجت ، واخرى عظمة السلطان واخرى رشدي واخرى غيرهم من المقربين لهم » [٢] وعاوده هذا الخاطر في ٣٠ نوفمبر حيث انه كتب « واغلب فكري كان في الوزارة والوصول اليها . وقد خطر ببالي أن افاتح فيها برونيت لان صلتي به حسنة وقد اشتغلت معه في اكثر المسائل التي سببت غضب الخديوي » [٣] .

وقد استغرقت مسألة التغيير الوزاري هذه فترة أطول مما ينبغي نظرا للظروف التي مرت بها . ففي اول الامر لم يكن هناك اي اعتراض من جانب المندوب السامي ولا حتى الخارجية البريطانية على مسألة التغيير هذه . فقد بعث ونجت في ١٢/٩ الى وزير خارجيته ببرقية جاء فيها « وليس لي وجه اعتراض قوي على أي من المرشحين لذاتيهما الا اننا سنفقد مؤيدين قويين للنفوذ البريطاني [٤] ، كما انه بعث مرة اخرى يمتدح شخصية كل من المرشحين الجديدين ويتحدث عن ميولهما الوطنية ويشير الى ان احتواءهما « سوف يضفي على الوزارة الجديدة من غير شك نوعا من الاتجاه الوطني » [٥] . وجاءه رد وزير الخارجية في ١٢/١٣ بانه

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٠ ، ص ٧٣ — ١٦٧٥ . ومن الذين ساعدوا سعدا كذلك عند السلطان عدلي يكن وامين يحيى . راجع : ص ٨٣ — ١٦٩١ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٦٦٧ .

(٣) المذكرات ، كراس ٣١ ص ١٧٨٢ .

(٤) F.O., 407/183, No. 127.

(٥) Wingate, op. cit p. 224. & Kedourie op. cit. p. 88.

يفضل الا يحدث تغيير في الوزارة ما أمكن الى ان تنتهي الحرب ، لما قـد يحدثه التغيير من عدم الاستقرار • كما انه في نفس الوقت غير راغب في معارضة كل من الاقتراحين اللذين يبدو انهما نابعان من السلطان • [1] وبذلك ترك هذا الرد الباب مفتوحا لمزيد من المشاورات • وراح سعد خلال هذه المرحلة يوطد علاقاته بالسلطان ووزرائه من ناحية وبالمسئولين البريطانيين من ناحية اخرى ولم يجد مانعا في اصطناع بعض الاساليب التي كان يعيب عليها من قبل مثل حضوره الحفلات الرسمية والمآدب وتأدية صلاة الجمعة في المساجد التي يصلي فيها السلطان ، بل ذهب به الامر الى حد تحريض اصدقائه على ادائها [2] • ولم يسر شيئا في ذلك بل ان السلطان ذاته راح يسدي النصائح لسعد من خلال اصدقائه ليتوقف عن ممارسة لعب الورق خلال هذه المدة « قطعا لدسائس الدساسين واعذار المعرقلين» فوافق سعد على ذلك [3] • كما انه من ناحية اخرى التقى بالعديد من المسئولين البريطانيين كان في مقدمتهم سيرونجيت وبرونيت وغيرهما [4] •

وربما يكون سعد قد سلك هذا مدفوعا برغبته في الحصول على وظيفة ــ والوزارة بوجه خاص ــ وذلك نظرا لظروفه المالية الرقيقة • وربما انه فعل ذلك على اعتبار أن اشتراكه في الوزارة سيدعم مركز السلطان ووزيره الاول ويعاونهما في تحقيق اغراضهما العامة المتعلقة بمستقبل مصر السياسي • أو ربما انه رأى فيها اصلاحا لشئون الوزارة التي يتقلدها فقد كتب في يومياته ــ ولم يكن قد تأكد بعد اي الوزارتين سيتقلد : الاوقاف أم الزراعة ــ الاعمال التي يعتزم القيام بها في حالة

---

(1) F.O., 407/183, No. 128.

(٢) المذكرات ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٨٥ ، ٩٥ ـ ١٦٦٧ •

(٣) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٠٤ •

(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٥ ـ ١٤٩٨ ، كراس ٢٩ ، ص ٤٢ ـ ١٦٤٣ •

حصوله على الوزارة . فاذا كانت الاوقاف « فهو السعي في تنمية الايرادات وتنقيص المصروفات وتخفيض شروط الدائنين وتوجيه الخيرات المشروطة الى وجهتها الحقيقية وجعل هذه الادارة على احسن نظام بحيث تكون « الدليل » على كفاءة المصري . اما اذا كانت الزراعة « فهو السعي في ان يستخرج الزارع من ارضه كنوزها ويستفيد من جميع القوى الكامنة فيها ، وتحويل هذه الادارة من أن تكون مأكلة للموظفين من الانجليز الى ان تكون مجلبة لنفع الفلاحين » [1] .

بل انه حاول حمل زوجته على الاقتناع بدخوله الوزارة حيث كانت شديدة المعارضة فيها [2] . بل انه استاء من زملائه واصدقائه الذين اعربوا له عن عدم ارتياحهم لدخوله اياها ، ووصل الامر ببعضهم الى حد انهم عدوا اشتراكه فيها « خيانة للامة لانه مشايعة لاعدائها والاشتراك معهم في الاضرار بها » [3] . ولم يستمع سعد الى نصائح الكثيرين بل ان احد اصدقائه ابلغه ان أكثر الناس لا يتمنون دخوله في الوزارة ومن الشبان من راهن أو يراهن على ذلك » [4] . الا انه كان يحاول دائما تخطئتهم ، في حين نراه يكتب عتابا قاسيا ومريرا يوجهه الى نفسه — في مذكراته — يلومها على شهواتها ورغبتها في الميل الى الوزارة وأخذ

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ١٤٨٩ ، وراح سعد يضع لنفسه برنامج عمل دقيق وصارم .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٢ — ١٤٩٣ ، وكراس ٣٠ ، ص ٩٢ — ١٦٩٣ .

(٣) المذكرات ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٩١ ، ٩٥ — ١٦٩٦ ، ثم كراس ٢٨ ، ص ١٤٩٣ و ١٥٠٧ . والذي ذهب الى هذا القول هو محمد محمود ولكن سعدا حاول تخطئته . كما حاول تخطئة آحمد لطفي السيد .

(٤) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١٢ .

يحللها تحليلا رائعا، علها ترتجع عن هذا الميل،ويبدو انها لم تكن لتذدجر[1].

ولقد كان من الممكن ان تسير الامور عند هذا الحد دون ادنى معارضة من جانب الحكومة البريطانية [2] ، لولا ان رشدي وقع – بحسن نية – في خطأ فادح غير من مجرى الامور كلية ، ليس فقط بالنسبة للتغيير الوزاري – الذي كان حتى هذه اللحظة امرا عاديا – ولكن كذلك بالنسبة لخطة السلطان فؤاد ورشدي ذاته والقادة المصريين ففي احد لقاءاته مع سير برونيت المستشار القضائي اشار الى برنامجه ومشروعه الخاص بالاتفاق مع الحكومة البريطانية – الذي مر بنا – بل أكثر من هذا فانه عرض على برونيت مسودة له فقام الاخير بنقلها الى الخارجية البريطانية [3] .

وقد نظرت الدوائر البريطانية سواء في مصر او في لندن الى هذا المشروع بانزعاج شديد وعدته « برنامجا سياسيا تقدميا » وربطت ربطا محكما بينه وبين ضم مثل هذه العناصر الى الوزارة [4] . فقد كانت تلك

---

(١) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ٨٣ – ١٧٨٤ .

(٢) الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٢ – ٨٣ .

(٣) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٨١ ، ٨٦ . كما جاء في التقرير الذي بعث به ونجت الى حكومته في ١٢/١٣ . مذكرات سعد ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٠٠ ، ١٥٠٨ – ١٥٠٩ ، ١٥١٨ .

(٤) الاهرام نفس المكان والغريب ان بعض الوزراء زملاء رشدي كانوا يرون ذلك . فقد ورد ضمن تقرير ونجت « واتضح مما علمته انا وبرونيت من عدد من اعضاء الوزارة ، فيما بعد ان رشدي تعرض لنقد كثير لدوره في « الحادث » وواضح ان احتضانه لبرنامج سياسي في المرحلة الحاضرة لم يلق تأييدا من غالبية الوزراء . كذلك فانهم ادركوا ان وضع اسماء سعد زغلول وعبد العزيز فهمي يعطي لونا لا شك فيه لمزاعم رئيس الوزراء وان ضمهم الى الوزارة يجب الا يلقى التشجيع وفي الحقيقة كان من الواضح انهم ادركوا انه خلط بين المسائل . ووضع سيده في وقت صعب ودقيق » ، الاهرام ، ص ٨٦ .

الدوائر لا ترغب باي حال من الاحوال في مناقشة المسألة المصرية طوال فترة الحرب . واكتفت باعمال لجنة الامتيازات التي أملت فيها ان تقوم «بتنقية الجو» والتوصل الى حلول للعديد من (النقاط موضع الجدل) [1] .

ولهذا تغيرت لهجة الكتابات والبرقيات المتبادلة بين القاهرة ولندن فبعد ان كانت تنظر الى الموضوع نظرة جزئية ، عادت فأولته عناية فائقة الامر الذي ترتب عليه تغيير نظرتها للوزراء المرشحين . وفيما يتعلق بسعد ، فقد بعث ونجت الى وكيل الخارجية البريطانية يعرب له عن « ان زغلول كوكيل للجمعية التشريعية ، وبمقدرته الخطابية قد احرز مركزا مرموقا . ولست متأكداً تماما من أننا نكون على صواب في ان نضمن تأييده للحكومة اكثر من بقائه في المعارضة » [2] . بل انه راح يصفه « بانه معروف بانه (شريك مخالف) كما ان الموقف الذي اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقوني يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه الى استبعاده من أي اشتراك في الحياة الرسمية للبلاد لان ضمه قد يعني تنازلا كبيراً ازاء رغبات المصريين [3] كما ان برونيت كان ضد سعد « هذه المرة » بحجة انه « صعب المراس قليل التسامح في خطته السياسية » على حين انه في الحقيقة كان ينظر الى تعيينه باعتباره امرا « سياسيا لان رشدي كان قد عرض عليه خطته السياسية بطريقة حملته على ان يقول ان هذا التعيين يدل على ان الغرض منه تنفيذ هذه الخطة» .

---

(١) الاهرام نفس المكان .

(٢) Kedourie, E., op. cit. p. 88. & Wingate, R., op. cit. p. 224.

(٣) الاهرام ، المصدر السابق ، من تقرير ونجت الى حكومته في ١٢/٢٣ ، ص ٨١ .

ولو ان ترشيحه كان قد عرض وحده لما لقي « صعوبة » [1] . وليت هذا الخطأ السياسي الذي وقع فيه رشدي ــ على اهميته البالغة ــ كان هو الوحيد من نوعه ، فقد وقع ــ وربما مع آخرين ــ في خطأ آخر قد لا يقل عنه خطورة، ذلك انه لم « يرتب التغييرالترتيب اللازم المؤدي الى النجاح، فكان يلزمه اولا أن يسعى في الاسقاط ثم في انتخاب البدل ، ولم يفعل ذلك » [2] . وراح يذيع خبر خروج الوزيرين من قبل أن يرد به جواب لندن [3] .

وبقدر هذه الاخطاء التي وقع فيها رشدي بقدر ما كان رد لندن متشددا وعنيفا « اضطربت له دوائر الحكومة الوطنية ... خصوصا في المعية ورئاسة مجلس الوزراء » [4] . ويتلخص الرد في ان « الحكومة الانكليزية لا ترى محلا للتغيير في الوزارة ولا في السياسة أثناء الحرب ، وان فتحي باشا حاز ثقة مكماهون وكتشنر ولم يثبت عليه شيء مما ينسب اليه . وان بروجرام الرئيس ــ اي مشروع رشدي ــ الذي تكلم فيه مع مستر برونيت لايمكن النظر فيه الان ... وان ترشيحزغلول لا يمكن الاقرار عليه لان الغرض منه تقوية الرئيس في خطته وانها ترجو بناء على ذلك أن الرئيس يسحب طلبه » [5] ، حتى يمكن ان يلتقي مع لندن في منتصف الطريق لانه والسلطان سوف يقومان بزيارة لندن ــ بعد

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٠٠ ، ١٥٠٧ .
(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٥١٧ . كما جاء على لسان السلطان لسعد في مقابلته معه في ١٢/٢٥ .
(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٠١ ، ١٤٩٨ .
(٤) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٥٠٨ .
(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٠٩ . وقد جاء في الفترة من ١٦ حتى ١٨ ديسمبر .

الحرب ــ وسيكون لوجهات نظرهما عندئذ وزن أكبر . وان رشدي اذا سحب مشروعه فانه سيسهل الموقف على السلطان [١] .

أما لماذا وقفت لندن هذا الموقف ، فليس من العسير أن ندرك انهـا عدت مسلك السلطان ورشدي محاولة لتحـدي الحكومة البريطانيـة وسلطتها في مصر ، وانه يعد اتجاها خطرا نحو طلـب الاستقلال الذاتي وارخاء قبضة السيطرة البريطانية في وقت كانت فيه اقدار الحرب شائكة. ولهذا فقد صدرت التعليمات الى ونجت باتخاذ هذا الموقف المتشدد [٢] .

وأبدى رشدي قدرا من التراجع يحسب عليه ، ذلك بانه في مقابلته مع ونجت « تنصل بشدة من اعتزامه تقديم برنامج سياسي جديد بصورة عاجلة ، وقال ان حديثه مع سير برونيت كان ذات صبغة شخصية خالصة وانه مهما كانت اماني مصر القومية ، فليس هناك بالقطع من يظـن ان حكومة جلالته ستوافق ولو على بحث مثل هذا الموضوع قبل انتهاء الحرب [٣] . واضاف ان « سعد زغلول وان كـان من المعارضين فـي الجمعية الا انه احسن من يمكن انتخابه للوزارة والانتفاع بكفاءته ، ولانه يكون للحكومة انفع من ان يكون عليها » [٤] . كما قام في اليوم التالي بتقديم مذكرة الى ونجت عدها عليه « اعتذار من جانبه » [٥] . غير

---

(١) الاهرام ، ، المصدر السابق ، ص ٨٢ من تقرير ونجت الى حكومته في ١٢/٢٣ .

(٢) Kedourie, op. cit. p. 88. & Wingate, R., op. cit. p. 224. & Lloyd, op. cit. p. 273.

(٣) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٨٢ من تقرير ونجت الى حكومتـه بتاريخ ١٢/٢٣ . راجع حول هذا المعنى مذكـرات سعـد ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٠٩ .

(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٠٩ .

(٥) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٨٣ .

انه وربما لاحساسه بفداحة اخطائه التي كان من جرائها وضع السلطان في موقف صعب ودقيق ــ صمم على الاستقالة حتى يخرج كل من فتحي وحلمي من الوزارة • بل انه قدم للسلطان استقالته فعلا بتاريخ ١٢/١٦ كي يستفيد بها السلطان في موقفه ازاء ونجت الذي اطلعه السلطان عليها بالفعل [١] •

أما السلطان فانه سلك مسلكا متشددا ينم عن المحافظة على حقوقه باعتبار ان المسألة ليست سوى تغيير وزاري من حقه أن يمارسه • وذهب في تشدده الى حد انه صرح لونجت بانه لا يقبل ادنى تغيير في حقوقه لانه ليس متمسكا بمركزه • جاء ذلك عندما ابلغه ونجت « ان الحماية من شأنها ان لا تبقي تلك الحقوق على حالها » [٢] • وقد تدخل رشدي ليخفف من حدة هذا الموقف وفقا لرواية التقرير البريطاني [٣] بل ان السلطان ذهب الى حد الامتناع عن ان يترأس اجتماع مجلس الوزراء ، فرأسه رشدي في وزارة الداخلية خلافا للعادة [٤] •

وعلى اية حال فقد سويت المسألة ، وانتهى «الحادث» بخروج احمد فتحي من الاوقاف بتاريخ ١٢/١٩ بشرط أن لا « يكون هناك اعتراف مكتوب بان ادارة الاوقاف في عهده كانت مرضية » كنتيجة لالحاح السلطان [٥] ، وكذلك بسحب رشدي لمشروعه ، واعتذاره عنه وتعيين

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٠٩ ، ١٥١٨ •

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥١٨ • وراجع كذلك الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٨٤ ــ ٨٥ •

(٣) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٨٥ •

(٤) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١٠ •

(٥) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٨٦ •

احمد زيور خلفا لفتحي بتاريخ ٢٣ ديسمبر مع بقاء احمد حلمي فيوظيفته وابقاء مسألة تركه الوزارة « قائمة » (١) .

وقد لخص سعد رأيه في موقف الحكومة البريطانية من التغيير الوزاري — حتى من قبل ان تتعقد هذه الازمة وكان ذلك بتاريخ ١٩١٧/١١/١٧ — « بان الانكليز لا يريدون التغيير لانه كان اسهل عليهم ان يقبلوه بعد الوفاة ، ولانهم يريدون أن يفهموا عظمته من اول الامر انه لا شأن له في سياسة الملك وانه لا ينبغي أن تطلق يده في الاعمال ، ولهذه الاعتبارات هم يحفظون حتى من كانوا يريدون بالامس اضاعته » (٢) . وهو تلخيص دقيق واع يدل على ادراك عميق لمجريات الامور ودقائق السياسة البريطانية .

وهكذا فشلت المخططات التي سبق أن رتبها الجانب المصري نتيجة لاخطائه من ناحية وللموقف الصلب الذي اتخذه الجانب البريطاني من ناحية اخرى ، الامر الذي ستكون له آثار خطيرة في المستقبل . كما أخفق سعد زغلول — موضوع دراستنا — في الدخول في الوزارة التي كانت تعنى بالنسبة اليه ايضا الحصول على وظيفة .

وقد فكر سعد بعد انتهاء هذه الازمة في أن يقابل ونجت ليشكره « على انه (افتكره) ولم ينس المعرفة السابقة » كما قابل برونيت ليعاتبه على معارضته لتعيينه وحاول أن يعرف منه الاسباب التي حملت الحكومة

---

(١) الاهرام ، نفس المكان .

(٢) المذكرات ، كراس ٣٠ ، ص ١٦٨٨ .

البريطانية على ابعاده فلم يفز منه « بفائدة » (١) . وراح ولما تمض عدة أيام على اخفاق تعيينه يطلب من مستر هاينز ــ مستشار الداخلية ــ في ٢٦/١٢/١٩١٧ أن يتعين محافظا للاسكندرية وتعهد له بان لا يفعل شيئا سوى مباشرة أمور زراعته في دمنهور . فرد عليه ضاحكا « ومن يضمن ان تفي لنا بهذا التعهد » (٢) . كما طلب مقابلة ونجت ولكنها ارجئت يومان . وعندما قابله فعلا بتاريخ ٢٩/١٢/١٩١٧ ، واعرب له عن شكره لما ابداه نحوه « من حسن الانعطاف » صرح له ونجت « بان اثر الماضي لا يزال باقيا « عند حكومته » فحال بينه وبين ما كان يشتهي « فرد عليه سعد راجيا ان « تمحو النية هذا الماضي .» واخذ يشرح له قصة ماضيه السياسي ، غير أنه لم يتمكن من استكمالها نظرا لانشغال ونجت . وقد صرح له ونجت بان « هذه التفاصيل مهمة جدا وأحب ان يعرفها غيري مثل برونيت وغيره » وطلب أليه ان يبلغها لبرونيت وزملاءه « لانهم يقولون انك من حزب التأخر المعارض في الاصلاح واذا سنحت فرصة لك يقومون معارضين بهذه الاقوال » . وقد خرج سعد من هذه المقابلة موقنا بان ونجت لا حول ولاطول له ، وثانيا بان الامر في الحكومة يرجع الى مجلس المستشارين ، وعليه فلا مطمع لمثله ما دام دنلوب «وشركاه» فيها (٣) .

وفي العاشر من يناير ١٩١٨ دعي سعد لحضور وليمة بقصر عابدين تكريما لسير برونيت ، فحضرها ولم يشأ ان يتخلف عنها لان امل التوظف كان لا يزال يداعبه ، واذا كانت الوزارة قد اخفقت لعدم خلوها من

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٤ ــ ١٥١٧ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥١٩ .
(٣) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٢٠ ــ ١٥٢١ .

العقبات فانه كان يأمل في الحصول على رئاسة الجمعية التشريعية لانها « ربما كانت اقل صعوبة » (1) .

وعلى الرغم من كل هذه الظروف الصعبة التي مر بها سعد فانه لم يدخر رأيا في الاحداث العامة . فقد اعرب عن استيائه ــ في منتصف اكتوبر ١٩١٧ ــ عندما علم باستيلاء مصلحة التموين على مقر الجمعية التشريعية واعتبر ذلك اهانة لا يليق ان تقابل بالسكوت » (2) . كما انه تألم من المرسوم السلطاني الصادر في ٢١/١٠ عام ١٩١٧ ، والذي يقضي بمعافاة من يتطوع في الجيش الانكليزي لمدة سنة من الخدمة العسكرية، والذي عده الناس « اسوأ فاتحة » لاعمال السلطان فؤاد (3) . وعندما أوصى البعض السلطان فؤاد ــ بعد ولايته للعرش ــ بدعوة الجمعية التشريعية لكي تحلف له يمين الولاء والطاعة (4) ، وعارض رشدي في ذلك بحجة « ان اغلب اعضائها ساقطون ولا يساعد القانون على تحليفهم ولا على اجتماعهم » ورأى عدلي انها حجة ضعيفة وطلب الى سعد المشورة في ١٩١٧/١١/١٧ صرح الاخير له بان « عقد الجمعية للحلف ثم فضها غير مناسب ، واستمرارها على الانعقاد غير ميسور » (5) . يضاف الى ذلك

---

(1) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٢٣ .

(2) المذكرات ، كراس ٣٠ ، ص ٦٢ ــ ١٦٦٣ .

(3) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٦٩ ــ ١٦٧٠ .

(4) ومن المعروف في الانظمة النيابية السليمة ان يقوم رئيس الدولة (ملكا كان ام رئيس جمهورية الخ) بحلف اليمين القانونية امام ممثلي الشعب متعهدا باحترام الدستور والمحافظة على البلاد وحقوقها ، وليس العكس كما اقترح على السلطان .

(5) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٦٨٧ . وصرح له عدلي بأن هذا رأيه ورأي اخوانه يوسف وهبة وثروت ورجاه الا يخبر بهذه المسألة احدا .

انه اعترض لدى صديقه رشدي على القرار الـذي اصدرته السلطـة العسكرية بتاريخ ١٩١٧/١١/٢١ ويقضي بمنع تصدير القطن الا برخصة من لجنة اقامتها لهذا الغرض [١] .

كما يبدو ان ظروف هذه الازمة الوزارية وما خلفته في اذهان القادة بالاضافة الى ظروف مصر ذاتها ، دعت بعض المصريين الى التفكير في كيفية الخروج منها . فقد كتب سعد في ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ « فاتحني محمد باشا محمود انه ينبغي ان نفتكر في حالة مصر بعد الحرب، اذ يجب ان تتحد جماعة من اهل الرأي على التفكير في هذه المسألة . فقلت ممن تتألف هذه الجماعة؟ فجرى ذكر شعراوي وعبد العزيز فهمي ولطفي ــ أي احمد لطفي السيد ــ وهو وأنا وعدلي ، وتأجل البحث فيها الى فرصة أخرى » [٢] .

وفي اجتماع عقد في منزل محمد محمود بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩١٨ حضره كل هؤلاء القادة ــ فيما عدا عدلي يكن ــ جرى ذكر الحديث بينهم حول حالة مصر ومصيرها » . وقد أبدى عبد العزيز فهمي يأسه من صلاحها . واتفق الحاضرون على صعوبة شأنها . ولكنهم لـم يقطعوا العشم الذي قطعه عبد العزيز وانصرفنا ونفسي غير منشرحة ــ كما يقول سعد ــ لاني شعرت بان روح التضامن لم تكن قوية فينا وان حب الذات له سلطان علينا ، ولمت نفسي على بعض عبارات صدرت مني لاني رميت بها عن قوة هذه الروح فآلمت بعضنا فيما يظهر» [٣] . ونستطيع أن ندرك الظروف الحقيقية التي خرج منها الوفد المصري من كل هذه الملابسات وغيرها . كما سيبين لنا .

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٦٩٣ .
(٢) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٥١١ .
(٣) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٢٧ ــ ١٥٢٨ .

ويبدو ان الظروف العامة المحيطة بسعد مضافا اليها ظروفه الخاصة دفعت به الى أن يرتمي طوال عام ١٩١٨ تقريبا في ممارسة هـواية لعب الورق ــ بشكل مرضي ــ فأوقعته في المزيد من العسر المالي وجرت عليه الوقوع في مزيد من الديون (١)، نظرا للخسائر الضخمة التي تكبدها من وراء ذلك. وقدبلغتجملتها منذ بدايةممارسته لها حواليعام ١٩٠١ (٢) ، وحتى ١٢ مايو ١٩١٨ ما لا يقل بأي حال عـن ثلاثين الف جنيه وفقـا لتقديره (٣) . غير ان ظروفه المالية تحسنت في اواخر صيف ١٩١٨ واصبح خاليا من الديون (٤) . كما كانت هذهالظروف منوراء شعوره بانه اصبح غريبا في قومه يساء اليه من عائلته من حيث يدري ولا يدري بعـد ان « امتلأت بطونهم » من عنده واستغنوا عنه وطغوا عليـه وبغوا . كمـا اصبح مبغضا من الاحتلال لانه محب لقومه ، ومكروها مـن قومه لانه احبهم واغار على مصلحتهم وكل منهم لا يحب الا نفسه ولا يفهم معنى المحبة القومية وفقا لتحليله (٥) . وقد دفعه هذا الاحساس بالاغترابالى جانب شعوره بدنو أجله الى التفكير في وقف اطيانه وممتلكاته فـي ١٩١٨/٣/٦ . بل ذهب في تفكيره الى حد انـه راح يحـدد شروط الوقفية (٦) . وقد عاوده تفكيره هذا في ٥ ــ ٩ من نفس العام (٧) .

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ــ ١٥٢٦ ، ١٥٣٢ وغيرها .

(٢) لاشين ، سعد زغلول ، ص ٢٢٩ .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٧٩ . وقد استمر في القمار بعـد هذا التاريخ .

(٤) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٨١٤ .

(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٤٧ . كمـا عبر عن اغترابـه في مواضع اخرى كثيرة منها ، كراس ٣١ ، ص ١٨٠٣ .

(٦) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٤٢ ــ ١٥٤٤ .

(٧) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٨٢٣ .

وربما كان هذا الشعور الذي سيطر على سعد من وراء موقفه اثناء اجتماع القادة في منزل محمد محمود في يناير ١٩١٨ — كما سبق ان مر بنا — كما كان من وراء موقفه المسالم في اول الامر ازاء قرار الحكومة المعلن في ١٤ مارس ١٩١٨ الذي يقضي بتدخلها لشراء القطن بواسطة لجنة ومنع تصديره اعتبارا من أول اغسطس من نفس العام بغير هذه اللجنة . حيث انه صرح عندما سئل عن رأيه فيه « بانه امر اصدرته الحكومة يجب علينا طاعته » رغم ادراكه عسف هذا القرار ، ومشاركته الناس رأيهم فيه بانه سيؤدي الى « تقييد حرية التجارة وحرمان المزارعين من فوائد املاكهم والتجار من ثمرة تجارتهم والقضاء على كثير من الوسطاء بين البائعين والشارين بالبؤس وسوء المصير » بل أكثر من هذا فانه عندما فكر البعض فيما يجب عليهم القيام به ازاءه اشار الى انه « يلزم رفع الصوت بالشكوى ولكن ذلك لا يتأتى الا باجتماع يضم ارباب المصالح ، وكل اجتماع في الاوقات الحاضرة يؤول بما لا تحمد عقباه ، وما أجمل من الصبر حتى يقضي الله الامر وهو ولي الصابرين»[1] .

ولكن موقفه « المسالم » هذا بدأ يتغير شيئا فشيئا نتيجة لتقارب شديد وربما لمحاولة احتواء بذلها السلطان فؤاد مع سعد زغلول دفع فيها السلطان بعض رجاله والمقربين اليه لضمه اليه حتى يستفيد بمكانته في صراعه مع السلطات البريطانية وربما كذلك رد الاهانة التي لحقت به — وفقا لتقديره — من جراء الازمة الوزارية ، التي باعدت بعض الشيء بينه وبين وزيره الاول فراح يبحث عن أعوان له يستطيع بتقريبهم اليه تنفيذ مخططاته . وقد وصف ونجت — المندوب السامي — هذا التجمع

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٤٧ — ١٥٤٩ . راجع حقيقة هذا القرار وظروف أصداره ، ص ٥٤ — ١٥٥٥ ثم ٦٦ — ١٥٦٧ .

الذي حاول ـ السلطان اقامته من حوله باسم « التجمع الليلي Officine Nocturne كان من بينه سعد زغلول واسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي وامين يحيى وربما آخرون (١) .

وقد بدأت محاولة ضم سعد هذه عندما فاتحه امين يحيى ـ احد اعوان السلطان ـ في ٢٥/١/١٩١٨ في أن تعمل زوجته « تشريفاتية بسراي السلطان » وعاد فكرر عليه العرض في اليوم التالي (٢) . كما ان اسماعيل صدقي فعل اكثر من هذا عندما راح يشكو اليه ـ في زيارة له بناء على طلبه بتاريخ ١٩ ـ ٣ ـ ١٩١٨ ـ من ان « حالنا اليوم مما يؤسف عليه ، يساء الينا بجميع انواع الاساءات ونحن ساكتون لا نقدر حراكا ، ويتأولون سكوتنا بأننا راضون عما يعملون . ولقد اكد الوزراء للانكليز ان الامة راضية عن تحديد الحكومة لاسعار الاقطان فماذا نصنع وماذا نفعل » فكان جواب سعد عليه « ان الاحكام العرفية ألقت الرعب في قلوب الناس وكل خائف يترقب ، وكل عمل يأتيه فرد أو بعض افراد منا لا يجدي سوى الاضرار بالقائمين به واجتماع جمع « يعتد به غير متأتي » ولقد ذكرت لبعض الناس انه يلزم كل واحد ان يحتج على انفراده ، فقرفوا من هذه النتيجة . ان ظروف الاحوال صعبة وحرجة . وقد فاتحت بعضهم في لزوم التفكير في مصيرنا بعد الحرب فأبدى مخاوف جمة وافترقنا على أن لا نفعل شيئا ... ويظهر انه لا يمكننا فعل شيء ما دامت الاحكام

---

(١) راجع كذلك :

Kedourie, op. cit. p. 88. & Wingate, R., op. cit. p. 226. & Zayid, op. cit. p. 78.

لهيطة ، تاريخ فؤاد الاول ، جـ ٢ ، ص ٣٢ . وتعني لغويا « المستودع الليلي » .

(٢) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٢٦ ـ ١٥٢٧ وكان الذي فاتحه هو امين يحيى .

العرفية جارية فينا والخوف منها ملء قلوبنا • قال ان عظمة السلطان في أشد حالات الحيرة لانه مملوء من الاحساسات الصادقة ويود ان يرى شعبه رافلا في حلل التقدم والسعادة ولكنه لا يجد معينا لا من امته ولا من وزرائه فلا يزوره احد من افرادها ، ولا يعرض عليه وزير امرا يختص بوزارته والامور التي يقررها تعرض عليه بعد أن يكون الاتفاق تم بين الحماية وبينهم » • فعلق سعد على ذلك بقوله « ما اتعس حظ مصر ان وجدت وزيرا صالحا فلا تجد اميرا حسن القصد طيب القلب ، واذا وجدت اميرا بهذه الصفات منيت بوزير يتقلب على الاهواء ويسير مع الاعداء ولا يكون همه الا حفظ مركزه ونوال الحظوة عند الاقوياء • ثم قلت انه ليس من فائدتنا ان يبقى الامير منعزلا عن امته ، وامته منعزلة عنه واليوم عجز عن العمل ، ولكن من يعلم ما يأتي به المستقبل قال هذا هو المطلوب الان • فاذا اقبلت الامة على اميرها واكثر العقلاء من افرادها الاجتماع به وعرفهم وعرفوه كان ذلك (خيرا) للجميع • قلت حقيقة ، ويلزم كل منا ان يسعى في ذلك واتفقنا على هذا • وانصرف وتقابلت مع علي باشا شعراوي ورغبته في زيارة عظمته فرغب ووعد » (١) •

لهذا لا نعجب أن يطلب سعد لمقابلة السلطان في ٢١ مارس ١٩١٨ ولم يمض سوى يوم واحد على زيارة اسماعيل صدقي له • وقد تلقاه السلطان « بكل بشاشة واكرام وشرع يشكو من الاحوال عموما والوزراء خصوصا • وقد سجل سعد في مذكراته حديث السلطان معه • وهو حديث يفيض بمر الشكوى من وزرائه « وان الانكليز يعلمون كل احوالهم ويحتقرونهم غاية الاحتقار » وبأنه « طعن لو نجحت فيهم » وأعرب

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٥٢ ـ ١٥٥٤ . وقد كتبنا كل هذا الحديث تفصيلا نظرا لاهميته البالغة .

لسعد عن انه « يجب ان يرى الناس ويتعرف بهم « واستحسن ما عرضه سعد عليه » من انتخاب لجنة من اعضاء الجمعية تستشار في المسائل الهامة كل الاستحسان » ويذكر سعد انه رأى من السلطان « شدة الانفعال من الوزراء » فرجاه الصبر . وقد طلب منه السلطان في نهاية اللقاء « الذهاب الى ونجت وتعريفه بالحال واستياء الناس من اجراءات الحكومة » [1] .

ولم يتأخر سعد عن مقابلة ونجت ـ بناء على طلب السلطان ـ فذهب لزيارته بتاريخ ٢٣ مارس وراح يشكو له من اجراءات السلطات البريطانية ومسلك لجنة التموين ازاء المحاصيل الزراعية ، وقرار لجنة القطن وغيرها دون « استشارة احد من المصريين » فطلب اليه ونجت ان يكتب تقريرا بجميع ملاحظاته « ونحن نجيبك عن كل ملاحظة بما تقتنع به وترتاح اليه نفوس مواطنيك » كما طلب اليه مقابلة برونيت للتحدث معه في هذا الشأن لانه « خبير » بهذه الامور لانه اشتغل بها . وقد وافقه سعد على ذلك ، وقص سعد امر هذا اللقاء على اصدقائه ومنهم عدلي يكن [2] .

وقد قابل سعد برونيت فعلا في صباح ٢٥ مارس مقابلة طويلة وهامة استهلها بأنه يرى « الحكومة تميل الى ابعاد المصريين من الاشتراك في تدبير شئونهم مما يجعلهم يرتابون في نوال امانيهم بعد انتهاء الحرب » كما راح يناقشه في كل الامور التي تهم مصر ومنها عدم اشتراك المصريين في لجنتي التموين وتقدير اصناف القطن ورتبه . ثم مسألة القطن وبيعه ولجنة الامتيازات ، وابعاد اعضاء الجمعية التشريعية عن الاشتراك فيها ، وتجاهل اعضاء الجمعية في كل الامور التي تمت ابتداء من خلع الخديو

---

(١) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٥٤ ــ ١٥٥٦ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥٦ ــ ١٦٦٨ .

عباس وتولية السلطان فؤاد وغير ذلك من الامور وقد انصرف سعد على وعد بلقاء آخر [1] .

وفي مساء نفس اليوم اجتمع سعد مع كل من الامير عمر طوسون ومحمد سعيد وعلم من الامير ان السلطان « افضى اليه بما افضى به الى سعد » وطلب من الامير ان يصلح بين كل من سعد ومحمد سعيد . وقد تم ذلك بأن أعلن كل منهما فعلا رضاءه عن الاخر [2] .

لذلك لم يكن غريبا ان ينعم السلطان على سعد في ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩١٨ «بالنيشان العالي» [3] . وقد سلمه السلطان في ٢٩ مارس « بيده الكريمة علبة النيشان وفرمانه ومظروفا قائلا اني اهديك هذا النيشان مكافأة على خدماتك الجليلة التي أديتها لبلادي ، وأنا أرجو ان تنال ما هو أعلى من ذلك شأنا وان تشترك معنا في خدمة الاوطان » فشكره سعد على رضاه الذي هو اكبر من النيشان ودعا له بطول البقاء حتى يتمكن من « تنفيذ تلك المقاصد السامية » وقد حدثه السلطان عن عدم رضائه على امور التعليم « لانه لا يضمن بناء الاحساسات الشريفة في نفوس الناشئة ولا يرى في صدورهم روح الحماس » لانه لا يتمتع بالحرية الكافية . غير أن سعدا لم يشأ مجاراته في هذه الامور حتى لا يشجعه عليها « وحتى لا يخشى معارضة من الاحتلال أن هم بفعل شيء من طرق التعليم واساليبه » وربما حتى لا يتهم سعد من الجانب البريطاني بأنه من أنصار السلطان ورجاله . وعاود السلطان الشكوى من أمر الوزراء مرة اخرى وفي نهاية اللقاء

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥٩ ـ ١٥٦١ .
(٢) المذكرات ، نفس الموضع .
(٣) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ١٥٥٨ .

حاول سعد ان يقبل يد السلطان فاعتذر « وقال متأثرا اني ارجو ان نخدم الوطن معا » (١) .

وقد هنأ ونجت ـ المندوب السامي ـ سعدا بفوزه بهذا النيشان فرد عليه التهنئة شاكرا طالبا تحديد موعدا لمقابلته . وتحـددت يوم ٢ ابريل (٢) . غير ان سعدا تجاهل تماما امر هذا اللقاء ولم يشر اليه فـي مذكراته من قريب او بعيد . ولذلك نراه يكتب في مذكراته حول سياسة السلطان وكثرة شكاياته للكافة من الاحتلال وسياسته والوزراءوموقفهم منه « ورأى ان هذه السياسة عقيمة وخطرة معا لانها لا يترتب عليها (الا) انفصال وزرائه عنه وانضمامهم برمتهم الىالانكليز ، والا تأييد هؤلاء لهم وتـرك عظمته مسلوب السلطـة مكتوف اليـدين عن العمل ، ويليق بي ان أتجنب القرب من هذه السياسة وأبتعد عن مظانها لانها لا تفيد الا الضرر » (٣) .

ويبين ان سعدا قد حاول فعلا الابتعاد ـ ولو مؤقتا ـ عن انتهـاج هذه السياسة « الخطرة » . فلم نعد نسمع شيئا عن زيارات له للسلطـان لفترة طويلة قادمة ربما لانه اقبل على الانغماس في هواية لعب الورق من ناحية . ومن ناحية اخرى فانه ذهب لقضاء فصل الصيف في مسجـد وصيف ـ جريا على عادته بعد الحرب ـ وذلك ابتداء من ٢٧ مايو حتى

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥٦٢ ـ ١٥٦٣ .

(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٥٦٤ .

(٣) المذكرات ، نفس المكان ، وكان السلطان قد صرح لاعضاء الجمعيـة التشريعية عند لقائهم به لتهنئته بعيد ميلاده في ٢٧ مارس بقوله : « اني الى الآن لم اتعرف بكم تمام التعرف وسيحصل ذلك ان شاء الله قريبا . فارتفعت بعض الاصوات بالدعاء » ، ص ١٥٦١ .

٨ اكتوبر ١٩١٨ [١] . ولا نستطيع ان نقطع برأي فيما اذا كان لمقابلته « ٢ ابريل » مع ونجت المشار اليها دخل في هذا أم لا ، الا ان الذي نستطيع ان نقطع به هو ان ونجت دافع عن سعد عندما حاول البعض ان يتهمه بدس الدسائس عند السلطان لكونه ممن يسهرون معه كل ليلة ، حيث قال « انه يعرف ان سعد زغلول مقيم في عزبته منذ اربعة اشهر » [٢] . كما انه بعث الى سعد ببرقية تهنئة بمناسبة عيد الاضحى في اوائل يولية ١٩١٨ [٣] .

يضاف الى ذلك ان السلطان عرض على سعد — بواسطة حسين رشدي — ان يترأس جمعية الهلال الاحمر في اواخر يولية ١٩١٨ بعد ان اراد تجديدها بأسلوب لا يكون للسلطة العسكرية الانجليزية دخل فيه وبعد تردد اعتذر سعد للسلطان عن عدم قبولها « بحجة انه يخشى ان لا يحقق فيها مقاصد السلطان ، الامر الذي أدى الى تغيير السلطان من جهته . على حين ان رفض سعد هذا كان مبعثه تخوفه من ان يرى فيه قومه « موالاة لاعدائهم ومساعدة لاخصامهم » فيخسر عطفهم ويضيع عليه ميلهم اليه . كما ان السلطة العسكرية تشترك في اعمال الجمعية ، ونظرا لعدم وجود ثقة بينه وبين تلك السلطة ، فمن العسير ان ينجح عمل ما لم تكن الثقة متبادلة بين القائمين عليه [٤] . وأكثر من هذا فان سعدا دعي لحضور « حفلة شاي يقيمها عظمة السلطان في حديقة انطونيادس» بالاسكندرية في ٢٣ أغسطس١٩١٨ فاعتذر عن‌عدم‌حضورها لعدم وجود مكان ينزل به في الاسكندرية [٥] .

---

(١) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٧٨٨ ، ١٨٢٧ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٢٤ وكان ذلك الواشي به هو اسماعيل سري بتاريخ ١٩١٨/٩/١١ .
(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٨٠١ .
(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٠٥ — ١٨١١ ، ١٨٢٤ .
(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨١٧ .

ومن الامور التي تثير الانتباه ان فانوس اخنوخ ـ نجل اخنوخ فانوس المحامي ـ زار سعدا في ١٨ ابريل ١٩١٨ ـ وبعد مرور فترة قصيرة على قرار سعد بالابتعاد . ويذكر سعد انه تصادف أن كان في منزله اثناء الزيارة كل من محمد محمود وحافظ رمضان وابراهيم سعيد وراح فانوس يتحدث « في مصير مصر بعد الحرب وفي لزوم التفكير فيه والاستعداد له خيفة ان تباغت مصر به من غير أن تكون مستعدة لتحديد غايتها ومطالبها ، وقال سنداً لاقتراحه انه اذا جاءت هذه الساعة ولم يكن في الناس من هو مستعد لتحديد مطالب مصر ورغباتها فان الفرصة تفوت ولا احد يفتكر فيها » فرد عليه محمد محمود ـ ساخرا ـ بأنه لا حاجة للمصريين الى هذا التفكير لان انجلترا ستنوب عنهم في القيام بذلك ولهم فيها تمام الثقة ، بينما رد عليه حافظ رمضان بأن التاريخ اثبت ان كثيرا من الامم الضعيفة جاهدت في سبيل حريتها غير انها لم تنل هذه الحرية ، في حين ان غيرها لم يفعل شيئا . ونال كل ما يتمنى وان ذلك راجع الى مناسبات عامة واعتبارات كلية ، فالاجدر بالمصريين ألا يفعلوا شيئا وان يتركوا مصيرهم للظروف التي اذا حدثت واجتمعت ظهر بغاية السرعة استعداد المصريين للانتفاع منها . وقد أيد سعد وجهة النظر هذه بعد أن ابدى « خطر فكرة فانوس وضررها بالساعين في ترويجها » بينما لم يشترك ابراهيم سعيد في هذه المناقشة . ولا يمكن أن يكون مصادفة أن يجتمع مساء اليوم التالي ـ أي ١٩ ابريل ـ في منزل سعد زغلول ـ تلبية لدعوة منه ـ كل من علي شعراوي وابراهيم سعيد ومحمد محمود ومحمد صدقي وابراهيم الهلباوي ومحمد علي (علوية) ـ وتخلف عن تلبيتها كل من حافظ رمضان واحمد لطفي السيد ـ « ولم يكن للوليمة غرض سوى الاستئناس بالاخوان ـ كما يذكر سعد ـ ولم يجر اثناءها

حديث عن شيء مهم وكلها كانت سمرا وفكاهات » (1) . فليس من المستبعد ان يتعرض المجتمعون لمناقشة مثل هذا الموضوع في الليلة اللاحقة لاثارة فانوس له ، خاصة وأنه كان مطروحا لدى الكثيرين كما سبق أن رأينا .

وعلى أية حال فلم نعد نسمع عن هذا الموضوع شيئا — من خلال مذكرات سعد على الاقل — لمدة تربو على خمسة اشهر ، قضاها سعد بعزبته بمسجد وصيف ما بين القراءة وتصريف شئون زراعة اراضيه ونجح خلالها حسين رشدي — على ما يبدو — في استعادة ثقة السلطان (2) . ثم ما يلبث ان يعاد طرح هذا الموضوع — وهو مصير مصر بعد الحرب — ولكنه جاء هذه المرة من جانب الامير عمر طوسون اثناء لقائه مع سعد زغلول في الحفل الذي اقامه حسين رشدي بالاسكندرية في التاسع من اكتوبر ١٩١٨ تكريما لذكرى تنصيب السلطان فؤاد على عرش مصر .

ومنذ هذا التاريخ ولاسباب كثيرة ولظروف متباينة اصبح هذا الموضوع محل اهتمام الكثير من المصريين ساسة وزعماء ، حكاما ومحكومين ، وانتهى الى انبثاق ما عرف في مصر «بالوفد المصري» كتجمع سياسي شعبي ، تبنى مطالب مصر والمصريين في الدفاع عن قضيتهم امام انجلترا عقب أن وضعت الحرب الكبرى الاولى أوزارها ، ولعب سعد زغلول الدور الاول والاساسي في تشكيله وتنظيمه بل وحتى في تحديد اهدافه ، الى الحد الذي ارتبط فيه اسم سعد بالوفد ارتباطا تاما . وسيكون ذلك موضوع بحثنا في الفصل القادم .

---

(1) المذكرات ، كراس ٢٨ ، ص ٦٩ — ١٥٧٠ . ويكتب سعد ان فانوس هذا رجل قليل التردد عليه . لم يزره الا لعمل من الاعمال ، كما انه لم يتبين الغرض من زيارته . وقد استهل فانوس حديثه بمعارضة قرار تحديد الحكومة لاسعار القطن .

(2) المذكرات ، كراس ٣١ ، ص ١٨٢٤ ، ثم :
Kedourie, E., op. cit., p. 226.

الفصل الثاني

« سعد زغلول وتكوين الوفد المصري »

جرت عدة محاولات لتأريخ ظهور الوفد المصري في نوفمبر ١٩١٨ ، ساهم فيها كثير من الكتاب والساسة والباحثين مصريين وأجانب ، ألقت في مجموعها المزيد من الضوء على هذا الحدث بشكل أو بآخر ، غير ان الكثير من تلك المحاولات نظرت اليه باعتباره حدثا منفصلا بعيدا عن السياق العام لحركة التاريخ المصري ، وبصفة خاصة خلال فترة الحرب الاولى . وربما يكون الافتقار الى المادة التاريخية سببا جوهريا لتلك النظرة الضيقة التي اسفرت عنها تلك المحاولات . غير انه من العسير علينا أن نتقبل الرأي الذي حاول ان يفرق بين ما يعتقد انه امران مختلفان هما : فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا [١] . ذلك لانهما في اعتقادنا يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتها . فما الوفد اولا واخيرا سوى تجمع التف بغرض بحث هذه المسألة والتصدي لها ، الامر الذي يدعونا الى القول بأنه لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن ان تتعدد وتختلف في آن واحد . لهذا يصبح أمرا متعسفا أن نفرق بين الاطار الذي خرج منه والهدف الذي قام من اجله وبين الوسائل التي اتبعت لادراكه .

---

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٨٤ .

فقد سبق ان رأينا كيف ان مصر والمسألة المصرية اصبحتا شغــل المصريين وهمهم الاول حكاما ومحكومين طيلة فترة الحرب ، بل ومنــذ اللحظة التي تغير فيها وضع مصر باعلان الحماية البريطانية عليها • وظل ذلك الاهتمام يظهر تارة ويختفي تارة اخرى غير انه لا يكاد ينقطع في أي من الحالتين ، وكل ما كان يحدث هو تغير أمر القائمين به والوسائل التي يصطنعونها والاشكال التي يعبرون بها ، وفقا لتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بمصر • وقد وصل هذا الاهتمام احيانا الى حد وضع مشروعات تطلب لمصر استقلالها الذاتي ، او الى رغبة سلطان مصر ووزيره الاول في السفر الى لندن لبحث المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية ، أو تفكير بعض القادة المصريين فيما عسى أن تكون عليه مصر بعد الحرب وضرورة تكوين جماعة من « أهل الرأي » لدراسة هذه المسألة •

ويبدو ان مثل هذه الافكار وغيرها قد أصبحت امرا شائعــا بين «أهل الرأي» على الاقل في مصر الى حد انمواطنا مصريا كفانوساخنوخ يزور سعد زغلول في منزله في ربيع ١٩١٨ ليناقشه فيها • ومن ناحية اخرى بدا للجميع ــ حكاما وقيادات ان اتخاذ خطوة ايجابية لتحقيق شيء من هذا خلال الحرب يكاد يكون امرا خطرا ان لم يصبح مستحيلا • ولهذا لم يكن امامهم غير الانتظار لما تنتهي اليه الحرب • اما لماذا تبلورت تلك الافكار في النهاية في شكل « وفد » فتلك قضية اخرى يقودنا بحثها الى التعرض لدراسة عدد من المسائل الهامة ، التي وأن بدت في ظاهرها بعيدة الصلة عنها ، الا انها تشكل في النهاية الاساس الذي استمدت منه تلك القضية جذورها •

. . . .

نعلم انه شكلت في مارس ١٩١٧ لجنة حكومية لاعادة النظر في نظام الامتيازات واجراء التعديلات اللازمة في القوانين والنظم الادارية المصرية

في حالة الغاء هذه الامتيازات • وقد شكلت هذه اللجنة عدة لجان فرعية لبحث العديد من المسائل ضمت نفرا من الاجانب وعددا اقل من المصريين [1] • وتعنينا من أمر هذه اللجان المختلفة لجنتان كان لعملهما أثر واضح في اثارة المشاعر المصرية • وأولها تلك اللجنة الفرعية التي شكلت في ابريل ١٩١٨ لدراسة مشروع لائحة المحامين في المحاكم الاهلية والمختلطة للعمل بها بعد توحيد القضاء • وقد ضمت الى عضويتها عبد العزيز فهمي نقيب المحامين [2] • وبعد ان بدأت هذه اللجنة عملها وجدت ان لجنة الامتيازات أي اللجنة الاصلية اقرت عدة قرارات ومبادىء في « كل المسائل الجوهرية والحيوية الماسة بالمحاماة ، وبذلك صار عمل اللجنة الفرعية عملا جزئيا • فقد كان اهم عملها اقتراح استبدال القانون المدني الفرنسي ــ المعمول به في مصر ــ بقانون انجليزي [3] مما أدى الى اختلاف حاد وقع بين عبد العزيز فهمي وبين المستشار القضائي برونيت وقف فيه الاول موقفا وطنيا مشرفا [4] ، ساندة فيه مجلس نقابة المحامين باتخاذ عدة قرارات متتالية خلال اجتماعاته بتاريخ ٢٤ ــ ٨ ، ٣٠ ــ ٩ ــ

---

(١) واهم هذه اللجان هي : لجنة بحث قانون العقوبات . والماركات التجارية وانواع الغش التجاري . والتسجيل العقاري والسجلات العقارية . والملكية المشتركة للقرويين واللوائح الادارية . والادارات المحلية . وتنظيم اقلام قضايا الحكومة . ومشروع لائحة المحامين في المحاكم الاهلية والمختلطة . والنظر في المباني التي تقيم فيها المحاكم المصرية .
راجع المقطم اعداد في ٣/٢٣ ، ٤/١٣ ، ١٩١٨/٤/٣٠ .

(٢) المقطم في ١٩١٨/٤/١٣ .

(٣) Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, p. 227.

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٩٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ . ثم بيلي ، عدلي باشا ، ص ١١٠ ــ ١١٣ .

١٩١٨ وغيرها [١] • وقد أثار موقف النقيب ومجلس النقابة الخاص برفض مقترحات اللجنة « ضجة في جميع الاوساط وخاصة الاوساط الرسمية والقانونية » [٢] •

أما اللجنة الفرعية الثانية فهي « لجنة خاصة » اقترح ونجت ـ المندوب السامي ـ على حكومته في رسالة له بتاريخ ١ ـ ١٢ ـ ١٩١٧ ضرورة تشكيلها للقيام ببحث « مسألة مستقبل الجمعية التشريعية » برئاسة رشدي وعضوية كل من عدلي وثروت وبرونيت وشيتهام • وقد وافقته الخارجية البريطانية على اقتراحه بتاريخ ٨ يناير ١٩١٨ [٣] • ويبدو أن اقتراح انشاء مثل هذه اللجنة يعزى الى جهود رشدي وزميليه عدلي وثروت في اقناع ونجت بضرورة بحث مثل هذه المسألة [٤] ، خاصة وان تاريخ انشائها ليس ببعيد عن تاريخ « الازمة الوزارية » التي حدثت في مصر في اعقاب تولية فؤاد عرش مصر ـ وكان رشدي صاحبها • كما يمكن أن تكون وزارة الخارجية البريطانية قد وافقت على تشكيل مثل هذه اللجنة ربما لانها كانت ترى فيها قدرا من الترضية يقدم للجانب المصري بعد ان كانت قد وقفت من الازمة الوزارية موقفا صلبا وعنيداً حققت فيه كل اهدافها او ربما لانه يشكل من وجهة نظرها الحل الانجليزي الامثل للمشاكل التي تريد لها التسويف والمماطلة ، وهو الاسلوب الذي طالما لجأت اليه السياسة البريطانية •

---

(١) الاهالي في ١٩١٩/١/١٢ . ثم اعداد بتاريخ ١/١٨ ، ٢/١٥ ، ١٩١٩/٢/١٧ . وكذلك المقطم في ١٩١٩/١/١١ .

(٢) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٦٤ ـ ٦٦ . ثم : هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٣) F.O., 407/183, No. 130.

(٤) Lloyd, L., Egypt since Cromer, Vol. I., p. 273. & Youssef, A., op. cit., p. 68. & Chirol, V., op. cit. p. 145.

وعلى اية حال فقد اسفرت هذه اللجنة عن قيام برونيت بوضع « مذكرة حول الاصلاح الدستوري في مصر » في اوائل نوفمبر ١٩١٨ [١] طلب اليه رئيس اللجنة ــ حسين رشدي ــ القيام بوضعها كي تكون اساسا لمناقشات اللجنة في عملها ، وقد استقبلت أسوأ استقبال ليس فقط من جانب رشدي ، بل من جانب غيره من المصريين حيث ان برونيت « تجاهل حقيقة ان مهمة اللجنة هي التوصية باتخاذ الوسائل اللازمة للتقدم الدستوري » ، كما أن مذكرته « تجاهلت تماما الامال التي تطلع اليها الوزراء المصريون انفسهم » . فراح يكرر ما سبق ان كتبه كرومر في عام ١٩٠٥ والذي ما كان له آن يرضي أي قطاع من المجتمع المصري في خريف ١٩١٨ [٢] . ومع ان هذه المذكرة كانت « وثيقة سرية » الا ان رشدي حرص على اذاعة « مشروع الدستور » الذي قام بوضعه بالتعاون مع زميله عدلي يكن خلال فترة الصيف اثناء وجودهما بالاسكندرية [٣] ، كما حرص على ان يذيع معه مذكرة برونيت ذاتها على نطاق واسع . بل وصل توزيعهما معا الى المديريات وتداولتهما الصحف ولم تتدخل الرقابة للحيلولة دون ذلك [٤] . فقد وجد حسين

---

(١) وان كانت هذه المذكرة المقدمة من برونيت الى ونجت بتاريخ ١٩١٨/١١/١٨ . F.O., 407/183, enclosure to No. 297.

(٢) Marlowe, J., op. cit. p. 228. & Lloyd, L., op. cit. p. 276, F.N. No. 1.

(٣) الاهرام في ١٩٢٣/٤/٣٠ . كما جاء ذلك ضمن مقال بعنوان « الدستور وابوه رشدي باشا » بقلم احمد زكي باشا . ويضيف انه عرض عليه مشروع الدستور وطلب اليه ترجمته الى اللغة العربية على ان يظل أمر ذلك سرا . وقد بقي ذلك كذلك فعلا حتى شهر نوفمبر ١٩١٨ .

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص ٩٢ ثم : Kedourie, E., op. cit. p. 93. & Chirol, V., op. cit. p. 145.
مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٩٠٦ ــ ١٩٠٧ .

رشدي في هذا الموقف فرصة مواتية طالما انتظرها لخلق أزمة دستورية[1] ، كما رأى فيه « المشجب » الذي علق عليه تهديده بالاستقالة [2] .

وفي هذا الوقت الذي يظهر فيه للمصريين ـ او على الاقل لفريق منهم ـ هدف السياسة البريطانية ورغبتها في الاحتفاظ بمصر ودعم الوجود الانجليزي فيها ، فانهم كانوا قد سمعوا عن ثورة شريف مكة ضد الدولة العثمانية بتأييد من بريطانيا لمساعدته في الحصول على « الاستقلال » مما دفعهم الى الشعور بالمرارة والاحباط [3] .

كما ان انباء الثورة البلشفية في روسيا في اكتوبر ١٩١٧ والنداءات التي وجهتها الى « عمال وفلاحي الشرق الادنى » و « مسلمي العالم ضحايا الرأسمالية » قد سمعت اصداؤها في مصر وبصفة خاصة في المدن الكبرى مثل الاسكندرية والقاهرة ومدن القنال ـ حيث مناطق التركز العمالي [4] . مما أدى الى انبعاث موجة من « التفاؤل» وبأن « العالم القديم يحطم الاغلال وينطلق في حرية جديدة » [5] بل أن محمد فريد

---

(١) Lloyd, L., op. cit. p. 279.

(٢) Marlowe, J., op. cit. p. 228.

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣١ ، ص ١٧٠١ ، كراس ٢٩ ، ص ١٦٠٠ ، ١٦٠٥ والقضية المصرية ، ص ٤٩
Vaticiotis, The Modern His. of Egypt, p. 246.

(٤) Laquer, W., The Soviet Union and the Middle East, pp. 11Z 22-23. & U.S.S.R., A History of Africa, p. 129.
كولومب ، تطور مصر ، ص ٢٢٣ ـ رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ، ص ٢٣٥ .

(٥) سلامة موسى ، تربية سلامة موسى ، ص ١٣٤ ، انظر وجهة نظر مخالفة في مقال لمحمد أنيس بعنوان « ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطاني » ، الهلال العدد ١٠ في ١٩٦٤/١٠/١ ، ص ٢٣ .

يبعث من منفاه في اوائل عام ١٩١٨ ببرقية الى لينين يشكره فيها علــى تصريحه الذي طلب فيه « تحرير مصر والهند » (١) .

يضاف الى ذلك ان ودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية طلع على العالم في الثامن من يناير ١٩١٨ بمجموعة من المبادىء ، ربما كرد فعل لاول ثورة اشتراكية علمية عرفها التاريخ تفجرت في روسيا القيصرية منذ ما لا يزيد عن اشهر ثلاثة ، تبنت مبدأ سلام بلا ضم ومن غير تعويضات وعلى أساس حق تقرير الشعوب «كشعار أساسي لسياستها الخارجية (٢). ولهذا تضمنت مبادىء ولسن التي وافق الحلفاء عليها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة انشاء جمعية أمم تتخذ الاجراءات اللازمــة لضمان الاستقلال السياسي وسلامة اراضي جميــع الــدول صغيرهــا وكبيرها (٣) . وقد أثرت مثل هذه المبادىء تأثيرا سريعا قاطعا في الرأي العام المصري لانها كانت ترجمانا للعواطف التي اعتملت في صدور الطبقة المتعلمة في مصر (٤) . هذا على الرغم من ان ذلك السياسي « المثالي » ــ كما يطلق عليه ــ ما كان له ان يلتزم بمبادئه ويحترمها حتى في داخل بلده الولايات المتحدة ذاتها ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقضية الملونيــن وحق الزنوج في التمتع بحقوق متساوية مع البيض خلافا لما وعــد به في

---

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس ١٠ ، ص ٢٦٧ .

(٢) Ben Horin, E., The Middle East, pp. 35-36.

(٣) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٠١ ــ ١٠٢ ثم الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٤) القضية المصرية ، من تقرير لجنة ملنر ، ص ٤٩ .

حملته الانتخابية [1] ومع هذا فقد تركت مبادئه في مصر وغيرها من دول العالم اثرا كبيرا الى حد انه أشيع ان الوطنيين في مصر يرغبون في احاطة ولسن بمطالبهم القومية ، كما تذكر الوثائق البريطانية [2] ، بل ان سعد زغلول لم يكن يحمل معه عند القبض عليه في الثامن من مارس ١٩١٩ سوى قصاصة من جريدة الديلي اكسبريس Daily Express تضمنت تلك المبادىء [3] . كما ان السلطان فؤاد ــ الذي بعث الى ولسن ببرقية تهنئة في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ بمناسبة عقد الهدنة ــ قد صرح لونجت عند لقائه بأنه يرغب في الحصول لمصر على حكم ذاتي طبقا لمبادىء الرئيس ولسن [4] .

والى جانب هذا فقد اصدرت كل من بريطانيا وفرنسا في اوائل نوفمبر ١٩١٨ تصريحا مشتركا عبرتا فيه عن رغبتهما في تحرير الشعوب التي كانت واقعة تحت نير الحكم التركي ، وتشجيعها على انشاء حكومات وطنية في سوريا والعراق وغيرها تستمد سلطتها من ارادة مواطنيها واختيارهم المطلق [5] . وقد بعثت الخارجية البريطانية في ٤ نوفمبر تستطلع رأي ممثلها الحاكم في مصر حول هذا التصريح ، فجاءها الرد بتاريخ ٨ نوفمبر « انه ربما يكون له انعكاسه بين الوطنيين المصريين الذين يأملون من غير شك في الحصول على معاملة مماثلة لمصر » ، غير انه اضاف انه ليس لديه رأي محدد فيما اذا كان مثل هذا التصريح سيثير

---

(1) Silberman, Ch., Crisis in Black and White, pp. 5-6. & Lloyd, L., op. cit. p. 293.

(2) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ ــ ١٠٥ ثم : Wingate, R., Wingate of the Sudan, p. 228.

(3) Harris, M., Egypt under the Egyptians, p. 185.

(4) Kedourie, E., op. cit. p. 90. & Wingate, R., op. cit. pp. 232-33.

(5) القضية المصرية ، ص ٤٩ من تقرير ملنر . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ثم : Medlicatt, W.N., op. cit. p. 48.

هياجا أو غيره (١) . وقد صدم هذا التصريح مصر والمصريين صدمة كبيرة لانهم كانوا يرون انفسهم أكثر تقدما من اولئك الذين اعتبروا اهلا للاستقلال والحكم الذاتي (٢) .

ولهذا كله — وغيره — لا نعجب ان يتحرك المصريون — ولما تنته الحرب بعد للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بنيل استقلال بلدهم ، ويسبقون في تحركهم غيرهم من الشعوب الاخرى ، فهذا هو محمد فريد يكتب في منفاه تقريرا يبعث به الى الدول المشتركة في مؤتمر برست ليتوفسك الخاص بتقرير الصلح بين روسيا السوفياتية والمانيا وحلفائها في اوائل ١٩١٨ ، جاء فيه « ان مسألتنا ليست عثمانية بل هي دولية وانّنا نطلب الاعتراف بحق الامة المصرية بأن تقرر بالتصويت العام رغبتها في الكيفية التي تريد ان تحكم نفسها بها ، والاعتراف كذلك بحيدة ترعة السويس تبعا لمبدأ الجنسيات ولمبدأ حرية البحار » (٣) . كما ذهب أحد اساتذة الجامعة المصرية في التاسع من نوفمبر ١٩١٨ الى قنصل امريكا « يطلب اليه باسم شباب مصر ان يمد يد المساعدة لتحقيق اماني البلاد وفق شروط الرئيس ولسن » (٤) . بل ان الشباب المصري قاطع الاحتفال الذي دعت اليه السلطة العسكرية البريطانية في مصر للاحتفال «بيوم النصر» — وهو يوم ١١ نوفمبر ، يوم توقيع الهدنة — لانهم رأوا فيه « يوم هزيمة لمصر » (٥) .

وبذلك لم يكن التفكير في أمر البلاد ومستقبلها مقصورا على فئة

---

(١) F.O., 407/183, Nos. 138-140-141. & Wingate R., op. cit. pp. 228-233.

(٢) Wingate, R., loc. cit.

(٣) مذكرات محمد فريد ، كراس ١٠ ، ص ٢٦٧ .

(٤) بيلي ، عدلي باشا ، ص ١٢٢ .

(٥) مظهر سعيد ، سجين ثورة ١٩١٩ ، ص ٦١ — ٦٣ .

أو طائفة دون اخرى ، بل كان هذا التفكير عاما ، وكأنما قد اوحى الى الامة بجميع طبقاتها أن حان وقت العمل لتقرير مصير البلاد ، فكانت جماعات كثيرة من طبقات الامة المختلفة تفكر فيما يجب عليها ان تعمله » (١) . وينبغي ألا تتجاهل رغبة السلطان فؤاد الملحة طيلة مدى حكمه في تسوية المسألة المصرية بمنح مصر قدرا من الحكم الذاتي بشكل أو بآخر مما يسمح له بتوسيع نفوذه وسلطاته التي طالما عبر عنها لونجت — المندوب السامي — الذي قام بنقلها الى الخارجية البريطانية مرارا وتكرارا . كما أن مبادىء الرئيس ولسن وتصريح انجلترا وفرنسا وغيرها من العوامل قد تركت ولا شك « تأثيرا قويا » عليه جعلته يزداد الحاحا في التعبير عنها خلال الفترة الاخيرة (٢) . بل ربما أنه راح يفكر جديا في وسيلة لتحقيقها . كما أن نية حسين رشدي — رئيس الوزراء — وزميله عدلي يكن كانت متجهة نحو السفر الى انجلترا بعد الحرب « لمفاوضة الحكومة البريطانية في أمر استقلال البلاد» (٣) . وقد قام رشدي بابلاغ هذه الرغبة الى جماعة القادة الوطنيين الذين سيقومون بتشكيل الوفد المصري بعد قليل (٤) .

وهكذا بات متوقعا أن تحدث حركة عامة يشترك فيها الكثيرون خاصة وان المصريين نظروا الى الحماية باعتبارها ضرورة حرب تزول بزوالها ، وها هي الحرب توشك أن تنتهي وقد اخذت الصحافة تردد « أخبار الصلح » منذ أوائل شهر اكتوبر ١٩١٨ (٥) . وأخيرا تبلورت

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص ٦ .
الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٠١ .

(٢) Kedourie, E., op. cit. p. 90. & Wingate, R., op. cit. pp. 226-28, 233.

(٣) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٤٣ . مذكرات محمد كامل سليم ، الاخبار بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٦ ، ص ٤ .

(٤) مذكرات محمد علي علوية ، ص ١٠٩ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٢ .

هذه الحركة في قيام « الوفد المصري » في نوفمبر ١٩١٨ . وقد اختلفت الروايات كثيرا حول ظروف قيام الوفد ومؤسسيه الى الحد الذي اوقع الباحثين والمؤرخين في اضطراب شديد ، فراح بعضهم ينسبه الى شخص معين في حين اسنده اخرون الى شخص اخر . وليت الامر وقف عند هذا الحد ، بل ان الذين اشتركوا في تأليفه ذهب كل منهم مذهبا يختلف عن زملائه — وذلك امر طبيعي — سواء ادعى هذا الفضل لنفسه أو حبى به صديقا له أو غير ذلك . ونستطيع أن نقرر ابتداء ان هذا الاختلاف في الروايات يقف في حد ذاته دليلا على انه لم يكن من بنات افكار شخص واحد معين ، بل انه كان ثمرة افكار الكثيرين في وقت واحد . لانه من العسير علينا ان نتصور امكانية نجاح فرد مهما اوتي من قوة في تحقيق فكرة ما دون ان يتوفر له المناخ المناسب والظروف والعوامل الملائمة ، خاصة اذا ادركنا ان هذه الفكرة تتعلق بقضية قومية هامة تمس حياة المصريين جميعا في حاضرهم ومستقبلهم .

ومن ناحية اخرى فان فكرة الوفد لا يمكن ان تكون وليدة لحظة معينة او ساعة محددة . انما هي حصيلة تراكم طويل لعديد من الافكار التي جالت في رؤوس الكثيرين طوال مدة الحرب سواء أكانوا حكاما أو محكومين . تجسمت في النهاية في شكل « الوفد المصري » . وليس من قبيل المصادفات ان تأخذ هذه الفكرة اسم « الوفد » دون اي اسم آخر . في حين اننا نعلم انه قد طرحت الكثير من المسميات خلال فترة الحرب من جانب الذين فكروا فيها ، ومنها على سبيل المثال « هيئة » أو « جماعة » او « طائفة » او غير ذلك لأولئك الذين سيتولون امر المطالبة بحقوق مصر . ونعلم ان السلطان فؤاد ومعه رشدي وعدلي كانوا يعتزمون السفر الى لندن بعد الحرب للتباحث مع حكومتها في « وضع مصر » . كما نعلم ايضا ان مؤتمر الصلح بات على ابواب الانعقاد وبدأت

الحكومات والشعوب تشكل وفودها للسفر الى باريس للاشتراك فيه . ولهذا لا نستطيع البتة ان نفصل بين هذا الاختيار الذي تم اتفاق المصريين عليه في النهاية ، ونعني به « الوفد المصري » وبين فكرة السفر ، سواء من جانب الحكام المصريين الى لندن ، او من جانب الوفود الدولية المشتركة في مؤتمر الصلح الى فرساي . يدعم ذلك ايضا ان مؤسسيه حرصوا على ان يضفوا عليه الصفة المصرية تمييزا له عن غيره من الوفود الدولية الاخرى . هذا بالاضافة الى انهم عندما اختلفوا فيما بينهم حول مَن من المصريين يمكن أن ينضم اليه فان مجرد اسم الوفد « أو حتى فكرته » لم تكونا محل اختلافهم وتنازعهم مما يؤكد الاجماع الذي انعقد في النهاية حول الاسلوب الذي كان على المصريين ان ينتهجوه بغرض تحقيق مطالبهم .

وعلى اية حال فلسوف نحاول ان نقتفي أثر الجذور التاريخية للوفد المصري ــ بما يتفق وموضوع دراستنا ــ من خلال اوثق المصادر المتاحة، واضعين في اعتبارنا الربط العضوي بل والعلاقة الدياليكتيكية بين هدف المصريين نحو تحقيق استقلالهم والوسائل التي قد يلجأون اليها لتحقيق هذا منذ ان فرضت بريطانيا حمايتها على مصر في نهاية عام ١٩١٤ .

فلقد سبق أن مر بنا كيف ان الامير حسين كامل اشترط ــ فيما اشترطه ــ لقبول عرض مصر في ظل الحماية ضرورة الاحتفاظ لها بالشخصية القومية بل انه بعد اعتلائه العرش اعتزم السفر الى لندن بعد انتهاء الحرب بغرض « تنظيم الحماية » كما ان وزيره الاول حسين رشدي ــ وربما باتفاق معه ــ قام بوضع مشروع يهدف الى الحصول لمصر على الاستقلال الذاتي وتعديل القانون النظامي الصادر في يولية ١٩١٣ بما يسمح بتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية في مقابل اعلان الحماية على مصر، وقد ظلت هذه الافكار وغيرها تراود المسئولين المصريين

طوال تلك الفترة الى درجة ان عدلي يكن طرح ذات مرة على سعد زغلول ضرورة انتهاز فرصة غزو السنوسي لحدود مصر الغربية في شتاء ١٩١٥ لاعادة فتح باب المسألة المصرية بغرض الحصول لمصر على نوع من الاستقلال • بل أن السلطان حسين ذاته لم يمنعه مرضه الأخير من التفكير فيها ، فراح يشغل نفسه بالكتابة مباشرة الى ملك انجلترا حول مستقبل مصر السياسي والدستوري ، وهي الظروف التي ربما تفسر لنا قيام حسين رشدي ومعه زميله عدلي يكن في يولية ١٩١٧ بوضع مشروع جديد للاتفاق بين مصر والحكومة الانجليزية مما دعا احمد لطفي السيد بالاتفاق مع كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي الى القيام بوضع مشروع للرد به على مشروع رشدي • بل ان شخصا اخر — وهو امين يحيى — قام بوضع مشروع ثالث قدمه الى ونجت للرد على هذين المشروعين •

والى جانب ذلك علما ان الامير فؤاد هو الاخر اشترط عند ارتقائه العرش ان يتضمن الامر الصادر منه الى رشدي ما يدل على رغبته في توسيع الحكم الذاتي لمصر ، بل ان مشروع رشدي وعدلي الذي سبق لهما اعداده قبيل وفاة السلطان حسين كامل ، كان من العوامل الهامة في اثارة الازمة الوزارية التي حدثت عقب ولاية فؤاد عرش مصر في اواخر ١٩١٧ ، والتي احدثت اضطرابا شديدا في كل من الدوائر المصرية والبريطانية ، وكادت تؤدي الى اعتزال فؤاد العرش كما مر بنا • وربما يكون من اسباب تسويتها ان الخارجية البريطانية سلمت للسلطان فؤاد بأن وجهات نظره ومعه وزيره الاول سوف يكون لها « وزن اكبر » عند زيارتهما للندن بعد انتهاء الحرب لبحث المسألة المصرية • ومع هذا كله فان السلطان فؤاد لم يتوقف طيلة سنوات الحرب عن الاعراب لونجت عن تطلعاته نحو توسيع سلطاته والحصول لمصر على قدر معين من الحكم

الذاتي ــ كما سبق ان رأينا • بل انه حاول ان يصطنع لنفسه دائـرة خاصة ــ وضيقة ــ من الساسة والزعماء المقربين ، ربما لكي يستخدمها « كجماعة ضغط » لتدعيم مركزه امام الحكومة البريطانية • يضاف الى ذلك ان حسين رشدي استطاع ان يتخذ من عمل « اللجنة الخاصـة » المشكلة لدراسة مستقبل الجمعية التشريعية قضيةعامة يفجر من خلالهـا كل شحنات السخط المتراكمة لديه طيلة مدة الحرب ، ولتجتمع من حولها جهود المصريين وآمالهم • هذا فيما يتعلق بالتحركات المصرية الرسميـة خلال فترة الحرب •

أما فيما يتعلق بالجانب الشعبي فقد سمعنا عن مشروع أحمد لطفي السيد ــ وزميليه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ــ خلال شهر اغسطس ١٩١٧ بشأن الاتفاق المزمع عقده بين كل من مصر وبريطانيا يضاف الـى ذلك ان محمد محمود فاتح سعد زغلول في اواخر ديسمبر١٩١٧ فيضرورة اتحاد جماعة من اهل الرأي للتفكير في مصير مصر بعد الحـرب ورأيا ــ مبدئيا ــ ان تتألف هذه الجماعة من علي شعراوي وعبد العزيز فهمي واحمد لطفي السيد وعدلي يكن ، بالاضافة اليهما معا • ثم عاد محمد محمود بعد مرور شهر على هذا الحديث ــ اي في اواخر يناير ١٩١٨ ــ الى طرحه من جديد في منزله بحضور كل من وقع الاتفاق المبدئي عليهم فيما عدا عدلي يكن • وهو اللقاء الذي نسب البعض فيه الى سعد زغلول رغبتهم في ان يفكروا في مصالحهم الخاصة بغرض الحصول على الوظائف السامية الى جانب تحقيق آمال الشعب المصري من خلالها ، ولم يوافقوه عليها [1] • يضاف الى ذلك ان موضوع تلك « الجماعة » كان من بيـن

---

(١) بيلي ، عـدلي باشا ، ص ١١٢ . السياسة في ١٩٢٤/٢/١٥ مـن خطبة لعبد العزيز فهمي . مذكرات علوية ، ص ١٨٩ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٧٢ ــ ٧٣ •

الموضوعات التي جرت مناقشتها بين سعد زغلول واسماعيل صدقي في اواسط مارس ١٩١٨ اثناء المقابلة التي طلبها الاخير من سعد زغلول ، وكان يهدف منها ــ اي المقابلة ــ تقريبه الى السلطان فؤاد ، والتي على اثرها اقترح سعد على السلطان اختيار « لجنة » من بين اعضاء الجمعية التشريعية لتكون بمثابة « لجنة استشارية » يرجع اليها السلطان في المسائل الهامة ، وقد استحسن الاخير هذا الاقتراح .

بل ان مواطنا مصريا ــ هو فانوس اخنوخ ــ طلب من سعد زغلول في اواسط ابريل ١٩١٨ ضرورة التفكير في مصير مصر بعد الحرب والاستعداد له حتى لا تفاجأ مصر بهذا الموقف دون استعداد فتضيع عليها الفرصة . كما ان الامير عمر طوسون عاد الى طرح هذا الموضوع من جديد في التاسع من اكتوبر ١٩١٨ مع سعد زغلول بالاسكندرية اثناء حضورهما الحفل الذي اقامه رشدي بمناسبة ذكرى ارتقاء السلطان فؤاد عرش مصر وقد صرح له الامير « اني افكر في ان يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها في مؤتمر الصلح » فكان جواب سعد عليه ان « الفكرة جميلة ، جالت في بعض الرؤس من قبل ، وقد آن الان أوانها » فطلب منه الامير ان يتأمل فيها ويبحث فيمن يساعد على قيامها [1] . وقد عاد محمد سعيد ــ رئيس الوزارة السابق ــ الى الحديث مع سعد زغلول في اليوم التالي « في هذه المسألة » اثناء زيارة سعد له بمنزله . وتكاد تتفق رواية سعد هذه مع ما ذكره الامير طوسون في هذا الشأن ، غير أن الاخير يضيف ان فكرة ارسال وفد للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح قد خطرت له عقب اذاعة ولسن لمبادئه الاربعة عشر في يناير ١٩١٨ . وتناقش في هذه الفكرة مع صديقه محمد سعيد

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٠ .

الذي اقترح عليه ان يفاتح فيها سعد زغلول « لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية » فاستصوب ذلك وصمم عليه الى ان جاءت له الفرصة المواتية اثناء لقائه به خلال هذا الاحتفال . ويذكر ايضا ان سعداً « استحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع اصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة وان يخبرنا بالنتيجة » (١) . وعلى أية حال فعندما عاد سعد الى القاهرة في اليوم التالي – ١١ – ١٠ – ١٩١٨ – التقى بعدلي يكن – ويذكر سعد – « وتكلم معي في تلك المسألة ، ورأينا الاوفق توسيط قنصل اميركا . فاجتمع برشدي ولطفي السيد واتفقوا على ذلك . وفاتح رشدي هذا القنصل فلم يجد عنده استعداداً للمساعدة » . وقد صرح رشدي لسعد بانه « ليس هنالك الا واحد من طريقين : اما ان يطلب الترك استقلال مصر بأن تقول بانها تركت اليها حقوقها ، واما الالتجاء الى الحكومة الانكليزية » (٢) . وهذا يدل على ان الحكومة المصرية او بمعنى ادق رشدي وعدلي لم يكونا بعيدين عن هذه التحركات وانهما كغيرهما كانا يبحثان عن وسيلة ملائمة .

وفي اليوم التالي – ١٢–١٠–١٩١٨– ذهب سعد زغلول الى عزبته في مسجد وصيف وقد دعي كلا من محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي للذهاب معه اليها لدراسة هذه المسألة بناء على ما وعد به الامير عمر طوسون . فذهبوا جميعا فيما عدا عبد العزيز فهمي الذي تخلف نظراً لمرضه ، وقد اقاموا في العزبة يومين كاملين ويذكر سعد في مذكراته « وقرأنا في الجرائد اخبار الصلح » ، وقد تكلمنا في مصر ومسألتها وماذا على ابنائها ان يعملوه لها عند انبثاق فجر النصر وانعقاد

---

(١) عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا ، ص ٤ – ٥ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٢ .

مؤتمر السلام ، وخطرت بالبال عدة افكار لكن كلها موقوفة على ثقة الناس بعضهم ببعض ، ولا يوجد من هذه الثقة في نفوسنا شيء وما دام الامر كذلك فالاولى الانزواء والتباعد عن مهاب الاهواء (١) . كما يذكر في موضع آخر انهم لم يهتدوا « الى الان الى طريقة والاولى بنا السكون وصرف النظر عن هذه المسألة » (٢) .

وبعد ذلك بأقل من عشرة ايام عاد سعد الى الاسكندرية في ٢٢ ــ ١٠ لحضور احتفال عام دعي اليه ونجحت مساء ٢٣ ــ ١٠ والتقى فيه سعد بالكثيرين من امثال رشدي وعدلي ومحمد سعيد والامير عمر طوسون وغيرهم ، ويذكر الامير عمر طوسون انه عندما التقى بسعد اثناء الاحتفال سأله عما فعله « فأجابنا بانه تكلم مع اصدقائه في المسألة المعهودة ، وانهم استحسنوها . وكان يود ان يتكلم معنا فيها طويلا ، ولكن مع الاسف لم يكن عنده وقت لذلك وانه مسافر غدا الى القاهرة في قطار الساعة ٩ صباحا » وذكر له الامير انه سوف يسافر على نفس القطار . فاتفقا على استكمال الحديث خلال سفرهما (٣) . وقد اغفل سعد الاشارة الى ذلك في مذكراته . ومن الامور المثيرة أن يذكر سعد في مذكراته حول زيارته للاسكندرية، «وشممت من عدلي أن المشروع الذي عرضه علينا رشدي لم يكن من بنات افكار الاثنين ، وانه لا بد ان يكون مشتملا على سر ستكشفه الايام » (٤) . ويبدو أن رشدي وزميله عدلي ــ ربما بالاتفاق مع السلطان ــ رأيا من المناسب اعادة تحريك المشروع القديم الذي سبق

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٤٢ ؛ كراس ٣١ ، ص ١٨٣٢ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٨٤٢ .
(٣) عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا ، ص ٦ .
(٤) المذكرات ، المصدر السابق ، نفس المكان .

اعداده في صيف عام ١٩١٧ ، أو ربما مشروع معـدل آخر للحصول لمصر على قدر من الاستقلال الذاتي خاصة وأن انباء الصلح ترددت كثيـراً وان الفرصة اصبحت مواتية لاعادة بحث هذا الموضوع سواء في مصر او عند سفرهم الى لندن لهذا الغرض • اما ذلك « السر » الذي يشتمل عليه المشروع ــ كما يشير سعد ــ فربما يرجع الى ان عبد العزيز فهمـي ابلغ سعدا في هذا الوقت بأن احد اصدقاء رشدي ومن المقربين اليـه ــ وهو احمد بك عبد اللطيف ــ « أكد له أن دار الحماية قدمت مشروعا باعطاء مصر استقلالا داخليا تاما في مقابلة رضائها بالحماية » • ويضيف عبد العزيز فهمي قائلا لسعد « ومن المصلحة جدا •• ان تعم هذه القضية ويعتقدها الناس » [1] • وذلك يدعم ما ذهبنا اليه من ان هـذه المسألـة كانت قد اصبحت محل اهتمام ليس فقط المسئولين المصريين ، بل ربما كذلك السلطة البريطانية فيما لو صح هذا القول •

وعند عودة سعد من الاسكندرية في الخامس والعشرين من اكتوبر اجتمع في القطار طوال رحلة العودة بالامير عمر طوسون ــ بناء على سابق اتفاقهما ــ ويكتب سعد في مذكراته « وتكلمنا في موضوعات شتى وفهمت منه انه يميل الى كتابة عريضة بعد انعقاد مؤتمر الصلح بمطالب مصر ولا يعرض شيئا من النقود ولا يتعرض بشيء نحو السلطان » بينما يذكـر الامير عمر طوسون انهما تحدثا في هذا المشروع وأن سعدا قال « عرضا ضمن كلام آخر ان المشروع يلزم له مائة ألف جنيه وانه يشـك في أن المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هذا ، وان مثل شعراوي باشا يمكنه ان يدفع عشرة آلاف جنيه ولكنه يشك ايضا في ذلك » [2] • ونميل الى تصديق هذه الرواية لما تتفق فيه مع النتيجة التي وصل اليها سعد زغلول

(١) المذكرات ، كراس ٣٢ ، ص ٤٢ ــ ١٨٤٣ •

(٢) عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا ، ص ٦ •

مع زملائه عند اجتماعهم في مسجد وصيف وهو الاجتماع الذي أشرنا اليه [١] . ويضيف الامير الى ذلك « وفي النهاية اتفقنا على ان نعقد اجتماعا مع آخرين للبحث في المشروع ، واذا منع هذا الاجتماع نرسل منشوراً الى ممثلي الدول نخبرهم فيه بالمنع وبالمطالب التى نريدها » [٢]. وقد اغفل سعد ايضا الاشارة الى ذلك ، ولم يشر الا الى عدم رغبة الامير في تقديم المساعدة الماليةاللازمة كما اوضحنا ، والتي يفسرها الامير بأن أمر النقود كان « سابقا لاوانه » لانه رأى ترك ذلك كله للاجتماع الذي اتفقا معا على عقده فيما بعد لدراسة هذه المسألة . وهو الذي من شأنه ان يتعرض لمثل هذه الامور [٣] . بل اكثر من هذا فان سعداً يروي ان الاجتماع المزمع عقده هذا طرحه الامير لاول مرة يوم ١١ نوفمبر عندما جاء الى مصر وقام بزيارة سعد زغلول في منزله بحضور ابراهيم سعيد ومحمد محمود وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي [٤] . ونحن أميل الى تصديق الرواية الاولى نظرا لاتفاقها مع السياق العام ، كما سيبين عما قليل . ويبدو ان محمد سعيد كان برفقة الامير اثناء سفره من الاسكندرية وعودته مع سعد في نفس القطار حيث ان الاخير يذكر « وافهمني محمد سعيد انه يريد ان يشتغل مثل اباظة في موضوع تلك العريضة » وقد نصحه الامير « بالعدول عن اشراك الرجل المذكـور » أي اسماعيل اباظة [٥] .

ويتضح من كل ذلك ان هذه المسألة شغلت الكثيرين ، واصبحت

---

(١) نظرا لان اجتماع مسجد وصيف لم يسفر عن اتفاق محدد واضح وربما كان الافتقار الى المال اللازم سببا اساسيا في ذلك .
(٢) عمر طوسون ، المصدر السابق ، ص ٧ .
(٣) عمر طوسون ، نفس المكان .
(٤) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٨٤٤ .
(٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٤٣ .

موضوع بحثهم واحاديثهم ، مما دعا رجلا كاسماعيل اباظة الى التفكير فيها ، حيث ان الحرب اوشكت ان تنتهي ، والاهم من ذلك ان الحكومة المصرية ذاتها اخذت المبادرة في هذا الصدد ربما كرد فعل لذلك المشروع الذي قيل ان السلطات البريطانية قدمته اليها . بل ان سعد زغلول علم من السلطان فؤاد عند لقائه في ٢٦ ــ ١٠ ــ بمناسبة تعيينه وكيلا ومراقبا للجامعة المصرية ــ ان السلطان يميل الى « اعطاء الامة مجلس نواب مؤلف من قسمين عن الامة ومجلس للشيوخ » فحبذ سعد هذه الفكرة ، وشكر السلطان عليها [1] .

ومن أسف ألا ينتظم سعد زغلول هذه الفترة الحاسمة في تسجيل يومياته ــ وفقا لعادته ــ حتى نستطيع من خلالها ان نتتبع الاحداث وتعاقبها ، بل انه اخذ ــ بعد وقوعها ببضعة ايام ــ يجملها اجمالا احيانا ، أو يتجنب ــ ان لم يكن يتجاهل ــ التعرض لبعضها احيانا أخرى . وربما يرجع ذلك الى انشغاله بالاعداد لهذه المسألة او لاسباب اخرى تتعلق بالامن والاحتياط او غير ذلك . وعلى اية حال يبين أن سعدا لم ينقطع فعلا عن العمل وانه اخذ ــ مع بعض زملائه ــ في السعي « للمشروع » كما ابلغ محمد سعيد الامير عمر طوسون بذلك وطلب اليه السفر الى القاهرة لمقابلة زغلول [2] . ويؤكد ذلك محمد علي (علوية) في مذكراته حيث يذكر انه التقى بسعد زغلول في منزله يوم ٩ نوفمبر وحدثه عن مصير مصر بعد الحرب ، وحمله مسئولية العمل باعتباره وكيلا منتخبا عن الشعب في الجمعية التشريعية ، ولما طلب اليه سعد ان يوضح ماذا ينبغي

---

(١) المذكرات ، كراس ٣٢ ، ص ٤٣ ــ ١٨٤٤ . كما قامت لدى البعض الرغبة في تعيين سعد رئيسا للجمعية الخيرية الاسلامية التي يتمتع بعضوية مجلس ادارتها ، نفس المصدر ، ص ٤٣ ــ ١٨٤٥ .

(٢) مذكرات علوية ، ص ٩٣ .

عمله رد عليه بأن الوسيلة لم تتبلور في ذهنه بعد ، ولكن ينبغي تكوين « جمعية مثلا تسعى في تحقيق ما تصبو اليه البلاد اعتمادا على مبادىء الرئيس ولسن » فأجابه سعد « ان بعض اصدقائنا قد فكروا في هذا الامر وانه يتداول معهم فيما ينبغي ان يعمل • وعند اتفاقهم على الفكرة سوف يبلغه بالنتيجة حتى يكون معهم في العمل لتحقيقها • وفي نفس الوقت فان سعدا يبلغ زملاءه بمسعاه (١) •

ويبدو ان « الاصدقاء » الذين أشار اليهم سعد وكان يتداول معهم حتى هذا التاريخ هم علي شعراوي واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود فقط ، وان رأيهم قد استقر على الاقل حتى هذا التاريخ على فكرة سفر « جماعة » — لم تحدد بعد بشكل نهائي — الى اوروبا بغرض عرض المطالب الوطنية (٢) • كما طلبوا من ونجت — المندوب السامي — في ١١ — ١١ تحديد موعد لمقابلته لابلاغه « ضمنا » اعتزامهم السفر وليسألوه « عن نية دولته في مصير مصر » (٣) بعد ان كانوا قد انتدبوا ثلاثة من بينهم لهذا اللقاء هم سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي • وقد حدد لهم ونجت صباح ١٣ نوفمبر موعدا للقائهم (٤) •

---

(١) احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، ص ١٧٨ .

(٢) المذكرات ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٥ . ويذكر عبد العزيز فهمي انهم اتفقوا على أن يتكلموا معه في الشأن الاساسي الذي طلبوا من اجله مقابلته وهو ما يتفق مع رواية سعد وان يكون كلامهم خاصا بثقل الاحكام العرفية وضرورة تخفيف وقعها على الناس . راجع مذكرات عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٧٦ .

(٣) عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٤) ويذكر رونالد ونجت في كتابه عن والده ان الزعماء طلبوا ذلك يوم ١٢ نوفمبر من خلال ياور والده ويدعى اوليك الكسندر Ulik Alexander عندما قابله سعد في نادي محمد علي وطلب

وفي نفس اليوم ـ أي ١١ ـ ١١ ـ حضر الأمير عمر طوسون الى القاهرة لمقابلة سعد ـ بناء على نصيحة محمد سعيد ـ نظرا لان سعدا تجاهل الرد على الامير او ابلاغه بما تم الوصول اليه مع زملائه رغم استمراره في متابعة تنفيذ الفكرة كما وضح لنا . وقد علم الامير فور وصوله من محمد محمود بخبر اللقاء المرتقب بين الزعماء وبين ونجت وكذلك بوعده . ثم ما لبث ان ذهب لمقابلة سعد فوجد عنده بعض الزعماء . فسألهم غاضبا « كيف تستقلون بعمل وفد للنظر في قضية البلاد ؟ ان الاولى ـ كما أرى ـ ان يقام اجتماع عام يشترك فيه جميع ذوي الرأي وهم الذين يقررون تأليف الوفد الذي يريدونه » [1]. ونجح الامير في اقناعهم بضرورة عقد الاجتماع ، وحددوا له يوم الثلاثاء ١٩ ـ ١١ بقصر الامير بشبرا ، بل انهم اتفقوا على صيغة الدعوة التي توجه الى من يتم اختيارهم لحضوره ، وذلك « للمشاورة فيما يجب علينا اتخاذه في الاحوال الحاضرة لخدمة بلدنا بالطرق السلمية المشروعة » [2] . كما جاء في صيغة الدعوة . بل انهم ايضا اتفقوا على الاشخاص الذين يدعون للاجتماع بعد اقناع الامير بالموافقة عليها بعد ان ابدى معارضته في بعضهم وخاصة في ابراهيم الهلباوي . غير انهم اقنعوه « بوجوب دعوته

اليه ذلك . وهذا غير صحيح بالمرة كما يذكر ايضا آن سعدا قابل ونجت يوم ٨ نوفمبر وطلب منه السماح بعقد الجمعية التشريعية بعد ان انتهت الحرب فنصحه ونجت بالصبر . ولا نستطيع ان تقطع بصحة هذه الواقعة الاخيرة . راجع :

Wingate, R., op. cit. p. 229.

(١) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٧٥ ـ ٧٦ . وان كان يذكر ان هذا اللقاء تم يوم ١٢ نوفمبر . راجع مذكرات سعد ، كراس ٣٢ ، ص ٤٤ ـ ١٨٤٥ .

(٢) عمر طوسون ، المصدر السابق ، ص ٨ ـ ٩ .

فاقتنع بعد عناء » [1] ، وقد تركوا للامير أمر طبع صيغة الدعوة وتوزيعها باسمه • ذلك لانهم فهموا « من كلامه من بعد ان عظمة السلطان لا يأبى هذا العمل » وتأكد لهم ذلك عندما علموا منه ايضا انه سوف يأتي من الاسكندرية لحضور الاجتماع ومعه امين يحيى « فأكد ذلك الظن بأن عظمته مرتاح الى هذا المشروع » [2] يضاف الى ذلك ان الامير اوضح لهم بأن لا بأس من ذهاب ثلاثتهم حسب اتفاقهم الى دار الحماية ومحادثتهم المندوب السامي في الموضوع بصفة عامة جسا للنبض ، وعرض النتيجة على ذلك الاجتماع » [3] •

ونحن نتساءل لماذا حضر اليهم الامير « غاضبا » مبديا استياءه لانفرادهم بتشكيل ذلك الوفد المسافر ؟ ولماذا تجاهل سعد ان يسجل في مذكراته رغبة الامير في عقد الاجتماع العام عندماطرحها عليه في٢٥ ــ ١٠ بينما سجلها لاول مرة في ١١ ــ ١١ فقط ؟؟ ولماذا وافقه المجتمعون في النهاية على عقد هذا الاجتماع وقيامه هو بتوجيه الدعوة اليه وعقده في منزله بشبرا ؟؟ تلك كلها اسئلة تدور حول قضية واحدة وهي مدى رغبة المجتمعين في اشراك الامير معهم في مخططاتهم وعملهم من عدمها ، حيثانهم كانوا قد أزمعوا ابعاده عن ذلك كما يتضح لنا •

وفي مساء ١٢ نوفمبر طلب سعد من محمد علي ضرورةالحضور الى منزله صباح اليوم التالي ــ طبقا لوعده له كما مر بنا ــ « بعد انتم الاتفاق بينه وبين اصدقائه » دون أن يبلغه بأسمائهم [4] • وفي الموعد المحدد

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٢ ، ص ٤٤ـ١٨٤٥ . مذكرات الهلباوي، كراس ١ ، ص ٥٨ .
(٢) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، نفس المكان .
(٣) عمر طوسون ، المصدر نفسه ، ص ٨ .
(٤) مذكرات محمد علي علوبة ، ص ٩٤ .

ذهب محمد علي فوجد عند سعد كلا من علي شعراوي ومحمد محمــود وعبد العزيز فهمي واحمد لطفي السيد . فأبلغه سعد « بأننا نحن الستة قد اصبحنا هيئة تسعى فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه » . « كما اخبـره بمقابلتهم الوشيكة مع ونجت » للسماح لنا بالسفر الى اوروبا حتى نكون على مقربة من مؤتمر فرساي نعرض عليه قضية البلاد » [1] .

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ١٣ نوفمبر توجه القادة الثلاثة لمقابلة ونجت بدار الحماية . ودام اجتماعهم به ساعة كاملة . ولا يهمنا ان تتعرض تفصيلا لحديث هذا اللقاء ، ولكن تكفي الاشارة الى انهم حاولوا ان يلتزموا بما سبق لهم الاتفاق عليه من عدم التعرض للموضوع الاساسي الذي طلبوا المقابلة من اجله وهو السفر ــ وانما كان ضمنا ــ وركزوا حديثهم حول ثقل الاحكام العرفية وضرورة تخفيفها ، الا انه يبدو ان ونجت نجح في استدراجهم الى التعرض لمسائل اخرى كقضية الاستقلال وأهلية مصر والمصريين للحصول عليه . ثم ثانيا الضمانات التي تعطيهــا مصر لانجلترا حتى ساعدتها الاخيرة في الحصول على الاستقلال وأهمها منحهـا حق احتــلال منطقة قناة السويس وان يكون لانكلتــرا ــ دون غيرهــا ــ حــق احتــلالها عنــد الاقتضــاء وعقد محالفة مع انجلترا دون سواها تقدم مصر بمقتضاها لبريطانيا ما تستلزمه المخالفة من الجنود . واخيرا ابقاء مستشار المالية الانجليزي في مصر وتخــويله سلطات صندوق الدين [2] . وقد تطوع كل مــن سعد زغلول وعلــي

---

(١) مذكرات علوية ، نفس المكان .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص١٢ــ١٧ عبد العزيز ، هذه حياتي ، ص ٧٦ ــ ٨٩ .
ويذكر رونالد ونجت ان مذكرات والده عن اللقاء « تتطابق في كـل من المادة والمعنى مع الجو الودي للتقرير العربي عن اللقاء في اوراق حزب زغلول » ، راجع كذلك الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ ، الوثيقة ١٥ المرسلة من ونجت الى حكومته حول المقابلة بتاريخ ١٩١٨/١١/١٧ .

شعراوي بعرض هاتين النقطتين الاخيرتين • وينبغي ان نلاحظ أن هـذا العرض لم يخرج كثيراً او قليلا عن «المشروعات» التي جرى وضعها خلال الحرب سواء من جانب الحكومة أم القادة انفسهم ، كما انه وهو الاهم لن يبتعد كثيرا عن مشروع الوفد خلال مباحثاته مع ملنر فيما بعـد بل وحتى مشروع ملنر ذاته في خطوطه الرئيسية • ومن هذا نستطيع ان نقطع « بحجم » الاستقلال الذي كان سعد وغيره يرغبون في الحصول عليـه ونوعـه •

وعلى اية حال ففور الانتهاء من المقابلة ، توجه الثلاثة مباشرة لمقابلة حسين رشدي في مكتبه بوزارة الداخلية [1] ، ليطلعوه على ما حدث • ويذكر سعد « وفهمنا منه انه لا معارضة في السفر ، وأرانا خطابا منه الى السلطان بالاستئذان في سفره مـع عـدلي باشا وترتيب الوزارات في غيبتهما » [2] • ولما تم لهم ما أرادوا قفلوا عائدين الى منزل سعد زغلول لابلاغ زملائهم الذين كانوا في انتظارهم بنتيجة مساعيهم ، وبعـد أن احاطوهم بها كلفوا عبد العزيز فهمي بكتابة تقرير لما دار في المقابلة مـع ونجت وقرروا « فوراً تأليف الوفد » منهم وهم ستة أعضاء واختـاروا سعد زغلول رئيسا له وعلي شعراوي امينا للصندوق • وشرعوا في كتابة توكيل يعرض على الشعب لتوقيعه حتى تصبح لهم صفة الوكالة عن الامة وعرض البعض ضم عبد اللطيف المكباتي بك حيث كان ضمن جمـاعة المعارضة في الجمعية التشريعية ـ فقبلوا بالاجماع ضمه وانتهوا في نفس

---

(١) المقطم في ١٩١٨/١١/١٤ . مذكرات زغلـول ، كـراس ٣٢ ، ص ١٨٤٥ .

(٢) مذكرات سعد ، نفس الموضع .

يوم ١٣ نوفمبر من صياغة التوكيل [١] . وبذلك تشكل الوفد من سبعة أعضاء مؤسسين هم : سعد زغلول رئيسا وعلي شعراوي أمينا للصندوق وعضوية كل من محمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد ومحمد علي (علوية) وعبد اللطيف المكباتي . وعند هذا الحد رأى سعد ان « من الواجب » ان يعرض الامر على السلطان فطلب موعدا لمقابلته . وحددت له بالساعة الخامسة من مساء نفس اليوم — ١٣ نوفمبر — وفي الموعد المحدد ذهب سعد والتقى به وعرض عليه أمر « مقابلة ونجت ورشدي وحديث الاجتماع الذي دعى اليه الامير ، فقال غاضبا ، ان رشدي هو الذي اعلمنا بهذا الاجتماع والامير لم يخبر عنه بشيء » فرد سعد بان « كلامه — أي الامير — دلنا على ان هذا المشروع لا يصادف من عظمتكم على الاقل آلا الاستحسان . قال لم يخبرني بشيءمنه [٢] .

وبعد عودة سعد الى منزله حضر اليه شريعي باشا طالبا ضمه الى الوفد وعرض أن « يدفع اكثر من اكبر كبير فيه » كما طلب ضماسماعيل اباظة ايضا ، فأبدى له سعد عدم اعتراضه شخصيا على ذلك ، الا ان شريعي طلب من سعد « ان يكون الوفد تحت رئاسة البرنس فأريناه عدم مناسبة ذلك لان فيه ايحاء الى ان هذه الحركة من السلطان وهذا يحرج مركزه بالنسبة للحماية ، ثم انه يولد عداء وربما فكروا ان هذه الحركة

---

(١) مذكرات علوية ، ص ١٠٣ . وان كان سعد يثبت في مذكراته انه هو الذي اقترح ضم المكباتي للوفد . راجع : كراس ٣٥ ، ص١٩٧٧ بينما يذكر علوية انه هو الذي اقترح ضمه .

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٥ .

آتية من العائلة المالكة لا من الشعب نفسه ... ولا تلاقي عطفا من أولياء الشـأن » [1] .

ولهذا فقد طلب الوفد من عبد العزيز فهمي الذهاب الى السلطان « لكي يحمل السلطان على ابعاد اباظة من الاجتماع ذلك لان سعدا يذكر « ان الحيرة تولتنا بعد ذلك من هذا الاجتماع وخشينا من اباظة » وامثاله ان يحضروا فيه ويتكلموا ضد الاستقلال ويمتدحوا الحمـاية ويدعوا لها » [2] ، ولكي يحمل السلطان كذلك على « ابعاد الامير مـن رئاسة الوفد لا من رئاسة الاجتماع » للاسباب التي سبق ذكرها . فكـان رد السلطان عليه « انه لا يحب ان يتداخل في الامور الحزبية كادخال شخص واخراج آخر ، ولكنه لا يسره أن يكون على رأس هذا الاجتماع أمير من العائلة السلطانية لان ذلك يسيء به . وانصرف عبد العزيز بعد ان اكد له العهود باننا نخدم السلطان ومقاصده » ولهذا فان السلطـان للاسباب التي ذكرها وما عبر عنه سعد وربما ايضا لحرج مركزه، وبغضه الشديد لمنافسه الوهمي عمر طوسون [3] ، استدعى رشدي وكلفه بأن يسعى لدى البوليس في أن يعدل عن رئاسة الاجتماع . فتكلم معه يوم ١٤ منه في نادي محمد علي بالتلفون « ورجاه الحضور الى مصر . وقد حضر الامير فعلا » واقتنع بوجوب العـدول عـن رئاسة الاجتماع ، واقتنع وسافر فعلا ، يوم ١٦ نوفمبر كما ابلغ أمين يحيى سعدا بذلـك ، وأفهمه ضمنا بانه هو سعى في ذلك خدمة لعظمة السلطان » [4] .

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٨٤٦ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٤٥ ــ ١٨٤٦ .

Kedourie, E., op. cit. p. 94. & F.O., 407/183, No. 148.

الاهرام ، ٥٠ عاما ص ١١٥ كما ورد في تقرير ونجت المؤرخ في ١٩١٨/١١/٢٤ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ٤٥ ــ ١٨٤٦ .

وتؤكد بطاقة الاعتذار عن الغاء عقد الاجتماع التي كتبها الامير وبعث بها الى من دعاهم من قبل صحة ذلك [1] .

ويحق لنا أن نتوقف قليلا لنتعرض لبعض النقاط الهامة قبل أن نستكمل دراسة تشكيل الوفد المصري نظرا لما لها من صلة وثيقة بهذا الموضوع . وأولها انه في نفس اليوم الذي قابل فيه الزعماء الثلاثة ونجت كان حسين رشدي يرفع تقريرا الى السلطان يطلب اليه فيه ان يعهد اليه وزميله عدلي يكن مهمة القيام بعرض « رغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسي » على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بطريق مباشر . وقد صادف هذا التقرير « ارتياح عظمة السلطان » [2] . وينبغي ان ندرك ان ذلك التقرير هو نفس الخطاب الذي اطلع رشدي عليه كلا من سعد وزميليه اثناء مقابلتهم له بعد عودتهم من دار الحماية البريطانية واشار اليه سعد زغلول . ويذكر عبد العزيز فهمي في مذكراته ان ذلك الطلب جاء « تنفيذا للفكرة الاساسية التي كانت قائمة من قبل في نفس عظمة السلطان ورجال حكومة من ارادتهم السفر لاوروبا للمطالبة بحقوق البلاد » [3] . يضاف الى ذلك ان رشدي ــ بالاتفاق مع السلطان فؤاد ــ قابل ونجت في نفس اليوم ــ أي ١٣ نوفمبر ــ ويذكر ونجت « وبعد ان اشار الى محادثتي مع الرجال الثلاثة السابق ذكرهم والذين زاروه أيضا، أبرز لي نسخة من خطاب رفعه الى السلطان يقترح فيه أنه وعدلي باشا يكن وزير المعارف العمومية ينبغي أن يسافرا فورآ الى لندن كممثلين

---

(١) عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا ، ص ٩ . وهي مؤرخة ١٦ نوفمبر .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ص ٢٦ــ٣٥
الرافعي ثورة ١٩١٩ ،، ج ١ ، ص ٥٣ ــ ١٥٤ .

(٣) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٩ .

لسموه وللحكومة المصرية في مباحثات السلام • وشرح رشدي باشا رأيه في ان ذلك الوقت هو أنسب فرصة لتسوية المسألة المصرية نهائيا • وحث على السماح له ولزميله بالسفر الى لندن دون ابطاء وانه يعتبر أن زيارة الوفد الثلاثي غير الرسمي ينبغي أن يسمح له ويسهل له الامر » [1] •

نخلص من ذلك ان السلطان فؤاد وحكومته كانوا على علم تام بتحرك الوفد أولا بأول • بل أكثر من هذا يبدو أنهم كانوا متفقين في ذلك ، فكما يذكر عبد العزيز فهمي أنه عندما فكر بعض المصريين في السفر الى اوروبا قبل نهاية الحرب بغرض عرض المطالب المصرية لجأوا الى رشدي وعدلي طلبا في مساعدتهما فلقوا منهما تشجيعا لا شك ان السلطان كان راضيا عنه ، وهو تأليف وفد لهذا الغرض ، بل انهما صمما على السفر كذلك لهذا الغرض ، ويضيف انهم بعد ان اجتمعوا ــ عقب لقائهم بونجت وجدوه تنفيذا للاتفاق قد حضر خطاب الاستئذان من عظمة السلطان في السفر هو وزميله عدلي [2] مما يدل على انه قد حدث اتفاق بينهم حول تنظيم العمل • كما ان المندوب السامي سجل في تقرير له بعث به الى حكومته في ١٩١٨/١١/١٧ ذهب الى ان الزعماء الوطنيين الثلاثة زاروا سلطان مصر قبل أن يتصلوا بي » [3] • ويضيف ونجت ان هذا التحرك كان جزءا من « حملة سبق ترتيبها كان السلطان على علم بها » [4] بل تذكر بعض المصادر ان السلطان فؤاد كان اول من جمع

---

(١) F.O., 407/183, No. 147. & Wingate, R., op. cit. p. 230.

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٣) ملف (١٦) ص ٥٨ ــ ١٦٥٩ . ثم الاخبار في ١٩٢١/١١/١٥ •

(٣) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٥٠ ، ثم : Wingate, R., op. cit. p. 230.

(٤) F.O., 407/183, No. 147.

لديه الزعماء الثلاثة .. ورسم لهم الخطة التي يتبعونها قبل ذهابهم الى دار الحماية [1] . ولا نستطيع أن نقطع بصحة ذلك . وكل ما نستطيع ان نقرره هو ما ذكره رشدي للمندوب السامي عند مقابلته من ان المطلبين كليهما قد حظيا بموافقة السلطان [2] . ويقصد بذلك مطلب الوفد ثم مطلبه باعتباره رئيسا للوزارة الخاص بالسفر .

لهذا كله نوافق عن يقين مع الرأي الذي ذهب الى انه كان هناك تفاهم بين السلطان وحكومته ، وبين القادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة الانجليزية ، والاخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام الانجليزي وغيره من الدول ، ولدى ممثلي تلك الدول في مفاوضات الصلح ، وكذلك ليعتمد وفد الحكومة على تشدد الوفد الشعبي في طلب الاستقلال أملا في ان يناله بهذا التشدد اقصى ما يمكن ان يناله من مطالب البلاد » [3] . ومما يؤكد ذلك ان حمد الباسل يذكر ان الوفد اتفق مع رشدي على انه اذا سافر وفدنا ووفده فاننا نشد ازره بمطالبنا بحيث يواجه الحكومة البريطانية بالقوة المعنوية اللازمة ، ويقول لها ان ما يطلبه هو مطلب الجميع بل أقل من مطلب الجميع » [4] بل تروي بعض المصادر

---

(١) روز اليوسف في ١٩٢٧/٨/٤ ، ص ٣ . كما روى ذلك صحفي فرنسي نقلا عن عبد العزيز فهمي .

(٢) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ . كما جاء في مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩١٩/٤/٩ . راجع كذلك ص ١٤٩ — ١٥٠ .

(٣) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٥١ — ٥٢ . ابو الفتح ، المسألة المصرية ص ٤٣ — ٤٤ . مذكرات علوية ، ص ١٠٩ . مذكرات قليني فهمي ، ج ٢ ، ص ١٠٤ — ١٠٥ .

(٤) الدنيا المصورة في ١٩٣١/٤/١٥ مقال بعنوان « ذكريات حمد الباسل باشا عن الحركة الوطنية » بقلم حمد الباسل ، ص ٣ .

ان السلطان فؤاد « شغل نفسه كثيرا بجمع اموال كي يستخدمها وفد زغلول بواسطة أحد رجاله في الاسكندرية وهو أمين يحيى ، كما اشيع انه أصدر نشرة وزعت في كل المدن تضمنت الكثير من الامور المعلنة والخفية سواء بسواء مع توضيح رغبته في أن يتضامن مع الشعب في كل امانيه وأن يشاركهم آمالهم » [1] .

والنقطة الثانية التي نريد بحثها هي لقاء ١٣ نوفمبر الشهير والاسباب التي دعت اليه والاثار التي نجمت عنه . وينبغي أن ندرك ابتداء ان القادة لم يهدفوا منه المطالبة بالاستقلال ـ تاما او منقوصا ـ أو غير ذلك وانما ينبغي أن نضع اللقاء في أطاره الصحيح وهو رغبتهم في ان يلفتوا نظر المندوب السامي الى ثقل الاحكام العرفية والاعراب عن أملهم في تخفيفها ويسألونه عن نوايا دولته ازاء مستقبل مصر . واهم من ذلك ابلاغه « ضمنا » رغبتهم في السفر بما يعني اعلانه بان الشعب المصري ـ من خلال ممثليه المنتخبين ـ قرر أن يسمع صوته ، وان مستقبل بلده لا ينبغي ان يبت فيه بمعزل عنه او من وراء ظهره ـ وان كان فهم الشعب المصري ذاته لمضمون هذا اللقاء يعني تماما المطالبة بجلاء الاحتلال الاجنبي عن البلاد وان الاستقلال التام لا يتحقق الا بالجلاء [2] .

ولهذا فنحن لا نستطيع ان نوافق على تلك الانتقادات بل والمزاعم التي ذهب اليها الكثيرون من خلال تحليلهم للحديث الذي دار خلال تلك المقابلة [3] . وان كان هناك ما يؤخذ فيها على بعضهم وهو ما سبق أن

---

(١) Kedourie, E., op. cit. p. 94.

(٢) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٩٩ .

(٣) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٩٣ ، ٩٧ ـ ٩٩ . مذكرات علوية، ص ١٠٤ ـ ١٠٦ .

اشرنا اليه بالنسبة لكل من سعد زغلول وعلي شعراوي ، والتي ربما نجح ونجت في استدراجهما اليها . غير انهما ربما كانا منساقين اليهاومدفوعين برغبتهما في عدم استعداء المندوب السامي او اثارة الشبهات ضد تحركهم حرصا منهم على كسب مزيد من الوقت لاستكمال تنظيم وفدهم وجمع المال والحصول على التأييد اللازم له ـ وهو ما حدث بالفعل حيث ان ونجت لم يعط لزيارتهم الاهمية التي اسفرت عنها . وقد بدا هذا واضحا من أنه لم يبعث بخبرها الى حكومته الا في يوم ١٧ نوفمبر ـ اي بعد مرور أربعة أيام على وقوعها . (١) وأكثر من هذا فانه عبر عنها بأسلوب ودي لا ينم عن استياء أو عداء (٢) . أما لماذا عجل القادة في طلب اللقاء بونجت، كما اسرع هو من ناحيته باستقبالهم ، فربما يرجع من ناحيتهمالى حرصهم على الاسراع في السفر مع ما يقتضيه من استعدادات واجراءات في ظروف كالتي كانت تخضع لها مصر ، أو ربما لتخوفهم من انكشاف أمر تحركهم كما تذكر بعض المصادر . (٣) . اما من ناحية ونجت فاننا لا نرى في موقفه اسراعا حيث انه قد حدد موعد المقابلة بعد مرور يومينعلى طلبها ، مع كونه شغوفا بمعرفة ليس فقط رأي هؤلاء القادة وحدهم بل كل ألوان واتجاهات الرأي العام المصري حينذاك .

وعلى اية حال فقد استفاد سعد زغلول وزملاؤه بل والوفد ذاته من هذه المقابلة ـ اولا لانها افهمت المندوب السامي ان الوزراء المصريين وحدهم لم يعودوا يمثلون الرأي العام المصري ، وثانيا تسليم ونجتبحق المصريين في الافصاح عن مطالبهم ونقلها مباشرة الى لندن دون تدخل من

---

(١) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٤٩ ، ٢٤٦ .

(٢) Wingate, R., op. cit. pp. 229-30.

(٣) المصدر ، في ١٩٣٢/١١/١١ ، ص ٧ . الجهاد ، في ١٩٣٣/٣/١٥ من مقال لمحمود سليمان غنام .

جانب الحكومة المصرية ، [1] وهو الموقف الذي أخذته عليهحكومتهورأت انه بدا فيه « ضعيفا الى حد مخز » ، وانه « جانبه التوفيق » فيه [2] • والاهممن ذلك كله انها اسبغت على الوفد صفة الشرعية على الاقل من جانب المصريين في التحدث باسم المطالب الوطنية •

وعند هذا الحد نستطيع أن نستكمل دراسة تشكيل الوفد المصري، وقد مر بنا أنه تشكل في مساء ١٣ نوفمبر من أعضاء سبعة وقام بوضع صيغة توكيل اتجهت نية اعضائه أولا الى حصولهم على توقيع اعضاء الجمعية التشريعية فقط عليه [3] ، وذلك لتفويض وانابة هذا الوفد في السعي «بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر» ويكون للوفد الحق في أن يضم اليه من يختاره للقيام معه بهذا الغرض [4] • وقد طبع هذا التوكيل ليلة ١٤ نوفمبر (١٣ــ١٤/١١) [5] وبدأوا الحصول على توقيع اعضاء الجمعية التشريعية • وقد وصل نبأ ذلك الى الجماهير فأولته عناية كبيرة مما سيكون له تأثير واضح في تعاقب الاحداث •

غير ان قيام الوفد على هذا النحو واذاعة خبر توكيله وربماصيغتها قد أثارت لغطا عند بعض القطاعات المصرية وخاصة في دوائر الحزب الوطني والرجال المقربين الى الامير عمر طوسون من امثال محمد سعيد وغيره ، حيث علم الوفد ان محمد سعيد شارع في تأليف وفد ، وأنه يشتغل في ذلك مع اسماعيل صدقي وحسن صبري وشريعي والقصبي والدكتور سينوت حنا » [6] • بل ان سعدا يذكر ان بعض فتيان الحزب

---

(١) Marlowe, J., op. cit. p. 229. & Lloyd, op. cit. p. 285.

(٢) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٣) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٧ .

(٤) الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٤ .

(٥) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٦ ــ٣ــ١٩٦٩ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٤٧ .

الوطني « اشاعوا اشاعات السوء » عن الوفد، وأخذوا « يبثون بين الناس اننا في هذا المشروع مساقون من قبل الحكومة ومع كون هـذه التهمة واضحة البطلان » الا انها « وجدت مـن بعض البسطاء ذوي الاغراض قبولا لها » [1] . كما انهم ألقوا في روع الامير عمر طوسون ان الوفد هو الذي سعى في احباط الاجتماع الذي دعا اليه واذاعوا عنهـم ايضا قولهم ان الامير لا يريد التبرع للوفد بشيء من الاموال وانه لا يريـد الاستقلال التام لبلاده ، وان الوفد ضد العائلة المالكة ، وهو الذي فكر في هذا المشروع واقترحه دون الامير . وبذلك كدروا خاطره وحركـوا فيه عاطفة الانتقام ، فسعى في تأليف وفد آخر بواسطة محمد باشا سعيد محسوبه والتف حوله اولئك الاشخاص السالف ذكرهم والبعض مـن فتيان الحزب الوطني [2] .

وقد قام اسماعيل اباظة بابلاغ سعد والوفد بذلك ، حيث لم يكن قد وصلهم خبر تلك « النمائم والدسائس » . ورأى اباظة انه من المناسب قيام الوفد بالتفاهم مع محمد سعيد « حسما للخلاف » وتحصيلا للاتحاد ولذلك حددوا موعدا للاجتماع به في منزل محمد محمود ، الا انه لـم يحضر ذلك الاجتماع مما ترك لدى الوفد شعورا بالاستياء . فرأى سعد أن يقابل الامير عمر طوسون ليزيل «من نفسه اثـر تلك النمائم» وان يعرض عليه الحقيقة . فذهب اليه ووجد معه كلا مـن محمد سعيـد واسماعيل صدقي وأمين يحيى . فقام سعد بتوضيح حقيقة الموقف للامير « فأظهر الارتياح » لذلك . كما ان سعدا وضع بين يديه مشروع الوفد قائلا « نحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيه ونرجو ان تبدي منها ما تشاء للنظر فيه » فوعده الامير بالنظر في ذلك بعد الاجتماع باخوانه والبحث معهم فيه [3] . كما جرت مناقشة بين كل من سعد ومحمد سعيد

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ــ ١٨٤٨ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٤٨ .
(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٤٩ .

انتهت بتصفية خلافهما . وحدث نفس الشيء مع اسماعيل صدقي نظـرا لانه كان قد غضب من الوفد حيث انه سبق ان تقدم له ــ عند بدايـة تشكيله ــ بمذكرة وضعها باللغة الفرنسية حول مستقبل مصر السياسي ومطالبها ، وعرض عليه نفسه ومكث ينتظر جوابه وآمل ان يضمه الوفد اليه . الا ان زملاء سعد خشوا ان يضعوا اسمه على التوكيلات فلا يقابله الجمهور « بالاستحسان » ومخافة ان « لا يقبلوه » في حين رأى سعد ان يضمه الى الوفد ، بما للوفد من حق الضم والاختيار . ولما بلغ اسماعيل صدقي ذلك ــ من خلال امين يحيى ــ غضب وطلب مـن سعـد سحب مذكرته ؛ فوعده سعد باعادتها اليه عندما يحصل عليها من احمـد لطفي السيد الذي كان قد اخذها ليطلع عليها . وقد اوضح سعـد لاسماعيل صدقي هذه الملابسات فاقتنع وشكر سعدا عليها [1] . وبذلك بـدا ان توحيد الجهود اصبح امرا وشيك الوقوع .

وفي اليوم التالي طلب الامير عمر طوسون من سعد الذهاب اليـه ليبدي له رأيه فيما طلب منه ، فذهب اليه سعد ووجد عنده كلا من محمد سعيد واسماعيل صدقي وامين يحيى وعبد الخالق مدكور وحسن صبري، وأحضروا اثناء الجلسة أمين الرافعي ، وطلب الامير من سعد ان يضم الى الوفد كلا من عبد الخالق مدكور وحسن صبري واسماعيـل صـــدقي وسنوت حنا والسيد حسن القصبي وشريعي باشا ، وثلاثة من الحزب الوطني هم الصوفاني ودكتور اسماعيل صدقي وآخر لا يتذكره سعد . وأضاف امين الرافعي انه يرى ضرورة أن يمثـل الحزب الوطني بخمسة اعضاء لا ثلاثة وهم الاثنان المذكوران وكل من احمد وجدي واحمـد

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٢ ، ص ٤٧ ــ ١٨٤٨ ، ص ٥٠ــ١٨٥١ .

لطفي ومصطفى الشوربجي • فاعتذر سعد عن عدم قبول الشوربجي باي حال من الاحوال ، وقبل الصوفاني • واقترح ان يضم حافظ عفيفي بدلا من دكتور اسماعيل صدقي • كما اعترض البعض على احمد لطفي ووافق الجميع على ذلك • كما تم الاتفاق على ارجاء اختيار عضوين آخرين من الحزب الوطني كي ينضما الى الصوفاني • واتفق خلال هذه الجلسة على أن يتحصل الجميع على « توكيلات من الهيئات النيابية » مثل الوفد الاول • وانصرف سعد على هذا الاتفاق (١) •

وعندما ابلغ سعد زملاءه ــ اعضاء الوفد الاول ــ بذلك وافقوا عليه فيما عدا رفضهم ضم حسن صبري حيث عارض البعض فيه اشد المعارضة (٢) ، ولم يتمكن سعد من اقناعهم • كما انهم اصروا على ان يمثل الحزب الوطني بثلاثة اعضاء فقط ، ولذلك قام سعد وزملاؤه بالاتصال بكل من مصطفى النحاس وحافظ عفيفي لضمهما الى الوفد الى جانب الصوفاني (٣) • وبعد ذلك ذهب سعد لمقابلة الامير لابلاغه بما انتهى اليه رأي زملائه • فوافق الامير عليه فيما عدا انه ابدى اندهاشا واستغرابا بل واستياءا من عدم قبولهم ضم حسن صبري • ورجاه في أن يحاول مرة ثانية اقناع زملائه بضمه • وخرج تاركا سعد مع كل من محمد سعيد وعبد الخالق مدكور واسماعيل صدقي الذين استمروا في الحاحهم على ذلك • وقد اعرب لهم سعد عن عدم جدوى الحاحهم مصرحا بانه لا يرى وسيلة لذلك الا ان يأخذه على عهدته • وتحت ضماته

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٥١ ــ ١٨٥٢ •

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، نفس المكان . والمعارضون هم شعراوي ومحمد محمود ومحمد علي الكباتي •

(٣) المذكرات ، نفس المكان ثم :
Youssef, A., Independent Egypt, pp. 62-4.

« باستعمال حق الرياسة الذي خولوه اياه » في الاتفاق الذي حرروه باتحاد الوفدين وجعلهما وفدا واحدا فاستحسنوا هذه الفكرة ورجوه رجاء شديدا في تنفيذها وقد صرح محمد سعيد ــ على انفراد ــ لسعد بان هذا الحل « معتدل » وانه سيعرضه على « الجماعة » التي يشتغل معها ، فان قبلوه فخيرا فعلوا ، والا فسيرفع يده منها ويعلنهم عدم اشتراكه معها . فأعرب له سعد عن ارتياحه لذلك [1] .

ولما تكرر رفض اعضاء الوفد ضم حسن صبري ، استخدم سعد حق « الرياسة » وضمه اليه ، كما ضم كلا من محمود ابو النصر ومحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي . وفي مساء نفس اليوم سلم سعد الى عبد الخالق مدكور صورة الاتفاق الذي وضعه الوفد واسماء الاشخاص الذين ضمهم سعد « بحق الرياسة » وبعد قليل رجع مدكور مخبرا بانه حصل انقسام في الآراء افضى الى عدم الاتفاق على قبول المشروع الذي وضعناه، وبناء على ذلك تقرر انفراط عقد الوفد الثاني ــ وفد عمر طوسون ــ واعطاء الحرية لكل شخص في افراده في ان ينضم الى الوفد الاول « الا انه بدا أن الوفد الثاني لم ينحل الا فيالظاهر ولكنه في الباطن منعقد وساع في تكميل نفسه والاستعداد للسفر » [2] .

فعندما طلب سعد من كل من مدكور وشريعي الانضمام الى الوفد الاول طلب كل منهما اعطاءه فسحة من الوقت حتى يفكر في ذلك . بينما انضم الى الوفد الاول كل من اسماعيل صدقي وسينوت حنا واصبحا يكونان مع الاعضاء الخمسة الآخرين الذين ضمهم سعد بحق الرياسة

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٢ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥٢ ــ ١٨٥٣ .

سبعة اعضاء آخرين هم : اسماعيل صدقي وسينوت حنا ومحمود ابو النصر وحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي • وبهذا اصبح الوفد يتكون من أربعة عشر عضوا ، سبعة اعضاء مؤسسون وسبعة آخرون ضموا اليه بعد تكوينه •

وهنا يحق لنا ان نتساءل عن ذلك الذي طالما ردده سعد ونعني به «حق الرياسة » في ضم اعضاء الوفد وهو الحق الذي استفاد به في ضم خمسة اعضاء كما رأينا ، وبمراجعة القانون الذي نشره الوفد فيما بعد لم نجد فيه ما يعطى لرئيسه مثل هذا الحق او حتى يشير اليه • ولا يمكننا ان نتصور ان يتضمن مشروع القانون الذي اعده الوفد الاول نصا كهذا ثم يحذف بعد انضمام السبعة الاخرين اليه ، لان غالبيتهم قد استفادوا بنص كهذا • ووفقا لقانون الوفد فان رأيه يصدر بالاغلبية ، ولهذا فنحن في حيرة من أمر هذا القول • ولا نستطيع ان نقطع برأي فيه اللهم الا اذا كان هناك قانون سري لم ينشره الوفد وان كانت المصادر المعاصرة كلها لا تشير الى مثل ذلك مطلقا ، أو أن سعدا ــ وهذا هو الارجح كان يعنى به حق الوفد كله في ضم من يراه اليه من عناصر • واذا كان ذلك كذلك فان مفهوم سعد عن الوفد يكون مفهوما فرديا مطلقا بمعنى ان الرياسة تعني الوفد بأسره •

وعلى أية حال فخلال هذه المباحثات ذهب الى منزل سعد نفر من شباب الحزب الوطني ممن رغبوا في مناقشة الوفد في مشروعه واهدافه وما الى ذلك (١) • فظن سعد انهم جاؤا بغرض التوقيع على التوكيل ــ كما يذكر ــ ويطلب اليهم أن يوقعوا عليه ، فاعترضوا معربين عن انه

---

(١) وهم مصطفى الشوربجي ومحمد زكي علي وشابان آخران لا يتذكرهما سعد ، راجع المذكرات ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٤ •

لا يصح ذلك بغير معرفة ما سيوقعون عليه . وجرت مناقشة بينهم وبين سعد تدخل فيها بعض الاعضاء بغرض تهدئتهم فلم يزدادوا الا غضبا وقالوا أنه لا حق لكم في انابة غيركم ولا بد ان تبينوا لنا برامجكم ، وجاء في كلامهم ان الاحكام العرفية ألغيت فقال قائل منا انها لم تلغ ، قالوا اذا لم تلغ هذه الاحكام فكيف ساغ لكم ان تجهروا بهذه التوكيلات وتعلنوها للملأ ؟ فقيل لهم ان هذا عمل مخاطرة ولا ندري اذا كانت الحكومة تقره أم تنكره فقالوا اذن لا بد أن تكونوا اعطيتم الحكومة وعودا ولو كاذبة فاستشاط سعد غضبا لهذه العبارة مصرحا لهم بانهم كيف يسمحون لانفسهم التهجم عليه في بيته والتطاول الى هذا الحد، فانصرف بعضهم ، وبقي واحد منهم ــ وهو محمد زكي علي ــ قائلا «ان هذا ليس بيتك بل بيت الامة » ثم انصرف . واخذوا يروجون عن الوفد «اشاعات السؤ» بين الناس ، غير أنه صرف النظر عنهم لانهم ــ كما يذكر سعد ــ « يهرفون بما لا يعرفون [(١)] .

واذا كان سعد يذكر ان الوفد قد صرف النظر عن اشاعات شباب الحزب الوطني ، الا أن ذلك ليس كله صحيحا . فقد كان لموقفهم من الوفد اثر كبير في تعديل صيغة التوكيل الذي اقره الوفد [(٢)] . كما انها ربما كانت من وراء تعديل خطة الوفد ازاءها ، فبعد ان كان يهدف الى حصوله على توكيل اعضاء الجمعية التشريعية وحدهم رأى «ان يعرض التوكيل على الهيئات الاخرى» التي سارعت الى توقيعه واخذ الاقبال يزداد عليها من جميع الطبقات [(٣)] ، مما دعا الوفد لان يطبع منها اعدادا

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥٤ ــ ١٨٥٥ .
(٢) ابو الفتح المسألة المصرية والوفد ، ص ٤٤ مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص ١٨ وغيرها الكثير .
(٣) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٧ . مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ١٨٤٨ . مذكرات علوية ، ص ١١٤ .

كبيرة وسافر بها عشرات المئات من الشبان الى جميع انحاء البلاد [1] . وأكثر من هذا نستطيع ان نعزو الى الحزب الوطني وموقفه ــ مطمئنين ــ اعلان الوفد صراحة بان خطته تهدف الحصول لمصر على استقلالها التام كما نص على ذلك قانونه [2] .

ولا نستطيع ان نحدد تاريخ هذه المباحثات التي جرت بشأن توحيد الجهود لتأليف وفد واحد . الا ان الذي نستطيع ان نقطع به ان هـذه المباحثات بدأت يوم ١٦ نوفمبر وربما استمرت حتى تاريخ اقرار برنامج الوفد وقانونه وهو يوم ٢٣ نوفمبر [3] حيث نصت مادته الاولى على ان الوفد يتألف من الاربعة عشر عضوا وهم الذين يكونـون معا جماعـة المؤسسين وجماعة المنضمين واذا كان الوفد في شكله النهائـي قد أقر مشروعه وقانونه بجلسته الرسمية الاولى في ٢٣ نوفمبر فان ذلك طبعا لا يعني ان الوفد الاول ــ او بمعنى آخر الاعضاء المؤسسين لم يكونوا قد وضعوا لانفسهم قانونا ينظم عملهم ، فقد اتضح لنا من خلال المباحثـات التي دارت بغرض توحيد الوفود بين سعد والامير عمر طوسون ورجاله ان سعداً ترك له مشروع الوفد ليبدي عليه ملاحظاته ، مما يدل على ان الاعضاء المؤسسين كانوا قد وضعوا هذا القانون او على الاقل نواتـه وفكرته الاولى .

---

(١) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٦ مظهـر سعيـد ، سجين ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٦ ــ ٦٨ .

(٢) Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابـق ، ص ١١ ــ ١٦ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٦ . محمود ابو الفتح، مع الوفد المصري ، ص ١٤ وغيرها ، كما وان اول رسالة بعث بهـا المندوب السامي الى حكومته حول تشكيل الوفد في صورته النهائية كانت بتاريخ ١٩١٨/١١/٢٥ ، انظر :
F.O., 407/183, No. 145.

وقبل ان نتعرض لقانون الوفد ينبغي ان نتوقف قليلا عند الدور الذي لعبه سعد زغلول في تشكيله والظروف التي دفعته الى تقلد رئاسته. وبداية لا نستطيع ان نوافق على ان الرواية التي اوردها عبد العزيز فهمي في مذكراته كانت من وراء تولية سعد رئاسة الوفد . وتتلخص في ان محمد محمود هو الذي نصح سعدا ــ اثناء المباحثات التي دارت حول توحيد الوفدين ــ بألا يقبل رئاسة محمد سعيد للوفد في حالة نجاح المسعى نظرا لكونه رئيس وزراء سابق ــ يتفوق على سعد في هذا وربما تاقت نفسه الى ان يصبح رئيسا للوفد [1] حقيقة قد يكون محمد محمود وجه الى سعد مثل هذا النصح الا انه لا يفسر وحده رئاسة سعد للوفد. ونعتقد ان الدور الذي لعبه سعد في الجمعية التشريعية والذي اهله لتزعم المعارضة فيها وأهم من ذلك اعتراف زملائه له بهذه الزعامة فيهم سواء أثناء انعقاد الجمعية او بعدها خلال فترة الحرب هو الذي كان من وراء رئاسته للوفد المصري . يضاف الى ذلك عوامل اخرى ربما يكون اهمها ان سعدا كان من بين القلائل الذين عاصروا حقبة طويلة من تاريخ مصر ، قدر لها ان تشهد خلالها الكثير من التغييرات الداخلية والخارجية ، ولم يكتف سعد بالوقوف منها موقف المتفرج . بل انه اشترك في الكثير منها بأدوار متفاوتة ، ولذلك فقد وضحت امام ناظريه تماما تلك الفترة التاريخية ، وكان له ان يستفيد من ذلك . هذا الى جانب فهم سعد لنفسية الشعب المصري على اختلاف طبقاته نظرا لتقلبه شطرا من حياته في العديد منها من ناحية ووعيه الدقيق بدقائق السياسة البريطانية ومخططاتها واهدافها في مصر .

يضاف الى ذلك عامل هام وهو ان سعدا نأى بنفسه عن الاشتراك

---

(١) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٣ ــ ٨٤ .

في احزاب فترة ما قبل الحرب على الرغم من اتفاقه الفكري والسياسي وربما الاجتماعي تماما مع بعضهما او على وجه التحديد حزب الامة ورجاله وبرنامجه [1] • ولم يمنعه عدم اشتراكه في أي منها من التعاون مع بعضها وربما الاستفادة منها في مواقف محددة ومراحل تاريخية متعاقبة بشكل أو بآخر ، الامر الذي جلب عليه سخط البعض الاخر ونفوره واحيانا تحامله عليه • الا ان ذلك الموقف وفر له في النهاية الحرية الكاملة بل والتوازن اللازم للتعامل مع اطراف عديدة جمعت بين مختلف الاتجاهات والقوى ، وهو ما حدث بالفعل خلال وكالته الجمعية التشريعية حيث تزعم فريق المعارضة ــ كما رأينا ــ الذي ضم فيما ضم عناصر من مختلف الاحزاب والقوى الاجتماعية في مصر ــ فكان بذلك اشبه بتجمع شعبي أو جبهة وطنية ستعرفها مصر في مراحل مختلفة من تاريخها سواء في عام ١٩١٨ وفي ١٩٣٥ وما بعد ذلك بشكل او بآخر ــ وكان ذلك هو الفريق الذي بقي قائما طيلة الحرب الاولى وشكل النواة التي تخلقت منها جماعة « الوفد المصري » فيما بعد • كما ينبغي علينا إلا نتجاهل مبلغ ثقافة سعد زغلول العامة واستنارته وفكره الديني « الاصلاحي » ورؤيته وخبرته السياسية • كل ذلك في اعتقادنا ــ اهله لتولي رئاسة الوفد ــ من غير ان ينازعه عليها شخص آخر حتى ذلك الوقت من تاريخ الحركة الوطنية •

أما عن الدور الذي قام به سعد في تكوين الوفد ، ففيما يتعلق بالاعضاء المؤسسين نعلم انهم جميعا من بين أعضاء الجمعية التشريعية فيما عدا احمد لطفي السيد ومحمد محمود ، ويمثلون في مجموعهم مدرسة فكرية واجتماعية واحدة ولم تنقطع علاقاتهم طيلة الحرب • بل ان جذور

---

(١) لاشين ، سعد زغلول ، ص ٨٢ وما بعدها . حيث موقف سعد من احزاب مصر قبل الحرب الاولى •

الوفد التاريخية نبتت من تجمعهم ـ كما سبق أن مر بنا • أما فيما يتعلق بالسبعة الآخرين ـ المنضمين ـ فمن بينهم عضوان بالجمعية التشريعية هما سينوت حنا وحمد الباسل • كان اولهما ضمن اعضاء وفد الامير عمر طوسون ومحمد سعيد ثم ما لبث ان طلب الانضمام الى الوفد بعد ان فشلت محاولات توحيد الوفدين • وقبل الوفد ضمه • لان سعدا يذكر انه كان أول شخص من الاقباط افتكرنا فيه ، وكان من اهم الاسباب التي دعت لوضع صيغة الحق في انتخاب من نشاء هو اختياره [1] • أما الثاني ـ حمد الباسل ـ فربما تكون عضويته في الجمعية التشريعية ، وثراءه وربما استشارته نسبيا وعصبيته من الاسباب التي دعت سعدا الى ضمه الى الوفد •

وفيما يتعلق باسماعيل صدقي فنحن نعرف مدى العلاقة التي كانت تربطه بسعد طوال فترة الحرب ، والدور الذي لعبه في التقريب بين سعد وبين السلطان فؤاد • يضاف الى ذلك أنه عند بداية الوفد اعد مذكرة حول مستقبل مصر السياسي ومطالبها القومية قدمها الى الوفد ووضع نفسه تحت تصرفه ، كما انه كان من أوائل الذين اتصلوا بحركة الامير عمر طوسون عند تشكيل وفده وقبلها [2] • كما يذكر عبد العزيز فهمي ـ بحق مهما اختلفت فيه الآراء ـ انه « رجل من أكبر الشخصيات وأعلمهم بحال البلد وأقدرهم على نفعها بعلمه وكفايته » [3] • وان الوفد اذا كان قد ارجأ وضع اسمه على التوكيل فأنه لم يتأخر في ضمه اليه حتى لا يبقى

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٣ .

(٢) اسماعيل صدقي ، مذكراتي ، ص ١٧ . كوكب الشرق في ٢/١٧/ ١٩٢٦ ، ص ٥ .

(٣) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٣ .

ضمن وفد محمد سعيدفيخسره الوفد • هذا الى جانب انه سبق له الاسهام في نشاط الجمعية التشريعية ــ خلال دورة انعقادها ــ لبعض الوقت بحكم تقلده منصب وزير الزراعة •

أما فيما يتعلق بعضوي الحزب الوطني اللذين ضما الى الوفد وهما مصطفى النحاس ودكتور حافظ عفيفي فقد تضاربت الروايات بشأنهما ، وذكر الكثيرون انهم كانوا من وراء ترشيحهما للوفد وسعد •ولا نستطيع ان نرجح رواية على أخرى ، ولكن يبين ان « آعتدالهما » النسبي بالقياس الى غيرهما من اعضاء الحزب الوطني كمصطفى الشوربجي مثلا ، ثم كثرة اختلاطهما بالاندية ، كانت من وراء تزكيتهما عند سعد والوفد حتى ينتفع بهما في الدعاية له في اوساط الشباب المثقف ويستكمل تمثيل الحزب الوطني في هيئة الوفد [1] •

وبالنسبة لجورج خياط ــ وهو احد وجهاء أسيوط ــ فان سعدا يذكر « افتكرنا فيه بعد سينوت بك واعتمدنا في انتخابه على شدة امتداحه من محمد باشا محمود ، فحضر وقبل ان يقبل استفهم مني عما يكون في شأن الاقباط بعد الاستقلال فقلت : بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا ، لا فرق بين احد منا الا في الكفاءة الشخصية ، فسر بذلك وطلب ان نسجله في نص محاضرنا وان نعلنه به فحصل ذلك [2] ، وهو موقف يبين فيه بجلاء مدى اتساق سعد واقتناعه بالفكر السياسي الحديث كما يتضح لنا فيما بعد •

---

(١) عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص ٩٤ . مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (١) ، ملف (١) ، ص ٢٢ . مذكرات علوية ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ ثم :

Youssef, A., op. cit. pp. 62-64.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ٥٣ ــ ١٨٥٤ .

ويبقى بعد ذلك محمود ابو النصر احد ابناء اسرة ابي النصر الشهيرة بمديرية المنوفية ـ والذي كان يشتغل بالمحاماة . ولا نستطيع أن نحدد سببا واضحا لضمه الى الوفد سوى كونه محاميا سبق له الانتماء الى الحزب الوطني في فترة ما قبل الحرب . وقد لعب المحامون ورجال القانون دورا بارزا ـ كما نعلم ـ في تصدر الحركة الوطنية منذ البداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ، ربما بفضل التنظيمات الحديثة التي جاءت في اعقاب الاحتلال ـ وطوال القرن الماضي ـ فأدت الى نتيجة حتمية وهي تراجع دور المشايخ ورجال الدين ـ قادةالمجتمع من قبل ـ الى الصفوف الخلفية ، وهم الذين ظلوا يؤدون نفس الدور في مصر وفي غير مصر من بلاد العالم الاسلامي طيلة تاريخه وحتى مطلع القرن التاسع عشر ، عندما لعب محمد علي دورا حاسما فيضعضعةنفوذهم سواء بصورة مباشرة او من خلال التنظيمات الحديثة فسحب منهم ما كان قد بقي لهم من نفوذ . ولهذا سيظل رجال القانون يلعبون دورا هاما طوال هذه الحقبة التاريخية من تاريخ مصر والمصريين . وفيما يتعلق بالوفد واعضائه فان تمثيلهم فيه يكاد يصل الى نسبة الستين بالمائة تقريبا ، وهي نسبه تتفق مع هذا التطور التاريخي [١] . وليس صدفة ان تكون هي ذات النسبة لعدد رجال الوفد الذين كانوا أعضاء الجمعية التشريعية سواء كانوا منتخبين ومعينين او بحكم وظائفهم .

أما بالنسبة لغير هؤلاء من الافراد اعضاء الوفد ، يبدو ان سعدا كان يتمتع بحرية اختيارهم او على الاقل ترشيحهم حيث يذكر عن حافظ المنشاوي ـ احد أثرياء مديرية الغربية وعضو الجمعية التشريعية ـ انه

---

(١) Harris, op. cit. p. 24. & Anderson, op. cit. pp. 209-230.

كان « اول رجل كتبت اليه خطابا استقدمه لتوسم الخير فيه » فحضر ومعه علي المنزلاوي وعبد اللطيف الصوفاني ـ عضو الجمعية التشريعية ـ وكذلك احمد الشيخ ـ احد كبار ملاك مديرية الغربية ـ واخذ الاخيران يوجهان الى سعد الكثير من الاسئلة التي « تشف عن حمق وحماقة وعدم ثقة وجهل » كما يذكر سعد ، الذي حاول اخذهما باللين، الا انهما لم يقتنعا وخاصة الصوفاني وأصر على موقفه فاستشاط سعد غضبا وأراد أن ينسحب « من المشروع » الا انهم انصرفوا وانضموا « الى المشاغبين » كما يذكر سعد ويقصد بهم جماعة الامير عمر طوسون ومحمد سعيد [١] .

وهكذا تشكل الوفد المصري من بين رجال السياسة والقانون والطب والصحافة والادارة ، الا انهم في معظمهم يمثلون بجذورهم الاجتماعية طبقة كبار الملاك ، ولهذا غلب على الوفد نسبيا عند نشأته الطابع الزراعي المحافظ والذي ربما لازمه حتى فترة لاحقةمن تاريخه[٢] . غير أن هذا لا يعني عدم تمثيله للطبقة البورجوازية بأجنحتها المختلفةسواء قطاع الرأسمالية التجارية او قطاع المثقفين مما خلع عليه في النهاية الطابع البورجوازي من ناحية اسلوب العمل السياسي الذي وقف وراءه [٣] . وسيتضح لنا ذلك تفصيلا فيما بعد . اما من الناحية الفكرية فان الوفد قد استقى الهامه الفكري من جماعة محمد عبده أو ما اطلق عليها اسم

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٧ .

(٢) محمد أنيس ، ثورة ١٩ وحزب العمال البريطاني . الهلال في ١٩٦٤/١٠/١ ، ص ٢٣ ، شهدي الشافعي ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٤٥ .

(٣) محمد أنيس ، دراسة في المجتمع المصري ، الكاتب ، في ١٩٦٥/٨/١ ص ٢٣ ـ ٢٤ .

جماعة « الاسلاميين الاصلاحيين » التي تبني حزب الامة اتجاهاتها [١] التي كانت بمثابة النواة التي تخلقت منها هذه الهيئة السياسية في النهاية . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فانه تبنى — وبشكل آخر — الافكار اللبرالية الحديثة التي هبت على مصر طيلة القرن التاسع عشر وقدر له ان يستفيد منها ان لم يكن هو ذاته تتاجا لها . وسنعود الى ذلك في الفصل الثالث .

وهكذا فان دعوى تمثيل الوفد للامة عند قيامه كانت في الواقع صيحة بغير مضمون حقيقي ، ذلك لانه لا يستطيع أحد أن يدعي تمثيل الوفد لبقية طبقات الامة وخاصة اعرضها وأكبرها حجما ، ونعني بها طبقتي الفلاحين والعمال ، او بمعنى آخر طبقة عمال الزراعة والصناعة والحرف المختلفة [٢] . وكل ما يمكن اثباته هو أن الوفد حتى هذا التاريخ كان بمثابة تجمع وطني او جبهة وطنية — كما سبق القول — مثلت فيه عناصر الامة المختلفة — وليس طبقاتها — وشغل نفسه بالمطالب السياسية ولم يلق بالا للمطالب الاجتماعية [٣] . وربما يكون ذلك صحيحا — الى حد كبير — خلال هذه المرحلة التاريخية . الا انه لا ينبغي ان يظل كذلك خلال مراحل لاحقة وهو — مع الاسف — ما حدث بالفعل — فكان في حد ذاته مصدر قوة الوفد وضعفه في آن واحد . ولا نستطيع ان نعفي

---

(١) محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ، ص ١٢٩ . محمد زايد ، نشأة حزب الوفد ، ص ٢٥١ . القضية المصرية ، ص ٥٧ من تقرير ملنر . مذكرات علوية ، ص ١٠٤ ، راجع ايضا :
Ahmed, J.M., The Intellectuals Origins, p. XI. & Issawi, Ch., Egypt at Mid-Century, p. 261.

(٢) امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة ، ص ١١ .

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي ، ص ١٤٩ .

سعدا ــ كما حاول البعض [1] ــ من مسئولية تشكيل الوفــد واختيار الاعضاء ليمثلوا كافة قطاعات المجتمع ، نظرا لما عرفناه عن دوره الكبيــر في ضم بعض الاعضاء اليه سواء بتزكية من غيره ، او بانتقائه هو ذاتــه او رفض بعضهم الاخر ، كما اتضح لنا ، او تردده كثيرا في قبول او ضم غيرهم ، كما فعل ذلك مع جماعة تحرير مجلة السفور التي سينبثق عنها الحزب الديمقراطي في مطلع عام ١٩١٩ [2] .

واذا انتقلنا الى دراسة موقف الامة او على الادق طبقاتها من الوفد ، وقيامه ، فليس هناك الا تحليل سعد زغلول ، الذي يمكن ان نورده في هذا الصدد على علاته ، سواء بالحق او بالباطل حيث انه يمثل فهم رئيس الوفد وتحليله لها ، ويذكر ان اغلب الذين يزورونا من الطبقات العليــا والمتعلمين كانوا يوجهون الينا اسئلة تشف عن سوء الظن وعدم الثقة ، وما احد منهم قدم لنا مساعدة مالية او ادبية سوى محمد بك نشأت ، الذي حضر الينا وعرض علينا أنه سيضع مذكرة بشأن مصر وحقوقها ، فشكرنا له هذه الغيرة والهمة ، ولكنه الى الان لم يقدم تلك المذكــرة • وكثير من الناس يعرضون علينا خدماتهم للوفد لان يكونوا موظفين فيه

---

(١) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٥١ ، ٢٥٥ .

(٢) احمد امين ، حيــاتي ، ص ٢٠٠ . علي عبد الرازق ، مــن آثــار مصطفى عبد الرزاق ، ص ٦٢ . هيكــل ، مذكــرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ص ٨٠ ــ ٨١ وقد قبل سعد ضم واحد من هــذا التجمع وهو مصطفى عبد الرازق الذي اعتذر لعدم امكانه الانضمام لاسباب عائلية .

على نفقتهم • غير ان الطبقات الاخرى نرى منها انعطافا عظيما وتشجيعا شديدا بالكلام والدعوات الصالحات » [1] •

ويقودنا هذا التحليل الى نقطة اخرى وهي الاموال التي حصل عليها الوفد في هذه المرحلة المبكرة لتكوينه واسلوب حصوله عليها ، ويتضح لنا ان اعضاء الوفد اكتتبوا بما استطاع كل منهم ان يدفعه سواء اكان تبرعا خالصا — كما فعل البعض — او على سبيل الاقراض على ان ترد الى اصحابها عند اقتدار الوفد على الدفع عندما تصله « مساعدات من الامة » [2] • ولم تبلغ تلك المبالغ في جملتها سوى ثلاثة الاف وستمائة جنيه تقريبا [3] ، الا انها اخذت تتزايد بشكل كبير خلال فترة قصيرةحيث بلغت حتى صباح ١٦ نوفمبر — وقبل ان يستكمل الوفد الذي عرفناه تشكيله النهائي — من ١٥ الى ٢٠ الف جنيه كما يذكر سعد [4] ، وذلك نتيجة للتبرعات التي انهالت على الوفد من بعض الافراد وربما بسخاء بالغ الى الحد الذي صرح فيه احد اعضاء الجمعية التشريعية — وهو محمود ابو حسين أحد اثرياء المنوفية — لسعد بقوله « بأننا مستعدون لان ندفع لكم من مائة الى مائتي الف جنيه » مما دعا سعدا وعبد العزيز فهمي الى ان يعدا ما نطق به مبالغة رمت به حماسته [5] • وربما دفع ذلك الاقبال الوفد الىتنظيم وسائل جمع هذه التبرعات فقام بطبع « دفاتر اكتتاب » اسند الى بعض الاعضاء والشخصيات مسئولية توزيعها [6] ،

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ٥٧ — ١٨٥٨ .
(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ، ص ٣٢ . ثم مذكرات علوية ، ص ١٥٩ .
(٣) وهي ٣٠٠٠ جنيه هبة من علي شعراوي ومائة جنيه قرض من كل عضو من الاعضاء المؤسسين الآخرين .
(٤) المذكرات ، كراس ٣٢ ، ص ٤٦ — ١٨٤٧ .
(٥) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٨٥٥ .
(٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٨٧٥ .

وغير ذلك من الوسائل الاخرى التي سنتعرض لها في حينها • ويحق لنا الان ان نبحث قانون الوفد الذي أقره بتاريخ ٢٣ نوفمبر • ويحتوي هذا القانون على ستة وعشرين مادة حددت عضوية الوفد وحقه في ضم من يراه اليه ، ومسئولية أعضائه ثم مهمة الوفد والجهة التي يحق له السفر اليها ، كما انها تعرضت لتنظيم الوفد وبنائه والسلطات المخولة لكوادره وطريقة اتخاذ قراراته ، واخيرا مالية الوفد ومصادرها واسلوب انفاقها وحفظها [١] • والذي يلاحظ على القانون ــ في جملته ــ حرصه على التنظيم الشامل لكل ما يتعلق بالوفد وعمله [٢] ، وكذلك المرونة الكافية في مواده بما يسمح له بمزيد من الحرية تنظيم نفسه وأساليب عمله وغيرها وفي نفس الوقت حرص على ان ينص صراحة على الغرض من مهمته وهو « السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما وحرم على نفسه حق التصرف فيها مجتمعا أو منفردا ، وهو ولا شك قيد حكيم حرص على ان يلزم نفسه به • وربما يرجع ذلك الى طبيعة التفكير الذي كان يسيطر على كثير من اعضائه ، ونعني به التفكير القانوني الذي رأى في هذا نوعا من العقد الذي يلتزم كل طرف فيه بمسئولياته تجاه الطرف الآخر • ومن هنا حرصه على أن يثبت ضمن نصوصه المصدر الذي يستمد الوفد منه قوته وهو الامة ورغباتها سواء كانت افرادا ام من خلال ممثليها وهيئاتها النيابية والتمثيلية •

---

(١) راجع قانون الوفد المنشور في كل من مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (١) ، ملف (١) ، ص ١١ ــ ١٦ ومذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٦ . ومحمود ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، ص ١٤ ــ ١٨ . والنظام ، في ١٩١٩/٨/١٧ .

(٢) محمود زايد ، نشأة حزب الوفد المصري ، ص ٢٥٢ ثم :
Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 154.

غير ان ما يؤخذ على قانون الوفد هو عدم تعرضه لاسلوب تحقيق مهمته التي قام من اجلها ، حيث لم تتضمن مواده — على كثرتها — ما ينص على الوسائل العملية المفصلة التي يمكنه التوسل بها ، واكتفى قانونه بالنص على « الطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلا » وهي عبارة مرنة عامة تقبل الكثير من التفسيرات وربما المتناقضة ، وهو ما ادى — كما سنرى — الى حدوث كثير من الاختلافات بين أعضائه .

ويهمنا فيما يتعلق بهذا القانون كذلك ان تتعرض للسلطات التي خولها لرئيسه سعد زغلول — موضوع بحثنا — وقد تعرضت لها ثمان مواد من مواده ، ونصت على ان الرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على اعمال لجانه وسكرتيريته وامانة صندوقه والموظفين الذين قد يلجأ الى الاستعانة بهم — من خلال سكرتير الوفد او امين صندوقه . كما اعطى القانون الرئيس حق دعوة الوفد الى الاجتماع والبت في القرارات العاجلة بشرط ان تعرض في اول جلسة من جلسات الوفد لادراجها ضمن محاضر اجتماعاته ، وترجيح الرئيس للجانب الذي ينضم اليه في حالة تساوي الاصوات عند اتخاذ الوفد لقراراته . يضاف الى ذلك اعتماد الرئيس لأذون صرف اموال الوفد مع امين صندوقه وتوقيعه على محاضر جلساته مع سكرتير الوفد وكذلك على السجل الخاص الذي يسجل فيه السكرتير يوميا اعمال الوفد وكل ما يهمه من الحوادث والانتقالات واخيرا حظر القانون على اعضاء الوفد الادلاء بأحاديث عامة باسمه قبل ان يعرضوا على الرئيس الموضوع الذي سيدور الحديث حوله ، وان يقدموا اليه الحديث كتابة بعد الانتهاء منه . وفي حالة تعذر ذلك لسبب من الاسباب لا يكون حديث العضو الا معبرا عن رأيه الشخصي لا عن رأي الوفد كله .

وفيما يتعلق بهذه السلطات التي خولها القانون لرئيس الوفد ، فلا

شك انها كانت سلطات واسعة وشاملة [1] ، خلعت عليه الكثير من مظاهر القوة واسلحتها ، ان دلت على شيء فانما تدل على مدى الثقة والاحترام اللذين تمتع بهما سعد زغلول بين زملائه اعضاء الوفد ، خاصة وان هذا القانون جرت دراسته — ان لم يكن وضعه — بعد ان كان قد وضح من من الاعضاء ستؤول اليه رئاسة الوفد ، وربما تكون هذه السلطات الكبيرة والشاملة مسئولة — مع عوامل اخرى ذاتية وغير ذاتية — عن التعاظم المتضخم الذي اصاب شخصية رئيس الوفد في مرحلة تالية ، وفجرت الكثير من اوجه الخلاف بين الوفد ورئيسه الى الحد الذي كاد فيه الرئيس — اي سعد — ان يقف بمفرده مدعيا في نفس الوقت تمثيل الوفد ، ومعتبرا من هجروه او تخلوا عنه — على الرغم من كثرتهم الغالبة — لا اكثر من « منشقين » او « خارجين عليه » .

وهكذا تألف « الوفد المصري » واستكمل كل مقومات وجوده السياسي كتنظيم وطني « طليعي » ذي هدف محدد [2] ، وبرنامج متفق عليه ووسائل واساليب اعطى لنفسه حرية انتهاجها ، كما وفر لنفسه قدرا من الامكانيات المالية وفق ما سمحت به الظروف ولم يعد امامه سوى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق اهدافه : خاصة بعد ان حصل لنفسه على مشروعية ممارسته اياها ، ليس فقط من جانب الهيئات التمثيلية والنيابية المصرية ، او حتى جماهير الشعب المصري من خلال « توكيلها » اياه ، بل ايضا من جانب الحكومة المصرية ذاتها من خلال المقابلات والمباحثات وربما الاتفاقات التي تمت بين رجاله وبين السلطات المصرية وهو الامر الذي يمكن ان يعد اعترافا ضمنيا — ان لم يكن شرعيا — من جانب هذه

---

(١) محمود زايد ، نشأت حزب الوفد ، ص ٢٥٢ ، ثم :
Landau, J., op. cit. p. 154.

(٢) الامر الذي كان يعني بشكل واضح صفته المؤقتة المرتبطة بتنفيذ الهدف .

انسلطات بقيامه . واكثر من هذا فقد نجح الوفد ورجاله في ان يستفيدوا من استقبال المندوب السامي البريطاني لهم يوم ١٣ نوفمبر باعتبارهم « الممثلين الشرعيين الوحيدين » للشعب المصري . وانه لا ضرر من الانضمام الى حركتهم (١) . ولهذا فقد بدأ الوفد باتخاذ اول هذه الخطوات فبعث رئيسه بتاريخ ٢٠ نوفمبر خطابا الى رئاسة الجيش البريطاني في القاهرة يلتمس فيه الحصول له ولزملائه على جوازات للسفر ، وردت عليه في اليوم التالي بأن هذا الطلب « سينظر فيه في اقرب وقت ممكن » (٢) .

وخلال هذا الوقت حرص الوفد على توسيع تنظيمه ، وبدا ان هناك حملة مرتبة موجهة ضد الحماية ، حيث صدرت بعض النشرات بغرض اجتذاب طلاب المدارس في مختلف ارجاء البلاد ، مما ولد موجة من المشاعر السياسية ، حملت المندوب السامي على اصدار تعليمات تمنع أي نوع من الاجتماعات العامة أو المظاهرات او توزيع مثل هذه المنشورات. وفي نفس الوقت وجه تحذيرا الى رشدي ــ رئيس الوزارة ــ مضمونه ان هذه الحركة هي حركة «عصيان» ينبغي ان تعالج على هذا الاساس(٣) . وبالرغم من ذلك فقد نشطت حركة « التوكيلات » نشاطا واسعا مما حدا بمستشار الداخلية البريطاني ــ مستر هاينز ــ الى ان يستدعي اربعة من بين اعضاء الوفد وحملهم مسئولية « ما ينتج عن هذه الحركة » لكنهم رفضوا قبولها « لانهم يستعملون حقا مشروعا » ولا يمكنهم ان يسألوا عن نتائج استخدامه . فأصر هو على رأيه، بينما تمسكوا هم بموقفهم(٤) .

---

(١) كما جاء في برقية ونجت الى حكومته بتاريخ ١٩١٨/١١/٢٥ رقم ١٧٥١ . F.O., 407/183, No. 144.

(٢) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٣٨ ــ ١٣٩ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٨ .

(٣) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١١٥ . ايضا : **F. o. 40/183, Mo, 144**

(٤) مذكرات سعد ، كراس ٣٢ ، ص ٥٥ ــ ١٨٥٦ وهم علي شعراوي وعبد العزيز فهمي وحمد الباسل واحمد لطفي السيد ايضا : F.O., loc. cit.

كما ان هاينز اخذ يستدعي اليه الاعيان « ويهددهم بألا يشتركوا في هذه الحركة وان يمتنعوا عن التوقيع على التوكيلات » ، ولم يكتف بذلك بل انه بعث الى المديرين يأمرهم بمنع الناس من التوقيع عليهـا ، فباشر حكام الاقاليم هذا المنع وصادروا ما وجدوه منها .وقد خلف ذلك كله اثراً سيئا لدى الجماهير « فامتنعوا عن التوقيع ــ كما يذكـر سعد ــ وانقبضت صدورهم » . كما تركت نفس الاثر على موقف الناس من الوفد حيث « امسك اغلب الذين كانوا يترددون علينا عن الاختلاف الينـا » كما يذكر سعد (١) ، مما دفعه الى ان يبعث الى حسين رشدي ــ باعتباره وزيرا للداخلية ــ بخطابين متتاليين يومي ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ، يحتج فيهما على هذا المسلك الذي اتخذته وزارة الداخلية . وقد اجاب عليهما رشدي يوم ٢٥ نوفمبر مشيرا الى ان هذه الاجراءات قـد اتخذت من جـانب مستشار الداخلية نظرا لوجود الاحكام العرفية التي تعد هذه الحركات وغيرها اخلالا بالامن العام ، وقد اوضح هذا الرد مدى تنصل رشدي من تبعة هذه الاوامر والقائها على عاتق المستشار البريطاني . فعد رده هـذا تأييدا ظاهرا للوفد ، واحراجا للسلطة البريطانية (٢) .

ونظرا لهذا المسلك المعادي الذي سلكه المستشـار البريطانـي ، ولتأخير رد السلطة العسكرية البريطانية على الوفد بشأن طلب حصوله على جوازات السفر التي سبق ان طلبها ، فقد عاد سعد ــ رئيس الوفد ــ وبعث في نوفمبر يستعجل البت في طلبه لضرورة تواجد الوفد في لندن من غير تأخير ، فجاء الرد في اليوم التالي ــ ٢٩ نوفمبر ــ بانه قد حالـت دون الرد صعوبات ، وستسارع السلطة البريطانية الى اجابة طلبهم حالما

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(٢) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٠٤ ــ ١٠٧ . مذكرات سعد ، نفس المكان .

يتم تذليلها . وفي نفس اليوم بعث الوفد بخطاب الى المندوب السامي يشرح له ذلك كله ويرجو منه التدخل لدى السلطة العسكرية لتسهيل حصولهم على جوازات السفر سريعا لاهمية وجود الوفد بلندن قبل الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر [1] .

وقد رد المندوب السامي على الوفد في اول ديسمبر ١٩١٨ — من خلال القائم بعمل سكرتيره الخاص — بأنه رأى بعد استشارة حكومته انه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الشأن . وان الوفد له — اذا رأى — ان يقدم اقتراحاته كتابة الى المندوب السامي حول اسلوب حكم مصر بما لا يخرج عن خطة الحكومة البريطانية تجاهه ، وهو ما يعني ان تكون هذه المقترحات في دائرة الحماية [2] . وبذلك حدد المندوب السامي موقف حكومته الذي يعني رفض السماح للوفد بالسفر الى لندن ، لانها قدرت ان في سفر رجاله واستقبالهم في لندن — اعترافا منها بانتدابهم كممثلين حقيقيين للشعب المصري واعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية ، يضاف الى ذلك انهم قد يلجأون الى اثارة المشاكل امام مؤتمر السلام — في حالة عدم تحقيق مطالبهم في لندن — الامر الذي سيسبب لانجلترا المزيد من «الحرج» [3] . ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان المندوب السامي بعث الى حسين رشدي في نفس اليوم — اي ١ / ١٢ — برد حكومته على طلبه الخاص بالسماح له ولزميله عدلي يكن بالسفر الى لندن — والذي سبق له ان تقدم به — ابلغه فيه ترحيب

---

(١) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٨ والرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٨ — ١٣٩ .

(٢) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٤٩ . الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٣٩ — ١٤٠ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٨ . محمود زايد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٣) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٥٢ — ٢٦٧ .

وزير الخارجية البريطانية باستقبالهما في لندن في وقت لاحق نظرا لانشغاله الواضح ، هو ومجموعة العاملين معه بالوزارة خلال الاشهر القليلة القادمة — ونظرا لتغيبه عن لندن ، بما لا يسمح له في الوقت الحاضر تحديد موعد محدد للزيارة • وفي نفس الوقت طلب اليه ابداء ما يريد من آراء ومقترحات للمندوب السامي في القاهرة [1] • وكان ذلك كذلك يعني رفض الخارجية البريطانية السماح لرشدي وزميله السفر الى لندن للاعراب عن وجهات نظرهما حول المسألة المصرية ، وهو الامر الذي علقا عليه الكثير من آمالهما — ومعهما السلطان — نظرا للدور الذي قاما به طوال مدة الحرب [2] • وربما فسرا ذلك على انه تجاهل مطلق لهما ، بل تنصل من جانب الحكومة البريطانية من وعدها لهما بتقدير وجهات نظرهما عند استقبالهم في لندن بعد انتهاء الحرب ، الامر الذي أثار شعورا بالمرارة وخيبة الامل في الدوائر المصرية • وعده البريطانيون أنفسهم « خطأ فادحا » [3] ، ليس فقط بالنسبة للمصريين ، ولكن كذلك بالنسبة لتجاهل النصائح المستمرة للمندوب السامي بالسماح للمصريين بالسفر للتعبير عن وجهات نظرهم [4] •

وهكذا اسفرت الحكومة البريطانية بوضوح عن مخططها تجاه المسألة المصرية. وهو لم يعد ان يكون جزءا من استراتيجيتها الخاصة بالمحافظة على الطرق المؤدية الى الهند عبر شرق البحر المتوسط من خلال اقامة اشراف مباشر — او حتى غير مباشر — على المناطق الاسلامية المجاورة

---

(١) F.O., 407/183, No. 160, Enclosure No. 2.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥٣ ، ص ٣٠١٤ •

(٣) Wavell, Allenby in Egypt pp. 40-41.

(٤) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ١١٤ ، ١١٦
F.O., 407/183, No. 144. & Wavell, op. cit. pp. 40-41.

للخليج الفارسي وقناة السويس ومضايق البوسفور والدردنيل [١] ، حيث برزت اهميتها القصوى خلال الحرب الاولى • وكانت من وراء انتهاج بريطانيا لسياسة خارجية التزمت بها طيلة السنوات العشر التي اعقبت الحرب ، واطلق البعض عليها سياسة « استثمار النصر » [٢] • وكان كل ذلك في جوهره يتضمن عدم التنازل بأي شكل من الاشكال عن حقوق اكتسبتها او نفوذ حصلت عليه خلال ماضيها الاستعماري الطويل • وهنا يكمن التناقض الحاد بين كل من الموقفين البريطاني والمصري — سواء بشكليه الشعبي والحكومي • كان مقدراً له ان يصل الى نقطة الافتراق بل والصدام الحقيقي بين كل منهما ، وهو ما حدث بالفعل •

فمن قبل ان يتحرك الوفد المصري للرد على موقف انجلترا من مسألة سفره بادر حسين رشدي وزميله عدلي يكن بتقديم استقالتيهما الى السلطان في الثاني من ديسمبر — اي في اليوم التالي لوصول رد الحكومة البريطانية على كل من الوفد والحكومة المصرية — وذلك من قبل ان يتشاور فيها هو وزميله عدلي حتى مع بقية زملائهم الوزراء المصريين الذين علموا بها بعد تقديمها وحاولوا اقناعهما — دون جدوى بالعدول عنها [٣] ذلك لان رشدي اعتبر رفض الحكومة البريطانية سماع وجهة نظره فورا مما يضمن تأويل معنى الحماية ، وهو الامر الذي لا يمكنه

---

(١) Medlicott, W.N., British Foreign Policy, p. 46.

(٢) **Ibid, B. 11**

(٣) برقية رقم ١٨١٢ من ونجت الى بلفور بتاريخ ١٩١٨/١٢/٥ .
F.O., 407/183, No. 148.

ان يوافق عليه [1] . كما ان السلطان ابدى تعاطفه ليس فقط مع موقف رشدي وعدلي ، بل انه عبر للمندوب السامي عن موافقته على خطة الوفد وسعد واوضح له ان « من المرغوب فيه سماع رأي المصريين » مما دعا المندوب السامي الى ان يكتب لحكومته بأن « تشكيل وزارة جديدة لن يكون مسألة هينة » [2] .

ويبدو ان موقف رشدي وعدلي ومن ورائهما السلطان كان من العوامل التي حركت الوفد لان يرد على خطاب ونجت السابق ، ففي ٣ ديسمبر ـ اي في اليوم التالي لتقديم استقالة رشدي وعدلي ـ بعث سعد زغلول بخطاب الى المندوب السامي اتسم بالاعتدال والتروي واوضح فيه ان الغرض من سفرهم هو ان يكون الوفد « على اتصال برجال السياسة الممثلين للامة الانجليزية » ومن يتولون توجه الرأي العام البريطاني ويؤثرون في القرارات التي تتخذها الحكومة مستندا على عدالة وحرية الرأي العام الانجليزي وانصافه ، كما انه من ناحية اخرى اوضح مدى استحالة وصول الوفد الى اغراضه من خلال « مخابرات بسيطة تعمل في مصر وحسب » مما يعني ضرورة السماح له بالسفر حيث انه الممثل الطبيعي الموكل عن الامة المصرية [3] .

كما ان الوفد بعث في اليوم التالي ـ ٤ ديسمبر ـ برقية الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يشكو فيها من الحصار المضروب على البلاد ومنعه واخوانه من السفر الى اوروبا ، وقد اصدر المندوب السامي

---

(١) برقية ونجت رقم ١٨١٠ في ١٩١٨/١٢/٤ الى بلفور :

(٢) F.O., loc. cit.

(٣) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٤٠ ـ ١٤١ .

امرا الى الرقابة بمنع ارسالها [١] . كما بعث الوفد في نفس اليوم بخطاب الى حسين رشدي يبلغه رد المندوب السامي عليه ويطلب اليه أن يستعمل نفوذه في تمكين « وفد الامة » من السفر قبل ان يسافر «وفد الحكومة» حتى لا تفوت على مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة [٢] .

وقد اهتم حسين رشدي بهذا الخطاب وضم صوته الى الوفد وطلب من السلطة العسكرية السماح للوفد المصري بالسفر . غير أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب [٣] . بل ان رشدي ابلغ سعد زغلول ـ عند مقابلته في مساء ٤ ديسمبر ـ انه قدم استقالته احتجاجا على منعه من السفر واطلعه على نص خطاب الاستقالة ، كما صرح له بأن السلطان لا يوافق على استقالته هذه ، بل ان المندوب السامي لا يوافق عليها كذلك وانه طلب اليه سحبها على امل انه سيحاول اقناع حكومته من جديد [٤] .

ويتضح من كل هذا مدى التأييد الذي حظي به رشدي من قبل السلطان بل ومبلغ التضامن بين كل من الوفد والحكومة حول المطالب الوطنية ، ولهذا فان الوفد لم يقصر في الاستفادة من الموقف حيث اجتمع في الخامس من ديسمبر واتخذ عدة قرارات خطيرة ، تعد تحولا واضحا في خطته وبرنامجه السياسي ، ذكر البعض انها كانت بناء على اقتراح تقدم به رئيسه سعد زغلول ، وافق عليها الوفد بالاجماع وتتلخص فيما يأتي :

---

(١) ابوالفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٥٠ ـ ٥٢ . ثم الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٢) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٤٢ .

(٣) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٨٩ .

(٤) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٦ .

١ ــ العدول عن فكرة السفر الى لندن والتحلل من خطة الاقتصار على مفاوضة الانجليز وحدهم .

٢ ــ السعي الحثيث لسفر الوفد الى باريس لحضور مؤتمر الصلح في فرساي .

٣ ــ نقل القضية المصرية الى الميدان الدولي والاتصال المباشر بممثلي جميع الدول الاجنبية .

٤ ــ الاتصال بالرئيس ولسون ومسيو كليمنصو ــ رئيس مؤتمر الصلح ــ بالبرق والبريد في كل مناسبة ما دام الوفد ممنوعا من السفر الى باريس .

٥ ــ عدم تنفيذ أي امر يصدر الى الوفد من السلطات البريطانية ــ عسكرية كانت او غير عسكرية ــ اذا كان هذا الامر فيه اقل مساس بقضية البلاد . التي هي الغاء الحماية وانهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال، أو كان فيه اقل تعطيل لنشاط الوفد وجهاده او المساس بكرامته وحريته [1] .

وتنفيذاً لهذا القرار « الخطير » بعث الوفد في اليوم التالي ــ أي ٦ ديسمبر ــ بكتاب الى ممثلي الدول الاجنبية في مصر ، وببرقية مماثلة الى الرئيس ويلسون يبلغهم فيهما بتشكيل الوفد المصري ، وموقف السلطات البريطانية منه ، وأهم من هذه مطالب الوفد وأمانيه وتتلخص في تحقيق الاستقلال التام لمصر الذي لا يرى الوفد غضاضة من وضعه تحت ضمانة عصبة الامم ، على ان تشترك مصر بقدر طاقتها في تحقيق مبادىء الحق والعدل على النمط الحديث . وكذلك المحافظة على حيدة قناة السويس ، وقبول مصر ما ترى الدول اتخاذه في هذا الشأن . يضاف الى

---

(١) مذكرات كامل سليم ، نفس المكان .

ذلك الرغبة في اقامة حكومة دستورية تتبنى برنامجا اصلاحيا شاملا في المجالات الاقتصادية والادارية والاجتماعية ، وفق ما تسمح به ظروف مصر ، ثم التزام مصر بتعهداتها الدولية سواء فيما يتعلق بنظام الامتيازات الاجنبية او التزاماتها المالية مع تعديل ما اثبت العمل ضرورة تعديله من تلك الامتيازات بما يحقق تقدم البلاد (١) .

ولا شك ان هذا البرنامج الذي اذاعه الوفد على ممثلي الدول الاجنبية وابلغه الى الرئيس الإمريكي عبر صراحة وللمرة الاولى عن حقيقة الاماني الوطنية لدى الوفد ، والتي اتسمت حقيقة بالوعي والشمول وسجلت للوفد ادراكه ان الاستقلال ليس سوى وسيلة لتطوير مصر الحديثة بأسلوب لم يكن جديدا عليها ، فقد سبق لها ان اغترفت منه منذ بداية القرن التاسع عشر عندما بدأ اتصالها بالغرب ، وتبلور في النهاية فيمجموعة الافكار والمؤسسات الحديثة في جوانبها العلمانية والدستورية اللبرالية. وفي نفس الوقت فقد عبر الوفد بمطالبه هذه عن التزامه بقراره السابق بشأن الخروج من نطاق الدائرة الثنائية التي ظلت تحت تحكم المسألة المصرية الى المجال الدولي حيث آمل الوفد ان يجد منه العون والتأييد في تحقيق تلك المطالب . ومع هذا فان الوفد لم يسلم من انتقادات وجهت اليه حول هذا البرنامج (٢) .

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص ٣٩-٤١ ومذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٧ والرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ١٤٢ - ١٤٤ . وغربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٥٥ .

(٢) وقد جاءت من جانب الحزب الوطني ورجاله حيث انتقدوا الوفد لتغاضيه عن الحماية وسكوته عن السودان وموقفه من الامتيازات اذ رأوا ان ذلك الموقف سوف يؤدي الى ان تحضر مصر سيادتها او ان تتخلى عن مطالبها وهو ما يتناقض مع استقلالها . راجع : Elgood, P.G., Egypt in Transition, pp. 232-33.

وفي الجانب الاخر فقد أصرت الخارجية البريطانية علـى موقفهـا السابق ، وراح ممثلها في مصر يلح في ضرورة انتهاز هذه الفرصة لتسوية المسألة المصرية عن طريق سماع ممثلي مصر الرسميين والشعبيين ، وهـو الامر الذي لامته عليه حكومته مرارا وتكرارا بل انها طلبت منه اتخـاذ الاجراءات المناسبة لوقف هذه الحركة ومنع انتشارها ـ في حـين أخذ هو يشير على السلطان وحكومته بالتأني واتاحة الفرصة امامه للوصول الى حل مناسب • وظل ينصح السلطان بعدم قبول استقالة رشدي وزميله ـ التي ذاع امرها ونقلت اصداءها الصحافة المصرية [١] • وفـي نفس الوقت ـ وتحت ضغط حكومته ـ حاول ان يساعد بين السلطان وبين وزرائه من ناحية ، وبينه وبين الوفد المصري من ناحية اخرى [٢] • الا ان مساعيه لم تنجح امام رفض السلطان فؤاد نظرا لتعاطفه مع حركة الوفد وموقف وزرائه [٣] • فقد اوضح له السلطان انه لم يكن امام الوزيرين ـ رشدي وعدلي ـ سوى ان يؤديا ذات الدور « كما انه لم يخف مخاوفه تجاه المستقبل واعلن انه من المستحيل عليه في الظروف القائمة ان يستدعي المتطرفين » كما اقترح بلفور ـ وزير الخارجية البريطانية[٤] ـ ربما لكي يثنيهم عن عزمهم أو يقنعهم بالعدول عن خطتهم وموقفهم •

وأمام هذا الموقف نصحت الخارجية البريطانية ونجـت بضرورة

---

(١) الاهالي في ١٩١٨/١٢/٧ والاعداد التالية بتواريخ ١٢/٨ ، ١٢/٩ ، ١٢/١٠ ، ١٢/١٥ ، ١٩١٨/١٢/٢١ •

(٢) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ أيضا :
Wingate, R., op. cit. pp. 235-237.

(٣) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٨ ، ٢٥٠ ايضا :
Wingate, R., op. cit. p. 237.

(٤) برقية رقم ١٩٠٠ من ونجت الى بلفور بتاريـخ ١٩١٨/١٢/١٨ .
F.O., 407/183, No. 158.

البحث عن وزراء اخرين يشكلون وزارة جديدة ، فسعى لدى عبد الخالق ثروت الذي ابدى تخوفا من ان يعمل منفردا بمعزل عن زميليه رشدي وعدلي « واعترف بقوة الرأي العام الاجتماعي على مسلكه » ، ولكنه في نفس الوقت نصح بأن تشكل وزارة محايدة يرأسها اما مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ، أو اسماعيل سري باشا وزير الاشغال في وزارة رشدي . وذهب الى ابعد من ذلك حين اشار بضرورة اتخاذ اجراءات اكثر فعالية لمنع حدوث الاضطرابات كما اشار الى انه ينبغي « اتخاذ موقف اجدى تجاه خلع السلطان الذي يتحمل — الى درجة كبيرة — مسئولية نمو المشاعر الوطنية » (١) وبناء على ذلك فقد خولت الخارجية البريطانية ونجت في ٢٣ ديسمبر سلطة نصح السلطان بضرورة قبول استقالة وزارة رشدي وتشكيل وزارة جديدة سواء برئاسة مظلوم باشا او سري باشا ، لان بالامكان قبول كل منهما رئيسا للوزراء (٢) .

ولكن يبين انه نتيجة لرفض هذين المرشحين — مظلوم وسري — وربما غيرهما قبول تشكيل الوزارة ، اضطرت السلطات البريطانية في مصر الى أرجاء البت في استقالة رشدي وعدلي اللذين عاودا تقديمها من جديد في ٢٣ ديسمبر . وهي تلك الاستقالة التي اطلع رشدي سعدا عليها وابلغه انه اذا فرض وسمح لهما بالسفر فان اول امر يطلبانه هو تسفير الوفد المصري ، فان لم يجب هذا الطلب قدما استعفاءهما هناك في لندن وبحثا عن وسيلة لارساله الى مصر ، فعلق عليه سعد « لقد احسنتما كل الاستحسان » وابلغه انه « لم يبق على الامة الا الشكر لكما على هذه

---

(١) برقية رقم ١٩٠١ من ونجت الى بلفور بتاريخ ١٩١٨/١٢/١٩ .

(٢) برقية رقم ١٥٥٨ من بلفور الى ونجت بتاريخ ١٩١٨/١٢/٢٣ .
F.O., op. cit. No. 159.

العريضة النافعــة » ورجع سعــد مبشرا زملاءه بــذلك « فاستبشروا وهللوا وكبروا » [٣] . وعاد رشدي فكرر ضرورة قبول استقالته فــي خطاب بعث به الى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩١٨ خشية ان يؤدي تأجيل قبولها الى تحميله مسئوليات يريد اجتنابها [٤] . ولهذا كله فقــد اقترحت الخارجية البريطانية في اول يناير ١٩١٩ الوصول الى حل وسط يتلخص في قبول سفر الوزيرين — دون الوفد او حتى بعض اعضائه — الى لندن خلال شهر فبراير [٥] . ولكن يبدو انهما استمرا على رفضهما ففي السادس عشر من يناير بعث ونجت الى حكومته بتقرير اوضح فيه ان السلطان والوزراء وافقوا على استمرار رشدي وعدلي في مزاولــة اعمالهما بشرط ان يسمح لزغلول وزملائه بالحصول على جوازات السفر لانهما يريان انهما سيضطران الى الاستقالة فيما بعد ما لم يحصلا على قدر من التأييد الشعبي ، ولكن يبدو ان ونجت نجح في استعداء الوزيرين على الوفد حيث يضيف التقرير ان الوزيرين اصرا على ذلك حتى يظهــر لزغلول وزملائه عجزهم عن الوفاء بعهودهم نظرا لانهم لن يجدوا آذانا صاغية من جانب الحكومــة البريطانية لاستحالــة استقبالهم رسميا من جانبها ، ولهذا فسيعودون الى مصر « خالي الوفاض » واضاف ونجت انه ابلغ الوزيرين باستدعاء حكومته له لبحث المسألة المصرية ، فرجياه ضرورة توضيح ظروفهما شخصيا لوزير الخارجية ومدى الصعوبات التي تواجههما ،

---

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٨٩٠ — ١٨٩١ .

(٤) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٥٤ والرافعــي ، ثــورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

Wingate, R., op. cit. pp. 237-38.

وأشار ونجت على وزيره بضرورة ارجاء اتخاذ اي قرار الى حين وصوله الى لندن [(١)] .

وفي ٢١ يناير غادر ونجت مصر في طريقه الى باريس ، لمقابلة الوفد البريطاني في مؤتمر السلام الذي كان يضم كلا من لويد جورج رئيس الوزارة ، وبلفور وزير الخارجية ولورد ملنر ولورد هاردنج الوكيل الدائم لوزارة الخارجية وغيرهم [(٢)] ، يبدو كبير الامل في امكانية اقناع حكومته بالموافقة على ما وصل اليه مع الوزراء المصريين . وعندما وصل الى باريس في ٢٩ يناير التقى فعلا بوفد حكومته وشرح لهم وجهة نظره ومقترحاته لحل الازمة ، وقد سجل ان بلفور ولو انه « وافق عليها بوجه عام ، الا انه اشار عليه بضرورة مقابلة كيرزون ـ وزير الخارجية البريطاني المقيم بلندن » ـ طالما كان قائما بعمل وزير الخارجية لان له ان يبت في الامر ويبعث اليه في باريس بالقرار الذي سوف يتخذه [(٣)] .

وفي الثالث من فبراير وصل ونجت الى لندن ، ولكنه ظل طيلة اسبوعين ينتظر قبل ان يتمكن من الاجتماع بلورد كيرزون [(٤)] . وربما يعزى هذا التأخير الذي لجأ اليه كيرزون الى رغبته في اتاحة مزيد من الوقت يمكنه من دراسة القضية المصرية قبل مقابلة ونجت . يضاف الى ذلك ان كيرزون كان من غلاة الاستعماريين الذين يرون في الافكار

---

(١) برقية من ونجت الى ايريل كيرزون بتاريخ ١٩١٩/١/١٦ .
F.O., 407/184, No. 23.

(٢) وقد ترك كيرزون في لندن ليقوم بعمل وزير الخارجية فيها .

(٣) Wingate, R., op. cit. pp. 235-37.

(٤) **Wingate, R, op.cit . pp. 238 - 39**

الوطنية والقومية خطرا يتهدد بريطانيا ويؤدي الى قيـــام الثـــورات والاضطرابات [١] .

وطوال المدة التي قضاها ونجت بين باريس ولندن لم ينقطع شيتهام ـ القائم بالاعمال البريطاني في القاهرة ـ عن الكتابة الى حكومته بان الوزيرين قد عادا الى عملهما طبقا للوعد الذي بذلاه لونجت ، بانهمـا سيعملان بصفة غير رسمية الا انهما قلقان بشأن السفر لان ونجت كان قد ابلغهما بناء على تأكيد حكومته بانهما سوف يدعوان للندن بعد وصوله اليها « بحوالي عشرة أيام » ولهذا ردت عليه الخارجية البريطانية في ١٣ فبراير بأن « المسألة » لا تزال محلا للتشاور مع سير ونجت . وبدا لاولئك الذين في القاهرة ان ونجت قد فشل في مهمته [٢] .

لذلك لا نعجب اذ بعث شيتهام ببرقية في ٢٤ فبراير الى حكومتـــه في لندن ان دلت على شيء فانما تدل على مدى متابعة المسئولين البريطانيين في مصر لتطور الموقف اولا بأول بين الوفد والحكومة حيث انه ذكر فيها « ان تغييرا في الجو اصبح يتزايد مؤخرا بشكل واضح . حيث فقد رشدي باشا وعدلي باشا شعبيتهما التي حصلا عليها باستقالتيهما ، كما ان الامر الخاص بضرورة انتظارهما لقرار من لندن جعلهما أبعد ما يكونان عـن الاحترام وأفقدهما ما حصلا عليه من تقدير من قبل . وأكثر من هـــذا فانه تعرض كذلك لمركز سعد زغلول وادعى أنه اصبـح غير موثوق بـه « وبدأ يجد صعوبة في الاحتفاظ بمركزه في مواجهة الرأي العام » [٣] .

---

(١) Ibid, pp. 236-37.

(٢) Ibid, p. 239.

(٣) برقية من شيتهام الى كيرزون رقم ٢٩٤ في ١٩١٩/٢/٢٣ وصلـت لندن في اليوم التالي :

F.O., 407/184, No. 55.

وعندما نجح ونجت في الاجتماع بكيرزون اخيرا يوم ١٧ فبراير عرض عليه الحل الذي توصل اليه في شكل مسودة برقية تتضمن دعوة الوزيرين المصريين ليعبرا عن وجهة نظرهما حول المسألة المصرية « حالما يكون مناسبا لهما القدوم الى انجلترا » وان « السماح بمغادرة مصر » ينبغي ان يمنح للساسة المصريين بما يعني حرية الزعماء الوطنيين في المجيء الى لندن في نفس الوقت كغيرهم من الوزراء دون ان ينص صراحة على دعوة الوفد او حتى السماح له بالسفر ، وأبلغ ونجت كيرزون ان من شأن هذا الحل ان يساعد على الوصول الى تهدئة الموقف وترضية السلطان ووزرائه ، ويمكن الوزيرين من استئناف العمل رسميا دون اراقة ماء الوجه كما حذر كيرزون في نفس الوقت من أنه اذا أهملت توصياته ، فان الوطنيين سوف يرهبون السلطان ويفزعون الوزراء مما يجعل تشكيل الوزارة في المستقبل امرا مستحيلا [١] .

غير أن كيرزون كان خائفا لانه رأى ان الزعماء الوطنيين يبدون كما لو كانوا « يصوبون مسدسا الى رؤوسنا » . وعجز تماما عن ان يدرك أن السلطان ووزراءه كانوا جميعا في موقف واحد ، وانه لا السلطان ولا الوزراء يجسرون على أن ينهجوا منهجا معارضا لخطة الزعماء حتى اذا رغبوا في ذلك ، وهو ما لم يحدث فعلا . وأصر كيرزون على ألا يستسلم أمام ونجت مما يحمل معنى استسلامه للمصريين ومطالبهم، الا انه وعده بأن يبعث الى الوفد البريطاني في باريس برأي ونجت مع الرأي الذي توصل هو اليه ، كانا كلاهما على طرفي نقيض ــ وذلك ما حدث بالفعل [٢] .

وربما لم يكن الاختيار امام الوفد البريطاني في باريس امرا سهلا

---

(١) Wingate, R., op. cit. p. 239.

(٢) Ibid, pp. 239-40.

مما يفسر تأخيره لمدة اسبوع ــ من ١٧ حتى ٢٤ فبراير ــ فهم جميعـــا يعرفون ونجت جيدا • وسبق لهم ان استمعوا الى وجهة نظره في باريس• غير ان كيرزون ــ كوزير مسئول ــ عارض نصيحة ونجت ، وأكد لهـم انه ما من نتائج سيئة يمكن ان تؤدي اليها نصيحته ورأيه • وبذلك كان الاختيار في النهاية بين رأي ممثل حكومة انجلترا وبين رأي وزير ضمـن هيئة الوزارة ، الامر الذي جعلهم يرجحـون رأي كيرزون [1] لانه كان يتمشى مع خطة السياسة البريطانية واهدافها ليس فقط تجاه مصر بل ربما تجاه منطقة الشرق الاوسط برمتها خاصة خلال هذه الفترة •

وتتيجة لذلك بعث كيرزون برأي حكومته الى القائـم بالاعمـال البريطاني في مصر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩١٩ • ومع انه استهل رده بتسليمه بأن الوزراء المصريين لا يرغبون في السفر الى انجلترا « ما لم يسمح ايضا للزعماء الوطنيين بالمجيء اليها » وموافقة السلطان على ذلك ، الا انـــه تطرق الى ان الموافقة على ذلك تعني « التقدير والاعتراف » لهم بأنهـم يمثلون الرأي العام وهو ما لا يتمتعون به ــ من وجهة نظره ، الامر الذي يسمح لهم باستغلاله كما سبق لهم ان فعلوا عندما استقبلهم المندوب السامي في ١٣ نوفمبر الماضي • وطلب الى القائم بالاعمال البريطاني ابلاغ السلطان بأن « حكومة جلالته تجدد دعوتها لرشدي باشا وعدلي باشا او الى أي وزير او وزراء ينتدبهم عظمته ومجلس وزرائه كي يسافروا فورا الـــى انجلترا » • وانهم سوف يمنحون التسهيلات اللازمة ويلقون استقبـالا وديا ، كما ستمنح أي مقترحات يرغبون في طرحها المزيـد من الاعتبـار « سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين مصر والدولة الحامية ، او بالنسبة

---

(١) Ibid, p. 240.

للاصلاحات الداخلية المصرية » [1] . كما اعرب له عن أنه لا يمكن التسليم بأن « الوزراء المصريين المدعوين من جانب حكومة جلالة الملك لزيـارة هذا البلد يسمح لهم بأن يملوا الشروط التي يجيئون على أساسها » [2].

وهكذا حددت انجلترا رسميا موقفها بعد طول مراوغة وأسفـرت للمصريين عن نواياها . واكثر من هذا فانها لم تسمح لونجت بالعودة الى مصر لممارسة عمله بل استبقته في لندن بحجة ان « نصيحته مطلوبه » فيها، لان عودته الى مقر عمله كانت تعني ان يقف وجها لوجه أمام وزير خارجيته مما يصبح معه الموقف من وجهة نظرها « امرا مستحيلا » [3] .

وعند هذا الحد يحق لنا ان تتناول دراسة الموقف مـن الجانـب المقابل ونعني به مصر ممثلة سواء في وفدها او في حكومتها ــ حتـى تتضح لنا الحقيقة في كل جوانبها ، وفيما يتعلق بالوفد فانه لم يترك فرصة الا وانتهزها لتسجيل احتجاجه على مسلك السلطات البريطانيـة في مصر سواء لدى ممثلي الدول الاجنبية في مصر أو لدى رؤساء الحكومـات المشتركة في مؤتمر السلام أو غيرها ، كما انه من ناحية أخرى راح ينظـم صفوفه ويدعم تنظيمه ويوسع قواعده بين الجماهير . كما انه عمل على تنظيم جمع التبرعات من الامة بواسطة الاكتتابات التي طبعها ، واخـذ يسعى في الحصول على المعلومات والبيانات التي تدعم قضيته ، وكتـب العديد من المذكرات وراح يحاول تسليمها لبعض الاجانب المتعاطفين مع حركته لاذاعتها خارج البلاد نتيجة لاشتداد وطأة الرقابة عليه ، ومن أجل هذا استخدم لنفسه هيئة سكرتارية خاصة اشترك فيها العديد من المصريين

---

(1) برقية كيرزون الى شيتهام رقم ٢٦٨ في ١٩١٩/٢/٢٦ .
F.O., 407/184, No. 56.

(2) Wingate, R., op. cit. p. 240.

(3) Ibid, p. 242.

سواء بأجر او بغير مقابل [1] .

كما عقد الوفد اجتماعا عاما دعي اليه في منزل حمد الباسل يوم ١٣ يناير ١٩١٩ وألقى فيه سعد زغلول ــ رئيس الوفد ــ اول خطبة سياسية له منذ قيام الوفد ، ترجع اهميتها الى ان الوفد ــ وللمرةالاولى ــ اضاف الى برنامجه قضية السودان ــ ربما بتأثير من الحزب الوطني ــ حيث ذكر سعد عنها « ان كل ما نقوله عن مصر ينحسب على السودان، لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة بل ان السودان ــ كما قال المستشار المالي في تقريره سنة ١٩١٤ (الزم لمصر من الاسكندرية) » . كما شرح فيها سعد كيفية قيام الوفد واهدافه وشرح موقف السلطة البريطانية منه واعلن بطلان الحماية . وتناول مبادىء الرئيس ولسون واهميتها ثم الامتيازات الاجنبية وكيف يمكن التوفيق بين مصالح الاجانب ومصالح المصريين بشأنها . وقد قام الوفد بطبع هذه الخطبة وتوزيعها على الجماهير في العاصمة والاقاليم [2] .

ومن ناحية اخرى اعتزم الوفد اقامة حفلة عامة دعي اليها ما يزيد على ألف مواطن من « أعيان » المدن والاقاليم [3] . وترجع ظروف هذه

---

(١) هذه البيانات مستقاة من مذكرات سعد ، كراس ٣٣ ، وهي عبارة عن مفكرة سنوية افرنجية سجل فيها احد الافراد المقربين الى سعد يوميات اعمال الوفد نرجح انه امين يوسف . وقد جاءت الكتابة فيها معكوسة حيث انها التزمت التقويم الافرنجي لذلك تبدأ من اليسار الى اليمين ، ومن تاريخ ١٩١٨/١٢/٦ حتى ١٩١٩/٣/٩ . وقد جاء ترقيمها مقلوبا كذلك يبدأ ١٨٦٠ حتى ١٨٨٨ .

(٢) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٤٤ ــ ١٤٨ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص ٥٨ ــ ٦٢ ومن الجدير بالذكر ان ونجت بعث بخطاب الى حكومته بتاريخ ١٩١٨/١٢/٢٧ يصرح فيه « ان الحركة الوطنية في مصر لها تأثير مؤكد في السودان » . راجع : F.O., 407/183, No. 164.

(٣) السياسة في ١٩٢٣/١٢/٢٢ . كما ورد ضمن خطبة ابراهيم الهلباوي بدار حزب الاحرار الدستوريين في ١٩٢٣/١٢/٢١ .

الدعوة وهدفها ـ كما يذكر سعد في مذكراته ـ الى ان عدلي يكن ابلغه مساء ١٤ يناير ١٩١٩ ان ونجت عرض عليه وزميله رشدي وحدهما السفر الى انجلترا بينما هما مترددان بين الرفض والقبول فأجابه سعد بأنه لا موجب للتردد لان الترخيص لهما بالسفر وحدهما دون الوفد امر لا يمكن قبوله لعدم فائدة سفرهما وحدهما . وقد اجتمع سعد برشدي بعد ذلك في منزل عدلي يكن واخذ رشدي « يحلل سفرهما دون الوفد بأنهما يتمكنان من اقناع الحكومة الانكليزية بسفر الوفد ، واذا لم تعرض الحكومة الانكليزية نظاما للحماية مقبولا يستعفيان » فعلق عليه سعد بأنه يخشى ان يكون في ذلك خدعة وضعت لهما . فغضب رشدي وانصرف. وفي صباح اليوم التالي اجتمع كل من رشدي وعدلي وثروت « وقرروا رفض السفر اذا لم يؤذن للوفد ، وبلغوا ذلك الى ونجت في اليوم نفسه أي في يوم ١٥ أو ١٦ يناير » وابلغ عدلي يكن سعدا بما يأتي : « ان لا سفر دون سفر الوفد وانسفر الوفد اصبح في حكم المقرر ويمكنلاعضائه ان يعدوا انفسهم له » كما ابلغه بأن ونجت سيسافر مساء الاثنين ٢٠ يناير الى باريس (١) « ليلح هو بنفسه ... على وجوب سفر الوفد ، وله ثقة تامة في النجاح وانه يخبر بنتيجة مسعاه في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخوصوله الى باريس » وبناء على ذلك رأى رجال الوفد ان يقيموا « حفلة شاي يوم الاثنين ٢٧ يناير لتكون حفلة وداع ان ورد اذن السفر ، او خطابة ان لم تكن كذلك » ولما رأى الوفد ان هذا الميعاد الذي حدده قريب ربما قد لا يصل رد ونجت قبله ، ارجأها الى يوم ٣١ يناير حتى يكون قد تأكد فيه « من السفر او عدمه » (٢) ولما علمت السلطة البريطانية بأمر هذا

---

(١) ذلك لان ونجت غادر القاهرة في الساعة العاشرة من مساء الاثنين ٢٠ يناير الى بورسعيد . حيث اقلع منها صباح ٢١ يناير بالمركب في طريقه الى باريس .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ .

الاجتماع استدعت اليها معظم اعضاء الوفد ، وطلب اليهم جنرال واطسن الغاءها ، وقد تم ذلك بالفعل وأرسل الوفد الى المدعوين يخطرهم بأن الحفلة ألغيت بأمر من السلطة العسكرية [1] .

وفي الثاني من فبراير اجتمع عدلي بالوفد ، ونصحه الوفد بأن يوجه هو وزميله رشدي صباح اليوم الثاني — ٤ / ٢ — كتابا الى شيتهام يبلغانه فيه نفاذ صبرهما ، وانه لم يبق امامهما الا ان يتخليا نهائيا عن عملهما — نظرا لتأخر رد المندوب السامي عليهما — وأن يقوما بعمل من شأنه « ان يفهم الناس ان ليس عندهم نية العودة الى مراكزهم كاحتجاج على منعنا من السفر الى ويلسون او كتابة للوفد يعلنونه فيها يأسهم من السفر » [2] . فوعدهم عدلي بأن يبحث ذلك مع رشدي ، وعلم الوفد بعد ذلك من اسماعيل صدقي ان رشدي آثر آن ينتظر لمدة ثلاثة أيام اخرى — أي حتى يوم ٦ فبراير — نظرا لانه أتصل بشيتهام فوعده بارسال تلغراف الى لندن يستعجل فيه الرد ، وانه في نهاية هذه المدة وحتى يصل رد لندن « يكتبان تلك الكتابة ، ويفكران في نوع ذلك العمل » [3] وفعلا ففي يوم ٦ فبراير ابلغ عدلي اسماعيل صدقي انه وزميله رشدي انقطعا عن العمل وامتنعا عن توقيع الاوراق التي عرضت عليهما وأرجآ الكتابة الى يوم ٨ فبراير . فتعجب الوفد لذلك .

وعندما التقى سعد يوم ٨ فبراير بكل من رشدي وعدلي في نادي محمد علي صرح عدلي بأنه يرى ان الكتابة الى الوفد غير مفيدة ولا معنى لها ، وان الكتابة الى ولسون « هي الاهم والافيد . فاستغرب سعد ذلك وحاول اقناعه بأهميتها الا انه لم يقتنع « فيما يظهر » وعند ذلك

---

(١) السياسة في ١٩٢٣/١٢/٢٢ المنبر في ١٩١٩/١/٣٠ ، الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ — ١٥٠ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٩١١ .

(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .

صرح رشدي بأنه في الحقيقة لم يكن هناك موعد محدد لرد ونجت « وانما قيل ما يستنتج منه عقلا تحديد ميعاد ، ثم استدرك على ذلك بقوله : وقد فات مع ذلك الميعاد » والتمس العذر للخارجية البريطانية في التأخير « لارتباك الاحوال » وأضاف بأنه يعتزم ان يكتب خطابا يوم ١٠ فبراير القادم ، يسرد فيه تاريخ المسألة وعزمه على التمسك بالاستقالة واصراره عنيها . أما ما عدا ذلك فيحتفظ لنفسه بالحرية ازاءه لانه يكون حينذاك فردا عاديا فلا يكتب لولسن لانه لا شأن له بالكتابة اليه وانما يطلب السفر فقط ، فاذا منع منه شكى امره الى انجلترا وحاول عدلي ان يوضح له اهمية الكتابة لولسن . كما اخذ سعد يشرح له فائدتها فرد عليه رشدي « لا اقبل ان تملي علي خطتي . وفي يوم الاثنين — أي ١٠ فبراير — أتداول مع عدلي باشا فيما افعل ويمكنكم ان تتكلموا معه » وعندما ذكر له سعد ان الناس ظنت انه عاد الى ممارسة عمله نتيجة لاذاعة بعض القرارات بتوقيعه « أمتعض ورمى الناس بعدم التبصر ، وكان في حديثه معنا قلقا يقول لسان حاله انكم قد تجاوزتم الحد معي ولا شأن لكم فيما افعل ، ان الناس مغفلون ، وأعلن انه لا يمكن ان يقتنع بغير رأيه وانصرف » . ويضيف سعد « وقد تقرر في نفوسنا ان الاثنين متماثلان ، وان كلا منهما لا يريد ان يفعل لأمته شيئا ولا ان ينفصل عن وظيفته . ولكن احدهما خفيف اهوج والاخر رزين أمكر ، الاول لا يستطيع ان يخفي ما في نفسه ، والثاني يخفيه والله يبديه » [1] .

أما لماذا حدث ذلك الخلاف بين الوفد والحكومة فربما يرجع الى اصابع السياسة البريطانية كما سبق ان لمسنا وربما انه يرجع الى قلق حسين رشدي لتأخر رد لندن ، او ربما لانه يرجع الى امر آخر أهم ، وهو الفرق بين الهدف الذي يسعى اليه كل منهما ، أو على الاقل يؤمن بامكانية تحقيقه . فقد اسفر الوفد عن رغبته في الحصول على الاستقلال التام في

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩١١ — ١٩١٤ .

حين اننا لا زلنا نسمع عن ان رغبة رشدي وعدلي هي الحصول على « نظام مقبول للحماية » يضاف الى ذلك انه استجد عامل آخر ربما كان له تأثيره الكبير في هذا الخلاف .

وتفصيل ذلك ان سعد زغلول ومعه عددا من رجال الوفد حضروا المحاضرة الاخيرة التي ألقاها مستر بيرسفال ـ المستشار بمحكمة الاستئناف ـ حول مشروع قانون العقوبات في قاعة جمعية الاقتصاد السياسي والتشريع يوم الجمعة ٧ فبراير ، وبعد انأنهى المحاضر محاضرته، أبدى سعد زغلول الملاحظة الاتية ان : « مشروع قانون العقوبات يقلب الشرع الجنائي رأسا على عقب دفعة واحدة وهو خطر كبير ثم آنه يفرض حماية ولا وجود لها قانونا لان المصريين لم يقبلوها ولن يقبلوها » (١) . فصفق له الحاضرون تصفيقا حاداً جملة مرات ، وهتفوا له عند خروجه ، الامر الذي ترك أثرا حسنا عند رجال القضاء والمحاماة . الا آن سعدا يذكر « ولم يرتح اليه عظمة السلطان وقال آن هذا العمل آت من حب الظهور ، لا من الميل الى مصلحة البلاد ، وبلغني ان عظمته بعد ان كان مرتاحا الى خطة الوفد امتعّض عليه وأخذ يتندر به في كل فرصة » (٢) وربما يضاف ذلك الى اسباب الخلاف الذي نشأ بين كل من الوفد والحكومة .

على اية حال فقد قدم رشدي للمرة الرابعة « عريضة » الى السلطان في العاشر من فبراير « يصر فيها على الاستقالة لان ونجت تأخر في ابلاغ قرار حكومته بشأن سفر من يريد السفر من المصريين تأخرا زائدا ، وجاء في هذه العريضة انه بناء على وعد ونجت آن يسعى لدى حكومته في الاذن لهؤلاء بالسفر ، قبل رشدي ان يباشر اعمال الحكومة المستقيلة . وفعلا

---

(١) مذكرات زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٩١٥ ، راجع كذلك الرافعي ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٥٠ ـ ١٥٣ والمقطم في ١٩١٩/٢/١٠ والاهالي في ١٩١٩/٢/١٠ ومذكرات علوية ، ص ١٢٧ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٥ ـ ١٩١٦ .

أمضى بعض الاوامر التي لها هذه الصفة ، وأخصها الامر الخاص بتحديد أجل المحاكم المختلطة ، وان الحالة غير اعتيادية وطال الامد عليها » وقد اطلع عدلي سعدا عليها في اليوم التالي (١) .

الا ان هذه الاستقالة الرابعة أرجىء البت فيها شأنها شأن غيرها — ربما لتدخل المسئولين البريطانيين في القاهرة انتظارا لرد الخارجية البريطانية وما ان بعثت الخارجية البريطانية بردها الى القائم بالاعمال البريطاني بتاريخ ٢٦ فبراير — كما مر بنا — ونقل ذلك الرد الى المسئولين المصريين حتى بادر السلطان الى قبولها في اول مارس ١٩١٩ (٢) ، وقد قوبل موقف حسين رشدي بالارتياح من جانب طبقات الشعب المختلفة وأبدت جماهير القاهرة لشخصه حماسة شديدة حيث هتفت بحياته عند رؤيتها اياه عصر يوم الاستقالة (٣) . كما ان الوفد المصري قد قدر له موقفه هذا حيث اكد سعد لرشدي انه « من المقرر عندي وعند اغلب اخواني العارفين بالحقائق ان له الفضل الاكبر في الحركة الحاضرة بما أعاننا عليه من البداية ، وبما أظهره في النهاية من نوايا الانجليز وربما عرف به من مركزه تأييداً للحركة الوطنية » (٤) . غير ان الوفد المصري نظر الى قبولها بانزعاج شديد لانها كانت صدمة عنيفة له حملت معنى « الخطر » وكانت دليلا على ان السلطات البريطانية في مصر لا تقيم وزنا لأي اعتبار لا يتفق مع مطامعها (٥) . ولهذا صمم الوفد على ألا يسمح لمصري بتأليف

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٩١٤ .

(٢) الاهالي في ١٩١٩/٣/٥ ، الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ١٥٨ . Lloyd, Lord, op. cit. pp. 288-89.

(٣) مذكرات عبدالرحمن فهمي، محفظة (١) ، ملف (٣) ، ص ٢٤٢ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٥٩ . وكان ذلك اثناء لقائهما في باريس بتاريخ ١٩١٩/٩/٣٠ . وقد ارتاح رشدي ايما ارتياح لهذا القول الذي ابداه له سعد نظرا لانه كان « كسير الخاطر » .

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (١) ، ص ١٠٦ .

وزارة جديدة عندما اشيع ان السلطان فؤاد فكر في تعيين رئيس جديد للوزراء [(١)] وأجرى مفاوضات مع كل من اسماعيل سري وعبد الخالق ثروت في هذا الشأن [(٢)] . فقد وضح للوفد ورئيسه أن تعيين وزارة جديدة يعني بوضوح قطع الجانب الذي قرر السلطان أن يلتجيء اليه ، وفي نفس الوقت انفصاله التام عن حركة الزعماء المصريين وربما تخليه عن مطالبهم التي تعني مطالب الامة المصرية بأسرها . وبذلك تكون السياسة البريطانية قد نجحت في ابعاد السلطان عن حركة الوفد المصري، لانه حتى هذه اللحظة لم يكن قد صدر عنه ما ينم عن معارضته للحركة الوطنية وممثليها [(٣)] .

ولهذا لجأ الوفد الى اتخاذ اجراء حاسم وفعال بأن قدم عريضة شديدة اللهجة الى السلطان في الثالث من مارس ١٩١٩ ؛ قيل انه اطلع عليها رشدي قبل تقديمها [(٤)] وحتى أعرب الوفد فيها عن استنكاره الشديد لقبوله « استقالة الوزيرين اللذين اظهرا احترامهما لارادة الامة » لان ذلك لا يمكن أن يكون حلا للأزمة الراهنة . كما ورد فيها « أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضي عليها بالفشل » وهو ما يعني اعتزام الوفد مقاومة تشكيل أي وزارة جديدة . وقد حوت العريضة إلى جانب ذلك الكثير من عبارات اللوم والتأنيب للسلطان ذاته [(٥)] .

---

(١) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٨٣ ، الرافعي، نفس المصدر، ص ١٦٠ .
Zayid, Egypt's Struggle for Independence, p. 84.

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٣ ، ص ٦٤ ــ ١٨٦٥ ، الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ــ ٢٥٣ .
Fabunmi, The Sudan, p. 71.

(٣) محمود زايد ، نشأة حزب الوفد ، ص ٢٥٥ .

(٤) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢١٦ .

(٥) الرافعي نفس المصدر ، ص ٦٠ ــ ١٦٢ . انظر رأي سعد في هذه العريضة الذي يراها غير ذلك . مذكراته، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢٨ .

والان بعد توجيه هذه العريضة التي عدها السلطان تهديدا موجها اليه شخصيا من جانب القوى المتعاظمة بقيادة سعد فانه قرر ان يلتجيء الى صانعيه الحقيقيين ـ السلطات البريطانية ـ طلبا لحمايته [١] ، ورغبتـه في تجنيبه اساءات مماثلة في المستقبل [٢] . وقد التقت رغبة السلطان هذه مع رغبة السلطات البريطانية سواء في مصر او في بريطانيا . ذلك لان الوفد لم يقف عمله عند هذا الحد بل قرر السير في الشوط حتى النهاية ، فلجأ الى اصطناع العديد من الوسائل مما عدته السلطات تحديا لها وتجاهـلا صريحا لوجودها .

فقد ارسل الوفد في الرابع من مارس الى معتمدي الدول الاجنبية في مصر احتجاجا قويا على السياسة البريطانية لوقوفها ضد رغبات الامـة المصرية بما تنتهجه من أساليب استعمارية لا حدود لها [٣] . كما انه حاول تحريك نقابة المحامين الاهلية بغرض توجيه احتجاج للسلطان ، وكذلـك دفعها الى الاضراب مما يشل حركة المحاكم الاهلية [٤] . وبالفعل فقـد توجه المحامون صباح ٦ مارس الى قصر السلطان وقدموا اليه احتجاجهم [٥] . لقد ترك ذلك كله أثرا كبيرا في جماهير المصريين وضاعـف من فعاليـة الحركة الوطنية ، وألهب النفوس حماسة حيث توالت وفود البلاد علـى بيت الامة ومنزل الوزيرين المستقيلين وأرسلت الاحتجاجات الى معتمدي الدول الاجنبية من كافة الهيئات . وسادت حالة من الغليان والتوتر ، كانت مقدمة للانفجار الكبير القادم [٦] .

---

(١) Zayid, op. cit. p. 84.

(٢) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٨٤ .

(٣) الرافعي ، ثورة ١٩ ، ج ١ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٤) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٣ ، ص ١٨٦٢ .

(٦) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٢) ، ص ١١١ .
و : F.O., 407/184, No. 120-121.

ولهذا فقد أصدر القائم بالاعمال البريطاني ــ شيتهام ــ امرا الى القائد العسكري العام في مصر باستدعاء سعد زغلول واعضاء الوفد لانذارهم بأن « طريقة الاثارة التي يتبعونها في الوقت الحاضر تتعارض مع المصالح العسكرية » . وفي نفس الوقت فقد توصل مع زملائه ــ المستشارين الرئيسيين ــ في دار الحماية البريطانية الى ضرورة ابعاد سعد زغلول الى خارج البلاد . حيث انهم رأوا ان حركته قد وصلت « الى نقطة يتحتم معها الالتجاء الى وسائل اشد عنفا للاحتفاظ بقبضتها على طبقة المثقفين » وطلب من حكومته تخويله القاء القبض عليه وابعاده فورا ، نظرا لان قوانين البلاد لا تسمح بتقديمه الى المحاكمة [1] .

وتنفيذا لهذا استدعى جنرال واطسن **Watson** الوفد اليه في السادس من مارس وألقى على رجاله بلاغا اوضح فيه انهم يضعون الحماية موضع المناقشة ويعرقلون سعي الحكومة وعملها وتشكيل أي وزارة جديدة . وبناء على الاحكام العسكرية القائمة فانه ينذرهم بأن أي عمل من جانبهم يرمي الى عرقلة سير الادارة يجعلهم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الاحكام العرفية ، ولم يترك لهم فرصة مناقشة فحوى هذا الانذار لكنه سلمهم نسخة منه باللغة الانجليزية .

وفي نفس اليوم ــ اي ٦ مارس ــ أعد الوفد احتجاجا على هذا الانذار بعث الى رئيس الحكومة البريطانية عد فيه مسلك القائد البريطاني « تصرفا جائراً » يثير سخط العالم المتمدن [2] كما اوضح فيه ان تعطيل

---

(١) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٨٤ ــ ١٨٥ :
Lloyd, Lord, op. cit. pp. 296-97. & Newman, op. cit. p. 219.

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٣ ، ص ١٨٦٢ ، وكراس ٣٥ ، ص ١٩٢٠ الرافعي ، ثورة ١٩ ، ج ١ ، ص ٦٥ ــ ١٦٦ ، الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٨٦ ــ ١٨٧ وهناك من يذكر ان سعدا كان مترددا في كتابة احتجاج على هذه المعاملة . راجع : نحاس ، ذكريات ، ص ٤٤ . راجع : Chirol, V., op. cit. p. 149.

تشكيل الوزارة ليس من عمل الوفد بل « ناتج من منع الوفد من السفر » ولكن السلطة العسكرية أرادت ان تلقي عليه مسئولية هذا التعطيل ، كما ارسل الوفد الى جنرال واطسن **Watson** في نفس اليوم « جواب عتاب » على المقابلة التي قوبل بها [1] .

ولم تتأخر وزارة الخارجية البريطانية عن ارسال ردها حول اقتراح القائم بالاعمال البريطاني في مصر بشأن ابعاد سعد زغلول ونفيه . فقد بعثت به في السابع من مارس ١٩١٩ ، وخولت ممثلها في مصر سلطة القاء القبض على سعد وابعاده فوراً الى مالطة دون أي تحذير آخر مع عدد من زملائه المقربين اليه والمتصلين به بشرط ألا يشمل الابعاد « أكثر من عدد الاشخاص الذين تحتم الضرورة ابعادهم » [2] وبالفعل بادرت السلطة العسكرية فألقت القبض على رئيس الوفد وثلاثة من أعضائه وهم اسماعيل صدقي ومحمد محمود وحمد الباسل في الثامن من مارس [3] ، وتم ترحيلهم في اليوم التالي — ٩ مارس — على ظهر احدى البواخر الحربية الى مالطة . وتذكر الوثائق البريطانية أن سبب ابعاد هؤلاء الاعضاء هو أنهم ابرز الأسماء في الحزب الذي يدين لصدقي كثيرا من حيث اسهامه الفكري وقوته التنظيمية ، كما ان حمد الباسل عنصر صعب المراس » [4].
وفيما يتعلق بمحمد محمود فلم يكن خافيا على السلطة البريطانية دوره في قيام الوفد وتكوينه ، بالاضافة الى اختلافه معها أثناء اشتغاله كمدير

---

(١) مذكرات سعد، كراس ٥٠ ، ص ٢٨٥٣ ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢٠ .
(٢) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٨٥ — ١٨٦ . بشرط الا يكون من بينهم عبد العزيز فهمي نظراً لمرضه واعتلال صحته .
(٣) المقطم ، في ١٩١٩/٩/١٠ .
(٤) برقية شيتهام الى كيرزون في ١٩١٩/٣/٩ :
F. O. 407 / 184 No, 69.

لمديرية البحيرة خلال فترة الحرب مما أدى الى فصله من وظيفته [1] .

وقد بادر علي شعراوي ـ الذي ترأس الوفد بعد القبض على رئيسه ـ بارسال احتجاج الى السلطان فؤاد في التاسع من مارس ـ أي في اليوم الذي تلا القبض عليهم ـ ختمه بقوله : « ان شعبكم يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله » وطلب اليه الوقوف الى جانب الشعب دفاعا عن قضيته العادلة [2] . ولكن هيهات أن تسمع صرخته هذه فقد حدد السلطان موقفه ولم يكن امامه سوى ان يخضع لارادة القوة التي التجأ اليها حماية له من هذا « الشعب » الذي يطالبونه بالوقوف الى جانبه .

وقد كان هذا العمل الذي ارتكبته السلطات البريطانية بمثابة الشرارة التي فجرت الثورة المصرية الكامنة ، والتي طالما انتظرتها جماهير الشعب للتعبير عن آمالها ومطالبها واحتجاجا على ألوان السخط والاستغلال الذي خضعت له طيلة فترة الاحتلال البريطاني . وزادت الحرب الاولى من أساليبه ووسائله ، بل انها نالت من حريته واستقلاله المحدود ، وكشفت له عن حقيقة الاحتلال البريطاني معنى ومبنى . وسيكون ذلك موضوع دراستنا في الفصل القادم .

وقبل أن ننهي دراسة هذا الفصل نرى من اللازم التعرض لعدد من القضايا التي تتعلق بسعد زغلول شخصيا ، نظرا لاهميتها عند التأريخ لحياته ، ونود ابتداء أن نسجل ملاحظة نشعر بضرورتها . فقد يعيب البعض علينا اننا انزلقنا خلال بحثنا هذا الى دراسة المسألة المصرية والحركة

---

(1) مذكرات علوية ، ص ٣١ ـ ١٣٢ ، راجع : لماذا قبض على هؤلاء الثلاثة آراء اخرى يذكرها العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٢٥ . الاهرام بتاريخ ١٩٢٥/٣/٣١ .

(2) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٢) ص ١٤ ـ ١١٦ . الرافعي ، ثورة ١٩ ، ج ١ ، ص ٦٧ ـ ١٦٩ .

الوطنية برمتها متجاهلين ـ كثيرا او قليلا ـ شخصية سعد زغلول ودوره وهو مجال بحثنا . الا اننا ندرك عن يقين انهما طرفان لقضية واحدة لا ينبغي الفصل بينهما ، فخلال هذه المرحلة التاريخية اصبح سعدا والوفد ـ على الاقل بالنسبة لجماهير مصر العريضة ـ لا يعنيان سوى استقلال مصر . ولهذا فمن العسير بل ومن التعسف ان نتجاهل ذلك او نلجأ الى اصطناع منهج مغاير قد يشوه الحقيقة او يبتعد عنها .

وأول هذه القضايا هي محاولة سعد تهدئة طلاب المدارس والوقوف في وجه تطرفهم ، ذلك ان بعض تلامذة المدارس ذهبوا الى منزل سعد زغلول يوم ١٤ ديسمبر واعربوا له عن اعتزامهم الاحتجاج على الحماية في ذكرى اعلانها فلم « اوافقهم على ذلك ، ونصحتهم بالعدول عنه » كما يروي في مذكراته فأوضحوا له أن « في نيتهم الاضراب عن حضور الدروس » فرد عليهم بأن « الامر يحتاج الى التأمل وان كان مبدئيا لا شيء فيه » فانصرفوا ثم عادوا مرة أخرى . ويذكر « ولم نوافقهم على الاحتجاج اما الانقطاع عن الدروس فما دام انهم سيعطلونها من الساعة ١٠ فلا مانع فيه » [(١)] . على الرغم من ان ذلك الموقف حدث بعد ان كان قد وضح لسعد والوفد موقف المندوب السامي من قضية سفرهم الى اوروبا ، وربما يعزى ذلك الموقف الى حرص سعد على عدم ازعاج الحكومة المصرية وتعطيل مساعيها من خلال رشدي وعدلي في الوصول الى حل مناسب مع السلطات البريطانية ، او ربما ان ذلك يعزى الى نظرة سعد والوفد الضيقة في بداية تكوينه الى حركة الجماهير ورغبته في عدم استثمارها واللجوء اليها ، كما حدث بعد ذلك عند قيام الثورة . وربما يفسر ذلك تلك النشرة التي وزعت خلال هذا الوقت على طلبة المدارس

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٨٨٩ . خلافا لما يرويه البعض . انظر مقال لمحمود سليمان غنام بمجلة الثقافة في ١٩٤٠/٨/٢٧ ، ص ٢٠ .

تدعوهم الى « التزام جانب الحكمة ، ولا يقوموا بأية مظاهرة او عمل يخل بالامن فان ذلك مضر بالقطر المصري والاحسن آن نكتفي بالامضاءات (أي التوكيلات) وقد علق سعد عليها عند قراءتها بقوله : « كان لهذا الاعلان تأثير حسن » [1] .

وقضية ثانية تتعلق بفكرة الوفد ورئاسته وملخصها انه في مساء ليلة ٢٤ ديسمبر ١٩١٨ اثناء اجتماع على العشاء حضره عدد من اعضاء الوفد تفوه عبد العزيز فهمي ببعض العبارات ــ نظرا لانه لم يكن في كامل وعيه ــ وراح يصف بعض اعضاء الوفد ، وما قاله عن سعد « اننا كنا اجتمعنا للتداول في شئون مصر عام أول ، فكان اول خائنا .. بيننا » [2] . وجرت مناقشة في هذا الشأن . ثم عاد فذكر انه كان اتفق مع محمد محمود ولطفي وشعراوي على سبر غور ما في ذلك المشروع واتفقوا على المخاوف التي ابديتها ــ اي سعد ــ بغية العدول عن المشروع خشية ان يبدأوا فيه فأتركهم في وسط الطريق لغرض من الاغراض ، ولما عرضت ــ أي سعد ــ ان نديم اجتماعنا بصفة اصدقاء لم يوافقوا على ذلك ظنا منهم اني اردت ذلك لكي اتخذ منهم حزبا اتوكأ عليه للوصول الى غاية شخصية فرفضوا ان يكونوا آلة وتناجوا في ذلك . فآخذته على سوء هذا الظن . فقال ان ذلك ما حصل . فاندهشت لهذا الخبث كل الاندهاش» [3] . وقد أبدى احمد لطفي السيد استياءه ونسب ذلك « للشرب وثورة اعصابه في هذه الايام » . وقد آلم ذلك سعداً كثيرا ودفعه الى ان يتذكر مواقف عبد العزيز فهمي منه ومنها : « كونه عرض على رشدي باشا الرئاسة للوفد عند تنحيته عن رئاسة الوزارة ــ منذ ٢ ديسمبر ــ وتكرار هذا العرض غير مرة امامي كأن رئاستي حمل عليه ولم تكن الا لعدم وجود

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٢ ، ص ١٩٥٨ .
(٢) المذكرات ، كراس ٣٤ ، ص ١٨٩١ .
(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٢ ــ ١٨٩٣ .

الاصلح [1] » . ويمكن أن يضاف ذلك الى الاسباب التي فصلت رئاسة سعد الوفد عند تشكيله .

وقضية ثالثة هي موارد الوفد المالية خلال مرحلة تكوينه ومبلغ اسهام سعد فيها . ذلك ان سعدا باع في ٣١ ديسمبر ١٩١٨ أملاكه الزراعيــــة في مديرية البحيرة ــ بجهة دسونس ــ وتبلغ مساحتها حوالى مائةوسبعين فدانا ، بسعر الفدان مائتي جنيه ــ وهي التي كان سبق لــه شراءهــا في أواخر القرن التاسع عشر ، أو مطلع القرن العشرين [2] . واشترى بمبلغ ٢١ الف جنيه من ثمنها سندات من الدين الموصد للمصري باسم زوجته من البنك الاهلي [3] . بينما استخدم جانبا من ثمن البيع في تسديد ديونه للبنك العقاري ، تعهد المشتري بسداده على ثلاث سنوات اعتبارا مــــن اول يناير ١٩١٩ . وبذلك لم تبق لسعد املاك زراعية ، اللهم الا ميراث زوجته عن والدها بناحية مسجد وصيف ــ مركز زفش التابع لمديريـــة الغربية [4] . وربما يكون السبب الذي دع سعداً الى بيع هذه الاراضي هو رغبته في التخلص من ديونه ، ثم تعويض زوجته عن جانب من اموالها التي كان يحصل عليها وطالما شعر بالذنب لذلك ثم نظراً لان زراعتها كانت تكلفه الشيء الكثير ، وتدر عليه القليل بسبب سوء ادارتهــا وكثــرة تكاليفها . يضاف الى ذلك انشغاله بأعمال الوفد مما لا يسمح لهبالاشراف على شئون زراعتها . واخيرا كي يستخدم جزءا من ثمنها في مصاريفــه العادية . ويحتفظ ببعضها كتأمين له في مثل هذه الظروف الصعبة خاصة بعد قيام الوفد المصري .

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٣ ــ ١٨٩٤ .

(٢) لاشين ، سعد زغلول ، ص ٢٢٥ ــ ٢٢٦ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٤ ، ص ١٩٠٠ .

(٤) وخصها ثلث التركة البالغ مساحتهــا ٦٤٨ فدانا اي مــا يساوي ٢١٦ تقريبــا . راجــع : لاشــين ، ســعــد زغلــول ، ص ٢٢٦ . هامش رقم ٦ .

والقضية الرابعة هي ان سعداً قام في ١٨ فبراير ١٩١٩ بوضع رد على الطلب الذي تقدم به عشرة من المحامين الانجليز في مصر بغرض وضع القوانين الجديدة باللغة الانجليزية وفقا للمبادىء الانجليزية وان يكون بجانب كل قاض وطني في القضايا الاهلية قاض انجليزي ، وبعث برده هذا الى جرائد مصر والمقطم والاهرام فلم تنشره واحدة منها [1] . وهي القضية التي تفرعت عن اعمال لجنة برونيت وشغلت الصحافة المصرية واهتمت بها الاوساط القانونية في مصر سواء الاهلية او المختلطة — كما سبق ان رأينا — وكانت عاملا هاما من عوامل التفاف المحامين حول الوفد وقضيته [2] .

وربما يتصل بذلك ان سعدا رغب في ١٨ فبراير ١٩١٩ في أن ينشر امين الرافعي بيانا بقلمه حول احترام الامتيازات وديون الاجانب في مصر « اخجالا لبعض المتهوسين الذين ينقمون علينا امام السذج » يتضمن بعض أقوال « وآراء مصطفى كامل وغيره الذين قاموا بحركات سياسية في مصر فرأى امين الرافعي ألا ينشر ذلك باسمه ولكنه قام بجمع بعض اقوال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل « وأمر أن ينشر شيئا من اقوال الجريدة ، والمؤيد اللتين كانتا لسان حزبين في مصر » ، وذلك لانه خشي ان يتعرض « لسخط اخوانه من الحزب الوطني » فرأى سعد « ان الاولى العدول عن هذا البيان » [3] . وتألم كثيرا لذلك . وأكثر من هذا فان امين الرافعي يذكر ان سعدا فكر في الايام الاولى لتأليفه الوفد المصري

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٤ ، ص ١٩١٦ .

(٢) الاهالي ، راجع اعداد ١٩١٩/١/١ ، ثم ١/١٠ ، ١/١١ ، ١/١٢ ، ١/١٥ ، ١/١٧ ، ١٩١٩/١/١٨ وغيرها ٩

(٣) مذكرات سعد ، كراس ٣٤ ، ص ١٧ — ١٩١٨ .

في أن يصدر الوفد جريدة تكون لسان حاله الرسمي على ان تسند رئاسة التحرير الى امين الرافعي ، الذي أبى قبول هذه الفكرة قائلا « بأننا لا نريد ان نعمل الا مستقلين بعيدين عن سيطرة اي مخلوق الا سيطرة ضميرنا » [1] .

اما بالنسبة للقضية الاخيرة فربما تكون اهم هذه القضايا جميعا وأخطرها نظرا لاتصالها الوثيق بأسلوب سعد في قيادة الوفد وربما في تنظيمه وهي كما يسجل سعد ذاته انه بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩١٩ « عرضت على اخواني ان يأذنوا لي في آن انفذ ما يقررونه من ارسال أوراق الى الخارج بطريقة سرية يباح لي ان لا اذيعها فيهم ، فامتعض لذلك محمد باشا محمود وقال غضبا ان شرفه وشرف الاعضاء يأبى ذلك ، فلم يكن الا ان عدلت عن الاقتراح متأسفا » [2] . واذا كان سعد يذكر انه تحول عن ذلك ، الا انه يتضح لنا غير ذلك حيث انه لجأ الى ذلك على وجه اليقين في فترة لاحقة بعد قيام الثورة عندما كان في اوروبا كما سيتضح لنا ، بل ربما آنه استخدم هذه الاساليب السرية والعمل السري — ربما بعيداً عن زملائه ودون اطلاعهم — في تنظيم كادرات الوفد وخلاياه والتي استخدمت كثيراً اثناء نضال المصريين ضد السلطة البريطانية من ناحية وضد الحكومة المصرية ذاتها في بعض المراحل مما كان له اثره الكبير في حركة الوفد الجماهيرية وربما في الارتباط بقيادته وهو ما سيتضح لنا في الفصل القادم .

---

(١) الاخبار في ١٩٢١/٦/٢٣ . ايضا حمزه ، ادب المقالة الصحفية ، جـ ٧ ، ص ٢٥٤ .

(٢) الاخبار في ١٩٢١/٦/٢٣ .

الفصل الثالث

سعد زغلول وقيادة ثورة ١٩١٩ وزعامة الامة المصرية

القسم الاول

من مارس ١٩١٩ حتى يونيو ١٩٢٠

ألقت السلطات البريطانية في الثامن من مارس ١٩١٩ القبض على سعد زغلول رئيس الوفد المصري وثلاثة من أعضائه وقامت بترحيلهم في اليوم التالي الى بور سعيد ، تمهيدا لابعادهم الى مالطة ، وذلك بعد ان كانت قد طلبت الى كل منهم ضرورةاستحضار ملابس تكفي لمدةشهر [١] . وقبل أن يغادروا مصر تحولت القاهرة الى مدينة ثائرة تموج بالجماهير الغاضبة احتجاجا على المسلك البريطاني وتأييدا لقادة حركة الاستقلال المصري وتعبيرا عن آمال وتطلعات طالما هفت اليها نفوسهم طيلة فترة الاحتلال البريطاني بل وربما قبل ذلك . واذا كان طلاب المدارس هم الذين امسكوا بزمام المبادرة فان غيرهم من قطاعات الشعب وطبقاته المختلفة لم تتخلف عن الاشتراك فيها منذ قيامها كما تؤكده الوثائق . وهكذا لم يكد يمضي طويل وقت على اعتقال قادة الوفد المصري بل وقبل ان يصلوا الى منفاهم حتى شملت مصر بأسرها ثورة جماهيرية واسعة عجزت السلطات البريطانية على الرغم من امكانياتها وقواتها عن التصدي

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢١ . كراس ٥٠ ، ص ٢٨٥٤ .

لها ، او السيطرة عليها لفترة ليست بالقصيرة الامر الذي أثار دهشة المعاصرين من مصريين وأجانب [1] .

ونعلم ان الثورة — اية ثورة — هي لحظات التغييرات والانعطافات الحادة في حياة الامم والشعوب وانها تنشب لا لان بضع عشرات او مئات من الساسة البورجوازيين يتذمرون او يسخطون أو حتى يتحركون لتحقيق هدف محدد ، بل لأن الملايين من الجماهير يشعرون بالاستغلال الواقع عليهم ويهبون بشكل منظم أو عفوي عندما تعلو التناقضات التي نضجت خلال فترات طويلة ماضية [2] . وتنجح الطليعة أو القيادة في جذب الجماهير واثارة حماسها الثوري . ومن هنا فان أية محاولة للتصدي لتأريخ ثورة ما لا ينبغي ان تقف عند رصد عللها الظاهرية او اسبابها القريبة بل ينبغي ان تذهب الى ابعد من ذلك بكثير حيث تكمن هذه وتلك في اغوار بعيدة العمق في كل من الزمان والانسان ذاته . ولهذا فان مؤرخي الثورات سيظلون يستشعرون المسئوليات الجسيمة الملقاة على عواهلهم والمصاعب الضخمة التي تعترضهم عند تصديهم للكتابة عنها . واذا كان ذلك كذلك ، فاننا نعتقد ان المسئولية والمصاعب تتضاعف كثيرا امام من يتصدون للكتابة عن قادة تلك الثورات ومتزعميها . حيث ان طبيعة هذا النوع الاخير من الكتابات تتطلب بالضرورة التركيز على دراسة المقدرات والمهارات والتأثيرات الفردية لهذه القيادات والادوار التي قاموا بها ، وهو ما يتعارض تماما وطبيعة الحركة الثورية بل ويتصادم حتى مع

---

(١) يوسف نحاس ، ذكريات ، ص ٦٧ . العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٣٩ ، الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، جـ١ ، ص ٢٣٩ . الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٣٨ . مذكرات محمد فريد ، كراس ١١ ، ص ٣٠٢ — ٣٠٣ . مذكرات سعد زغلول، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢٦ . ثم ١٩٣٤ .

Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, p. 235. & Chirol, V., The Egyption Problem, p. 148.

(٢) بورشنيف ، علم الثورة ، ص ١٣ ، ٤٧ — ٤٨ .

الثورة ذاتها بما تعني من شمول وجماهيرية واسعة • ولهذا فمهما حاول هذا النفر من الباحثين اصطناع طرائق وأساليب علمية لمعالجة دراساتهم فاننا نعتقد ان منظورهم للثورة سيظل بشكل او بآخر منظورا فرديا ، لا يوفر ولا يمكن ان يوفر دراسة موضوعية لتلك الثورات وانما تقف دراساتهم اولا وآخيرا كمحاولات علمية لتقييم ادوار اولئك القادة ومدى فهمهم واستيعابهم بل وحتى اسهامهم في تلك الثورات •

وانطلاقا من هذا المفهوم فاننا لانستطيع ان نوافق مع اصحاب الرأي القائل بان ثورة ١٩١٩ كانت ثورة سياسية تنشد تحقيق الاستقلال السياسي لمصر وحسب ، اذ يكفي ــ في رأيهم ــ ان يمس شرف مصر وسيادتها بوجود احتلال اجنبي ليدعوا الى قيامها حتى ولو لم تكن هناك عوامل اخرى اقتصادية كانت او اجتماعية او غيرها ، لان ذلك ــ في تقديرهم ــ مما قد يشوه او يقلل من سمو هذه الثورة وجلالها ، وأبسط ما يرد به على هذا الرأي أولا أن مصر رزحت تحت نير الاحتلال البريطاني ما يزيد قليلا عن ثلث قرن من الزمن ولم تقم فيها ثورة كتلك التي قامت في مارس ١٩١٩ • وثانيا أن قوة الشعب المصري لم يكن قد طرأ عليها تعديل يسمح لها بمواجهة قوات الاحتلال مواجهة عسكرية عنيفة • وثالثا ان هذه الثورة وان بدا انها لم تكن سوى انفجار عفوي قامت به الجماهير دون اي تدبير سابق او تنظيم محكم كرد فعل لاعتقال قادة حركة الاستقلال ممثلي الشعب المصري المعترف بهم ، الذين نجحوا في اثارة حماس الجماهير وجذبهم نحوهم وخلق الظروف المواتية لتحركهم حتى من غير ان يكون للقادة انفسهم هدف اشعال الثورة ، بل انها تمت في غيبتهم سواء من ابعدتهم الى مالطة او من بقي منهم في القاهرة ، بل ربما انها حدثت على غير ارادة الباقين فيها وضد رغبتهم ، الا اننا نعتقد ان هذا الرأي لا يفي بحق التحليل العلمي الصحيح ، حيث أن هذه الثورة شأن غيرها من الثورات الاخرى في الشرق والغرب ــ على حد سواء ــ تقوم بفعل

تراكمات وتناقضات حادة عميقة الجذور ، لا تخطط لها الجماهيـــر او تنظمها ولا تقوم بها الطلائع والقيادات وحدها ، وانما يشترك فيها هؤلاء واولئك كل بقدر امكاناته ودوره الطبيعي والتاريخي عندما تتهيأ الظروف الملائمة والمناخ المناسب ، وهذا ما حدث بالفعل لثورة الامة المصرية فـي مارس ١٩١٩ • ورابعا فاننا لا نستطيع أن نفرق على الاطلاق خلال هـذه المرحلة التاريخية بين مطالب الجماهير السياسية من ناحية ، والاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى اذا ما أدركنا ان الاجانب ــ سواء كانـوا بريطانيين أم غير بريطانيين ــ قد استطاعوا ــ رغم قلـــة عددهم ــ ان يسيطروا على ادوات الانتاج المصري ووسائله في المجـــالات الزراعيـة والصناعية والتجارية بشكل حاسم [1] ، بما وفرته لهم الامتيازات الاجنبية وغيرها من حماية وضمانات ، وكان شعار الاستقلال التام ــ الذي طرحته الثورة بل وحتى قيادة الوفد المصري من قبلها ــ يعني حتى في مفهـــوم المواطن العادي التخلص المطلق من هذه السيطرة السياسية والاقتصادية معا بما يسمح للمصريين جميعا بممارسة سيادتهم على هـذه الجوانـب المختلفة •واخيراً فلا تثريب على المواطن أن يثور من اجل الدفاع عـــن حقوقه ومصالحه خاصة اذا ما كانت نهبا للاجانب ، اذ يكفي هذا وحـده

---

(١) لم تزد نسبة الاجانب في مصر خلال هذه الفترة عن ٢ ٪ من تعداد السكان ورغم ذلك بلغ راسمال الاجنبي المستثمر في مصر ــ عـدا شركة قناة السويس ــ سنة ١٩١٤ مبلغ ٩٢٫٠٣٩٫٠٠٠ جنيهمن جملة رؤوس الاموال المستثمرة في الشركـات المختلفـة البالـغ قدرهـا ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه . أي انهم كانوا يمتلكون ٩٢ ٪ تقريبـا . راجع : امين عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٤٨٨ . ثـم في سنة ١٩١٨ بلغت جملة ملكيات الاجانب الزراعية ٦٨٧٫٧٦٤ فدان بالاضافة الى ملكية الشركات الاجنبية التي بلغت ٢٤٠٫٠٠٠ فدان في سنة ١٩٠٧ اي ما يقارب خمس المساحـة الزراعية تقريبـا . حيث كانت مساحتها سنة ١٩١٨ هي ٥٫٢٩٠٫٠٠٠ فدان . راجع :
Baer, G., History of Landownership in Modern Egypt, pp. 120, 125, 224, 230.

سببا قويا ليقوم بثورته ، فماذا يعني الاستقلال السياسي بالنسبة له كمواطن عادي ؟؟ اننا لا نرى في ذلك البتة تقليلا او مساسا بشعوره القومي او بحسه الوطني ، حيث انه قد مضى ذلك الوقت الذي كان ينظر فيه الى الوطن والوطنية نظرة رومانسية مجردة خالية من اي مضمون حقيقي، وليس غريبا ان الاجانب انفسهم ومن خلفهم الاحتلال قد لعبوا دورا رئيسيا في تغيير تلك النظرة القديمة بل وربما في محوها • ولربما يعترض البعض بأن الاستغلال والقهر والظلم قديم في مصر ومع ذلك فلم يشهد تاريخها الحديث — على اقل تقدير — مثل هذه الثورة • الا اننا نرى أن قسوة الاستغلال وسطوة الظلم خاصة اذا ما صدرا عن اجنبي « غير مسلم » أو « كافر » أو « ذمي » جرى النظر اليه طوال التاريخ الاسلامي(١) نظرة خاصة ، باعتباره يخضع لحماية الاسلام والمسلمين ، فان ما حدث في مصر يعتبر قلبا حقيقيا لمثل تلك الاوضاع والمفاهيم حيث لم يعد هذا الاجنبي « المحمي » يتمتع بسيادة سياسية وحسب بل اصبح يتمتع بكل أشكال التفوق الاقتصادي والاجتماعي وما يرتبه له ذلك من سلطات وامتيازات واسعة • ومن هنا فان المواطن المصري — خاصة المسلم — قد مست مشاعره الدينية وجرح كبرياؤه الوطني معا ، كما أضير مع غيره من المواطنين الاخرين في مصالحه الاقتصادية والاجتماعية • ومن ثم

---

(١) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٣/٢٣ ، المقطم في ٣/٢٢ ، ٣/٢٥ ، ١٩١٩/٧/٢٩ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٢) ، ص ١١٩—١٢٠ ، ١٢٩ ، ٤٠ — ١٤١ ، ١٥٩ ، ١٧٩ . فكري اباظه ، الضاحك الباكي ، ص ٤٤ — ٤٥ . امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة ، ص ٢٥ — ٤٠ ، الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ١٧٣ ، ٢٤٢ . الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٠٩ ، ٢١٢ — ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ — ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، السيد ابو النجا ، ذكريات عارية ، ص ٢٩ :
Newman, P., Great Britain in Egypt, p. 219.

فليس امامه من شيء الا ان يهب للدفاع عن كل هذه الامور جميعا ، وليس في ذلك البتة اي تعصب ديني او شوفينية عقيدية .

ولهذا فلن نحاول ـ كما فعل البعض ـ ان تتلمس للثوار ما ينم عن وعي اجتماعي او مطالب اجتماعية اقتصادية . لان ذلك ـ في تقديرنا ـ تشويها للحقيقة الاساسية التي توصلنا اليها على الرغم من القرائن والوقائع الصريحة الدالة على ذلك منذ اليوم الاول للثورة والتي تؤيد ما ذهبنا اليه ، والتي اعترفت بها جميع الكتابات المعاصرة ، سواء المصرية منها أم الاجنبية . الى الحد الذي دعا البريطانيين ووثائقهم الى رميها باتجاهات « بلشفية » [1] . كما ننا لن نحاول من ناحية اخرى أن نستقصي أسباب الثورة المصرية سواء تلك التي ترجع الى السلطات البريطانية او الى مصر والمصريين او حتى غيرهم . وكذلك لن تتصدى لمواقف الطبقات المختلفة منها ؛ فتلك امور سبقت معالجتها كثيرا ؛ كما ان التعرض لها سوف يبعد بنا كثيرا عن خطة هذا البحث وإطاره .

ولكن يكفي التأكيد على عدة نقاط اساسية ، اهمها شمول الثورة المصرية وقوميتها ولبراليتها وعلمانيتها ، فمن حيث شمول الثورة وقوميتها فقد وقفت الامة المصرية بطبقاتها وفئاتها وطوائفها وعناصرها المختلفة من فلاحين وباشوات ، أميين ومتعلمين مسلمين واقباط ، رجالا ونساء من خلف قادة الثورة تدافع بشجاعة كبيرة وبتضحية هائلة عن المبادىء التي تمثلها [2] . كما انها شملت مصر بأسرها ريفها وحضرها وبواديها ، قراها ومدنها وعواصمها ، الى الحد الذي اعلنت فيه الكثير من المدن في مختلف

---

(١) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٣٩ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ـ ٣٢٦ وغيرها ثم :

Lacouture, S., & J., Egypt in Transition, p. 87.

(٢) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٢٣٤ ، ٢٥٥ :

Safran, N., Egypt in Search of Political Community, p. 101.

انحاء البلاد استقلالها ، وأقامت لها حكومات وطنية محلية ، كما حـدث في زفتي والاسكندرية والزقازيق وبنها وقلين وسمنود ودمياط والمنصورة والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وأسوان وغيرها [١] . ويرى البعض بحق ان قيام هذه الحكومات المحلية او المجالس الوطنية كان محاولة من جانب الطبقة البورجوازية المصرية لحماية ممتلكاتها من جموع الشعب ، وانهـا قامت بغرض المحافظة على اوضاع الملكية الفردية بعد ان أفلت زمـام الموقف من حكومة القاهرة[٢] . واكثر من ذلك فان الثورة قد شملت القائمين على مؤسسات الدولة سواء المدنية منها ام العسكرية حيث لم يتخلف عنها الموظفون ورجال البوليس وطلاب المدرسة الحربية ـ نظرا لعدم وجود جيش مصري في مصر لقيام السلطة بترحيله الى السودان خلال الحـرب منذ لحظاتها الاولى [٣] . وربما يفسر ذلك نقل السلطـة الـى القوات العسكرية البريطانية ابتداء من صباح ١١ مارس بعـد ان كانت في يـد

---

(١) مذكرات النجار، البلاغ في ٣/٢٥ ، ٣/٢٨ ، ٣/٣٠ ، ٣/٣١ ، ٤/١ ، ٤/٧ ، ١٩٣٣/٦/٤ : المنبر ١٩١٩/٣/٢٩ الصريح ١٩٣٣/٥/١٨ مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٧٧ ، مذكرات علوية ، ص ١٣٦ . احمد لطفي السيـد ، قصـة حياتي، ص ١٧٩ الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢، ٢٢٣، ٣١٢، ٣١٣ ، ٣٢١ ، مظهر سعيد ، سجين ثورة ١٩١٩ ، ص ٨٨ـ١٣٦ .
Lacouture, J. & S., op. cit. p. 87. & Harris, Egypt under the Egyptians, p. 20. & Chirol V., op. cit. pp. 182-83. & Newman, P., op. cit. p. 219.

(٢) محمد انيس ، دراسات في المجتمـع المصري ، الكاتب في اغسطس ١٩٦٥ ، ص ٢١ ، ٤٠ .

(٣) عن اشتراك البوليس والعسكريين في الثـورة راجـع : مذكـرات النجار ، البلاغ في ٤/١٥ ، ١٩٣٣/٥/٣١ ثم الاهرام، نفس المصدر، ص ٢١٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣٩٨ ، وغيرها ثم مظهر سعيد، نفس المصدر، ص ٩٢ ــ ٩٨ ، ١٣٦ وكذلك
Elgood, P.G., The Transit of Egypt, p. 241.

انبوليس المصري [1] كما يفسره فعل العديد من عمد القرى ومشايخها الذين لم يقعدهم واجبهم الوظيفي عن أداء واجبهم الوطني [2] .

ولربما يعزى هذا الشمول الذي اتسمت به الثورة المصرية الى اتساع وفداحة ما اصاب مصر والمصريين من جراء الاجانب والاحتلال الاجنبي سواء على الصعيد السياسي من حيث فقدان السيادة القومية ، او على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي الناجم عن السيطرة الاجنبية على اقتصاديات مصر والذي أضير من اجله كل من الفلاح والعامل ، والموظف والتاجر ، والمهني والطالب ، وغير هؤلاء وهؤلاء .

ومن حيث علمانية الثورة ولبراليتها فقد سبق ان مر بنا ان سعد زغلول صرح لجورج خياط ــ عند محاولات ضمه للوفد خلال تشكيله ــ ردا على استفسار الاخير حول وضع اقباط مصر بعد الاستقلال قائلا « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لا فرق بين احد منا الا في الكفاءة الشخصية » ، وتم اثبات ذلك ضمن محاضر الوفد ، واعلان جورج خياط به بناء على طلبه [3] . كما أدلى سعد بحديث صحفي في أبريل ١٩١٩ جاء فيه « ان الحركة الحالية في مصر ليست حركة دينية لان المسلمين والاقباط متظاهرون معا وليست هي حركة عداء للاجانب ولا هي حركة دعوة الى جامعة عربية » [4]. كما أن الثوار في مصر قد رفعوا شعار وحدة عنصري الامة ، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان رجال الدين ــ مسلمين وأقباط ــ راحوا يعملون معا باتفاق تام على تطبيق هذا الشعار مما

(١) Russel, T., Egyptian Service,pp. 192-93.

(٢) دفاتر قيد اسماء عمد ومشايخ البلاد والعزب وحوادثها . دار المحفوظات العمومية ، ج ١ ، ص ١٨ ، ج ٥ ، ص ٥٢ ــ ٥٣ ، ٧٥ وغيرها الكثير .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٣ ــ ١٨٥٤ .

(٤) المقطم في ١٩١٩/٥/٨ . وقد ادلى سعد به الى جريدة «الاكوباري» ونشرته جريدة « الديلي ميل » بتاريخ ١٩١٩/٤/٢١ .

أدهش المراقبين الاجانب [١] • وأكثر من هذا فان الثوار رفعوا ضمن ما رفعوا من شعارات ، شعار « الحرية والمساواة والآخاء » [٢] وشعار « ليحيي العدل » [٣] وغيرها • غير ان ذلك كله لم يحدث تلقائيا ــ كما يرى البعض ــ [٤] أو انه جاء دفعة واحدة ، وانما كان تتاجا لتطورات وتغيرات واسعة ترجع الى ما يربو على قرن من الزمن في تاريخ مصر بفعل التأثيرات التي احدثتها الحملة الفرنسية في نسيج الحياة المصرية ، وهو نفس الاتجاه الذي سلكه محمد علي وخلفاؤه من بعده ، ثم تأكد بفعل الاحتلال البريطاني لمصر ، ونعني به الاتجاه نحو اصطناع اساليب وأنماط الحضارة الغربية في جوانبها المادية والفكرية ، والذي انعكس أثره بشكل واضح في البناء الاجتماعي الاقتصادي المصري وما نجم عنه من ابنية فوقية سواء في الجوانب السياسية او الفكرية او غيرها • واذا كان ذلك القول يصدق تماما فيما يتعلق بالمدينة المصرية وساكنيها ، فانه لا يبتعد كثيرا فيما يتعلق بالقرية المصرية وسكانها ــ على الاقل من الناحية السلبية ــ بفعل التغييرات التي شهدتها سواء فيما يتعلق بشكل الملكية الزراعية ونمط الانتاج الزراعي وعلاقاته الجديدة طوال القرن التاسع عشر وما صحبها من تغييرات كيفية في حياة الفلاح المصري ذاته • ولا يعني ذلك انحسار المد الديني الاسلامي او اندثار المؤسسات التقليدية الاسلامية التي عرفتها مصر طيلة تاريخها الاسلامي ، وانما يعني تراجع هذا المد بمؤسساته التقليدية وممثليه القدامى الى الصفوف الخلفية ليفسحوا

---

(١) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٣٤ ، وغيرها ثم :
Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, p. 165.

(٢) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ •

(٣) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٤١ •

(٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ١٣٢ •

المجال لتيارات ونزعات فكرية جديدة ومؤسسات علمانية خالصة ، ما لبثت ان هيأت الفرصة لقطاعات من المصريين ليتشربوا تلك النزعات الجديدة ويدافعوا عنها • ومن ثم فان تاريخ مصر ـ خلال هذه الفترة ـ لن يعدم وجود هذين الاتجاهين جنبا الى جنب ، وذلك خلاف ما حدث في اوروبا ذاتها من حيث اختفاء القديم تماما ليحل محله الجديد بفعل حركة التفاعل الذاتي واتساقا مع قانون الديالكتيك •

ولهذا ففي مواجهة هذه الخاصية المصرية ونعني بها الازدواجية ، وجد اصحاب هذا الاتجاه الديني انفسهم مدفوعين الى القيام بمحاولة جادة للتنقيب في جوهر العقيدة الاسلامية عن حلول لهذا التناقض الذي وجدوا « مصر الحديثة » غارقة فيه وعلى الرغم من اخلاص محاولتهم هذه الا انها لم تسفر في النهاية عن العثور على ذلك المخرج الذي نذروا انفسهم من اجله ، فهيهات ان يجدوا لذلك مخرجا بعد ان ارتمت مصر في احضان الحضارة الحديثة ـ فكرا وتطبيقا ـ وقررت ان تخلع عن نفسها أردية العصر الوسيط ، ومع ذلك ، وبالرغم من اخفاق محاولتهم هذه فانها ربما لن تكون الاخيرة اذ ستظل مصر ـ في تقديرنا ـ طوال النصف الاول من القرن العشرين ـ وربما بعده ـ تشهد من فترة لاخرى محاولات مماثلة تتردد بين حين وآخر ، يدفع الى ظهورها ايغالها في الاخذ عن الغرب حينا ، وتعثر ما سبق لها ان اخذته نتيجة لعوامل عديدة احيانا ، أو بفعل هذين العاملين معا في احيان اخرى • ولكن تخرج مصر من ذلك موقنة حتمية ذلك الطريق الذي دفعت اليه ، مدركة استحالة نكوصها او ازورارها عنه • ولا تشكل محاولات صحواتها الروحية او استفاقاتها الفكرية تلك الا حواجز وعقبات تحد من سرعة اندفاعها بما عرف عنها من ميل الى المحافظة ومقاومة لكل ما هو جديد • ولهذا فليس غريبا ان تتبنى هذه الثورة تلك الافكار سواء في جانبها العلماني أو اللبرالي ، لان منظميها على الاقل ـ ونعني بهم الوفد المصري ـ ان هم في الحقيقة الا

نتاج هذه التغييرات المادية الجديدة وثمرة تلك التأثيرات الفكرية الوافدة. وفيما يتعلق بجماهير الثورة وادواتها فان الامر يحتاج الى وقفة علمية اخرى وتحليل دقيق .

فبالنسبة الى الطبقة البورجوازية بأجنحتها المختلفة ــ سواء الزراعية او التجارية الصناعية او البروقراطية او المهنية ــ فلا شك انها وقفت من هذه الافكار نفس الموقف الذي وقفته قيادات الثورة ، ذلك لانها في النهاية تشكل المولود الجديد ــ والاخير ــ الذي خرجت به مصر من زواج القرن التاسع عشر ، ونما نموا طبيعيا خلال سني ما قبل الثورة ، فوصل طور المراهقة مع ما تحمله من معاني الاندفاع والذاتية المتضخمة والرغبة في اثبات الوجود ، ولهذا فمن المسلم به ألا يتنكر الوليد لباعثه وسر وجوده لان في ذلك نفيا لذاته ، وان كان له ان يتمرد فليس امامه سوى التصدي لتلك العلاقات التقليدية والاوضاع القديمة البالية التي وجد نفسه محاطا بها ، والتي طالما قيدت حركته وحدت من حريته التي كان ينشدها ، وذلك أمر طبيعي حدث في مصر وفي غير مصر .

وفيما يتعلق بطبقة العمال فمن المؤكد ان قطاعا منها ــ ونعني به البروليتاريا ، عمال الصناعة الحديثة ــ يكاد يكون التوأم الذي رزقت به مصر ــ الى جانب الطبقة البورجوازية ــ من زواج القرن التاسع عشر ، ويصدق بشأنها ما ذكر عن الطبقة البورجوازية . الا انه من المؤسف ان ذلك الوليد خرج سفاحا من أب غير شرعي فاذا كانت الطبقة البورجوازية في معظمها ، قد خلقت بفعل زواج معترف به وحمل شرعي بتفاعلات ذاتية ، فان هذا الوليد الجديد فرض على مصر ان تحمله من زوج اجنبي لم يعترف له ببنوته . كما ان امه ــ مصر الدولة ــ كانت تتنكر له حينا ، او تنظر اليه على استحياء احيانا اخرى لانه طالما كان يذكرها بخطيئتها ، وفي هاتين الحالتين فقد ترك وحيدا يقاسي مرارة المعاناة وقسوة الحياة ، فاكتسب

بذلك خبرة ومراسا كثيرا ما استفاد بهما في تمرده على والديه ، وهو ما حدث خلال ثورة ١٩١٩ .

وفيما يتعلق ببقية اعضاء هذه الطبقة ـ ونعني بهم بقايا العمال الحرفيين ـ فلا شك انهم من مخلفات مصر الوسيطة والعثمانية اثرت فيهم تلك التغييرات الجديدة تأثيرا واضحا ، حيث اوقفت نموهم ، وضعضعت تجمعاتهم وتنظيماتهم وقلبت انماط حياتهم وعلاقاتهم الا انها مع ذلك لم تنجح في تحطيمهم او القضاء عليهم كلية . ولهذا فليس عسيرا ان نتصور نظرتهم وشعورهم تجاه ذلك القرن ، وموقفهم من كل ما جاء به في المجالين المادي او الفكري والذي سمح لغيرهم من الطبقات الاخرى ـ سواء القديمة منها ام الجديدة ـ ان تفيد منه بشكل او بآخر ـ حيث انه من ناحية لم يوفر لهم في مصر فرصة التطور الذي مر به زملاؤهم في اوروبا حينما اصبحوا تجارا او اصحاب رؤوس اموال ومصانع حديثة ، ومن ناحية اخرى فانه لم يتركهم على حالهم القديم بكل ما فيه من خير او شر . ولهذا فليس غريبا أن يقفوا منه موقفا عدائيا رافضا ، ولكنه مع الاسف كان رفض الضعيف اليائس ، فلا غرو انهم كانوا من بين اوائل الذين ساهموا في الثورة وشاركوا فيها ، وطبعوها بطابع العنف [١] ، لانهم وجدوا فيها فرصة العمر للتعبير عن معاناتهم ولتحويل رفضهم السلبي الى عمل ايجابي قد يفيدون منه ـ بشكل او بآخر ـ والا فهم غير خاسرين .

أما فيما يتعلق بطبقة عمال الزراعة والمزارعين فهم أكبر ابناء مصر على الاطلاق تكاد تختفي الفوارق السنية بينهم لطول تلازمها ، أعطى لها بقدر ما وفرت له بل يزيد ، طبعها بطابعه ، وحنا عليها كثيرا ، ومنحها احترامه

---

(١) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٣/٢٣ . وكان النجار يطلق عليهم هم وغيرهم « الغوغاء ، وابناء الدروب واحلاس الازقة وحثالة الناس » مما يذكرنا باصطلاحات الجبرتي في مطلع القرن ١٩ ، او غيره من الكتاب المعاصرين له .

ورعايته ، وغفر لها خطاياها وعقوقها وهجرها خلال زيجاتهـا الكثيـرة والمتعاقبة ، وربما غير الشرعية أو غير المتكافئة . فلطالما قست عليه وحرمته لتمنح غيره ، وأرهقته ليستمتع سواه ، ومع ذلك ، وبالرغم من كل ذلك فهي بالنسبة له الام والرفيق والامل . واذا كان قد بذل لها كل ذلك ، انما لتبقى هي ولتحمي مصر . غير ان زواجها الاخير ــ زواج القرن التاسع عشر ــ فانه ــ من وجهة نظره على الاقل ــ لم يقف عند حد السيطرة عليها والنيل من كبريائها وتغيير سلوكها ، بل انها سمحت له ــ ربما لوله اصابها او لدفقة مراهقة متأخرة ــ باستلاب عقلها وروحها معا . واكثر من هذا كله التدخل المسرف في علاقاتها مع بنيها وأكبر ابنائها ، وليت الامر وقف عند هذا الحد بل انه كاد ان ينجح في قلب طبيعة هذه العلاقة رأسا على عقب . وهو ما لم يفعله زوج لها من قبل ، ولعله نفس السبب الذي من اجله هب ارشد ابنائها واحكمهم ــ الزرّاع ــ فكانت هبته بقدر عطائه وصبره ، ولم يكتف بتوجيهها الى غريمه الذي انتزع منه امه ــ مصر ــ وسلبها كل ما كان يحرص على احتفاظها به ، بل شملت موجة غضبه امهذاتها لطول ما فرطت في حقوقه ، ولجسامة ما ارتكبته من جراء زواجها الاخير .

وهكذا يتضح لنا ان انفتاح مصر على معطيات القرن التاسع عشر قد خلف آثارا عميقة في كياناتها وابنيتها ومؤسساتها ، واكثر من هذا في روحها وعقليتها ، ولا غرابة ان تكون تلك الاثار ايجابية وسلبية في آن واحد ، دفعت المصريين ــ على اختلاف طبقاتهم ــ الى ان يحددوا لانفسهم موقفا واتجاها واضحا ازاء هذه التغييرات الجديدة سواء بالتأييد أم بالمعارضة . ومن ثم نكاد نلمس توزعهم مناصفة ــ من حيث تقسيمهم الطبقي ــ بين هذين الامرين ، ورجحان كفة الجانب المؤيد لتلك التغييرات لاستحواذه على أدوات وطرائق وامكانيات التأثير . ولهذا فلم يكن عسيرا على قيادة ثورة ١٩١٩ ــ بحكم تكوينها وانتمائها ــ ان تنجح ليس فقط في ان تجر وراءها كافة الطبقات المصرية ــ بما فيها من مؤيدة ومعارضة ــ وانما كذلك في ان

تدمغ ثورتها وحركتها بطابعها الذي لم يخرج عن الاطار العلماني اللبرالي . كما لم تسمح لها بأن تتقدم بعده خطوة اخرى او ان ترفضه برمته لتصطنع لنفسها اطرا اخرى اسلامية كانت ام غير اسلامية .

وعلى اية حال فقد وصل المنفيون الاربعة الى مالطة ، وابلغ قائد الباخرة التي اقلتهم من مصر مندوب حاكم الجزيرة « بأن هناك وصية بمعاملة هؤلاء احسن معاملة واكرمها » [1] . كما لقيهم الاسرى والمعتقلون من مصريين واتراك وألمان وغيرهم باحترام وتقدير . غير ان السلطات البريطانية في الجزيرة حرمت عليهم قراءة الصحف الفرنسية والمصرية ، ولم تسمح لهم الا بقراءة ثلاث صحف فقط ، احداها انجليزية وهي التايمز والاخرى مصرية وهي المقطم والثالثة ايطالية وهي مالطة [2] . وقد مكث المنفيون عدة ايام لا يعلمون من امر حوادث مصر وثورتها شيئا . ولكنهم بدأوا يتعرفونها من خلال البرقيات التي كانت تنشر في الجزيرة ومن الصحف التي سمح لهم بالاطلاع عليها ، فأبدوا اندهاشا شديدا لوقوعها ، لانهم ما كانوا ليتصوروا حدوثها خصوصا بالكيفية التي حدثت بها [3] . الا انهم من ناحية اخرى اعربوا عن ارتياحهم البالغ لها « حتى كادت تحبب السجن » اليهم ، وان كانوا قد أبدوا استياءهم ــ كما يذكر سعد ــ من « تداخل بعض الاشرار في الحركة » لارتكابهم « جرائم فظيعة » [4] . ويقصد سعد بها تلك الاعمال العنيفة التي قام بها العمال والفلاحون على وجه الخصوص ، والتي أفزعت السلطات البريطانية في مصر ، وكانت من وراء التنازلات التي قدمتها انجلترا للثوار وقيادة الوفد فيما بعد .

وقد علق سعد زغلول على حوادث الثورة بقوله « ومهما يكن من

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢٣ .
(٢) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٩٢٥ .
(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٩٢٦ .
(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٢٨ .

طبيعة الحوادث التي حصلت بعد قيامنا ، فانها جاءت قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقدرون ، وعكست القصد على حزب الاستعمار ، فألفتت العالم كله الى ان هناك أمة مظلومة تطلب الانصاف » [1] . وعندما نشرت التايمز نبأ اعلان « الجمهورية » في مدينة الزقازيق ابدى سعد دهشته متسائلا « فهل تبدلت الامة المصرية في هذه البرهة الوجيزة التي مضت من وقت سفرنا من البلاد ، أو ان القوم يكبرون في الحوادث ويبالغون في شأنها بغية الوصول الى غرض يرمون اليه » [2] . غير ان سعداً قد وجد في هذه الاحداث نوعا من الترضية والمكافأة له ولرفاقه نظير ابعادهم عن مصر حيث يذكر ان « ما كنا نوده من سفرنا هو تبليغ مطالب قومنا سواء كان لاحرار الامة الانجليزية او لاعضاء المؤتمر قد حصل بأبلغ بيان وأفصح عبارة واقطع برهان ، كما ان مسألة مصر قد بلغت بفضل ذلك اهمية كبيرة وان « الفضل في ذلك لا يرجع الى مهارتنا ولكنه يرجع في الحقيقة الى سوء السياسة الانجليزية في مصر ، اذ لو انها تركتنا نسافر لم يحصل شيء مما حصل ولكن الله اضلهم فأحبط اعمالهم وعكس القضية عليهم » [3] .

وعندما نشرت التايمز ان مؤتمر السلام المنعقد في باريس تباحث مع جنرال اللنبي Allenby — قبل سفره الى مصر — في شئونها ، وابدت الصحيفة اسفها وانتقادها اهتمامه بمسألة مصر قبل غيرها — كما يذكر سعد — فانه فهم من ذلك ان « مسألة مصر اصبحت من موضوعات بحث المؤتمر » كما آمل ان تكون « نتيجة لبحثه خيرا لها » [4] الا أنه عاد من

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٢٩ .

(٢) المذكرات ، نفس المكان .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٣٤ .

(٤) مذكرات سعد ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٣٠ . كما علم سعد ان جريدة « الديبا » الفرنسية نشرت « ان مسألة مصر اصبحت في المؤتمر ، وحلها اصبح في يد اعضائه لا في يد الانجليز وحدهم » فعلق قائلا « وهذا ما كنا نبتغيه » ، ص ١٩٣٤ .

ناحية اخرى فرأى ان احداث مصر وان كان من شأنها ان تلفت انظـــار المؤتمر ، لكنها لا تدعو الى اعلان استقلالها كما يود المصريون ، أولا لان انجلترا ــ بعد انتصارها ــ لا يمكن لها ان تفرط فيما كسبته قبل الحرب، وهي التي كانت ترى مصر خالصة لها ، خاصة بعد اتفاقية ١٩٠٤ مع فرنسا ، كما ان الدول اعضاء المؤتمر ــ بحكم ما لها من مستعمرات تود الاحتفـــاظ بها ــ لا يمكن لواحدة منها ان تحمل الاخرى على ان تتخلى عما في يدها من مستعمرات ، واخيرا لان صوت الرئيس الامريكي ولسون قد ضعف بل واتهمه قومه بأنه يمالىء الانجليز ، وهو الذي كان الوفد والمصريــون عامة يعتمدون على اقواله ويعدونه « نبي آخر الزمان » . ومع ذلك فقد رأى سعد ان حالة مصر لا بد ان تتغير الى ما هو احسن مما كانت عليه بفضل سعي الاحرار من الانجليز انفسهم [1] . ذلك لان سعدا كان شديد الرجاء في مساعدة احرار انجلترا لمصر والمسألة المصرية فقد ابلغ زملاءه « اننا يلزمنا ان لا نقطع النظر عن انجليز انجلترا فان لنا فيهم نصراء من ذوي الحريــة والنفوذ من مثل الذين ثاروا وسألوا عن امرنا وشددوا على قومهم بوجوب العدل فينا » [2] . وعندما اذيعت احدى البرقيات الواردة من لندن معلنــة عودة ولسن الى الولايات المتحدة يوم ١١ ابريل ١٩١٩ ، وقيل بشأنها ان الاتفاق على مبادىء الصلح قد تم ، آخذ سعد يحلل جدوى سفر المصريين لحضور مؤتمر الصلح فيما اذا كانت المسألة المصرية ضمن هذه المبــادىء التي تم الاتفاق عليها ، وانتهى الى استبعاد هذا الظن لانه لو كان قد حدث شيء من هذا لتناقلته الانباء ، وحرصت انجلترا على ترويجه واذاعته [3] .

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٤١ .
(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٤٣ وقد علل المراسلون الامريكيون سبب عودة ولسن الى حدوث خلاف بين اعضاء المؤتمر ، واصرار ولسون على تنفيذ جميع مبادئه فهدد بالانسحاب من المؤتمر ، كمــا انه قد حدثت عدة امور في امريكا ذاتها استوجبت تعجيل عودتــه اليها . راجع : ص ١٩٤٤ .

ومما يستلفت النظر ان سعدا علق على مقال اخر لجريدة التايمز ابدى فيه كاتبه ثناء طيبا على كل من رشدي وعدلي بأن قال « ان الحكومة الانجليزية تريد استمالة هذين الوزيرين اليها وتستعملهما لتنفيذ سياستها [1] .

ولقد صرف سعد وقته في المنفى في تبادل الزيارات مع بعض الاسرى من الاتراك والمصريين والالمان وغيرهم ، وفي قراءة الصحف والبرقيات ، ثم في تعلم اللغة الانجليزية للمرة الاولى ، كما انه واظب على استمرار دراسة اللغة الالمانية [2] ، وكان قد بدأ في تعلمها منذ بضع سنوات قبل قيام الحرب . ولكن يبدو ان ظروف النفي وقسوته قد جعلت المنفيين شديدي التأثر والانفعال ، الامر الذي أدى الى وقوع بعض الخلافات بينهم خاصة بين كل من محمد محمود واسماعيل صدقي ، وقد حاول سعد وحمد الباسل التدخل مرارا بينهما دون جدوى ذلك لان سعدا ذاته اصبح يضيق بمحمد محمود وأفعاله رغم صداقته القديمة والوطيدة به حيث اصبح يرى فيه ميلا « الى العلو والترأس » مع ان الموقف ــ كما يذكر سعد ــ لا يدعو الى شيء من ذلك « فكلنا هنا في المصاب سواء لا فضل لأحدنا الا بالتجلد على المكروه والصبر على مضايقات الغربة والسجن » [3] فقد كتب سعد يصف صديقه « القديم » محمد محمود بانه « متكبر معجب بنفسه ، يستخف بغيره ،

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٢٩ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٢٦ ، ١٩٣٨ .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٢٥ .

(٤) المذكرات ، كراس ٣٥ ، ص ٣٠ ــ ١٩٣٣ . وقد رأى سعد انه من المفيد ان يسجل حسنات وسيئات محمد محمود وفعلا فعل ذلك.
وكان سعد يقيم في مالطة مع محمد محمود في مسكن واحد حتى يوم ٧ ابريل عندما خلا مسكن انتقل اليه محمد محمود . واصبح كل من المنفيين الاربعة يقيم في مسكن مستقل به داخل معسكر الاعتقال للاسرى ، ص ١٩٣٥ .

غيورا يأكل بعضه اذا (علا) الغير عليه ، ويجهد نفسه أن يخفي فضل غيره ليظهر فضله • يضحي المصلحة العامة للمصلحة الخاصة • يطلب في كل عمل يعمله شأنا خاصا فان لم يجده فما اسهل عليه ان يهمله • سيىء الظن كثير الوسوسة • غير امين في الرواية ، ولا مروءة عنده » [1] واذا كان من الممكن تبرير امر هذا الخلاف الذي بدأ يدب بينهم بعد نفيهم الى مالطة ــ نظرا لظروفهم ــ فانه من العسير ان نجد تبريرا لاستمرار هذا الخلاف ــ او على الاقل نظرة سعد لصديقه ــ خاصة بعد اعلان نبأ الافراج عنهم ، حيث ان سعدا قد سجل عبارته السابقة يوم ١٣ ابريل ١٩١٩ ــ ان لم يكن بعد ذلك ــ وبعد مرور بضعة ايام على تبليغهم نبأ الافراج عنهم ، مما يدعو للاعتقاد بأن هذا الخلاف قد ترك اثرا في نفوسهم حملوه معهم الى باريس، مما سيكون له نتائج بعيدة خاصة بعد ان يلحق بهم زملاءهم فيتزايد عددهم وبالتالي تتسع شقة الخلافات بينهم •

وفي مساء العاشر من ابريل ١٩١٩ تلقى المنفيون الاربعة قرار اللنبي الخاص بأباحة السفر للمصريين بالفرح الزائد والارتياح الكبير وعدّوه « اول انتصار للحق على القوة ، واول ثمرة من ثمرات اتحاد الامة على اباء الضيم والانفة من ذل الاستعباد ، وأثر من آثار الحركة المباركة التي قامت بها مصر في هذه الايام » [2] • وعندما علموا بأن هذا القرار« يشمل الاذن أيضا للمصريين الذين كانوا منعوا من السفر لانجلترا ابتدأ » ــ أي ما يعني الافراج عنهم والترخيص لهم بالسفر ــ صفقوا لهذا النبأ تصفيقا دوى في المكان « وأخذوا يتأملون في وضعهم • فرأوا ان من الاوفق لهم ان يسافروا توا الى اوروبا لقضاء واجب الوطن العزيز قبل كل شيء » [3] •

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٤٦ •

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٤٠ •

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٤١ •

وقد كتب سعد معلقا ان « ما انبعث في قلبي من الفرح لم يلبث ان يمازجه الشعور بالواجب نحو الامة وتحمل عبئه ، بعد ان حط الاعتقال من كواهلنا حمله وصرت افكر فيما يجب فعله » كما صرح لزملائه « لا يأخذنكم ما اتم فيه من الفرح عن واجب التحفظ والظهور بمظهر الرزانة والسكون »(١) . كما صرح الباسل لسعد « اليوم اندرجت حياتنا في حياة المجموع واندمجت شخصياتنا في الامة فلا نفكر في انفسنا ، ولكن في بلادنا ، وقد كان الطريق غير واضح امامنا ، وقد اصبح الان جليا ما علينا الا ان نستمر في سلوكه الى النهاية التي نرومها ولا ينقصنا الاقدام » . وأخذ يمتدح شخصية سعد وموقفه وشجاعته وعزمه (٢) . كما تلقى الاسرى المصريون في مالطة نبأ الافراج عن المنفيين الاربعة والسماح بالسفر للمصريين « بالبشر والترحاب وأخذ بعضهم يهنىء بعضا » (٣) . وفي صباح ٢ ابريل ذهب حاكم الجزيرة البريطاني لمقابلة الزعماء الاربعة ودار بينه وبينهم حديث قال فيه « انكم اشعلتم النار في مصر ثم طرتم الى هنا » رد عليه محمد محمود ـ كما يذكر سعد ـ « بلهجة شهمة ، كلا ، اننا قبضنا على زمام الامور مدة وجودنا ولم يشعل النار الا القبض علينا ونفينا من غير سبب » (٤) .

وقد أخذ سعد وزملاؤه يستعدون لمغادرة الجزيرة حيث انهم علموا صباح السبت ١٢ ابريل من الضابط المنوط به تفقد احوالهم نبأ تلقي برقية من مصر تفيد ان الوفد المصري في طريقه الى لندن حيث ان ثمانية عشر مصريا ـ هم أعضاء الوفد الباقين في مصر بالاضافة الى افراد آخرين(٥) ـ غادروا

---

(١) المذكرات ، نفس المكان .

(٢) المذكرات ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٤٢ .

(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ١٩٤٣ .

(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٤٤ .

(٥) المذكرات ، نفس الموضع . وهم جورج روماني وبدر ويصا واصف وعزيز منسي وحسين واصف وغيرهم .

مصر في طريقهم الى مالطة للانضمام بسعد وزملائه ، وانهم سوف يصلون اليها صباح الاثنين ١٤ ابريل . ولهذا قام المنفيون الاربعة بتوديع أسرى مالطة من مصريين وغيرهم ، وفي الموعد المحدد عرجت السفينة المقلة للوفد المصري على مالطة ، فلحق به سعد وزملاؤه ، غير ان وجهتها كانت فرنسا ولم تكن لندن كما ابلغ المنفيون الاربعة .

ونجد لزاما علينا قبل ان نرحل مع الوفد المصري الى باريس ، ان نتوقف قليلا لنتقصى الاسباب التي دفعت انجلترا الى الافراج عن المنفيين والسماح لهم ولغيرهم بالسفر لما لذلك من اهمية كبيرة في فهم الدور الذي سيلعبه الوفد المصري في باريس من ناحية ، وفي تحديد الاطار الذي ستتحرك نحوه الاحداث فيما بعد . ولقد سبق ان مر بنا كيف أن الثورة شملت مصر بأسرها في سرعة ادهشت ليس فقط كافة المراقبين المعاصرين ولكن كذلك القادة المصريين انفسهم الذين مهدوا لها وحركوا الحوادث سراعا نحو قيامها [١] . وذلك بعد أن التحمت بها اعرض طبقات الشعب المصري ونعني طبقة العمال بأجنحتها المختلفة سواء كانوا عمال الزراعة أم الصناعة أم الحرفيين وطبعوها بطابع العنف سواء في الريف ام في المدينة على عكس ما كان يرجو قادتها ومتزعموها ، الامر الذي دفع احد القادة العسكريين البريطانيين من ناحية الى الاعتراف بان « تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة يجعل من غير الممكن ان يتحقق قمعها دون اللجوء الى أشد اعمال القمع » [٢] . كما أنه دفع فريقا من المصريين من ناحية أخرى الى

---

(١) مذكرات محمد فريد ، كراس ١١ ، ص ٣٠٢ — ٣٠٣ . ثم مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٢٦ ، ١٩٣٤ . ثم الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٣٨ . ثم الرافعي ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٣٩ ، ثم يوسف نحاس ، ذكريات ، ص ٦٧ . وكذلك .
Chirol, V., op. cit. p. 48. & Marlowe, J., op. cit. p. 235.

(٢) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٣٨ .

تشكيل فرق من « الشرطة الوطنية » في العاصمة [1]، للحفاظ على «سلمية الحركة » وعدم تعريض الملكية الفردية لاي اعتداء ، كما دفعهم ايضا الى اقامة « حكومات محلية » في المدن الكبرى وعواصم المديريات ـ بعد ان قطعت بينها وبين القاهرة سبل الاتصال ـ لتؤدي نفس الغرض الذي انشئت من اجله « الشرطة الوطنية » في العاصمة .

كل ذلك وغيره ارغم القائم بالاعمال البريطاني في مصر على ان يقترح على حكومته مبكرا ـ ولما لم يمض اسبوع على اندلاع الثورة ـ « التوصية بقدر من الاستجابة للمشاعر الوطنية » نظرا لان الدلائل الاخيرة تشير الى ظهور دعوة تحض على « التوقف عن العمل » [2] وهو الامر الذي افزع القائم بالاعمال البريطاني . ولهذا فانه اقترح كذلك على حكومته الغاء جميع القيود المفروضة على سفر المصريين الى أوروبا ، وايفاد لجنة تحقيق الى مصر لبحث الموقف والتقدم بتوصياتها ، وذلك بعد ان تصدر انجلترا بيانا بأن مؤتمر السلام قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر ، وان بريطانيا قد قبلت الانتداب عليها [3] بل آن شيتهام ـ القائم بالاعمال البريطاني ـ ذهب في هلعه الى أبعد من ذلك ـ فقد حاول ان يطلب مساعدة الولايات المتحدة الامريكية في القيام باقناع حكومته بانتهاج سياسة ترضية . فقد بعث الى القنصل العام الامريكي في ١٨ مارس يبلغه انه « لم يكن هناك وقت منذ ثورة عرابي ١٨٨٢ كانت فيه شئون البلد في مثل هذا الحرج » وأضاف انه « عاجز عن الحصول على تعليمات من لندن » . « وأوعز » الى القنصل الامريكي العام ان يبعث ببرقية « بشأن الظروف الخطيرة التي

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٢) ، ص ١٣٢ ملف (٣) ، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ، الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .
(٢) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٢٢٧ ، ٢٧٤ .
(٣) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

حكومتي على امل ان تمارس على وجه السرعة بذل مساعيها لدى حكومته كي تحثها على تقدير خطـورة الموقف » (١) • كما أراد شيتهام كذلك أن يضمن معاونة القنصل العام له في استعادة النظام في مصر • وفيما بعـد وطبقا لهذه البرقية بعث القنصل العام بتقرير يفيد ان شيتهام قام باستدعائه الى دار المندوب السامي « ليبلغني ان الموقف يتطور الى مـا لا يمكـن السيطرة عليه ، وسأل عما اذا كنت مستعدا لتقديم العون اذا مـا ازداد الموقف سوءا » (٢) • ومع كل ذلك فان الخارجية البريطانية لـم تتلـق مقترحات شيتهام بقبول حسن ، لان ذلك كان يعني من ناحية انها قـد « استسلمت للقوة » ، كما ان « مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد » من ناحية اخرى • وطلبت اليه ضرورة اتخاذ مزيد من اجراءات القمـع للمحافظة على النظـام (٣) •

ولهذا فقد استدعى القائد العسكري البريطاني عددا من اعضـاء الوفد اليه في ١٦ مارس وحملهم مسؤوليـة الحـوادث « الناجمة عـن دعاياتهم » (٤) • وكان الناس « متشوقين الى الوقوف على ما تم » بـين الوفد وبينه • الا ان اعضاء الوفد « ضنوا بالجواب على أخص محبيهم ولم يشاءوا ان يوقفوا احدا على الحقيقة » • ومع ذلك فقد بعث الوفد في اليوم التالي باحتجاج على ما وجهه اليهم القائد البريطاني ، وبعث بصورة منـه الى قناصل الدول الاجنبية في القاهرة ، وقد أخذت الامور تجري بيـن الوفد وبين الانجليز في طي الخفاء وتحت ستار التكتم الشديد » وراجت الشائعات بأن مباحثات تجري بين الانجليز وكل من رشدي وعدلي فـي

---

(١) Kedourie, E., The Chatham House Versian, p. 105.

(٢) Kedourie, E., loc. cit.

(٣) Kedourie, E., loc. cit. الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ •

(٤) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٣٣٣ •

منزل الاخير ، لم يقف احد على موضوعها والغاية منها [1] . وقد كان ذلك نتيجة لاتصال اعضاء الوفد بهذين الوزيرين بعد لقائهم مع القائد البريطاني [2] . ولهذا فقد طلب عدلي يكن مقابلة القائم بالاعمال البريطاني ، وتطوع بتقديم اقتراح شخصي يقضي « بأن يمنح مؤتمر السلام بريطانيا الانتداب على مصر » لانه يرى ان ذلك « سيترك الاوضاع على ما هي عليه في الوقت الذي يهيىء فيه السبيل للوصول الى نوع من الحل لهذه الازمة » . وقد اعتذر شيتهام عن عدم امكانه ابلاغ مثل هذا الاقتراح الى حكومته ما لم تتقدم به (مجموعة من المصريين المسئولين القادرين على تشكيل وزارة) ، فرأى عدلي ان يعود الى مقابلته مرة اخرى [3] . وفي ١٩ مارس ذهب نفر من اعضاء الوفد لمقابلة القائد العسكري الانجليزي ليعربوا له عن خطورة الموقف ، وللاحتجاج على اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وعندما سألهم القائد البريطاني عن امكان قيام الوفد بتهدئة الموقف اجابوه بانهم يخشون بطش الشعب بهم ما لم يقوموا بما عهد اليهم به ، وأبدوا عدم امكانهم « التقهقر » نظرا « ليقظة الامة » [4] . وأمام تفاقم الاحداث كان على الحكومة البريطانية ان تعترف بأن هناك « مسألة »

---

(١) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٣/٢٦ . ربما نتيجة لما ذكره احمد لطفي السيد اثناء لقائه مع القائد البريطاني من ضرورة استدعاء رشدي او عدلي او ثروت ليقوم بتشكيل الوزارة كي تعمل على ترضية الامة الترضية الكافية وذلك لوضع حد للثورة . راجع نحاس ، ذكريات ، ص ٦٧ .

(٢) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٢٣٥ . احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، ص ١٧٩ .

(٣) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٢٣٤ — ٢٣٥ .

(٤) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٣/٢٨ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٢) ، ص ١٣٣ . ثم :
Chirol, V., op. cit. p. 183.

مصرية : وانها اصبحت وجها لوجه امام حركة وطنية واسعة وحقيقية في كل ارجاء مصر [1] . ولهذا فقد بعث وفد بريطانيا في مؤتمر السلام الى كيرزون ــ وزير الخارجية في لندن ــ بتاريخ ١٨ مارس يعرب عن استعداد الحكومة البريطانية لبحث « المظالم المصرية المزعومة » مع وزراء مصريين في لندن ، والسماح لهم باستصحاب من يرون حتى لو كانوا من المتطرفين المصريين ، وذلك بعد ان يتم استعادة النظام في مصر ، وتشكيل حكومة لها على الفور ودون قيد او شرط [2] . ويبدو انه نتيجة للوساطات التي قام بها بعض المصريين بين الوفد والسلطات البريطانية وجه اعضاء الوفد المصري وكبار رجال الدين والوزراء السابقون والاعيان بيانا الى الامة المصرية بتاريخ ٢٤ مارس يستنكرون فيه أعمال العنف ، ويدعونها الى التزام « جادة الحكمة في سلوكها » حتى لا تتعرقل مساعي اولئك الذين « يخدمون الوطن بالطرق المشروعة » [3] وقد امتنع البعض عن التوقيع على هذا البيان لانهم رأوا فيه « انتحار القطر واماتة لعواطف اهله » حيث انه لا يتضمن طلب الافراج عن المنفيين او حتى حصول موقعيه على وعد بسفر الوفد المصري . كما عدوه كذلك « انهزاما » أمام القائد البريطاني الذي هدد في منشور له ــ اذاعه بتاريخ ٢٠ مارس وقد ضمنه الوفد والاعيان صدر ندائهم وبيانهم ــ باتخاذ اقسى ما يكون من الوسائل العسكرية عقابا لما يقع من الاعتداء على المواصلات والاملاك العامة [4] . وهذا الموقف الذي وقفه موقعوا هذا البيان قد لا يقل في ضعفه ــ وربما تخاذله ــ عن

---

(1) Ibid, p. 190.

(٢) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ . ايضا :
Wingate, R., Wingate of the Sudan. p. 242

(٣) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٢٤٨ ــ ٢٤٩ .

(٤) مذكرات النجار ، البلاغ في ٤/٣ ، ٤/٤ ، ١٩٢٣/٤/١٠ وكذلك الرافعي ، نفس المصدر ، ص ٢٥٠ .

موقف علي شعراوي ــ وكيل الوفد المصري ــ من مندوبي العمال عندما دهبوا يطلبون اليه مساعدة الوفد للعمال المضربين حتى يستطيعوا مواصلة اضرابهم، فاعتذر لهم بحجة « أن الوفد لم يطلب من العمال ان يضربوا »(١) في حين اهتم المواطنون بأمرهم وأخذوا يجمعون لهم المال سرا (٢) . كما انه لا ينسجم كذلك مع الموقف الذي ستقفه اللجنة المركزية للوفد ــ بعد ذلك خلال شهر ابريل ــ من الموظفين واضرابهم حيث ستمدهم بالمال والمساعدات اللازمة . وكل ذلك يفسر فكر الوفد وموقفه الاجتماعي من الثورة والثائرين .

وعند هذا الحد رأت الحكومة البريطانية تعيين جنرال اللنبي مندوبا ساميا فوق العادة لها في مصر ليأخذ على عاتقه تنفيذ السياسة البريطانية التي توصل اليها وفد انجلترا في مؤتمر السلام في رسالتـه الى وزير الخارجية بتاريخ ١٨ مارس والتي سبق ذكرهـا ، وذلك في نفس الوقت الذي كان فيه ريجنالد ونجت لا يزال يشغل منصب المندوب السامي رسميا ــ رغم استدعائه وبقائه في لندن ــ ولهذا فقد ابرق بلفـور ــ وزير الخارجية البريطانية الموجود ضمن وفد مؤتمر السلام البريطاني في باريس ــ الى ونجت بلندن في ٢٠ مارس موضحا له ان تعيين اللنبي « لا يعني أي تغيير في مركزك » كما كتب بعد ذلك يذكر ان ذلك « لا يمس مركز المندوب السامي العالي » وان كان ذلك يعني دون شك ان « مسئولين كبيرين لا يمكنهما ممارسة وظيفتهما معا في آن واحد » ولهذا فطالما ان جنرال اللنبي

---

(١) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٣/٢٨ . وقـد شكلت اللجنـة المركزية للوفد لجانا لجمع المساعدات المالية للموظفين . راجـع : المنبر في ٤/٢٠ ثم ١٩١٩/٤/٢٢ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمـي المحفظـة (١) ملف (٣) ، ص ٣٠٩ ــ ٣١٠. ومذكرات النجـار البلاغ في ٥/٤ ، ٥/١٣ ، ١٩٣٣/٥/١٨ .

(٢) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٣/٣٠ .

هو الذي تولى امر الازمة القائمة فان خدمات ونجت « تعـذر الاحتيـاج لها » [١] . وعلى ذلك ـ وكما يرى مؤلف انجليزي ـ فقد سحبت الحكومة البريطانية من مصر « الرجل الذي فهم تماما التيارات الخفيـة للمشاعـر المصرية » [٢] .

وقد وصل اللنبي الى مصر ظهر ٢٥ مارس وكان في استقبالـه وزراء مصر السابقون وغيرهم ، وفي اليوم التالي دعا اليه جمعـا من « الوجهاء والاعيان » بما فيهم اعضاء الوفد وصرح لهم بأن مهمته تقتضيه اولا استعادة الامن والنظام في البلاد ووضع حد « للاضطرابات الحالية » ، ثم ثانيا ان يتحرى اسباب « السخط التي حملت المصريين على الثورة ، واخيـرا ان يزيل كافة الشكاوى التي تستوجب العدالة ازالتها ، وطلب اليهم ان يثقوا فيه وان يتعاونوا معه على تهدئة الموقف [٣] .

وقد اختلف المصريون حول طبيعة مهمة اللنبي . فقد رأى البعض انها بغرض « المصانعة » في حين رأى آخرون انها تعني « المخادعة » والايقاع بالثوار ، وعلى ذلك اخذوا « يتواصون بأن يكون المطلب الذي لا محيد عنه هو الاستقلال وسبيله ان يذهب الوفد الى اوروبا للادلاء بحجة مصر في مؤتمر الصلح » . كما حذر بعضهم بعضا « مـن الانخداع بالوعـود المزيفة » وخشوا ان تجري « المفاوضة بين الانجليز ورجال الامة علـى انفراد » [٤] . ويبدو ان اللنبي عند وصوله الى القاهرة ـ ما لم يكن قبل

---

(١) Wingate, R., op. cit. p. 224.

(٢) Newman, P., Great Britain in Egypt, p. 225.

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي، محفظة (١) ملف (٢) ، ص ١٤٢ .
Chirol, V., The Egyptian Problem, p. 193.

(٤) مذكرات الشيخ النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٤/٦ . ويضيف قائلا : « ويقولون انه لو بقي بيننا وبين الانجليز اتصال ولو بخيـط مـن خيوط العنكبوت لكان بمثابة سلسلة غليظـة من الحديـد يتعـذر التخلص منها ونزعها من الرقاب » .

ذلك ــ كان قد توصل الى القرار الذي سوف يتخذه والموقف الــــذي سيقفه ازاء المسألة المصرية [1] ــ حيث انه كان قد اصطنع لنفسه سياسة ذات شعب ثلاث ، يقضي طرفها الاول بوضع السياسة الانجليزية المعلنــة والمتعلقة بتدريب المصريين على حكم انفسهم موضع التنفيذ ، اما الثانــي فيعني عدم المساومة نهائيا في الامور السياسية ويتضمن الاخير التخفـف بعض الشيء من القوات العسكرية البريطانية في مصر نظــــرا لاقتناعــه الكامل ــ كرجل عسكري ــ بأن مركز بريطانيا في مصر يعتمد اساسا على قوة البحرية الانجليزية في البحر المتوسط [2]. ولهذا فان اللنبي لم يشارك اصحاب الرأي القائل بضرورة تلقين مصر درسا في الادارة الحازمة ــ اي اصطناع العنف ــ قبل اللجوء الى سياسة التهدئة ، لانه رأى من ناحيــة « ان القهر قد يخيف ولكنه لا يقنع امة بأسرها عانت من قسوة المظالــــم باتباع هدوء دائم » [3] . ومن ناحية أخرى فقد أدرك ان سياسة العنف لم تنجح في قمع الثورة كما كان يتوقع غلاة الاستعماريين البريطانيين . وهو بسياسته تلك ــ التي قد تتفق او تبتعد عن سياسة حكومته ــ سيحقــــق لبريطانيا في النهاية اهدافها القريبة والبعيدة من احتلالها لمصر ولكن علــى طريقته الخاصة .

وقد رد أعضاء الوفد المصري على دعوة اللنبي لهم بالتعاون معه بــأن قدموا له بتاريخ ٣٠ مارس تقريرا حول المسألة المصرية والاسباب التي دعت الى الثورة وصفه اللنبي ذاته بأنه كتب « بتعقل ورزانة » [4] ، وعندمــا

---

(١) Kedourie, E., op. cit. pp. 113-114. & Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, p. 152.

(٢) Elgood, P.G., The Transit of Egypt, p. 247 & Wavell, V., op. cit. p. 53.

(٣) Elgood, P.G., The Transit of Egypt, p. 247 & Wavell, V. op. cit. p. 53.

(٤) مذكرات النجار ، البلاغ في ١٩٣٣/٤/١٢ . ثم الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٩٧ .

التقى بهم في اليوم التالي ـ لمناقشة تقريرهم ـ صرح لهم بأنه استفاد كثيرا من تقريرهم ، وأعرب عن اعتقاده « بتقارب الفريقين وامكانية الاتفاق » [1] ، ولهذا فانه بادر بالكتابة الى حكومته في نفس اليوم مقترحا انسماح لاي مصري بالسفر الى اوروبا دونما نظر الى نوع مطالبه ، حيث انه سبق له ان استمع الى هذا الاقتراح ليس فقط من جانب اعضاء الوفد، بل كذلك من جانب الوزراء السابقين الذين ذكروا له ان مثل هذا الاجراء « قد يعيد الهدوء ويضمن تشكيل وزارة » [2] وهو الامر الذي أعطاه اللنبي الاولوية في تفكيره [3] . وينبغي علينا ان ندرك مدى حجم الثورة المصرية من ذلك الاقتراح الذي بعث به اللنبي الى حكومته في ٣١ مارس، وهو الرجل العسكري الذي قدرت حكومته انه قد بعث لاخمادها بما عرف عنه من مهارة عسكرية ، فراح ولما يمضي على وجوده بها اسبوع ينصحها بضرورة السماح للمصريين بالسفر والافراج عن القادة المنفيين ، الامر الذي عده بعض البريطانيين استسلاما مفاجئا وكاملا « الى درجة أفزعت كل المراقبين » كما نظر اليه آخرون باعتباره كارثة او « قنبلة تؤثر في مركز بريطانيا » مما شجع المصريون الذين كانوا على استعداد للتعاون معها « الى الالتجاء ببساطة الى الجانب الاخر من أجل حمايتهم » [4] . كما نظرت اليه الخارجية البريطانية ذاتها « نظرة مليئة بالهواجس الخطيرة » ، ورأت أن

---

(١) مذكرات النجار ، نفس المكان . ثم :

Chirol, op. cit. pp. 193-94. & Lloyd L-Egyptince Cromer, Vol. I, p. 303. & Wingate, op. cit. p. 243.

(٢) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٣) Wavel, V., op. cit. pp. 49-05.

(٤) Lloyd, op. cit. pp. 305-306, 340-42. & Wavell, op. cit. pp. 44-45. & Marlowe, J., op. cit. p. 236.

تحيل الاقتراح الى وفد انجلترا في باريس [1] . وقد انتهى ذلك الـوفد ـ على غير رغبة منه الى حد كبير ـ الى ان نصيحة اللنبـي « لا يمكـن تجاهلها » ، واعربوا عن موافقتهم على مقترحاته ، واكثر من هذا فقد طلبوا الى كيرزون ـ وزير الخارجية البريطانية في لندن أن « يتجنب أي مظهـر من مظاهر عدم الثقة » بسياسة اللنبي الحالية [2] .

وقبل أن يصل الى اللنبي رد حكومته على اقتراحه ، عاد فكتب في الرابع من ابريل مجدداً اقتراحه مرة اخرى ، محذرا حكومته مـن خطورة الموقف مشيرا « الى ان الحركة بدأت تؤثر في سوريا وفلسطين ، بالاضافة الى تأثيرها في مصر ، وان الخطر الحقيقي جسيم جدا » . هذا في نفس الوقت الذي حث فيه حكومته على ضرورة حصولها على اعتراف الـدول الكبرى بالحماية [3] . ولهذا ففي الخامس من ابريل تلقى اللنبي رد لندن بأن سياسته قد لقيت قبولا ، وانه سيلقى كل تأييد في تنفيذها . وفي نفس الوقت قدم اليه اقتراح بديل يقضي بايفاد لجنة على درجة كبيرة من الاهمية يرأسها لورد ملنر ، تقوم بتقصي الحالة لتقدم تقرير بشأن مستقبل الحماية، لان من شأن هذا الاقتراح البديل ان ينقل مسرح الاهتمام السياسي مـن اوروبا الى القاهرة ، كما يرضي المطالب المصرية دون ان يبـدو ان هنـاك خضوعا للقوة ، وقد ترك كيرزون للنبي حرية التصرف بشأن هذا الاقتراح البديل [4] . وفي اليوم التالي ابرق اللنبي الى حكومته بالخطوات التي سوف يتخذها لوضع اقتراحه موضع التنفيذ ، وفيما يتعلق باقتراح ايفاد لجنة ملنر الى مصر ذكر « ان اللجنة يمكن ان تكون مفيدة في المستقبل ،

---

(1) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٢٥٧ .
(2) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .
(3) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .
(4) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ، ٣٠٧ .

أما الان فحضورها عبث ، ويمكن ان توفد حين يسافر وفد الوزراء من مصر الى لندن » [1] .

وهكذا وضعت الخطة البريطانية على اساس السماح للمصريين بالسفر الى الخارج والافراج عن المنفيين الاربعة ، وتشكيل وزارة تجدد لها الدعوة لزيارة لندن . كل ذلك بعد ان تأكد لانجلترا ان الحلفاء في مؤتمر السلام سوف يعترفون لها بالحماية على مصر . وبذلك لم يعد هناك خطر من وراء عرض قضية مصر في لندن أو باريس [2] . وقد أخذ اللنبي يعمل على تنفيذ هذه السياسة ، فأصدر في السابع من ابريل قرار السماح للمصريين بالسفر والافراج عن معتقلي مالطة ، وقام حسين رشدي بتشكيل الوزارة في ٩ ابريل ، كما سمح للوفد في مصر بالسفر الى اوروبا . وسافر فعلا بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩١٩ [3] .

وبذلك يكون اللنبي قد نجح في تنفيذ خطته ــ بتنسيق كامل مع حكومته ــ كما انه نقل اليها مهمة اجراء مفاوضات حول وضع اتفاق سياسي مع مصر يتلاءم مع مشاعرها الوطنية [4] . واذا كنا لم نعد نسمع ــ بناء على المادة التي بين أيدينا ــ عن مسألة اعادة تحريك سفر الوزراء المصريين الى لندن من جديد ، فلربما يعزى ذلك اما الى رفض وزارة رشدي . وقد سبق لها ان فعلته خلال فترة حكمها السابقة . او أنه يعزى الى قصر المدة التي مكثتها تلك الوزارة في الحكم ، وهي الوزارة التي كان في وسعها دون غيرها ــ كما نعتقد ــ القيام بهذه المهمة نظرا لطبيعة العلاقة التي قامت

---

(١) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٢٥٨ .

(٢) Vaticiotis, P., The Modern History of Egypt, p. 260.

(٣) عن الوفد الذي سافر الى اوروبا ، راجع مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (١) ملف (٣) ، ص ٢٧٥ . ثم المقطم في ١٩١٩/٤/١٤ .

(٤) Marlowe, J., op. cit. p. 237.

بنها وبين كل من الوفد منذ تكوينه ، ثم بين السلطات البريطانية في مصر من ناحية ، وللشعبية التي اكتسبتها منذ استقالتها في اوائل مـارس الماضي والذي عد من الوطنيين بحق دعم مطلق للوفد وخطته وسياسته • او ربمـا يرجع ذلك الى قيام اسباب اخرى تتعلق بانجلترا ذاتها •

وتروي احدى المصادر المعاصرة ان الوفد حاول قبيل سفره من مصر الحصول على توكيل حسين رشدي له في القيام بالمطالبة بحقوق مصر ، يوقعه بصفته الشخصية لا بصفته رئيسا للوزراء ، الا انه أبى ذلك [1] • كما قام الوفد في اليوم السابق على سفره مباشرة بتشكيل «لجنة الوفد المركزية» [2] طبقا للمادة ٢٦ من قانون الوفد بهدف جمع التبرعات له وارسالها اليـه ، ومراسلته بما يهمه من الامور المتعلقة بمأموريته [3] وقد قامت هذه اللجنة بعد ذلك بانشاء لجان فرعية لها في المحافظات وعواصم المديريات والمراكـز والقرى • وبهذا نجح الوفد في خلق وسيلة اتصال بجماهير المصريين فـي كل ارجاء البلاد ، وكذلك نجح في التأثير فيها [4] • في حين اخفقت في ذلك احزاب مصر في مطلع القرن العشرين • وكان اول نجاح لجهود هذه اللجنة احباط مساعي الحزب الوطني وغيره من الجماعات الاخرى لايفاد وفـود عنها الى اوروبا حتى لا يظهر المصريون بمظهر المنقسمين على انفسهم فـي الخارج • وينبغي التنويه بالدور الذي لعبه عبد الرحمن فهمي ــ سكرتيـر

---

(١) مذكرات النجار ، البلاغ في ٢٩/٤ ، ١٩٣٣/٥/٤ •

(٢) مذكرات كامل سليم ، الاخبار ، في ١٩٦٩/٣/١٨ • مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابـق ، ص ٢٧٢ ــ ٢٧٣ • انيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ •

(٣) ابو الفتح ، مع الوفد المصري في باريس ، ص ١٨ •

(٤) مذكرات علوية ، ص ١٦٠ ، محمود زايـد ، نشأة حـزب الوفـد المصري ، ص ٢٥٦ ــ ٢٥٧ • ثم :
Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

عام لجنة الوفد المركزية ــ في هذا الصدد [1] ولقد سبق ان مر بنا ان اعضاء الوفد المصري الذي غادر مصر الى اوروبا عرجوا على مالطة يوم ١٤ ابريل، فلحق بهم الزعماء الاربعة ليمضوا في طريقهم الى فرنسا ، ومن أسـف ان يتوقف سعد زغلول عن تسجيل يومياته ابتداء من ١٤ ابريل حتـى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ ، على الرغم من اهمية الحوادث التي مرت به وبالوفد ــ كما يعترف بذلك ، ويعزو سبب توقفه « الى الخشية من ان يكون فيما اكتب ما يخشى من اطلاع الغير عليه ، ولكن الزمان اظهر انها خشية لا محل لها ، ان الاولى استئناف الكتابة لان فيها نفعا كبيرا » [2] .

ولم يكد اعضاء الوفد يصلون الى مارسيليا في ١٩ ابريل حتى فوجئوا باذاعة نبأ اعتراف الرئيس الاميركي ولسون بالحماية البريطانية على مصر ، فصدموا به ، وتزعزعت ثقتهم في الحلفاء ، وكاد اليأس يتسرب الى قلوبهم الا انهم لم يفقدوا الامل في عرض قضية مصر علـى مؤتمر السـلام [3] . وواصل الوفد مسيرته الى باريس ، وكان اول عمل قام به ان طلب الـى

---

(١) حول هذا الموضوع راجع مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٣) ، ص ٢٧٦ ــ ٢٧٧ ، ٣٠٠ ــ ٣٠١ . الاهرام ، ٥٠ عاما، ص ٣١٤ ــ ٣٢١ . مذكرات النجار ، البـلاغ في ١٩٣٣/٤/٢٨ . ثم مذكرات محمد فريد ، كراس ١١ ، ص ٣٠٥ ــ ٣٠٧ ، المقطـم في ٤/١٢ ، ١٩١٩/٤/١٧ ، ثم الاهالي في ٤/١٨ ، ٢٠ــ٤ــ١٩١٩ . السياسة في ١٩٢٣/١٢/٢٢ من خطبة لابراهيم الهلباوي .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٤٧ .

(٣) مذكرات علوية ، ص ١٥٨ ، عبد الرحمن فهمـي ، هذه حياتـي ، ص ٩٥ . وقد اذيع نبأ اعتراف الرئيس الامريكي بالحماية على مصر بتاريخ ١٩١٩/٤/٢٣ . راجع المقطم في ١٩١٩/٤/٢٣ . وقد اثـر نشره في اضراب الموظفين راجع : الاهرام ، نفس المصدر، ص ٣٣٢ ، ٣٣٤ وكذلـك :

Chirol, op. cit. p. 203.

Lloyd, op. cit. p. 342. & Chirol, U., op. cit. p. 244.

الرئيس الامريكي مقابلته لعرض القضية المصرية عليه ، كما قام سعد زغلول ـ رئيس الوفد ـ بزيارة رؤساء وفود الدول الكبرى . وبعث بطلب الى مؤتمر الصلح بتاريخ ٢٨ ابريل يطلب اليه السماح له بتقديم مطالب مصر . ولم يتلق الوفد ورئيسه ردا ايجابيا على زياراته وطلباته تلك [١] . بل ان الوفد الانجليزي في المؤتمر ـ على ما يروى ـ سلك مسلكا يتنافى مع أصول العرف الدبلوماسي تجاه الوفد المصري [٢] . ويرجع ذلك الى ان السياسة البريطانية كانت قد قررت شل حركة الوفد المصري في باريس وضرب نطاق من الحصار السياسي حوله واحباط مساعيه فيها ، حيث لم تكتف بالضغط على مندوبي الدول المشتركة في المؤتمر ، بل انها اوعزت الى وزارة الخارجية الفرنسية بالقيام بفرض الرقابة على الصحف الفرنسية فيما يتعلق بنشر أي معلومات تتعلق بالموقف في مصر واحداثها . واكثر من هذا فقد نصحت الخارجية الفرنسية احد اعضاء الوفد بالاتجاه في جهودهم نحو الحكومة البريطانية لان محاولات الوفد الحصول على تأييد في فرنسا « ستكون عبثا [٣] » . بل ان اللنبي راح يبعث الى حكومته من القاهرة البرقية تلو الاخرى مشيرا عليها بالخطة التي تتبع تجاه الوفد في باريس ، فقد رأى ضرورة أن يستقبلهم الوفد البريطاني في المؤتمر ، وكذلك وفود الدول الاخرى شريطة أن يؤكدوا لهم « حقيقة الحماية البريطانية على مصر » [٤] ، والا ينظر الى زغلول في لندن ـ عندما اشيع في مصر اعتزامه

---

(١) ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، ص ٣٥ ـ ٤١ ، ١٢٣ ـ ١٢٤ وذلك فيما عدا رئيس جمهورية ايطاليا .

(٢) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ٩٦ .

(٣) حول هذه السياسة راجع : فهمي ، المصدر السابق ، نفس الصفحة ، مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٣/٢١ ، ١٩٦٩/٤/٦ ، الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ ـ ٤١٣ ، ٤١٨ ، وكذلك مراسلات محمد فريد ، مظروف رقم (١٩) .

(٤) F.O., 407/184, No. 117.

السفر اليها ــ « بأي حال من الاحوال على انه وفد او يمنح أي ترضية تمكنه من أن يبدو بطلا عند عودته الى مصر »[1] ، وأكثر من هذا فقد أوعزت الحكومة البريطانية بعدم الموافقة على طلب تقدم به محمد فريد وجماعة من زملائه بالسماح لهم بالسفر الى باريس في اواخر ابريل ١٩١٩[2] . وهكذا ولكل ذلك لم تجد انجلترا صعوبة في الحصول على اعتراف كل من المانيا والنمسا بالحماية البريطانية على مصر في معاهدة فرساي التي وقعت بتاريخ ٦ مايو ١٩١٩ وذلك على الرغم من جهود الوفد ومساعيه ومقابلاته خلال هذه الفترة[3] .

ويبدو ان صدمة الوفد باعتراف كل من المانيا والنمسا بالحماية لم تكن لتقل عن صدمته باعتراف الولايات المتحدة الامريكية بها ، الى درجة ان بعض الزعماء رأوا عدم جدوى بقائهم في باريس ، ورأى غيرهم ضرورة الاتصال بالحكومة البريطانية ، في حين ان سعدا ــ ومعه البعض ــ علق أملا على موقف برلمانات دول الحلفاء ، ولا سيما الكونجرس الامريكي من معارضة معاهدة فرساي بما تتضمنه من مواد ، بما في ذلك اعتراف المانيا والنمسا بالحماية ــ ولهذا فقد اقنع الوفد بضرورة البقاء في باريس استمرارا في خدمة القضية المصرية[4] . وربما كان من وراء خطة سعد هذه تخوفه من عودة الوفد الى مصر دون أن يحقق نجاحا وهو الذي علقت عليه الامة آمالا كبيرة ، مما قد يحدث خيبة أمل واسعة وأليمة قد لا تحمد عقباها فيصبح الوفد معها « عرضة للسخرية نهائيا من ابناء وطنه » ، « فتيأس الامة من رجائها وتتشكك في رجالها . كما انه من ناحية أخرى

---

(١) F.O., 407/184 No. 5, 603, 655, 677, 528..

(٢) F.O., 407/184, No. 5, 226-27, 259.

(٣) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٦٠ ــ ٧٩ .

(٤) مذكرات محمد كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٨ . ثم انيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣ .

سوف يجنب الوفد وقوعه مرة أخرى تحت رحمة السلطات البريطانية [1]. يضاف الى ذلك ان وجود الوفد في باريس من شأنه ان يمكنه من العمل بحرية اوسع طالما ظلت الاحكام العرفية مضروبة على مصر[2] وأهم من ذلك كله فان الوفد لم يكن ليستطيع ان يعود الى مصر معترفا بفشله ما لم يعلن انه عائد اليها ليتولى قيادة الثورة ، وهو امر ــ نعتقد حقيقة ــ انه يفوق طاقة الوفد وقدراته خاصة بعد ان شهد اعتراف الدول بهذه الحماية في معاهدة دولية [3] . لكل ذلك فقد قرر الوفد البقاء في باريس . غير انه ينبغي ألا نغفل مبلغ صدمة الوفد المريرة من جراء توقيع معاهدة فرساي الى الحد الذي دفع سعداً ــ رئيس الوفد وقائد الامة وزعيمها ــ الى ان يبعث الى رئيس لجنة الوفد المركزية في القاهرة بتلغرافه « المشئوم » الذي كان ولا شك ضربة قاضية للاماني الوطنية ، فيما اذا لو قدر له النشر ، وهو الامر الذي تداركه عبد الرحمن فهمي ــ سكرتير عام اللجنة ــ فبذل كل ما في وسعه من جهد ليحول دون ذلك. وقد نجح في ذلك نجاحا تاما [4] .

وهكذا ادرك الوفد ــ او على الاقل ــ سلم بأن عليه ان يبقى في باريس ، فقام بتنظيم صفوفه ، وشكل لنفسه ــ ومن بينهم ــ لجانا ثلاث احداها للمالية والاخرى للنشر والثالثة للحفلات. واسند سكرتاريته الى مصطفى النحاس ، واستعان ببعض الاجانب والطلاب المصريين في باريس

---

(١) مذكرات كامل سليم . نفس العدد ، سعد زغلول، تأليف عباس العقاد ، ص ٢٧٢ .

(٢) Chirol, V., op. cit. p. 245.

(٣) هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٩٧ ــ ٩٨ .

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٤) ، ص ٣٩٨ ــ ٤٠١ ، أنيس ، المصدر السابق ، ص ١٤ ــ ١٧ وانظر كذلك :
Zayid, M., The Origins of the Constitutionalist Party, p. 342 (edt.) Holt, Political & Social Change.

لمعاونته في اعمال الترجمة والنشر والطبع [1] . واصبح عمله « الاساسي» نشر الحقائق عن مصر وحوادثها وتاريخها ، والرد على ما تنشره الصحف الاجنبية والتعليق على تصريحات المسئولين البريطانيين والاحتجاج عليها بالاضافة الى اجراء المقابلات والاتصالات بالصحفيين وكبار الكتاب والرسميين وغيرهم [2] ، وكذلك تلقي البيانات التي تصله من القاهرة أو ابلاغ اللجنة المركزية بها بمساعيه وجهوده ووجهات نظره . ولهذا فقد واظب الوفد على عقد جلسات يومية في مقره لدراسة خطة عمله وكانت مداولاته سرية ، لا يصدر قرار بشأنها الا بعد استيفاء المناقشات وأخذ الاصوات مما جعل مجلة فرنسية تشبهه « بالبرلمان » [3]. وقد نجح الوفد في تجنب الرقابة التي فرضتها الحكومة الفرنسية على نشر تقاريره ومذكراته واعماله بأن لجأ الى نشرها في شكل اعلانات يدفع للصحف تكاليفها [4]. كما انه استعان في هذا الصدد بجهود « الجمعية المصرية » للطلاب ـ المصريين ـ في باريس بعد ان عضدها بقدر من المال [5] .

---

(١) مذكرات علوية ، ص ١٦٢ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٤) ، ص ٣٤٧ ، ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد، ص ٩٠ ، كتابه ايضا مع الوفد المصري في باريس، ص ١١٨ـ١١٩ .

(٢) مذكرات محمد كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٨ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف (٧) ، ص ٦٦٤ـ٦٧٢ .

(٣) الافكار في ١٩٢٠/١٢/١٢ من مقال لجورج دوماني حول الوفد ثم حول سرية جلساته وهي سلسلة مقالات نشرها دوماني ، وهذه المقالة الثالثة . راجع أنيس ، دراسات في ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ص ٧٦ . والاهالي في ١٩١٩/٨/٣ .

(٤) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٣/٢١ ثم ١٩٦٩/٤/٦ .

(٥) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ١٠٠ ، ١٢١ . راجع كذلك حول مطبوعات الوفد في الخارج :

Landau, J., op. cit. pp. 162-163.

ونستطيع ان نقدر مدى المرارة التي عاناها الوفد خلال هذه المرحلة من تاريخه حين تنكرت له وفود الدول الكبرى ، ووجد « الابواب موصدة » في وجهه ، كما انه من جانبه رفض الاستجابة الى دعوة البعض له للاستفادة بعطف « اليسار » الفرنسي على مصر والمصريين لانه رأى انه ليس من القوة بما يحقق له اهدافه من جانب ، وكذلك حتى لا يثير سخط قوى « اليمين » من الجانب الآخر [١] . يضاف الى ذلك ان أنباء خلافاته بدأت تتسرب الى مصر والمصريين بشكل او بآخر الامر الذي افقده مكانته الاولى مما شجع احد المقربين اليه ان يكتب عنه أن « الامل ضعيف جدا بنجاح المسألة للاسف لان خطة أصحابنا ضعيفة » [٢] . كما دفع الشاعر احمد شوقي الى ان يعرض بالوفد في قصيدة مشهورة [٣] .

ويبدو ان موقف الوفد هذا كان من وراء رواج فكرة « الوساطة » بين الوفد وبين الساسة الانجليز . حيث تذكر المصادر ان بعض اعضاء الوفد قد حاول الاستعانة بعدد من الشخصيات الاوروبية او العربية للتقريب بين الوفد وبين الساسة الانجليز في باريس ، وان الوفد مجتمعا قرر رفض هذه الوساطة لانها تتنافى مع كرامة « الوفد من ناحية ، ويطلب الاستقلال التام التي ينشده من ناحية أخرى » . ولم تثمر تلك الوساطات سوى في تصعيد

---

(١) ابو الفتح ، المسألة المصرية ، ص ٩٠ ـ ٩٣ .
(٢) أنيس ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .
(٣) صالح السوداني ، الاسرار السياسية ، ص ٢٣ ، هامش (١) جاء فيها :

ولو كنا نجر هناك سيفا	وجدنا عندهم عطفا ولينا
سيقضي كيرزون بالامر عنا	وحاجات الكنانة ما قضينا

خلافات اعضاء الوفد [1] . غير ان سعدا اثبت في مذكراته « وقوع بعض المخابرات ، ولكنها لم تأت بنتيجة » وطلب سعد كذلك الى حسين رشدي في الثاني من اكتوبر ١٩١٩ « ان يستطلع الانجليز فيما ينوون عمله لمصر » ، مؤكدا له ان قيامه بذلك لن يعرضه لخطر ما كما انه لا يربطه بشيء » فأظهر رشدي « شيئا من التردد » [2] كما اننا نعلم — عن يقين — ان الوفد لم يرفض تماما فكرة الالتجاء الى هذا الاسلوب من خلال شخصية فرنسية كبيرة ، حيث انها طرحت عليه من قبل ذلك في شهر سبتمبر ١٩١٩ ولم يردها ، ربما لانها كانت بغرض ايجاد صلة بين الوفد وبين بعض قادة حزب العمال البريطاني الذي كان خارج الحكم في ذلك الوقت [3] . وهو ذلك الحزب الذي سيعلق عليه الوفد — وسعد زغلول شخصيا — املا عريضا في حل المسألة المصرية والذي ربما من اجل ذلك قرر الوفد مبكرا — بناء على طلب رئيسه — تشكيل لجنة فرعية من اعضائه للسفر الى لندن لتحقيق هذا الغرض [4] .

يضاف الى ذلك ان عزلة الوفد هذه وعدم نجاحه مما عجل بتعميق الخلافات بين أعضائه ، وكان من وراء استقالة أو ابعاد بعضهم أو ابتعاد البعض الآخر ، وانفصال عدد من العاملين الذين رافقوه في رحلته . ونعلم ان هذه الخلافات كانت قد بدأت تدب بين قادة الوفد الذين نفوا الى مالطة وكانت نذيرا حملوه معهم الى اوروبا ولما تمض بضعة ايام على وصولهم اليها [5] . ولقد ذكرت أسباب كثيرة حول هذه الاختلافات الاولى ارجعها

(١) أنيس ، المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١ ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، ص ١٥٠ —١٥١ . الاهالي ، اعداد ٨/٥ ، ٨/٧ ، ٨/٨ ، ١٩١٩/٨/١٥ . المنبر في ١٩١٩/٨/١٤ .

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٦٠ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٥٤ ، ثم ٦١—١٩٦٢ .

(٤) الاهالي في ١٩١٩/٩/٢٣ . كما ورد ذلك ضمن خطاب نشره اسماعيل صدقي .

(٥) نحاس ، ذكريات ، ص ٣٠ .

البعض الى محاولة فريق من الوفد الاتصال بالساسة الانجليز ، وأرجعها البعض الآخر الى ان فريقا من الاعضاء رأى انتهاء مهمة الوفد بعد الفشل الذي لحق بـه في رحلته ، بينما عزاها آخرون الى محاولات فريق مـن الوفد توسيع مهمته وتوكيله بما يسمح له بالتباحث مع الحكومةالبريطانية في شأن الاستقلال الداخلي في حين ردها آخرون الى محـــاولات بعض اعضائه بث الشائعات المثبطة لهمم المصريين من خلال مراسلاتهـم مـع أصدقائهم وذويهم في مصر • أو حتى افشاء اسرار الوفد ومداولاته للدول الاجنبية كما رأى غيرهم انها ترجع الى خلافات شخصية بين أعضائه من ناحية ، او بين رئيسه وبعض الاعضاء من ناحية اخرى ، كما نسبها آخرون الى اختلاف أعضائه حول أسلوب عملهم ونشر بعض الوثائق الخاصـة بالقضية المصرية على الرأي العام الاوروبي ، مما يدعـــم حجتهم امـام السلطات البريطانية ، او انها ترجع الى اختلاف الاعضاء حول اسلـوب التصرف في الاموال التي كانت لدى الوفد ، بل أكثر من هذا فقد عزيت الى محاولات التفريق بين نوعين من اعضاء الوفد : أعضاء « أصليون » أو « مؤسسون » وأعضاء مضمومون • أو حتى اعضاء متطرفون واعضاء « معتدلون » نتيجة لاختلاف جذور ومنابت بل ومنابع تكوينهم وغيـر ذلك من الاسباب المختلفة [١] • ومهما قيل حول هذه الاسباب المتباينـة

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ، ملف (٥) ص ٣٦ ـ ـ ٤٣٧ ، ٢٢ ـ ٥٢٤ . مذكرات علوية ، ص ١١٦ ـ ١٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٩٧ . انيس ، دراسات ، ص ٣٦ ، ٣٨ ـ ٣٩ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ٢٤٣ ، ٨٥ ـ ٢٨٦ . أبو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٨٧ ـ ٨٩ ، ١٢٢ ـ ١٢٧ . نحاس ، ذكريـات ص ٣٠ ـ ٤١ . الاهالي ، اعداد ١ـ٨ ، ٤ـ٨ ، ١٤ـ٨ ، ١٥ـ٨ ، ١٩ـ٩ ، ٢٢ـ٩ـ١٩١٩ النظـام . اعـداد ١٨ـ٩ ، ٢١ـ٩ـ١٩١٩ المقطم ، اعداد ١٣ـ٨ ، ١٩ـ٨ ، ٢٦ـ٨ ، ٢٣ـ٩ـ١٩١٩ . أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ص ١٠١ـ١٠٢ . مراسلات =

بل والمتناقضة ، ومهما سلمنا بوجاهة بعضها وخطأ بعضها الاخر او حتى اختلاق العديد منها ، فاننا نرى آن ذلك الاختلاف كان امرا طبيعيـــا في ظروف كتلك التي احاطت بالوفد في اوروبا خاصة وأن مؤسسيه ومن ضم اليهم بعد ذلك رغم اتفاقهم النسبي حول مهمة الوفد وهدفه ، الا انهم ربما لم يفكروا جديا في تحديد الوسائل التي ينتهجونها لادراك ذلك الهدف. ولم يحاولوا تضمين قانونهم شيئا من ذلك ــ كما سبق ان مر بنا ــ على الرغم من حرصهم البالغ على اثبات الكثير من الامور التفصيلية المتعلقـة بمداولاتهم واجتماعاتهم وقراراتهم وغيرها . وربما يرجع ذلك الى املهم الكبير في مؤتمر السلام ومبادىء الرئيس ولسون وعدم توقعهم للمصير الذي انتهوا اليه في اوروبا ، وهناك عندما فوجئوا بذلك الموقف الجديد ، ولم يسعفهم قانونهم الذي وضعوه كما اقعدتهم قدراتهم عن ملاحقــة الظروف الطارئة ، وأعوزتهم الشجاعة لمجابهة ما وصلوا اليــه ، راحــوا يتخبطون فيما بينهم حول خطة عملهم والوسائل التي ينبغي عليهم انتهاجها. ومن هنا حدث الاختلاف بينهم ، ولا نستطيع ان نوافق على الرأي القائل بأن انسلاخات عام ١٩١٩ تمت من جانب الاجنحة الرجعية الاكثر تمثيـلا للرأسمالية المصرية المتجهة الى نحو الاحتكار والتعاون مع الرأسماليـــة الاجنبية [١] . وذلك لان هذه الاستقالات شملت عضوين من أعضاء الوفد

= محمد فريد ، مظروف رقم (٢٧) وهو خطاب من مجد الديـن حفني ناصف . محمود زايـد ، حـزب الوفـد المصري ، ص ٥٧ . الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٣٧٣ ، محمد حسين ، الاتجاهات الوطنيـة جـ ٢ ص ٦٦ــ٣٧٠ . سنية قراعـة ، نمـر السياسـة المصريـة ، ص ١٣٦ ــ ١٣٨ . اسماعيل صدقـي ، مذكراتـي ص ٢١ــ٢٢ . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ ، بيلـي ، عدلي باشا ، ص ٣٨ ــ ١٣٩ كذلك :

Marshall, J.E., The Egyptian Enigma 9 p. 172. & Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. II; pp. 22-23.

(١) أنيس ، دراسات في المجتمع المصري ، الكاتب عدد سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٣٩ .

هما اسماعيل صدقي ، ومحمود ابو النصر واربعة من الذين رافقوا الوفد وعملوا معه كمستشارين له وهم حسين واصف وعلي حافظ رمضان وويصا واصف وعزيز منسي ، كما ان الاختلافات والتباعد عن الوفد خلال هذه الفترة شملت خمسة اعضاء منهم علي شعراوي – وكيل الوفد – ومعه كل من جورج خياط وسينوت حنا وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتي ، عاد بعضهم الى مصر وبقي البعض الاخرون في اوروبا حيث امكن التوفيق بينهم وبين الوفد، فعادوا الى الاشتراك في اجتماعاته واعماله وهما العضوان الاخيران . واذا نظرنا الى هؤلاء المختلفين او حتى الخارجين فلن نجد ما يدعو الى مجاراة ذلك التفسير ، حيث انه على الاقل حتى هذه المرحلة من تاريخ الوفد لم تكن هناك اختلافات اجتماعية اقتصادية واسعة أو حتى سياسية بين غالبية اعضائه نظرا لوحدة النبع الذي خرجوا منه في تقديرنا . يضاف الى ذلك ان تلك الاختلافات لم تكن من العمق او التباين في الرؤية او تتطرق الى اساسيات خطه وخطته ، بحيث تباعد بين المختلفين حتى النهاية مما سمح للكثيرين منهم بالعودة الى حظيرة الوفد من جديد أو التعاون معه خلال هذه الفترة وما تلاها فيما بعد .

وأمام هذه الظروف التي أحاطت بالوفد في هذه الفترة وجدت «الجمعية المصرية» للطلبة في باريس فرصتها للتهجم على الوفد ورئيسه خاصة وانها كانت متخوفة تماما من الوفد ومن مهمته منذ لحظة وصوله الى باريس [1] ، نظراً لعلاقة الكثيرين من اعضائها بالحزب الوطني ورئيسه محمد فريد . يضاف الى ذلك ان الوفد قد أشاح بوجهه عن نصائح الجمعية له بشأن الاتصال باليسار الفرنسي والاستفادة منه في طرح القضية المصرية والدفاع عنها أمام الرأي الاوروبي ، وهم الذين – أي اعضاء الجمعية – خبروا اتجاهات القوى والتيارات المختلفة في أوروبا بوجه عام وفرنسا بصفة خاصة ، كل ذلك وغيره دفع الجمعية الى توجيه انذار الى رئيس الوفد

---

(١) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٥٩ – ٦٠ .

كي يدافع عن موقفه ازاء التهم التي روجتها بعض الصحف الغربية حول اتجاهه الى قبول تنازلات بشأن المطالب المصرية ، واكثر من هذا فقد نجحت الجمعية في استقطاب احد اعضاء الوفد اليها ـ وهو حمد الباسل ـ بل وضسته الى عضويتها وقد قام مع شقيقه بمعاونة الجمعية ماليا ، عندما قرر الوفد وقف مساعداته لها ، مما كان سببا في وقوع خلاف بين رئيس الوفد وبين ذلك العضو (١) .

وفي مواجهة ذلك كله ، وحرصا من الوفد على تبرير بقائه في باريس رأى ان يقوم بايفاد مندوبين عنه الى عواصم الدول الكبرى للقيام بشرح الموقف في مصر وتوضيح المطالب المصرية ، وهي فكرة كانت قد طرحت من قبل عقب وصول الوفد الى باريس من جانب القادة الاربعة الذين نفوا الى مالطة ، حيث انهم اقترحوا ايفاد بعض الاعضاء الى انجلترا لمقابلة الاحرار الانجليز ، ظنا منهم بأهمية الدور الكبير الذي بذلوه من أجل اطلاق سراحهم والسماح للوفد بالسفر الى باريس (٢) . ولهذا فقد رأى الوفد ان يوفد الى لندن لجنة مكونة من دكتور حافظ عفيفي ومعه محمد بدر ـ احد العاملين بسكرتارية الوفد ـ لكن صعوبات حالت دون سفرها تتعلق برفض السلطات البريطانية في باريس الموافقة على دخولهما انجلترا بصفتهما الرسمية . وازاء ذلك قرر الوفد الاستفادة بالمصريين المقيمين بلندن ، وأخذ يبعث اليهم بالتقارير اللازمة بعد ان أمدهم بما

---

(١) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ١٢٧أ ـ ١٢٨ ، ٢٠١ـ٢٠٢ رفعت السعيد : طلائع الفكر الاشتراكي ، (١) ، ص ١٨ـ٢٠ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٣٠ـ٣ـ١٩٦٩ ومذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ص ٧٤ـ١٩٧٥ . أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٢٤٩ ، ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، ٢٥٨ .

(٢) ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، ص ٤٧ـ١٤٨ . المسألة المصرية والوفد ، ص ٩٦ـ٩٧ .

يلزم لذلك من أموال • يضاف الى ذلك ان الوفد نجح في كسب تأييد بعض اعضاء البرلمان الانجليزي ــ من رجال حزب العمال ــ الذين انتهوا الى تكوين ما يعرف باسم « لجنة مصر البرلمانية » تتولى مهمة الدفاع عن وجهة النظر المصرية داخل البرلمان وخارجه (٢) • كما رأى الوفد كذلك ضرورة ايفاد مندوبين عنه للسفر الى الولايات المتحدة الامريكية « بغرض الادلاء برأيه امام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ » • وقد طلب ثلاثة اعضاء منه هم سعد زغلول ــ رئيسه ــ ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي من القنصلية البريطانية في باريس الترخيص لهم بالسفر الى الولايات المتحدة (٣) • وقد أثار هذا الطلب اعتراضات شديدة من جانب الحكومة البريطانية ، كما نشطت الدبلوماسية البريطانية في كل من باريس وواشنطن ولندن والقاهرة لاحباط هذه الزيارة منعا لاحراج السياسة البريطانية في الولايات المتحدة • وبناء على وساطة مستر فولك ــ أحد أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي ــ لدى وزارة الخارجية الامريكية واستخدام الاخيرة الضغط على السفارة البريطانية في واشنطن ، انتهى الامر بالسماح لهم بالسفر ، ولكن بعد ان ارجأت السلطات البريطانية موعده ورتبت اسلوب مواجهتهم في امريكا من ناحية ، فرأت ألا خطر من سفرهم اليها بعد اجراء هذه الترتيبات (٤) • ومما يلفت النظر حقا ان العقبات التي اثيرت بشأن سفر مندوبي الوفد الى امريكا ، لم تقم فقط من جانب السلطات البريطانية ، وانما حدث بشأنها اختلاف حاد بين

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، ص ١٩٥٢ . ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، ص ٤٨ــ١٤٩ .

(٢) أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٤ ــ ٢٧٩ . والاخبار في ٥ــ١ــ١٩٢٣ .

(٣) F.O., 407/185, No. 5, 154, 164.

(٤) النظام في ١٠ــ١٠ــ١٩١٩ ثم :
F.O., 407/185, No. 5, 154, 164, 193, 194, 210, 211, 213.

اعضاء الوفد انفسهم حول من يتولى القيام بها ، أدت الى اتخاذ الوفـد العديد من القرارات المتناقضة وانتهت اخيرا بسفر محمد محمود وحده ، وان كانت قد خلفت مرارة قاسية في نفس سعد زغلول من موقف زملائه منه في هذا الموضوع [1] نظرا لحرصه الشديد ورغبته الجامحة في السفر بنفسه ربما لكي يخفي عن الانظار عدم توفيقه في تحقيق ما نادى به ومـا قام من اجله من ناحية ثم رغبة منه في خدمة القضية المصرية وفـق ما يراه مفيدا لها في ذلك الوقت .

ومن المؤسف كذلك ان يحدث مثل هذا الخلاف بين اعضاء الوفـد عند اختيار من تقع عليه مهمة نشر الدعوة للقضية المصرية في ايطاليا بعد ذلك بقليل . حيث طلب البعض ترشيحه ، واعتذر البعض الاخر . الى ان تـم اختيار عبد اللطيف المكباتي وحده ليتولى القيام بهذه المهمة [2] . وبذلك اصبح للوفد ممثلون او معاونون له في الدول الكبرى الثلاث ـ انجلترا والولايات المتحدة وايطاليا ـ بالاضافة الى فرنسا التي كانت بمثابـة المقر الرئيسي للوفد المصري في ذلك الوقت ، وقد بذل كل هؤلاء جميعا خدمات « اعلامية » للوفد وللقضية المصرية لدى الرأي العام في تلك الدول ، لا نشك في وجاهتها وأهميتها . يضاف الى ذلك انهم نجحوا ـ الى حد كبير ـ في سد الفراغ الذي نشأ عن فشل مهمة الوفد المصري واخفاقـه في دخول مؤتمر السلام ، بما نجم عنه استمرار ارتباط الجماهير المصريـة بالوفد واحتفاظه بولائها له على الرغم من رواج انباء اختلافات الوفـد وتعثره في مصر ذاتها .

ومن حقنا ان نتساءل عن الاسباب التي أدت الى ذلك ، وتقودنـا

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٤٧-١٩٥٢ ، ٥٤ - ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ .

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٧ ، ص ٢١١٥ - ٢١١٧ ، ٢١٢٢ ، انيس ، دراسات ص ٢٧٠ .

الاجابة على هذا التساؤل الى تقصي احداث مصرذاتها وتطوراتها • فقد سبق ان رأينا قيام اعضاء الوفد قبل رحيلهم عن مصر بتشكيل لجنة الوفد المركزية في ١١ ابريل بغرض القيام بمعاونة الوفد في باريس ، وقد لعب سكرتيرها العام عبد الرحمن فهمي دوراً كبيرا وناجحا في قيادة الرأي العام المصري ، وتوجيهه لصالح حركة الوفـد المصري (١) • وقدر له أن يلعب هذا الدور من خلال علاقته السرية بسعد زغلول ، واتصالاته المستمـرة معه ، والتي بدأت بعد وصول الوفد الى باريس بفترة قصيرة ، ونجـح عبد الرحمن فهمي في ترتيبها وتدبير الوسائل اللازمة لها • وتشكل تلك الاتصالات السرية التي تمت بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول علامـة استفهام كبيرة في تاريخ كل منهما ، ان لم يكن في تاريخ الحركة الوطنيـة ذاتها • ولا تساعد الوثائق التي لدينا على اصدار رأي نهـائي حـول الظروف والاسباب والدوافع التي ادت حقيقة الى قيام تلك المراسـلات وتاريخ بدايتها ومن الذي دفع الآخر اليها ، غير ان الامر المؤكد هو ان سعد زغلول ــ كما مر بنا ــ عرض على زملائه في ٢٠ فبرايـر ١٩١٩ ان يأذنوا له باستخدام اساليب سرية لممارسة عمل الوفد « لا يذيعها فيهم » فاعترض البعض على ذلك مما حمل سعد على العدول عن هذا الاقتراح• وفيما يتعلق بعبد الرحمن فهمي فانه يذكر انه دفع الى التفكير في المراسلة السرية مع سعد نتيجة لانقطاع أخبار الوفد عن مصر ، بالرغـم من مرور بعض الوقت على سفره وانه « لا بد ان تكون الرقابة العسكرية هـي التي تحجز أخبار الوفد ومراسلاته » (٢) • ويرجـح البعض أن يكـون

(١) الدنيا المصورة، في ٧-١-١٩٣١ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ص ١٦٠-١٦٣ . صالح السوداني ، الاسرار السياسية ، ص ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) البلاغ في ٣١-١٢-١٩٢٤ . كما ورد ضمن دفاع عبد الرحمن فهمي اثناء التحقيق معه بعد القاء القبض عليـه . الدنيـا المصـورة في ٧-١-١٩٣١ .

تلغراف سعد « المشئوم » الذي بعث به الى رئيس اللجنة المركزية للوفد ـ محمود سليمان باشا ـ في ١٣ مايو ١٩١٩ ، عاملا من وراء التجاء عبد الرحمن فهمي الى هذا الاسلوب [١] . غير اننا نرى ان هذا الموقف الاخير وحده لا يمكن ان يكون السبب في ذلك . فلربما ان سعدا جارى زملاءه عندما عارضوا فكرته حرصا على عدم حدوث خلاف بينهم في الايام الاولى لتأليف الوفد ، في حين انه صمم على اللجوء اليها او ربما ان سعدا اقتنع فعلا برأيهم ولكن عبد الرحمن فهمي دفعه الى انتهاجها عمليا بعد أن أعد العدة لها بعد ذلك الحادث ، او ربما انهما اتفقا معا عليها سواء قبل أن يطرحها سعد على زملائه في شهر فبراير أو بعدها قبل نفيه الى مالطه ، خاصة وان سعدا يذكر في احدى رسائله السرية لعبد الرحمن فهمي ان استخدم ذلك الاسلوب « كان بناء على اتفاق بيني وبينك » [٢] . كما ان البعض يذكر ان سعدا سلم عبد الرحمن فهمي في ديسمبر ١٩١٨ قائمة بالاشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم بصفته رئيسا للجهاز السري لحركة الوفد [٣] . ويقودنا ذلك الى تقصي علاقة سعد بعبد الرحمن فهمي قبل واثناء تشكيل الوفد المصري . غير أن مذكرات كل منهما تلزم الصمت تماما ولا تشير من قريب او بعيد الى وجود اية علاقة بينهما قبل تشكيل الوفد . وذلك يدفعنا الى طرح قضية هامة حول كيفية تعرف سعد بعبد الرحمن فهمي ومن الذي قدمه اليه ومتى ؟ الا اننا ايضا نقف عاجزين عن تقديم اجابة شافية عن كل هذه التساؤلات المختلفة مع اقتناعنا الكامل بأهميتها البالغة ليس فقط في تاريخ حياة كل منهما ، وانما كذلك في تشكيل

---

(١) انيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥-١٧ . مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (١) ملف (٤) ص ٤٠٠-٤٠١ .
(٢) انيس ، نفس المصدر ، ص ٧٩ .
(٣) الاخبار ، في ٤-٩-١٩٦٣ من تحقيقات مصطفى امين الصحفية التي نشرها .

مسار الحركة الوطنية وتصدر سعد لزعامتها ـ من حيث انها وفرت له ـ وهو بعيد عن مصر ـ دون زملائه اعضاء الوفد فرصة الاحاطة الكاملة والمتجددة بتطور الحوادث في مصر بل وحركة الرأي العام المصري ذاتها أولا بأول [1] ـ الامر الذي وضعه في موقع متميز عن زملائه من جانب ، كما اتاح له فرصة ملاحقة ذلك الرأي العام ومجاراته حينا ، او التقدم عليه احيانا ، أو دفعه وتوجيهه وتحريكه احيانا اخرى ، مما قد يفسر ـ الى جانب عوامل اخرى ذاتية ام غير ذاتية ـ سر الارتباط الهائل للجماهير بسعد زغلول وزعامته للثورة . وهناك امر يدعو الى الالتفات ـ ذلك ان عبد الرحمن فهمي قام في شهر سبتمبر ١٩١٨ ببيع بعض املاكه الزراعية ـ بجهة شبين القناطر ـ واشترى بثمنها اسهما من الدين الموحد وهو ما فعله سعد زغلول في شهر ديسمبر من نفس العام [2] . وكل ما يمكننا التحقق من صحته ان اسم عبد الرحمن فهمي بدأ يتردد للمرة الاولى في مذكرات سعد زغلول في أعقاب تاريخ قيام الوفد مباشرة [3] . ويذكر عبد الرحمن فهمي نفسه انه اشتغل مع الوفد « من مبدأ تشكيله » كما يذكر البعض أن عبد الرحمن فهمي « رأى من واجبه كمصري ... ان يشترك في هذه الحركة ... فكان عونا كبيرا للوفد المصري . ويدا عاملة لسعد زغلول » [4] . في حين يذكر اخرون ان سعدا « استدعاه في يوم

---

(١) أنيس دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٧١ . حيث ورد في احدى الرسائل بشأن تقرير ارسل الى سعد من عبد الرحمن فهمي « انه تقرير خاص بمعاليه لا يطلع عليه سواه » .

(٢) مذكرات عبدالرحمن فهمي، محفظة (٦) ملف (٣٦) ، ص ٣٧٧٢ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٢ ، ص ١٨٥٩-٥٨ كراس ٣٣ ، ص ١٨٨٨ كراس ٣٤ ، ص ١٨٨٩ .

(٤) الدنيا المصورة ، في ٧-١-١٩٣١ . راجع مذكرات عبدالرحمن فهمي محفظة (٥) ملف (٣٥) ، ص ٣٧٢٩ . انيس ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

١٣ نوفمبر ١٩١٨ وطلب منه ان يشرف على اعداد الجهاز السري للوفد وتنظيمه بشرط « ألا يعرف احد ما يقوم به » . فبدأ عمله مباشرة « بالاشراف على عملية جمع التوكيلات من الشعب » وبعد ذلك اسند اليه سعد القيام « بطبع المنشورات الاولى للثورة ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة » بل ان سعدا « فكر في ان يختاره عضوا في الوفد ذاته ثم عدل عن ذلك » لانه رأى أن من المصلحة « ان يبقى رئيس الجهاز السري في الظلام وان يكون بعيدا عن الاضواء حتى اذا ما اعتقل قادة الثورة ، بقيت الثورة تعمل » وان سعدا كان « يجتمع بعبد الرحمن فهمي يوميا على انفراد قبل نفيه الى مالطة » [١] . ولا نستطيع ان نقطع بصحة هذه الرواية من ناحية ، كما انه لا يمكن انكارها البتة خاصة وان بعض المعاصرين الذين اشتركوا في اعمال ذلك الجهاز السري قد أيدوها في كتابات علنية [٢] . كما تذكرها كذلك بعض المصادر الاخرى [٣] . وكل ما يمكن الجزم به ان الجهاز السري للوفد لم ينشأ من فراغ وانما استفاد ـ دون شك ـ من التنظيمات والخلايا السرية التي نشأت في مصر قبل الحرب الاولى واثناءها بتعضيد من الحزب الوطني وكانت تضم العمال والطلاب والموظفين وضباط الجيش والبوليس وغيرهم [٤] . وقد استطاع عبد الرحمن فهمي ـ بحكم خبراته العسكرية والادارية ـ ان يستفيد من تلك التنظيمات القديمة وان يحتويها لصالح

---

(١) الاخبار في ١٥ـ٨ـ١٩٦٣ من تحقيقات مصطفى امين الصحفية :
Youssef, A., Independent Egypt, p. 65.

(٢) الاخبار في ٩ـ٩ـ١٩٦٣ ، ١٧ـ٩ـ١٩٦٣ من تحقيقات مصطفى امين

(٣) المقطم في ٣ـ٨ـ١٩٢٠ ثم :
Zayid, M., Egypt's Srtuggle for Independence, pp. 85-86.

(٤) من خطاب بعث به احمد اسماعيل ـ شقيق محمود اسماعيل ـ الى مصطفى امين اثناء نشر تحقيقاته الصحفية . الاخبار في ١١ـ٩ـ١٩٦٣ .

الوفد والحركة الوطنية طوال فترة الثورة وفي اعقابها . اما عن صلة سعد بهذا التنظيم السري واعماله واهدافه ، فمن غير المشكوك فيه انه تشكل — او على الاقل استكمل تشكيله — في غيبة سعد في الخارج . ولم تسمح طبيعة المراسلات — حتى السرية منها — بينه وبين عبد الرحمن فهمي بأن تتضمن شيئا حوله مما يقطع بأن ذلك الجهاز كان يعمل بوحي من عبد الرحمن فهمي ذاته (١) . وقد دفع ذلك البعض الى أن يصفه بأنه كان « رئيس الحركة الوطنية ، أما سعد باشا فرئيس الوفد » (٢) .

وقد ادار عبد الرحمن فهمي في مصر المعركة بين المصريين والسلطات البريطانية بنجاح تام مستخدما في ذلك كافة اساليب العمل السياسي ، كما ضمن للوفد في باريس استمرار قيادته للجماهير وولائها له ، الامر الذي ربما كان من وراء قرار الوفد البقاء في باريس طوال هذه المدة . واكثر من هذا فان عبد الرحمن فهمي أعطى لنفسه حق التغيير والتعديل في بيانات الوفد ونداءاته الموجهة الى الامة عندما كان يرى فيها « فتورا » وذلك

---

(١) عن تشكيلات الوفد السرية راجع : المقطم في ٣—٨—١٩٢٠ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية، ص ١٦٩—١٧٥ . ثم الاخبار من ١٥—٨ حتى ١٧—٩—١٩٦٣ . مذكرات النجار ، البلاغ في ٣—٦—١٩٣٣ . الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، النظام في ٢٧—٧—١٩٢٠ ، الجناية رقم ١٠ السنة ١٩٢٤ ، محفظةرقم (٢) احمد امين : حياتي، ص٢٠٠—٢٠٢ وكذلك: Chirol, V., op. cit. p. 195. وحول تنظيمات الوفد الاخرى راجع : المصور في ١٧—٨—١٩٢٨ حول لجان الطلبة ، ص ٨ . ثم عدد ٤—٧—١٩٣٠ ، حول لجان الوفد في الاقاليم ، ص ١٣ . مذكرات النجار ، البلاغ في ١٣—٥—١٩٣٣ . النظام ٢٥—١٠—١٩١٩ . وعبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥٥—١٨٧ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ١٦٠ .

حرصا على « تغذية الشعور الوطني » وحفاظا على قوة الامة [1] .

وفيما يتعلق بتطورات مصر السياسية ــ فقد مر بنا ان حسين رشدي شكل وزارته في ٩ ابريل ١٩١٩ ومما يستلفت النظر انه ــ خلافا لما كان يحدث من قبل ــ لم يتقلد الى جانب رئاسة الوزارة أية وزارة أخرى اللهم الا اسناد وزارة المعارف اليه مؤقتا . وربما يرجع ذلك الى الرغبة في ان يتمكن ــ بما له من نفوذ لدى الطلاب ــ أن يعيدهم الى مدارسهم [2] . يضاف الى ذلك اتاحة الفرصة للوفاء بما تعهد به من « ان يضع حدا للاضراب في المصالح العمومية كضرورة اولية لاعمال سياسيةلاحقة » [3]. غير انه لم يوفق في القيام بكل ذلك نظرا لتفاقم اعمال « العصيان السلبي » الذي شل حركة الادارة المصرية واستمر طوال الشهر الذيأعقب الثورة [4] . فاستقالت وزارته في ٢١ ابريل نتيجة لان قوة الثوار كانت اكبر كثيرا من طاقتها . ونجحوا في الحاق هزيمة ساحقة ليس فقط بالسلطات البريطانية ، ولكن كذلك بالوزراء المصريين أنفسهم [5] .

لكل ذلك عجزت السلطات البريطانية عن تشكيل وزارة اخرى ، فاضطر اللنبي الى تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء . وظل الامر

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ، ملف (٥) ، ص ٤٢٥ ــ ٤٢٦ وغيرها .

(٢) الاهالي في ١٣ــ٤ــ١٩٦٩ .

(٣) F.O., 407/184, No. 238.

(٤) Chirol, V., op. cit. pp. 199-204.

(٥) Lloyd, op. cit. p. 313. & Chirol, V., op. cit. p. 205.

راجع كذلك مذكرات النجار ، البلاغ في ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ــ٤ ؛ ٩ــ٥ــ١٩٣٣ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٨ــ٣ــ١٩٦٩ . صالح السوداني الاسرار السياسية ، ص ٥٥ــ٥٦ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (١) ملف ٣ ، ص ٣١٣ . ملف (٤) ص ٣٨٤ .

كذلك الى ان شكل محمد سعيد الوزارة اخيرا في ٢٠ مايو مدعيا انهـا وزارة « ادارية » • ولا شك ان قبوله الوزارة ، كان محاولة جريئـة ــ من جانبه ــ القصد منها « كسر شوكة الثـورة » [١] ، خاصة وانهـا جاءت بعد اعلان انجلترا في ١٥ مايو عزمها على ايفاد لجنة تحقيق « الى مصر متجاهلة تماما وجود « الوفد المصري » كممثل حقيقي للرأي العـام المصري •

وكان اعلان انجلترا ايفاد تلك اللجنة بمثابة « مخرج » لهـا مـن « المأزق » الذي وجدت نفسها فيه ، وهو اسلوب طالما لجأت اليه الحكومة البريطانية في ظروف مشابهة لاعتبارات كثيرة [٢] • وقد طرح ذلك مبكرا حتى خلال وجود ريجنالد ونجت في مصر في أواخر نوفمبر ١٩١٨ [٣] • كما أعادت الخارجية البريطانية طرحه على اللنبي في ٥ ابريل ، غيـر ان الاخير رأى ضرورة تأجيله كما مر بنا [٤] • وفي هذه المدة بعث اللنبي الى حكومته بتاريخ ٢٤ مايو مقترحا ارجاء ارسالها الى مابعد شهر سبتمبـر كي تتاح للوزارة الجديدة فرصة تهدئة الموقف [٥] • بل أن محمد سعيد ذاته طلب تأخيرها الى ما بعد توقيع الصلح مع تركيا [٦] • كما انه صرح لوفد من الثائرين بأنه حذر الحكومة البريطانية من مخاطر ارسال اللجنـة وسط هذه الظروف القائمة ، وانها اذا ما جاءت على الرغم من تحذيراتـه

---

(١) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ٢٥ ، ٣٧ . الاهـرام ٥٠ عامـا ، ص ٣٥٧ ــ ٣٦٠ ، ٣٦٣ــ٣٦٥ •

(٢) Wawell, V., Allenby in Egypt, p. 58.

(٣) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ١٥٣ . كما أعاد الحديث عنه شيتهام في رسالة له الى وزير خارجيته في ١٧ مارس ١٩١٩ . راجع ص ٢٣٦ •

(٤) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ١٦ــ١٧ •

(٥) الاهرام ، نفس المصدر ، ص ٤٢٨ •

(٦) بيلي ، عدلي باشا ، ص ١٣٧ . الرافعـي ، المصـدر السابـق ، ص ٩٠ ــ ٩١ •

فانه وزملاءه سوف يقدمون استقالاتهم (١) . وقد قامت الى جانب ذلك عدة عوامل دعت الخارجية البريطانية الى تأخير ايفاد هذه اللجنة اهمها صعوبة تشكيل اللجنة من رجال ذوي كفاءات وخبرات بمصر ومسألتها. ثم رغبة سلطان مصر في تأجيلها وكذلك عدم ملاءمة فصل الصيف لقيام اللجنة بأعمالها ، يضاف الى ذلك امل الحكومة البريطانية في ان ينتهي مؤتمر الصلح من حسم المسألة الشرقية (٢) . وأخيراً رغبة ملنر ذاته في تأجيلها حتى لا تظهر الحكومة البريطانية « كما لو انها انزعجت وفزعت من الموقف » (٣) .

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩١٩ اعلنت الحكومة البريطانية رسمياً عن تشكيل اللجنة وعلى أثر ذلك بعث محمد سعيد الى اللنبي خطابا رسميا يناشده تأخير مجيء اللجنة لعدم ملاءمة الظروف لذلك نتيجة لقوة صلابة الرأي العام ضدها (٤) . ولما لم يؤخذ برأيه وجد من اللازم عليه أن ينفذ تهديده بالاستقالة وتم ذلك فعلا في ١٥ نوفمبر ١٩١٩ (٥) . وبذلك فشلت سياسة تحدي الرأي العام المصري ووجدت السلطات البريطانية نفسها امام صعوبة جديدة . وقد نجحت وزارة محمد سعيد في الحصول على بعض

---

(١) الاهالي في ٣١-٧-١٩١٩ . والمنبر في ١٠-٨-١٩١٩ . ثم : Chirol, V., op. cit. p. 247.

(٢) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥-٢٠٦ ، اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ١١١ ، القضية المصرية ، ص ٣٤ . من تقرير لجنة ملنر ثم : مذكرات كامل سليم الاخبار في ١٦-٤-١٩٦٩ .

(٣) Kedourie, E., op. cit. pp. 118-119.

(٤) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٣٨٣-٣٨٤ ، ٤٢٨-٤٢٩ . مذكرات النجار في ٢٩-٥-١٩٣٣ : Chirol, V., op. cit. p. 26.

(٥) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٠٤ . ثم : Chirol, V., op. cit. p. 257.

الترضيـــات أهمها تخفيف الرقابة على الصحف ـ وان كان لغـــرض في نفس السلطات الانجليزية من وراء ذلك ـ وكذلك وقـــف المحاكمـــات السياسية باستثناء تلك التي صدرت ضد السلطات العسكرية . غير انها ـ مؤكداً ـ فشلت في تهدئة الموقف وهو الامر الذي عهد اليها القيـــام بـــه [1] . وبعد أن أخفقت محاولة السلطات اقناع احمد مظلوم ـ رئيس الجمعية التشريعية ـ برئاسة الوزارة [2] نجح اللنبي في حمل السلطـــان على تشكيل وزارة جديدة في ٢٠ نوفمبر ترأسها يوسف وهبه ـ القبطي ـ وذلك بغرض ضرب الحركة الوطنية والتفريق بين المسلمين والاقباط وهو ما لم تنجح الوزارة في ادراكه ، وان كانت قد خلفت استياء عاما ، نظـــرا لرغبة المصريين في ان لا تجد اللجنة ـ عند مجيئها وزيرا مصريا في منصبه ليستقبلهـــا [3] .

ومع ذلك فقد بذلت لجنة الوفد المركزية وسكرتيرها العام عبدالرحمن فهمي ومن ورائهما كافة الهيئات والطبقات المصرية المختلفة جهودا موفقة لاحباط المخططات البريطانية كما اعربت عن استيائها تجاه مسلكها المتشدد الخاص بتجاهل الوفد المصري . وقد نجح عبد الرحمن فهمي في ادارة دفة هذه المعركة الجديدة ، وتوصل الى خطة للرد على الملك البريطاني ، تقضي بمقاطعة تلك اللجنة وعدم تمكينها من مقابلة المصريين ، بعث بها الى سعد زغلول في باريس ، فجاءه الرد في ٢٥ يوليو بموافقـــة الوفد عليها [4] .

---

(١) Kedourie, E., op. cit. p. 118.

(٢) F.O., 407/185, No. 296.

(٣) القضية المصرية ، ص ٣٤ من تقرير ملنر ثم :
Chirol, V., op. cit. p. 257.

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (١) ملف (٥) ص ٣٦٧ ثـــم محفظـــة (٢) ملف (٨) ص ٥١٦ ـ ٥١٨ ثم أنيس : دراســـات ، ص ٤٣ . النظام في ٢٦ـ٩ـ١٩١٩ وعن دور عبد الرحمن فهمـــي في مسألة المقاطعة راجع : السودان ، الاسرار السياسية ، ص ٣٣ . =

وقد اتاح تأخير مجيء اللجنة للمصريين الوقت الكافي لتنظيم صفوفهم ، واحكام حلقة المقاطعة فنجحوا في ذلك نجاحا تاما « وكانت سيطرتهم على مصر كاملة » (١) . وقد روي عن سعد زغلول انه كان يرى أن تكون لجنة التحقيق هذه « لجنة دولية » والا فلا جدوى من ورائها (٢) وقد علق محمد فريد على ذلك بقوله انه لا يرى « من الحكمة طلب لجنة تحقيق دولية » خوفا من ان يعد ذلك « قبولا ضمنيا لما تقرره مثل تلك اللجنة ولو كانت من الامم المحايدة » ورأى ضرورة الاستمرار على القيام بعمل البروجندا لكسب الرأي العام » (٣) . في حين قام نفر من أعضاء الحزب الوطني البارزين الموجودين خارج مصر بطرح برنامج وطني يتلخص في تأليف جمعية تتكون من جميع المصريين الساعين الى الاستقلال ، يطلق عليها اسم « جمعية الاستقلال » تفني فيها شخصية الاحزاب المختلفة وتكون بمثابة « المجلس الوطني الاعلى » على ان يكون مقرها القاهرة . وتكون مهمتها جمع شتات القوى ، وتنظيم الجهاد الوطني ، وثانيا تتولى هذه الجمعية رسم خطة الجهاد ، ويكون الوفد المصري وغيره من الهيئات الاخرى في مصر والخارج فروعا لها ، وأخيرا تنشأ لهذه الجمعية فروع في كل محافظة ومديرية لتكون واسطة بينها وبين المركز الرئيسي (٤) . الا أن هذا الاقتراح — بكل أسف — لم يجد صدى في الاوساط المصرية .

وقد وصلت لجنة ملنر الى مصر في ٧ ديسمبر ، واستطاعت — بالرغم

= علما بأن سعد كان قد طلب من عبد الرحمن فهمي تشكيل لجنة لمقابلة اللجنة عند حضورها ، راجع : الدنيا المصورة في ٧-١-١٩٣١ ص ٤ ثم راجع :

Chirol, op. cit. pp. 246-267-269. & Wavell, V., op. cit. pp. 61-62.

(١) Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. II. pp. 12-13.

(٢) النظام في ٢١-٩-١٩١٩ .

(٣) الاهالي في ٢٦-١٠-١٩١٩ .

(٤) الاهالي في ٢٥-١١-١٩١٩ .

من مقاطعتها خلال مدة اقامتها ـ الحصول على البيانات اللازمة ليس فقط من خلال السجلات والتقارير والاوراق الرسمية التي زودتها بهـا وزارة الخارجية البريطانية ، و « لجنة الاستعلامات » التي اقامها اللنبي في مصر لهذا الغرض ، ولكن كذلك بفضل المقابلات العديدة التي أجرتها اللجنـة مع الموظفين البريطانيين ، وممثلين عن الجاليات والهيئات الاجنبية فـي مصر ، وكذلك الوزراء المصريين ، وسلطان مصر ذاته الذي أشار عليهـا بضرورة استشارة بعض الوزراء السابقين [١] .

ولهذا فقد قررت اللجنة أن تقيم حواراً بينها وبين بعض وزراء مصر السابقين وعلى رأسهم كل من عدلي يكن وحسين رشدي وعبد الخالـق ثروت ، وكذلك بعض اعضاء الوفد في القاهرة ، ومنهم سكرتير عاماللجنة المركزية ذاته [٢] . ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات مختلفة يأتي في مقدمتها أن اللجنة اقتنعت منذ البداية ـ وعلى رأسها لورد ملنر ـ بأن تستبـدل « الحماية » بعلاقة جديدة بين كل من مصر وبريطانيا ، بدا لها ان البديـل الواضح هو « معاهدة تحالف » تعقد بين البلدين . كما ان اللجنة وان لم

(١) القضية المصرية ، ص ٣٥ ــ ٣٩ . بيلي ، عدلـي باشـا ، ص ٣٨ ، ١٤٤ . مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (٢) ملف (٩) ص ٨١٥ ابو الفتح ، المسألة المصريـة ص ٢٠٦ ، ٢٣٥ . الرافعـي ، ثـورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ٢٠٧ . هيكـل ، مذكـرات في السياسـة ، جـ ١ ، ص ١٠٣ . السودانـي ، الاسرار السياسيـة ص ٣٤ ثم الافكـار في ٢٣ــ٢ــ١٩٢١ ثم :

Chirol, V., op. cit. p. 273. & Marshall, J.E., op. cit. pp. 210-211, 216-218. & Newman, P., op. cit. pp. 227-228. & Kadourie, E., op. cit. p. 124. & Youssef, A., op. cit. pp. 84-86.

(٢) أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ١٦٩ ــ ١٧٠ ، ٢٨٩ ــ ٢٩٧ . مذكرات محمد علي علوية ص ١٧٢ ــ ١٧٣ ثم بيلي ، عدلي باشا ص ١٤٤ ــ ١٤٥ ثم :

Youssef, A., op. cit. pp. 84-86.

تسلم بأن سعدا ورفاقه يمتلكون السلطة المطلقة فانها ما كان بوسعها أن تتجاهل حقيقة انهم اقوى قادة الرأي العام المصري وان الوصول الى تلك المعاهدة ــ حتى ولو كان بين ممثلين رسميين عن البلدين ــ فلا بد من الحصول على موافقة المصريين عليها من خلال جمعية « منتخبة » سواء تلك الجمعية التشريعية ــ المعطلة ــ أو جمعية جديدة تنتخب لهذا الغرض وذلك حتى لا يقال فيما بعد ان الحكومة المصرية ــ التي وقعت المعاهدة ــ لا تمثل الرأي العام المصري، أو أنها لم تكن حرة في توقيعها. وفي مثل هذه الحالة بات واضحا للجميع ان سعدا ورفاقه سوف يحرزون انتصارا ساحقا سواء من خلال الجمعية القديمة التي يتمتع فيها سعد بنفوذ واسع باعتباره وكيلا منتخبا أو في جمعية جديدة يستطيع بغير عناء أن يسيطر عليها [1]. معنى ذلك أن اللجنة ايقنت بضرورة مجابهة سعد وزملائه للتعرف على آرائهم، هذا من ناحية، كما ان اللجنة رأت أن من واجبها ــ لاستكمال اعداد تقريرها ووضع مقترحاتها ــ ضرورة الاتصال بالوفد المصري ــ وهو ما اطلقت عليه « جماعة المتطرفين » يضاف الى ذلك أن مقاطعة المصريين للجنة كانت ناجحة ، ولم تتح لها أية اتصالات بالرأي العام المصري [2] . من ناحية ثالثة فان الوزراء الثلاثة ــ عدلي ورشدي وثروت ــ الذين كانوا على علم بحرج مركز الوفد في باريس رأوا أن يتقدموا الصفوف ليصلوا بين كل من الوفد واللجنة طالما أن كلا منهما لم يصل الى هدفه حيث أن حكومات الدول الكبرى أشاحت بوجهها عن الوفد ، كما فعل المصريون نفس الشيء بالنسبة للجنة ملنر ، وهكذا بدا أن الوقت ملائم تماما للجمع

---

(١) Elgood, P.G., op. cit. p. 259. & Marshall, J.E., op. cit. pp. 231-33. & Kedourie, E., op. cit. p. 12.

القضية المصرية ، ص ٥٨ ، ٦١ .

(٢) مذكرات علوبة ، ص ١٧٣ ، ثم :
Wawell, V., op. cit. p. 61. & Young, G., Egypt, p. 251.

بين الطرفين [1] • وبذل عدلي يكن ــ بصفة خاصة ــ دورا كبيرا في هذا الصدد حيث انه كان قد توصل الى رأيه هذا منذ فترة مبكرة [2] • كما انه صرح بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩١٩ بأنه أعرب للجنة عن أنّ مفاوضاتها مع الامة المصرية لن تحدث « ما لم تلغ الحماية وأن الامة لن تقبل المفاوضة الا بواسطة الوفد ويكون لسعد باشا القول الفصل في قبوله مفاوضة اللجنة أو عدمها » [3] وقد أجرى هؤلاء الوزراء اتصالاتهم مع ملنر « بعلم لجنة الوفد المركزية واطلاعها » وبتنسيق كامل مع الوفد المصري في باريس [4] • وأسفر كل ذلك في البداية عن قيام لجنة ملنر باصدار بلاغ جديد في ٢٩ ديسمبر عدلت فيه برنامجها ــ بعض الشيء ــ بأن وسعت دائرة مناقشاتها مع المصريين ، دون أن يعني ذلك ان تراجع في خطتها أو واجبها [5] • وان رأى فيه البعض نوعا من التراجع بشكل أو بآخر [6] • ولهذا ــ وكما يعترف اللنبي ــ فان هذا البلاغ الجديد لم يحدث «أي أثر على الاطلاق» لدى اعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم يخففوا من غلوائهم ، بل انهم اتخذوا منه « دليلا على الضعف » وردوا عليه في ٣٠ ديسمبر ببيان يتضمن اعترافهم بتوسيع أسس المناقشة ورفضهم الدخول في اية مفاوضات قبل

---

(١) بيلي ، عدلي باشا ، ص ١٤٤ ــ ١٤٥ ثم :
Elgood, P.G., op. cit. p. 259.

(٢) نحاس ، ذكريات ، ص ٩٢ ، الافكار في ٢٣-١٢-١٩١٩ ثم :
F.O., 407/185 No. 77.

(٣) الاهالي ، في ٢٩-١٢-١٩١٩ .

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (٩) ص ٨١٥ ثم ص ٣٤ ــ ٧٣٥ . مذكرات علوية ص ١٧٣ . انيس : دراسات في ثورة ١٩١٩ ص ١٦٩ ــ ١٧٠ ، ٢٨٩ ــ ٢٩٧ .

(٥) Chirol, V., op. cit. p. 263.

(٦) الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٤٣١ ، ٤٣٩ . اقبال شناه ، فؤاد الاول ص ١١٥ .
Lloyd, op. cit. p. 14.

لاعتراف المبدئي بالاستقلال التام [1] • بل ان عبد الرحمن فهمي بعث لى سعد زغلول في باريس ملخصا له موقف الرأي العام من البلاغ بأنه لا يجوز للوفد فتح باب المفاوضة الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام ، هناك وهناك فقط يمكن ان يتفاوض في دائرة واحدة عن طريق المحافظة على مصالح الاجانب ، وعلى حرية الملاحة في قناة السويس طبقا لبرنامج لوفد » [2] • الا ان عدلي وزملاءه من الوزراء وجدوا ان هذا البيان « كاف للدخول في المفاوضة » مع اللجنة ، وانه « أوجد حالة جديدة لانه فتح بابا كان موصدا أمامنا الى اليوم ، كما انه لا محل للتخوف من الدخول في المفاوضة ، وان لورد ملنر يتحرك في حدود مهمته وما خول له من السلطة لانه « أدرى من كل انسان » [3] • ولهذا فقد بعث عدلي في ٢٩ ديسمبر ببرقية الى سعد زغلول يطلب اليه عدم ابداء رأيه في البلاغ الجديد حتى يصله خبر « مع مخصوص » [4] وذلك طبقا لما سبق ان اتفق عليه مع عبد الرحمن فهمي قبل صدور البلاغ [5] • وفي اليوم التالي بعثت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة الى سعد ايضا نص البلاغ ، ورأي اللجنة فيه، فجاءها الرد بالموافقة على رأيها [6] •

---

(١) الاهرام ، المصدر السابق ، ص ٤٥٥ ، ٤٦٢ . القضية المصرية ، ص ٣٨ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (٩) ص ٧٦٠ ، ٨٤٦، أنيس دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .

(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٧٦٢ . وادي النيل ، في ١/٧/ ١٩٢٠ .

(٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٧٤ .

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ص ٧٣٤ — ٧٣٥ .

(٦) مذكرات سعد زغلول ، نفس المصدر ، ص ١٩٧٤ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٧٦٥ .

وفي السابع من يناير ١٩٢٠ بعث عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول بتقرير هام وخطير حول مناقشة جرت بينه وبين عدلي يكن حول البلاغ، أكد فيه انه نجح في اقناع عدلي بأن البلاغ « يمكن اعتباره فقط مبدأ يوصل الى بدء المفاوضة » وان الطريق اليها يقتضي بأن يعترف اللورد بأن المفاوضة تكون على أساس الاستقلال التام وان يفسر رسميا عبارة (Self - Government Institutions) الواردة ببلاغة على انها تعني الاستقلال التام ، كما يعمل على رفع الاحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية من المديريات والقرى ، واطلاق حرية الصحافة ، واعلان حرية الخطابة والكتابة ، وكذلك اعلان احترام الحرية الشخصية • وقد سأله عدلي فيما اذا تم كل ذلك هل يقبل سعد الحضور الى مصر لمفاوضة اللجنة ، فرد عليه عبد الرحمن فهمي بأنه لا يضمن ذلك فلربما تكون لديه « من الطلبات والضمانات ما يفوق كل ما جال بخاطرنا » فصارحه عدلي عندئذ بأنه من الواجب « ترك كل هذا الى سعد باشا » وانه يرى ضرورة حضور سعد باشا الى مصر ليطالب بنفسه الضمانات اللازمة • ولكن عبد الرحمن فهمي ــ الذي بعث الى سعد باشا بكل ذلك ــ طلب اليه عدم الحضور الى مصر « قبل أن يتحصل على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد اليها والوصول الى الحصول على الاستقلال التام » • وأضاف بأن الرأي العام المصري يرى قبل ذلك كله وجوب « الحصول على اعتراف من الحكومة الانجليزية بأن لجنة اللورد ممنوحة سلطة يدخل فيها استقلال مصر وان تعود اللجنة الانجليزية الى باريس لمفاوضتكم بها » • وطلب الى سعد ضرورة احترام الرأي العام وتقديره « حق قدره » لأنه وصل اخيرا الى درجة وصل اليها أقوى رأي عام في البلاد الدستورية » (١) •

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٧٦٢ ــ ٧٦٣ . انيس ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ ــ ١٧١ .

ويعتبر هذا التقرير الذي بعث به عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول من أهم وأخطر التقارير التي كتبها على الاطلاق بالنسبة لسعد وخطته وفكره . حيث كان له تأثير كبير على سعد زغلول ، ذلك لاننا اذا عدنا الى الوفد في باريس لنتعرف على موقفه ، سنجد ان التقرير ارسل والوفد في حالة خلاف بين اعضائه ، وقد رغب البعض في العودة الى مصر « لأن المكث هنا لا فائدة منه وفيه خطر أقله اتساع الانقسام ثم ظهوره للناس » ، كان من رأي هذا البعض ضرورة اجراء « المفاوضة بالطريقة الشرعية » كما ان سعدا ذاته رأى ضرورة الرجوع إلى مصر « ولكنه يكون احسن اذا كان بناء على دعوة » [1] . بل ان الوفد قد قرر بجلسة ١٣ يناير « أن يعود الوفد الى مصر مهما كانت أقوال الحاضرين من مصر اعضاء الوفد » الذين بعثت بهم اللجنة المركزية لاطلاع الوفد على رأيها وعلى نتيجة مخابرات الوزراء الثلاثة [2] . وفي الواقع فان سعدا وجد نفسه في موقف شائك للغاية ، الى الحد الذي دفعه الى ان يصرح لبعض خلصائه عندما علم ببيان الامراء الستة الذين يعربون فيه عن تضامنهم مع الامة المصرية بأن يلقي « هذا الحمل عن عاتقه الى عمر طوسون » فاستحسنه البعض ، وعارضه البعض الاخر « لعدم أهلية عمر طوسون له » [3] . وقد أصبح سعد مترددا بين البقاء والعودة وهما — كما يرى — « امران احلاهما مر ، وأسهلهما صعب » لانه وجد نفسه بين فريقين — كما يقول — « المتهورين

---

(١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٥١ ، ١٩٧٦ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ١٩٧٧ .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٧٥ — ١٩٧٦ . أنيس ، دراسات ، ص ٤٦ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (٩) ص ٦٩ ٧٧٠ ، ٧٢ — ٧٧٤ ، ٧٧٦ . الاهرام ٥٠ عاما ، ص ٤٦٣ ، اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ١٦ — ١١٧ .

المتفائلين » و « المتشائمين القانطين » وانه اصبح لا ثقة له بواحد منهم ولهذا فعندما وصل علي ماهر ـ مندوب اللجنة المركزية الى باريس في ١٤ يناير [١] ، وعرض على الوفد النتيجة التي وصل اليهـا الوزراء الثلاثـة من ناحية ، ولجنة الوفد المركزية من ناحية اخرى ، لم يتردد الوفد فـي الموافقة على قرار لجنة الوفد المركزية ، كما قرر انه سيعود للمفاوضة « اذا أعلنت لجنة ملنر انها مأذونة في مباشرتها مع الوفد بصفة كونه ممثلا للأمة للوصول الى وضع اتفـاق يتضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلتـرا فيها » [٢] وقد بعث الوفـد بهذا القرار في برقية الى كل من عدلي يكن واللجنة المركزية بتاريخ ١٥ يناير ، وأتبعه بخطاب مفصل الى عدلي بتاريخ ٢١ يناير ، حول مبررات هذا القرار ، جاء فيه ان عودة الوفد كله أو بعضه بناء على هذا التصريح تعد خفة في نظر العقلاء لسوء وقعها لدى الشعب المصري الذي قاطع اللجنة عملا بنصيحة الوفد وما دامت غاية المفاوضات التي ترغب فيها اللجنة الوصول الى وضع نظام حكومي في دائرة الحكـم الذاتي وتحت الحماية ، فلا يمكن للوفد الدخول فيها لان غاية ما تعطيـه أقل كثيرا مما يطلبه الوفد وتطمع الامة فيه [٣] . كما بعث الوفد كذلك بخطاب مفصل الى اللجنة المركزية في ٢١ يناير يوضح فيه الدوافع التـي دعته الى اتخاذ هذا القرار [٤].

---

(١) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ١٩٧٨ .

(٢) وقـد ضم علي ماهـر الى الوفـد في ١٩١٩/١١/٧ راجـع أنيس ، دراسات ص ٢٣٩ .

(٣) المذكرات ، نفس الكـراس ، ص ١٩٧٨ . مذكرات عبـد الرحمـن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٨١٥ ، ٨٤١ . ثم الاهرام في ١٩٢٠/١/١١ مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٩ .

(٤) مذكرات كامل سليم ، الاخبـار ، نفس العدد . ثم مذكرات عبـد الرحمن فهمي ، نفس لمصدر ، ص ٨٥١ .

من كل ما سبق نستطيع أن تتبين مبلغ الاثر الـــذي خلفه تقريـــر عبد الرحمن فهمي في تشكيل موقف الوفد وسعد شخصيا من المخابرات الدائرة مع لجنة ملنر ، وقد عاد الوفد فبعث ببرقية الى اللجنة المركزيـــة بتاريخ ٢٦ يناير حول مباحثات « اصدقائنا » الوزراء الثلاثة ، موضحـــا ان الوفد تبين « ان ما قالوه للورد كان مملوء حكمةووطنيةخالصة» [١].
كما أكد هذا المعنى في خطاب الى اللجنة بتاريخ ٢٧ يناير عندما ظهـــرت حملة صحفية قاسية تتهجم على مسلك الوزراء الثلاثة وتشيع انهم يزمعون الدخول منفردين في مباحثات مع لجنة ملنر بعيدا عن الوفد [٢] . كما طلب الخطاب ضرورة التصدي لهذه الحملة الظالمة الصادرة ــ كما يقـــول الخطاب ــ عن نفوس حاقدة ، حتى لا تضعف همة من يتعرضون لخدمـــة بلادهم . واضاف الخطاب « ولا شك عندنا في ان الوزراء الثلاثة قـــد سلكوا سبيل الحكمة والسداد في المحادثات التي جرت بينهم وبين ملنر . فقد اطلعنا عليها ووجدناها ملآنة سداداً وغيرة على مصلحةالبلاد » [٣] .
وبعد وصول برقية الوفد الى عدلي يكن ــ المؤرخة في ١٥ يناير ؛ ومن قبل أن يصل اليه خطابه المؤرخ ٢١ــ٧ــ بعث عدلي يكن الى سعد بخطاب بتاريخ ٢٨ يناير ــ يوضح فيه ان ملنر يقبل المفاوضة على اساس برقيته ، وان كان لا يستطيع ان يعلن ذلك خشية الرأي العام البريطاني . وانه واثق بأنه يمكنه حمل الرأي العام بعد ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه ، واضاف عدلي ان ملنر قرأ عليه مذكرة خاصة ضمنها كل ما يمكـــن ان يقوله في تقريره كتابة ، فهم عدلي منها ان اللجنة لا تريد ان تصدر اي

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ؛ محفظة (٢) ملف (٩) ص ٨٤١ .
(٢) النظام ، في ١/١٥ ، ١٩٢٠/١/٢٣ . الاهـــالي في ١٩٢٠/١/٢٠ وغـــيرهـــا .
(٣) أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٨٨ ــ ٨٩ .

قرار لانها لا يمكن ان ترتبط بابرام معاهدة ، ولم يحدث انها قبلت صيغة الاستقلال . الا ان ملنر اوضح لعدلي انه لا يزال عند سابق استعداده ونيته على الرغم من معارضة الصحف البريطانية لخطته ، وان المفاوضات ستؤدي الى رفع الحماية والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها . واضاف ملنر انه لا يعتقد ان الحكومة البريطانية تقبل مفاوضة الوفد وحده . وقد علق عدلي على ذلك في خطابه « وان كنا نرى ان ما حصلنا عليه من اللورد ليس صريحا في كل ما طلبتموه او تضمنه فانني لا أزال انا وزملائي على رأينا الذي بيناه » في التقرير الذي ارسل مع علي ماهر بتاريخ ٧ يناير » وطلب الى سعد موافاته برأيه حول تشكيل الهيئة التي تتولى امر المفاوضة في لندن ، وختم خطابه بأنه لا يرى جدوى من المراسلات البريدية (١) .

وبعد ان وصل خطاب الوفد المؤرخ في ٢١ ـ ١ ـ ١٩٢٠ ، بادر عدلي بالكتابة الى سعد في ٢٩ يناير . وقد ركز في هذا الخطاب على توضيح معنى عبارة (Self-Governing Institutions) التي فسرها الوفد على انها « نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي » والتي كانت من وراء القرار الذي اتخذه الوفد . على حين فسرها لورد ملنر لعدلي وزملائه بأنها تعني « الحكومة الدستورية » ـ كما ورد ذلك في الترجمة العربية الرسمية للبلاغ ـ والغرض منها ان الحكومة الانجليزية لا تريد أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستوري (٢) .

وقبل ان تصل هذه الخطابات الى سعد زغلول ، كان الوفد قد وصل الى اقتناع كامل وتام بضرورة العدول عن خطته وقبول مفاوضة لجنة

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ص ٨٥١ ـ ٨٥٢ .
مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩٦٩/٣/١٩ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ، ملف (٩) ص ٨٥٢ ـ ٨٥٣ .

ملنر [1] ، كما جاء في خطابه المؤرخ ٥ فبراير ، والذي يدافع فيه عن هذه الخطة تتيجة للاستياء العام الذي قوبل به مسلك الوفد هذا وعده البعض خروجا عن حدود توكيله [2] . وان كان الوفد قد قرر أن تؤسس الخطة القادمة بشأن المباحثات على مبدأين اساسيين هما : ألا يقبل الوفد وعدا غير صريح ولا غير رسمي علني . وثانيا أن يفضل ان يكره على ما لا يريد . على أن يرضى بما يراد له ، كما يقول سعد زغلول [3] .

وعندما وصلت خطابات عدلي يكن الى سعد زغلول ، بادر الاخير في ١٢ فبراير فأبرق برده عليها موضحا انه « ما دام الامر كذلك فاللازم هو البدء بوضع هذا النظام والسبيل لذلك ان تتألف وزارة موثـوق بها ، وتعلن برنامجها الذي يلزم أن يتضمن المفاوضة لاجل وضع اتفاق يضمن استقلال مصر ومصالح انجلترا ، ووضع نظام لانشاء هيئة تصدق على مـا تنتهي المفاوضة اليه ، وبمجرد أن يعلـن البرنامج يعـود الوفـد الـى مصر كي يسند الوزارة ، ويرشح أعضاؤه أنفسهم للانتخاب في الهيئـة الجديدة » وذلك يعني قبول الوفد قيام عدلي بتشكيل الوزارة للقيـام بكل ذلك . كما بعث سعد بخطاب بهذا المعنى مؤكدا عدم دخول الوفـد المفاوضات « حتى لا يساء الظن في نزاهتهم » واستنادا الى ثقتهم المطلقة في عدلي تاركين له حرية اختيار زملائه الذين سيعملون معه [4] .

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ص ٨٥٥ .
(٢) الشوربجي ، خطاب مفتوح ، ص ١٢ ، ٤٠ ـ ٤٣ ، ٤٦ ـ ٤٧ .
(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٥ ، ص ١٩٨٣ .
(٤) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ ، مذكرات علوبة ، ص ١٧٤ ــ ١٧٦ . مذكرات عبد الرحمن فهمـي ، نفس المصدر ، ص ٨٦٨ ــ ٨٧٢ . بيلي ، عدلي باشا ، ص ١٤٧ ــ ١٦٤ ، ١٦٥ . الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ج ٢ ، ص ٢٣٧ ــ ٢٣٨ .

وعندما تلقى عدلي يكن رأي الوفد أبى أن يقبل تحمل تلك المسئولية الكبرى منفرداً ، بل رأى ضرورة ان يشترك الوفد معه في هيئة المفاوضة، كما جاء في خطابه الى الوفد في ٢٥ فبراير [١] . وقد استصوب الوفد رأي عدلي ، وأبرق اليه بأنه فيما يتعلق « باشتراك الوفد مع الوزارة في المفاوضة فاننا نوافقكم عليه ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقي رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة » وطلب اليه السفر الى باريس [٢] .

وعلى أثر ذلك قابل عدلي يكن لورد ملنر وتباحث معه حول اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك . وقد بعث عدلي الى الوفد بمضمون ما وصل اليه من ان ملنر يرى تشكيل لجنة مصرية للمفاوضة معه تتكون من ثمانية اعضاء هم « رئيس الوفد ومعه اثنان من اعضاء الوفد رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ، واثنان من الوزراء الحاليين» وقد عارضه عدلي في ذلك موضحا أن « هذا التشكيل لا يرضي الامة ولا تثق به وأنه يشك في ان يقبل الوفد الدخول في مفاوضة كهذه » وأصر على ضرورة العمل برأي الوفد ، وهو تأليف وزارة جديدة للمفاوضة باعتبارها الوسيلة القانونية الوحيدة للوصول الى الغاية المنشودة . ويبدو أنه في مواجهة رفض ملنر — كما يضيف مصدر وثائقي اجنبي — طرح عدلي فكرة تشكيل وفد رسمي موافق عليه من قبل السلطان والحكومة لكن لا يعين من قبلهما وذلك ليتولى بحث المسألة مع اللجنة على ان يضم كلا من عدلي ورشدي وثروب وصدقي بالاضافة الى زغلول وواحد أو اثنين من أصدقائه . فمن شأن مثل هذا الاقتراح — في تقديره — أن لا يقيد أي حكومة بمفاوضاته.

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٨٨٢ — بيلي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٨٨٣ .

فوافق ملنر على هذا الاقتراح [1] • وقد ختم عدلي خطابه الى الوفد بأنه يرى « ان يسافر الى باريس ، ويجتمع بالوفد ويتحدث معه شخصيا وبطريقة غير رسمية حتى اذا ما أدت هذه المحادثات الى وضع أسس المفاوضات مع الانجليز ، بدأت هذه المفاوضات في غير ضياع كثير من الوقت » [2] • وعند هذا الحد قام عدلي يكن بمقابلة السلطان ليطلعه على ما وصلت اليه مباحثاته مع ملنر في هذا الشأن [3] •

وقد بعث الوفد برده على خطاب عدلي السابق بتاريخ ٧ مارس موضحا انه سيسعد برؤيته [4] • غير ان عدلي عاد الى مقابلة ملنر مرة أخرى ــ قبل سفره من مصر ــ بغية التوصل الى حل لهذا الموقف• وبعث عدلي في ٩ مارس بخطاب الى الوفد بما انتهت اليه مقابلته معه ، فأوضح ان ملنر لا يرى « من المصلحة تغيير الوزارة الان ، لانه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة ، فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط هذه الوزارة ، على ان اعضاءها وهم الذين سيكون عليهم المعول في ادارة شئون البلاد يجب ان لا يكونوا عرضة للتخلي عن خدمة البلاد لمجرد اشكال يمكن ان يحل فيما بعد فرد عليه عدلي بأنه « لم يبق اذن سوى حل واحد وهو ان تتفاوضوا مع الوفد » كما اوضح عدلي في خطابه انه رأى بعد التفكير والمشاورة ان فكرة تأليف وزارة جديدة قبل الدخول في المفاوضات لا تخلو من بعض المحظورات نظرا لوقوعها تحت وطأة الحماية والاحكام العرفية القائمة ، وبذلك تكون وزارة ضعيفةمحفوفة بالمخاطر ؛

---

(١) Kedourie, E., op. cit. pp. 125-26.

(٢) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩-٣-١٩٦٩ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (٩) ص ٨٨٤ .

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المكان .

(٤) مذكرات كامل سليم ، نفس المصدر السابق .

اذ يكفي ان لا توفق في حل بعض المشاكل فتفقد ثقة الامة خصوصا وان عوامل الفساد كثيرة وسوء الظن واسع الانتشار لا يسلم منه مواطـــن . وأوضح عدلي أن ملنر غادر مصر منتظرا رد الوفد بشأن قبول المفاوضة أو رفضها ، وأخيرا ختم خطابه بأنه ربما كان من المفيد وجوده مع الوفـــد اثناء تكوين رأيه فقد يحتاج الوفد الى مبادلة الرأي والى مخاطبة ملنر في شأن من الشئون قبل البت في المسألة « حرصا على عدم ضياع الوقت الذي قد تستغرقه المراسلات وفي حالة موافقة الوفد على ذلك فانه يعتزم الاسراع في سفره الى اوروبا » [1] . وقد بعث الوفد الى عدلي ببرقيـــة بتاريخ ٢٥ مارس موافقا على رأيه مقترحا عليه تقديم موعد سفره فـــرد عدلي بأنه يكون سعيدا لو أن الوفد بعث اليه بخطاب تفصيلي بواقــــع حاله . واخيرا جاء رد الوفد في برقية بتاريخ ٣١ مارس بأن الوفد سعيد برؤيته في أقرب فرصة [2] . ويمكن ان نلاحظ في خطاب عدلي الاخيـــر للوفد شيئا من التضارب بين ما اوردته الوثائق العربية ، وبين ما سجلـــه ملنر في مذكراته بشأن اقتراح « لجنة المفاوضة » غير الرسمية . فتذكـــر الاولى ان ملنر هو صاحب هذا الاقتراح ، بينما يذكر ملنر ــ في مذكراته ــ ان عدلي هو الذي تقدم به اليه . ويمكن ان نرجح الرواية الثانية . ذلك لان عدلي ــ كما هو ملاحظ من خطابه ــ عاد فتبناه ودافع عنه ربما اقتناعا منه بوجاهته ، لان المفاوضات التي ستترتب عليه لن تربط الحكومة الجديدة المزمع تشكيلها ، خاصة بعد ان بات واضحا ــ ومتفقا عليه ــ ان عـــدلي يكن هو الذي سيتولى رئاستها ، وفي نفس الوقت ، فان الوفد ــ او على الاقل عدد منه ــ سيشترك في مباشرتها بحيث لا يتحمـــل عدلي وزملاؤه

---

(١) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٩-٣-١٩٦٩ . مذكـــرات عبـــد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٨٥ ــ ٨٨٦ .

(٢) مذكرات كامل سليم ، المصدر السابـــق . بيلـــي ، عـــدلي باشـــا ص ٤٩ ــ ١٥٠ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١ .

وحدهم تبعة ما قد تصل اليه • يضاف الى ذلك ان عدلي ربما عزف عن أن يصارح الوفد بأن ذلك الحل كان من اقتراحه الخاص خشية ان يرفضه الوفد • وقد اخذ البعض على عدلي يكن حرصه على ان يصله خطاب — وليس برقية — من الوفد قبل سفره الى باريس ، وعدوا ذلك عملا منه جانبه فيه حسن المجاملة والذوق السليم والثقة المتبادلة آثر فيه مصلحته الخاصة على المصالح الوطنية [(١)] • غير اننا لا نرى فيه شيئا من ذلك ، ربما لانه يمكن النظر اليه في سياق المخابرات الدائرة بينه وبين الوفد ، يدعم ذلك عدم اهميته حتى بالنسبة لسعد زغلول ، الى درجة آنه تجاهل أي اشارة له في مذكراته • من كل ما سبق نستطيع أن نتبين الدور الذي لعبه عدلي يكن وزملاؤه الوزراء في التقريب بين الوفد وبين لجنة ملنر ، وهو الدور الذي كان من وراء جر الوفد الى المفاوضة مع ملنر ولجنته والذي عد بحق تحولا عن خطة الوفد التي ظل يتمسك بها طيلة الفترة الماضية ، بشأن « دولية » المسألة المصرية ، كما عده البعض — بحق — تراجعا خطيرا في موقفه وتفريطا في مهمته [(٢)] • وقد دفع ذلك عبد الرحمن فهمي الى أن يقوم بتعديل خطابات الوفد وبياناته الى الامة خشية سخطها وغضبها عليه ونفورها منه وهو الامر الذي لامه عليهسعد لوما شديدا[(٣)] • كما انه من ناحية اخرى جلب الاستياء والسخط على الوزراء الثلاثة وعدلي بصفة خاصة من جانب الرأي العام المصري • الامر الذي دفع كلا

---

(١) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٣٠٤ — ٣٠٥ . مذكرات كامل سليم ، نفس العدد السابق .

(٢) أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٣٩ ، ١٠٢ . الشنوربجي خطاب مفتوح ، ص ١٢ — ١٣ . الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٢٩ ، عبد الرحمن فهمي، ص ٩٤٦ . ثم النظام في ٤—٢—١٩٢٠ .

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (٩) ص ٨٤٦ ، ملف (١٠) ص ٩٥١ . انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ . ص ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .

من سعد والوفد واللجنة المركزية ـ وخاصة عبد الرحمن فهمي ـ للدفاع عنهم وتبرير مسلكهم [1] .

واذا كان سعد والوفد قد قبلوا مبدأ المفاوضة ، فانهم رفضوا تماما أن تجرى في مصر ، وذلك بناء على نصيحة عبد الرحمن فهمي وتحذيراته التي لم يكف عن توجيهها اليهم ، غير انهم لم يأخذوا برأيه في عدم اجرائها في انجلترا علما « بأن الامة المصرية بأجمعها لا يروق في عينها ان تكون المفاوضة بانجلترا مهما كانت الاحوال » [2] . ورغم ادراك عبد الرحمن فهمي « ان الوفد بعمله هذا قد خالف الطريق الذي رسمه لنفسه ووافقت عليه الامة » فانه لم يتهاون في عماه واستمر يؤدي دوره في اقناع المصريين « بوجوب ترك الوفد حرا في اختيار الوسائل ما دامت الغاية لم يطرأ عليها أي تغيير » . كما طلب وألح عليه سعد في ذلك كثيرا [3] .

واذا انتقلنا الى دراسة حالة الوفد في باريس خلال هذه الفترة سنجد أن الوفد قد قرر تعطيل نشاطه ووقف جلساته حتى يصل عدلي من مصر نظرا لعدم فاعليتها [4] . الا انه من المؤسف ان الوفد لم يكن قد لم صفوفه ، او تناسى خلافاته استعدادا للموقف الجديد ، حيث ظلت خلافاتهم

---

(1) انيس : المصدر السابق ، ص ٩٤ ، ٧٠ ـ ١٧١ ، ١٧٩ ـ ١٨٠ ، ١٨٩ ـ ١٩٠ ، ٢١٥ ـ ٢١٨ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٠) ص ٩٤٦ ـ ٩٤٨ . ثم الاهالي في ١ـ٢ ، ٤ـ٢ ، ٥ـ٢ـ١٩٢٠ وغيرها .

(2) أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ ، ١٩٠ . غربال ، تاريخ المفاوضات ص ٦٥ . القضية المصرية ، ص ٦٢ .

(3) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (١٠) ص ٩٥١ ، ص ٥٧ ـ ٩٥٨ . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٦٠ ـ ٢٦١ .

(4) مذكرات محمد كامل سليم ، الاخبار ، في ١٩ـ١٣ـ١٩٦٩ .

فيما بينهم سواء بين بعضهم او مع سعد زغلول رئيس الوفد . ويتضح من مذكرات سعد زغلول أن معظم هذه الخلافات سطحية قد ترجع الى توتر الاعصاب نتيجة لطول الانتظار ولعدم وجود عمل ايجابي لدى أعضاء الوفد [١] . وقد عاد محمد محمود الى باريس من الولايات المتحدة في السادس من مارس ١٩٢٠ ، وأحاط زملاءه بالدور الذي قام به نحو تحريك المسألة المصرية بها ، وأعد تقريرا بشأنها بعد عودته قدمه الى الوفد [٢] . وما لبث ان أبدى لسعد ــ أكثر من مرة ــ رغبته في السفر الى لندن ، الا ان سعدا رأى مع اخوانه « ان الاولى التأني حتى تتبين الحال من لجنة ملنر [٣] ، وعندما أثير هذا الموضوع مرة أخرى أعرب له سعد عن ميله الشخصي الى الذهاب اليها ، ولكنه خشي « ان يسوء وقعه عند الامة » [٤] . وقد حاول أحمد لطفي السيد أن يقنع سعدا بالموافقة على سفر محمد محمود الذي تلقى دعوة شخصية من سير رنل رود ــ السفير البريطاني في ايطاليا ــ نظرا لصداقته له الا ان سعدا أصر على رأيه [٥] .

وفيما يتعلق بسعد زغلول ذاته فانه كان يدرك انه بات في مركز حرج

---

(١) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٢٨ ، مذكرات سعد ، كراس ٣٥ ، ص ٧٨ ــ ١٩٧٩ ، ٨٥ ــ ١٩٨٧ ثم كراس ٣٧ ، ص ١٠٩ ، ١١٣ ، ٢١١٩ ــ ٢١٢٠ . أنيس ، المصدر السابق ، ص ٤٨ــ٢٤٩ .

(٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٧ ، ص ٢١١٤ ، ٢١٢٢ ، ٢١٣٦ .

(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢١ ــ ٢١٢٢ . وذلك أسوة بمن سافروا اليها من أعضاء الوفد مثل النحاس ، وويصا واصف د. حافظ عفيفي . راجع كذلك مذكرات كامل سليم في ٢٠ــ٣ــ١٩٦٩ .

(٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١٢٥ .

(٥) المذكرات المصدر السابق ، ص ٢١٢٧ .

فقد كان عليه أن يتخذ قرارا برفض المفاوضة او قبولها . وفي الحالة الاولى فانه لم يكن امامه من بديل للعمل ، بعد ان شهد بعينيه ما سلكته كل حكومات الدول الاوروبية نحو الوفد . أما في حالة قبول المفاوضة ، فانه على ما يبدو كان لا يود أن يتحمل أعباءها وتبعاتها خاصة بعد الذي خبره من رفض الامة لها ، وتراجع عدلي يكن عنها . ولهذا فقد اصبح ــ كما يقول ــ شديد البرم بنفسه ومركزه حتى بزملائه لاعتقاده انهم يخالفونه الرأي نظرا لان ليس بينهم « اتحاد لا في التربية ولا في النشأة ولا في المشرب ولا في الاخلاق » وان ما يسعون اليه ــ كما يقول كذلك ــ ليس متمكنا من انفسهم تمام التمكن بل هو « ثابت في البعض ومتردد في البعض الآخر » [1] . يضاف الى ذلك كله أن سعدا أخذ يضيق بعدلي يكن وبوساطته حيث اصبح شديد الحنق عليه لمركزه من زملائه ، واحترامهم له ، واعجابهم به ، غير ان سعداً في نفس الوقت ما كان بوسعه ان يعرض عن وساطة عدلي ومساعيه [2] . لذلك كله فقد سجل في ٤ ابريل أن حالتهم « لا تشجع على الاستمرار في العمل معهم » ، وقرر ان يقلل من مناقشاتهم وأخطر من هذا ألا يظهرهم على كل ما عنده [3] ، ومرد ذلك في اعتقادنا انه اصبح شديد التطير والتوهم الذي كاد يقرب من « جنون العظمة » والذي كثيرا ما سيؤثر في اعتدال احكامه واتزانها ، ويعمل على تبديد طاقته في العمل على تماسك الوفد وتسانده ، الى ما لا يفيد وحدتهم والقضية المصرية من خلفهم .

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٧ ، ص ٢١٠٨ ــ ٢١٠٩ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٢١ــ٣ــ١٩٦٩ .

(٢) مذكرات كامل سليم ، نفس العدد السابق .

(٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢١٢٩ . مذكرات كامل سليم ، نفس العدد السابق .

ويبدو ان هذه الملابسات الجديدة التي وجد الوفد نفسه فيها قد دعته الى التفكير « فيما يلزم ادخاله على نظام الوفد من التعديلات التي اظهر الاختبار شدة الحاجة اليها » • حيث انهم فكروا في ذلك بجلسة الوفد في ٢١ مارس ١٩٢٠ وقد طرح سعد سؤالا في هذه الجلسة عما اذا كان للوفد أن يستمر في عمله أم لا ، بعد انتهاء الصلح مع تركيا ، وبعد اتضاح الموقف بشأن المفاوضة او عدمها مع انجلترا وضرورة تعديل لائحته بما يوافق ما يتقرر • فعارض البعض ورأى البعض الآخر تأجيل النظر في ذلك [1] • ويبدو أن سعدا قد اقترح ذلك بغرض أن يعطي لنفسه — ان لم يكن للوفد من ورائه — حرية اوسع لمواجهة الظروف الجديدة ، خاصة وانه اصبح شديد الحساسية بالنسبة لمركزه ، عديم الثقة بزملائه ، فرغب في ان يتحرر من ذلك كله • ولهذا نراه يبعث — بعد تأجيل الموضوع كقرار الوفد — الى عبد الرحمن — رجله ورصيده وعدته في مصر — بخطاب سري بتاريخ ١٦ ابريل ١٩٢٠ يبلغه بهذا الموضوع ، ويطلب اليه اخطار اعضاء الوفد الموجودين بمصر بشرط ان «تكون الاخبار لا يعرفها احد سواهم » حتى يحضروا هم ومن « يريد الحضور معهم » [2] ربما لتمكين سعد من الحصول على اغلبية موافقة عند اعادة طرحه من جديد •

على اية حال فقد وصل عدلي الى باريس في ٢٢ ابريل ١٩٢٠ ، وبدأ

---

(١) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ٢١٢٣ .

(٢) أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠٤ . وان كان قد قد طلب اليه في تقرير لاحق بتاريخ ١١-٤-١٩٢٠ امكان تأجيل الموضوع حتى تنتهي الخلافات التي كانت مستحكمة في اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة . راجع ص ١٠٥ . راجع حول هذا المعنى خطاب سعد الى عبد الرحمن فهمي بتاريخ ١٨-٤-١٩٢٠ ، ص ١٠٨ - ١١١ .

عمله مباشرة بعد ان التقى بالوفد ورئيسه ـ فبعث الى لورد ملنر مقترحا عليه ضرورة وجود مبعوث من قبله لتنسيق الاتصالات بين الوفد وبينه. فجاءه رد ملنر بانه كلف مؤقتا والرند Walrond ـ وهو ضابط بريطاني سابق عمل بمصر وكانت تستخدمه الحكومة البريطانية في اعمال المخابرات ـ القيام بذلك ، كما نصح عدلي بالاتصال بلورد داربي السفير البريطاني في باريس [1] . وتم الاتفاق بين عدلي وسعد والوفد على أن تجري هذه الاتصالات في سرية تامة . كما أبلغ الوفد مندوب ملنر « انه لا مانع من المفاوضة ولكن من الضروري ان تجري اولا بطريقة غير رسمية ومتى وصل الطرفان الى حل مرض للطرفين أمكن جعلها جهرية » فسافر المندوب لابلاغ ملنر بذلك [2] .

وفي نفس الوقت قام عدلي بزيارة لورد داربي الذي أبلغه ـ أي داربي ـ اقتراحه بأن يتم ترتيب لقاء سري ـ داخل السفارة البريطانية في باريس ـ بين سعد ولورد ملنر ، وطلب منه التعرف على سعد زغلول في هذا الشأن ، فعاد اليه عدلي ليبلغه موافقة سعد على ذلك ، فسر داربي كثيرا ووعده بنقل ذلك الى ملنر [3] . وفي مايو عاد مبعوث لندن وأبلغ كلا من سعد وعدلي بأن ملنر يرى عدم امكانه المجيء الى باريس نظرا لكثرة مشاغله ، وانه قد يرى انتداب أحد أعضاء لجنته ، وان كان يفضل اجراء المباحثات مع سعد بنفسه ، ولهذا فمن الاوفق حضور « عدلي وسعد زغلول أو بعض أعضاء الوفد » الى لندن . فطلب سعد من عدلي

---

(١) سعد زغلول ، كراس ٣٧ ، ص ٢١٣٨ ـ ٢١٣٩ . عبد العزيز فهمي هذه حياتي ص ١٠٠ ـ ١٠١ ثم :

Kedourie, E., op. cit. p. 126.

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١٣٩ ـ ٢١٤٠ .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١٤١ . ثم :

Kedourie, E., op. cit. pp. 126-28.

السفر اليها للقيام بهذا الدور الجديد « فرفض رفض المتضايق ، وقال ــ أي عدلي كما يذكر سعد ــ لا أريد أن أعرض نفسي ، فقد كفى ما لاقيت ، كما أيده في رأيه هذا بعض أعضاء الوفد وعارضه البعض الآخر[1]
كما أن سعدا اعتذر كذلك عن عدم ذهابه الى لندن الا بناء على دعوة ليس كما يذكر « كبرا ولا ترفعا » وانما لان في ذهابه الى لندن ، هو او بعض زملائه ، اذاعة لهذه المباحثات التمهيدية السرية ، مما قد يحدث اثرا سيئا في كل من مصر وانجلترا في حالة انقطاعها لسبب من الاسباب ــ فبعث المندوب والرند ــ الى ملنر مقترحا عليه الالتجاء الى اقتراح لورد داربي ، أو انتداب هيرست ــ أحد أعضاء لجنة ملنر الموجود حينئذ في باريس للاشتراك في مؤتمر الصلح . وقد رد ملنر على ذلك بأنه لا يزال « يستحسن ذهاب عدلي مع بعض أعضاء الوفد الى لندن » ومن الغريب ان نلاحظ أن سعدا خلال هذه المرحلة الحرجة والدقيقة وجه الى أعضاء الوفد سؤالا عن رأيهم فيما اذا أصرت انجلترا على ألا تعطي لمصر سوى الاستقلال الداخلي . ويذكر سعد « فأجمعوا على الرفض حتى بصفة كونهم مصريين لا أعضاء في الوفد » [2] . وقد وجه عدلي نفس السؤال الى سعد زغلول فكان جوابه عليه « أن تصرفي في الامر يكون بحسب أهمية الناقص وامكان حصولنا عليه اذا تشددنا فيه فاذا كان الناقص غير مهم عندنا كالقنال أو غير ممكن نواله كالسودان ، قبلت تحت مراجعة الامة . والا رفضت . مثل تمثيلنا في الخارج لان هذه تكون حماية تحت اسم استقلال » [3] . وأخيرا يبدو أن ملنر لجأ الى اقتراح ايفاد مندوب عنه . ففي ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ قدم هيرست نفسه الى عدلي والوفد .

---

(١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١٤١ .

(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١٤٢ .

(٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١٤٥ ــ ٢١٤٦ . كراس ٣٦ .

وجرت الكثير من المباحثات بينهم ، وحاول هيرست خلالها أن يقنع سعدا بالسفر الى لندن بصفته الشخصية ، فأصر سعد على موقفه السابق ، وتم التوصل الى صيغة دعوة توجه الى الوفد من قبل ملنر : رأى سعد ضرورة نشرها حتى لا يفقد ثقة مواطنيه بسفره الى لندن » (١) . ومن الجدير بالملاحظة أن هيرست خلال هذه المباحثات التمهيدية أوضح لسعد ان الحكومة الانجليزية ــ رغم ادراكها لثقة الامة بالوفد ــ فانها « لا يمكنها أن تتعاقد الا مع الحكومة الرسمية » فرد سعد بأنه « يفهم ان التعاقد بأسم مصر لا يكون الا مع هيئة رسمية ولكن الغرض ليس التعاقد . انما الغرض تمهيد الطريق للتعاقد » . وان كان قد ألمح له بنفوذ الوفد وامكانية قيامه بتوقيع الاتفاق لو ان هذا الامر عرض على « محكمة تحكيم » ، باعتبار الوفد نائبا عن الامة المصرية . فوافقه هيرست على ملاحظته معلقا عليها بأن خبرته بالعمل السياسي علمته أن « الدقة غير مرغوب فيها ، لانها تعيق الاعمال السياسية » (٢) .

وقد رأى الوفد بعد الكثير من المشاورات ان الدعوة التي وجهت اليهم كافية ، وتقرر ندب بعض أعضائه ومعهم عدلي يكن للسفر الى انجلترا « للوقوف على ما اذا كانت الحكومة الانجليزية مستعدة للاعتراف باستقلال مصر التام ، بمعنى الغاء الحماية في لفظها ومعناها ونتائجها والاستقلال الداخلي فيما عدا المصالح الاجنبية والدين العمومي وقنال السويس ، وعدم بقاء عسكري واحد من الانجليز في مصر وتمثيل مصر نفسها بنفسها في الخارج وأن ما عدا ذلك من الضمانات والشروط التي تطلبها انجلترا يكون موضوع مناقشة بين الوفد ولجنة ملنر » وكذلك التأكد من استعداد الحكومة الانجليزية نفسها ــ وليس لجنة ملنر

---

(١) المذكرات ، كراس ٣٧ ، ص ٤٣ ــ ٢١٤٧ . وكراس ٣٦ ، ص ٨٨ ــ ١٩٩٧ .

(٢) المذكرات ، كراس ٣٦ ، ص ٩١ ــ ١٩٩٢ .

وحدها ــ للاعتراف بكل هذه الامــور والتسليم بهــا • وكان ذلك كله باتفاق الوفد التام عندما تدارسوا ذلك ومعهم عدلي يكن [1] •

وينبغي أن نلاحظ أن هيرست ألح على سعد في السفر مع المسافرين الى لندن نظرا لان ملنر « شديد الرغبــة » في حضوره ، ووعده سعــد بتحقيق ذلك ، كما طلب اليه ضرورة عدم تداخل اللنبي في نشر البيانات والبلاغات التي يرغب الوفــد في نشرها في مصر ، كما طلب اليــه عدلي ضرورة عدم منع استعمال شفرة خاصة في مراسلات الوفد وكتاباته مــع مصر أو باريس طــوال مــدة المباحثات في لنــدن • فوافق هيرست على ذلــك [2] •

وقد عاد سعد بعد ذلك فرأى ضرورة سفره ــ على الرغم مما تــم الوصول اليه وابلاغ هيرست به ــ الى لندن مع المسافرين اليها ، أو ان يسافر كل أعضاء الوفد • وقد ناقش زملاءه في ذلك ، وأوضح لهم انــه يرى أن سفر البعض « تنازل عن الاختصاص ، ربما كان فيه خطر » • الا أن الوفد لم يقره على رأيه • وبذلك تأكد سفر المندوبين ، وان كان عدلي قد اقترح ضرورة اضافة بعضهم ، وأبدى اعتراضات على البعض الآخــر وأخير تقرر أن يسافر كل من محمد محمود وعلي ماهر وعبد العزيز فهمي، بالاضافة الى عدلي يكن [3] • وقام الوفــد بوضع صيغــة اعلان بشأن دعوة الوفد الى لندن كي تنشر في مصر ، حدث خلاف بشأنها بين كل من سعد وعدلي ، فقد أصر سعــد على أن تتضمن النص على وظيفة هيرست

---

(١) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ٢٠٠١ .

(٢) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ٩٨-١٩٩٩ ، كراس ٣٧ ، ص ٢١٤٨
وهي جزء من الضمانات التي طرحت في الصحف المصرية من قبل .
راجع الافكار في ٢٨-١٢-١٩١٩ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٧ ، ص ٢١٤٩ . ثم مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٢٣-٣-١٩٦٩ .

مبعوث ملنر ، الذي تخابر معهم ونقل اليهم دعوة ملنر ، ـ كمستشار او قضائي بوزارجة الخارجية البريطانية ـ كي يضفي ذلك على الدعوة صفة « الرسمية » من جانب الحكومة البريطانية ، وليس من جانب ملنر ولجنته، غير انه ـ أمام اعتراض عدلي بأن ورودها في النص خروج على ما تم الاتفاق عليه مع هيرست وسعد ، وموافقة بعض أعضاء الوفد على رأيه ـ تنازل سعد عن هذا الشرط [1] . الا أننا نعتقد أن هذه الواقعة تشكل مع غيرها من الوقائع (مثل تدخل عدلي في تشكيل الوفد المسافر الى لندن) بداية خطيرة للخلافات التي تراكمت بين كل من سعد وعدلي باعتراف سعد ذاته في مذكراته .

ولقد سافر المندوبون الى لندن يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٢٠ وقاموا باجراء الاتصالات اللازمة وجرى بينهم وبين الوفد في باريس العديد من المراسلات والبرقيات وقد اتضح للوفد وسعد انهم لم يستطيعوا الحصول من ملنر على تعهدات صريحة أو الحكومة البريطانية نفسها ، كما كلفوا بذلك ، حيث ان ملنر لم يتزحزح عن موقفه حتى في مباحثاته مع عدلي في مصر قيد انملة ، وأكثر من هذا فان وفد لندن تعدى حدود مهمته عندما صرح لملنر ببعض التعهدات ـ كما يذكر سعد ـ منها أنه أكد له ضرورة حضور الوفد كله للمفاوضة على الرغم من أن الوفد بعث اليه ـ أي وفد لندن ـ بخطة « التقسيم » التي تقضي بسفر بعض الاعضاء للتفاوض في لندن ، وبقاء البعض الآخر في باريس للتشاور والتدارس حتى اذا تعذر الوصول الى اتفاق عاد وفد لندن الى زملائهم في باريس دون رجة أو دعاية بالفشل .

---

(١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ـ ١٥١ . وقد علق سعد على ذلك بقوله : « وقد اثرت في هذه الحادثة تأثيرا شديدا ، ولا ادري ما يكون من نتائجها بعد على العلاقات الشخصية بيننا ثم على المسألة العامة » . Kedourie, E., op. cit. pp. 128-29.

ولهذا كله فقد عرض سعد على زملائه من جديد ضرورة سفر جميع الاعضاء لانه رأى الا خطر منها ، اعتمادا على ثقة الامة الكاملة في الوفد وسندها له . طبقا للتقارير والمراسلات التي كانت ترد اليه اولا بأول من مصر . ثم ما لبث أن تقدم باقتراح جديد آخر حول أسلوب مباحثات الوفد مع ملنر . تقضي اما بأن يقوم بها هو وحده ــ بصفته رئيسا للوفد ــ مع من يختارهم من الاعضاء ، دون الرجوع الى الباقين ، أو أن يقوم بها غيره دون مراجعته . على أن كل ما يصدر منه أو منهم يكون نافذا ملزما للباقين في حدود التوكيل ، وان كان قد رجح الامر الثاني « لان ذلك أسلم لي وأبعد عن المسئولية » غير أن عبد اللطيف المكباتي عارض سعدا معارضة شديدة حول انفراد رئيس الوفد بالمفاوضة لانه كان يرى انها تتعلق بقرار الوفد كله ، وأوضح ان ذلك هو رأي جميع الاعضاء الذين لا يستطيعون الافصاح عنه لا رأيه وحده . وعند ذلك الحد أبدى سعد انفعالا شديدا وهدد باستقالته من الوفد ، فتدخل أحمد لطفي السيد مقترحا ــ كما يذكر سعد ــ أن « الوفد ينبغي أن يسافر كله ، وتحصل المفاوضة بمعرفة الرئيس ، ومن يختاره من الاعضاء » وقد تمت موافقة الاعضاء على هذا الاقتراح [1] .

ويستطيع من يقرأ مذكرات سعد زغلول ويومياته خلال هذه الفترة ان يتبين بوضوح مدى الصراع النفسي والقلق والتردد الذي كان يعانيه، ذلك لانه ــ كما يصرح في مذكراته ــ قد أصبح عديم الثقة بزملائه . شديد الحماسية بمركزه في الامة . لانه كان يعلم علم اليقين حقيقة مباحثات الوفد مع لجنة ملنر وجدواها.. ومعنى هذا انه أصبح يواجه طريقا مسدودا وموقفا لا مخرج منه ، فلا هو يريد أن يضحي بمركزه في الامة

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٧ ، ص ٢١٥٦ ــ ٢١٧٢ .. كراس ٣٦ ، ص ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩ .

وثقتها به ، ولا هو يستطيع أن يتخلص من زملائه • كما أنه ــ من ناحية أخرى ــ لا يملك التفريط في حق من حقوق البلاد أو يتحمل مسئولية قرار يدفع مصر وشعبها الى الموافقة عليها • وفي نفس الوقت فليس أمامه من سبيل آخر ، وربما يفسر ذلك كله التناقض الحاد الذي كان من وراء العديد من اقتراحات سعد وقراراته خلال هذه المرحلة الحرجة من حياته •

ولهذا قرر سعد أخيرا السفر الى لندن بالرغم من كل ذلك • فاذا قدر له أن ينجح فقد تخلص من كل آلامه ومتاعبه ومخاوفه ، واذا كتب عليه الاخفاق فانه لن يخسر شيئا بل ان نفوذه سيتدعم لدى مواطنيه ، كما انه سيستفيد من ذلك في تغطية فشل زيارته لباريس • وفي ٢ يونية سنة ١٩٢٠ بعث الوفد ببرقية الى اللجنة المركزية للوفد في القاهرة تفيد أن زملاء لندن لقوا من الحفاوة وحصلوا من التأكيدات ما يبعث الامل على الوصول بالمفاوضة الى حل مرض [1] ــ وذلك على الرغم من اقتناعهم التام بعدم صحة ذلك • وغادر سعد وبقية أعضاء الوفد باريس الى لندن في الخامس من يونية ١٩٢٠ للبدء في اجراء المفاوضات ــ كما أطلقوا عليها خطأ ــ مع لجنة ملنر • وبذلك بدأت أول وأطول سلسلة من المباحثات والمفاوضات بين بلدين ، وهي مفاوضات ومباحثات لم يقدر لها أن تنتهي الا في عام ١٩٥٤ •

---

(١) المذكرات ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠١٢ . كراس ٣٧ ، ص ٢١٧٤ .

الفصل الثالث

سعد زغلول وقيادة ثورة ١٩١٩ ، وزعامة الامة المصريـة

القســم الثانــي

(من يونيه ١٩٢٠ حتى يناير ١٩٢٤)

نجح لورد ملنر في استدراج الوفد الى الدخول في مباحثات مع لجنته في لندن بشأن المسألة المصرية بعد فترة طويلة من المخابرات التي دارت بينه وبين الوفد المصري من خلال وسطاء مصريين وبريطانيين ، لم يشأ ملنر ان يرتبط خلالها ، أو حتى يعد بشيء ، وبذلك وقف بصلابة عند موقف لـم يتزحزح عنه . اما الوفد فقد انزلق الى المفاوضات لظروف كان يخضع لها ، ووجد فيها مخرجا من « العقدة » التي استحكمت من حولـه ، ولم يكـن يدري أنه يخرج من « عقدة » ليوقع نفسه في « شباك حديدي » لن يفلـت منه . ومن أسف لن تجد مصر منها فكاكا الا بعد كفاح شاق خاضته الامـة المصرية طيلة ثلث قرن من تاريخها ، لم تبتعد خلالها جهود القادة المصريين — مع الاسف أيضا — عن الاطار الذى رسمه الوفد وزعماؤه « ابطال حركـة الاستقلال التام او الموت الزؤام » .

وعلى اية حال فعقب وصول بقية اعضاء الوفد الى لندن بدأت مباحثاتهم مع ملنر وزملائه . وقد استغرقت هذه المباحثات سبع جلسات رسمية بدأت في ٩ — ٦ — ١٩٢٠ الى جانب عدد من المقابلات واللقاءات الخاصة التي جرت بين كل من سعد وعدلي وبين ملنر . وقد اتفق الوفد على ان يمثله فـي الجلسات كل من سعد ومحمد محمود واحمد لطفي السيد ، واقترح ملنـر

ضم عدلي اليهم ، فوافق سعد على ذلك (١) . كما اشترك فيها أحيانا علي ماهر وعبد العزيز فهمي . (٢) . وقد أدى عدم اشراك بعض الاعضاء الى « نفورهم » ، مما دفع البعض الى طرح فكرة « تناوب » اعضاء الوفد حضور المباحثات ، غير ان سعدا اعترض عليها لما فيها من خطر على قوة الجانب المصري ومركزه (٣) . وان كان ذلك لا يعني مطلقا عدم اشتراك بقية الاعضاء في المباحثات حيث كان الوفد مجتمعا يناقش اولا بأول ما يدور خلال هذه المباحثات ويتفق عليها . يضاف الى ذلك ان الوفد شكل لجنة فرعية اشترك فيها الجانب المصري بثلاثة أعضاء هم عبد العزيز فهمي ومحمد علي (علوية) وعلي ماهر ، للقيام بدراسة موضوع الامتيازات الاجنبية ، بناء على اقتراح من سعد زغلول (٤) .

وقد اسفرت المباحثات بين الجانبين عن وضع عدة مشروعات لقواعد الاتفاق المزمع عقده بين مصر وبريطانيا ، اولها مشروع تقدم به ملنر الى الوفد بتاريخ ١٧ يولية ، رد عليه الوفد بمشروع من جانبه في ١٧ يولية . وقد وضح ان هناك اختلافا بين نصوص المشروعين ، تمثل اساسا فيما يتعلق بالمشروع البريطاني في عدم احتوائه على نصوص صريحة تفيد الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال التام لمصر ، وسحب القوات الانجليزية منها ، والاعتراف بحقها في ممارسة السيادة الخارجية . الا انه ينبغي ان نلاحظ ان المشروعين إتفقا حول كثير من النقاط الاخرى تتعلق بعقد « محالفة دفاعية » بين مصر وبريطانيا ، قيدها المشروع المصري بمدة محددة ، في حين أن المشروع البريطاني جعلها « دائمة » . ثم انابة انجلترا عن الدول الاجنبية صاحبة الامتيازات في مصر الى حين الغائها . وتعهدت انجلترا بمساعدة مصر في ذلك . وكذلك موافقة المشروع المصري على منح انجلترا حق تعيين مستشارين بريطانيين لها في مصر احدهما للحقانية ، والاخر للمالية . ثم تقييد حق مصر في عقد معاهدات مع الدول الاجنبية ، قصرها المشروع المصري على معاهدات التحالف في حين نص المشروع البريطاني على كونها المعاهدات السياسية . وكذلك ابقاء انجلترا قوات عسكرية لها في مصر ، حددها

---

(١) مذكرات سعد ، كراس ٣٦ ، ص ٢١٠٨ .
(٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٠٢٧ ، ٢٠٤٥ .
(٣) المذكرات ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٢١ .
(٤) المذكرات ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٣٣ — ٢٢٣٤ . ثم كراس ٣٦ ، ص ٢٠٤٠ — ٢٠٤٢ .

المشروع المصري بالضفة الشرقية لقناة السويس ولمدة عشر سنوات فقط بشرط الا يسمح لها بالتدخل في شئون مصر الداخلية او المساس بسيادة مصر على قناة السويس . على حين ترك المشروع البريطاني هذا الحق مطلقا دون قيد ، يضاف اليه انه خول الانجليز حق استخدام الموانىء والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية المواصلات الامبراطورية. وقد تضمن المشروع البريطاني الى جانب كل ذلك النص على المركز الخاص الذي يتمتع به المعتمد البريطاني في مصر ، وتقدمه على جميع معتمدي الدول الاخرى باعتباره ممثل دولة حليفة ، كما ان المشروع البريطاني تجاهل تأييد مصر في الانضمام لعصبة الامم ، في حين نص عليه المشروع المصري . واخيرا فقد نص المشروع المصري على ان السودان يكون موضوع اتفاق خاص (٥) .

ويمكن ان يلاحظ على مشروع الوفد انه قبل اساسا بفكرة عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا ، كما قبل كذلك مبدأ وجود قوات عسكرية بريطانية ومستشارين بريطانيين للمالية والحقانية في مصر ، يضاف الى ذلك انه سلم لبريطانيا بالتدخل في سيادة مصر الخارجية ، معنى ذلك ان هذا المشروع لم يكن من حق الوفد او سعد ان يدعي بحال من الاحوال انه يحقق لمصر الاستقلال التام الذي طالما صرح بأنه قام من اجل الحصول عليه . وربما يرجع ذلك اساسا الى ان واضعيه – في معظمهم – لم يكونوا من « غلاة المتطرفين » المصريين المناوئين لانجلترا ، بل من رجال حزب الامة او المتعاطفين معه . والذي كان يطمع في تحقيق الاصلاح الدستوري التدريجي لمصر ، كما ينبغي ان نلاحظ ان هذا المشروع ما كان له أن يختلف كثيرا عن المشروعات التي تقدم بها مصريون خلال فترة الحرب الاولى ومن بينهم بل وفي مقدمتهم سعد زغلول واحمد لطي السيد وعبد العزيز فهمي. رغم اختلاف وتباين الظروف التي احاطت بملابسات وزمن تقديم تلك المشروعات المختلفة لم يحاول الوفد استثمار تلك الظروف الجديدة ، خاصة المتعلقة بالشعب المصري ونعني بها قيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ .

وعلى ذلك فان مشروع الوفد هذا لم يكن يفضل في جوهره المشروع البريطاني الا أن الاخير سار بالمقدمات الى نتائجها المنطقية (٦) .

---

(٥) راجع : القضية المصرية ، ص ٨٧ – ٩٢ . مذكرات سعد ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٥٤ – ٢٠٥٦ . ثم ص ٢٠٨٠ – ٢٠٨٤ .

(٦) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٧٦ .

وفي ظهر يوم ٢٢ يوليه تلقى الوفد خطابا من ملنر يوضح فيه انمشروع الوفد لا يتفق مع المحادثات التي جرت شكلا وموضوعا ، وانه لا يصلح ان يكون اساسا للمفاوضات واخذ يفيض في ذكر مميزات المشروع البريطاني الذي عده اساسا صالحا للمفاوضات المقبلة . فقام سعد باعداد خطاب للرد عليه لانه رأى في مشروع ملنر « حماية حقيقية » خاصة فيما يتعلق ببقاء القوة العسكرية في مصر لان ذلك يعني « تناقضا مع الاستقلال الذي تقرر ومع المحالفة التي قبلت مبدئيا » وصرح لاخوانه قائلا : « أنه لا معنى للبقاء هنا ، بل يجب السفر » . فعارض في قطع المفاوضة والسفر كل من محمد علي وأحمد لطفي السيد « صراحة » على حين كانت معارضة محمد محمود « ضمنا » ، ورأى البعض ان يقوم عدلي بمقابلة ملنر ومعه الخطاب الذي اعده سعد ليستوضحه جلية الامر ويعرض عليه هذا الخطاب موضحا انه هو الذي ارجأ ارساله عله يفوز منه بما يوجب استئناف المفاوضة والعدول عن قطعها . فعارض سعد اولا في ان يكون عدلي وسيطا بينهم وبين ملنر، وثانيا في ارجاء الخطاب الذي اعده للرد على ملنر الى ما بعد مقابلة عدلي له ، وأصر على السفر وارسال الخطاب لان ذلك « أليق بكرامتنا » وان كان هذا — في رأيه — لا يمنع عدلي من « السفارة » بين الوفد وبين ملنر . وبعد مشاورات ومناقشات كثيرة تقرر الانتظار وقبل سعد ذلك ، لان عبد اللطيف المكباتي احاط سعدا أنه قرأ على بعض الوجوه أرادة الانسحاب من الوفد واشار بعدم التشدد تلافيا للفشل (٧) . وقد وقف سعد هذا الموقف بالرغم من أنه عندما سئل من عدلي يكن — على انفراد عقب هذه الجلسة — عن خطته بعد سفره اجابه « اني لم افكر في شيء والظاهر اني لا استطيع عمل شيء ، ولكن كل ما اريد ان اتوقاه هو ان اعقد اتفاقا يخالف ما ترجوه الامة مني « فعقب عليه عدلي بانه لا يريد الاستمرار في العمل ، بل يرى الانسحاب والانزواء مع ان مصلحة الامة تشغله . فرد عليه سعد « يخطر في بالي ان اعود الى الامة فأجمع نوابها ، وأفوض الرأي في البت فيها اليهم » . فتردد عدلي ، مؤجلا النظر في هذا الامر (٨) .

وينبغي ان نذكر ان رشدي — الذي كان قد وصل الى لندن في ١٢ يوليه واتصل بالوفد ولجنة ملنر — صرح لسعد في ٢٣ يوليه بأن مستر ملنر

---

(٧) مذكرات ، سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٦٣ — ٢٢٦٣ ، ثم كراس ٣٦ ، ص ٢٠٦٤ .
(٨) المذكرات ، نفس المكان .

« لا شيء فيه ومسألة الاحتلال يلزم قبولها ، لان انجلترا ليست مغلوبة حتى تملوا عليها شروط الصلح . ولا يمكن ان ينال منها استقلال بالمعنى الذي نقصده » وانه يرى ان يتفق الوفد على ذلك ، وان يصارح الامة بأن هذا الاتفاق مخالف للتوكيل ، ولكن ذلك ما تم التوصل اليه حيث لا يمكن الحصول على سواه ، ولها ان تقبله او ترفضه ، وان الوفد يرى قبوله . فناقشه سعد كثيرا في ذلك الى الحد الذي ظن فيه سعد ان حديثه معه كان « جارحا لـه » (٩) .

ولنا ان نتساءل لماذا وقف سعد هذا الموقف المتشدد ؟؟ ربما يعزى ذلك اساسا ، الى تشدد الجانب البريطاني وعدم ميله الى التساهل على غير ما كان يعتقد سعد ــ ربما بتأثير عدلي يكن وغيره حتى من قبل سفره الى لندن . وكذلك لانه الزم نفسه امام موكليه بحصوله على الاستقلال التام ولم يكن بوسعه ان يتجاهل ذلك او يتخلى عنه ، خاصة وان المصريين في مصر وخارجها أبدوا مخاوفهم من الدخول في المفاوضات وتشككهم في قيام الوفد بذلك . وكانت تصله اولا بأول كل تلك المخاوف والشكوك (١٠) . بل واكثر من هذا فقد وصل الى سمعه أعتزام نفر من الحزب الوطني في لندن القيام باغتياله اثناء سير المباحثات فيها (١١) . يضاف الى ذلك حرص سعد على المحافظة على اسمه وتاريخه وزعامته في الامة وهي الزعامة التي طالما عبر عنها كثيرا في مذكراته . واخيرا فانه كان شديد الانزعاج من التفاف زملائه حول عدلي يكن وانفضاضهم من حوله لتهافتهم على الوصول الى حل سريع للمسالة المصرية ، يتفق مع ميولهم السياسية ومصالحهم التي كثيرا ما عبروا عنها ووقفوا من اجلها طوال الفترة السابقة ، فوجدوا في عدلي فرصتهم للخروج من المأزق الذي وجدوا انفسهم فيه بالاضافة الى ما عرف عن عدلي من « كياسة » ومهارة سياسية . كل ذلك وغيره دفع سعدا الى مزيد من « التشكك » الذي وصل الى حد الوهم في كل زملائه وعدلي يكن ، لانه وجد فيه خطرا يهدد قيادته لهم وربما للامة . ولهذا كله بدأ سعد يميل شيئا فشيئا الى جانب المعارضة التي كانت من حسن حظ مصر في هذه المرحلة لمصلحة القضية المصرية . وقد يتساءل البعض لماذا وافق سعد على مشروع

---

(٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٦٤ .

(١٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٢١٥ ، ١٦ ــ ٢٢١٧ .

(١١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٢٤٩ .

الوفد الذي لم يحدث بشأنه خلاف بينه وبين اعضائه بل نسبه البعض الى سعد ذاته الذي لم يكن ليختلف كثيرا عن مشروع ملنر الذي قيد استقلال مصر في الداخل والخارج على السواء ؟ نعتقد انه فعل ذلك اتساقا مع فكره وخطه السياسي ولكنه وبعد ان رأى معارضة الجانب البريطاني الذي نجح في استدراجه ومعه الوفد الى هذا المنزلق الخطير وعدم اتفاق المشروع مع المطالب الوطنية تراجع انقاذا لنفسه وبلده ، واخذ جانب المعارضة بل ألقى بكل ثقله فيها تكفيرا من جانبه عن زلته وسقطته ، وطوال هذه الفترة حاول سعد ان يقنع زملاءه بعدم جدوى مساعي عدلي وانها لن تصل الى حل يرتضيه الوفد ويسمح به توكيلهم الى ان استطاع التأثير فيهم . الا ان عدلي بالرغم من ذلك تقدم ولعب دور « الوسيط » ــ طبقا لسابق اتفاقهم وقابل ملنر صباح ٢٥ يوليه وعرض عليه ما كلف به فصرح له ملنر بأنه لم يرغب في قطع المفاوضة ، وانه مستعد لاستئنافها وطلب منه ان يعرض عليه ما يراه مؤديا لهذه الغاية (١٢) . ويبدو ان عدلي يكن نجح فعلا في اقناع ملنر بتعديل بعض نصوص مشروعه ــ غير انها لم تكن تعديلات جوهرية تمس اساس المشروع (١٣) . بل ان عدلي ذهب الى ابعد من ذلك فتقدم الى ملنر في ٩ اغسطس ــ بعد لقاءات ومباحثات مختلفة ــ بمشروع خاص من اعداده يلاحظ انه حاول فيه أن يجمع بين اساسيات كل من المشروع المصري والمشروع البريطاني (١٤) . ولما كان سعد قد اعتزم مغادرة لندن يوم ١٠ اغسطس فقد بعث اليه ملنر في ٨ اغسطس يرجوه ارجاء سفره الى موعد اخر حتى تتم المشاورات الدائرة بينه وبين عدلي نظرا لاهميتها في تحديد مصير المباحثات ، فوافقه سعد على تأجيل موعد سفره .

وبعد ان قدم عدلي مشروعا الى ملنر ابلغ سعد والوفد في ١١ اغسطس ان ملنر اعد مشروعا جديدا سيتقدم به للوفد . وسلمه عدلي نسخة منه (١٥) . ويصف سعد هذا المشروع الجديد بانه لا يختلف عن سابقه الا انه ابعد منه عن الاستقلال وادنى الى الحماية . وقد قرر اثناء بحثه ان يمسك عن

---

(١٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٦ ، ص ٦٤ ــ ٢٠٦٥ . مذكرات علوية ، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٥ .

(١٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٠٥٧ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (١٠) ص ٩٢ ــ ٩٩٣ .

(١٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٦٨ ــ ٢٠٧٠ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ١٠٠١ ــ ١٠٠٣ .

(١٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٠٧٠ .

الخوض فيه وصارح زملاءه بانه لن يدلي برايه في هذا المشروع حتى النهاية. ثم ما لبث ان انفرد بعدلي واعرب له عن رأيه في المشروع وانه لن يتأتى لـه الموافقة عليه رغم ما فيه من فوائد ــ على حد قوله ــ الا انها لا تزال بعيـدة عن مطلب الامة . واضاف « واخشى كثيرا اذا انا قبلت ما دون هذه المطالب ان اقضي على تاريخي وذكري وحياتي ومركزي من الامة . فما لا يسمح لي بالموافقة الصريحة يمنعني من السكوت . فحالتي صعبة للغاية » . فرد عليه عدلي قائلا : « لا تتبع الوهم ولا تمكنه من نفسك والامة تقبل ما انت تقبل ولا تخشى صيحة المهاترين » ، فعقب سعد بان ذلك ليس بوهم ، وبانه قد ضاق به الحال كثيرا ، فهو يعلم ان الامة في ضيق شديد ، واصبحت بـلا معين وهي اضعف من ان تدفع عن نفسها المصاب الذي ألم بها والتسوية المعروضة لا شك تنفس عن كربتها، وتخرجها من الضيق الذي كاد يخنقها». وعند ذلك رأى عدلي ضرورة استدعاء رشدي لاطلاعه على نتيجة المباحثات وللاستعانة برأيه فيها ، فصرح له سعد بانه لا يود ان يطلع رشدي على مـا اطلعه عليه ، وان كان يرى ان حضوره لازم خلال هذه الظروف الحرجة(١٦).

وعندما تكامل اعضاء الوفد عرض حمد الباسل ان يقرر كل عضو رأيه في المشروع الجديد ، فوافق سعد وعارض عبد العزيز فهمي بحجة ان ذلك مضيعة للوقت ، ورأى احمد لطفي السيد ان المشروع الجديد أحسن مـن القديم لفظا ومعنى . بينما رأى عبد العزيز فهمي ان بين المشروعين فروقـا لا شك فيها وان الثاني يصلح ان يكون اساسا للمناقشة . واجمع الكل على ذلك باستثناء سعد الذي خالفهم جميعا ، واثبت لهم الاسباب التي بنـى عليها مخالفته لهم ، وعجب من تحول عبد العزيز فهمي عن رأيه ــ كما يثبت في مذكراته ــ حيث كان الاخير قد صرح له بأن « المشروع كله حماية » (١٧). ومع ذلك فقد اتفق الوفد في هذه الجلسة على ان يبلغ سعد ملنر عند لقائه به بأن المشروع سيعرض على الامة لاخذ رأيها فيه (١٨) .

وفي ١٣ اغسطس عقد اجتماع هام وخطير بين كل من سعد وملنر في وزارة المستعمرات حضره عدلي يكن وقد صرح في هذا الاجتماع ملنر بأنـه يود الاتفاق على الخطوات القادمة والتي تتلخص في ان يعقد اتفاق بين الجانبين

---

(١٦) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٨٦ ــ ٢٢٨٧ .

(١٧) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨٧ .

(١٨) مذكرات كامل سليم ، الاخبار ، في ٩-٤-١٩٦٩ .

حول المسائل التي تم الاتفاق عليها ، على ان يتضمنها تقرير لجنته وتظل « مكتومة » الى ان يذاع التقرير الذي يتقدم به الى حكومته بعد شهر - اي خلال سبتمبر القادم - ولذلك ينص في التقرير على ان لجنته تشير على الحكومة البريطانية بتنفيذ ذلك الاتفاق . وهنا وجه اليه سؤالا حول ما الذي يمكن للوفد ان يقوله للامة عما اذا حصل اتفاق بينه وبين اللجنة أم لا ؟ وما مضمون ذلك الاتفاق ؟ فتردد ملنر قليلا واخيرا اتفق « على ان يقال بأن المفاوضة لم تنته ، وانتهاؤها متوقف على بعض استيفاءات » (١٩) . وقد استطرد سعد موضحا وجوب تعيين « وزارة الثقة » حتى تقوم بتحضير ما يلزم لتنفيذ الاتفاق ، ولكي تعد البدء لطريقة الحكم الجديدة . فأجابه ملنر بأن « هذه مسألة اخرى » فرد سعد « ان هذه مسألة مهمة وهي متعلقة بتنفيذ الاتفاق وطريقته ، ولهذا سمحت لنفسي ان اتكلم فيها عقب كلامكم عن الطريقة التي يجب اتباعها » ، فرد ملنر « انها تهمنا جدا وهي راجعة الينا فيجب ان ننظر في تعيين مندوب سام جديد لهذا النظام الجديد . كما يجب تعيين وزارة جديدة » . فوافق سعد موضحا « ولنا ان نعرض عليكم ، والتنفيذ بالطبع لكم » . فرد ملنر « ولكم رأي » فوافق سعد على ذلك .
وبعد ان جرى حديث حول قضية عبد الرحمن فهمي - الذي قبضت عليه السلطات البريطانية في مصر بتهمة المؤامرة الكبرى - سأل ملنر سعدا رايه في مشروعه الثاني ، فطلب سعد ضرورة النص على جلاء القوات العسكرية البريطانية عن مصر . فرفض ملنر . فتقدم سعد بعرض اخر وهو قيام انجلترا بادارة شبه جزيرة سيناء ، فأصر ملنر على مشروعه موضحا أنهم - اي البريطانيين - لا يبحثون عن ارض بل عن امر اخر ، وأن تلك قضية اساسية لا يمكن النقاش فيها ، وطلب الانتقال الى نقطة اخرى فتساءل سعد هل يعد ذلك تأجيلا لهذه المشكلة ، فرد ملنر بأن ذلك ليس تأجيلا ومن المستحيل التجاوز عنها . وحاول عدلي ان يتدخل عند هذا الخلاف فعرض ان تأخذ بريطانيا لنفسها حق تأييد النظام القائم في مصر بما يسمح لها بالتدخل العسكري لسنده في حالة حدوث اخلال به عوضا عن بقاء القوات العسكرية فيها ، فرفض ملنر ذلك وانتقل سعد الى نقطة اخرى تتعلق بالاعتراض على تعليق تنفيذ الاتفاقية الى حين تنفيذ القرار المختص باعادة تنظيم المحاكم المختلطة . فرد عليه ملنر ردا لم يفهم منه سعد - كما يذكر - ان كان رفضا أم قبولا . وعرج سعد على عدم ضرورة وجود الموظف البريطاني

---

(١٩) مذكرات سعد ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٧٠ .

الذي يراد تعيينه في وزارة الحقانية طالما كان لانجلترا حق تعيين النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة ، فرفض ملنر ذلك متعللا بأن هذه مسألة لا تقبل المناقشة ، وموضحا ان المشروع الجديد لم يقدم بغرض ان يناقش الوفد اساساته « بل اما ان تقبل أو تترك ولا وجه للمناقشة فيها بحال من الاحوال » . وعند ذلك لزم سعد الصمت وجرى حديث باللغة الانجليزية بين كل من ملنر وعدلي دعا ملنر بعدها سعدا الى ان يبدي ما عنده من ملاحظات . فرد سعد بأنه « ما دام الامر بالقبول او الترك فليس عندي ما اقوله » . وعاد الحديث بين ملنر وعدلي باللغة الانجليزية ــ التي لا يجيدها سعد ــ وعند هذا الحد انتهت الجلسة فانصرفوا « على فتور تام » . وان تخلف عدلي بضع دقائق بناء على طلب ملنر (٢٠) .

ورجع سعد ليبلغ زملاءه نتيجة المقابلة ، فأوضح لهم ضرورة السفر في اقرب وقت ، وانه معهم فيما يقررونه الا في البقاء حيث انه عزم على السفر لا محالة . غير ان الاعضاء لم يبدو رأيا ، وطلبوا « نظرة الى تفكير وتأمل » . فوافقهم سعد على ذلك (٢١) . وان كان بعضهم قد رأى في حديث سعد مع ملنر خروجا عن القرار الذي سبق للوفد اتخاذه ، وذلك عندما سمح لنفسه بالدخول في تفصيلات مثيرة جره ملنر اليها ، او انه تطوع للحديث والادلاء بها (٢٢) .

وفي اليوم التالي ــ ١٤ اغسطس ــ حضر عدلي الى سعد ومعه والرند ــ وسيط ملنر ــ وصرح الاخير لسعد بان لورد ملنر يود مقابلته للاتفاق معه « على طريقة المفارقة » . فوافق سعد بعد شيء من التردد نظرا لاعتزامه السفر . كما سأله والرند عن النقاط التي يرغب في تعديلها في المشروع . فسلمه سعد ورقة بها ، اشتملت على « مسألة القوة العسكرية ، وتعليق تنفيذ النظامات الداخلية على قبول الدول لنيابة انجلترا عنهم في الامتيازات والموظف في الحقانية . والتمثيل الخارجي . والغاء الحماية » والتي بتعديلها ــ كما صرح له سعد ــ يكون « المشروع قابلا لان يعرضه الوفد على الجمعية التشريعية » . وعقب انصراف عدلي ووالرند اختلف المكباتي مع سعد لانفراده بالتصريح بذلك وبتقديم بيان بها دون الرجوع الى الوفد ــ وهو

---

(٢٠) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٧٠ ــ ٢٠٧٢ .

(٢١) مذكرات سعد ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٧٣ . وكراس ٣٩ ، ص ٢٢٨٩ .

(٢٢) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٩ــ٤ــ١٩٦٩ . مذكرات علوبة ، ص ٢٠٧ .

الذي يحاسب كل عضو فيه على عدم اطلاعه على اي رأي قبل ابدائـه . فاعتذر له سعد عن ذلك موضحا ان الذي ادلى به كان « باطلاع الوفد » ، وان الوفد اذا لم يرغب في الموافقة عليها فله ان يسحب « الكتابة » التـي سلمها سعد لوالرند . فانصرف المكباتي . الا ان واصف غالي صارح سعداً بأن الامر ليس كذلك ، بينما الحقيقة هي ان الوفد يرى ان المشروع مقبول بغير اجزاء هذه التعديلاتالتي يراها سعد ، وانهم يوافقون على توقيعـه بدونها . فأبدى له سعد انه لم يفوت على الوفد نفعا « وما على الذينيريدون قبوله الا ان يقبلوه ، والقوم ــ اي المصريون ــ يتقبلون منهم ذلك بالاحضان» وأوضح له انه ما فعل « الا ما يوافق الكرامة » (٢٣) .

وعقب ذلك اجتمع الوفد ، واعاد حمد الباسل لسعد ما سبق ان ذكره واصف غالي له من انهم يقبلون المشروع بغير هذه التعديلات . فأجابه سعد بأن ذلك يتعلق بهم « ولا حجر على حريتكم » فسأله احد الاعضاء عن رأيـه هو في المشروع . فرد سعد « اني لا اقبله ولا امضيه . قالوا ولكن مبـدأ التضامن ماذا تصنع فيه ؟ قلت لا تضامن مطلقا في مخالفة الاسـاس ، ولا تضامن مطلقا في هذا ، وما تقدرون عليه فلكم فعله من محاكمة فاحكموا ، أو تأديب فأدبوا ، أو رفت فارفتوا ، ولكن شيئا واحداً لا يمكنكم وهو ان تقهروني على الامضاء ، فان هذا ليس في استطاعتكم ، وما اتعد حرية احد منكم ، ولا اسمح لواحد من خلق الله ان يتعدى على حريتـي في اعتقادي ، وافعلوا ما شئتم (٢٤) . وقد حاول سعد ان يستشهد بعدلي فيما قالـه لوالرند . فأيده عدلي «بطريقة غير واضحة» فهمسعد منها ــ علىما يذكر ــ « ان له في المسألة يداً » . ويذكر سعد ان عبد العزيز فهمي عرض عليه بعد ذلك تلك التعديلات منقحة ، فأقرها سعد بعد ان اجرىعليها بعضالتعديلات التي تتعلق بحذف ما يختص بالنائب العمومي ، كما انه اعتبر الحماية لاغية بعد تصديق الدول . فشكره الاعضاء على ذلك وانصرفوا (٢٥) .

وفي اليوم التالي ــ ١٥ اغسطس ــ قابل عدلي سعداً وصرح له بأنـه قام بمناقشة ملنر في تلك التعديلات « ويظهر انه ربما قبل بعضها » وان ملنر اعتزم زيارة سعد مساء هذا اليوم لوداعه قبـل سفره ، ولانه يريـد

---

(٢٣) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٨٩ ــ ٢٢٩٠ .
(٢٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٢٩٠ .
(٢٥) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٩٠ .

الاتفاق على كيفية الطريقة . واضاف عدلي « وكنا اتفقنا مع الاخوان قبلا ان يكون الانصراف لا غضبا ولا ادبارا ، بل لعذر مقبول . وأحسن الاعذار ما كان حقيقيا ، وهو اننا نريد استشارة ذوي الرأي من الامة في ذلك المشروع الذي لم نوافق عليه لاشتماله على ما هو خارج عن حدود توكيلنا». فاتفق سعد وعدلي مع اعضاء الوفد « على ان يقال ان المفاوضة تأجلت لاستشارات ومخابرات لازمة للطرفين » ورأى عدلي آن ملنر يريد اضافة « انها سارت لغاية الان على طريقة راضية » فوافق سعد . واتفق الوفد على تعيين بعض الاعضاء للسفر الى مصر لاستشارة ذوي الراي خصوصا اعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية في المشروع المعروض ليستطلعوا رأيهم فيه . وبعد عدة اقتراحات اتفق على أن يكون وفد الاستشارة مكونا من اربعة اعضاء حدث خلاف حول اختبارهم . واخيرا تقرر ان يكونوا محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي وعلي ماهر (٢٦) .

وفي مساء نفس اليوم زار ملنر - وبرفقته كل من عدلي ووالرند - سعد زغلول . وسأله ملنر عما ينوي اذاعته في الصحف . فرد سعد بما سبق الاتفاق عليه مع الاعضاء وهو انها تأجلت لاستشارات ومخابرات لازمة للطرفين ، فأعرب ملنر عن ارتياحه ، وطلب ان يضاف الى ذلك انها جرت حتى ذلك الوقت على طريقة حسنة ، فوافقه سعد وصرح له بانه يأمل ان تحظى التعديلات التي عرضها عليه عدلي بموافقته . فرد ملنر بأنه لا يظن ان تقبل بكاملها . وعندئذ اكد له سعد أمله وأمل الوفد في تعضيده لها نظرا لنفوذه وقدرته على ذلك . فوعده ملنر بانه سيبذل غاية جهده ، وطلب اليه ان يكون على اتصال دائم به فوافقه سعد مشيرا الى انه سيبعث اليه على الدوام بعنوانه . كما تم الاتفاق بينهما على طريقة تنفيذ الاستشارة في مصر بشرط ان يتمتع القائمون بها بحرية تامة ، واشار ملنر الى ان في مصر قوما لا يودون نجاح المباحثات ، فأضاف سعد بانهم كذلك ينتظرون انقطاعها بفارغ الصبر ليصلوها هم . وفي نهاية المقابلة صرح ملنر بأنه سيقدم تقريره الى الحكومة في نهاية شهر سبتمبر متضمنا ما سيكون عليه موقف الوفد من الاستشارة من قبول او رفض ، وانه سيطلع سعدا على ما يكتبه في هذا

---

(٢٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٠ - ٢٢٩١ . ثم كراس ٣٦ ، ص ٧٨ - ٢٠٧٩ . مذكرات كامل سليم، الاخبار ، في ٩-٤-١٩٦٩ .

الصدد قبل تقديمه . فرد عليه سعد بأن في قبول التعديلات ما يبعث الامل على الموافقة عليه . وانتهى اللقاء على ذلك (٢٧) .

وعقب انصراف ملنر اجتمع سعد بأعضاء الوفد ونقل لهم ما دار خلال هذا اللقاء فأقره الاعضاء عليه . واتفقوا على موعد سفرهم شريطة ان يتكامل وصولهم الى باريس يوم ١٩ اغسطس ١٩٢٠ ومعهم عدلي يكن . كما اتفقوا على ان يكون موقف الذين اختيروا لاستشارة الامة موقفا حياديا فلا يحبذون المشروع ولا يبدون شيئا يتعلق برأي رئيس الوفد ـ سعد زغلول ـ اذا سئلوا عنه ، لان الذي يريده الوفد ـ كما يذكر سعد ـ هو معرفة اراء الامة ممثلة في هيئاتها النيابية ، لا ان تعرف هي رأي الوفد حتى لا يكون في ذلك « ادنى تأثير » فيها . وانما يلزم ـ مع هذا ـ بيان جميع الحقائق لها كما يعرفها الوفد ولها هي ان تنظر في الامر بحسب ما يصل اليها وعيها وتفكيرها .

وفي اليوم التالي ـ ١٦ اغسطس ـ غادر سعد لندن ومعه بعض الاعضاء الى باريس ، ولحق بهم عدلي والباقون في ١٩ اغسطس فيما عدا محمد علي الذي تخلف قليلا نظرا لمرضه (٢٨) . وهناك وجدوا ان سعدا اعد بالاشتراك مع من سافرا معه الى باريس ـ وهما سنيوت حنا وواصف غالي ـ « بلاغا يتلوه المندوبون الاربعة على نواب الامة » وقد ابدى كامل سليم دهشته عندما قرأه سعد عليه ، بل انه يذكر أنه « صدم » عندما سمع عبارة « لاشتماله على مزايا لا يستهان بها » نظرا لالتصاق كامل سليم بسعد وما كان يلمسه فيه من معارضة شديدة للمشروع (٢٩) . وعندما عرض البيان على اعضاء الوفد بجلسة ٢٠ اغسطس وافقوا عليه بالاجماع . وقد سافر سعد في نفس اليوم الى فيشي للاستشفاء بمياهها المعدنية (٣٠) ، على حين انتظر المندوبون الاربعة في باريس حتى مساء ٢٨ اغسطس ، عندما غادروها في طريقهم الى مصر (٣١) .

---

(٢٧) المذكرات ، نفس المصدر ، كراس ٣٦ ، ص ٧٩ ـ ٢٠٨٠ . ثم كراس ٣٩ ، ص ٩١ ـ ٢٢٩٢ .

(٢٨) مذكرات سعد ، كراس ٣٦ ، ص ٧٩ ـ ٢٠٨٠ . ثم كراس ٣٩ ، ص ٩٢ ـ ٢٢٩٣ ، مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٩-٤-١٩٦٩ .

(٢٩) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٠-٤-١٩٦٩ .

(٣٠) المذكرات ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٨٤ ـ ٢٠٨٧ . ثم كراس ٣٩ ، ص ٢٢٩٣ .

(٣١) مذكرات محمد علوية ، ص ٢١٣ .

وينبغي ان نتقصى نشأة فكرة الاستشارة ومن الذي طرحها او فكر فيها ، نظرا لاهميتها . ونستطيع ان نقرر ان سعدا كان صاحب هذه الفكرة، ذلك لانه وفي فترة مبكرة عندما تردد في السفر الى لندن للقيام باجراء المباحثات ، وقام بطرح فكرة تقسيم الوفد الى مجموعتين : احداها للتباحث والاخرى للتشاور وعارضه الوفد في ذلك ، روى ان سعدا طرح على زملائه فكرة استشارة الامة في امر سفر الوفد الى لندن ، الا ان هذه الفكرة لم تقبل كذلك (٣٢) . وبعد سفر الوفد كله الى لندن ولما لم يمض طويل وقت على بدء المباحثات ، اقترح سعد ان الاتفاق اذا اشتمل على ما دون الاستقلال التام ، ولكن استراحت له ضمائر اعضاء الوفد فله ان يقبله ويدافع عنه بكل قوته ، اما اذا كان ـ مع عدم رضاء الوفد عنه ـ « نافعا وأفيد عن الحالة الحاضرة فلا ينبغي لنا ان نرفضه قبل أستشارة الامة فيه » ، فاذا ما قبلته الامة خرج الوفد من عهدته وتوكيله وتم الاتفاق ، واذا رفضته فلها أن تتصرف بحسب ما تراه . الا ان احمد لطفي السيد اعترض على هذه الفكرة نظرا لانه رأى فيها « خطرا يؤدي الى انقسام الامة ، ومتى انقسمت فلن تستطيع الحصول على شيء » وذكر له ان « الجراة » لازمة من اول الامر . فأخذ سعد يسند اقتراحه بالعديد من الحجج ، الا انه لم ينجح في اقناع زملائه به (٣٣) . فأرجأه مؤقتا نظرا لعدم الحاجة اليه خلال هذه الفترة . وفي ٢٨ يولية ـ وخلال فترة توقفت فيها المباحثات بعض الوقت ـ ارسل سعد زغلول الى مصطفى النحاس في مصر خطابا سريا ـ رأى فيه سكرتير سعد كامل انه « اسوأ ما كتبه حتى الان » ـ وقد كتب له فيه أن الوفد قد يلجأ الى استشارة الامة (٣٤) ، وذلك من غير ان يكون زملاءه قد ناقشوا الفكرة او اقتنعوا بها او ربما علموا بها . ولهذا فقد اخذ سعد يعمل على الترويج لها واقناع زملائه ـ كل على انفراد ـ بقبولها . ثم عاد الى طرحها عليهم من جديد في ٢ اغسطس ، فاستحسنها خمسة اعضاء في حين عارضها فقط عبد اللطيف المكباتي تماما (٣٥) . ومن المؤسف حقا ان سعدا ـ الذي يفعل ذلك ـ يرفض في نفس الوقت ذات الفكرة ولكن عندما عرضها عليه احمد لطفي السيد في ٢٥ يوليو متعللا بنفس الاسباب التي سبق

---

(٣٢) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٣٣) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٢٥ .

(٣٤) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٦ـ٤ـ١٩٦٩ .

(٣٥) مذكرات سعد ، نفس الكراس ، ص ٢٢٧٥ .

لاحمد لطفي السيد الاستناد عليها في معارضتـــه لسعد كمـا سجـل في مذكراته (٣٥) . وهو امر يحار المرء في تفسير دوافعه ومراميه .

وهكذا تخلص من كل ذلك الى القول بأن الاستشارة فكرة زغلولية لحما ودما ، فكر فيها حتى من قبل ان يتم وضع اي مشروعات ـ خلال شهـر يونيو ـ نظرا لتيقنه بعدم جدوى الوصول الى تحقيق الاستقلال التام مـن ناحية ، ولعدم رغبته في تحمل اي مسئولية تتعارض مع مركزه وتاريخـــه ومطالب مواطنيه ، ولهذا فقد لجأ اليها عندما وجد ان النتيجة التي اسفرت عنها المباحثات لم تخرج عن تقديره السابق ، وادرك ان قدمه قد زلت ، لان المشاريع المقدمة كلها سواء التي تقدم بها الوفد ومن معه او التي قدمهـا الجانب البريطاني ابعد ما تكون عن هدف الامة فأراد الا يربط نفسه باتفاق كهذا ، وفي نفس الوقت فقد أعوزته « الجرأة » التي يتطلبها الموقف والتي ارادها منه احمد لطفي السيد ، فعزف عن « ان يتخذ قرارا حاسما بيديه او يتمسك به سواء امام الجانب البريطاني او امام الامة المصرية (٣٧) .

وقد رحب لورد ملنر من جانبه بتنفيذ هذا الاقتراح لأنه اتاح له فرصة طالما تمنى تحقيقها خلال فترة وجوده بمصر ، وهي سبر غور الرأي العـام المصري ، يضاف الى ذلك انه سيمكنه من تعميق الخلاف ـ الذي كان علـى علم تام به (٣٨) ـ بين قوة المعتدلين ، وقوة المتطرفين من اعضاء الحركـة الوطنية ، والذي كان احد اهداف السياسة البريطانية (٣٩) .

وعلى اية حال وصل المندوبون الاربعة الى مصر في ٧ سبتمبر ١٩٢٠، وانضم اليهم اعضاء الوفد الثلاثة الذين كانوا موجودين بها ، وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفي وويصا واصف ، ليتولوا استشارة الامة ملتزميـن الحيدة التامة تنفيذا لقرار الوفد ، الا ان سعدا كان قد قرر من جانبـــه ان يتحرك ضد هذا المشروع ، فأخذ يدلي بالتصريحات الصحفية معربا عن

---

(٣٦) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ٢٢٦٧ ــ ٢٢٦٨ .
Newman, op. cit. p. 229. & Lloyd, L., op. cit. Vol. II, pp. 23-26. & Kedourie, E., op. cit. p. 134.

(٣٧) محمود زايد ، نشاة حزب الوفد ، ص ٢٦٠ . القضية المصرية ، ص ٦٤ . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٨٨ ثم :
Marlowe, J., op. cit. p. 241.

(٣٨) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٥٠ .
(٣٩) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٧٣ .

معارضته للمشروع . وقد تناقلت صحف القاهرة هذه التصريحات ، فأشاعت في الامة موجة من الحيرة والانقسام (٤٠) . اكثر من هذا فقد لجأ سعد الى استخدام اساليب لا يمكن ان ترقى الى مستوى الامانة والنزاهة حيث انه اخذ يبعث بالعديد من الرسائل السرية والشخصية ، الى اعضاء الوفد في مصر ، بل والى بعض اقاربه والمتصلين به وغيرهم سواء في مصر أو غيرها ، يصارحهم فيها بأن المشروع حماية لا استقلال ، بل انه كان صريحا غاية الصراحة في استنكار المشروع وكشف دقائقه (٤١) . وفعل نفس الشيء طوال فترة اقامته بفيشي حتى عودته الى باريس في ١٦ سبتمبر مع زواره والمترددين عليه (٤٢) . والادهى من كل ذلك راح سعد في ثورة غضبه يفكر اكثر من مرة في توجيه بيان للامة يصارحها الرأي ، اولها بتاريخ ١٦ اغسطس والثاني في ٣ سبتمبر والثالث في ١٤ سبتمبر ١٩٢٠ وقد اطلع البعض على هذه البيانات . وقد فكر في تلك البيانات وكتب بعضها بعد ان كان الوفد قد اتخذ قرار الاستشارة « المحايدة » . ومما يستلفت نظره ، يعطي لقارئه انطباعا عاما لا شبهة فيه ان رئيس الوفد وحده هو المنزه عن الخطأ والصغائر (٤٣) .

ولنا ان نتساءل لماذا اختار سعد الالتجاء الى هذا النوع من اساليب العمل الذي ابسط ما يقال عنه انه لا يتفق مع زعيم أمة آثرت الانقياد له ؟ ربما كنا نلتمس العذر له لو انه لم يكن حرا في اختيار طريقه ، او انه كان يلتزم دائما الانصياع لارادة الاغلبية في قراراته وتحركاته ، غير اننا لا نجد تبريرا واحدا يمكن ان يتلمسه البعض له خاصة وانه ــ اي سعد ــ هو الذي عبر لزملائه في قولة مأثورة « لا اجماع ولا تضامن في مخالفة الاساس» كما انه كان قد كون لنفسه رأيا لا رجعة فيه وهو ان المشروع «حماية بالثلث»

---

(٤٠) المقطم في ٢٩ـ١٠ـ١٩٢٠ ، النظام في ٢٨ ، ٢٩ـ١٠ـ١٩٢٠ ، الاخبار في ٢٩ـ١٠ـ١٩٢٠ ، مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١١ـ٤ـ١٩٦٩ . ثم :
Kedourie, E., op. cit. p. 134.

(٤١) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١ـ٤ـ١٩٦٩ . المقطم في ٣٠ ، ٣١ـ٨ـ١ـ٩ـ١٩٢١ . غنام ، أضواء على احداث ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ ــ ١٨٥ . ثم الاخبار في ٩ـ٩ـ١٩٢١ . ثم :
Kedourie, E., loc. cit.

(٤٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٩٣ ــ ٢٣٠٣ .

(٤٣) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١ـ٤ـ١٩٦٩ . مذكرات سعد ، كراس ٣٧ ، ص ٢١٨١ ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٠١ ــ ٢٣٠٢ .

فلماذا اذن يقع تحت تأثير الاغلبية او الاجماع ، ويعزف عن مصارحة الامة برأيه ؟ او لماذا لو جاز لنا أن نعتبر ـ مع البعض ـ ان في بيانه للامة حول الاستشارة ـ والذي أعده بنفسه ـ اعرابا عن راي الوفد فيه ، وحجبا لرأيه هو ، وهو موقف غير خليق بقائد او زعيم ؟ (٤٤) بل اكثر من هذا لماذا لجأ في بيانه ـ الذي وافق عليه ـ الى ان يوحي للامة بان زملاءه ـ وليس هو ـ هم الذين رأوا عرض المشروع عليها لمخالفته لتوكيلهم ـ وهو الامر الذي لم يتنبه الاعضاء اليه الا قبل اذاعته في الامة ، فطلبوا منه اضافة كلمة « معنا » ليصبح النص الجديد « رأي اخواننا معنا » (٤٥) واهم من كل ذلك لماذا يشدد في رجاء المندوبين قبل سفرهم ـ كما يروى في مذكراته ـ بضرورة الامتناع الكامل عن الادلاء للامة برأي رئيس الوفد ـ لان المطلوب هو معرفة رأيها (٤٦) ـ على حين يسمح لنفسه بأن يتحرك نحو اذاعة رأيه مستخدما ذلك النوع من الاساليب ؟؟ ألم يكن بعمله هذا خارجا على قرار سبق له الالتزام به ، ورجاء ألح في تحقيقه ؟؟ أما كان خيرا له ـ في مثل هذه الحالة ـ ان يخرج على ذلك الاجماع ويصارح الامة برأيه وبذلك يكون قد ارتفع بمستوى قيادته وزعامته ووقف من نفسه ومن الامة موقف الناصح والموجه والقائد والزعيم ؟ . قد يرى البعض في تحركات سعد ـ التحتية هذه ـ نوعا من حشد قطاعات ذات تأثير في الرأي العام المصري تستطيع ان توجهه الوجهة التي ارادها له ، ربما ما كان ليرغب في اصطناعها بنفسه حرصا على وحدة الوفد ، الا اننا لا نستطيع ان نوافق على مثل هذا الراي ، لان الذي حدث بالفعل هو انه وان كان قد أخر مؤقتا تقسيم الوفد ، فانه مؤكدا قد خسر سندا حقيقيا وقويا كان من الممكن أن يكون ظهيره ونصيره امام المفاوض البريطاني الذي نجح بدهاء في الزامه بعدم الاعتراض علنا على المشروع عندما قيده باذاعة « ان المباحثات جرت حتى الان بطريقة مرضية » وربما لم تكن لتغيب عن عين ذلك المفاوض تحركات سعد الخفية نحو معارضة المشروع ، وبذلك يكون سعد قد خسر قوة الراي العام المصري من ناحية ، واحترام المفاوض الانجليزي وتقديره ومن ثم اجباره على تعديل موقفه

---

(٤٤) Youssef. A., op. cit. p. 86. & Elgood, P.G., op. cit. p. 269. & Lloyd. L., op. cit. p. 26.

(٤٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٠١ . غنام ، أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٤٦) المذكرات ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٨٠ .

ومشروعه من ناحية اخرى . الامر الذي ادى في النهاية الى تفتيت الوفد وتقسيم الامة المصرية ، وهو ما كان سعد — في اعتقاد ذلك النفر من الباحثين وغيرهم — يعمل قدر طاقته على تجنبه وتلافيه .

وفيما يتعلق بمندوبي الاستشارة الاربعة فتكاد تتفق المصادر على تباين نزعاتها انهم لم يقفوا عند حد عرض المشروع وحسب ، بل ذهبوا الى ابعد من ذلك ، فراحوا يحبذونه للامة من ناحية (٤٧) ، ويتوسعون في تفسيراتهم لبعض نصوصه بما لا يتفق معها شكلا وموضوعا من ناحية اخرى (٤٨) . وقد يكون مرجع ذلك اقتناع غالبيتهم به ورغبتهم في الحصول على موافقة الامة عليه وتأييدها له لمجابهة معارضة سعد . وعلى الرغم من ذلك فقد ابدى الشعب وعيا وادراكا سياسيا ، على الرغم من ان الطبقة العاملة وغير المتعلمين — وما اكثرهم آنذاك في مصر — لم تتح لهم فرصة التعبير عن وجهة نظرهم في المشروع كما يروي البعض (٤٩) . وامام وعي الامة دفع المندوبون الى التنويه عنه في بيانهم الذي وجهوه عند رحيلهم . جاء فيه ان الشعب يريد « استقلالا حقيقيا خليقا به وبمستقبله » (٥٠) . وقد كشف رد الفعل عن قوى واتجاهات سياسية ثلاث : اولها اتجاه برفض المشروع تماما وقد تمثل في الحزب الوطني وغيره من مجموعات من طبقة العمال وغيرهم (٥١) . واتجاه وافق على المشروع دون ابداء اية ملاحظات

---

(٤٧) فكري اباظه ، مجموعة مقالات ، جـ ١ ، ص ٤٤ ، الرافعي ، ثورة ١٩ ، جـ ٢ ، ص ١٦٩ — ١٧٠ ، ابو الفتح ، المسألة المصرية ، ص ٢٨١ — ٢٨٢ . روذشتين ، تاريخ مصر ، ص ، س — ع . الافكار في ١٥—٩—١٩٢٠ ، الاهالي في ٢٠—١٠—١٩٢٠ الشعب المصري في ١٠—٩—١٩٢٣ والعقاد ، سعد زغلول ، ص ٣٣٣ — ٣٣٤ .

(٤٨) الشعب المصري في ١٠—٩—١٩٢٣ .

(٤٩) Elgood, P.G., op. cit. p. 273.

(٥٠) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٠٤ .

(٥١) تقرير الحزب الوطني في قواعد الاتفاق ، ص ١١ ، ٢١ ، ٦٤ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ — ١٧١ . احمد شفيق ، مذكراتي ، جـ ٣ ، ص ٦٩ — ٢٧٢ . عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا ، ص ٢٨ — ٣١ . المقطم في ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨—٥—١٩٢٠ . الاهالي من ١٠—١٠ حتى ١٨—١٠—١٩٢٠ . مذكرات علوبة ، ص ٢١٨ . ثم :

Elgood, P.G., op. cit. pp. 269-273.

ومنهم تجمع اعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم (٥٢) ، واتجاه ثالث وافق على المشروع ولكن بعد ان ابدى رغبات طلب تحقيقها ومنهم المتعلمون والتجار والماليون وغيرهم (٥٣) كما اعرب البعض عن استيائه من موقف الوفد بعزوفه عن الاعلان عن رأيه صراحة في المشروع (٥٤) ، في حين اشار اخرون الى ان الترجمة العربية للمشروع غير دقيقة ــ على اهميتها البالغة في مثل هذه الاعمال السياسية ، مما يؤثر كثيرا في تفسير جوهر المشروع ومضمونه (٥٥).

ونرى لزاما علينا أن نتبع نشاط سعد في اوروبا خلال فترة عمل مندوبي الاستشارة في مصر نظرا لاهميتها في توضيح موقفه ومسلكه فيما بعد . ولقد علمنا انه سافر الى فيشني في ٢٠ اغسطس . وفي ٢٣ اغسطس ادلى بحديث صحفي الى صاحب جريدة الاهرام مصرحا بأنه لم يقبل المشروع ولكن اخوانه رأوا عرضه على الامة ، وعندما بعث اليه أمين الرافعي ــ سكرتير مساعد اللجنة المركزية للوفد وصاحب جريدة الاخبار لتحدثه في ذلك الوقت باسم الوفد وسعد ــ يتحقق من صحة ذلك الحديث ، رد عليه سعد مؤيدا اياه (٥٦) . كما قام في ٢٥ أغسطس بارسال خطابات الى كل من امين الرافعي ومصطفى النحاس وحافظ عفيفي وويصا واصف يشرح لهم تطور دقائق سير المباحثات (٥٧) . وأعرب في مذكراته عن رغبته في التخلي عن العمل نظرا للموقف الذي وجد نفسه فيه ، وذلك بأن يتمارض وينسحب ، ولكنه رأى في هذا المخرج « شبه جبن ان لم يكن هو آياه » كما فكر في اعلان عدم اتفاقه مع الوفد ، الا انه راى في ذلك ارتباكا وتقسيما وتخريبا ، وفكر كذلك

---

(٥٢) مذكرات علوبة ، ص ٢١٩ ــ ٢٢٠ . الرافعي المصدر السابق ، ص ٣٢٦ . المقطم في ١٨ـ٩ـ١٩٢٠ . ثم الوادي ، البرلمان في الميزان ، ص ٢٠١ ــ ٢٠٢ . ثم الاخبار في ٢٢ـ٩ـ١٩٢٠ . حول رأي مكرم عبيد في المشروع راجع الاخبار في ٢٧ـ٩ـ ١٩٢٠ .

(٥٣) الاخبار في ١٧ـ١٠ـ١٩٢٠ ، الاهالي في ١٢ ، ١٣ـ٩ـ١٩٢٠ . الافكار في ١٣ ، ١٥ـ٩ـ١٩٢٠ . ثم غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٧٧ . ثم عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٣٢ . ثم :
Zayid, M., Egypt's Struggle for Independence, pp. 98-99.

(٥٤) المنار ، المجلد ٢١ ، ج ١٠ في ١٣ـ٩ـ١٩٢٠ ، ص ٥٤٠ ــ ٥٥٨ .

(٥٥) الافكار في ١٤ـ٩ـ١٩٢٠ .

(٥٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٩٤ .

(٥٧) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٢٩٤ .

في الاستمرار ورفض العمل الا مع من يشاء ، غير انه يذكر ان ذلك لا يسلم من « العيب الاخير » . اما المسايرة والمصانعة فانه ــ على حد قوله ــ لم يقدر عليهما . ولهذا كله ترك الامر لله (٥٨) .

وفي ٣١ اغسطس تلقى سعد خطابا من علي ماهر ــ احد انصاره ، كان يستخدمه كرقيب على المختلفين معه كما يذكر ــ اعرب له فيه عن استياء زملائه من حديثه الى جريدة الاهرام ، ورجاه ان يبعث الى مصر بخطاب يسهل على المندوبين مأموريتهم فقام سعد فعلا بالابراق الى القاهرة في ٣١ اغسطس بما طلب منه (٥٩) .

وفي يوم عودة سعد من فيشي الى باريس ــ أي ١٦ سبتمبر ــ قابلة عدلي يكن وأبلغه انه علم من والرند ــ وسيط ملنر ــ بأن الدول وافقت على قبول نيابة انجلترا عنها في الامتيازات الاجنبية فيما عدا ثلاث ستوافق عند التصويت على المشروع من الجمعية الوطنية ــ وكان ذلك أحد شروط ومطالب سعد والوفد من ملنر ــ فصرح له سعد بأن ذلك لا يكفي « وقد سأله عدلي عن رايه في المكان الذي تجري فيه المفاوضات الرسمية فرغب سعد أن تكون في مصر ، وعند ذلك أشار عدلي بضرورة وجود مصري قدير بلندن ليؤيد وجهة النظر المصرية اثناء سير تلك المفاوضات الرسمية مثل رشدي أو محمد محمود في حالة اعتذار الاول ، فاعترض سعد على محمد محمود وأيده عدلي في اعتراضه . ورشح سعد اسماعيل صدقي لذلك فعلق عدلي بأنه غير محبوب في انجلترا وان كان قد ترك ذلك الموضوع للبحث والتأمل فيما بعد . وقد تناقشا معا في اسماء الاعضاء الذين سيدخلون الوزارة الجديدة ــ التي ستتألف لمواجهة التغيرات الجديدة وتولى المفاوضة بالطبع ــ فأبدى سعد « اني بالنسبة للاشخاص لا شيء ، وقد رأيته ــ أي عدلي ــ متحفظا بالنسبة لهذه المسألة » كما يذكر في مذكراته (٦٠) . ومن الملاحظ ان ذلك الحديث قد جرى بينهما وسعد يعلم تمام المعرفة اتجاه الراي العام المصري نحو تأييد المشروع مع بعض التحفظات .

وقد قام والرند ــ وسيط ملنر ــ باطلاع سعد على خطاب بعث به

---

(٥٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٢٩٥ ، ٢٢٩٧ .

(٥٩) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩٨ .

(٦٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٣٠٢ .

القنصل الانجليزي في الاسكندرية يعرب فيه عن عدم ارتياحه لمسلك المندوبين بشأن تجاهل السلطان والعاملين البريطانيين بدار الحماية في مصر بالرغم من التسهيلات الواسعة التي قدمتها الحكومة اليهم ، كما قام باطلاعه ايضا على برقية من كيرزون — وزير الخارجية البريطانية — يعرف فيها عن استحسان قيام سعد بتوجيه «كلمة للامة تؤيد الاربعة» . فرد سعد عليه بأن « خطة الاربعة في محلها » ، وانه موافق عليها لانها في مصلحة الجميع « لان التقرب كان ينفر البعض منهم في الوقت الذي هم محتاجون فيه لعطفه ، وانهم اذا دعاهم السلطان الى وليمة عامة فانهم يجيبون ، واني ارجوهم في ذلك ، ولا زلت متمسكا بالحياد التام » . وانتقل والرند الى استطلاع رأي سعد في الموقف بعد الاستشارة . فأجابه سعد بأن ذلك يتوقف على نتيجتها « فان كانت قبولا لزم البدء بتأليف وزارة جديدة ، وبما أن الظاهر القبول، فالاولى الشروع في تأليفها من الان » . فسأله عما اذا كان لا يزال مصرا على عدم دخولها ، فرد عليه سعد بالايجاب ، فسأله عما اذا كان يقبل أن يكون رئيسا للوزارة ، فرد سعد عليه « لا رئيسا ولا مرؤوسا » (٦١) . الا ان سعدا يذكر انه فكر — حوالى ١٩ سبتمبر — في الا يكون ضمن المفاوضين الا بالشروط الاتية : « اولا ان اكون ريسهم . الثاني ، ان اكون انا الذي اختارهم . الثالث ان يكون التعيين معتبراً فيه صفة نيابتنا عن الامة » (٦٢) . وقد صرح سعد لعبد العزيز فهمي برأيه هذا (٦٣) ، كل ذلك لان سعدا كان قد تلقى برقية من مصطفى النحاس بأن قطاعات من الامة تعرب عن ثقتها بالوفد « وانه يستمر في المفاوضات الى غاية امضاء المعاهدة النهائية » على ان يبذل جهده في الحصول على اقصى ما يمكن الحصول عليه من رغبات الامة (٦٤) .

وفي زيارة ودية قام بها عدلي لسعد في ١٩ سبتمبر ١٩٢٠ ، عادا الى مسألة تشكيل الوزارة الجديدة ، فأبدى عدلي انه في حيرة من امرها ، ويذكر سعد « ورأيته يميل الى تعيين محمد محمود فيها كوزير للزراعة ، واسماعيل صدقي للمالية ورشدي من غير وزارة وثروت وعبد العزيز فهمي بشيء من التردد . واكبر الحيرة في الاشغال الحربية . وقلت ان لا مانع

(٦١) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٠٣ — ٢٣٠٤ .
(٦٢) نفس المصدر ، ص ٢٣٠٤ .
(٦٣) نفس المصدر ، ص ٢٣٠٦ .
(٦٤) نفس المصدر ، ص ٢٣٠٣ .

عندي من ان يكون فيها من رجال الوفد . وهو يقول انها وزارة ستكون مؤقتة » (٦٥) .

وبعد ان اطلع سعد على صحف القاهرة ، وفهم منها تجاوز المندوبين في تفسيراتهم نصوص المشروع ، ابدى عدم ارتياحه لخطتهم ، ورأى أن من شأن ذلك ان يحمل الانجليز على التشدد مع الوفد ، لانه ينم عن موافقة الامة على المشروع ، حتى ولو لم تتحصل على رغباتها وأمانيها – أي تحفظاتها – التي كان مصطفى النحاس يبعث بها اليه أولا بأول (٦٦) . وقد وافقه عبد العزيز فهمي على وجهة نظره هذه ، واعتبراها معا – أي التفسيرات « مخالفة للواقع في بعض النقط ، ومنحرفة عن القصد في البعض ومجموعها تأييد للمشروع « كما وافق سعد على رأي ابداه عبد العزيز فهمي يقضي بأن لا يقبل سعد أن يكون مفاوضا ذلك لان « هذا البيان يجعل مأمورية التفاوض صعبة للغاية » . وقد سأل سعد عبد العزيز فهمي عن رأيه في خطة ما بعد الاستشارة ، فكان جوابه عليه « لا شيء سوى ان تقول بأن المشروع مقبول مع هذه التحفظات ، ونحن مستعدون للدفاع عنه اذا أجيبت » (٦٧) .

ومن الامور الجديرة بالتأمل ان الخديو السابق – عباس حلمي – بعث الى سعد – خلال هذه الفترة – برسول من قبله في الثالث من سبتمبر ومعه رسالة منه يعلمه بأنه تجنب الاتصال به خلال المدة السابقة خوفا من اثارة المشاكل ، وانه يرقب الحركة الوطنية . ويعجب بها ويشكو من وجوده في تركيا بغير عمل ويريد أن يتوسط سعد له في الخروج منها . وكان جواب سعد للرسول انه لا يملك ان يفعل شيئا لان الامر يرجع الى السلطة البريطانية ، كما يبدو انه كان قد طلب منه التوسط له في مسألة استرداد عرشه أو تسويتها لصالح ورثته ، حيث أن سعدا ابلغ الرسول « اما مسألة العرش فكذلك لا حيلة لي فيها ، لان الانجليز رغم معرفتهم ان الشعب يبغضه – أي السلطان فؤاد – واغلب الانجليز لا يحبه ، متمسكون به . فلا فائدة للكلام في شأنه » كما صرح للرسول بأنه مستعد لبذل اية مساعي فيما عدا هذه المسألة . فأشار له الرسول الى « مصادرة امواله » فرد سعد عليه

---

(٦٥) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٠٥ .
(٦٦) نفس المصدر ، ص ٢٣٠٥ – ٢٣٠٨ .
(٦٧) نفس المصدر ، ٢٣٠٨ .

« ما دام هذا لم يحصل لغاية الان ، فلن يحصل في النظام الجديد » . فشكره مودعا . وقد نقل سعد الى عبد العزيز فهمي فحوى هذه الوساطة وأطلعه على خطاب الخديو ، فوافقه عبد العزيز على كل ذلك (٦٨) .

وفي ٢٣سبتمبر قابل والرند – وسيط ملنر – سعدا فأحاطه بتحفظات الامة التي أبدتها على المشروع وطلب اليه تبليغها الى لورد ملنر ، مع حذف احدها وهو تعليق تنفيذ الاتفاق على قبول الدول انابة انجلترا عنها نظرا لتأكيد انجلترا بقبول اغلب الدول لان تحل انجلترا محلها ، وعزمها على تنفيذ الاتفاق دون انتظار الباقيات (٦٩) وهو الذي كان قد صرح لعدلي قبل ذلك بأسبوع – عندما ابلغه بذلك – بأن هذا لا يكفي .

وفي اليوم التالي مباشرة – اي ٢٤ سبتمبر – سجل سعد في مذكراته « خطر في بالي امس – اي يوم لقائه مع والرند – ان نسافر من الان الى لوندرة لانه لا داعي لانتظار الاربعة ، وغاية ما في الامر طلب نص القرارات منهم . في هذه الحالة يمكن مفاوضة هيرست في مشروعه وملنر في الاتفاق والتحفظات التي علمنا بها » . وكان عبد العزيز فهمي قد قام بوضع رد على مشروع هيرست الخاص باختصاصات المحاكم المختلطة فقد كان يرى انه « مضر ضررا بليغا ولا يتأتي قبول المشروع الاصلي – اي الاتفاق كله – الا اذا تعدل » (٧٠) . وقد صرح سعد لعدلي – في اليوم التالي اي ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ – برغبته في السفر « فأظهر استحسانه لذلك » ورأيا معا ان يكون السفر اليها في اواخر الاسبوع القادم . وبناء عليه قام سعد بارسال برقية الى مصر يطلب فيها القرارات التي اسفرت عنها الاستشارة . كما اعرب عدلي لسعد – خلال ذلك اللقاء – عن رفضه لمشروع هيرست ، وضرورة تعديله قبل الدخول في المفاوضات الرسمية ، التي لا تكون الا في اساسات المشروع نفسه ، والتي يتعهد الوفد بتأييدها اذا قبلت التحفظات ، فوافقه سعد على ذلك (٧١) . وفي لقاء اخر بينهما عندما اعرب سعد لعدلي عن صعوبة تعديل مشروع هيرست وضرورة ان تبادر الوزارة الجديدة ، بتعديله ، أبدى عدلي تخوفه من ذلك واضاف ان تنفيذ الاتفاق من غير اخذ موافقة الدول جميعا على انابة انجلترا لها مما يجعل مركز الوزارة «حرجا»

---

(٦٨) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣١٠ .

(٦٩) نفس المصدر ، ص ٢٣١٢ .

(٧٠) نفس المصدر ، ص ٢٣٠٨ – ٢٣٠٩ ، ٢٣١٣ .

(٧١) نفس المصدر ، ص ٢٣١٥ .

ازاء وكلاء الدول التي لم تقبله بعد ــ وهي فرنسا وايطاليا وهولندة . وقد رأيا معا استحسان سفره ــ أي عدلي ــ وسفر بعض اعضاء الوفد الى لوندرة للتكلم فيه » . غير انه عندما طلب سعد عقد اجتماع لاعضاء الوفد الباقين في باريس وابلغهم بذلك تمهيدا لاقراره وتنفيذه ، رفض الاعضاء ، ورأوا أنه « لا لزوم للسفر قبل عودة الغائبين ــ اي مندوبي الاستشارة ــ لان فيه ايهاما بان الامة قبلت المشروع من غير شرط وهو غير واقعي » . وقد ابلغ سعد عدلي بقرار الوفد هذا « فلم يقل شيئا » (٧٢) .

وعاد سعد في اول اكتوبر ١٩٢٠ فصرح لاربعة من اعضاء الوفد في باريس ــ هم حمد الباسل ومحمد علي وسينوت حنا وواصف غالي ــ بانه بعد ان ظهر ان الامة توافق على المشروع ، وتجدد ثقتها بالوفد ، لا يرى مانعا من اشتراك الوفد في الوزارة ، بل يجب ان تكون اغلبية الوزارة منهم لانهم اعرف الناس بعمل الوزارة وخطتها ، حيث انهم هم الذين قاموا بوضعها وعرفوا مسالكها ، فلا ينبغي ان يتركوا لغيرهم سلوكها ، وثانيا لانه من المؤلم ان يعملوا وغيرهم ــ ممن لم يكن معهم وربما كان عليهم (يقصد بذلك عدلي يكن) ان يجني ثمرات جهودهم . ويذكر انهم استراحوا لذلك لانه لقي هوى في نفوسهم وقالوا « الحق معك وكلامك في غاية الوجاهة » الا محمد علي الذي اعترض عليه خشية أن يتقول الناس اعضاء الوفد الاقاويل، وينسبوا اليهم انهم فعلوا ذلك كله كي يحصلوا على المناصب العالية ، فرد عليه سعد « لا يعتد بمثل هذه الاقاويل لان القول مقبول في كل بلاد الدنيا ان الذين تمت لهم الغلبة في امة يحكونها ولا يسلمون لغيرهم امرها» (٧٣) . وقد استدرك سعد على ذلك بأنه هو شخصيا لن يشترك في الوزارة حتى لا يفسر اقتراحه باعتبارات شخصية . ومن الغريب ان سعدا اخذ يفكر عقب ذلك مباشرة في وضع صيغة مخففة يمكن التقدم بها لانجلترا تفيد موافقة الوفد على المشروع، تاركة النظر في امر تعديل ما يتعارض مع استغلال مصر مستقبلا لعدالة انجلترا (٧٤) . وفي الثالث من اكتوبر ابلغ عدلي سعدا بان هيرست موجود بباريس وسوف يرجع الى لندن في اليوم التالي وسأله عما يقال له . فكان جواب سعد « يقال ان الامة قبلت المشروع بتحفظات » ، وان الوفد مستعد

---

(٧٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣١٦ .

(٧٣) نفس المصدر ، ص ٢٣١٨ .

(٧٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣١٨ ــ ٢٣٢٠ .

لمناقشتها اذا دعي للمناقشة فيها ، وانه سوف يكتب لملنر عقب عودة المندوبين الى باريس بهذا المعنى ، انتظارا لدعوته (٧٥) .

واذا عدنا لمتابعة اعمال مندوبي الاستشارة لوجدنا انهم اتموا مهمتهم ، واخذوا خلال عودتهم الى اوروبا يعدون تقريرا وافيا عنها ، يتضمن التفسيرات التي ادلوا بها والتحفظات التي ابدتها الامة وعبرت عنها - كما يقول علي ماهر - بكلمة « رغبات تأدبا في حق الوفد لعظم ثقتها به » (٧٦) . وقد وصلوا الى باريس في ٧ اكتوبر ، وقام الوفد مجتمعا بعقد عدة جلسات بدأ أولها في ٩ أكتوبر لدراسة نتيجة الاستشارة ، فتليت التفسيرات التي ابداها الاربعة في الاجتماعات المختلفة ورأى سعد - كما مر بنا من قبل - انها تخالف الواقع في العديد منها . وفي نهاية الجلسة قرر الوفد ان « يرسل خطابا الى ملنر ، بأنه طبقا للاتفاق ، حصلت الاستشارة وأبدت الامة ملاحظات ، نحن تحت اشارتكم في بحثها » (٧٧) . وقد اوضح المندوبون في جلسات تالية عذرهم في ابداء هذه التفسيرات وتأييد المشروع « لان خصوم الوفد قاموا ضده لا بقصد اسقاطه في نفسه ، بل لكي يتوسلوا باسقاطه الى اسقاط الوفد » وانه لولا ذلك « لحصل فشل كبير » . وعند الانتهاء من تلاوة التفسيرات ، طلب سعد اثبات رأيه في محضر الجلسة - وكان قد طلب قبل يوم او يومين فقط البدء في تحرير محاضر جلسات الوفد وكلف مصطفى النحاس بالقيام بذلك - وهو « اني اوافق الامة في رغباتها ، واعتبرها بالنسبة لي تحفظات خصوصا وليس هناك ما يلزم الانجليز بالتفاسير التي اعطيت لمواد المشروع « فوافقه الكل على ذلك وارتاحوا لها ، وطلب علي ماهر ان يضاف اليها « وان كانت هذه التفاسير وجيهة » فلم يقبل سعد (٧٨) .

وفي جلسة ١٩ اكتوبر قرر الوفد « اعتبار الغاء الحماية وتعيين

---

(٧٥) نفس المصدر ، ص ٢٣٢١ .

(٧٦) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٣٢ . من تعليق علي ماهر على مذكرات عبد العزيز فهمي . وقد استنكر البعض تسميتها « بالرغبات » كما ورد في الاهالي بتاريخ ٣-١٠-١٩٢٠ .

(٧٧) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٦ - ٢٣٢٧ . وراجع بشانها : الشعب المصري في ١-٩-١٩٢٣ . ومعها التحفظات . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٣-٤-١٩٦٩ .

(٧٨) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٨ - ٢٣٢٩ . وقد تم في غيبة كل من محمد علي ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي واحمد لطفي السيد .

الحقوق اللازمة المصالح الانجليزية والغاء الامتيازات وتقييد الاتفاقات الممنوعة مصر من عقدها بالسياسة منها ، والغاء شرط التعليق ، وحذف وضع الموظف الانجليزي تحت تصرف الحكومة ، وكذلك المستشار المالي — كل هذه تحفظات ، والباقي رغبات » (٧٩) مع العلم بأن تلك الرغبات كانت تزيد على العشرين رغبة ، وهي في معظمها هامة ووجيهة بل وخطيرة خاصة فيما يتعلق بالسودان (٨٠) .

وكان سعد قد اعاد طرح فكرة تقسيم المفاوضين المصريين — كما فعل من قبل عند السفر الى لندن في يونيه السابق — ورأى ان من الاوفق ان يسافر هو وحده ، او ان يسافر الاعضاء دونه ، وكان ذلك بجلسة الوفد في ١٨ اكتوبر . فانقسمت الاراء حيث رأى عضوان هما حمد الباسل والمكباتي سفر كل الاعضاء . وانقسم الباقون حيث رأى بعضهم سفر الرئيس وحده في حين رأى غيرهم سفر عدد من الاعضاء معه . واخيرا تم الاتفاق على ان يسافر الرئيس ومعه اثنان هما عبد العزيز فهمي وعلي ماهر وتقرر اضافة النحاس اليهما . ومن الغريب ان يختلف الاعضاء على اختيار من يسافر مع الرئيس ، مما ادى الى ان يعود الوفد في جلسة ١٩ اكتوبر الى تقرير سفر بقية الاعضاء الى لندن بعد عشرة ايام من وصول المسافرين اليها ما لم يقصر او يطول هذا الموعد لظروف تطرأ فيما بعد (٨١) .

وقد جرت عدة مراسلات بين كل من سعد وملنر حول تحديد موعد لقاء الوفد به ، واخيراً تقرر ان يتم ذلك في ٢١ — ١٠ — ١٩٢٠ . وكان عدلي قد سبقهم اليها . وفي الموعد المحدد سافر سعد ومعه اعضاء الوفد الثلاثة يعاونهم ويرافقهم جورج دوماني ودكتور حامد محمود وكامل سليم ونجيب مراسل جريدة الاخبار القاهرية . وبمجرد وصول سعد قابله عدلي وابلغه انه التقى بكل من رنل رود ولورد ملنر ، وصارح سعدا بكل ما دار خلال هذه اللقاءات ، واهم ما جاء فيها ان ملنر يرى ان من الصعب تعديل المشروع في ذلك الوقت ، كما يرى ارجاء التعديلات الى المفاوضات الرسمية حيث هناك

---

(٧٩) نفس المصدر ، ص ٢٨ — ٢٣٣١ .

(٨٠) عن تحفظات الامة راجع : مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٢) ملف (١٠) ص ٢٦ — ١٠٢٨ ومذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٣—٤—١٩٦١ . الرافعي ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٨٩ — ١٩١ . الاخبار في ٢٠—٩—١٩٢٠ . وعن الرغبات راجع الشعب المصري في ١٠—٩—١٩٢٣ .

(٨١) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٠—٢٣٣٢ .

يمكن الاشتغال بتحرير القواعد وضبط النصوص التي تشتمل عليها المعاهدة ، وان مهمته منصرفة الى تغيير الوزارة الحالية بوزارة اخرى تقرب ما بين الانجليز والمصريين ، كما ان رنل رود ابلغه بانه لا صعوبة في التصريح بالغاء الحماية في صدر المعاهدة وان كان ملنر قد آبدى له صعوبة ذلك(٨٢) .

وفي يوم الجمعة ٢٢ اكتوبر قابل سعد ملنر بوزارة المستعمرات ، فسأله ملنر عن الخطة التي سيجري عليها فيما يتعلق بالاجراءات اللازم اتخاذها ، وعن نتيجة استشارة الامة . فتجاهل سعد في رده الاجابة عن الشق الاول من السؤال ، ورد عليه بأن الامة تقبل الاتفاق مع ادخال بعض التحفظات . فسأله ملنر عنها . فاستهلها سعد بطلب التصريح بالغاء الحماية . فاعترض ملنر بشدة موضحا له انه لم يكن بمفاوض وان المشروع لا ينظر الى جزئياته ، وانما ينظر اليه ككل . وان ذلك الكل هو الذي سيقوم بعرضه على الحكومة البريطانية مشيرا عليها بالموافقة عليه . واضح له انه لا يريد الزامه بشيء فان شاء قبله وان شاء رفضه ، ومن ثم سيؤجل تنفيذه، وكل الذي يريده أن يؤيده سعد بنفوذه بعد قبوله . فأخذ سعد يدافع عن مطلب الغاء الحماية كرغبة الامة واصرارها بما يتفق ورغبتها في الاستقلال، وانها متشددة في ذلك . فقاطعه ملنر متسائلا وكيف ذلك وهو يعلم انالامة قبلت المشروع . فأجابه سعد بأنها قبلته بتحفظات ، وانه يرى انها ضرورية ولازمة ولا ضرر في قبولها . فطلب اليه ملنر ان يستمع الى الاعضاء الذين قاموا باستشارة الامة ، وبعد ان اوضح له سعد ما يفهم منه ان ذلك خروج على أصول اللياقة لانه ليس من حقه ، بل ان ذلك من حق رئيس الوفد ، رد ملنر بأن عدم سماعهم يوجب استياءهم لانهم ليسوا بمندوبيه وانما هم زملاؤه واخيرا اوضح له سعد — بعد ان اكد له ان ذلك ليس من حقه — انه فهم من عدلي ان ملنر يريد مقابلته وحده ، فوافقهملنر ولكنهأصر على ضرورة حضور الاعضاء . فوافق سعد على ذلك واتفق على استدعائهم من باريس، وتحديد يوم ٢٥ اكتوبر موعدا للجلسة التالية نظرا لرغبة ملنر في الانتهاء من هذه المهمة . فأعرب له سعد عن أن ذلك ما يريده ويتشوق اليه ، وهو من جهته فانه يؤكد له حسن استعداده « ولست كما يظن متطرفا بل معتدلا ، وأود ان تنجحوا في مأموريتكم ، وأتعشم أن ارى في جانبكم ما يسهل

---

(٨٢) مذكرات سعد، كراس٣٩ ، ص٢٣٣٣ — ٢٣٣٣٤ . ثم كراس ٣٦ ، ص ٢٠٩ — ٢٠٩١ .

على طريق النجاح » . كما ورد ضمن حديث سعد « ان الامة ابدت هـــذه التحفظات ، ولي شخصيا اعتبارات وتقديرات ، ثم نفوذ شخصي عندهـا أتمكن به من ان احملها على قبول ما اعتقده في مصلحتها . فقال اني لا اشك في ذلك . ولهذا نريد ان تؤيدوا المشروع . فقلت نؤيـــده ومتى اقتنعنـــا بفائدته » . وانتهت الجلسة على ذلك (٨٣) .

وفي مساء نفس اليوم بعث سكرتير ملنر ـ انجرام ـ بخطاب الـى سعد يبلغه رغبة ملنر في الاجتماع به وبأعضاء الوفد ومن يتصل به من قريب او بعيد . وبعد ان استوضح سعد المقصود بذلك ، افاد السكرتيـــر بأن المقصود بالمتصلين بالوفد هو عدلي يكن . فرد سعد عليه بأسماء الموجودين من اعضاء الوفد بلندن ومعهم عدلي يكن (٨٤) . وفي نفس اليوم اتفق سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمي مع عدلي على الطريقة التي ينبغـــي سلوكها ، وتتلخص « في اثنتين : احداهما ان يتم الاتفاق ابتداء مع لجنة ملنر علـى الاساسات التي تبنى عليها المعاهدة ، وبعد اتمام الاتفاق ينظر في تعيين وزارة الثقة لاجل تنفيذه ، والدخول في المفاوضات الرسمية . والثانية ان تتعيـن هذه الوزارة من الان ، وان التعديلات والتغييرات التي يراد ادخالها يبحث فيها في المفاوضات الرسمية » . ووضح من المناقشة أن عدلي ـ كما يذكـر سعد ـ كان يميل الى الطريقة الثانية وقد اسماها « دخول في تنفيذ الاتفاق مقدما » . ولما رأى منه عبد العزيز فهمي هذا الميل صرح له قائلا « ان كنـت واثقا تمام الثقة قبول هذه التعديلات في المفاوضات الرسمية ، فلا مانع من سلوك هذه الطريقة » فتردد عدلي وصرح بأنه غير واثق . وعندما علم كل من النحاس وعلي ماهر من سعد بذلك ابديا رفضهما الكامل لهذه الطريقة الثانية لان خطرا على الوفد وعلى الامة ، واتفقـا مع سعد « اتفاقا لا تردد فيه على ذلك » (٨٥) .

وفي الموعد المحدد بتاريخ ٢٥ اكتوبر عقدت الجلسة الثانية بين ملنـر واعضاء لجنته وبين سعد والوفد وعدلي . وقد استهلها ملنر بشكر اعضاء الوفد الذين قاموا بالاستشارة على نجاحهم في مأموريتهم ، ولتوصلهم الـى نتيجة مرضية بحصولهم على قبول الامة للمشروع . فأيده سعد موضحـا

---

(٨٣) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٣٤ ـ ٢٣٣٦ . وكراس ٣٦ ، ص ٩١ ـ ٢٠٩٤ .
(٨٤) المذكرات ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٩٤ . ثم كراس ٣٩ ، ص ٢٣٣٦ .
(٨٥) نفس المصدر ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٣٧ .

دورهم والبواعث التي دفعتهم الى تأييده مضيفا ان الامة قبلت بتحفظات .
فأعاد ملنر ما سبق له ابداؤه في الجلسة السابقة من انه لا يقبل تغييرا فيه وانه ليس بمفاوض وان « ما الذي جرى بمفاوضة ، ولكنها محادثة بيننا استأنس بها في وضع تقريري » وان اي تعديل في المشروع يبعد امل الحصول على موافقة كل من الحكومة والرأي العام البريطاني عليه . فأخذ سعد يدافع عن وجهة نظره ونظر الوفد وان المطلوب ليس اضافة جديدة بل توضيحات، وانه طالما وافق على خطة المندوبين في شرع المشروع ، فمن المناسب ان يؤيد بالنص اقوالهم « حتى لا يوسموا بغش الامة وخداعها » فسأله ملنر عنها .
فأخذ سعد يبديها واحدة واحدة . وطلب كذلك من علي ماهر ان يحدثه عن موقف الامة ، ودور المندوبين في اقناعها ، وأفاض علي ماهر في هذا الصدد .
الا أن ملنر لم يتزحزح عن موقفه ، ولم يوافق مطلقا على اجراء اي تعديل على المشروع . وذكر لهم ان غاية جهده أن يذكر في تقريره ان الوفد قدم تحفظات بعد الاستشارة ويذكرها . فطلب منه سعد ان يقوم بتأييدها في تقريره . فأجابه ملنر بأنه لا يمكنه ذلك . فرد سعد « اذن لا فائدة من ذكرها في التقرير . وأن الوفد لا يمكنه ان يؤيد المشروع بدونها ، فرد عليه ملنر بأنه ليس مطالبا بذلك . فأوضح سعد حيئذ بكون الوفد حرا في تأييده وعدم تأييده . وبعد اخذ ورد حول هذه النقطة اشترك فيهما الكثيرون من الجانبين اعرب ملنر عن ان المشروع سيسقط اذا لم يؤيده الوفد . فرد عليه سعد « ونحن نتحمل مسئولية ذلك » وارتفعت حرارة الجلسة فأسرع سعد « بالتراجع » مقترحا حضور بقية اعضاء الوفد من باريس لاستكمال المناقشة وعند ذلك ارتاح الجميع لهذا « المخرج » ، ورؤي تأجيل الجلسة الى حين حضورهم . وقد سأل رئل رود سعدا عن اسباب عزوفه عن تولي المفاوضة الرسمية من قبل الحكومة . فرد عليه سعد بان ذلك يعد قبولا للمشروع ، حيث ان ما تم الاتفاق عليه هو « ان يكون هناك دوران : دور للمفاوضة بين الوفد وبينكم وهي المفاوضة غير الرسمية ، ودور هو الرسمي يبتدىء بعد انتهاء الدور الاول ، والاتفاق على اساسات المفاوضة الرسمية . وذكر له ان ملنر بناء على ذلك عرض في الجلسة الاخيرة ان يوقع كل منهما « كتابة » آن تعد لجنته في كتابتها بتوصية الحكومة بقبول المشروع ويعد الوفد في كتابته بتأييده امام الجمعية الوطنية . وان ذلك معلوم لدى الامة المصرية .
وبناء عليه فلا يمكنه ان يقبل الدخول في المفاوضات الرسمية قبل الاتفاق على اساساتها . واوضح له انه بصفته النيابية عن الامة لا يقبل أن يعينه

النبي ـ نظرا لان البلاد لا تزال تحت الاحكام العرفية. وقد اقترح عبدالعزيز فهمي ان يقدم الوفد التحفظات كتابة فرفض ملنر موضحا أنه لا يحب الاوراق مطلقا ، وان المقام ليس مقام بروتوكول . مكررا أنه ليس بمفاوض (٨٦) . وقد علق سعد على هذه الجلسة « وظهر الصبح عينين ، وتيقن من شك في حماية المشروع بانه حماية في فكر الانجليز واعتبارهم » (٨٧) .

وفي ظهر يوم ٢٩ اكتوبر اقترح عدلي على سعد ترتيب لقاءات مع ملنر منفردا حيث ان الحديث اثناء الجلسات لا يترتب عليه فائدة ، فوافقه سعد واضاف عدلي انه لا يصعب وضع صيغة توصل الى الاتفاق . فرد سعد عليه بأن يوافق على كل صيغة تفيد ان الوفد لا يقبل الدفاع عن الاتفاق بدون التحفظات . وكان سعد وزملاؤه قد اخذوا فعلا ـ من قبل ـ يبحثون عن صيغة ـ مبهمة وملتوية ـ تفيد ما يعني الغاء الحماية . كأن يقال مثلا « كل اعلان او اتفاق مختص بحالة مصر الدولية غير هذا الاتفاق يعتبر لاغيا » . وذلك بتأثير من لقاءات بعضهم مع بعض اعضاء لجنة ملنر مثل سبندرورنل رود أو غيرهم الذين اوضحوا لهم ان توقف انجلترا في اثبات نص الغاء الحماية في المشروع ليس سوى مسألة كرامة فقط (٨٨) . كما ان ملنر لقي معارضة شديدة عندما قام بعرض مشروعه على مجلس الوزراء البريطاني ، وأنه « لم يتغلب عليها الا بعد كل مشقة . وكان بقاؤه في الوزارة على قبوله. فمن الصعب عليه جدا ان يعود فيضيف شيئا جديدا لان ذلك يعرضه للفشل » (٨٩) .

وفي مساء نفس اليوم ـ أي ٢٩ ـ ١٠ ـ وصل بقية اعضاء الوفد من باريس وبعد ان احيطوا بما دار خلال الجلستين الماضيتين للمباحثات وأبدوا « استغرابا » ، اجمعوا على انه لا يمكن قبول المشروع بدون التحفظات، وان توضع بها مذكرة كلف احمد لطفي السيد بوضعها (٩٠) . وقد قابل عدلي

---

(٨٦) المذكرات ، كراس ٣٦ ، ص ٢٠٩٦ ـ ٢١٠١ . ثم كراس ٣٩ ، ص ٢٣٣٩ ـ ٢٣٤٣ .
(٨٧) المذكرات ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٤٣ .
(٨٨) المذكرات ، كراس ٣٩ ، ص ٤٧ ـ ٢٣٤٨ ، ٢٣٥٠ .
(٨٩) نفس المصدر ، ص ٢٣٤٥ .
(٩٠) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٤٨ ـ ٢٣٤٩ . وتتمثل التحفظات فيما يلي : الغاء الحماية والشرط التعليقي و تقييد الحقوق التي تعطيها مصر لانجلترا لضمان مصالحها والوصول الى الغاء الامتيازات واطلاق المعاهدات التجارية والاقتصادية . واضاف ستة اعضاء تحفظا جديدا هو « الغاء تحفظ استشارة موظف الحقانية او توقيعه ».

ملنر في اليوم التالي فعلم منه انه لا يقبل ادخال اي تعديلات جديدة على مشروعه ، وان كل ما يمكنه هو ان يذكر في تقريره انه يبدو من حسن استقبال الامة المصرية لمندوبي الاستشارة انها قبلت المشروع ، وان الوفد قدم بشأنه تحفظات . كما انه ــ اي ملنر ــ لن يعتزم ذكر شيء حول الوفد ولكنه يرغب في تأييد الاتفاق . وقد ابلغ عدلي كلا من سعد والوفد بذلك . فرأى الوفد تقديم مذكرة الى ملنر بالتحفظات . كلف عبد العزيز فهمي باعدادها بعد ان وضع سعد اساسها (٩١) .

وعند هذا الحد حاول بعض رجال الوفد ــ ومعهم والرند ، وسيط ملنر ــ طرح فكرة جديدة وخطيرة في نفس الوقت تتلخص في ان يحفظ الوفد لنفسه الحق في التحفظات بالمذكرة التي يعتزم تقديمها لملنر ، تترك مناقشتها للمفاوضات الرسمية ، التي ستجري مع وزارة الثقة ، على ان يقوم الوفد بتأييدها . وقد حارب سعد هذه الفكرة بكل قواه ، لانه رأى فيها استدراجا للوفد للحصول منه ليس فقط على تأييد المشروع ووزارة الثقة بل كذلك سكوته عنهما ــ على الاقل ــ مما سيؤدي الى تقسيم الوفد ، لان ما لم يستطع حصوله عليه ، فلن تتمكن اية وزارة من تحقيقه خاصة وانها ستشكل في ظل الحماية واوضاعها . بل انه رأى ان الوزارة التي تتألف قبل الاتفاق على المشروع « اما خادعة أو مخدوعة » ، ولا يصح للوفد تأييدها لانها عندئذ تكون على خلاف مبدئه . كما انه ــ اي سعد ــ رأى ان لا حرج على الوفد من اخفاقه انما « العار ان تقعد في الواجب » ومن ثم فلا بد من قطع المباحثات . ولم يوافق على رأي بعض زملائه من ان قطعها سيضعف الوفد، ويجعل الناس ينفضون من حوله . بل انه رأى في ذلك تقوية له لان المعارضين له سيتجردون من اقوى سلاح في أيديهم ــ يعني ضعف المشروع وموافقة الوفد عليه واستسلامه ــ اذ سترى فيه الامة انه حافظ على عهدها واوضح انه كان قد قرر الانسحاب عن الوفد ، في حالة قبول الامة للمشروع دون تحفظات لانه ليس « رسول الحماية بل واسطة الاستقلال » (٩٢) .

وبعد ان ثبت تشدد سعد في موقفه طرحت فكرة جديدة تتلخص في أن يكتب ملنر تعهداً ينص فيه على أن يتم الغاء الحماية بعد قبول الدول ، فما

---

(٩١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٣٥١ .
(٩٢) نفس المصدر ، ص ٥١ ــ ٢٣٥٣ . مذكرات كامل سليم، الاخبار في ١٦-٤-١٩٦٩ .

كان من سعد الا ان أجل ابداء رأيه الى حين الاطلاع على نص هذه الكتابة عندما ترد اليه من ملنر . ورفض ان يرتبط بوعد بتأييد وزارة عدلي يكن المزمع تشكيلها ــ وهي وزارة الثقة ــ ما لم يتم التوصل اولا الى حل يرتضيه بشأن قواعد الاتفاق (٩٣) .

وفي الثالث من نوفمبر ١٩٢٠ طلب ملنر مقابلة سعد ومعه محمد محمود ، فأبدى بعض الاعضاء استغرابهم لذلك ، وقدم كل منهم تفسيرا لها . غير انها تمت في نفس اليوم بعد ان طلب من عدلي والمكباتي من سعد ان يقصر حديثه مع ملنر على الغاء الحماية، وخلال اللقاء طلب ملنر من سعد والوفد استمرار تأييد المشروع واستمالة الامة لقبوله . فأعرب له سعد عن رغبته في ذلك لكن بعد قبول تحفظاتها وخاصة ما تعلق منها بالغاء الحماية نظرا لصعوبة تأييده بدونه . فأبدى ملنر له صعوبة تحقيق ذلك الان « وربما قبل ذلك في المفاوضات الرسمية بواسطة رئيس وزارة أو وزير خارجية » . وامام اصرار سعد اوضح له ملنر « اننا في مأزق فأنتم واقعون من غير ان يمكنكم التقدم . وكذلك نحن « وطلب سعد من محمد محمود أن يشرح له حالة البلاد ، فتحدث محمد محمود بما يؤيد تشدد الامة في تحفظاتها . الا ان ملنر أصر على موقفه . وأعرب عن ان الوفد يمكنه ان يصرح من جانبه بسقوط الحماية ، فرد عليه سعد بأن ذلك لا جدوى منه طالما كان تصريحا فرديا ــ (من جانب واحد) ــ لا يفيد شيئا . واخيرا انهى ملنر الجلسة على ذلك (٩٤) .

ومع ذلك ففي الرابع من نوفمبر تجد سعدا ــ خلال لقاء خاص مع كل من عدلي ومحمد محمود ــ يعود ومعه كل منهما الى بحث فكرة ايجاد صيغة « ملتوية » تفيد الغاء الحماية دون النص عليها صراحة ، وقد توصلوا جميعا الى صيغة تنص على « ان هذا الاتفاق لا يمنع مصر من ان تتحلل من كل قيد من القيود التي تحد من استقلالها كلما انعدمت الاسباب الموجهة له » . وافق عليها سعد ، وان رأى أنه لا يود ان يقوم بنفسه بعرض هذه الصيغة ، وترك لعدلي امر عرضها ، كما صارح عدلي « ولا اعرف ماذا يقوله الاخوان » (٩٥) .

---

(٩٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٣٥٤ .

(٩٤) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٥٥ ــ ٢٣٥٧ . ثم كراس ٣٦ ، ص ٢١٠٣ــ٢١٠٦ .

(٩٥) المذكرات ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٥٩ .

وفي الخامس من نوفمبر قرر الوفد مجتمعا ان يبعث الى ملنر بخطاب يتضمن ان « الوفد لا يمكنه ان يدخل في المفاوضات الرسمية مباشرة ولا بواسطة بدون قبول التحفظات » التي اعدها الوفد في بيان مستقل ارفق بهذا الخطاب . وقد حاول عدلي ـ كما اصر احمد لطفي السيد على ـ حذف هذه العبارة ، الا ان سعدا تمسك برأيه ، موضحا ان الوفد ومن ورائه الامة اخفقوا في حمل الانجليز على قبول تحفظاتهم ، ومن غير المعقول ان تكون الوزارة وهي مرتكزة على الحماية ، اكثر منه توفيقا في حملهم على ذلك . كما ان الاخيرة لن تكون ـ بظروفها تلك ـ اشد حرصا على مصلحة الامة من الوفد وامام اصرار سعد انصرف احمد لطفي السيد غاضبا . وبعد انصرافه رأى سعد « أنه لا داعي لارسال هذا الخطاب اكتفاء بأن يكون مضمونه خطة لنا » . وفي اليوم التالي ٧ نوفمبر وافقه الاعضاء على رأيه هذا . ومن الطريف أن نذكر ان سعدا كان قد تلقى خطابا من القاهرة قبل ذلك يؤيد خطة الوفد ويعلن ثقة الامة فيه ، ويشير على الوفد بألا يعمل في قطاع المفاوضة . فآثر سعد عدم اطلاع زملائه عليه خشية ان تنحل عزائمهم ،وان يشتد استسلامهم » (٩٦) .

وفي الثامن من نوفمبر ١٩٢٠ تلقى سعد دعوة من ملنر لعقد اجتماع معه بوزارة المستعمرات، فدعا سعد الوفد الى جلسة ـ حضرها عدلي يكن ـ لاحاطتهم بذلك الاجتماع ، وما عساه يقوله ملنر خلال اجتماعه بهم غدا ـ ٩ / ١١ ـ وما ينبغي أن يكون به سعد والوفد عليه » ؟ وهل يكون الانفصال والوداع في مظهر سخط وخصام ، أو في مظهر ود ووئام » . فاستقر رأي الوفد على المظهر الثاني (٩٧) . كما اشار عليهم سعد بضرورة الاستعداد لمغادرة لندن يوم الخميس المقبل الموافق ١١ ـ ١١ ـ ١٩٢٠ . فوافقوه على ذلك (٩٨) . ومن الجدير بالنظر أن مصطفى النحاس ـ رغبة منه في انقاذ الموقف ـ قدم الى سعد في ٨ نوفمبر اقتراحا يتضمن قيام عدلي بابلاغ الجانب البريطاني بأنهم لا ينبغي لهم التعويل عليه في تأليف وزارة الثقة التي ستتولى امر المفاوضات الرسمية ـ كما كان متفقا عليه ـ على اساس اتفاق كهذا . فرفض سعد اقتراحه لانه لا يود أن يكون لعدلي ـ كما يذكر في مذكراته ـ « يد في ترئيسي » ، كما ان عدلي اذا وعد بذلك ، فلا ضمان

---

(٩٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٦٠ ـ ٢٣٦١ .

(٩٧) مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٧ـ٤ـ١٩٦٩ .

(٩٨) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٦٢ .

لتنفيذه حيث لا يمكن مراقبة عمله . غير ان كلا من النحاس وعبد العزيز فهمي لم يوافقاه على ذلك (٩٩)» .

وفي ٩ نوفمبر عقدت الجلسة الختامية للمباحثات بين كل من ملنر والوفد ، تلا فيها ملنر على الوفد مذكرة سبق له اعدادها ، وعدهم بارسال نسخة منها اليهم . وتتضمن ان الباب لا يزال مفتوحا بين اللجنة والوفد ، وان اللجنة تتوقع من الوفد استمالة الامة الى المشروع . فرد عليه سعد ببيان يعني عدم امكان الوفد القيام بذلك ، ما لم يتم تعديله خاصة فيما يتعلق بالغاء الحماية ، واحتفظ لنفسه بحق الرد – رسميا – على هذه المذكرة للمناقشة فيها ، ولكن بيانا للمسألة « بما يعني عدم معاملة الوفد على ما جرى العرف به في المفاوضات الرسمية . وقد انتهت الجلسة على ذلك (١٠٠)» .

وفي مساء نفس اليوم بعث ملنر بنسخة من مذكرته الى الوفد . وبعد أن ترجمت في اليوم التالي – ١١/١٠ – رأى الوفد عدم نشرها ، وطلب كل من عبد العزيز فهمي واحمد لطفي السيد من سعد ضرورة مقابلة ملنر «لاعادة رجائه في قبول التنصيص على الغاء الحماية » فلم يستحسن سعد ذلك لانه رأى – بحق – « انه غير مفيد وليس من حسن السياسة » . الا انه قرر أخيرا القيام بزيارته بحجة ان ملنر كان قد وعده اثناء الدور الاول للمباحثات باطلاعه على تقريره قبل تقديمه وانه يود ان يذكره بوعده هذا (١٠١)» . وفعلا قام سعد بزيارة ملنر في نفس اليوم – ١٠ / ١١ – وبين له اسباب زيارته . فتنكر ملنر لسابق وعده متعللا بانه لم يسبق له ان تقدم به ، فأكد له سعد انه متأكد من وعده ليس فقط اعتمادا على ذاكرته ولكن كذلك على مذكراته . فاعترف له ملنر بخطئه ، وان اكد له ان سيتجنب في تقريره كل ما قد يثير اي اعتراض من جانب سعد . وعند هذا الحد لاحظ سعد رغبة ملنر في اطالة الجلسة والاستمرار في الحديث . فجرى الكلام بينهما حول المشروع وتأييده ، وغير ذلك مما لا يخرج عن معنى اللقاء الاخير – كما يثبت سعد في مذكراته – فانصرف سعد شاكرا (١٠٢)» .

---

(٩٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٦٤ – ٢٣٦٥ .

(١٠٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٦٥ – ٢٣٦٦ . مذكرات كامل سليم . نفس العدد السابق وعدد ١٨–٤–١٩٦٩ .

(١٠١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٣٦٧ .

(١٠٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٣٦٧ – ٢٣٦٨ .

في ١١ نوفمبر ١٩٢٠ غادر سعد لندن الى باريس ومعه اربعة من زملائه ، ولحق بهم بقية الاعضاء ، وبذلك ختم الوفد مرحلة هامة وخطيرة في تاريخه قدر له اجتيازها بمحض اختياره - على الرغم من كل العوامل التي دفعته اليها - تجنبا للاخفاق الذي مني به في باريس ، ورغبته في الخروج من مأزق وجد نفسه فيه . ولكن هل حقق الوفد بخطوته تلك تقدما بالقضية المصرية ؟؟ قد يختلف الكثيرون حول تقييم تلك الخطوة ، الا ان الذي لا شك فيه أن الوفد باقدامه عليها كانت تحكمه ظروف كثيرة منها ما كان يتعلق بالموقف الدولي ، ومنها ما كان يرجع الى ظروف مصر ذاتها ، ولهذا آثر عدم تفويت فرصة كهذه ضاربا عرض الحائط بما سبق له التذرع به مرارا وتكرارا من « دولية » المسألة المصرية ، مفضلا الاعتراف بالامر الواقع ومواجهة السلطات البريطانية ذاتها طالما انه سيقابلها - في مفهومه - طليق اليد من كل قيد ، وبذلك لن يترتب على مواجهتها أية خسارة جديدة. الا ان ما غاب عن الوفد ادراكه أنه قبل بفكرة المفاوضة التي تعني من جانبه - نظرا لانه في المركز الاضعف - التسليم بعض الشيء رغبة في تحقيق أهدافه . ومن المؤسف ان السياسة البريطانية ربما لم يغب عنها طرفة عين مدى حرج الوفد وأزمته وكذلك التمزق الذي لحق بكيانه ، وأهم من كل ذلك اقتناعه وايمانه بمدى وحجم المطالب التي تبناها ، وهي التي طالما خبرت الكثير من رجالاته ومعتقداتهم السياسية طيلة فترة ما قبل الحرب الاولى وأثنائها . لذلك قررت الدخول معه في حوار - او مواجهة حاسمة - متجاهلة ايضا ما سبق لها أن انكرته عليه مرارا وهو الاعتراف بوكالته عن الامة المصرية ، وذلك بغية سبر غوره من ناحية واستدراجه الى الافصاح عن الحد الذي يمكن جره اليه أو تسليمه به . وما ان تم لها ذلك ، سرعان ما تبين لها حقيقة أنه لا معنى للتفريق بين رجاله ، كمعتدلين او متطرفين ، حيث ان الجميع سلم بالقواعد الاساسية التي تريد أن تقيم عليها دعائم سياستها الجديدة في مصر ، وان اختلفوا فيما بينهم ، فان اختلافهم لم يخرج عن نقاط وتفاصيل قد لا تغير كثيرا من تلك القواعد - وهو الامر الذي عبر عنه كثيرا لورد ملنر في تقريره ، بل اكثر من هذا فان عضوين من اعضاء لجنة ملنر صرحا لسعد بأنه من العسير على انجلترا « التصريح بالغاء الحماية مع اشتمال المشروع على اركانها لان في ذلك تناقضا » منها . وقد عبر ملنر نفسه عن ذلك مرارا . ومن الغريب ان سعدا لا يقتنع بتصريح هذين العضوين ، بل يحاول ان يوضح لهما خطأ نظرتهما تلك (١٠٣) .

---

(١٠٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٥٥ .

اما فيما يتعلق بسعد زغلول فيبدو ــ كما اتضح لنا ــ انه ادرك تماما مبلغ الخطأ الذي وقع فيه فآثر السلامة ولم يشأ ان يقيد نفسه بشيء حرصا على مركزه وتاريخه من ناحية وان كان في نفس الوقت حريصا ــ الحرص كله ــ على ان يحظى بشرف توقيع المعاهدة التي يتم التوصل اليها ، بفضل ما يتمتع به من نيابة في الامة ووكالة عنها . ولكن بعد أن يتمكن من الحصول على نص يتضمن الغاء الحماية سواء صراحة او ضمنا مع « اشتمال المشروع على اركانها » كما ذكر له البريطانيون انفسهم . ولهذا فانه لم يكن ــ في تقديرنا ــ ليختلف كثيرا عن بقية زملائه في شيء او حتى عدلي يكن ، اللهم الا افتقاده الشجاعة والجرأة اللازمتين لمواجهة الامر الواقع او الافصاح عن رأيه للامة واستثمار ثقتها الكاملة به وتأييدها له في خوض معركة جديدة حتى ولو كانت « بالطرق السلمية المشروعة » التي جربتها الامة كثيرا ونجحت فيها ايما نجاح خلال العامين الماضيين لكل ذلك فقد قرر سعد الالتجاء الى اساليبه الخاصة ، فآثر ان يدمر كل مخالفيه مخافة انفرادهم بنيل ذلك الشرف . واتساقا مع فكره من « أن الذين تمت لهم الغلبة في امة يحكمونها ولا يسلمون لغيرهم امرها » .

ولهذا فمن قبل أن يغادر الوفد لندن ثم عقب عودته مباشرة الى باريس، قام كل من مراسل الاخبار ومصطفى النحاس بالابراق الى امين الرافعي ــصاحب الاخبار وسكرتير لجنة الوفد المركزية بالنيابة ــ يبلغانه بأن عدلي سلك مسلكا انفراديا بعيدا عن الوفد ، وانه كان كارثة عليه . وقد بعثنا اليه بهذه البرقيات بعلم سعد وموافقته . ان لم يكن بتحريضه ــ وبأموال الوفد (١٠٤) . وقد أثارت تلك البرقيات موجة اضطراب شديد في مصر كان من شأنها تمزيق اللجنة المركزية للوفد ، واشاعة الانقسام في الامة . تدخل الجميع بضغط اعضاء الوفد في باريس وكذلك من القاهرة ــ سواء من جانب رشدي وثروت واسماعيل صدقي ، او اعضاء اللجنة المركزية ــ لتكذيبها في بيانات رسمية والقيام بتصفية الخلاف بين كل من سعد وعدلي قبل سفر الاخير الى مصر في ١٩ نوفمبر ١٩٢٠ واتفاقهما على ان يبعث سعد الى عدلي بخطته بعد ظهور تقرير لجنة ملنر ، كما يرسل اليه عدلي ــ من مصر ــ

---

(١٠٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٦٨ ــ ٢٣٧١ ، ٧٣ ــ ٢٣٧٦ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٧ــ٤ــ١٩٦٩ . مذكرات علوبة ، ص ٣٧ــ٢٤١ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٠٥ ــ ١٠٩ ، ١٣٤ . هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ١١٣ .

عن احوالها بعد سفره اليها (١٠٥) . يحدث ذلك كله في الوقت الذي كان سعد يصرح فيه للامة ببيان رسمي بأن المباحثات مع ملنر لم تقطع وانما انتهت المرحلةغير الرسمية لتعقبها مرحلةثانية وهي المرحلةآلرسمية (١٠٦). ذلك لان سعدا اراد ان يتبع سياسة مزدوجة يقضي طرفها الاول بتحطيم فكرة وزارة الثقة التي سيرأسها عدلي ، وكل من يروجون لها سواء من زملائه ـ اعضاء الوفد ـ او من غيرهم بما فيهم عدلي ذاته . اما الشق الاخر فانه ولما لم يفقد الامل في الحصول من ملنر على ما يفيد النص على الغاء الحماية فانه ينطوي على امكان قيامه بمباشرة المفاوضات الرسمية ـ سواء كرئيس للوزارة ، او على الاقل كأقوى طرف فيها ان لم يكن اقوى اطرافها ، اذا تمكن من ذلك .

ولتنفيذ الشق الاول من هذه السياسة ، شجع سعد ـ او على الاقل سمح بارسال برقيات النحاس ومراسل الاخبار وغيرهما ، ثم طرح في ١٤ نوفمبر ضرورة فصل كل عضو يختلف مع رئيس الوفد اختلافا شديداً لانه اذا لم يتم له ذلك استحال عليه الاستمرار فيه كما يرى . فرفض النحاس ـ اقرب الاعضاء اليه والصقهم به ـ الموافقة على ذلك ، لانه رأى في ذلك « استبدادا » (١٠٧) ، ولم يفلح سعد في اقناعه بذلك ، ولهذا فكر في ابعاد الاعضاء بطريقة اخرى ، تقضي بايقاف اعمال الوفد مؤقتا انتظارا لصدور تقرير ملنر ، او ان يصدر الوفد قرارا يقضي بأن « الاعمال تدار في اوروبا بواسطة اثنين ينتخبهما هو ـ اي الوفد ـ بالدور من بين الاعضاء » ، ويعود بقية الاعضاء الى مصر بحجة ان في ذلك تخفيفا لنفقات الوفد وتقليلا لاسباب الخلاف بين اعضائه ، وقد فضل سعد الاخذ بالاقتراح الثاني . وان رأى انه في حالة تحقيق أي منهما ـ فليس امامه سوى « الفراق » نظرا لصعوبة العمل (١٠٨) .

---

(١٠٥) النظام في ١٨–١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١–١١–١٩٢٠ . الافكار في ٢١–١١–١٩٢٠ . الاخبار في ١٥ ، ١٧ ، ١٩–١١ ، ٢١–١١ ، ٢٢–١١–١٩٢٠ . ثم السياسة في ١–٣–١٩٢٥ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ١٨ ، ٢٠–٤–١٩٦٩ . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٦٩ – ٢٣٧٧ .

(١٠٦) مذكرات عبد الرحمن فهمي، ملف (١١) ص ٦٠ – ١٠٦١ . الاخبار في ٢٤–١١–٢٠ .

(١٠٧) مذكرات زغلول ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧١ .

(١٠٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٣٧٢ ، ٢٣٧٣ ، ٢٣٨٥ .

كما قام سعد بايفاد ثلاثة من اعضاء الوفد الى مصر هم - ويصا واصف ودكتور حافظ عفيفي ومصطفى النحاس - للقيام كما يذكر هو - بمحاربة كل فكرة ترمي الى الدخول في المفاوضات الرسمية قبل التصريح بالغاء الحماية . وقد غادروا باريس فعلا مساء ٢٣ نوفمبر (١٠٩) ، أي بعد بضعة أيام قليلة على رحيل عدلي عنها مما يعني قيامهم بمحاربة عدلي يكن شخصيا ومحاولة توجيه الرأي العام ضده (١١٠) .

وعندما عاد عدلي يكن الى مصر ، واستقبل فيها احسن استقبال من جانب طبقات الامة وهيئاتها ، اشتركت فيه لجنة الوفد المركزية ، واخذت صحف القاهرة تفيض بالمقالات عن دوره وخدماته للوفد ، وتناقلت وكالات الانباء والصحف كل ذلك وغيره ووصلت اصداؤها الى سعد زغلول . بدأ يدرك انه لا جدوى من وراء استمرار بقائه في باريس مع وجود العناصر التي يقول عنها - « غير المخلصة » له في مصر ، حيث لا ينتفع من هذا الموقف الا الذين يبذلون جهدهم في مناوأته ، غير انه لم يستطع ان يتخذ قرار العودة ربما لانه وجد فيها خطرا على حريته (١١١) .

وقد قاطع سعد زغلول خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر مقر الوفد ، ولم يشك زملاؤه للخطة انه لم ينقطع طوالها عن اصدار الخطابات والنداءات الى مصر بغرض الحيلولة دون قيام وزارة الثقة التيستتولى أمر المفاوضة الرسمية ، كل ذلك دون ان يطلعهم على شيء منها او حتى يأخذ رأيهم فيها ، مع ما فيها من تحميلهم مسئوليتها كما ذكروا له ذلك (١١٢) . وقد طرأ عامل جديد وخطير رأوا فيه خروجا من سعد على موقف الوفد وقراراته ، مما قد يؤدي الى نتائج غير محمودة . لهذا قرروا ان يتخذوا منه موقفا اكثر حزما . ويقتضينا ذلك ان نتتبع موقف سعد أزاء الشق الثاني من خطته بشأن موقفه من المفاوضة الرسمية . ذلك انسعدا بدأ يمهد « لتراجعه » شيئا فشيئا ففي ٢٩ نوفمبر صرح لفريق من اعضاء الوفد بأن

---

(١٠٩) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٨٠ .

(١١٠) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١١) ص ١٠٨٠ .

(١١١) مذكرات سعد ، نفس المصدر ، ص ٨٦ - ٢٣٩٠ . مذكرات فهمي ، نفس المصدر ، ص ١٠٧٩ .

(١١٢) مذكرات علوية ، ص ٢٤٣ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٢) ص ١١٨٧ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار ، في ٢١-٤-١٩٦٩ .

الحماية اذا الغيت بنص صريح فانه لا يعتبر المشروع « حماية بل استقلالا منقوصا » وقد خالفه الراي عبد العزيز فهمي ووجه التفاته الى ان ذلــك يعد تغييرا في رأيه (١١٣) واكثر من هذا فعندما كانت تجري المناقشـات بين الاعضاء وبينه حول موقف الوفد من المفاوضات الرسمية فيما لو حصل عدلي على ورقة رسمية تتضمن وعدا بالغاء الحماية كان من رأيه انه في حالة وجود مثل هذا الوعد « فلا خلاف يمكن ان يقوم بين الاعضـاء » (١١٤) . معنى ذلك انه ليس هناك من مبرر يدعو الى تركها لعدلي يكن ولكن ينبغـي بمباشرتها طبقا لرغبة الامة .

يضـاف الى ما سبـق ان سعـدا قرر ان يستخـدم مستر بلنـت ليقوم بدور الوساطة بينه وبين لورد ملنر بغرض تذليل المصاعب وقطع خط الرجعة على تشكيل وزارة الثقة ، وقد حدث ذلك في اواخر شهر ديسمبر ١٩٢٠ . فقد جاء في خطاب بعث به بلنت الى ملنر بتاريخ ١١ يناير ١٩٢١ « وان زغلول الان يمكنه الاعتماد على الرأي العام بمصر على قبول شيء اقل من تصريح رسمي لالغاء دكريتو الحماية كسلمة في تمديد المفاوضات . وانه ليكون كافيا اذا اعطى وعد (assurance) رسمي بأن المعاهدة عند تمامها للامضاء عليها تحتوي شطرة تعلن ان المعاهدة حلت محل الحماية . هذا ما هو في الجواب طيه الذي وصلني الآن منه » (١١٥) . يضاف الى ذلـك ان خطاب سعد السري الى لورد ملنر قد حوى عبارة على غاية من الاهمية ـ وقد حمله الى بلنت مبعوثه دكتور حامد محمود ليقوم الاخير بتسليمه اليـه ـ نصها « ولو كان مشروعكم تضمنها (١١٦) في اغسطس فانّي متأكد انها كانت قد

(١١٣) مذكرات سعد ، نفس المصدر ، ص ٨٢-٢٣٨٣ .

(١١٤) نفس المصدر ، ص ٢٣٨١ ، ٢٣٨٥ .

(١١٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٨ ، ص ٢٢١٠ . وهذه الكراس عبارة عن المراسلات السرية بين سعد وبلنت ، وبين بلنت وملنر . وكذلك المحادثات التي دارت بين كل من دكتور حامد محمود وبلنت . وهي على اهمية بالغة . وقد سجلها د. حامـد محمود بخطه .

(١١٦) يشير سعد بذلك الى عبارة وردت في خطاب من ملنر الى بلنت بتاريـخ ٢٦-١٢ نصها : « وكما بينت على الدوام لزغلول ـ وكثيرا ممـن يتبعونـه يفهمون ذلـك تماما ـ (ان) العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ستحل محل الحمايـة التي ستنتهي في الحقيقة باتمام المعاهدة ... والمعاهدة اذا تمت معها في الماضي من اعمال او تصريحات من الطرفين يصبح لاغيا » . راجع ص ٢١٨٨ .

منعت ما حصل من عدم الثقة في القاهرة بخصوص ترك اي نص بالغاء الحماية . انها تمحو سوء الظن عندي ، واني متأكد لو سمح جنابكم لي بارسالها مصر كتصريح رسمي ستقبلها مصر كمعادلة للالغاء المطلوب للحماية » (١١٧) .

وتفصيل ذلك ان سعدا اوفد في اول يناير ١٩٢١ مبعوثا من قبله — هو دكتور حامد محمود — الى لندن للاجتماع بمستر بلنت كي يطلعه على فكر سعد وموقفه ويسهل له دور الوساطة مع لورد ملنر . وقد عقد مبعوث سعد مع بلنت اربعة اجتماعات تم اولها بتاريخ ٣ يناير واخرها بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٢١ ، جرت فيها الكثير من المناقشات بين كل منهما ، عبر فيها حامد محمود لبلنت عن قدرة سعد على استمالة الرأي العام في مصر « للرضاء بتعديل مطالبهم المتطرف » واما عن بقية التحفظات الاخرى فلقد صرح له حامد محمود انه مع اهميتها الا « انها غير اساسية » كما انه « ليس من الضروري المناقشة فيها في الوقت الحاضر » واذا ما فهم ان الغاء الحماية امر مؤكد فان الشعب المصري سيكون راضيا ، ويمكن في الحال الدخول في مفاوضات المعاهدة » (١١٨) .

ولعل هذه المخابرات السرية التي لجأ اليها سعد زغلول كانت من وراء العديد من التصريحات الصحفية التي ادلى بها خلال هذه الفترة وتناقلتها صحافة مصر واوروبا بأسرها ، والتي اعرب فيها سعد عن تراجع رسمي وخطير ازاء موقفه السابق بشأن الغاء الحماية . حيث قال « ان الوفد المصري لا يطلب اعلان الغاء الحماية على مصر في الحال توطئةللمفاوضات » ، ولكن « الشعب المصري » — وليس هو — يطلب ان كل معاهدة تبرم بين البلدين على قاعدة مشروع ملنر يجب ان تتضمن النص على الغاء الحماية . وقد اثارت هذه التصريحات الخطيرة موجة من الاندهاش والانزعاج بل والاستياء الشديد في مصر حتى من جانب اقرب العناصر المؤيدة لسعد زغلول ، بل وكذلك من جانب صحيفة الاخبار وصاحبها امين الرافعي الذي ظل طوال الفترة السابقة يعتبر المتحدث الرسمي باسم الوفد المصري ورئيسه سعد زغلول بصفة خاصة . كل ذلك وغيره أدى الى قيام المظاهرات في كثير

---

(١١٧) المذكرات ، نفس الكراس ، ص ٨٨ — ٢١٨٩ .
(١١٨) نفس المصدر ، ص ٢٢١١ .

من مدن مصر ، كما حدث في القاهرة والاسكندرية ودمنهور وغيرها (١١٩).
وقد قام سعد ترويجا لتراجعه هذا بارسال العديد من الخطابات السرية والشخصية الى اقاربه واتباعه ليحملهم على تعديل موقفهم ازاء تراجعه الجديد (١٢٠) .

وقد كانت هذه المخابرات « المكتومة » وغيرها من تصرفات سعد من وراء الخطاب الذي أرسله اليه في ٢ يناير ١٩٢١ خمسة من اعضاء الوفد هم : حمد الباسل والمكباتي ومحمد محمود ومحمد علي وأحمد لطفي السيد ، كما شاركهم الرأي فيه عبد العزيز فهمي — وان أبى توقيعه حتى لا يبعث الى سعد بامضائه شيئا مكتوبا — يعربون له فيه عن الحالة السيئة التي وصلت اليها الامة من انقسام في الرأي واعراض عن الوفد منذ أواخر الصيف الماضي التي كان مبعثها سياسته الانفرادية التي مارسها ولا يزال يسلكها ؛ ومنها ارساله البرقيات والخطابات الى العديد من الهيئات في مصر ، وكذلك خطاب الى لورد ملنر دون علم الوفد ومن غير استشارتهم ، واكثر من هذا فانه أوفد من قبله رسولا يسعى لدى بلنت بشأن القضية المصرية . كما انه يعتزم ارسال احد اعضاء الوفد لهذه الغاية من غير مشاورتهم . وقيامه كذلك بطلب مبلغ الف جنيه من امين الصندوق لا يبعد ان تكون لتنفيذ هذه الغاية ، كما انه امتنع عن الحضور الى مقر الوفد عامدا دون ان يكون هناك سبب لذلك ، و « تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التي ليست مباحة في ذاتها ، والتي ظهرت بالحس نتائجها . نرى من الواجب علينا ان نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها والرجوع الى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما تلقى وكالته من الامة ، وتحمل كذلك بمجموعه كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة » وطلبوا اليه في ختام خطابهم ضرورة « البحث في تلافي ما وقع من اضرار السياسة التي أشرنا اليها » (١٢١) .

(١١٩) الاخبار في ١١–١ ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٤–١ ثم ٢٠–٧–١٩٢١ . الاخبار في ١٢–١ ، ١٤ ، ٢٣–١–١٩٢١ . المقطم في ١٣–١–١٩٢١ . ثم مذكرات علوية ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٧ . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٤٠٧ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١١٥ .

(١٢٠) المقطم في ٩–٩–١٩٢١ خطاب الى سعيد زغلول من سعد (وهو ابن شقيقة سعد) بتاريخ ١٨–١–١٩٢١ .

(١٢١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٢) ص ٨٧ — ١١٨٩ . مذكرات علوية ، ص ٢٤٤ — ٢٤٦ . مذكرات كامل سليم ، الاخبار في ٢٥–٤–١٩٦٩ . مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٩٤ .

وتختلف الروايات حول رد الفعل الذي اعقب ارسال هذا الخطاب ، الا انه يستفاد منها ان سعدا ــ بعد شيء من التردد ــ قرر الاجتماع بمرسليه لمناقشتهم فيما ورد به ، ويبدو انهم جميعا ابتداء رأوا ضرورة توجيه نداء الى الامة يتضمن حثها على الاتحاد . وتم وضع هذا البيان ، طلب فيه الاعضاء دعوة الامة الى الاتحاد وتكذيب خلاف الوفد مع عدلي ، وأشاروا الى بيان فائدة المشروع بعد موافقة لجنة ملنر على قبول تفسيرات المندوبين للامة ، كما ذكروا ان الوفد لم يقطع المفاوضة ، وانه يأمل موافقة ملنر على الغاء الحماية ، واوضح البيان ان خطة الوفد تقضي بعدم التفاوض الا اذا تضمن المشروع تحفظات الامة وانه وان لم يدخل المفاوضة بنفسه ، فعليه ان يختار وزارة موثوق بها ، ومع ذلك فليس في وسعه أن يؤيد هذه الوزارة الا لااذا كان لديها تصريح بالغاء الحماية . وقد امتنع سعد عن الموافقة على هذا البيان او توقيعه لانه رأى فيه تأييدا لعدلي « ضد الوفد وضدي » . وصمم على موقفه طوال عدة اجتماعات عقدت لهذا الغرض (١٢٢) .

وينبغي أن نلاحظ ان ذلك كله قد حدث خلال مساعي سعد «السرية» في لندن من خلال مبعوثه ، وكذلك تصريحاته الصحفية التي سبق التنويه لها . ولهذا لا يسعنا الا ان نوافق على الروايات التي اشارت الى ان سعدا رأى في موقفهم « انتحارا » له واعلاء منهم لعدلي . كما يستفاد من عبارته السابقة ، وكما يتضح أيضا من تعبيره في مذكراته ان ذلك يعني « ضم الوفد الى عدلي ، لا ضم عدلي الى الوفد » ، وانه لا ثقة له به مطلقا في هذا الصدد واضاف « ولقدندمت على الثقة التي وضعتها فيه ، ولا اريد ان اضيف جرما على جناية » (١٢٣) .

ورغبة من سعد في العمل على تحقيق هدفه ، ونظرا لكون معارضيه يشكلون اغلبية الوفد في باريس ، فقد آثر أن يصانعهم ويسوي خلافاتهم معهم كسبا لهم او على الاقل تفويت الفرصة عليهم ، وخلال محاولاته تلك فانه لم يتوقف عن التفكير في التخلص من مخالفيه ، لهذا نراه في ١٣ يناير يقترح على اعوانه استدعاء اعضاء الوفد الثلاثة من مصر ــ وهم النحاس وحافظ

---

(١٢٢) مذكرات سعد ، نفس المصدر ، ص ٩٤ ــ ٢٣٩٧ . مذكرات كامل سليم ، نفس العدد ، وان كامل سليم غير هذا الراي . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١١٣ ــ ١١٥ . مذكرات علوبة ، ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨ .

(١٢٣) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣٩٤ .

عفيفي ويصا اوصف ـ ان آن يسافر اغلب الاعضاء اليها للاتفاق مع الباقين « فاستحسنوا ذلك » . ولكنه رأى تأجيل عرض هذا الاقتراح على كل اعضاء الوفد لمزيد من التأمل والدراسة . واكثر من هذا فان سعدا فكـر في ان « يضم الى الوفد اعضاء جدداً كعبد الملك حمزة وفؤاد سليم ومكرم عبيد والشمسي وغيرهم ممن يتوسم فيه الصدق والاخلاص » وذلك بغـرض ـ كما يذكر هو ـ « اسكات المخالفين او الزامهم بالخروج ـ ولكن لها مضار اخرى لان اغلب هؤلاء من الحزب الوطني ، وان كانوا من كرام رجاله وعقلائه ، واخلاقهم غير مجربة من قريب ، وعلاقاتهم غير معروفة تماما فالاحوط التروي والتأني (١٢٤) .

ولما لم يتم له ذلك فقد استمر في انتهاج سياسة اللين والمصانعة وحاول من جانبه تصفية خلافاته مع الاعضاء ـ كما قلنا ـ وكذلك لعب مبعوثان ـ اوفدهما رئيس لجنة الوفد المركزية من مصر للوقوف على اخبار الوفـد واوضاعه في باريس هما عبد الملك حمزة واسماعيل كامل ـ دورا في الوصول الى اتفاق بين كل من سعد ومخالفيه مقابل ان يتنازل الاعضاء عن بيانهم . ويقضي هذا الاتفاق بأنه اذا نجح عدلي في الحصول على وعد بأن تتضمـن المعاهدة الغاء الحماية ، فلعدلي بالاتفاق مع الوفد ان يؤلف وزارة وهيئـة للمفاوضة يشترط لحصولها الغاء الاحكام العرفية او تخفيفها تمهيـداً لالغائها ، وان يشترك الوفد معه في وضع الدستور . وقـد قبل سعـد ذلك (١٢٥) . غير ان الصحف الفرنسية اذاعت ـ في نفس هذا اليوم الذي تم التوصل فيه الى هذا الاتفاق بين سعد والمبعوثين ومن قبل حصولهما على موافقة الاعضاء ـ اصداء تصريحات سعد الصحفية في مصر وما نجم عنهـا بشأن تراجعه حول عدم ضرورة اشتراط الغاء الحماية مقدما ، فلم يقبلـوا نهائيا مثل هذا الاتفاق ، وقاموا بتوجيه خطاب الى سعد طلبوا فيه عـودة الوفد الى مصر حفاظا على وحدة الامة « لمداواة هذه الحال بالطرق الممكنة » والا فانهم سيعودون الى مصر وحدهم لاصلاح ما يستطيعون اصلاحه وايقافه اولا بأول على مجريات الامور فيها ، طالما كان اتفاق الجميع أنَّ مكان « العمل

(١٢٤) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠٦ ـ ٢٤٠٧ .

(١٢٥) مذكرات سعد ، نفس المصدر ، ص ٢٣٩٨ ـ ٢٤٠٧ . مذكرات علوية ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

الحقيقي الان فـي هـذه الظروف السيئـة هو مصر لا جهة اخـرى ».

ولما لم يكن سعد مستعدا للعودة الى مصر نظرا لتخوفه من مسلك السلطان فؤاد معه ، حيث ان سعدا طالما سعى خلال مباحثاته مع ملنر ولجنته في خلع السلطان ـ نظرا لكونه مكروها من المصريين وغيرهم ـ وتعيين نجله الطفل فاروق خلفا له بمجلس وصاية ، وقيام الانجليز بتبليغ فؤاد بذلك (١٢٧) ـ ونظرا كذلك لانه لم يكن راغبا في قطع مخابراته « المكتومة » مع ملنر ، فانه قرر البقاء وابدى عدم اهتمامه بعودة العائدين او بقائهم(١٢٨) ربما ايضا لانها جاءت تنفيذا للرغبة التي سبق له التعبير عنها بالتخلص من المعائدين والمناوئين له بارسالهم الى مصر وبقاء واحدا أو اثنين فقط من الاعضاء يعملون معه في باريس بالتناوب .

وقد طلب الراغبون في السفر عقد اجتماع مع سعد قبل عودتهم الى مصر فوافقهم ـ بعد تردد وتهرب شديدين ـ واخيرا تم عقد الاجتماع صباح ١٩ يناير ١٩٢١ صارحوه خلاله باعتزامهم السفر لدراسة أحوال مصر وموافاته بتقرير بشأنها . فما كان من سعد الا ان شكر لهم ذلك وعبر لهم عن عدم حاجته اليهم . وطلب من محمد علي علوية ان يتخلى عن امانة الصندوق الى واصف غالي ـ اخلص خلصاء سعد في باريس وممن آفادوه كثيرا ـ فوافقه محمد علي على رغبته . وفعلا غادر الاعضاء الخمسة باريس ومعهم عبد العزيز فهمي مساء ١٩ يناير في طريقهم الى مصر. وبذلك لم يبق مع سعد في باريس من اعضاء الوفد غير ثلاثة فقط هم : علي ماهر وواصف غالي وسنيوت حنا ـ اذ غادر المكباتي كذلك باريس الى ايطاليا في نفس الفترة التي سافر فيها الاعضاء الى مصر .

وفي اللحظة التي غادر فيها الاعضاء الخمسة باريس ـ في طريقهم الى مصر ـ بعث سعد زغلول الى اعوانه في مصر بتلغرافه « السري » المشهور « نبتت فكرة » ، ترمي الى الدخول في المفاوضات بغير مراعاة الشروط

---

(١٢٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٨ ، ص ٢١٩٥ ، ثم كراس ٣٩ ، ص ٢٣٩٤ .
مذكرات علوية ، ص ٢٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩ . مذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة (٢) ملف (٦) ص ٤١ ـ ٩٠٤٥ .

(١٢٨) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٤٠٨ ـ ٢٤٠٩ .

الواردة في تحفظات الامة ، وحذر من اصحابها ومروجيها . وقد حاول علي ماهر وحده ان يمنع ارسال هذه البرقية وابدى اعتراضا عليها وذلك تنفيذا لاتفاقه مع العائدين بمراقبة سعد واعماله غير انه اخفق في ذلك تماما امام اصرار سعد وانفراده مما دفعه الى محاولة العودة الى مصر والاستقالة من الوفد (١٣٠) .

وقد اراد سعد من وراء ارسال هذه البرقية الخطيرة ان يطعن في العائدين ويشكك في وطنيتهم ، ومع انهم علموا بأمر هذه البرقية وهم في عرض البحر وقبل وصولهم الى مصر ، الا انهم التزموا بخطة أقل ما يقال بشأنها انهم تجنبوا الادلاء بما قد يوسع من شقة الخلاف في الامة وانقسامها ويبعدها عن جادة الموقف . وهو موقف ينبغي ان يذكر ان عدلي يكن سبق له ان التزم به عقب عودته الى مصر من اوروبا خلال شهر نوفمبر من العام الماضي (١٣١) . على حين ان سعدا لم ينقطع عن كتابة الخطابات السرية وارسالها الى انصاره في مصر يصرح فيها بان العائدين اليها غادروا باريس من غير علمه ولا اتفاقه ، محاولا التشكيك في نزاهتهم (١٣٢) . واكثر من هذا فانه حاول استخدام بعض عناصر الحزب الوطني بغرض القيام بالدعاية للوفد ــ الذي اصبح سعد وحسب ــ فامتنعوا (١٣٣) .

وعندما بدأت تتوارد على سعد انباء استقبال العائدين في مصر واستياء قطاعات كبيرة من المواطنين منهم ــ نتيجة لمراسلاته ومساعي اعوانه في مصر ــ واستمرار تعلق الامة به صرح لزملائه الباقين معه « انه يستحيل علي ان اعمل مع المخالفين ، ولو ترتب على ذلك ضياع القضية » (١٣٤) . كما

---

(١٣٠) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٤١٢ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٧ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١١٥ ــ ١١٧ ، ١٣٤ ــ ١٣٥ . مذكرات علوبة ، ص ٢٦٧ــ٢٧٠ . الاخبار في ٢٥ــ١ــ١٩٢١ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ملف (١٢) ص ١١٩١ .

(١٣١) الافكار في ٢٨ــ١ــ١٩٢١ ، مذكرات علوبة ، ص ٢٧٠ــ٢٧١ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٢) ص ١١٩٣ . النظام في ٢١ــ١٢ــ١٩٢٠ . ثم المقطم في ٢٧ــ١ــ١٩٢١ . الافكار في ٢٣ــ١١ــ١٩٢٠ . مذكرات كامل الاسليم ، الاخبار في ١٧ــ٤ــ١٩٦٩ .

(١٣٢) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٤١٦ ، المقطم في ٩ــ٩ــ١٩٢١ . الاهرام في ١٥ــ١٢ــ١٩٢٢ .

(١٣٣) مذكرات سعد زغلول ، نفس المصدر ، ص ٢٤١٨ .

(١٣٤) مذكرات سعد ، نفس المصدر ، ص ٢٤١٩ .

صارحهم في ٢٩ يناير ١٩٢١ بضرورة « تعديل اللائحة الداخلية ـ أي قانون الوفد ونظامه ـ بأن يجب على كل عضو اختلف مع الرئيس الاستعفاء ، وان يكون مختصا وحده ـ اي الرئيس ـ بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات ، وان يكون له الاذن بالصرف » . فلم يصادف هذا العرض الخطير منهم ارتياحا ، فهم سعد منهم انه « ليس عندهم في المنزلة التي بتوهمها » (١٣٥) . لذلك فانه بعد هذا التاريخ ببضعة ايام يعود ليسجل في يومياته « يلزم ان اضع نصب عيني ان اكون يوما من الايام فريدا لا زميل لي وحينئذ أستعين بموظفين واعمل كرجل صاحب نفوذ في امته ، وما بي من حاجة لان اكون موفدا ، ولا اكون رئيس حزب ، بل يكفي ان اكون ممثل غاية ، وحاملا لمبدأ ، فان كان لهذا المبدأ انصار كانوا معي ، والا بقيت وحدي » (١٣٦) .

وفي مواجهة الحالة السيئة التي وصلت اليها الامة المصرية حول زملاؤه وانصاره في مصر الحصول منه على بيان للامة يفيد عدم وجود خلاف حرصا على وحدة الامة ، فلم يقبل بحال من الاحوال مما ادى الى استيائهم (١٣٧) . وخلال هذه الفترة قام سعد بايفاء عنصرين من اعضاء الوفد ـ الذين معه في باريس ـ الى لندن هما علي ماهر وسنيوت حنا ، ليكونا قريبين اثناء البت في تقرير لجنة ملنر من ناحية ، ولاستلفات انظار «اصدقائنا الى ان الوزارة المصرية لا تمثل الامة » وقد نجم عن هذه الافادة في مصر قلق واضطراب ، وأثارت جدلا كبيرا بشأنها مما وسع شقة الخلاف وانقسام الامة (١٣٨) . وقد اعترف سعد ذاته بفشلها حيث يذكر « ولم يترتب أقل فائدة على مأموريتهما ، بل بالعكس ترتب عليها ضرر » من جراء الاحاديث الصحفية التي أدلى بها علي ماهر خلالها (١٣٩) .

وينبغي ان نتوقف قليلا لنرى ماذا حدث بشأن تقرير لجنة ملنر ، وهو ذلك الامل الذي طالما تعلق به كل من سعد زغلول واعضاء الوفد ـ على اختلاف بينهما ـ فبعد ان أعد ملنر تقريره ، قدمه الى مجلس الوزراء

---

(١٣٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٢١ .
(١٣٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٢٦ .
(١٣٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢١ ـ ٢٤٢٨ .
(١٣٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٨ ـ ٢٤٣٣ . الاخبار في ١٥ـ٢ ، ٣ـ٣ـ١٩٢١ . الافكار في ٢٥ـ٢ ، ٢٧ـ٢ـ١٩٢١ .
(١٣٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٣٩ .

البريطاني ، فحدث خلاف بشأنه حيث عارضه ثلاثة من الوزراء ــ بما فيهم رئيس الوزارة ذاته (١٤٠) . غير انه رؤي اخيرا عرضه على البرلمان الانجليزي ، وتم ذلك فعلا في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . الا آن الخلاف حوله لم يتوقف او ينقطع نظرا لتخوف الجناح المعارض للتقرير من تأثير الموافقة عليه في سائر الممتلكات البريطانية وليس مصر وحدها . مما حمل ملنر على تقديم استقالته في ٧ يناير ١٩٢١ نظرا لتمسكه بالدفاع عما ورد به من توصيات (١٤١) .

واخيرا فقد سمحت الحكومة البريطانية ــ بناء على مساعي اللنبي ــ بنشر تقرير ملنر في الصحف البريطانية بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٢١ ، مما يعني ضمنا موافقتها عليها (١٤٢) . ذلك لانها كانت قد توصلت الى قرار بشأن المسألة المصرية ، حيث انها اقتنعت من ناحية بضرورة الغاء الحماية لانها لم تعد تشكل علاقة « مرضية » ، واستبدالها بعلاقة جديدة ، ومن ناحية اخرى ادركت انه لا تفاوت ولا خلاف بين القائمين بأسر القضية المصرية من المصريين ، ولهذا خولت اللنبي ــ مندوبها السامي في مصر ــ سلطة ابلاغ السلطان في ٢٦ ــ ٢ ــ ١٩٢١ ، بأنها ترى ان الحماية لم تعد تشكل علاقة مرضية بين مصر وانجلترا ، وان يطلب اليه تشكيل هيئة تقوم بتولي امر المفاوضة الرسمية فيما ورد بشأن مقترحات ملنر في تقريره (١٤٣) .

وقبل تتبع سير الاحداث ينبغي أن نذكر ان سعدا عقب ان اطلع على تقرير ملنر ــ من خلال الصحف البريطانية التي قامت بنشره ــ أعد

---

(١٤٠) المقطم في ١ ، ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٠ــ١١ــ١٩٢٠ . الاهرام ، ٥٠ عاما ، ص ٨٣ــ٤٨٦
مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١١) ص ١٠٨٠ .

(١٤١) الافكار ، في ١٠ــ١ــ١٩٢١ . المقطم في ١٠ــ١ ، ١٥ــ١ــ١٩٢١ ، الرافعي ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٢٠١ ــ ٢٠٢ ، ٢١١ ــ ٢١٢ . ثم :
Wingate, R., op. cit. p. 247. & Lloyd, L., op. cit. Vol. II, p. 37. & Kedourie, E., op. cit. pp. 137-138. & Zayid, M., op. cit. p. 99.

(١٤٢) الافكار ، في ٢٢ــ٢ــ١٩٢١ . وقد نشر الحزب الوطني التقرير في مصر على نفقته الخاصة بتاريخ ٢١ــ٢ــ١٩٢١ وقام بتوزيعه في ارجاء البلاد . راجع صالح السوداني ، الاسرار السياسية ، ص ٤٤ . ثم احمد بيلي ، عدلي باشا ، ص ٢٤١ وراجع :
Zayid, M., op. cit. p. 99. & Lloyd, L., op. cit. Vol. II, p. 34.

(١٤٣) الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .

بيانا يذاع في الامة باستحسانه للتقرير لانه يتضمن من الحقائق « ما يستحق من المصريين الشكر الجميل » على ايرادها ، وقد عارضه في ذلك انصاره لما يترتب عليه من اثر سيىء في مصر ، غير انه عاد بعد ان وصلت الى مسامعه ردود الفعل في مصر بالنسبة للتقرير ندم على تفكيره السابق ، كما ندم على « اعتداله » (١٤٤) .

وقد علم سعد بنبأ التبليغ البريطاني للسلطان بتاريخ ٣ مارس قبل اذاعته رسميا في مصر بواسطة مصطفى النحاس الذي ابرق له بمضمونه. وذكر له ان السلطان قام باختيار المفاوضين من بين رؤساء الوزارات السابقة وكذلك كل من عدلي ورشدي ونسيم على ان يراس وفد المفاوضة احمد مظلوم ــ رئيس الجمعية التشريعية ــ واضاف أن مظلوم هذا اقترح على السلطان ضم سعد الى وفد المفاوضة فوافقه السلطان على اقتراحه . كما علم سعد بنص التبليغ البريطاني من دكتور حامد محمود ــ الذي كان موجودا في لندن ــ وبعث الى سعد به . وقد عد سعد التبليغ ــ كما يذكر في مذكراته ــ « كسبا » لمصر . ورأى ان العلاقة الجديدة المقترحة تتوقف على ميول المفاوضين ومهارتهم (١٤٥) . غير أن سعدا في رده على برقية النحاس ذكر له « ليس في تصريح الحكومة الانجليزية الغاء » للحماية ولا وعد به ، واعتبارها علاقة غير مرضية فيه ابهام » ذلك لان سعدا ــ وان كان على حق في تحليله هذا ــ فانه وقع في حيرة من جديد ، فهو على ادراكه وتيقنه ان التبليغ حقيقة سار بالقضية المصرية خطوة الى الامام ، الا انه كثيرا ما اوضح لزملائه ومن حوله بأنه لم يضف جديدا ، ذلك لانه ــ كما اثبت في يومياته ــ يود الابتعاد عن الموقف حتى لا يتحمل تبعته (١٤٦) .

غير ان سعدا لا يتوقف عن مواصلة العمل بطرقه واساليبه الخاصة ــ وما اكثرها حيث ان المكباتي ــ الذي عاد الى باريس من ايطاليا ــ اقترح عليه ارسال برقيتين الى القاهرة موعزا الى اللجنة المركزية بضرورة استدعاء سعد الى مصر بغرض تحقيق « الوئام والاتفاق » فوافقه سعد على اقتراحه، غير انه لم يوافقه على قيام الوفد ذاته بارسالهما « حتى لا يعلم بها غيره » (١٤٧) . كما انه تنفيذا لنصيحة بعث اليه بها مصطفى النحاس ــ في

(١٤٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٢٤٣٩ ــ ٢٤٤٠ .

(١٤٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٤١ ــ ٢٤٤٢ .

(١٤٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٤٣ ــ ٢٤٤٥ .

(١٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣٩ ، ص ٢٤٤٥ ــ ٢٤٤٦ .

رسالة سرية ــ ارسل في ٩ مارس الى اللجنة المركزية يطلب حضور « الاعضاء الخمسة » من مصر ، حتى يتوقف تأثيرهم فيها ، ويقل تبعا لذلك نفوذهم « بحجة ان الاحوال الحاضرة تستلزم وجود كل الوفد في باريس » ، فاذا امتنعوا عن السفر « كان ذلك حجة لانصارنا ضدهم ، وان سافر البعض دون البعض كان في ذلك تخفيف من ضررهم » (١٤٨) . يضاف الى ذلك أن سعدا قام باعداد بيان موجه الى الامة ــ عارضه فيه زملاؤه في باريس ــ اوضح فيه ان الامة لا تؤيد هذه المفاوضات ، ولا تعتبر المعينين للقيام بها نوابا عنها . وبعث به فعلا الى النحاس ــ رغم المعارضة التي قوبل بها من زملائه كما قلنا ــ والح سعد على النحاس في ضرورة نشر البيان ، ذلك لان الرقابة في مصر ــ كما يذكر ــ اوقفت نشره ، كما ان اعضاء الوفد جميعا في مصر ــ بما فيهم من كانوا اقرب انصاره ــ لم يوافقوا على نشره ، ذلك لان الجميع رأوا ان البلاغ كاف للدخول في المفاوضة . فبعث سعد من جديد ــ في ١٥ مارس موضحا ان « عدم اشراك الامة في تعيين المفاوضين الرسميين ، وفي تحديد مأموريتهم مع تدخل السلطة البريطانية فيها ، وترشيحهم من اصدقاء الحماية الراضين عنها ، ازال كل وهم في تصريح الحكومة الانجليزية ... وقطع كل امل في حسن نتيجة المفاوضات الرسمية » . كما اوضح لهم انه لا يزال في انتظار تلقي دعوة رسمية توجه اليه من الحكومة ليعرض عليها شروطه (١٤٩) . ونستطيع ان نتبين دون كبير عناء مقاصد سعد الخفية من وراء هذه العبارات ، التي يبدو في ظاهرها الاصرار والعزم على التمسك بحقوق الامة ، وان كانت تعني في جوهرها شيئا اخر يستشف من سياق ذلك العرض التاريخي دون تحامل منا او رغبة في تحميل تلك النصوص بما قد لا تعنيه كما قد يتخيل البعض ، وهو رئاسة وفد المفاوضة .

وعلى اية حال فقد كلف عدلي يكن بتشكيل الوزارة في مصر في ١٦ مارس ١٩٢١ بضغط من المندوب السامي البريطاني ، نظرا لان بريطانيا أملت فيه الوصول الى توقيع المعاهدة نظرا لاتساق فكره مع مسلكه ومساعيه أيا كان لونها ، هذا من ناحية ، كما انه قد بذلت كذلك العديد من المساعي بذلها الكثير من المواطنين المصريين لدى السلطان فؤاد سواء من رجال ينتمون الى الوفد او يتعاطفون معه من ناحية اخرى ، ذلك لان السلطان كان قد

---

(١٤٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٤٣ ، ٢٤٤٦ .

(١٤٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٤٧ ــ ٢٤٤٩ .

اعتزم تكليف احمد مظلوم ــ كما ابلغ مصطفى النحاس سعداً ــ بتشكيلها(١٥٠). وعندما علم سعد زغلول بقيام عدلي يكن بتشكيل الوزارة سجل في مذكراته: « فقامت نفسي لهذا الخبر ، وسبب الضيق فيما اشعر انه نجاح لعدلي ، وفوز لانصاره » ، كما انه اخذ على عدلي قبوله تشكيل الوزارة دون ان يرجع اليه او يأخذ رأيه في ذلك ، خلافا ــ كما يذكر ــ لسابق اتفاقهما قبل سفره الى مصر ، وفي نفس الوقت تمنى لو ان عدلي لم يستشره في أمر المفاوضة الرسمية والقائمين بها لانه بذلك ــ كما يسجل ــ « يكون منطقيا مع نفسه » (١٥١) .

غير ان كلا من عدلي ورشدي بعثا الى سعد ببرقيتين بتاريخ ١٥ مارس ، ابلغه الاول في برقيته انه قبل تشكيل الوزارة « عازما على ان يفرغ فيها كل قواه في تحقيق الغرض المشترك ، ومعتمدا على مساعدته الودادية النفيسة » ، وبانه سيكتب اليه « بخصوص المفاوضات عند تشكيل الوزارة » . كما عبر له رشدي في برقيته عن انه قبل الاشتراك مع عدلي في وزارته كوزير بدون وزارة يشترك في المفاوضة بالاتفاق مع سعد . فرد سعد بشكر كل منهما واوضح لعدلي في رده ان مساعدته له « تعتبر مكسوبة بقبول التحفظات » التي ابدتها الامة والتي يرجو ان يكون عدلي قد نجح في الحصول على قبولها . وجاء في رده لرشدي انه « يجهل المفاوضات واساسها » (١٥٢) .

وفي مصر قام دكتور حافظ عفيفي ــ ثالث الثلاثة انصار سعد فيها ــ باجراء لقاء مع عدلي فور تشكيله الوزارة نقل الى سعد في برقية سرية في نفس اليوم اي ١٧ مارس تفصيلها ــ اوضح له فيها ان عدلي مصر على اشتراك سعد في الوفد في المفاوضات وان عدلي لم يعرض بعد على السلطان اسماء المتفاوضين انتظارا لمعرفة رأي سعد . فبعث اليه سعد برده في ١٨ مارس موضحا انه لا يزال متمسكا ببيانه الذي منعت اذاعته ــ والح في

---

(١٥٠) غنام ، اضواء على احداث ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٤ ــ ٢٣٦ ، ٣٩ ــ ٢٤٠ . ثم الرافعي، ثورة ١٩١٩ ، جـ ٢ ، ص ٢٣١ . اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ١٢٠ــ١٢١ . الاهرام في ٢ــ٦ ، ١ــ٦ــ١٩٢١ . المقطم في ١٨ــ٥ــ١٩٢١ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٢٠ ــ ١٢١ . انظر كذلك :
Kedourie, E., op. cit. pp. 138-39. & Lloyd, L., op. cit. Vol. II. pp. 38-39.

(١٥١) مذكرات سعد ، كراس ٣٩ ، ص ٢٤٥٠ .

(١٥٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٥٠ ــ ٢٤٥١ .

ضرورة نشره — وأضاف انه يشترط للدخول في المفاوضات « اولا قبول التحفظات مبدئيا . ثانيا : ان تكون اغلبية المفاوضين من الوفد . ثالثا : ان تكون لي الرئاسة والتفويض التام ، وان يكون انتخاب الاقلية بموافقتي » (١٥٣) .

وهكذا بات واضحا ان سعدا اسفر عن المسلك الذي قرر انتهاجه تجاه عدلي ووزارته ، ولو أدى الامر الى « ضياع القضية » ، فقد يدرك المرء بسهولة ان اهم الشروط التي اشترطها لتلك ، كأن يسعى في الدخول في المفاوضة بغيرها كما سبق له ان صرح بذلك ، ومن ناحية اخرى فانه يدرك تماما استحالة الاخذ ببعضها نظرا لظروف كثيرة تحكم تلك المفاوضات . لذلك اخذ سعد يدرس قوته وموقع نفوذه بالنسبة للجانب الاخر فرأى — كما يعترف بذلك في مذكراته — انه لم يبق معه سوى واصف غالي وسنيوت حنا . ولهذا فقد قرر العودة الى مصر « لان أبحث عن انصار ، أو أولي الادبار تاركا العمل ، مراقبا فقط الاحوال » (١٥٤) . وقد جرت محاولات كثيرة ومضنية من جانب النحاس — احد معاونيه ورجاله — حاول اقناع سعد خلالها بالاتفاق مع الاخرين وتفادي وقوع اي خلافات جديدة كما اعتذر له عن عدم نشر بيانه في الامة لان الجميع يرون ان تظل مخابرات تشكيل وفد المفاوضة سرية . غير ان سعداً — الذي كان قد حدد موقفه — بعث الى عدلي يكن محتجا على قيام وزارته بمنع نشر بيانه ، ويخطره بعودته الى مصر (١٥٥) .

وقد غادر سعد باريس في ٢٩ مارس ١٩٢١ ، فوصل الى الاسكندرية في ٤ ابريل — بعد غيبة عامين — استقبل فيها وطوال رحلته الى القاهرة استقبالا منقطع النظير — حرص سعد على تسجيل تفاصيله في مذكراته — نعتقد انه وحده يكفي كي يزداد سعد صلفا وغرورا ، فوق ما كان لديه منه الشيء الكثير ، ولهذا فقد تمادى في تشدده أثناء المباحثات التي جرت بينه وبين عدلي حول شروط اشتراكه والوفد في المفاوضة ، حيث طلب « ان يصدر مرسوم سلطاني بان تكون مأمورية المفاوضين الغاء الحماية بوجه عام ، والاعتراف بالاستقلال الداخلي والخارجي ، مع ملاحظة ارادة الامة التي

---

(١٥٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٥١ — ٢٤٥٢ .

(١٥٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٥٤ .

(١٥٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٩ ، ص ٥٥ — ٢٤٦٠ .

أبدتها بالتحفظات التي ادخلتها على مشروع ملنر والغاء المراقبة والاحكام العرفية وان تكون الرئاسة والاغلبية للوفد » (١٥٦) .

وقد كان سعد ـ كما ذكرنا ـ يعلم مقدما انه يطلب شروطا من العسير ان لم يكن من المستحيل تحقيقها ، وقد حاول عدلي وغيره ان يوضحوا له استحالة تحقيق ذلك ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق شرط الرئاسة . فراح سعد يعلن على جماهير القاهرة ، ما حيل دونه وهو في باريس من عدم ثقته بوزارة عدلي ـ على الرغم من انالامة ـ كما هو معلوم وثابت ، استقبلت تشكيلها استقبالا طيبا ـ (١٥٧) الامر الذي أثار انزعاج الامة وانقسامها ، وضاعت خلال هذه الضجة الكثير من الاقتراحات والاصوات التي سعت لحسم الخلاف بما لا يضيع على الامة حقا من حقوقها ، سواء من جانب المواطنين او الهيئات او السلطان ذاته او حتى من جانب بعض الاجانب في مصر (١٥٨) . ومن الغريب ان سعدا لم يتوقف منذ لحظة وصوله الى مصر عن اذاعة شروطه للدخول في المفاوضة ، في حين كانت المشاورات لا زالت تجري بينه وبين الوزارة ، ولم يكن قد تم التوصل بعد الى اتفاق بشأنها . كما ان اعلانه عدم الثقة بوزارة عدلي جاء في نفس اليوم الذي تم فيه ابلاغه بموقفها من شروطه ـ وكان يوم ٢٥ ابريل ، وهو يوم خطبته الشهيرة في شبرا (١٥٩) ، الامر الذي يفسر حملته القاسية ، بل والظالمة ليس فقط

---

(١٥٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٤٦٣ . الاهرام في ١١ـ٤ ، ٢٥ـ٤ـ١٩٢١ .

(١٥٧) احمد حافظ عوض ، تحية الرئيس في منفاه ، ص ٣٨ـ٤٨ .

(١٥٨) اخبار في ١٢ـ٤ ، ٤ـ٥ـ١٩٢١ . المقطم في ١٢ ، ٢٤ـ٤ ، ١ ، ٤ ، ١٩ـ٥ـ٣١ ، الاهرام في ٢٩ـ٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ـ٥ ، ١ـ٦ـ١٩٢١ . المنار في ٤ـ٨ـ١٩٢١ . احمد شفيق ، مذكراتي ، ج ٣ ، ص ٧٥ ـ ٢٧٦ . عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا ، ص ٣٨ ـ ٤٥ . العقاد ، سعد زغلول ، ص ٣٦٥ ، اقبال شاه ، فؤاد الاول، ص ١٢٢ . الاهرام في ٢٢ـ١١ـ١٩٢٣ .

Youssef, A., op. cit. p. 87. & Lloyd, L., op. cit. p. 41. & Elgood, P.G., op. cit. pp. 277-287. & Wingate, R., op. cit. p. 284. & Kedourie, E., op. cit. p. 141.

(١٥٩) وقد اعلن سعد في هذه الخطبة شروطه للاشتراك مع عدلي يكن في المفاوضة الرسمية . وقد جاء فيها ضمن انتقادات سعد للوزارة وعدلي ، ان الوزارة في مصر لا تمثل الامة وان قيامها بالتفاوض مع انجلترا يعني ان « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » . راجع احمد حافظ عوض ، تحية الرئيس في منفاه، ص ٤٣ ـ ٤٨ .

على الوزارة ، بل وبالنسبة للكرامة القومية المصرية كما يرى البعض بحق (١٦٠) .

وقد عقد الوفد مجتمعا ـ من أجل ذلك ـ اجتماعا في ٢٨ ابريل كمحاولة لتدارك الحالة التي وصلت اليها البلاد والخلاف الذي استحكم ، ولما لم ينجحوا في اقناع سعد ، لم يجدوا امامهم من سبيل الا ان يعلنوا على الامة رأيهم ، مؤثرين استقالتهم من الوفد على بقائهم مع تحمل مسئولية سياسة لا يشتركون في تقريرها ولا يوافقون عليها (١٦١) . وتوالت بعد ذلك انباء استقالات الوفد فخرج منه كل من : حمد الباسل ، عبد اللطيف المكباتي ، محمد محمود ، احمد لطفي السيد ، محمد علي (علوبة) ، عبد العزيز فهمي ، علي شعراوي ، حافظ عفيفي ، جورج خياط ، عبد الخالق مدكور ، علي ماهر . ولم يعد مع سعد من اعضاء الوفد سوى : مصطفى النحاس ، سنيوت حنا ، واصف غالي ، ويصا واصف . ومع ذلك فلم ينل خروج هؤلاء جميعا من مكانة سعد ومركزه في الامة وخاصة في جموع العمال والفلاحين والطلاب والموظفين ، أو بمعنى آخر طبقتي العمال بأجنحتها المختلفة ثم طبقة البورجوازية الصغيرة . بل ان مكانة سعد لم تلبث ان تدعمت وتعززت من جراء السياسة التي انتهجها الانجليز خلال عام ١٩٢١ (١٦٢) .

ولنا ان نتساءل عن اسباب ارتباط الجماهير بسعد زغلول على الرغم من خروج زملائه عليه ـ والذي يرى فيه البعض خروجا منه على زملائه بمعنى خروج الاقلية على الاغلبية ، وانتهاجه سياسة كهذه ؟؟ والامر الذي لا شك فيه ان سعد زغلول ـ رئيس الوفد المصري ـ قد اصبح قائد الثورة ورمزها ، وتحول في مخيلة الجماهير وشيئا فشيئا الى شخصية اسطورية اختلطت فيها الحقيقة بالتمني والخيال ، وما تخلعه الشعوب عادة على

---

(١٦٠) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٨٦ . مجموعة خطب واحاديث ، ص ٧ ـ ٤٧ ، ٦٠ . بيلي ، عدلي باشا ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ ، ١٩٨ . احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، ص ١٨١ . اسماعيل صدقي ، مذكراتي ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(١٦١) الاخبار في ٢٩ـ٤ ، ٨ـ٥ ، ٢٣ـ٦ـ١٩٢١ . الاهرام ٣٠ـ٤ـ١٩٢١ ، ٥ـ٥ ، ٧ـ٥ ، ١٦ـ٥ ، ١٨ـ٥ ، ٢٥ـ٥ ، ٢٤ـ٦ـ١٩٢١ . المقطم في ٣٠ـ٤ ، ١ـ٥ ، ٦ـ٦ ، ٢٦ـ٥ ، ٢٣ـ٦ ، ٣٠ـ٦ـ١٩٢١ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٣) ص ١٣٢٨ ـ ١٣٦٨ . مذكرات علوبة ، ص ٢٧٩ ـ ٢٩٢ . الرافعي ، في اعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ١١ ـ ١٣ .

(١٦٢) محمود زايد ، نشأة حزب الوفد المصري ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ .

زعمائها من الوان التقديس وعبادة البطولة (١٦٣) ، خاصة في شعوب شرقية كالشعب المصري . يضاف الى ذلك شخصيته القوية وقدرته على التأثير في الجماهير من خلال الخطب الحماسية والكلمات الرنانة في مجتمع تغلب فيه نسبة الامية ، ويصبح للكلمة المسموعة تأثيرها البالـغ في عقليات سامعيها (١٦٤) . هذا الى جانب « التواصل » الاجتماعي ، بينه وبين جموع جماهير المصريين على الاقل من خلال نشأته الاجتماعية الاولى وانتمائه الطبقي لاسرة من الشعب تسكن الريف ولا تختلف كثيرا عن غيرها من عامة المصريين . وفوق كل ذلك فان سعـدا ، وان كان زملاؤه والمقربون اليه قد ادركوا غاياته وخبروا اساليبه ، فان ذلك حقيقة قد غاب عن اذهان الجماهير وأكثر من هذا فشلت محاولات زملاء سعد التأثير فيهم لانهم راحوا يدبجون المقالات السياسية والكلمات الضخمة في الصحف والمجلات وغيرها حيث لم تجد لها قراء ، بل ان من قرأها آثر عدم الاستماع اليها او تصديقهـا نظرا لفداحة التأثير الذي خلفه قائد الثورة ورمزها عليه من ناحية ورغبة منه في عدم المساس بزعيمه او تشويه صورته « المقدسة » التي ارتسمت في ذاكرته من ناحية اخرى ونظرا لما اشتهر عن سعد من تشدد ومعارضة وتمسك بحقوق الامة ، على حين ان سمعة مخالفيه كان قد ران عليها الكثير من ظلال الشك والريبة ، لما اذيع في الناس من تساهلهم في حقوق الامـة بل وحتى تفريطهم فيها من ناحية ثالثة . واخيرا لا ينبغي لنا ان نتجاهـل اهمية القضية التي تفجر الخلاف علنا بشأنها ، والجانب الذي وقف فيـه كل من سعد ومخالفيه بغض النظر عن حقيقة وملابسات تلـك القضية الخلافية ، التي وضح فيها للجماهير دون مواربة مبلغ تبني سعد لحقوقهم ودفاعه عنها . ولهذا فقد نجح سعد تماما في ان يفرض على زملائه خوض معركة كان مقدرا عليهم مقدما ان يخرجوا منها خاسرين حتـى من قبـل الاقتراب منها وبذلك يكون سعد قد نجح في تحقيق هدفه الذي عبر عنـه ـ كما مر بنا من قبل ـ بأن يصبح « فريدا » صاحب نفوذ في امته ولا حاجة له ان يكون موفدا اورئيس حزب ، بل « ممثل غاية » و « حامل مبدأ » . ومن هنا تجسدت فيه محبة الجماهير والتفاف الشعب حوله .

ويعلق مؤرخ معاصر على احداث تلك الفترة وما اعقبها واثرها فـي

(١٦٣) لاشين ، سعد زغلول ، ص ٨ من مقدمة احمد عبد الرحيم مصطفى .
(١٦٤) فاطمة اليوسف ، ذكريات ، ص ٥٥ . ثم الجزيري ، سعد زغلول ، ص ٣٩ .

مصر ، فيذكر انها طبعت الحياة السياسية بالبعد عن القصد ، والاعتدال في التفكير والحكم . وطبعتها بتوخي المنفعة او المصلحة القريبة جدا في الخطة السياسية ، فلا ينظر الزعيم الا الى الاثر المباشر لعمله ، واصبح العمل في السياسة وفي الادارة وفي التعليم وفي العلم مجرد « مناورة » تدفع شيئا او تجلب شيئا . وأصبحت الحياة في مصر معركة او سلسلة معارك . وليت ذلك كان مقصورا على جيل ١٩٢١ فينتهي السوء بانقراضه ، ولكن من اسف ــ ان ذلك الجيل وما بعده جذب لجوه ومعاركه الاجيال التالية (١٦٥) .

ومن المؤسف ان عدلي يكن ــ في مواجهة حملات سعد وتهجمه عليه ــ قبل التحدي ، ومضى في تشكيل وفد المفاوضة من شخصيات مقتدرة حقا، الا انها لم تكن لتتمتع بحال من الاحوال ــ بعطف الجماهير وتأييدها ، وهو ما كان يدرك تماما انه لازم للتصديق على المعاهدة التي سيتوصل اليها (١٦٦) . وترك مصر ومعه وفد المفاوضة الى لندن في اول يوليه ١٩٢١ . وظل زهاء اربعة اشهر يجري مفاوضات مرهقة مع لورد كيرزون ، وزير الخارجية البريطانية ــ لم يقدر لها النجاح لعوامل كثيرة مختلفة مع ان عدلي اظهر خلالها من قوة الحجة وضبط النفس ما استحق به اعجاب من يتوفر على دراسة وثائق مفاوضته بروح الانصاف (١٦٧) .

وخلال المدة التي استغرقها مفاوضات عدلي يكن في لندن ، شهدت مصر اول واخطر حملات التشهير والخلافات الشخصية في تاريخها الحديث انزلق اليها كل من سعد ومؤيديه من ناحية ، والحكومة ممثلة في عبد الخالق ثروت ــ وزير الداخلية ــ وانصارها من ناحية اخرى . ساعد على ذلك الغاء الرقابة على الصحف في ١٥ مايو ١٩٢١ (١٦٨) ، وكذلك ادعاء اللنبي وقوفه موقف الحياد من تلك الخلافات الحزبية المصرية في تصريح ادلى به

---

(١٦٥) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٨٧ .

(١٦٦) Lloyd, L., op. cit. Vol. II. pp. 42-43. & R.I.I., A., Great Britain, p. 10.

(١٦٧) غربال ، نفس المصدر ، ص ٩٠ .

(١٦٨) المقطم في ١٤-٥-١٩٢١ . الرافعي ، في اعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ١٤ .

عقب الغاء الرقابة مباشرة (١٦٩) ، رغبة منه في تعميق شقة الخلافات واضعاف جانب المفاوض المصري ثم شغل المصريين عن قضيتهم الاساسية .

ولا نود ان نتعرض لتفاصيل تلك الحوادث نظرا لمرارتها ولعدم اهميتها في تشكيل اطارنا التاريخي الذي كان قد استقام بناؤه منذ ما قبل تلك الاحداث بكثير ، ولكن يكفي فقط ان نشير الى ان الوزارة قادت من جانبها حملة لحمل الجماهير والهيئات على اعلان تأييدها لها وثقتها بها (١٧٠) . كما تعرضت لتوقيف بعض الصحف المعارضة لها ، وبذلت الكثير من اموال الحكومة ـ الشعب ـ لتلك الصحف التي قامت بتأييدها (١٧١) ، وربما يفسر ذلك الكثير من البيانات وقوائم الاسماء التي نشرتها تلك الصحف ، يعبر فيها اصحابها وموقعوها عن سحب توكيلهم وثقتهم بسعد زغلول ويعربون فيها عن تأييدهم لعدلي يكن ووزرائه ومفاوضاته . وان كانت هذه لا تخلو ـ حقيقة ـ من بيانات كانت تعبر بصدق وامانة عن اتجاهات ومواقف اصحابها وناشريها (١٧٢) .

وفي جو كهذا لا نتوقع ان يقف سعد زغلول مكتوف اليدين ، فقد قاد بنفسه حملة شعواء وواسعة النطاق في آن واحد على عدلي والوزارة والمفاوضات (١٧٣) . ولم يكتف بأن تكون مصر ارض المعركة بينه وبين

---

(١٦٩) وكان ذلك بتاريخ ٢٥-٥-١٩٢١ . راجع هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ١٢٦ . ثم :

Llyod, L., op. cit. Vol. II, p. 43.

(١٧٠) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٧٠ - ٣٧١ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٥ . لهيطة ، فؤاد الاول ، ص ٢١٦ . المقطم في ١٦-٦-١٩٢١ .

(١٧١) يوسف نحاس ، صفحة من تاريخ مصر السياسي ، ص ٥٧ . ثم البلاغ ، في ١٠-٢-١٩٢٤ . المقطم في ، ٦-٧-١٩٢١ .

(١٧٢) المقطم في ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٤-٨ ، ٣ ، ٩ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩-٩ ، ٢٦ ، ٥-١٠ ، ٧-١٢-١٩٢١ . مجموعة خطب ، ص ١٠٦ . محمد حسين ، الاتجاهات ، ج ٢ ، ص ٣٧٣ .

(١٧٣) الجود ، مصر ، ص ١٢٧ - ١٢٨ . احمد امين ، حياتي ، ص ٢٠٢ . الرافعي ، نفس المصدر ، ص ١٦ ، ٢٩١ ، احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي ، ص ١٢٧ - ١٣١ ، يوسف نحاس ، صفحة من تاريخ مصر السياسي ، ص ٦٦-٦٨ ثم :

Wavell, V., op. cit. p. 66.

خصومه السياسيين ، فشاء أن ينقلها الى اوروبا حيث ذهب عدلي مفاوضا من اجل تسوية المسألة المصرية . فبعث سعد بمندوبيه ورجالهليعبروا للرأي العام الاوروبي عامة والانجليزي بصفة خاصة عن عدم ثقة الامة بعدلي يكن، وتمسكها بقيادته ، ملوحا بذلك للبريطانيين بأنهم قد « راهنوا على جواد خاسر » ، متجاهلا ـ حقيقة ـ ان ذلك قد ضعضع من قوة المفاوض المصري مما افقده احترام الجانب البريطاني وتقديره فازداد من تشدده في مطالبه (١٧٤) . واكثر من هذا فقد دعى سعد وفدا من حزب العمال البريطاني اخذ يطوف معه بعض المدن المصرية بغرض المزيد من احراج مركز الوزارة ؛ وتحطيم كل فرصة لنجاح وصولها الى اتفاق معها . ولا شك أن سعدا تمتع بفضل زيارتهم لمصر بمزيد من التأييد الادبي فازداد عنفا في حملاته وتهجمه على الوزارة . وقد اثار ذلك الموقف موجة استياء شديدة ورنة ألم عميق من جانب قطاعات في الرأي العام المصري لانهم رأوا في ذلك اقحام للبريطانيين ـ أيا كان لونهم السياسي او اتجاههم الفكري ـ في أخص شئون مصر الداخلية وعدوه انتهاكا صارخا لحريتها وسيادتها (١٧٥) . يضاف الى ذلك ان سعدا اخذ يطوف ارجاء البلاد ليبرهن للحكومة على تأييد الجماهير له وارتباطاته به ، مما حملها على الاصطدام به وبأنصاره فوقعت الكثير من الحوادث مما أدى الى وقف تلك الزيارات (١٧٦) . كل ذلك وغيره حمل اعضاء الجمعية التشريعية على سحب توكيلهم وثقتهم من سعد ، (١٧٧) ، بل وخروج امين الرافعي وجريدته ـ الاخبار ـ وهو الذي كان اخلص الناس

---

(١٧٤) المقطم في ٥ ، ٦ـ٨ـ١٩٢١ ، مذكرات علوية ، ص ٢٩٣ ، ٣١٦ ، يوسف نحاس ، المصدر السابق ، ص ٦ ـ ١١ ، ١١٢ . بيلي ، عدلي باشا ، ص ٢١١ ـ ٢١٢ ، ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

(١٧٥) يوسف نحاس ، صفحة من تاريخ مصر السياسي ، ص ٦٨ـ٦٩ . المقطم في ١٢ ، ١٤ـ٨ـ١٩٢١ . الاخبار في ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ـ٨ـ١٩٢١ ، انيس ، ثورة ١٩١٩ وحزب العمال في الهلال في ١ـ٣ـ١٩٦٤ ، ص ٢٦ـ٢٧ ثم : Lloyd, Lord, op. cit., Vol. II, pp. 49-50.

(١٧٦) الرافعي في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(١٧٧) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٦) ص ١٦ ـ ١٦٢٠ . العقاد ، سعد زغلول، ص ٣٧٤ . محمد حسين، الاتجاهات ، ج ٢ ، ص ٣٧١ . المقطم في ٤ـ١١ـ١٩٢١ . السياسة ، في ٢٤ـ١٢ـ١٩٢٣ من خطبة علي المنزلاوي . ثم : Elgood, P.G., op. cit. pp. 285, 315.

تأييدا لسعد وقيادته نظرا لخلافه معه حول موقفه ـ أي سعد ـ من المفاوضة الرسمية وربما غيرها (١٧٨) .

وفي مواجهة ذلك فقد فكر سعد في شهر يولية ١٩٢١ في اصدار صحيفة باسم « الوفد » قدم سنيوت حنا ـ احد رجال سعد ـ طلبا الى ثروت وزير الداخلية للترخيص بصدورها ، على ان يتولى مسئوليتها مصطفى النحاس ، فوعد ثروت بالنظر في أمر ذلك الطلب وما لبث أن رفضه ، وكان فتح الله بركات قد قام بمفاوضة صاحب جريدة المقطم حول قيام الوفد بشراء مطبعته لقاء ألفين من الجنيهات ، الا ان المفاوضات توقفت ـ على ما يبدو ـ نتيجة رفض ثروت ووزارة الداخلية طلب سعد والوفد (١٧٩) . ومن اجل ذلك فقد لجأ سعد الى دعم بعض الصحف ومساندة بعض الصحفيين ماليا للاستمرار في تأييده والتصدي للوزارة ، واخذ ينصح الجماهير بعدم قراءة صحف المعارضة (١٨٠) ، مما شجع على اشتداد وطأة المعارك الصحفية ، فظهرت في قاموسنا السياسي ـ تهمة « الخيانة » ورمى بها الكثيرون ظلما ، واستخدمت كمعول هدم الخصوم ، وأداة للشهرة والظهور « على حساب » الوطنية والاستقلال التام وما الى ذلك (١٨١) .

وفيما يتعلق بعدلي ومفاوضاته ، فقد قطعها عندما أيقن انه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة ، وعندما خاب أمل الحكومة البريطانية وظنها فيه وأدركت خطأها في الاقدام على مفاوضتها معه مع اخفاقه في كسب ود الجماهير وولائها وتأييدها ـ الامر الذي يفسر قيام السلطات البريطانية في مصر باذاعة ونشر وثائق المفاوضات من قبل وصول عدلي اليها وتقديم تقريره بشأنها الى سلطان البلاد (١٨٢) . وهو اجراء لا يسمح به ولا يسيغه العرف والتقاليد الدبلوماسية . وعاد عدلي الى مصر في ٥ ديسمبر ١٩٢١ وقدم استقالته الى السلطان . وقد كانت فرصة مواتية لتوحيد الكلمة من جديد بين القادة المصريين خاصة بعد ان تأكد فساد المزاعم التي راجت طيلة

---

(١٧٨) صبري ابو المجد ، امين الرافعي ، ص ١٠٢ . ثم الاخبار من ٩ـ١٠ حتى ٢٥ـ١٠ـ ١٩٢١ .

(١٧٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥٠ ، ص ٢٨٥٩ ـ ٢٨٦٠ .

(١٨٠) الكشكول في ٢٣ـ١٠ـ١٩٢١ ، ص ٤ . ثم عدد ١٦ـ١٠ـ١٩٢٣ ، ص ٣ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٦) ص ١٥٨٧ .

(١٨١) فكري اباظة ، مجموعة مقالات ، ج ١ ، ص ٧٩ ـ ٨٠ ، ١٠٢ .

(١٨٢) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ـ ٢٨ .

الاشهر الماضية حول موقف عدلي ووطنيته . ولكن يبدو ان قائد العربة كان قد فقد السيطرة عليها وهي تهوي في منزلق خطير (١٨٣) .

وازاء فشل المفاوضات واصرار عدلي على قبول استقالته ، يبدو ان اللنبي آثر ان يتخذ موقفا جديدا ــ بتنسيق مع معاونيه في دار المندوب السامي ــ ذلك لانهم جميعا كانوا قد توصلوا مبكرا خلال عام ١٩٢١ الى ضرورة انتهاج سياسة اكثر « لبرالية » ــ مهما قيل بشأنها ــ تقضي بمنح المصريين الاسس التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين المصري والبريطاني ، على ان تؤجل نقاط الاختلاف الى تسوية لاحقة ، نظرا لصعوبة الاحتفاظ بثقة الوزراء المصريين . وقد شجع اللنبي على تبني هذه الخطة وجود تأييد لها من جانب عبد الخالق ثروت ــ وربما غيره ــ الذي ابلغه بأنه مستعد لتشكيل وزارة وكذلك محاربة زغلول الى النهاية (١٨٤) . فراح اللنبي يقنع حكومته بتبني هذه السياسة ، الا انها لم تكن قد توصلت بعد الى ان تسلم جديدا للمصريين دون مقابل . فأخذ اللنبي يصور لها صعوبة الموقف في تشكيل وزارة تخلف وزارة عدلي يكن ، طالما بقي زغلول في مصر ــ الى ان نجح اخيرا في اقناعها بضرورة ابعاده عنها (١٨٥) .

وكان سعد قد أعلن ضرورة مواصلة الجهاد ، دعا مواطنيه وأنصاره الى عقد اجتماع عام في ٢٣ ديسمبر « للنظر في الاحوال الحاضرة » فوجد اللنبي في ذلك فرصته التي ينتظرها ، ووجه اليه مستشار الداخلية البريطاني في ٢١ ديسمبر ١٩٢١ انذارا يعني حظر اشتغاله بالسياسة في ظل الأحكام العرفية ويقضي بانسحابه من القاهرة الى قريته ، كما وجه في اليوم التالي انذارا مماثلا لعدد من أنصاره . وقد احتج سعد وزملاؤه على هذا المسلك البريطاني باعتباره « امرا ظالما » ، ليس له ما يبرره ، وأعلن اعتزامه

---

(١٨٣) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ١٠٣ ، الرافعي ، نفس المصدر ، ص ٢٨ ــ ٢٩ . مذكرات علوية ، ص ٢٩٥ . الاخبار في ١-١٢ ، ١٩-١٢-١٩٢١ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (١٧) ص ١٦٨٨ ــ ١٧١٠ . ثم :
Marlowe, J., op. cit., p. 246. & Zayid, M., op. cit., pp. 145-49.

(١٨٤) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ . ثم :
Kedourie, E., op. cit.. pp. 145-149. & Lloyd, Lord, op. cit., p. 52.

(١٨٥) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (٨) ص ٢٤ ــ ١٨٢٥ ، ١٨٢٩ . ثم :
Kedourie, op. cit., pp. 152-53. & Marlowe, J., op. cit., p. 247.

مواصلة القيام « بالواجب المقدس » تاركا « للقـــوة » ان تفعـل به مـا تشاء (١٨٦) .

ولم تتأخر السلطات البريطانية في القاء القبض على سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، حيث قامت بابعاده الى السويس تمهيدا لترحيله الـــى عدن ، كما فعلت نفس الشيء مع خمسة من رفاقه المقربين له وهم : مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسنيوت حنا وفتح الله بركات وعاطف بركات ، وقـد كانت هذه الخطوة مقدمة « للترضية » التي اعتزم اللنبي منحها ، ولتنفيـذ السياسة التي دأب على اقناع حكومته بانتهاجها تجاه المسألة المصرية . وقد حدثت ردود فعل واسعة وعميقة في مصر لاعتقال سعد زغلول ورفاقه عبرت عنها الصحف على اختلاف نزعاتها (١٨٧) . وان كتب اللنبي عنها انهـــا « كانت اقصر أمدا وأقل خطورة مما كان ينتظر » بل أنه رأى ان كثيرا من المصريين نظروا الى نفي سعد « نظرة صحيحة فلم يعدوه عملا استبداديا ، بل عملا لازما تمهيدا للسعي النهائي الى ايجاد علاقات ودية بين البلدين » (١٨٨) . غير ان ذلك التقدير ربما كان يمثل وجهة نظر قطاع محدود ، خاصة من جانب العناصر الاكثر اعتدالا ، ذات المصلحة المشتركة مع بريطانيا . اما فيما يتعلق بالشعب المصري ذاته بقيادة الوفد ــ الذي كان قد نجح في تدعيم صفوفـه وعاد الى وحدته الاولى (١٨٩) ــ فقد قرر المقاومة « السلبية » التــي تعني عدم التعاون مع البريطانيين ، ومقاطعة كل ما هو بريطاني (١٩٠) . وقد ظلت مصر بغير وزارة منذ قبول استقالة عدلي يكن في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، حتى شكل عبد الخالق ثروت الوزارة في أول مارس ١٩٢٢ . ولكن بعد ان كـان اللنبي قد نجح في حمل حكومته على اصدار تصريح ٢٨ فبراير . وهو ذلك

---

(١٨٦) الرافعي ، في أعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ٢٩ . اقبال شاه ، فؤاد الاول ، فهمي الدين بركات ، صفحات من التاريخ ، ص ١٧٢ .

(١٨٧) المقطم ، في ٢٤-١٢ ، ٢٥ ، ٣٠-١٢-١٩٢١ . الاخبار في ٢٥-١٢ ، ٢٩-١٢-١٩٢١

(١٨٨) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ص ١٨٢٦ .

(١٨٩) مذكرات علوية ، ص ٢٠ ــ ٣٢١ . مذكرات عبد الرحمن فهمــي ، ملـف (١٧) ، ص ١٧٧١ ، ١٧٨١ . ملف (١٨) ، ص ١٧٩٩ ــ ١٨٠٥ . الرافعي ، في أعقـاب الثورة ، ج ١ ، ص ٣٢ ــ ٣٣ . محمود زايد ، نشأة حزب الوفد ، ص ٢٦٦-٢٦٧ المحروسة في ٣-١-١٩٢٢ ، ٩-١-١٩٢٢ .

(١٩٠) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ــ ٣٨ . مذكرات عبد الرحمن فهمــي ، نفس المصدر ، ص ١٧٨٣ ــ ١٧٩١ . الاخبار ، في ١٥-١-١٩٢٢ ، ٢٤-١-١٩٢٢ .

التصريح الذي منح مصر استقلالها مع تحفظات رؤي ارجاؤها الى مفاوضات تالية (١٩١) .

وفي ١٥ مارس تم اعلان استقلال مصر كدولة ملكيـــة ذات سيادة . وتكاد تتفق المصادر على ابراز جهود ودور اللنبي في استصدار التصريح ، بمعاونة بعض الوزراء المصريين سواء ثروت او اسماعيل صدقي أو غيرهما ، الا ان الذي تغافلت المصادر عن ذكره هو دور الشعب المصري ذاته الذي لـم تفقده خلافات قادته أمر بلده ومصيرها ، فاستمر على موقفه تجاه مناوأة بريطانيا والبريطانيين ، مما يفسر اتساع حركة حوادث الاغتيالات السياسية التي قام بها قطاع من المصريين مهما قيل بشأنها او اختلفت الاراء حـــول تقييمها (١٩٢) .

وعلى الرغم من معارضة كل من الوفد والحزب الوطني للتصريح ـ حيث عده الاول « كارثة وطنية » ـ فان وزارة ثروت مضت في طريقها نحو تنفيـذ ما نيط بها القيام به ، فشكلت لجنة لوضع الدستور برئاسة حسين رشدي وعلى اثر انتهاء اللجنة من وضعه ، اعلن في ٣٠ أكتوبر عن قيام حزب الاحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن ، والذي تكون من البورجوازية الكبيرة التي ضمت صفوة المثقفين المصريين وبعض عناصر الطبقة التركية القديمة وغيرها . الا انهم ومن خلفهم النظام الجديد ، ظلوا يفتقرون الى تأييد شعبي نظـرا لكونهم النتاج الطبيعي لابعاد سعد زغلول ـ قائد الامة وزعيـــم الجماهير المصرية (١٩٣) .

وفيما يتعلق بسعد زغلول ، علمنا أنه نفي الى عدن فوصلهـا مساء ٤

---

(١٩١)
Lloyd, L., op. cit., pp. 55-60. & Wavell, V., op. cit., pp. 69-83. & Marlowe. J., op. cit., pp. 244. Newman, P., op. cit., pp. 233-36.

(١٩٢) الجناية رقم ١١٠ ، قسم السيدة لسنة ١٩٢٤ ، محفظة (٢) دوسيه محمد فهمي النجار ، عبد الفتاح عنايت ، قصة كفاح ، ص ٨٧ وما بعدها . ثم :
R.I.I.A., op. cit., p. 13. Young, G., op. cit., p. 268. & Wavell, V., op. cit., pp. 89-90. & Marshall, op. cit., pp. 268-70.

(١٩٣) كولومب ، تطور مصر ، ص ٤٨ ـ ٥٠ . ثم بيلي ، عدلي باشا ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٩ .
Wavell, V., op. cit., pp. 84-5. & Zayid, The Origins, Holt. (edt.) op. cit., p. 346.

يناير ١٩٢٢ وظل بها مع زملائه حتى الرابع من مارس عندما تقرر عزله عن زملائه ونقله الى منفاه في سيشل ، بعد السماح له بأن يصطحب معه مكرم عبيد بناء على رغبته . وقد وصل اليها في ٩ مارس ١٩٢٢ . ويبدو انه خلال فترة اقامة سعد في عدن ، بعثت اليه الحكومة البريطانية بأحد رجال مخابراتها لجس نبضه بشأن تسوية المسألة المصرية ، حيث انه يذكر حول عزله عن زملائه : « ربما كان السبب فيها ما اذاعته الجرائد في مصر من ان بعضهم حضر عندي في عدن ليفاوضني في أمر مصر ، وان اللنبي علم بما حصل من مستر يعقوب — وهو رجل المخابرات السرية البريطانية — وماجرى بيني وبينه ، ولم يكن لي علم به من قبل فتوهم ان حكومته تتخابر معي بغير واسطته فاستاء » (١٩٤) . وطلب نقله ومنع الاتصال به ، ومنعا لتوقع المصريين عودته . ويذكر سعد ان يعقوب هذا كان اكثر تحفظا عند زيارته الثانية له قبل ترحيله الى سيشل مع حرصه على الحصول على توقيع سعد ، كما ان قائد الباخرة التي أقلته ابلغه بان سبب التعجيل في عزله وترحيله: « انما هو أمر سياسي » (١٩٥) . وقد لحق به زملاؤه صباح ١٨ مارس ١٩٢٢ .

ويبدو ان سعدا قد عرضت عليه مسألة أعطاء تعهد بعدم الاشتغال بالسياسة في سبيل الافراج عنه خلال المخابرات التي اجراها معه ذلك الضابط البريطاني حيث انه طرح هذا الموضوع على زملائه في المنفى في ٢٧ يونيه ١٩٢٢ « فأجمعوا على ان قبول هذا الشرط استسلام يحل عرى

---

(١٩٤) مذكرات سعد ، كراس ٤٣ ، ص ٤١ — ٢٦٤٣ .

(١٩٥) المذكرات ، نفس المصدر ، كراس ٤٤ ، ص ٢٧٠٣ . وهذا الكراس سجلها تابعه في المنفى عبدالله محمود الفزالي بخطه . ويذكر سعد في الكراس ٤١ ، ص ٢٥٠٤ — ٢٥٠٥ ، ان يعقوب — رجل المخابرات البريطاني السابق — صرح له بقرب العودة الى مصر ، وانه سيصير ملك مصر فرد عليه سعدا بانه لا يبحث عن وظيفة ولا يبغي الا استقلال بلاده وان السودان لازم لمصر . وقد روى سعد هذه «القصة» ليس اثناء او اعقاب وقوعها ، انما بعد ذلك بعشرة اشهر عندما نقل الى جبل طارق حينما لحقت به زوجته ومعها فهيمة ثابت مرافقة لها . وان ذكر انه قد رواها لزملائه بعدن في حينها . غير اننا لا نجد اي اشارة لها في مذكراته خلال مدة وجوده بعدن نهائيا . ولا نستطيع ان نرجحها او نوافق عليها ، وهي تلك التي روج لها واذاعها مصطفى امين في تحقيقاته الصحفية عام ١٩٦٣ بجريدة الاخبار . راجع كذلك الكشكول في ٢٤—١٢—١٩٢٣ ، ص ١٤ .

الامة » (١٩٦) كما ان دكتور حامد محمود ـ بايعاز من بعض البريطانيين ـ اعاد في برقية له من لندن بتاريخ ١٢ يوليه طرح هذا الموضوع عليه . وقد انقسمت الاراء بشأنه فقد رأى كل من مكرم عبيد ومصطفى النحاس وسنيوت حنا رفض هذا العرض ، في حين قبله كل من عاطف بركات وفتح الله بركات وسعد زغلول . وامام « دقة المسألة » ـ كما يذكر سعد ـ فقد آثروا ان يكون الجواب على هذه البرقية « ليس بالقبول ولا بالرفض ، لكن بمثابة جس النبض » (١٩٧) . على ان سعدا وان كان قد رأى ذلك عاد فعرض على زملائه بتاريخ ١٥ يوليه أن يعطي ذلك التعهد « من غير توكيل شرعي من الامة ، او الاشتغال بسياسة التهييج التي يمنعها القانون المصري » . فعارضه البعض ، ووافق البعض الاخر ، وعلق سعد موقف الرافضين بقوله « لا ادري الى أي حد يلعب الخيال بالعقول » (١٩٨) .

وامام هذا الاصرار على الرفض من جانب معظم زملائه وتخوفه على مستقبله السياسي من ناحية ونظرا لظروفه الصحية التي اخذت في التدهور لصعوبة مناخ سيشل وتكالب الامراض عليه ، فقد ظل يعاني سعد كثيرا مما عبر عنه مرارا في مذكراته خلال هذه الفترة « بالتصورات والانفعالات » (١٩٩) التي اخذت تنتابه من حين لاخر ، وكان يحاول دفعها كثيرا ، الا انه كان يتعذر عليه احيانا كما يذكر في ١٦ اغسطس ١٩٢٢ (٢٠٠) . وقد استمر ذلك حتى تم نقل سعد من سيشل في ١٧ اغسطس الى جبل طارق حيث وصلها في ٣ سبتمبر ١٩٢٢ (٢٠١) .

وعند وصول سعد الى جبل طارق ابلغه احد ضباط السفينة آنه سينزل به « كضيف لا سجين » . وقد لحقت به حرمه في ١٧ أكتوبر ١٩٢٢ . ومكث به سبعة اشهر الى أن سمحت له السلطات البريطانية ـ بناء على ضغط من مائة عضو من البرلمان الانجليزي ـ في ٢٩ مارس ١٩٢٣ بالذهاب

---

(١٩٦) مذكرات سعد ، كراس ٤٣ ، ص ٢٦٥٤ ـ ٢٦٥٥ .

(١٩٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٦٦٧ ـ ٢٦٦٦٨ .

(١٩٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٦٧١ .

(١٩٩) المذكرات ، كراس ٤٢ ، ص ٢٥٤٦ ـ ٢٥٦٠ . وربما تعني تردده في كتابة تعهد بعدم الاشتغال بالسياسة .

(٢٠٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٥٥٨ .

(٢٠١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٥٦٥ ـ ٢٥٧٠ .

الى اي مكان في اوروبا ما عدا مصر . فغادرها في الثالث من ابريل ١٩٢٣ (٢٠٢) الى اوروبا حيث ظل يتنقل طوال الفترة التالية من بلد الى أخر الى « ان سمح له بعد ذلك باربعة اشهر بالعودة الى مصر (٢٠٣) » .

وقبل ان نتابع عودة سعد الى مصر نجد لزاما علينا ان نتعرض لتطور الاحداث السياسية في مصر ذاتها . وقد سبق لنا ان راينا ان وزارة ثروت قامت بتشكيل لجنة لوضع الدستور انتهت من اعداده وتقديمه الى الوزارة في ٢١ اكتوبر ١٩٢٢ ، الا ان مصاعب كثيرة قامت في وجه الوزارة تتعلق بمعارضة كل من القصر والمندوب السامي البريطاني لمشروع الدستور فآثرت وزارة ثروت تقديم استقالتها في ٢٩ نوفمبر من نفس العام (٢٠٤) .

وفي اليوم التالي شكل توفيق نسيم ــ احد كبار رجال القصر المقربين الى الملك ــ الوزارة وظل في الحكم زهاء شهرين حيث قدم استقالتـه في الخامس من فبراير ١٩٢٣ امام المصاعب التي وقفت في طريقه بشأن الانذار الذي قدمه اليه المندوب السامي حول تغيير بعض نصوص ومواد الدستور التي تتعلق بالسودان واذعانه لارادته قبل استقالته (٢٠٥) . وقد عرض الملك على عدلي يكن تشكيل الوزارة ، الا انه رفض خوفا من عدم تأييد الوفد اياها ، وظلت مصر دون وزارة الى ان قبل يحيى ابراهيم تشكيلها في ١٥ مارس ١٩٢٣ وسط تكهنات عديدة يسيطر عليها جو من الريبة . الا انه لعدم كونه حزبيا سياسيا أو شخصية بارزة ، فقد اصبح بعيدا عن جو الخلافات ، كما انه لقي موافقة كل من القصر والمندوب السامي ، وكانت مهمته القيام بدور « الوساطة » بينهما منعا لقيام أي صدام مباشر حول المسائل المختلف عليها (٢٠٦) . وفي نفس الوقت فقد حظي بتأييد الوفد ــ كما منحها الوفد لسلفه ــ لحرصه على عدم تأجيل الغاء الاحكام العرفية

---

(٢٠٢) مذكرات سعد ، كراس ٤١ ، ص ٢٥٢٩ ــ ٢٥٣٠ .

(٢٠٣) وقد سافر من جبل طارق الى طولون ثم مارسيليا ثم ليون الى اكس ليبان .

(٢٠٤) مذكرات علوبة ، ص ٣٦٠ ــ ٣٦١ . لهيطة ، فؤاد الاول ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، هامش ٢ . ثم :
Newman, P., op. cit., pp. 238-39.

(٢٠٥) بيلي ، عدلي باشا ، ص ٣٠٧ ، الرافعي ، في اعقاب الثورة ، ص ٩١ ــ ٩٤ .
Holt, (edt.) Political & Social Change, pp. 257-58.

(٢٠٦) Holt, (ed.), Ibid, p. 359.

بغرض تنظيم نفسه استعدادا للمعركة الانتخابية المقبلة ، خاصة بعد ان دفعه الانجليز لهذا الموقف ــ بعد الافراج عن زعمائه ــ رغبة منه في اقامة نوع من التوازن في مواجهة طغيان القصر (٢٠٧) . ولهذا صدر الدستور الجديد في ١٩ ابريل ١٩٢٣ . وقد أخذت هذه الوزارة على عاتقها مهمةتمهيد الطريق امام اقامة حكم دستوري في مصر ، فاستصدرت العديد من القوانين والقرارات وأهمها قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في ٣٠ مايو ، ثم قانون الاحكام العرفية وتنظيمها في ٢٦ يونية ، ثم قانون الغائها في ٥ يولية ثم قانون التضمينات في ٥ يوليه ، كما أصدر في نفس اليوم عفوا عن المحكوم عليهم من احكام المحاكم العسكرية . واخيرا صدر قانون التعويضات للموظفين الاجانب في ١٨ يولية ١٩٢٣ . ويرى البعض ان هذه التشريعات المختلفة قد خلفت لمصر والحكومات التالية تركة مثقلة ، بدا من العسير التخلص منها (٢٠٨) .

وتكاد تتفق المصادر على اختلاف نزعاتها ان الملك فؤاد سعى الى انتهاج سياسة تقارب مع الوفد منذ وزارة ثروت ــ وبتشجيع من رئيس ديوانه توفيق نسيم الذي يرتبط بسعد علاقة مصاهرة ــ وذلك بغرض استخدام معارضة الوفد لثروت وكل ما يمثله في توسيع سلطاته الدستورية من ناحية ، ثم لادراكه ان الوفد تحت قيادة سعد زغلول ــ لن يتأخر كثيرا في تقلد الحكم بعد تطبيق احكام الدستور . وقد كانت سياسة الملك هذه بعيدة النظر ــ كما صرح فيما بعد ــ بغرض تحطيم « معبود الجماهير » بالقاء المسئولية عليه (٢٠٩) . لكل ذلك فقد صرح سعد ــ قبل عودته الى مصر ــ بأنه يعتزم زيارة القصر عقب عودته اليها ، كما قام فعلا بأداء هذه الزيارة على غير عادته عند عودته الاولى من اوروبا في ربيع ١٩٢١ (٢١٠) .

---

(٢٠٧) Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations p. 263.

(٢٠٨) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ١٢٤ .

(٢٠٩) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٤٢١ ــ ٤٢٤ ، ٤٣١ . هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ١٥٦ ــ ١٥٧ . رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٨٠ ــ ٣٨١ . بيلي ، عدلي باشا ، ص ٣٠٥ . اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ١٢٨ ، ١٣٦ . راجع كذلك :

Holt (edt.) op. cit., pp. 356-58, 361. & Zayid, M., op. cit., p. 115. & Vatikiotis, op. cit., pp. 271-272. & Kedourie, E., op. cit., pp. 158-59.

(٢١٠) الاخبار ، في ١٠-٩-١٩٢٣ . وادي النيل ، في ١٠-١١-١٩٢٣ . ثم الرافعي ، في اعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

وينبغي ان نذكر ان سعدا استقبل عند عودته الى مصر في ١٧ — ٩ — ١٩٢٣ استقبالا حارا ، الامر الذي أفزع الاحرار الدستوريين ، الذين كانوا يأملون في فوزهم في الانتخابات القادمة ، ذلك لان الجماهير نظرت اليه باعتباره « نبي الوطنية » وأطلقت العنان لخيالها ، ووصل بها الحد الى ان تنظر اليه نظرة مقدسة باعتباره شخصية لا تمس ، فأصبحت كلمته وحيا وجب تنفيذه ، ومن هنا ظهور بعض المقولات المأثورة ومنها « لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه » و « الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلي » وغيرها (٢١١) .

وكانت هذه فرصة ثانية اتيحت لسعد — لا نقول للتوفيق بين المختلفين ، ولكن على الاقل ليقود الحملة الانتخابية بنزاهة وتعقل ، الا انه ما لبث ان عاد الى صلفه وغروره الاول ، وراح يكيل التهم لخصومه السياسيين ، كما انه تلقى حملة معارضة من جانب خصومه ردا على حملاته ، في حين انه صرح في احدى خطبه السياسية — من اسف — بقولة أثرت عنه « الانجليز خصوم شرفاء » (٢١٢) . ومن اجل هذا فانه لم يتخلف عن زيارة دار المندوب السامي في هذه المرة كما لم يفعل عند عودته الى مصر في ربيع ١٩٢١ (٢١٣).

وبدات معركة الانتخابات الاولى في تاريخ مصر الدستورية — بعد صدور دستور ١٩٢٣ — وعلى الرغم من أن سعدا رأى في تصريح فبراير « نكبة وطنية » كما انه عارض الدستور وأطلق على لجنته « لجنةالاشقياء » الا أن الوفد كان قد قرر خوض المعركة الانتخابية ، ولم يشأ سعد أن يعلن لنفسه برنامجا سياسيا باعتباره قائد حزب سياسي — لانه ظل يتمسك بوكالته عن الامة وابتعاده عن الحزبية وبرامجها — فقد قرر دخول المعركة. ورشح لها رجاله ومؤيديه بعد أن كان الوفد قد نظم صفوفه استعدادا لها.

---

(٢١١) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ . الرافعي ، نفس المصدر ، ص ١٢٨–١٢٩ .

(٢١٢) الاهرام في ١–١٠–١٩٢٣ . البلاغ في ٥–١١–١٩٢٣ . الرافعي ، نفس المصدر ، ص ١٢٩ — ١٣٠ . ثم وادي النيل ٣–١٠–١٩٢٣ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ملف (٢٤) ص ٢٤٢٤ . ثم الجود ، مصر ، ص ١٣١ ، ثم :
Elgood, P.G., op. cit., pp. 289-90. & Wavell, V., op. cit. p. 99. & Zayid, M., op. cit., 115-16. & Lloyd, L., op. cit., Vol. II. pp. 79-80. & Marlowe, J., op. cit., pp. 263-64.

(٢١٣) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٤٣١ .

ولهذا فقد اسفرت عن نجاح ساحق لسعد ورجاله . وكان بالنسبة للاحرار الدستوريين « صدمة قاسية » وربما يرجع السبب في هذا الفوز الى التنظيم الدقيق للوفد في كل ارجاء مصر ، ليس باعتباره حزبا سياسيا يخوض معركة ضد منافسين ومعارضين ، بل باعتباره شعبا بأسره رغب في تحقيق الاستقلال التام « ووجد في الوفد المصري ـ كتجمع سياسي ، وهيئة شعبية ـ أداة لتحقيق هذا المطلب ولم تتغير نظرته للوفد عام ١٩٢٣ كثيرا عن تلك النظرة التي سبق له النظر بها اليه عام ١٨ / ١٩١٩ بالرغم من الظروف المختلفة التي احاطت ليس فقط بالوفد ولكن كذلك بمصر وبالقضية المصرية ذاتها . وربما يرجع ذلك الفوز الذي احرزه كذلك الى شخصية سعد زغلول وتعلق الجماهير بها ، بالاضافة الى مساندة رجال الادارة ومساعي القصر ، كما يذكر البعض (٢١٤) .

وهكذا استطاعت الدبلوماسية البريطانية بفضل اساليبها ان تروض سعدا وان تحيله من زعيم امة يطالب باستقلالها التام ولا يقبل ان تتحول المسألة المصرية الى مسألة « ثنائية » بين مصر وبريطانيا ، الى قائد حزب سياسي يناضل من اجل الفوز في الحصول على اغلبية برلمانية ليشترك في مسئولية الحكم ، وربما في مفاوضات ثنائية ـ جديدة ـ ولكنها رسمية ـ واقحم على البلاد معركة داخلية بسببها ـ من اجل تسوية العلاقة بين مصر وبريطانيا ، وليس تحقيق « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » كما طرح كشعار جماهيري تبنته قيادة ثورة ١٩١٩ .

---

(٢١٤)
Landau, J., Parliaments and Parties, p. 167. & Elgood, P.G., op. cit., p. 290. & Lloyd, Lord, op. cit., Vol. II, pp. 76-78, 80-81.

راجع كذلك :

هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ١٧٧ . اسماعيل صدقي ، مذكراتي ، ص ٢٩ ـ ٣٠ . الاخبار في ٢٢-٩-١٩٢٣ . الافكار ، في ١٦-١١-١٩٢٣ . البلاغ ، في ١٥-١١-١٩٢٣ . مذكرات علوية ، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .

الفصل الرابع

سعد زغلول رئيسا للوزارة

(يناير ــ نوفمبر ١٩٢٤)

أسفرت انتخابات الدرجة الثانية لمجلس النواب التي جرت في ١٢ ١٧ يناير ١٩٢٤ عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة تكاد تفوق نسبة ٩٠ ٪ من جملةعدد الدوائر البالغ عددها ٢١٤ دائرة (١) . وتقضيالقواعد الدستورية بتكليف رئيس حزب الاغلبية بتشكيل الوزارة . معنى ذلك ان يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته الى الملك تمهيداً لتشكيل الوزارة الجديدة ، وفعلا قدم يحيى ابراهيم استقالته بتاريخ ١٧ يناير . لكن الملك ارجأ قبولها مؤقتا الى حين قيامه باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة في هذا الصدد .

وفيما يتعلق بموقف سعد زغلول ــ رئيس الوفد ــ فيبدو انه كان قد اتخذ قرار تاليف الوزارة مبكرا حتى من قبل ظهور نتيجة الانتخابات لانه رأى « ان الامر لا يستدعي ترددا لان المسئولية على كل حال واقعة على سواء تقدمت او تأخرت » ، وطالما كان ذلك كذلك « فلا معنى لان يكونالعمل في يد غيري » حيث ان الظروف تغيرت ــ كما يرى ــ « واصبحت الوزارة تعتمد في قيامها وسقوطها على الامة لا على قوة اخرى » (١٢) . ومن هنا يتضح لنا ان سعدا الذي سبق له ان رأى في تصريح ٢٨ فبراير « نكبة وطنية » ، كما سبق له الهجوم على الدستور وواضعيه ، واستنكر مجموعة القوانين التي اصدرتها وزارة يحيى ابراهيم فيما يتعلق بقانوني التعويضات والتضمينات وغيرها ، عاد فسلم بالامر الواقع وبكل ما جاءت به تلك

---

(١) مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ، ص ٧ ــ ٩ وكذلك :
Zayid, M., Egypt's Struggle for Independence, p. 215.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٧٠ .

التغييرات الجديدة على الرغم من العديد من تصريحات الاستنكـــار التي اطلقها . ذلك لان مجرد قبوله الاشتراك في الانتخابات آنما كان يعني تسليمه بالمقدمات ، ولم يكن عليه سوى السير بالامور الى نهايتها المنطقيةوالحتمية. يضاف الى ذلك انه كان يؤمن — كما سبق أن مر بنا — بأن « الذين تمت لهم الغلبة في امة يحكمونها ولا يسلمون لغيرهم امرها » (٣) .

من اجل هذا فقد عدل سعد من مسلكه تجاه كل مـــن القصر ودار المندوب السامي البريطاني منذ عودته الى مصر في سبتمبــــر من العـام السابق . فسعى اليه رسل القصر لاقناعه بتأليف الوزارة الجديـدة ، لان الملك كان قد قرر « وضع الحصان امام العربة » (٤) . كما ان دار المنـدوب السامي وجدت في هذا التقارب فرصتها لحسم المسألة المصرية مع قائـــد الثورة ، زعيم الاغلبية ومعبود الجماهير المصرية (٥) ، خاصة وانه قد بات واضحا ان حزب العمال البريطاني على وشك ان يتقلد الحكم في انجلترا ، وهو ذلك الحزب الذي طالما علق عليه الوفد وسعد شخصيا املا كبيرا فـي الوصول الى حل عادل للقضية الوطنية . يضاف الى ذلك ان سعد زغلول كان قد نجح في اقامة علاقات شخصية مع عدد من اعضائه بل ومع رئيســه رامزي ماكدونالد .

لكل ذلك اوفدت دار المندوب السامي رسلها الى سعد المرة تلو المرة تحضه على تشكيل الوزارة وتلوح له بكل تلك التغييرات الجديـدة (٦) . ولهذا نراه يسجل يوم ١٣ يناير ١٩٢٤ « واني مستعد شخصيا لان اتفاهم مع الانجليز تفاهما يؤدي الى اتفاق يرضي الرغبات المشروعة المقبولة لكـل طرف » (٧) . بل ان كير — Archibald Clark Kerr القائـم بعمـل

(٣) المذكرات ، كراس ٣٩ ، ص ٢٣١٨ .

(٤) راجع بالاضافة الى ما ذكر في نهاية الفصل السابق :
Newman, E.W.P., Great Britain in Egypt, p. 249

(٥) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٤٥ — ٤٤٦ . مذكـرات سعـد ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩١٨ — ٢٩١٩ .
Wavell, V., Allenby in Egypt, pp. 102-103.

(٧) المذكرات ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٧٢ . وقد اضاف سعد « واظن ان استعداد زملائي لا يخالف استعدادي ، واعد تصريح فخامة المندوب السامي الذي القاه في مادبة وزيـر مصر لدى لوندرة من علامات حسن الاستعداد لدى الحكومة الانجليزية . ان المصالـح التي تدعيها عندنا تصان بمودتنا لها اكثر من ارغامنا على احترامها ومتى اقتنعنا انها لا تطمع في حقوقنا . متى فهمت الحكومة الانجليزية ان الامة المصرية حية عالمـة بحقها وراغبة تمام الرغبة في التمسك به ولا تريد شيئا وراءه ومتى اقنعتها انها تريـد ان تعاملها معاملة الصديق للصديق لا المتبوع للتابع » .

المندوب السامي البريطاني نظرا لتغيب اللنبي عن مصر ـ قام بزيارته في ١٩ يناير ـ بعد ان طلبها عدة مرات كما يذكر سعد ـ واعرب له عن « انا نود أن نراك في الوزارة . . لانك الرجل الوحيد الذي يمكننا ان نتفق معه وتسير الامور على ما يرام » (٨) ، كما تكررت زيارات مندوب وكالةرويتر في القاهرة له ، وهو الرجل الذي استخدمته دار المندوب السامي في الوساطة بينهـا وبين سعد لتحقيق نفس الغرض (٩) .

كما أن القصر فعل نفس الشيء من غير ابطاء وكان وسيطه مع سعـد حسن نشأت ، الذي قابله عدة مرات اولها في ١٣ يناير ، ١٦ ، ١٧ ينايـر لينقل اليه رغبة القصر في قيامه بتشكيل الوزارة ، وابلاغه قيام رئيس الوزارة السابق بتقديم استقالته . وبعد ان نجحت مساعي حسن نشأت طلب سعد لمقابلة الملك في ١٩ يناير حيث قابله الملك « ببشاشة » وهنأه على الفوز الباهر وطلب اليه عدم التردد في قبول تشكيل الوزارة ، وان كان الملك قد ارجأ البت في امر تشكيل الوزارة الى حين عودته من زيارته لمنطقة القنال . وقد وافقه سعد على ذلك بغرض المزيد من « التروي والتأمل » (١٠) .

ولكن سعد زغلول كان قد حزم امره على الرغم من اقتناعه بأن الحماية بكل اركانها لا تزال فعلا في البلاد وان الغيت « لفظا » ـ كما صرح بذلـــك لكير خلال مقابلته معه (١١) ، وهو الامر الذي طالما تعلل سعد به لعزوفـــه عن تشكيل الوزارة التي ستتولى امر المفاوضة الرسمية لانه يكون بمثابـــة قيام « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » . على حد قوله في احدى خطبه المشهورة ، هذا من ناحية .، كما انه من ناحية اخرى ادرك عن يقين ان الامـــة لا توافقه على قبوله تشكيل الوزارة كما عبر له نوابهـــا عن ذلك ، حيث يذكر « ولكنهم اجمعوا على ان الامة لا تستحسن حتى تعييني رئيسا لمجلس النواب وتفضل ان ابقى نائبا بسيطا » (١٢) . واكثر من هذا فقد سجل « والحقيقة ان عدم القبول هو محل اجماع الامة تقريبا ، وقد وردت

---

(٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٧٥ . ينبغي ان ننوه ان المصادر العربية كلها تكتب اسم القائم بالاعمال البريطاني على هذا النحو : كار

(٩) المصدر السابق ، ص ٧٠ ، ٧٢ ، ٢٧٧٦ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ٢٧٧٤ .

(١١) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧٥ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ٢٧٧٤ .

خطابات وتلغرافات تبدي الفزع من تصوره » (١٣) . وقد عبرت عن هذه الرغبة هيئات الامة وطوائفها بكافة صور التعبير وتناقلتها للصحافة وغيرها (١٤) . ولكن على الرغم من ذلك فان سعدا - خلال فترة « التروي والتأمل » وانتظار عودة الملك من رحلته - راح يستخدم العديد من الوسائل والاساليب ليس فقط ليقنع زملاءه والقربين اليه بل ليحملهم على مجاراته في القرار الذي سبق له اتخاذه ، سواء بمناقشتهم او بالايعاز الي الكثير من الصحفيين بالتمهيد لذلك في الصحف لتهيئة الراي العام له . كما قام سعد باستخدام بعض الوزراء السابقين وغيرهم من رجال المدرسة التركيه القديمة من امثال محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم ، وبعضهم كان من أشد خصومه السياسيين ، أو من رجال القصر او ممن عملوا علي التقريب بين الوفد وبينه خلال الفترة السابقة . وقد قام سعد باستدعاء هؤلاء الثلاثة في ٢٠ يناير وعرض عليهم نتائج اجتماعاته مع كل من الملك وكير - ويذكر سعد « واتفقنا على ان النواب اذا ألحوا علي في القبول اتقاء لهذه العثرات وتخفيفا من السخط الذي يسببه القبول في العامة التي تريد ان ابقى خارج الوزارة » (١٥) ، فانه لا يتردد في اعلان قبوله . وعقب اجتماعهم هذا قاد هؤلاء الثلاثة حملة صحفية واسعة النطاق للترويج لفكرة قبوله الوزارة ، أدلوا خلالها بالعديد من التصريحات والاحاديث الصحفية (١٦) .

---

(١٣) المصدر السابق ، ص ٢٧٧٧ .

(١٤) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ، ٧٤ ، ٢٧٧٧ . الرافعي ، في اعقاب الثورة ، جـ ١ ، ص ٣٦ - ١٣٧ . عمر طوسون ، مذكرة ، ص ٦٣ - ٦٥ . الجزيري ، آثار الزعيم ، ص ٣٤ - ٣٥ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٤) ، ص ٩٦ - ٢٤٩٧ . البراوي ، حقيقة الانقلاب الاخير ، ص ٩٩ . غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ٢٥ - ١٢٦ . الثقافة في ٢٧-٨-١٩٤٠ ، ص ٢٣ . المقطم في ٢٣-١-١٩٢٤ . وكذلك راجع :
Youssef, A., Independent Egypt, pp. 115-16. & Boktor A., School and Society, p. 99. & Harris, M., Egypt under Egyptians, pp. 128-29, 139.

(١٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٧٧ كلمة « العثرات » قراءة ترجيحية . الاخبار في ٢٠-١-١٩٢٤ نقلا عن الليبرتية .

(١٦) المذكرات ، نفس المصدر والصفحة . البلاغ في ٢٠-١ ، ٢١-١ ، ٢٢-١ ، ٢٣-١ ، ٢٤-١ ، ٢٥-١-١٩٢٤ . الاخبار في ٢٢-١ ، ٢٣-١ ، ٢٤-١-١٩٢٤ . بركات ، صفحات من التاريخ ، ص ٦٨ - ١٦٩ . الجزيري ، المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٣٣ . المقطم في ١٩-١ ، ٢٢-١ ، ٢٥-١ ، ٢٦-١ ، ٢٧-١-١٩٢٤ . الثقافة في ٢٧-٨-١٩٤٠ ، ص ٢٣ . مقال لمحمود سليمان غنام . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر ، ص ٢٥١١ .

لكل ذلك بدأ الموقف يتغير شيئا فشيئا ، حيث يسجل سعد « وكان أغلب الجرائد من رأي القبول ، أما اغلب الناس فمن رأي الرفض .. ولكنا كنا نرى القبول يتقوى يوما عن يوم » (١٧) .

ولكي تكتمل « المناورة » اعد النواب حفل تكريم لسعد بفندق شبرد يوم ٢٥ يناير حضره تحومائتي نائب تحدث فيها كل من احمد مظلوم ومحمد سعيد والشيخ اللبان « وتضمنت كلها طلب قبول الوزارة » ، وقد أبدت الاغلبية استحسانها لذلك ــ كما يذكر سعد ــ بينما « البعض كان متذمرا كالسيد فؤاد ، والبعض يقول أن الخطب مدبرة كالمعلم بشري » (١٨) . وقد رد سعد على الخطباء بكلمة مكتوبة لم يشر فيها ــ كما رأى البعض ــ الى شيء من قبول الوزارة ، ولكنه لم يشر فيها كذلك الى رفضها ، وان عدها البعض مع ذلك ما يمكن أن يكون « برنامجا وزاريا يسير عليه » (١٩) ، وانها لكذلك حقيقة حيث يذكر سعد انه قام بوضع برنامج الوزارة قبل هذا الاجتماع ، عرضه على زملائه فاستحسنوه ، وقام بادخال بعض التعديلات عليه من تلقاء نفسه ، وذلك بعد ان كان رجال الوفد قد انتهوا « بأن يتحدوا على القبول ، الا بعض تردد عند مكرم ونحاس ولكنهما كانا يروجان بين الناس فكرة القبول » ، كما ان سعداً ذاته كان يروج «فكرة القبول » على الرغم من انه ــ جريا على عادته ــ يذكر « ما أبديت لكل من يسألني رأيا بالقبول ولا بالرفض » (٢٠) .

وفي ٢٧ يناير استدعى سعد لمقابلة الملك بعد عودته الى القاهرة ، فهنأه على خطبته في النواب وابلغه قبول استقالة الوزارة السابقة ، وطلب اليه تشكيلها ، فشكره سعد على هذه الثقة وابدى رغبة في التروي في الامر حتى يرجع الى اصدقائه « الذين لم أكاشفهم الى الان » فكان جواب الملك عليه « انا لا اريد الا انت » فتعلل سعد بضعف صحته وعدم قدرته على تحمل اعباء الوزارة ، فألح عليه الملك قائلا « ارجو ان تقبل انت لا غيرك » وكررها عليه مقترحا ان يكتفي برئاسة الوزارة دون أن يأخذ الى جانبها وزارة أخرى حتى لا يثقل بالعمل . فرد عليه سعد « اذا قبلت فاني آخذ وزارة الداخلية . قال كما تشاء وقبلني وقبلته وانصرفت » (٢١) .

(١٧) مذكرات سعد ، نفس المصدر والصفحة .
(١٨) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧٨ .
(١٩) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٤٣٢ .
(٢٠) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧٧ .
(٢١) المصدر السابق ، ص ٢٧٧٨ .

ويحق لنا ان نتوقف قليلا عند قبول سعد تشكيل الوزارة ، وما اثير بشأنها بين الكتاب والباحثين بل وحتى المعاصرين ، نظرا لاهمية ذلك وما كان يعنيه بالنسبة لقيادة الحركة الوطنية ، بل والحركة ذاتها . فعلى حين رأى احد انصار وجهة النظر المؤيدة لقبوله ان ذلك « كان امرا لا بد منه ، بل كان امرا طبيعيا للغاية » ، وعندما راح يسند رأيه ، فانه لم يجد سوى حجة واحدة يتكيء عليها وهي ان التغييرات الجديدة التي حدثت في مصر قد الغت من الناحية النظرية « التوكيل الشعبي » الذي قام الوفد بمقتضاه والذي لم يكن امامه من بديل غيره ، نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت ، ومن ثم فقد تعين على سعد والوفد ان يبحث عن اساس اخر يستمد منه شرعية مهمته . وكان ذلك الاساس هو « ثقة الناخبين » ، ونعتقد ان في ذلك خلطا شديدا بين الاشتراك في الانتخابات وبين قبول سعد رئاسة الوزارة ، وهو ما لم يستطع الباحث الاقتراب من مناقشته من قريب او بعيد . واكثر من هذا فان الباحث قد وقع خلال بحثه في تناقض واضح حينما سلم ابتداء بأن قبول سعد الحكم وما حدث خلال فترة حكمه من مشاكل وعقبات كبيرة بلغت ذروتها بمقتل سيرلي ستاك ــ سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ــ كان انكسارا للحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ ، حيث اصيبت الامة بخذلان وقتي من جراء ما أصابها في شخص زعيمها وقائدها خلال حكمه ، الامر الذي مكن كلا من القصر والانجليز من تنفيذ كل اغراضهما ، وترتب على ذلك كله أن اخمدت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان وابعدت القوى الوطنية عن الحكم ، ونكل بالبرلمان وشغلت الامة عن قضيتها بالصراع الداخلي من اجل الدستور (٢٢) .

ولهذا نميل الى الموافقة مع أصحاب الرأي القائل بضرورة عدم قبول سعد تشكيل الوزارة ، وابتعاده عن الحكم ومحظوراته خاصة في بلد كان لا يزال يخضع للاحتلال وللظروف الاستثنائية التي ألمت بمصر طيلة السنوات الخمس الماضية التي اعقبت قيام ثورتها الشعبية الشاملة ، هذا من ناحية ، كما ان سعدا من الناحية الاخرى تصدر قيادة تلك الثورة وما تعنيه من مقاومة الاحتلال والنضال من اجل الحصول على « الاستقلال التام » وهو الذي لم تغب عنه لحظة حقيقة وجوهر تلك التغييرات الجديدة شكلا

---

(٢٢) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ١٧ ــ ٤١٩ .

وموضوعا ، وكان قبوله يمثل ولا شك في اعين مواطنيه وضع نهاية طبيعية لذلك المد الثوري والنضال الجماهيري ، الامر الذي يفسر حقيقة معنى « فزع » الجماهير حتى من مجرد فكرة قبوله الحكم . وكان يحسن به ان يدفع احد اعوانه او المقربين اليه ليتولى رئاسة الحكم ، ليظل هو مراقبا للحوادث قائدا للحركة الوطنية ظهيراً للحكومة لا يرتبط بشيء ولا يخسر اخرى في الصدام المتوقع مع السلطات البريطانية في مصر أو مع اطماع القصر ونزعاته الاستبدادية ، وبذلك يفوت الفرصة على كل منهما ، ولا يكشف لهما عن ضعف البلاد ممثلة في زعامتها الوطنية (٢٣) . وهو ما حدث بالفعل من جراء دخوله الوزارة تلبية لاغراضه الخاصة ، وبذلك صح ما توقعته جريدة التايمز من ان ذلك سيكون بالنسبة له «مقبرة الشهرة» (٢٤) . وليت الامر وقف عند حد خسارته الشخصية بل ان مصر ــ مؤكدا ــ خسرت من جرائه الشيء الكثير .

وعلى اية حال فعقب انصراف سعد من مقابلة الملك عصر يوم ٢٧ يناير واتفاقه معه على قبول تشكيل الوزارة ، رجع لمناقشة زملائه اعضاء الوفد ، كما استدعاهم اليه « الواحد بعد الاخر لاخذ رأيهم ، فلم تتفق كلمتهم » ، كما انه ــ على حد قوله ــ لم يستفد منهم فائدة حيث رأى كلا منهم على رأي خاص ، وتبدت له أطماع بعضهم ، وقد صارحه البعض بها أو ظهرت لسعد من خلال مناقشات بعضهم الاخر . وقد ذكر سعد في هذا الصدد « ارى شفاها تتلحنها وعيونا تتقرب واعناقا تشرئب وترفع وكأنما أقرأ في الضمائر ما انطوت عليه ، وأسمع حديث الزميل لنفسه » (٢٥) . وفي النهاية استقر اقتراح سعد على تشكيل وزارته على النحو التالي : هو للرئاسة والداخلية، واصف غالي للخارجية ، مرقص حنا للمعارف ، توفيق نسيم للحقانية ، محمد سعيد للاشغال ، احمد مظلوم للمالية ، حسن حسيب للحربية ، علي

---

(٢٣) لويس عوض ، التطورات الثورة ، بحث نشر في كتاب مصر منذ الثورة ، نشره فاتكيوس ، ص ٢٢٠ . راجع كذلك الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ــ ١٣٧ . البراوي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ . وراجع كذلك :
Boktor, A., op. cit., p. 99.

(٢٤) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٣١ .

(٢٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٧ .
Youssef, A., op. cit., pp. 116-117.

الشمس للمواصلات ، فتح الله بركات للزراعة ، مصطفى النحاس للاووقاف (٢٦) .

وفي صباح اليوم التالي ذهب سعد كي يعرض على الملك اسماء الوزراء وكذلك بيان وزارته ، فعارضه الملك معارضة شديدة في بعض الاسماء وطلب حذفها ، وأهمها : علي الشمسي نظرا لانه « من اتباع الخديوي » كما طلب منه حذف محمد سعيد فلم يعارض سعد في ذلك ، وقام باستبدال محمد سعيد بمرقص حنا والاخير بتوفيق نسيم . كما عرض اسمين لكل من الحقانية والحربية ـ لم نستطع قراءتهما ـ وعندما تلا عليه سعد بيان الوزارة « امتعض وجهه لسماعه » ووعده بدراسته ، فانصرف سعد الى منزله ، وقام باستدعاء محمد شفيق راغبا في ضمه الى الوزارة الا ان الملك لم يوافق على ذلك ـ من خلال نشأت الذي كان رسوله الى سعد خلال تلك المشاورات (٢٧) ـ ولهذا فقد رشح سعد محمد نجيب الغرابلي ـ وقد عرض اسمه فتح الله بركات ، وكان سعد قد سبق أن اقترحه ـ للحقانية، على الرغم من معارضة بعض رجال الوفد الذين لم يستمع سعد اليهم (٢٨). ورشح كذلك حسن حسيب للحربية والبحرية .

وقد طلب الملك الى حسن نشأت اقناع سعد بضرورة حذف فقرات بيان الوزارة وخاصة ما تعلق منها « بالتحفظ الذي وضعته ، والمسئوليات التي أشرت اليها ، والاستقلال » . فأعرب له سعد عن « انه لا شيء في ذلك، وان الاحسن ترك البيان كما هو لاني لا اقبل الا به » ، وأكد عليه ضرورة « بذل مساعيه » في اقناع الملك برأيه . ذلك ان سعدا كان قد قرأ بيان الوزارة على زائريه من المواطنين صباح يوم ٢٨ يناير ـ قبل ذهابه الى الملك ـ كما كان نجيب الغرابلي قد قرأه ايضا على غيرهم « وكانوا جمعا كبيرا » . وقد اراد سعد بذلك « ان اتقيد به من جهة ، وان ارفض الوزارة اذا كان « رفض » . وفي الساعة الخامسة من مساء ٢٨ يناير زار سعد القصر مرة اخرى ليعرض على الملك اسماء وزارته في شكلها الجديد ، فأسر اليه حسن نشأت عندما لقيه بالقصر قبل ان يلتقي بالملك بأن « البيان قبل » ، فأبدى

---

(٢٦) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ـ ٢٧٧٩ .

(٢٧) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧٩ .

(٢٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٠ .

سعد ارتياحا ، وبذلك حسمت هذه المشكلة . وقد قابل سعد الملك ، وتم الاتفاق على تشكيل الوزارة وبيانها ، فشكلت في مساء نفس اليوم ــ بعد ان عاد الملك فأبدى موافقته على محمد سعيد ــ على النحو الذي صدرت به (٢٩) . ونستطيع ان نتبين ان الملك قد سلم لسعد زغلول بيانه الوزاري في مقابل تسليم سعد له باعتراضاته على ستة وزراء من مرشحيه سواء بالحذف او باستبدال وزاراتهم ، وهي نسبة تصل الى ٦٠ ٪ من جملة عدد اعضاء تلك الوزارة .

وعلى الرغم من معارضة الامة دخول سعد الوزارة ، الا انها اعربت عن ابتهاجها الواسع عند تأليفها ، فتوالت وفود التهاني على بيت الامة ، كما تعاقبت المظاهرات في القاهرة وفي كل ارجاء مصر معلنة ارتياحها وتأييدها، كما وردت على سعد الكثير من برقيات التهاني من الشعب ، بلغ عددها ــ وفق تقديره ــ ما يربو على ثمانية الاف برقية في نفس الليلة التي شكلت فيها الوزارة . وقد ظلت تلك الوفود والمظاهرات عدة ايام مما دعا سعد الى توجيه بيان للامة طلب فيه الى المواطنين أن ينصرف كل الى عمله اكتفاء ببرقيات التهاني (٣٠) . كما تلقت صحف مصر على تباين نزعاتها ذلك التعيين « بالابتهاج » والارتياح فيما عدا الاخبار التي « اظهرت تلاؤما شديدا » ــ كما يذكر سعد ــ وسلكت مسلك « المطالب بما لا يمكن تحقيقه على الادنى في زمان قريب » . كما ان السياسة ــ الناطقة بلسان حزب الاحرار الدستوريين ــ كانت « أقل لؤما » ، وان اخذت منذ ذلك الوقت « تتلون بألوان شتى ، تارة بلون المعارضة ، واخرى بلون الموافقة ، ولكنها في جميع الالوان .. مكفهرة » (٣١) .

واذا نظرنا الى وزراء سعد الذين وقع اختياره عليهم سنجد ان من

---

(٢٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٧٩ ــ ٢٧٨٠ . وقد شكلت الوزارة على النحو التالي : سعد للرئاسة والداخلية . محمد سعيد للمعارف العمومية . محمد توفيق نسيم للمالية . احمد مظلوم للاوقاف . حسن حسيب للحربية والبحرية. فتح الله بركات للزراعة . مرقص حنا للاشغال العمومية . مصطفى النحاس للمواصلات . واصف غالي للخارجية . محمد نجيب الغرابلي للحقانية .

(٣٠) الجزيري ، آثار الزعيم ، ص ٦٢ .

(٣١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٠ ــ ٢٧٨١ . راجع كذلك البلاغ في ٣٠-١ ، ١-٢-١٩٢٤ . السياسة في ٢٨-١ ، ٣١-١-١٩٢٤ .

بينهم اربعة وزراء لم يكونوا قط ضمن اعضاء الوفد، بل ان فيهم من وقف من الثورة والحركة الوطنية ، بل ومن قيادة سعد لها موقف المعارضة والمناواة ، كما كانوا في معظمهم من المدرسة التركية القديمة ، التي طالما ردد البعض أن سعدا حاول ان يخلص مصر من عنجهيتها وشرورها . وربما كنا نلتمس عذرا لسعد لو انهم فرضوا عليه من جانب الملك او حتى كانوا من اقتراحه ، ولكن ــ وكما وضح لنا ــ فان الملك ذاته عارض فيبعضهم . وربما كان ذلك ــ كما يرى كاتب سيرة سعد وأشد المقربين اليه ــ « في مقابلة الدور الذي داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل في الميول والافكار » (٣٢) . كما لاحظ البعض كذلك عدم مراعاةالكفاءةالفنية ، وابعاد بعض الوزراء عن الوزارات الرئيسية الى أخرى ثانوية « لاسباب غير ظاهرة » (٣٣) . ومع كل ذلك فقد عرفت هذه الوزارة باسم «وزارةالشعب» بحكم ان كثيرا من اعضائها كانوا اميل الى السحنة الشعبية التي اعتاد القصر ان يشترطها فيمن يلون منصب الوزارة (٣٤) ، هذا مننا‌حية ، يضاف الى ذلك تقلد سعد لرئاستها باعتباره زعيم الشعب وصاحب الاغلبية الساحقة في اول انتخابات برلمانية في مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ .

وفيما يتعلق ببيان الوزارة ــ كما ورد في خطاب سعد الى الملك ردا على خطاب تكليفه بها ــ فيتلخص في حرص سعد على تسجيل عدم اعترافه بأي حالة او حق سبق للوفد المصري استنكاره ، ورغبة وزارته في العمل ــ طبقا لرغبة الامة التي عبرت عنها من خلال الانتخابات ــ على ان تتمتع البلاد بالاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالحالاجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وكذلك العفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، وعدم اقرار التعهدات والقوانين التي صدرت بعد وقف الجمعية التشريعية وانتقصت من حقوق البلاد وحدت من حريتها ، ثم العمل على معالجة التصرفات السيئة السابقة سواء المالية منها ام الادارية ، والرغبة في نشر التعليم وتعميمه وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية ،

---

(٣٢) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٣٥ . هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ١٨٠ . لهيطة ، فؤاد الاول ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٣٣) الاخبار في ٢٩ــ١ــ١٩٢٤ . السياسة في ٣٠ــ١ــ١٩٢٤ .

(٣٤) احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي ، ص١٤٠ .

وكذلك تحديد المسئوليات في الاضرار التي تشكو منها البلاد وتعيين المسئولين عنها معتمدا على البرلمان في اعداد ما يلزم لذلك ، ثم العمل على ازالة سوء ظن الجمهور بالحكومة وتقليل اسباب النزاع بين الافراد والعائلات واحلال روح الوئام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم واديانهم ، واخيرا بعث الروح الدستورية في جميع المصالح وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لاحكامه (٣٥) .

وهذا البرنامج — لا شك — يتسم بالشمول والالتزام بالمطالب الشعبية، كما حرص سعد على ان يسجل فيه ان ولايته للحكم جاءت طبقا لارادة الامة، وهو الامر الذي تجاهله الملك عامدا في خطاب تكليفه (٣٦) . وقد اعربت الهيئات والاحزاب والصحافة على اختلافها استحسانها له والارتياح اليه لان في تنفيذه « ما يصل بالامة في اقرب زمن الى تحقيق غايتها » ، وتمنت النجاح للوزارة في تحقيقه خاصة وانها متمتعة « بثقة الامة » (٣٧) .

ومن الامور التي تستلفت النظر ان سعدا سجل رأيه في زملائه اعضاء الوزارة — في الثالث من فبراير وقبل مرور اسبوع على تشكيلها — فكتب « اما الزملاء فاني اقدر فيهم نسيم اذ ارى فيه اخلاصا ، واشعر من مرقص بنوع من الخوف ، ومن سعيد بنوع من الحذر ، ومن غرابلي بنوع من الاندفاع وحب الظهور ، ومن مظلوم بانفلاق ، ومن فتح الله بنوع من الظهور في سكون وهدوء او حب نفس ، لا يفهم ويتكلم في كل شيء من غير ان يفهم ويحب الاعتراض على كل شيء » (٣٨) ، وقد امسك سعد عن ابداء رأيه في كل من مصطفى النحاس وواصف غالي وحسن حسيب .

ورغبة من بريطانيا في الاعراب لسعد عن حسن نواياها وحرصها على

---

(٣٥) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات ، ص ٢٥٣ — ٢٥٥ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٤١ — ١٤٢ . البلاغ في ٣٠-١-١٩٢٤ . الجزيري ، المصدر السابق ، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٣٦) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٣٧) الولاء في ١-٣-١٩٢٤ ، ص ٦٦-٥٦٧ . الاخبار في ٢٩-١-١٩٢٤ ، السياسة في ٣٠-١ ، ٣١-١-١٩٢٤ . الرافعي ، نفس المصدر والصفحة .

(٣٨) المذكرات ، المصدر ، ص ٢٧٨١ .

« توطيد صلات المودة » بينها وبين مصر ممثلة في حكومتها ، فقد استجابت وزارة الخارجية البريطانية « للاقتراحات » التي قدمها سعد شفويا الى كير ــ القائم بالاعمال البريطاني ــ في ٣٠ يناير ١٩٢٤ بشأن « الافراج عن الاشخاص المحكوم عليهم من محاكم عسكرية تطبيقا للاحكام العرفية » ، معربة عن انها « مستعدة لان توافق الى ابعد حد ممكن على عفو تام عن جميع المسجونين الذين يمكن الافراج عنهم طبقا لراي دولتكم ورايي بغير احداث اضطراب للامن العام » ، كما ورد ذلك ضمن خطاب كير الى سعد المؤرخ في ٧ فبراير ١٩٢٤ ، واضاف ان الحكومة البريطانية « مستعدة للتنازل عن ضرورة عرض قضاياهم على اللجنة المشكلة طبقا للمذكرات المتبادلة بتاريخ ٥ يولية ١٩٢٣ » (٣٩) . وقد نقل القائم بالاعمال البريطاني ذلك الى سعد زغلول صباح ٨ فبراير موضحا له ان الافراج لن يشمل بعض الاشخاص الذين صدرت ضدهم مؤخرا بعض الاحكام ــ وعددهم سبعة او ثمانية اشخاص . وقد رد عليه سعد « اني اعطيت هذا التأكيد من الان ، ثم سألته هل تجري بطريق العفو او على طريقة اخلاء سبيل الماظة ــ اي مسجوني الماظة بغير عفو عام ــ قال الاحسن الاخيرة ثم اتفقنا على استبقاء اولئك السبعة مؤقتا لبحث اخر » فشكره سعد على ذلك (٤٠) . وقد قام القائم بالاعمال بابلاغ حكومته بذلك ونقل اليها شكر سعد اياها ورأيه في « ان ما اتخذته حكومة جلالة الملك من الاجراءات سينتج احسن الاثر ، وانه سيكون خطوة كبيرة نحو توطيد علاقات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر » ، واوضح لها انه اطلع سعدا على هذا التلغراف « وقد اظهر موافقته على عباراته (٤١) ». وقد ذهب سعد لتوه لابلاغ الملك بذلك فوقع « الخبر لديه موقع سرور عظيم » ، وعقب عودته الى منزله وجد بعض المتظاهرين يطلبون الافراج عن عبد الرحمن فهمي فأوضح لهم انه تم الافراج عنه « فهاجوا سرورا واخذوا يرقصون ويصيحون صيحات الفرح » (٤٢) .

---

(٣٩) القضية رقم ١٠٤ كلي نيابة مصر لسنة ١٩٢٦ محفظة رقم (١) المودعة بالمتحف القضائي . ويوجد بها نص تلك الوثيقة باللغة الانجليزية ، كما توجد لها ايضا ترجمة باللغة العربية . مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨٣ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٤ ــ ٢٥) ص ٢٠ــ٢١ــ٢٥ . ثم :
Wavell, V., op. cit., p. 103.

(٤٠) المذكرات ، نفس المصدر والصفحة .

(٤١) القضية رقم ١٠٤ ، نفس المصدر .

(٤٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٤ .

واعقب ذلك اجتماع سعد بزملائه اعضاء الوزارة فنقل اليهم ذلك ، ويذكر « وكان من رأي نحاس ان نفتح السجن لكل محكوم عليه من المحاكم العسكرية ، فرأيته رأيا شططا ، وانتهرته لاني رأيته قد شطح كثيرا » وكلف سعد سكرتير مجلس الوزراء ـ صيقلي ـ بكتابة الرد على كير بما لم يخرج عن اتفاقهما السابق (٤٣) . وقد تم فعلا اصدار التعليمات اللازمة الى مدير الامن العام بالافراج « عن عبد الرحمن فهمي وزملائه بكل سرعة » ، وافرج عنهم فعلا في مساء نفس اليوم وذهبوا الى منزل سعد بملابس السجن واعربت الجماهير عن ارتياحها الكبير لهذا الاجراء ، وعدته فاتحة خير الوزارة ، وان كانت بعض الصحف قد طالبت الوزارة بالقيام بنشر الوثائق المتبادلة بينها وبين دار المندوب السامي حول هذا الافراج الذي « اثار تكهنات وكلاما في الصحف » (٤٤) .

وحرصا من بريطانيا على تهيئة المزيد من فرص التفاهم بينها وبين سعد ، فقد بعث رامزي ماكدونالد برسالة مع مدير شركة قنال السويس الى سعد زغلول ، سلمت اليه في ١٨ فبراير ١٩٢٤ ، وسأله مدير الشركة عما اذا كان يرغب في تبليغ ماكدونالد برسالة . فرد عليه سعد « لا شيء سوى (اننا) مستعدون للمفاوضة على قاعدة المودة والحق ، واننا نحب ان نحترم مصالح انجلترا ولا نأبى ان يكون قنال السويس على الحيدة ولا أن يوضع تحت حماية عصبة الامم ، واننا نعتبره طريقا عالميا لا يخص انجلترا وحدها » (٤٥) . كما ان صاحب جريدة التايمز البريطانية قام بزيارة سعد في اليوم التالي ـ اي ١٩ فبراير ـ وصرح له بأن تلعب جريدته دورا في « تصنفية العلاقات وتحسينها » (٤٦) .

واذا كان الملك فؤاد قد علق اهمية خاصة على وزارة سعد والوفد ، على امل ـ كما يرى البعض ـ انها ستنظر لرغباته ـ باعتبارها مؤيدة له ـ بقدر اكبر من الاهتمام يفوق وزارة ثروت ومن ورائها الاحرار الدستوريين (٤٧) ، فانه يبدو ان تلك الوزارة ما كانت لتقل عن سابقتها ، وقد وضح ذلك خلال

---

(٤٣) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨٤ .
(٤٤) السياسة في ١٤-٢-١٩٢٤ .
(٤٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٩١ .
(٤٦) نفس المصدر والصفحة .
(٤٧) Newman, E.W.P., op. cit., p. 249.

ظروف تشكيلها ــ كما مر بنا ــ يضاف الى ذلك ان مسلكها قد تبدى واضحا في مشكلة اخرى لم تتأخر كثيرا ، وتتعلق بتعيين رئيس مجلس الشيوخ وخمس اعضائه الذين نص الدستور على تعيينهم وليس انتخابهم . وقد مرت هذه المشكلة بعدة ادوار مختلفة بدأت من قبل ان تؤلف الوزارة وكانت موضوع المخابرات الدائرة بين سعد ونشأت مندوب القصر . وقد اثيرت هذه المسألة للمرة الاولى خلال لقاء حسن نشأت بسعد يوم ١٣ يناير عندما ابلغه بأن تعيين الشيوخ من اختصاص الملك ، فلم يرغب سعد في مناقشته نظرا لانه لم يكن قد توفر على دراستها . وفي ١٧ يناير عاد حسن نشأت فكرر لسعد رأيه السابق ، فرد عليه سعد ــ بعد دراسة المسألة ــ بأن الملك له ان يعين مع وزرائه اعضاء مجلس الشيوخ ، ولم يتمكن كل منهما ان يقنع الاخر بوجهة نظره ، الا ان سعدا اوضح له ان المسألة قانونية ومن الممكن عرضها على الاستشارة ، وانه من جانبه لا معارضة عنده في أن يقوم الملك بتعيين من يشاء ما دام صالحا لتعيينه (٤٨) . وقد حدث ذلك كله ــ كما هو واضح ــ من قبل ان يشكل سعد وزارته .

وفي اول فبراير ــ بعد تشكيل الوزارة ــ عرض الملك على سعد للمرة الاولى مسألة تعيين رئيس مجلس الشيوخ مقترحا لها يحيي ابراهيم ، فأبدى سعد معارضة في ذلك نظرا لفشله في الانتخابات ، وسخط الناس عليه بسبب القوانين التي أصدرها خلال مدة حكمه ، وكذلك « بسبب احتقاره للامة حتى في استعفائه الاخير » . فعدل الملك عن رأيه مؤقتا . وقد عرض عليه سعد تعيين احمد مظلوم الا ان الملك رفض تعيينه ، ويذكر سعد انه فهم منه « ان الانجليز يحومون حول عدلي من بعيد » وعلى ذلك رؤي ارجاء البت في الموضوع الى فرصة أخرى (٤٩) .

وعاد الملك في الثامن من فبراير فعرض على سعد ثلاثة اسماء من بينهم احمد ذو الفقار وزكي ابو السعود ، فلم يقر سعد ايا منها ، ورجا الملك منحه قدرا من الوقت للتأمل ، فطلب اليه الملك ألا يخرج في اختياره عن واحد من هؤلاء الثلاثة نظرا لانه بحث المسألة كثيرا ، وانه مضطر الى اختيار أحدهم . وأعرب عن انه كان يود تعيين احمد مظلوم او توفيق

---

(٤٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٧٣ .

(٤٩) المصدر السابق ، ص ٨١ ــ ٢٧٨٢ .

نسيم غير انه وعد بأن يكون محايدا (٥٠) وفي العاشر من فبراير عرض سعد على الملك تعيين محمود فخري ، فرفضه الملك كما رفض اقتراحا آخرا بتعيين عبد الرحيم صبري على الرغم من الحاح سعد عليه ، وعند ذلك راى سعد تعيين احمد زيور، فقبله الملك « للضرورة ولكن القبول لم يكن نهائيا». وفي اليوم التالي - ١١ فبراير - وعد الملك سعدا بابلاغه رأيه النهائي فيهذه المسألة يوم ١٤ فبراير (٥١) .

ويبدو ان الملك كان قد اتخذ من شغل وظيفة رئيس مجلس الشيوخ وسيلة للضغط على سعد كي يسلم له في مقابلها بتعيين خمس اعضاء المجلس . كما ان سعدا من جانبه لم تغب عنه هذه المساومة ولذلك فقد حرص على الا يتنازل للملك فيها . وقد علم سعد من توفيق نسيم أن الملك استدعاه اليه يوم ١٢ فبراير وناقشه - ضمن أمور أخرى - في مسألة رئاسة مجلس الشيوخ وحبذ له احد مرشحيه الثلاثة وهم يحيي ابراهيم واحمد ذو الفقار وزكي أبو السعود . وقد ابدى توفيق نسيم معارضة في ثلاثتهم واقترح عليه تعيين عبد الرحيم صبري فرفضه الملك ، وطلب الى نسيم التأمل في الموضوع والعودة اليه في اليوم التالي . وقد ابدى سعد استغرابه من مسلك الملك الخاص بمناقشة مثل هذه الامور مع الوزراء من وراء ظهر رئيس الوزارة « لانه من شأنه اذا استمر وامتد ان يخل التضامن بيننا » (٥٢) .

وفي الموعد الذي حدد الملك - أي ١٤ فبراير - سلم الى سعد قائمة بأسماء نحو اربعين مرشحا للتعيين في مجلس الشيوخ ، من بينهم اعضاء الوزارة السابقة - ما عدا اثنين - « وتمسك بهم شديد التمسك ، وأبى ان يوافق على تعيين زيور رئيسا ، الا على شرط قبولهم وقبول تعيين احمد ذو الفقار مكان زيور سفيرا فتوقف سعد في ذلك قليلا ، فقام الملك بحذف بعض الاسماء لتضم القائمة ٣٢ مرشحا فقط وصرح له « ان تعيين هؤلاء يكون بارادة سنية لا بقرار من مجلس الوزراء » مدعيا ان ذلك حق من حقوقه ، فحاول سعد ان يوضح له ان احكام الدستور - خاصة المادة ٤٨ - تشير صراحة الى ان الملك يستخدم سلطاته بواسطة وزرائه ، الا ان الملك

---

(٥٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٤ .

(٥١) المصدر السابق ، ص ٢٧٨٥ .

(٥٢) المصدر السابق ، ص ٢٧٨٦ .

لم يقتنع بذلك ، وأصر على رايه مؤكدا « انه ثابت عليه كل الثبات » ، وبعد مناقشة بينهما ، اقترح سعد استشارة « أهل الخبرة في هذا الامر مثـل فان دن بوش Van Den Bosch قال كذلك وتوفيق نسيم ، فوافقه سعد على ذلـك (٥٣) .

وقد حاول الملك ان يستميل الى رأيه توفيق نسيم فأخذ يستدعيـه اليه ويناقشه في الخلاف القائم ، غير ان توفيـق نسيم أصر علـى موقفـه بشجاعة تعجب لها الملك لوقوفه الى جانب سعد ، وصرح له انه « يريد اذا له يفز برأيه ان يكتب لي ــ أي لسعد ــ بما يفيد انه فضل أن يكون الانتخاب عاما لكل اعضاء الشيوخ لا خاصا بالثلاثة اخماس » ، كما انه دفـع اليـه بمذكرة تؤيد حقه الشخصي في تعيين اعضاء الشيوخ (٥٤) .

وفي نفس الوقت فان سعدا عرض المسألة على زملائه اعضاء الوزارة يوم ١٦ فبراير ، اتفقت كلمتهم « على ان تعيين الاعضاء يجـب أن يكـون باشتراك الوزراء وبناء على ما يعرضه مجلسهم ، وانه لا ينبغي التهـاون في الامر » . وقد ذهب كل من مصطفى النحاس ومحمد سعيد واحمد مظلوم أبعد من ذلك حيث رأوا ضرورة التشدد في التمسك بحقهم ولو ترتبت على ذلك استقالة الوزارة . وهنا اعترض واصف غالي مبديا أن للاستقالـة عواقب وخيمة لانها تكون « ثورة ضد الملك ، مع ان القصد اذا كانت ثورة فلا تكون الا ضد الانجليز ، واذا لم يكن من الامر بد فمن الاسلم التسليم . فأوضح سعد للوزراء « ان الملك يرى بحسن نية ان الامر له ويتشدد فيه » ، وانه استشار في المسألة مستشار قضايا الحكومة ، كما سيطلب رأي النائب العام لدى المحاكم المختلطة ــ اي بوش ــ كما وعد الملك بذلك ، وصرح لزملائه انه اذا « كان أهل الخبرة يقولون انه لا حق لنا فذاك يبرر موقفنا امام الامة ، وبراءتنا من تهمة التهاون بحقوقها ، وفيه رضا الملك ، اما الرأي الآخـر ــ أي رأي المتشددين الثلاثة ــ فعواقبه تكون سيئة للغاية » (٥٥) .

وفي مساء ١٧ فبراير التقى سعد مع فان دن بوش ــ حيث كان قـد بعث في طلبه من الاسكندرية حيث مقر عمله ــ وعرض عليه مسألة الخلاف

---

(٥٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٨٧ ــ ٢٧٨٨ .
(٥٤) المصدر السابق ، ص ٢٧٨٨ .
(٥٥) المصدر السابق ، ص ٢٧٨٩ .

القائم ، ويذكر سعد « ورأيته ضعيفا في علم الحق ، وكان رأيه انه مـا دام الدستور موقوفا فالملك يعين من نفسه وبلا اشراك الوزراء اعضاء الشيوخ»، فعارضه سعد موضحا له ان الدستور اذا لم يكن نافذا فان القوانين الحالية تحتم أن يكون تعيين هؤلاء بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء وفقا لدكريتو الخديو اسماعيل الصادر في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، فاقتنـع فان دن بوش بذلك ، واضاف له سعد انه يخشى كثيرا ان يتناقش مجلس النـواب في ذلك فيكون لمناقشته « أثر غير حميد » فوعده بوش بأنـه سيقابـل الملك ويقنعه بذلك (٥٦) . وفي اليوم التالي عاد بوش الى سعد « مخبرا بأنه أقنع جلالته التي ارتاحت بعد الاقتناع كل الارتياح « فشكره سعد على ذلك ، وقد أبدى الوزراء ارتياحهم لحسم الخلاف . وهنـا رأى سعـد ـ مـع زملائه ـ أن يعرضوا أسماء اعضاء الشيوخ علـى الملك » مـن غـير اشارة للمسألة الا اذا كان هو يشير من نفسه » (٥٧) .

وفي اليوم التالي ـ أي ١٩ فبراير ـ أبلغ سعدا ـ عند مقابلته به ـ « ان العقدة قد انحلت » وانه كان يرى « بسلامة نية » ان الحق كان بجانبه فتمسك به ، وعندما تبين له عكس ذلك لم يتردد في العدول عنه ، فرد عليه سعد ان ذلك يرجع الى « حكمة جلالتكم » واوضح له ان الوزارة اذا كانت قد تمسكت برأيها « فلكي تثبت للعالم اجمع انكم في الظاهر ، كما انتـم في الباطن ملكي دستوري تحترم الدستور ، فاذا كان لكم حق فلا تفرطـون فيه ، وان كان لغيركم أوجبتم احترامه » وانه بصفته وزيره الاول فانـه يغار « كل الغيرة على حقوقكم » (٥٧) . وقد شرع سعد في قراءة الاسمـاء التي اقترحتها الوزارة فأبدى الملك معارضة في بعضها (٥٩) ، فرجاه سعد الا يغضب « فهذا مجرد عرض ولجلالتك الرأي الاعلـى والامـر المطـاع » واعتذر عما وقع الاختيار عليه نظرا لان القانون اشترط شروطا في العضوية « من الصعب توفرها » كما انه رجا الملك « الصفح عما يلاقيـه مـن سوء الانتخاب » وبعد ان انتهيا من اختيار من يراد تعيينهم اتفقـا معـا على أن

---

(٥٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٩ .

(٥٧) نفس المصدر والصفحة .

(٥٨) نفس المصدر ، ص ٢٧٩٠ .

(٥٩) والاسماء التي اعترض عليها الملك هي : عبد المجيد شديد ، الشيخ شاكر ، حنـا باخوم ، احمد شفيق .

يعقد البرلمان في النصف الاول من شهر مارس القادم (٦٠) . وبذلك تكون هذه المسألة قد سويت على غير ما صورها فان دن بوش ، الذي يبدو انه قد أضفى عليها الكثير من وحي خياله (٦١) . وربما يفسر ذلك الصمت التام الذي لزمته صحف الوفد وخاصة جريدة البلاغ تجاه هذه المسألة .

ولم تكن مشكلة مجلس الشيوخ هي المشكلة الوحيدة التي أثيرت عند بدء تشكيل الوزارة بينها وبين القصر ، فقد برزت هناك مشكلة أخرى عندما رفض الملك ــ عند اول اجتماع لمجلس الوزراء عقد تحت رئاسته في ١٠ فبراير ــ ان يستصدر مرسوما بأجور الخفر ــ بناء على اقتراح الوزارة ــ واصر على ضرورة صدوره بقانون ، مما يعني ارجاء اصداره لما بعد عرضه على البرلمان عند اجتماعه ، نظرا لما في صدوره بمرسوم من مخالفة صارخة للدستور . فأعرب له سعد عن « ان المسألة لم أرها تستحق أقل أهتمام »، وانه استشار في ذلك قلم قضايا الحكومة ، فأشار عليه باصدار مرسوم بها ، كما انه لم يهتم بالامر لتفاهته ، ولكوني اعتمدت فيه على رأي الفقهاء . فاظهر الملك شيئا من عدم التشبث فيها (٦٢) ، وابدى نوعا من الاقتناع برأي سعد ، وان بدا ان القرار بشأنها قد أرجيء الى فرصة اخرى .

ويبدو ان المشاكل ما كانت لتهب فقط من هذا الجانب ، فلم تكد الوزارة تتقلد مهامها حتى أثار وزير ايطاليا المفوض في مصر مع سعد زغلول في الرابع من فبراير مشكلة أخرى تتعلق بضرورة ابعاد مصر لعدد من المناضلين الليبيين الذين قدموا اليها منذ فترة قصيرة هربا من مطاردة السلطات الايطالية وملاحقتهم . وكانت حجة الوزير المفوض في ذلك استناده الى ما يتمتع به من امتيازات أجنبية من ناحية ، وبوعد الوزارة السابقة له باخراجهم من مصر من ناحية اخرى ، وتوقف الامر « على الصيغة التي يحصل الاخراج بها » كما شرح ذلك لسعد . وقد جاهد سعد في ان يوضح له ان امتيازاته تخوله حق حماية رعاياه من استبداد الحكومة المصرية ، لا ان نوابهم « بوليسا لهم بالنسبة لما يحدث في ارض غير الارض التي يقيم فيها هؤلاء النواب كما اوضح له رغبة مصر في « توثيق عرى المودة » مع ايطاليا ، وانه لا علم له بما وعدت به الحكومة السابقة . واضاف انه في حالة حدوث اختلاف بينهما ينبغي « احالة الامر على محكمين » . فوعده الوزير المفوض

---

(٦٠) المذكرات ، ص ٢٧٩٠ .

(٦١) Bosch V.D., Vingt années d'Egypte, p. 75.

(٦٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٧ .

بدراسة الموضوع مع وزير الخارجية المصري عند وصوله الى مصر من الخارج ، وفي حالة وقوع اي خلاف بينهما فانه سيحتكم الى سعد زغلول (٦٣) .

وقد اثارت هذه المسألة وتطوراتها ثائرة الصحافة المصرية وحركت الرأي العام المصري تعاطفا مع اخوانهم في النضال والعروبة ، وكتب الكثيرون العديد من المقالات الصحفية ، كما نشرت الصحف الكثير من نداءات المواطنين التي يعبرون فيها عن تعاطفهم ، ويطالبون الحكومة بضرورة حماية هؤلاء القادة تضامنا معهم من جانب ، وحرصا على سيادة مصر واستقلالها من جانب آخر (٦٤) . وبالرغم من ذلك فقد استسلمت الحكومة المصرية للمطالب الايطالية بكاملها التي لم تتعد حد ابعادهم عن مصر ، ولكن حرصا منها على عدم الاصطدام بمشاعر الرأي العام أصدرت بيانا في ٢٤ فبراير اكتنفه الكثير من الغموض حيث نص على « ان ينطلقوا في أقرب وقت الى حيث يريدون » وقد فسره المصريون بامكان بقائهم في مصر ومغادرتهم المدينةالتي احتجزتهم الحكومة بها في الصحراء الغربية الى حيث يشاءون داخل مصر (٦٥) . بينما اذاعت شركة الانباء الايطالية بيانا حول هذه المسألة اوضحت فيه ان الاتفاق الذي تم بين مصر وايطاليا يقضي بأن الزعماء الطرابلسيين « يطرذون في الحال من الاراضي المصرية » (٦٦) . وقد أهاج ذلك البيان وطرد الليبيين من مصر سخط المصريين واستنكارهم لمسلك الحكومة (٦٧) . ومن الغريب ان هذه الازمة التي أثارتها ايطاليا في مستهل حكم سعد زغلول لن تكون الاخيرة من نوعها ، فلن تلبث حتى تثير مشكلة اخرى تتعلق بتحديد حدود مصر الغربية ومحاولة ايطاليا ضم واحة جغبوب الى الاراضي الليبية التي كانت تحتلها في تلك الفترة . وقد

---

(٦٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٢ .

(٦٤) الاخبار في ١٠-١ ، ٢٥-١-١٩٣٤ . البلاغ في ١٦-١ ، ١٨-١ ، ٢٠-١ ، ٢١-١ ، ٢٣-١ ، ٢٥-١ ، ٢٨-١ ، ٦-٢ ، ١٥-٢ ، ١٧-٢ ، ٧-٣-١٩٢٤ . السياسة في ٢٦-٢ ، ٢-٣-١٩٢٤ . لهيطة ، فؤاد الاول ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ هامش ٢ .

(٦٥) الاخبار في ٢٥-٢-١٩٢٤ .

(٦٦) الاخبار في ٢٥-٢ ، ١-٣ ، ٤-٣-١٩٢٤ .

(٦٧) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠-٤٦١ . مذكرات سعد ، المصدر السابق ، كراس ٤٦ ، ص ٢٧٦٥ .

وقفت وزارة سعد زغلول ـ خلال فترة حكمها ـ على ما يبدو من هذه الازمة موقفا لم يسمح بحلها حلا نهائيا (٦٨) .

وفيما يتعلق بمسلك الوزارة تجاه ما ورد في بيانها بشأن الروح الدستورية في جميع المصالح واحلال الوئام بين جميع المواطنين على اختلاف نزعاتهم ، وهو الامر الذي ابدت الصحف ارتياحها له ـ كما سبق أن مر بنا ـ فيبين ان وزارة سعد زغلول جانبها التوفيق في هذا الصدد حيث انه فكر في ١٢ يناير ـ كما أثبت في مذكراته ـ من قبل أن يشكل وزارته في الانتقام من رجال الادارة ممن وقفوا ضده وضد الوفد خلال الفترة السابقة ، وهو ما اطلق عليه « تطهير الادارة من الادران » . الا انه ما لبث ـ كما يذكر ـ « ان نات هذا الشعور واعتبرته غير لائق بمن يتولى سياسة الجمهور » (٦٩) . ومع ذلك فان سعدا لم يستطع تماما التخلص من تلك الرغبة . فقد طلب الى وكيل وزارة الداخلية في الثالث من فبراير ان يقدم اليه « كشفابالمديرينوتواريخهم والملاحظات التي على كل منهم » ، ويذكر انه لكي « لا يفهم الناس شبهة » فقد طلب ان « يشتمل الكشف على كل مأمير المراكز وحكمداري البوليس ووكلائهم ووكلاء المديريات » (٧٠) .

لكل ذلك فقد استهل مجلس الوزراء عمله عند اول جلساته بفصل بعض المديرين والمحافظين وتعيين غيرهم (٧١) . وسار المجلس ـ ومن خلفه سعد ـ في هذا الطريق شوطا بعيدا بالنسبة لكثير من الوظائف والموظفين ، رفض الملك موافقته في بعضهم ، وشجعه في البعض الاخر (٧٢) . وقد اثارت هذه الاعمال موجة استياء شديدة لدى اقطاعات واسعة من الراي العام ، وعدوها فاتحة تهدد كبار الموظفين في حياتهم وأرزاقهم وأكثر من هذا في استقلالهم (٧٣) .

---

(٦٨) البلاغ في ١٩ـ٩ ، ٢٦ـ٩ـ١٩٢٤ . السياسة في ٩ـ٤ـ١٩٢٥ . العقاد المصدر السابق ، ص ٦١ـ٤٦٢ . لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٦٩) المذكرات ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٧٠ .

(٧٠) المصدر السابق ، ص ٢٧٨١ . راجع كذلك :
Youssef, A., op. cit., p. 290.

(٧١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٨٥ .

(٧٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٢٧٩ .

(٧٣) السياسة في ١١ـ٢ ، ١٧ـ٢ ، ٢ـ٣ ، ٣ـ٣ـ١٩٢٤ . الاخبار في ١٠ـ٢ ، ١٧ـ٢ ، ٦ـ٣ ، ٤ـ١١ـ١٩٢٤ . المقطم في ٣١ـ١ـ١٩٢٤ . البلاغ في ٢٩ـ١ ، ٣١ـ١ ، ٥ـ٢ ، ١٢ـ٢ ، ١٩ـ٢ ، ٢٠ـ٣ ، ٢١ـ٢ ، ٢٧ـ٢ ، ٧ـ٣ ، ١٠ـ٣ ، ١١ـ٣ـ١٩٢٤ . المصور في ٢٤ـ٨ـ١٩٤٥ ، ص ٦ . الاخبار في ١٣ـ٨ـ١٩٦٣ .

ولقد كان من الممكن تبرير تلك السياسة لو أنها لم تسفر عن رغبة انتقامية صارخة ــ كما وضح لنا ــ او انها التزمت بسيادة القانون واحترام الدستور واحكامه ، باحالتهم الى مجالس تأديبية ــ كما اشارت الى ذلك جريدة البلاغ ذاتها ــ (٧٤) أو انها حتى سارت في تلك المعاملة الاستثنائية المتازة التي حبت بها انصارها ، بين كل من شاركوا في الجهاد واضيروا في مصالحهم بسببه من قبل حكومات سابقة (٧٥) ، وهي تلك الحجة التي طالما استند اليها سعد في تبرير تعيين الكثيرين منهم (٧٦) . وبذلك لا نستطيع الا ان نوافق على الرأي القائل بأن سعدا قد اصطنع سياسة جديدة ــ على الاقل في مستهل الحياة النيابية ــ التزمت بها الحكومات اللاحقة ، تقضي بملاحقة الموظفين المعارضين للوفد بل وطردهم من وظائفهم ، واسترضاء ــ بل وتملق ــ اولئك الذين يؤيدونه . وكنتيجة لذلك فان الموظف الحكومي الذي لم يستشعر الاستقرار في وظيفته منح ولاءه لقائد سياسي معين اكثر من ان يمنحه لبلده او المصلحة القومية العليا ، وقد جعل ذلك كله من العسير على الموظف ان يؤدي واجبه بأمانة عندما كان ذلك الواجب يتعارض مع مصالحه الذاتية (٧٧) .

يضاف الى ذلك ان الوزارة سمحت لنفسها خلال الترقيات القضائية باجراء العديد من الاستثناءات الصارخة التي كانت موضع محاسبة البرلمان من ناحية ، ومثار هجوم الصحف المعارضة من ناحية اخرى ، لم تستطع

---

(٧٤) البلاغ في ٢٠-٢-١٩٢٤ ، مقال بعنوان « عدل الوزارة ليس الا ظلما واجحافا ! » وان كان رأي كاتبه ان الاحالة الى المعاش ليس عقوبة ، وانما ينبغي تقديم هؤلاء المحالين الى مجالس تأديبية لتوقع عليهم مزيدا من العقوبات .

(٧٥) الاخبار في ٢٤-٥-١٩٢٤ . وذلك بشأن العمال المفصولين سياسيا خلال ثورة ١٩١٩ وموقف الوزارة منهم . راجع كذلك عدد ٢٨-٥-١٩٢٤ .

(٧٦) المصور في ٢٤-٨-١٩٤٥ ، ص ٦ ، من مقال بعنوان « بين سعد وبيني » بقلم عبد المجيد بدر وزير الشئون الاجتماعية . راجع كذلك : الاخبار في ٢٢-٨-١٩٦٣ . مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ١٩٢٤ ، ص ١١٥ ــ ١١٦ .

(٧٧) Zayid, M., op. cit., p. 143. & Marshall, J.E., The Egyptian Enigma, p. 281.

راجع كذلك : الغزباوي ، حزب الوفد ، رسالة غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس ، ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣ .

الوزارة في تبرير مسلكها ان تقدم اسبابا موضوعية مما اثار ثائرة الكثيرين (٧٨) .

وهكذا بدأت وزارة « الشعب » تجد نفسها وجها لوجه امام المحاذير التي طالما اعرب الشعب عن مخاوفه من ترديها فيها ، والاهم من ذلك مسلكها تجاهها مما قد يكشف عن قوة تلك الوزارة « الحقيقية » ، أو ما يفرض عليها الوقوع في تناقض حاد مع الجماهير التي اولتها ثقتها والاماني القومية التي قبلتها ،الامر الذي قد يدفعها الى التسليم ـ حتى من غير ارادتها ـ الى انتهاج ما لا يتمشى مع مظهرها الثوري وطبيعة تكوينها النضالي . ويبدو أن ما حدث بالفعل هو ان سعدا ووزرائه قد دفعا معا الى كل ما تخوف الشعب منه ، فقد بدأت العواصف تهب عليها من كل جانب ، الامر الذي جعل ربان السفينة يستسلم احيانا للمقادير .

وقد تمثل ذلك في العديد من المظاهر سواء المرتبطة بسياسة الوزارة الداخلية أم الخارجية ، ومن هذه المظاهر الداخلية ان طلاب المدارس سواء في القاهرة او في غيرها من مدن مصر حينما قاموا بمظاهرات يعبرون فيها ـ جريا على عادتهم ـ عن استنكارهم لتصريح ٢٨ فبراير بمناسبة ذكراه ، ابدى سعد استياءه من تلك المظاهرات ، وهو الذي طالما صرح بأنه « نكبة وطنية » . كما ان الوفد الذي لم يتخلف هو الاخر عن استنكار التصريح في بيان اصدره ، وصفته بعض الدوائر بأنهانما « جاء ذرا للرماد فيالعيون» (٧٩) واكثر من هذا فان بعض الجمعياتالسرية ـ منها « مصر الفتاة » و « المصري الحر في العهد الجديد » ـ لم تنقطع عن اصدار بياناتها الثورية التي تحذر الحكومة بأنه « اذا لم تتحقق مطالب الامة سريعا ، فالسهاممسنونةوالرصاص معد » (٨٠) . وربما تعزى تلك البيانات والمنشورات السرية الى ما اشيع حول خطبة العرش التي اعتزم سعد القاءها امام البرلمان يوم افتتاحه في الخامس عشر من مارس ١٩٢٤ . وقبل أن نتناول ذلك بالتفصيل يجدر بنا ان ننوه بمبلغ حرص الملك على افتتاح البرلمان يوم ١٥ مارس وهو اليوم الذي يوافق اعلان استقلال مصر كدولة ملكية دستورية وفقا لتصريح ٢٨ فبراير ،

---

(٧٨) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ . مجلس الشيوخ ، مضابط دور الانعقاد الاول ١٩٢٤ ، ص ١٤٢ . الاخبار في ٤ـ٥ـ١٩٢٤ . الاتحاد في ٢٢ـ٨ـ١٩٢٥ .

(٧٩) الاهرام في ٢٩ـ٢ـ١٩٢٤ ، والاعداد التالية . وقد نقل الاهرام استياء سعد عن جريدة التايمز الصادرة في ١ـ٣ـ١٩٢٤ . الكشكول في ٧ـ٣ـ١٩٢٤ .

(٨٠) الاهرام في ١٧ـ٣ـ١٩٢٤ . المقطم في ١٥ـ٣ـ١٩٢٤ .

ربما لكي يحصل من سعد زغلول على اعتراف عملي بكل تلك التغيرات الجديدة على الرغم من عدم اعترافه الرسمي بها واصراره المستمر على استنكارها . وهو ما قد حدث بالفعل (٨١) .

وفيما يتعلق بخطبة العرض وملابساتها ، فقد بدأت الشائعات تدور من حولها منذ تولي الوزارة مهام منصبها ، وتكاد تجميع الروايات المعاصرة على أن ضغطا قد فرض على الوزارة لتعديل بعض ما ورد بشأن الاستقلال التام لمصر والسودان ، أرجعه البعض الى القصر في حين نسبه اخرون الى المندوب السامي البريطاني (٨٢) . وسواء كان ذلك صحيحا أم لم يكن ، فالذي لا شك فيه ان الخطاب قد ورد مبهما حول القضية الوطنية ومطالب المصريين بشأنها ، الامر الذي أثار استياء الرأي العام بمختلف اتجاهاته بل حتى بعض رجال الوفد ذاتهم ــ اعضاء البرلمان ــ مما دفع المجلس الى التفكير في تعديلها ولم يمنعه عن ذلك الا تهديد سعد بالاستقالة فيما اذا لو تم ادخال ادنى تعديل عليها (٨٣) . لكل ذلك قامت جمعية « المصري الحر في المعهد الجديد » السرية بتوزيع منشور على اعضاء البرلمان يوم افتتاحه حذرتهم فيه من مغبة التهاون في حقوق الامة واختتمته بقولها « فان لعبت بعقولكم الاهواء ، وزين لكم الشيطان ان تميلوا مع الهوى ، فانتم قبل الانجليز اعداء البلاد وأحق منهم بالموت الزؤام » (٨٤) .

---

(٨١) راجع حول استنكار المواطنين والهيئات لذلك في الاخبار بتاريخ ٥ـ٣ ، ٨ـ٣ـ١٩٢٤ فكري اباظة ، مجموعة مقالات ، جـ ١ ، ص ٦٤ ــ ١٦٥ . هيكل ، مذكرات في السياسة ، جـ ١ ، ص ١٨٥ . انظر رأي آخر للعقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٣٧ . راجع قصيدة احمد محرم في التهجم على البرلمان وسعد زغلول عند افتتاح البرلمان ، محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، جـ ١ ، ص ٩٦ ــ ٣٩٧ .

(٨٢) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٥٠ ــ البلاغ في ٢٨ـ١ـ١٩٢٤ . الاخبار في ٨ـ٣ ، ٩ـ٣ ، ١٠ـ٣ ، ١٥ـ٤ ، ٢٠ـ٤ـ١٩٢٤ . الاهرام في ١٥ـ٤ـ١٩٢٤ .

(٨٣) البلاغ في ١٩ـ٣ ، ٢٠ـ٣ ، ٢١ـ٣ـ١٩٢٤ وغيرها . السياسة في ٩ـ٣ـ١٩٢٤ . الاخبار في ١٥ـ٣ حتى ٢٠ـ٣ ثم ٢٢ـ٣ـ١٩٢٤ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ . الجزيري ، آثار الزعيم ، ص ٨٦ ، ١١٥ ، ٢١ ــ ١٢٣ ، ٢٨ ــ ١٢٩ . مذكرات علوبة ، ص ٣٣ ــ ٤٣٤ . فكري اباظة ، المصدر السابق ، ص ٦٧ـ١٦٩ . مضابط مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ١ ــ ٤ ، ٧٨ ــ ٨٦ . مضابط مجلس الشيوخ ، المصدر السابق ، ص ١٠ ــ ١١ ، ١٨ ــ ٢٢ . مذكرات سعد ، كراس ٤٦ ، ص ٢٧٦٥ .

(٨٤) راجع نص المنشور في الجناية رقم ١١٠ لسنة ١٩٢٤ ، محفظة رقم (٣) ، ص ٣١ المحفوظة بالمتحف القضائي .

ويقودنا ذلك الى نقطة اخرى هامة تتعلق بموقف سعد زغلول ووزرائه من المعارضة التي تصدت لهما سواء ممثلة في الصحافة او من جانب بعض اعضاء مجلس النواب الذين فازوا بعضويته سواء عن الحزب الوطني او حزب الاحرار الدستوريين ومن خلفهم احزابهم . ونستطيع القول ان موقف سعد تجاهها قد نبع اساسا من فكرته عن السلطة ، حيث انه آمن عن يقين بالسلطة المطلقة ــ اشرافا وممارسة ــ متجاهلا تلك القوى المعارضة ــ مهما بلغ حجمها ــ ذلك لانه نظر اليها باعتبارها تشكل « طائفة هزيلة » تكونت من رجال « تنكبوا الحظيرة الوطنية » ومن هنا بنى موقفه منها (٨٥) .

حقيقة اننا لا نستطيع ان ندعي ان تلك المعارضة ــ صحفيين أمبرلمانيين ــ توقفت عن شن حملاتها القاسية على الوزارة وسعد زغلول شخصيا ، حيث لم تكن تخلو صحيفة من صحفهم اليومية من مقال او عدة مقالات تنتقد فيها الوزارة واعمالها سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، وبأسلوب موضوعي او غير موضوعي ، الا ان ذلك لا يمكن ان يفسر وحده مسلك الوزارة تجاهها . ولهذا فقد منعت الوزارة ممثلي بعض هذه الصحف من حضور جلسات البرلمان ، ووقفت موقفا سلبيا تجاه اعتداءات المتظاهرين من مؤيدي الحكومة عليها ، واكثر من هذا فقد قدمت العديد من الصحفيين الى المحاكمات ، وحرمت منح تراخيص بانشاء صحف جديدة لبعض الصحفيين وممثلي الاحزاب ، بل ذهبت ابعد من ذلك عندما اوقفت بعض تلك الصحف وعطلتها وفوق ذلك فانها لم تتردد في تطبيق احكام قانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١ ــ الذي بعث بعد تعطيله في عام ١٩٠٩ ــ ضد الصحف والمجلات المعارضة ، على الرغم من ان دستور ١٩٢٣ قد نص في بعض احكامه على تأكيد حرية الصحافة (٨٦) . وقد قامت الوزارة بذلك كله في حين انها انتهجت

---

(٨٥) Vatikiotis, P.J., The Modern History of Egypt, p. 273.
راجع حول راي سعد في المعارضة : مضابط مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٨٢٤ .

(٨٦) حول المعارضة وهجومها على سعد ، راجع : اعداد السياسة والاخبار والكشكول وغيرها خلال تلك الفترة . غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ١٣٠ ــ ١٣١ . وحول موقف وزارة سعد من قانون الصحافة راجع : الاخبار في ٢٦ــ٨ــ١٩٢٥ . الاتحاد في ٦ــ٨ ، ١١ــ٨ ، ١٩ــ٨ ، ٢٢ــ٨ ، ٢٣ــ٨ ، ٢٥ــ٨ــ١٩٢٥ . البلاغ في ٢٣ــ٧ــ١٩٢٦ .
وحول مسلك سعد ووزارته تجاه الصحافة والصحفيين راجع : الاهرام في ١٧ــ٣ــ

خطة مغايرة تماما تجاه الصحف المؤيدة لها من حيث مدها بالاموال وما الى ذلك (٨٧) . كل ذلك دعا البعض الى ان يسم مسلك سعد تجاه صحف المعارضة بانه كان مسلكا « اوتوقراطيا تماما مهلكا لتجربةالحكومةالدستورية الدستورية في مصر » ، ذلك لان سعدا الذي اصبح زعيم الامة ورئيس الحكومة كان من الصعب عليه ان يعترف او يتقبل اقل معارضة سواء من جانب الاحزاب الاخرى ، او حتى اي اختلاف في الرأي من جانب انصاره رجال الوفد انفسهم (٨٨) .

وهكذا وجد سعد زغلول نفسه في موقف شائك للغاية ، فلا هو ارضى شهوات انصاره ومطامعهم ، كما يتضح من مذكراته (٨٩) ، ولا هو استطاع ان يتجنب انتقادات او حتى مزاعم مخالفيه الذين كانوا يدركون تماما ان ادارة شئون مصر لم تكن خالصة لسعد او للوزارة وحدهما ، بل ان ادراك سعد ذاته ما كان ليقل بحال من الاحوال عنهم في هذا الصدد . ومن هنا اتساع الهوة شيئا فشيئا بين قدرات الوزارة وامكانياتها ومطالب الجماهير وامانيها ، الامر الذي اوقع الوزارة في حرج شديد . وقد تمثل ذلك في العديد من المطالب كان في مقدمتها المطالب العمالية .

وتفصيل ذلك ان الطبقة العمالية المصرية خرجت من الحرب الكبرى وهي اكبر حجما واكثر تنظيما بفعل عوامل كثيرة مختلفة ، يهمنا ان نبرز منها فداحة الاستغلال الواقع عليها من جانب المولين واصحاب رؤوس الاموال الذين كانوا من الاجانب فيمعظمهم، نتيجة لما تمتعوا به منامتيازات. ومن هنا عجزت الحكومات المصرية المتعاقبة عن التدخل لحمايتهم من خلال تشريعات العمل المختلفة ، ومن ثم وجدت هذه الطبقة ان من اللازم عليها تنظيم صفوفها من ناحية ، والدفاع عن مطالبها باستخدام اشكال التنظيم

١٩٢٤ . المقطم في ٦-٧-١٩٢٤ . السياسة في ١٦-٣ ، ٤-٧ ، ٦-٧-١٩٢٤ . كوكب الشرق في ٢١-٩-١٩٢٤ . الاخبار في ١٦-٣ ، ١٧-٤-١٩٢٤ . مضابط مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٨٧ - ٨٨ ، ٢٩٤ ، ٣٠٨ ، ٦٠٩ - ٦١٥ ، ٦٨٠ - ٦٨١ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٨٤ - ١٨٧ ، ٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٩-٢٠٠ حمزة ، ادب المقالة الصحفية ، جـ ٧ ، ص ٢٢١ . فكري اباظة ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٥) ملف (٢٩) ص ٣٠٢٠ .

(٨٧) السياسة في ٢١-٩-١٩٢٤ .

(٨٨) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس المصدر والصفحة . وراجع كذلك :
Vatikiotis, P.J., op. cit., p. 274.

(٨٩) المذكرات ، كراس ٤٦ ، ص ٢٧٦٦ ، وكراس ٤٧ ، ص ٧٨ ، ٨١ ، ٢٧٨٤ .

والدفاع المختلفة من ناحية اخرى سواء من خلال النقابات أو الاتحادات او الاضرابات وما الى ذلك . وقد نجحت في هذا المجال الى حد ليس بقليل، ومن هنا وجدت الافكار الاشتراكية ـ التي بدأت تهب على افق المجتمع المصري وبشكل منظم بعد نجاح ثورة روسيا الاشتراكية عام ١٩١٧ ـ صدى لها بين افراد تلك الطبقة ، فتكونت في مصر احزاب اشتراكية بل وحتى شيوعية ـ للمرة الاولى في تاريخها ، واعلنت تلك الاحزاب المختلفة عن برامجها الاجتماعية والسياسية ، تبنت فيها مطالب الطبقة العاملة سياسيا واجتماعيا . وراحت توسع قواعدها بين افراد تلك الطبقة العاملة ونجحت في استقطاب العديد من افرادها في كثير من مدن مصر . وبذلك تصدرت تلك الاحزاب قيادة الطبقة ـ أو على الاقل قطاعات منها (٩٠) ، الامر الذي افزع لبس فقط السلطات المحلية ، بل كذلك السلطات البريطانية ذاتها حتى من قبل ان تعلن تلك الاحزاب عن وجودها رسميا (٩١) . وقد ادى ذلك الى وقوع صدامات متعددة بين افراد هذه الطبقة وتنظيماتها ، وبين السلطات الحاكمة خاصة بعد ان شاركت هذه الطبقة بكل قوتها في معركة التحرر السياسي خلال فترة المد الثوري الذي انبثق مع ثورة ١٩١٩ وما تلاها . وقد خرجت تلك الطبقة مؤمنة ـ بعد التحامها الثوري بقيادة حركة الاستقلال المثلة في الوفد المصري وما تفرع عنه من تيارات سياسية بل وحزبية ـ اختلاف النبع الذي خرج منه كل منهما ، والاساليب التي ينتهجها ، واكثر

---

(٩٠) حول الحركة العمالية وتطورها راجع : عبد المنعم الغزالي ، تاريخ الحركة النقابية ، ص ٥٩ وما بعدها . امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة ، ص ٥ وما بعدها . رؤوف عباس ، تاريخ الحركة العمالية ، ص ٦٨ وما بعدها . محمد انيس، دراسات في المجتمع المصري ، الكاتب في ١ـ٨ـ١٩٦٥ ، ص ٣٣ـ٣٥ . ابراهيم عامر ، ثورة مصر القومية ، ص ٦٣ وما بعدها . المقطم في ١٣ـ١١ـ١٩٢٠ . الامة في ٢٩ـ٤ ، ١ـ٥ـ١٩٢٣ .

(٩١) حول فتوى استصدرتها السلطات البريطانية من مفتي مصر الشيخ بخيت بشأن تناقض البلشفية مع الاسلام في ١٨ـ٨ـ١٩١٩ وقد ثار حولها جدل واسع بين مؤيد ومعارض ، راجع : المقطم في ١٨ـ٨ ، ٢٥ـ٨ـ١٩١٩ . النظام في ١٨ـ٨ـ١٩١٩ . المنبر في ١٤ـ٨ ، ١٧ـ٨ـ١٩١٩ . الافكار في ٢٢ـ٨ ، ٢٦ـ٨ ، ٢٨ـ٨ ، ٢٩ـ٨ ، ٥ـ٩ـ١٩١٩ . الاهالي في ١٥ـ٨ ، ١٩ـ٨ ، ٢١ـ٨ ، ٢٣ـ٨ ، ٢٤ـ٨ـ١٩١٩ . المنار في ٤ـ٨ـ١٩٢١ ، ص ٥٢٢ ـ ٥٣٢ . وراجع كذلك :
F.O., 407/185, Nos. 155, 341, 351. & Lacquer, W., The Soviet Union and the Middle East, p. 24.

من هذا المطالب والاهداف التي يؤمن بها ويدافع عنها كل منهما . ولهذا كله ففد حاولت تنظيمات تلك الطبقة خلال الفترة ما بين اعلان الاستقلال المصري في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وبين تقلد سعد زغلول رئاسة الوزارة ان تعيد صياغة اهدافها ومطالبها وبرامجها ، بل وحتى وسائل تحقيقها ، الامر الذي وضعها وجها لوجه امام السلطة وممثليها من ناحية ، واكسبها خبرة ومراسا لا شك فيه حتى من خلال خسائرها واجراءات القمع التي ووجهت بها من ناحية اخرى (٢) . ولذلك فنحن لا نجد في ذلك الصدام الذي وقع بين تلك الطبقة وتنظيماتها ، وبين وزارة « الشعب » الا استمرارا لحركة كفاحها وتضالها الذي لم تتوقف عنه لحظة حتى خلال نضالها السياسي ضد الاحتلال الاجنبي ، وهو الامر الذي غاب حتى عن اذهان قادة حركة « الاستقلال التام » . غير ان الجديد في الموقف هو ان الطبقة العمالية ربما قدرت ــ وقد جانبها التوفيق في تقديرها ــ أن حكومة « الشعب » قادرة على ان تحقق لها الكثير من مطالبها .

ولهذا فقد قام الحزب الشيوعي المصري بتوجيه خطاب مفتوح الى سعد زغلول ــ رئيس الحكومة ــ يطالب فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وبحقها في الدفاع عن حقوقها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وانشاء مكاتب لاحصاء العمال العاطلين ، وتكليف لجان الوفد المركزية في كل انحاء البلاد القيام بتنظيم الفلاحين المعدمين في نقابات لرفع مستواهم أسوة باخوانهم في انحاء العالم ، وايجاد صلة بين هذه النقابات ، ونقابات العمال حتى يمكن

---

(٩٢) حول الحركة الاشتراكية والشيوعية ، راجع : الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ ــ ٩٢ . رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٥٢٨ وما بعدها . سلامة موسى ، تربية سلامة موسى ، ص ١٣٤ ، ١٦٥ . رؤوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٣٢ ــ ٢٣٦ ، ٢٤٠ . وراجع كذلك :

Lacouture, J. & S., Egypt in Transition, pp. 257-58. & A.S., A History of Africa, p. 129.

وراجع كذلك : الافكار في ٥ــ٧ ، ٩ــ٨ ، ٢٨ــ٨ــ١٩٢١ والعدد الاخير نشر فيه برنامج الحزب الاشتراكي . الاخبار في ١٢ــ٦ــ١٩٢٢ . الكشكول في ٢٠ــ٨ ، ١٧ــ١٢ــ١٩٢٢ . الاهرام في ١ــ٥ ، ٢ــ٥ ، ٣ــ٥ ، ١٨ــ٥ ، ٣١ــ٥ــ١٩٢٣ ، ٤ــ١ ، ٥ــ١ ، ٦ــ١ ، ٨ــ١ ، ٩ــ١ــ١٩٢٣ ، ٢٦ــ٥ ، ٢ــ٦ ، ٦ــ٦ ، ١١ــ٦ ، ٥ــ١٢ــ١٩٢٣ ، ٢٠ــ٢ ، ٢٧ــ٢ ، ٧ــ٣ ، ٨ــ٣ ، ٢٤ــ٣ــ١٩٢٤ ، ٤ــ٣ــ١٩٢٦ . البلاغ في ٢٨ــ٢ــ١٩٢٤ ، السياسة في ٢١ــ٢ــ١٩٣٤ ، ٣ــ٦ــ١٩٢٥ .

حشد القوى المصرية ، واختتم الحزب خطابه بمطالبة الحكومة بالاعتراف بحكومة السوفيات أسوة بالامم المتمدنة (٩٣) . يضاف الى ذلك ان الحزب قاد سلسلة من الاضرابات في مدينة الاسكندرية ، سرعان ما انتقلت الى غيرها من المدن المصرية الاخرى طوال شهري فبراير ومارس . وقد ساعد في انتشارها ما آلت اليه حالة الطبقة العاملة من السوء بعد الحرب الاولى من ناحية ، وقيام وزارة الوفد – عند اول اجتماع رسمي لها بتاريخ ١٠ فبراير – بالغاء لجان التوفيق التي طالما قامت بدور « رجل المطافيء » خلال منازعات العمل بين العمال واصحاب رؤوس الاموال ، دون ان تضع حلا بديلا في وقت كانت فيه ظروف العمال احوج ما تكون الى جهود هذه اللجنة (٩٤). ولهذا فقد تحولت تلك الاضرابات الى حركة سياسية احتل فيها العمال بعض مصانع الاسكندرية ورفعوا عليها الرايات الحمراء وقد وجه سعد نداء الى هؤلاء العمال جاء فيه « انكم اذا احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا فانكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن ، وأن أبيتم الا احتلال ملك الغير اغتصابا فانكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون » . وقد كان لهذا البيان اثر كبير في فض الاضراب وخروج العمال المغتصبين (٩٥) .

وعلى الرغم من انتهاء الاضراب وخروج العمال حتى من غير وعد من الحكومة بتحقيق مطالبهم ، فقد وجدت وزارة « الشعب » فرصتها وشرعت في تنفيذ ما كانت قد بيتت النية عليه من ضرب الحزب الشيوعي المصري واتحاد النقابات العام ضربة قاضية . فجردت الحكومة حملة من رجال الجيش والبوليس للقيام بحركة اعتقالات واسعة النطاق في الاسكندرية والقاهرة والاقاليم القت خلالها القبض على قيادات الحزب واتحاد النقابات العام ، كما اصدرت قرارا بحل الاتحاد ومصادرة أوراقه (٩٦) .

---

(٩٣) رؤوف عباس ، الحركة العمالية ، ص ٢٥٢ . ابراهيم عامر ، ثورة مصر القومية ، ص ٦٤ .

(٩٤) المقطم في ١٢ – ٢ ، ١٩ – ٢ ، ٢٠-٢-١٩٢٤ . الاخبار في ٦-٣-١٩٢٤ . امين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٩٥) امين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ . الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٩٢ . حول النداء راجع الجزيري ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٩٦) امين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ٤٧ – ١٤٨ . الغزالي ، نفس المصدر ، ص ٩٣ – ٩٤ . راجع كذلك :
Young, G., p. 298. & A.S., op. cit., p. 131.

وتكاد تتفق الكثير من الكتابات على ان الاجراء العنيف الذي اتبعته وزارة سعد ازاء ضرب العمال في مارس ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك من محاكمات وتشريد واضطهاد لم يكن له ما يبرره على الاطلاق . بل ان هناك من يؤكد ان اتهام سعد للعمال بمحاولة الاستيلاء على ممتلكات الغير في ندائه اليهم كان « افتراء كاملا » على حركة عمال احد مصانع الاسكندرية (٩٧) . وقد دفع ذلك المسلك العنيف احد الاشتراكيين المصريين — وهو سلامة موسى — الى ان يلفت نظر الحكومة المصرية الى انها وهي مقبلة على اجراء مفاوضات « مع حكومة اشتراكية مؤلفة من العمال هي حكومة مستر ماكدونالد ، وهي وان كانت لا توافق الخطط الشيوعية ، فانها لا تحب وليس في وسعها ان تنظر بعين العطف الى اضطهاد الاشتراكيين » (٩٨) .

اما لماذا وقف سعد هذا الموقف المتشدد من الحركة اليسارية ، فنرى ان ذلك يرجع اساسا الى عزوف سعد تماما عن مجرد التفكير في الافكار الاجتماعية او الاشتراكية لان المعركة الاساسية — في تصوره — كانت سياسية بالدرجة الاولى ، ومن هنا فقد أزور عن مثل تلك الافكار ، بل انه بنى مواقفه السياسية على ذلك عندما احجم وهو في اوروبا عن الاستفادة بقوى اليسار الفرنسي والاوروبي ، على الرغم من صلاته وصداقاته التي أقامها مع بعض قادة حزب العمال البريطاني ، الذي كان يتبنى نوعا من الاشتراكية الاصلاحية عرفت باسم الاشتراكية النقابية (٩٩) . لكل ذلك فقد ظل سعد ينفي عن نفسه « تهمة » اعتناق الافكار الشيوعية او الاشتراكية .

وعلى اية حال فقد رأت الوزارة ضرورة الاهتمام بالعمال والطبقة العاملة ومشاكلها فبادرت في أول ابريل باصدار قرار يقضي بتأليف لجان في المحافظات

---

(٩٧) انيس ، ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطاني ، الهلال في ١-١٠-١٩٦٤ ، ص ٢٤ . امين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ٤٦-١٤٧ ، ٥٠ — ١٥١ .

(٩٨) الاهرام في ٨-٣-١٩٢٤ . مقال بقلم سلامة موسى بعنوان : « الاشتراكية والشيوعية وتاريخهما في مصر » .

(٩٩) حول موقف سعد من الحركة الاشتراكية والشيوعية ، راجع : لاشين ، سعد زغلول ، ص ٥٩ . مذكرات سعد ٥٢ ، ص ٢٩٠٨ ، وكراس ٤٩ ، ص ٥١ — ٢٨٥٢ . رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥١٢ . مجموعة خطب ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ . أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩ ، ص ٢١ — ٢٢ . أنيس ، ثورة ١٩ وحزب العمال البريطاني ، المصدر السابق ، ص ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ .

والمديريات للتوفيق بين العمال واصحاب الاعمال لتحل محل لجنة التوفيق التي سبق لها الغاؤها (١٠٠) . كما قام مجلس النواب بتأليف لجنة للعمال والشئون الاجتماعية ضمت الكثير من النواب الوفديين ممن عرف عنهم اهتمامهم بالشئون العمالية ، ويروى ان سعد زغلول كلف احد اعضائها بوضع تشريع عمالي ، لم يتمكن من انجازه نتيجة لسقوط الوزارة وحل مجلس النواب بعد ذلك بقليل (١٠١) .

كما رات الوزارة من ناحية آخرى ضرورة العمل على تشكيل اتحاد عمالي يضم العمال ونقاباتهم الفرعية بغرض سد الفراغ الذي خلا بالغاء اتحاد النقابات السابق الذي كان يخضع لنفوذ الحزب الشيوعي ، ورغبة من الوزارة في احتواء العمال مخافة اتجاههم الى دروب معادية لوجودها ومكانتها . ومن هنا تولدت فكرة انشاء ذلك الاتحاد العمالي الجديد حتى يكون مواليا للحكومة واداة سيطرة في يدها تحكم بها حركة الطبقة العاملة وتوجهها . وقد وقع الاختيار على عبد الرحمن فهمي ـ رجل سعد المخلص واداته في العمل السري ـ فنجح بفضل خبراته واساليبه المختلفة وصلاته الواسعة في تكوين ما عرف فيما بعد باسم « الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل (١٠٢) .

وعند هذا الحد نجد من اللازم علينا ان نتعرض بالدراسة لبرلمان ١٩٢٤ ، قبل ان نتناول مواقف سعد زغلول ـ كرئيس للوزارة ـ من البرلمان واعماله . وفيما يتعلق بمجلس النواب فقد تكون في دوره الاول من ٢١٤ عضوا كان للمعارضة ـ ممثلة في حزب الاحرار الدستوريين والحزب

---

(١٠٠) المقطم في ٢ـ٥ـ١٩٢٤ .

(١٠١) امين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ـ ١٩٨ . مجلس النواب ، دور الانعقاد الاول ، ص ٩٧ . دور الانعقاد الثاني ، ص ٣٠ ـ ٣٢ .

(١٠٢) امين عز الدين ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ ـ ١٧٠ . الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ ، ١٥٨ . انيس ، دراسة في المجتمع المصري ، الكاتب في ١ـ٩ـ١٩٦٥ ، ص ٣١ . رؤوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٨٤ ـ ٨٥ ، ٨٢ ـ ١٨٥ . الاخبار في ١٩ـ٤ ، ٢٣ـ٨ـ١٩٢٤ . السياسة في ٩ـ٥ـ١٩٢٤ . الاهرام في ٢٠ـ٤ـ١٩٢٤ . الجناية رقم ١١٠ قسم السيدة لسنة ١٩٢٤ ، محفظة (٤) ١٠٣ .

راجع كذلك :

A.S., op. cit., pp. 131-32.

الوطني ـ عشرون عضوا ، موزعين على النحو الموضح في الجدول التالـــي رقم ١ (١٠٣) :

جدول رقم (١)

مسلسل	اسم المديرية أو المحافظة	جملة عدد نوابها	المعارضة	نسبة المعارضة
١	القاهرة	١١	—	—
٢	الاسكندرية	٦	—	—
٣	القنال (١)	١	—	—
٤	السويس	١	—	—
٥	دمياط	١	١	١٠٠ ٪
٦	القليوبية	٩	—	—
٧	الشرقية	١٦	—	—
٨	الدقهلية	١٧	٢	١٢ ٪
٩	الغربية	٢٨	٣	١٠ ٪
١٠	المنوفية	١٨	٢	١١ ٪
١١	البحيرة	١٥	٤	٢٦,٥ ٪
١٢	الجيزة	٩	١	١١ ٪
١٣	بني سويف	٨	—	—
١٤	الفيوم	٩	—	—
١٥	المنيا	١٣	٥	٣٨ ٪
١٦	اسيوط	١٧	—	—
١٧	جرجا	١٤	١	٧ ٪
١٨	قنـــا	١٤	١	٧ ٪
١٩	اسوان	٤	—	—
٢٠	الحدود	٣	—	—
	الجملـــة	٢١٤	٢٠	٩,٦ ٪

(١٠٣) وتشمل محافظة القنال الاسماعيلية وبورسعيد . وكذلك تشمل الحدود كل من سيناء والصحراء الغربية ـ مرسي مطروح حاليا ، والصحراء الجنوبية ـ البحر الاحمر حاليا ـ راجع : مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الاول ص ٧ ـ ١٠ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

كما كان من بين اعضاء المجلس خمسة عشر عضوا قبطيا وعضو واحد يهودي اي بنسبة ٧،٥ ٪ من جملة عدد اعضاء المجلس ، وهي نسبة معقولة لا شك في انها تتلاءم مع حركة الكفاح المشترك التي خاضها المواطنون جميعا ضد الاحتلال البريطاني يضاف الى ذلك ان اعضاء المجلس توزعوا وفقا لمراتبهم والقابهم الاجتماعية على النحو الموضح في الجدول رقم ٢ (١٠٤) :

جدول رقم (٢)

مسلسل	اللقب	العدد	النسبة المئوية
١	باشا	٢٢	١٠،٢ ٪
٢	بك	٩٢	٤٣ ٪
٣	افندي	٦٦	٣٠،٨ ٪
٤	شيخ	١٧	٨ ٪
٥	بدون ألقاب (١)	١٧	٨ ٪
	الجملة	٢١٤	١٠٠ ٪

ويكاد ذلك التوزيع الاجتماعي للاعضاء يمثل حقيقة طبيعة تكوين النواب من البورجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة بأجنحتها المختلفة ، كما يعتبر انعكاسا صادقا وأمينا للفكر الذي عبرت عنه قيادة الثورة ثم قيادة الوفد بزعامة سعد زغلول لها . كما ضم المجلس بين صفوفه بعض الاعضاء الاميين (١٠٥) ، جنبا الى جنب مع عدد من المثقفين الذين لعبوا دورا كبيرا في طرح الكثير من القضايا التي جذبت الى المجلس انتباه الجماهير والصحافة الاجنبية خلال دورته الاولى للانعقاد .، وقد بدا أن النظام النيابي الذي انتهجته مصر قد اكتسب دفعة واحدة ــ كما يرى البعض ــ حق المواطنة على تلك الارض القديمة التي طالما رزحت تحت تسلط الفراعنة (١٠٦) .

(١٠٤) وكان يوجد ١٣ نائبا يحملون لقب دكتور من بين هؤلاء الذين لا يحملون القابا . كما بلغ جملة الحاملين لقب دكتور في المجلس كله ١٦ عضوا .

(١٠٥) المقطم في ١١-٤-١٩٢٤ .

(١٠٦) كولومب ، تطور مصر ، ص ٥٢ ــ ٥٣ . ثم :
Landau, J., Parliaments and Parties, p. 67.

ولكي تتضح لنا التأثيرات اللبرالية والعلمانية التي شهدتها مصر من خلال تطورها الاجتماعي الاقتصادي ينبغي ان تشير الى ان مثل هذه التغييرات الجديدة قد وجدت اصداء لها داخل مجلس النواب حين اقترح البعض ضرورة وضع مشروع علماني للاحوال الشخصية ، وهو القلعة الاخيرة القوية لسيطرة الشريعة الاسلامية واحكامها ، وكذلك نقدم اقتراح اخر يطالب بالغاء الاوقاف الاهلية والغاء وظيفة المفتي ، وهو ذلك المنصب الذي ظل لعدة قرون بمثابة رمز خضوع الدولة للشريعة الاسلامية (١٠٧) . وان تكن كل تلك الاقتراحات لم يأخذ بها المجلس خلال وزارة سعد ــ بل وحتى طيلة الحياة النيابية حتى ١٩٥٢ ــ الا انها مؤكدا تقف كمؤشرات لمدى وحجم التغيرات التي اصابت الواقع والفكر المصري معا خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

وقد نجح المجلس النيابي حقيقة في استصدار العديد من القرارات الهامة خلال دور انعقاده الاول ــ على الرغم من ان المسألة السياسية وتحديد علاقة مصر ببريطانيا شغلت الكثير من وقته وجلساته . ومن بين تلك القرارات قرار يقضي بوجوب استقلال العملة المصرية عن العملة الانجليزية، ثم قرار بانشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة ، وقانون الانتخاب المباشر ، وتأليف لجنة برلمانية لوضع مشروع قانون للتعليم الاجباري للبنين والبنات ، وتفضيل المنتجات المصرية على غيرها واشتراط ذلك في مقاولات الاشغال العامة ، والتوصية ببيع اطيان الحكومة لصغار الزراع ، وضرورة تعيين ممثلين مصريين لدى الشركات الاجنبية ، وأهم من ذلك حذف الاعتماد المالي المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني من الميزانية ، والغاء اعفائه من الرسوم الجمركية ، وتشجيع حركة التعاون بقيام الحكومة بتسليف شركاتها . وغيرها من القوانين والتوصيات المختلفة (١٠٨) . غير ان المجلس من ناحية اخرى اخفق في حل بعض المشاكل المعلقة واهمها مشكلة الموظفين ومرتباتهم (١٠٩) ، في نفس الوقت الذي قام فيه الاعضاء برفع

---

(١٠٧) Safran, N., Egypt in Search of Political Community, p. 113.

(١٠٨) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ــ ١٥٨ . البراوي ، حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ، ص ١٠١ ــ ١٠٢ .

(١٠٩) مذكرات الهلباوي ، كراس ٢ ، ص ٣٢ ــ ٣٣ . المضابط ، نفس المصدر ، ص ٥٤٠ . مضابط مجلس الشيوخ ، نفس المصدر ، ص ٣٠٦ . البلاغ في ٢١-٢ ، ٢٧-٢ ، ٧-٣ ، ١٠-٣ ، ١١-٣-١٩٢٤ .

مكافآتهم السنوية الى مبلغ ستمائة جنيه ، مما اثار استياء واسعا لدى الرأي العام (١١٠) . كما ان المجلس بأغلبيته الوفدية المطلقة لم يستطع ان يتخلص تماما من اتجاهه الحزبي فأصدر قرارا يقضي بصحة الطعن المقدم ضد صحة انتخاب محمد محمود ـ احد كبار قادة حزب الاحرار الدستوريين ـ وأسقط عنه عضوية المجلس ، من غير سند حقيقي مهما قيل في تبرير ذلك المسلك (١١١) . كما ان المجلس من ناحية اخرى ظل ينظر ـ بتأثير من قيادة الوفد ـ الى اعماله على انها رغبات وليست قرارات كما جرت بذلك العادة في الجمعية التشريعية وما سبقها من هيئات تمثيلية ، كمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهو الامر الذي لفت اليه النظر احد اعضاء المجلس ونبه الى خطورته (١١٢) . وكذلك رفض المجلس اقتراحا بفرض ضرائب تصاعدية على الاملاك والعقارات ، مع ما في النظام الضرائبي القائم من اجحاف بصغار الملاك (١١٣) ، الامر الذي يؤكد حرص النواب على مصالحهم الخاصة . كما رفض المجلس اقتراحا آخرا تقدم به احد الاعضاء بطبع مضابط الهيئات النيابية السابقة التي لم يتم طبعها حتى عام ١٩٠٩ الا في الجريدة الرسمية ، مع تأكيد العضو إهمية طبعها ونشرها (١١٤) .

وفيما يتعلق بموقف سعد زغلول من المجلس ينبغي أن نسجل ابتداء ان المجلس عقد خلال دورته الاولى تسعا وستين جلسة ، بدأت اولها في ١٥ مارس وعقدت الاخيرة بتاريخ ١٠ يولية ١٩٢٤ . وقد حضر سعد منها ٤٦ جلسة وتخلف عن حضور ٢٣ جلسة وتخلف عن حضور ٢٣ جلسة اي بنسبة ٣٠ ٪ من جملة عدد الجلسات ، ولئن بدا ارتفاع نسبة تخلف حضور سعد جلسات المجلس ، الا انها والحق تمثل نسبة ضئيلة تماما بالقياس الى أعبائه

---

(١١٠) المضابط ، نفس المصدر ، ص ٤١ ـ ١٤٢ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ . مضابط الشيوخ ، نفس المصدر ، ص ١١١ ، ١٢٤ ، ٤٥ ـ ١٤٦ ، ١٦٣ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ . السياسة في ٥ـ٨ـ١٩٢٤ .

(١١١) مضابط النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ـ ٢٤١ . السياسة في ١٢ـ٤ـ١٩٢٤ هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ . البلاغ في ٢٢ـ٤ ، ١٧ـ٦ـ١٩٢٤ . السودان في ٢١ـ٤ـ١٩٢٤ . راجع كذلك :

Youssef, A., op. cit., p. 291.

(١١٢) المضابط ، المصدر السابق ، ص ٦٢ ـ ٣٦٣ . البلاغ في ٢٠ـ٥ ، ٢١ـ٥ ، ٢٦ـ٥ـ١٩٢٤ . الاخبار في ١٨ـ٥ ، ١٩ـ٥ ، ٢١ـ٥ ، ٢٢ـ٥ـ١٩٢٤ .

(١١٣) المضابط ، نفس المصدر ، ص ٥٠٩ .

(١١٤) المضابط ، نفس المصدر ، ص ٨٦٨ .

وظروفه الصحية من ناحية ، واذا ما قورنت بنسبة حضور غيره من الاعضاء المتفرغين من ناحية ثانية . وتكاد تجمع المصادر على مبلغ قيادة سعد وزعامته للمجلس ودوره وتوجيهه (١١٥) ، والامر لكذلك حقا الى الحد الذي طبع فيه المجلس بطابعه المعتدل وحال دون استصدار القرارات الجريئة. ومثال ذلك نجاح سعد في حمل المجلس على التراجع عن قرار سبق له اتخاذه ويتعلق بالغاء قانون الاجتماعات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ، وهو ذلك القانون الذي ستستخدمه وزارة احمد زيور القادمة في قمع الوفد وسعد وتحركاته (١١٦) . كما فعل سعد نفس الشيء عند مناقشة ميزانية وزارة المعارف ، ونجح في حمل المجلس على التراجع عن قرار سبق له استصداره بالنسبة لحذف بعض بنود الميزانية ، وكان ذلك الاعتماد المالي الذي قرر المجلس الغاءه يتعلق بالرقابة والاشراف على البعثات التعليمية في اوربا(١١٧). يضاف الى ذلك ان سعدا تصدى لموقف بعض النواب بشأن عدم اقرار القوانين والقرارات التي صدرت في غيبة الحياة النيابية في مصر منذ ١٩١٤ حتى ١٩٢٤ .. وقد كانت نظرية سعد تتلخص في انها قد اصبحت بالفعل « قوانين » وان كانت « مؤقتة » الا انها نفذت بالفعل ، وليس في وسع المجلس الغاؤها (١١٨) . ولطالما ردد سعد في تصريحاته وخطبه قبل دخوله الحكومة استنكاره لها ورأى ضرورة الغائها . كما فعل سعد نفس الشيء بالنسبة لقانون التضمينات — او تعويض الموظفين الاجانب — الذي اصدرته وزارة يحيى ابراهيم عام ١٩٢٣ ، ومنع المجلس من الانسياق وراء المعارضة التي كانت تحاول الغاء ذلك القانون ، على الرغم من سابق استنكاره لهذا

---

(١١٥) كولومب ، تطور مصر ، ص ٥٢ . حزب الاحرار الدستوريين ، اليد القوية ، ص ٦ . ثم :

Landau, J., op. cit., p. 68.

(١١٦) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٧٦٢ — ٦٦ ، ٧٧٢ — ٨٧٠ . مجلس الشيوخ ، نفس المصدر ، ص ٣٤ — ٤٣٨ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ . البلاغ في ٣-٧-١٩٢٤ ، ٢٦-٨-١٩٢٥ . وراجع كذلك :

Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, p. 282. & Lloyd, L., Egypt since Cromer, Vol. II, pp. 267-68.

(١١٧) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٧٥٠ — ٧٥١ .

(١١٨) الضابط ، المصدر السابق ، ص ١١٧ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٧٥٩ — ٧٦١ . مجلس الشيوخ ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

القانون (١١٩) . يضاف الى ذلك ان سعدا كان من وراء القرار الذي اصدره المجلس الخاص بأن يودع المواطن مبلغ ١٥٠ جنيه كتأمين اذا رغب في ترشيح نفسه لمجلس النواب ، وعندما أثير موضوع احتمال حرمان من ليس بذي مال من حق الترشيح ، كان من رأي سعد أن حزبه يستطيع ان يودع عنه هذا المبلغ أسوة بما يفعله حزب العمال البريطاني (١٢٠) . على انه من الامور التي تحمد لسعد حقيقة انه كان من رأي ضرورة قيام البرلمان بنفسه بالفصل في الطعون المقدمة في صحة عضوية النواب والشيوخ ، وعدم اعطاء هذا الحق مطلقا سواء للحاكم او اسناده الى القضاء أخذا بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وهو الاتجاه الذي اخذ به المجلس واصبح قاعدة دستورية جرت عليها مجالسنا النيابية فيما بعد (١٢١) .

وفيما يتعلق بمجلس الشيوخ ، فينبغي ان نسجل ابتداء أن الوزارة ـ التي اخذت من الملك حق تعيين نسبة الخمسين المنصوص عليها دستوريا ـ قامت بتعيين بعض الاعضاء الذين سبق لهم الاخفاق في الانتخابات مما عدته المعارضة بحق « استخفافا بارادة الناخبين وتحد لمشيئتهم واستهانة بروح الدستور » (١٢٢) . كما ينبغي ان تذكر ان سعدا والوفد وقفا من وراء تأييد انتخاب كل من يوسف وهبة ومحمد سعيد وأمثالهما لعضوية المجلس (١٢٣) ، وليس من العسير تفسير هذا الموقف المرتبط بوفاته مع القصر عقب عودته من منفاه الاخير . ومن الغريب ان هذا المجلس ـ شأنه شأن مجلس النواب ـ لم يخل من وجود بعض الاعضاء الاميين ، الامر الذي كان موضع سخرية الصحافة وتهكمها (١٢٤) .

وقد عقد مجلس الشيوخ تسعا وثلاثين جلسة خلال دور انعقاده الاول خلال الفترة بين ١٥ مارس و ١٠ يولية ١٩٢٤ ، لم يواظب سعد على

---

(١١٩) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٤٦٠ ، ٦٧٥ ـ ٦٧٧ ، ٨٥٣ ـ ٨٦٠ . الشعب المصري في ٢٠ـ٧ـ١٩٢٣ .

(١٢٠) المقطم في ٢٠ـ٦ـ١٩٢٤ . الضابط ، المصدر السابق ، ص ٧٧٨ .

(١٢١) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٨٢٣ ، راجع المادة ٩٥ من الدستور والتي اعطت للمجلسين حق الفصل في صحة العضوية ونصت « يجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة اخرى » .

(١٢٢) البلاغ في ٢٧ـ٤ـ١٩٢٤ .

(١٢٣) البلاغ في ٩ـ١ ، ١٥ـ١ ، ٢٢ـ١ـ١٩٢٤ .

(١٢٤) البلاغ في ١١ـ٤ـ١٩٢٤ . المقطم في ١١ـ٤ـ١٩٢٤ .

حضورها وحرص على حضور جلسات النواب . حيث لم يشترك سعد في هذه الجلسات سوى بحضور جانب من سبع جلسات فقط من مجموع تلك الجلسات .. وربما يرجع ذلك فيما يرجع الى عدم فعالية جلسات مجلس الشيوخ بالقياس الى اهمية جلسات النواب من جانب ، ونظرا لان مجلس الشيوخ كان يتكون في مجموعه من اعضاء وثيقي الصلة بالحكومة واتجاهاتها سواء المنتخبون منهم او المعينون .

ونظرا لان مناقشات البرلمان ، وخاصة مجلس النواب ، ما كانت لتخلو من المصاعب التي اثارتها المعارضة حتى من جانب أنصار الوزارة ورجالها واعضاء الوفد ، ورغبة من سعد في كبح جماح المشاكسين من رجال الوفد وتنظيم صفوفهم (١٢٥) ، والاهم من ذلك التسليم بالامر الواقع باعتبار الوفد حزبا سياسيا وليس هيئة موكلة عن الشعب المصري (١٢٦) ، فقد أوعز الى وكيل الوفد ــ حمد الباسل ــ (١١٧) بتوجيه دعوة الى الاعضاء الوفديين في مجلس النواب نظمت في ٢٦ ابريل ١٩٢٤ من اجل وضع نظام ثابت للوفد ، اسفرت عن ظهور ما عرف باسم « هيئة الوفديين » ، وذلك بناء على اقتراح تقدم به مكرم عبيد الذي استطاع ان يقنع الحاضرين بأن تلك التسمية تطابق المراد تماما ، فأحبط بذلك اقتراح بعض الاعضاء الرامي الى تسميته باسم « حزب الوفد » . وينبغي ان نشير الى انه قد سبقت هذا الاجتماع كثير من المناقشات حول « وضع الوفد » وذلك في اعقاب فوزه في الانتخابات وطرحت فكرة حله وتحويله الى حزب سياسي (١٢٨) ، وهو ما لم يكن لسعد أن يوافق عليه نظرا لتمسكه بوكالته عن الامة وضرورة استمرار الوفد ما بقيت القضية الوطنية الخاصة باستقلال مصر وعلاقتها ببريطانيا بغير حل . وعلى اية حال فقد اسفر الاجتماع عن وضع نظام جديد للوفد يقضي باعتباره لجنة تنفيذية للمجتمعين من اعضاء مجلس النواب الذين عدوا جمعية عمومية اطلق عليها « هيئة الوفديين » تحت رئاسة سعد زغلول . وتتكون تلك اللجنة التنفيذية اولا من اعضاء الوفد المنتخبين

---

(١٢٥) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٦٢ ــ ٤٦٣ .

(١٢٦) Landau, J., op. cit., pp. 157-58.

(١٢٧) المقطم في ٣-٢-١٩٢٤ . وقد قام الوفد بانتخاب حمد الباسل وكيلا له وعطا عفيفي لسكرتاريته .

(١٢٨) البلاغ في ١٥-١ ، ٢٠-١-١٩٢٤ .

في مجلس النواب ، وثانيا من ممثلين تنتخبهم الجمعية العمومية بواقع عضو واحد لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائبا فأقل ، ونائبين لكل مديرية يزيد عدد نوابها على ذلك . وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة كل اسبوع ، وتصبح قرارات هذه اللجنة ملزمة لهيئة الوفديين ، كما اشترط ضرورة ان يتقدم عضو الهيئة للجنة بالاقتراحات والاسئلة التي يريد تقديمها لمجلس النواب للنظر فيها قبل تقديمها . كما قضى النظام الجديد بانشاء ناد لهيئةالوفديين يسمى « النادي المسعدي » . وقد اوضح سعد ــ في الكلمة التي القاها في المجتمعين ــ انه قد تبين له من خلال زياراته وطوافه في البلاد « ان الاهالي غير راضين عن عدم تنظيم هيئتكم في المجلس ، وانا أصر على ضرورة تنظيم هيئتكم لان الحكومة ايضا يجب أن تشعر بقوة الهيئة التي تسندها خصوصا واننا قادمون على مفاوضات يحاول المعارضون بكل الوسائل ان يفسدوا جوها ويعكروا عليها . » وقد قام المجتمعون فعلا بانتخاب ممثلي المديريات لاستكمال تشكيل اللجنة التنفيذية (١٢٩) . وهكذا اصبح الوفد حزبا سياسيا منذ هذه اللحظة ، بل وربما قبل ذلك عندما تألف حزب الاحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ كما يرى البعض (١٣٠) . وقد علق المازني على اصرار الوفد على ان يتسمى بهيئة الوفديين دون أن يسمي نفسه حزب الوفد بأن ذلك « ليس الا مخادعة للنفس واسترسالا في التوهم » (١٣١) .

وعلى أية حال فقد حدث نفس الشيء بالنسبة لاعضاء مجلس الشيوخ عندما وجهت لاعضائه دعوة مساء ١٤ مايو ١٩٢٤ بواسطة محمد علي الجزار بتكليف من سعد زغلول .. واذا كان التنظيم الجديد قد مر من دون معارضة من جانب النواب ، فقد أثار احد الشيوخ ــ هو زكي ابو السعود ــ عدة اعتراضات بشأنه ، اولها انه رأى عدم جواز أسناد رئاسة هيئتهم الى سعد زغلول نظرا لعدم عضويته بمجلس الشيوخ الامر الذي يعد مخالفا لاستقلال المجلس . كما انه اعترض على مبدأ الزام الاعضاء بعدم تقديم مقترحاتهم أو رغباتهم أو اي اسئلة للمجلس قبل طرحها على اللجنة التنفيذية لهيئتهم.

---

(١٢٩) البلاغ في ٢٨-٤-١٩٢٤ ، ١-١-١٩٢٨ . المقطم في ٣٠-٤-١٩٢٤ . الجزيري ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ ــ ١٣١ .

(١٣٠) Zayid, M., op. cit., p. 111.

(١٣١) الاخبار في ٢٩-٤-١٩٢٤ . راجع حول رأي مختلف يرى ان الوفد لم يكن حزبا سياسيا حتى معاهدة ١٩٣٦ ، محمد انيس ، دراسة في المجتمع المصري ، الكاتب في ١-٩-١٩٦٥ ، ص ٣٠ .

وكذلك رأى انه لا محل لان يطلق على الاعضاء اسم « الهيئة الوفدية » ما دام المجلس حزبا واحدا ، لانه يرى ان الاحزاب تؤلف في الدول الاجنبية في مجالس النواب فقط لا في مجالس الشيوخ . وطرحت هذه الاعتراضات للمناقشة فأيدها البعض وعارضتها الاغلبية ، واخيرا تقرر اقفال باب المناقشة . فوافق على المشروع ١٠٢ عضو وانسحب عضوان هما صاحب الاعتراضات ــ زكي ابو السعود ومعه محمود شكري . وبذلك اقيمت الهيئة الوفدية بمجلس الشيوخ ، وانتخب محمد فتح‌الله بركات ــ ابن شقيقة سعد زغلول وزميله في منفاه الثاني ــ نائبا لرئاستها ، كما انتخب محمد محمود خليل سكرتيرا لها ومحمد عز العرب مساعدا للسكرتير (١٣٢) .

وفي مساء ٢٧ مايو اجتمعت اللجنة العمومية للهيئة الوفدية البرلمانية ــ أي للمجلسين النواب والشيوخ معا ــ بقاعة مجلس النواب برئاسة سعد زغلول ، فهنأهم على هذا الاتحاد الذي انتظموا فيها ودعاهم الى انشاء نادٍ ليكون مقرا للمداولات الهيئة ومسامراتها ، وانجاز اعمالها . وطرح على النواب مشروعا اعدته اللجنة التنفيذية ، وزع على الاعضاء ، فوافقوا عليه بالاجماع (١٣٣) . وقد قامت الوزارة فيما بعد ــ خلال شهر اكتوبر ــ بتأجير احد مباني الحكومة ــ التي كانت تستأجرها ــ للهيئة الوفدية لاتخاذه مقرا للنادي السعدي ، واشترطت ان تسري مدة عقد الايجار من شهر نوفمبر ١٩٢٤ حتى ٣٠ ــ ٤ ــ ١٩٢٨ (١٣٤) .

ونستطيع عند هذا الحد ان ننتقل الى دراسة علاقة سعد ووزارته ببريطانيا والحكومة العمالية البريطانية ، التي اسفرت في النهاية عن دخول كل من رئيس الحكومتين سعد وماكدونالد في مباحثات في نهاية شهر سبتمبر ١٩٢٤ . ويمكن القول ان تلك العلاقة بينهما بدأت ودية للغاية نتيجة للصلات والصداقات التي نشأت بين سعد والوفد وبين حزب العمال وقادته ــ كما مر بنا ــ وقد تبدت في مسلك الحكومة البريطانية تجاه الافراج عن المسجونين المصريين السياسيين في اعقاب قيام وزارة سعد مباشرة بغرض « توطيد

(١٣٢) البلاغ في ١٦ــ٥ــ١٩٢٤ . المقطم في ١٦ــ٥ ، ١٧ــ٥ــ١٩٢٤ . المصور في ١٥ــ١١ــ١٩٢٩ ، ص ٨ . الجزيري ، المصدر السابق ، ص ١٣١ ــ ١٣٢ .

(١٣٣) عبد الحميد سالم ، الزعيم الخالد ، ص ٣٩ ــ ١٠٤ . الجزيري ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

(١٣٤) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٨٨ .

صلات المودة » ، كما وضح ذلك في تصريح سعد زغلول في خطاب العرش عن استعداد حكومته للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الامال القومية لمصر والسودان .. غير ان تلك العلاقة الودية لم يقدر لها الاستمرار طويلا نتيجة لاصرار كل من الجانبين المصري والبريطاني على موقفه من القضية المصرية ذاتها من ناحية ، ولافراط سعد في تفاؤله بوزارة العمال البريطانية وموقفها من المسألة المصرية ، متجاهلا ان اهداف السياسة الاستعمارية الخارجية لا تتأثر البتة بتغير الحكومات البريطانية ، وان سياسة حكومة حزب العمال لا تقل تشددا عن غيرها من الحكومات الاخرى في تمسكها « بالمصالح البريطانية الخارجية » . وان اختلفت في شيء فانما يكون في الاساليب والوسائل التي تصطنعها لتحقيق تلك السياسة (١٣٥) .

وقد ساعد على تغيير تلك العلاقة العديد من الازمات التي اثيرت من الجانبين ، بدات من الجانب البريطاني بتصريح ادلى به رامزي ماكدونالد عبر فيه عن تمسك حكومته بتصريح ٢٨ فبراير واعتباره اساسا لاي مفاوضات مقبلة بين مصر وانجلترا (١٣٦) . وقد رد عليه سعد في خطاب العرش بأنه يرغب في الدخول في مفاوضات حرة من كل قيد ، وسبق ذلك ان طلبت وزارة سعد من المندوب السامي في ١٠ مارس ضرورة تعديل قانون تعويضات الموظفين الاجانب الذي اصدرته وزارة يحيى ابراهيم . وفي نفس الوقت فان هذه الوزارة لم تكف عن توجيه الانتقادات الى الموظفين البريطانيين العاملين في مصر . وقد دفع ذلك كله ماكدونالد الى ان يبعث الى اللنبي محذرا من خطورة اجراء اي تعديل (١٣٧) .

ومع ذلك فيبدو ان المندوب السامي لم يفقد الامل في الوصول الى اتفاق مع وزارة سعد زغلول فراح يبعث الى حكومته بالعديد من الرسائل لاقناعها بوجهة نظره (١٣٨) . كما بعث في ١٦ ابريل الى حكومته مقترحا عليها

---

(١٣٥) Fabunmi, L.A., The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, p. 83. & Youssef, A., op. cit., p. 291.

(١٣٦) الكشكول في ٧-٣-١٩٢٤ ، ص ١٥ . عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٢٥ - ٤٢٦ .

(١٣٧) Lloyd, L., op. cit., p. 84.

(١٣٨) Ibid, pp. 84-85.

تخويله سلطة ابلاغ سعد زغلول انه في حالة موافقته على عقد محالفة هجومية دفاعية مع بريطانيا تصبح مصر بمقتضاها دولة محاربة اذا ما وجدت بريطانيا نفسها في حرب ، وعندئذ توافق حكومة انجلترا على بحث انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، وتسقط اي دعوى في حماية الاجانب والاقليات ، كما تمنح مصر الاشتراك الفعلي في ادارة شئون السودان ، واخيرا تنظر حكومته بعين الاعتبار الى الغاء وظيفتي المستشارين المالي والقضائي (١٣٩) . ويبدو ان ماكدونالد لم يقر اللنبي على اقتراحه السابق (١٤٠) ، وان ترك له حرية جس نبض زغلول والمدى الذي يمكنه المضي اليه في المفاوضات . وقد جرت اتصالات خلال شهر ابريل بين كل من سعد واللنبي – بناء على دعوة ماكدونالد لسعد بالبدء في اجراء المفاوضات (١٤١) – اصر فيها سعد على ضرورة اشتراط ان لا يكون الدخول فيها « مضيعا على مصر حقا من الحقوق ، او مفيدا قبولها حالة من الحالات التي لم تعترف بها » (١٤٢) . ولذلك فقد رد عليه ماكدونالد بتصريح ادلى به امام مجلس العموم البريطاني في ٨ مايو ، موضحا ان المفاوضات التي ستجري بين الحكومتين « ستكون قائمة على السياسة التي اقرها البرلمان الانجليزي في ١٤ مارس ١٩٢٢ » ، وهو ما يعني تمسكه بتصريح ٢٨ فبراير وكل ما ترتب عليه من اجراءات . ومن اجل ذلك اعرب سعد في رده على الاستجواب المقدم من احد اعضاء مجلس النواب بجلسة ١٠ مايو عن ان وزارته لن تدخل المفاوضات « الا حرة من كل قيد ، والا مستنكرة محتجة على ان لانجلترا حقا في الاحتفاظ بالنقط الاربع » (١٤٣) .

وقد طرات عدة عوامل اخرى وسعت من شقة هذا الخلاف وضاعفت من تشدد كل من الجانبين ، واولها ان الحكومة البريطانية رات تمثيل السودان في معرض المستعمرات الامبراطورية البريطانية في ويمبلي دون الرجوع الى الحكومة المصرية ، وقد تمسكت الحكومة المصرية بحق مصر في

---

(١٣٩) Lloyd, L., op. cit., p. 86.

(١٤٠) Zayid, M., op. cit., pp. 118-19.

(١٤١) مذكرات سعد ، كراس ٤٥ ، ص ٢٧ – ٢٧٢٨ .

(١٤٢) البلاغ ، في ٣٠-٦-١٩٢٤ . من مقال لعبد القادر حمزه بعنوان : « بيان الوقف . مسئولية الحكومة البريطانية فيه » .

(١٤٣) مضابط مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .

ضرورة استشارتها ـ بحكم اشتراكها مع انجلترا في ادارة شئون السودان. وجرت مراسلات عدة بهذا الصدد وانتهت بأن اجاب اللنبي الحكومة المصرية بأن بريطانيا ليس لديها اي اعتراض على اشتراك السودان في معرض مصري دون تشاور مع الحكومة البريطانية (١٤٤) . غير انه وضح من هذه الازمة الحد الذي بلغه سيرلي ستاك ـ سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام ـ في تجاهل الحكومة المصرية ، وربما يفسر ذلك مدى الحملة العنيفة التي اثارها نواب المجلس عليه بجلسة ١٧ مايو ، والتي شارك فيها سعد اعضاء المجلس استياءهم من موقف السردار ان لم يكن قدحرض عليه(١٤٥). ولذلك فقد عاد ايضا المجلس في جلسة ٢٤ مايو الى نقد مشروعات الري التي تقوم بها الحكومة البريطانية في السودان ، والتي لم يتخلف سعد عن الاعراب عن تضامنه مع الاعضاء في الاحتجاج عليها (١٤٦) . كل هذا وغيره وسع شقة الخلاف واضاف العقبات التي تعترض اجراء المفاوضات بين سعد وبين الحكومة البريطانية . وقد اكد سعد وجود تلك العقبات في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٤ (١٤٧) .

وعلى الرغم من ذلك ، ومن وقوع بعض حوادث الاعتداء على الموظفين البريطانيين في مصر ، فان اللنبي لم يتخل عن عقيدته في نجاح المفاوضات مع سعد زغلول وراح يعبر لماكدونالد عن رغبته في ضرورة بدء المباحثات(١٤٨)، الا ان ماكدونالد رد عليه بتاريخ ٣٠ مايو ردا حاسما وصريحا ينص على « ان مركز بريطانيا العظمى في مصر مهما حاول المصريون استنكاره ، فانه معترف به تماما قانونا ودوليا ، فقد كانت مصر من الناحيتين القانونية والفعلية محمية بريطانية الى ان قامت حكومة جلالة الملك ـ التي لها وحدها دون سواها الحق والقدرة ـ بتعديل هذا الوضع بمحض اختيارها ومنحتها قدرا من الاستقلال ، الذي كان نتيجة مباشرة للاجراء الذي اتبعته حكومة جلالة الملك » وأضاف : « ان الغرض الحقيقي من المفاوضة مع زغلول ينحصر في احتمال ان مثل هذا الاتفاق الذي يقبله هو سوف تقبله مصر ، وانه ما لم

---

(١٤٤) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٦٤ ـ ١٦٧ . وكذلك :
Fabunmi, L.A., op. cit., pp. 73-74.

(١٤٥) الضابط ، المصدر السابق ، ٣٤٤ .

(١٤٦) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ ـ ٣٨٤ .

(١٤٧) الضابط ، نفس المصدر ، ص ٣٩٢ .

(١٤٨) Lloyd, L., op. cit., p. 88. & Wavell, V., op. cit., p. 105.

يتلق ردا بالايجاب فلا جدوى لمفاوضة زغلول (١٤٩) . ويبدو ان اللنبي لم يتأخر في ابلاغ سعد ــ على الاقل ــ بمضمون هذه الرسالة . ذلك لانه في الثاني من يونيه شهدت قاعة مجلس النواب المصري جلسة عاصفة صارع فيها سعد اعضاء المجلس بأن وزارته « قابلت هذه الصعوبات بالحزم والعزم » ، واضاف بانها قامت بتذليلها « بما صان كرامة الامة وحفظ حقوق البلاد ، وشرح للاعضاء في جلسة سرية تفصيلات الازمة وما انتهت اليه . فاعرب المجلس عن « كمال ثقته » بالوزارة (١٥٠) . وفعل سعد نفس الشيء في مجلس الشيوخ في جلسته في نفس الليلة وحصل كذلك على ثقته به وتأييده لخطته (١٥١) . ولا نستطيع ان نقطع برأي في الكيفية التي ذللت بها الوزارة تلك العقبات ، وكل ما يمكن تأكيده هو ان مجلس النواب قد استمر في انتهاج خطته المتشددة تجاه بريطانيا ، وقد وضح ذلك خلال العديد من جلسات المجلس واهمها جلسة ٧ يونية خلال مناقشة الميزانية عندما أصر البعض على ضرورة عرض ميزانية السودان على المجلس باعتبار ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر . وقد حاول سعد خلال هذه الجلسة ان يشرح للاعضاء صعوبة ذلك ، الا ان المعارضة لم تقتنع برأيه (١٥٢) . وقد حدث نفس الشيء في جلسة اخرى بتاريخ ٢٣ يونيةعندما توصل الاعضاء الى قرار بالغاء نفقات جيش الاحتلال البريطاني من الميزانية المصرية ، كما توصلوا الى « اقتراح برغبة » بحذف البند المخصص بالميزانية الذي تدفعه الحكومة المصرية لجمارك السودان نظير ادخال مهمات وذخائر الجيش المصري السودان ، وقد وافق سعد على هذا الاقتراح (١٥٣) . وفي نفس الوقت طرح اقتراح بطرد الضباط الانجليز من الجيش المصري ، ومع ان هذا الاقتراح لم يحصل على موافقة المجلس ، الا ان مجرد عرضه كان يكفي لاثارة الكثير من المشاكل مع بريطانيا (١٥٤) .

ويبدو أن تركيز اعضاء المجلس على المسألة السودانية كان مبعثه تصاعد تيار الحركة الوطنية السودانية من ناحية ، كما يرجع الى تلك الحركة

---

(١٤٩) Lloyd, L., op. cit., p. 89.

(١٥٠) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٤٤٧ ــ ٤٤٨ .

(١٥١) مجلس الشيوخ ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(١٥٢) الضابط ، نفس المصدر ، ص ٦٣ ــ ٤٦٦ .

(١٥٣) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٦١٦ ، ٦٦٨ ، مجلس الشيوخ ، ص ٣٦٧ .

(١٥٤) الضابط ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .

التي قامت بها السلطات البريطانية في السودان وتتلخص في حمل السودانيين على توقيع العرائض التي تعرب عن ثقتهم في الحكومة البريطانية والمطالبة بالانفصال عن مصر . وعندما تظاهر السودانيون ضد هذه الاجراءات اصطدمت بهم السلطات البريطانية ومنعتهم من التعبير عن ولائهم لمصر ، كما منعت وفدا منهم من الحضور الى مصر للتعبير عن تلك المعاني . وقد استنكر سعد هذه الاعمال تماما (١٥٥) .

لكل ذلك فقد أثار مجلس اللوردات البريطاني بجلسة ٢٥ يونية مسألة السودان ، فصرح ممثل الحكومة في المجلس بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأي شكل كان ، وانه لن يسمح بوقوع تبدل في نظام السودان او باجرائه دون اذن البرلمان البريطاني (١٥٦) . وقد أدى هذا التصريح الى اثارة موجة من الاستياء في مصر والسودان . فبادر سعد بالتصريح في مجلس النواب المصري بجلسة ٢٨ يونية بأن الخطة البريطانية مدبرة من قديم وان حزب العمال قد اقرها ، واعلن ان الامة لن تتنازل عن السودان وصرح باستعداده للتخلي عن الحكم في مواجهة تلك التصريحات البريطانية المتشددة ، فاتخذ المجلس قرار الثقة التامة به وبالوزارة وطلب اليه ان يبقى مشرفا على اقدار البلاد فشكرهم سعد على الثقة به ، وابلغهم انه سيعرض الامر على الملك . فطالبه الاعضاء بضرورة ان يعرض عليه قرارهم ببقائه ، فوافقهم على ذلك (١٥٧) .. وحدث نفس الشيء في مجلس الشيوخ . وسافر سعد الى الاسكندرية لمقابلة الملك ، فعبرت له الامة خلال رحلته بكامل هيئاتها وافرادها عن تأييدها وثقتها به ورغبتها في بقائه .

وعاد سعد في اليوم التالي ٢٩ يونية فصرح للاعضاء بأن الملك يشارك النواب رغبتهم في بقائه في الحكم ، وانه نزولا عن رغبة الملك والامة والنواب قد رأى سحب استقالته « مراعاة للقواعد الدستورية » وأكد لهم ان الوزارة ستواصل سعيها « في الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر

---

(١٥٥) المضابط ، المصدر السابق ، ص ٥٩ — ٦٦٢ ، ٦٦٩ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٦٩٤ ، ٧١٨ . مجلس الشيوخ ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٤٤ — ٣٤٥ . البلاغ في ٢٧ — ٦ ، ٣٠-٦-١٩٢٤ . الاهرام في ٢٧-٦-١٩٢٤ . السودان ، ص ٢١ .

(١٥٦) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ١٣٩ .

(١٥٧) المضابط ، المصدر السابق ، ص ٧١٣ — ٧١٨ .

والسودان » (١٥٨) . ويبدو ان سعدا قصد من وراء حركته هذه ان يحصل من البرلمان والامة على مزيد من التأييد والسند الشعبي لمواجهة الصلف البريطاني ، ومن ناحية اخرى كي يدفع اللنبي الى مزيد من الضغط على حكومته حتى لا يفقد امله في فوات فرصة حل المسألة المصرية مع وزارة سعد زغلول .

ولهذا فان مساعي اللنبي لم تتوقف ، فقد نشرت جريدة السودان خبرا بتاريخ ٩ يولية ـ نقلا عن جريدة التايمز بتاريخ ٤ يولية ـ فحواه ان ماكدونالد عاد فأبلغ الحكومة المصرية ثانية بأنه على استعداد « للبحث في اية مسألة يمكن بحثها على اساس معقول مما له علاقة في النقاط الاربع المحتفظ بها ، وانه لا يكون احد الفريقين مرتبطا بقبول مطالب الآخر لانهما سيكونان في مركز يسمع الواحد منهما آراء الاخر فقط . والمستر ماكدونالد راغب في بدء المفاوضات وسيدخلها الفريقان وهما على قدم المساواة تماما امام بعضهما البعض » (١٥٩) . ومما يؤكد صحة هذا الخبر ان جريدة السياسة نشرت في نفس اليوم ـ ٩ يولية ، نقلا عن مراسل التايمز في القاهرة ـ ان المفاوضات الرسمية وان لم يكن مرجحا ان تبدأ في القريب العاجل الا ان سعد زغلول يرى ان يمهد الطريق لها بمباحثات ودية مع مستر ماكدونالد حتى يمكن التحقق مما اذا كان الوقت مناسبا لبدء المفاوضات او تأجيلها لفرصة اكثر ملاءمة (١٦٠) ، وهو الترتيب الذي سيتم الاخذ به فعلا ، وربما يكون للنبي دخل في التوصل اليه . غير ان حوادث السودان بدأت تتفاقم بشكل واسع مما دعا الوفد الى ان يصدر احتجاجا على مسلك السلطات البريطانية ، كما قام بتشكيل لجنة برئاسة وكيله حمد الباسل للقيام بجمع اكتتابات من المصريين لاعانة السودانيين الذي اصيبوا خلال مظاهراتهم السلمية التي عبروا فيها عن مشاعرهم تجاه اخوانهم المصريين (١٦١) . وفي مثل هذا الجو المضطرب حاول شاب يدعى عبداللطيف عبد الخالق الدلبشاني الاعتداء على حياة سعد زغلول باطلاق الرصاص عليه

---

(١٥٨) المضابط ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ـ ٧٤٨ . مجلس الشيوخ ، المصدر السابق ، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٢ . راجع كذلك : حول هذه الاستقالة : فكري اباظة ، مجموعة مقالات ، ج ٣ ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ . السياسة في ٤-٧-١٩٢٤ .

(١٥٩) السودان في ٩-٧-١٩٢٤ .

(١٦٠) السياسة في ٩-٧-١٩٢٤ .

(١٦١) الاهرام في ٢٧-٦-١٩٢٤ . البلاغ في ٢٦-٦ ، ٢٧-٦-١٩٢٤ .

في ١٢ يولية ١٩٢٤ في محطة مصر عند سفره الى الاسكندرية لتهنئة الملك بعيد الاضحى .

ويحق لنا ان نتوقف قليلا عند هذا الحادث وما اثير بشأنه . وقد تردد في اعقاب الحادث ، كما نقلت ذلك المصادر المختلفة ان الجاني به مس من الجنون . وقد ثبت من الاطلاع على وثائق القضية ان ذلك الامر ليس صحيحا ، على الرغم من ان تقرير الطب الشرعي قد أثبت جنون المتهم ، الامر الذي أدى الى نقله الى مستشفى الامراض العقلية (١٦٢) . غير ان تقارير اطباء المستشفى اكدت المرة تلو الاخرى سلامة المتهم وعدم اختلال عقله (١٦٣) . وربما يرجع ذلك الى ان الجريمة كانت سياسية خالصة هدفها في المحل الاول منع سعد من السير في طريقه نحو دخول المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، وقد دبرت هذه الحادثة جمعيات الحزب الوطني في برلين — حيث كان المتهم يواصل دراسة الطب بها — والتي توزعت الى اربع هيئات مستقلة هي : الجمعية المصرية ، ولجنة الحزب الوطني ، ولجنة الدفاع العليا ، واخيرا الحزب الراديكالي المصري . وقد أجمعت هذه الهيئات الاربع على استنكارها لمسلك سعد زغلول ووزارته سواء في اعمالها الداخلية أو في خطتها تجاه قبول المفاوضة (١٦٤) . ومن الجدير بالذكر ان الحزب الراديكالي المصري كان حزبا شيوعيا تولى اصدار نشرة بعنوان « القصاص » استطاع ادخالها الى مصر بمختلف الوسائل (١٦٥) . وقد نشر في عددها الصادر بتاريخ يولية ١٩٢٤ مقالا بعنوان « الى صنيعة الاحتلال ونكبة الاستقلال الازهري سعد زغلول » تضمن هجوما عنيفا على سعد وتاريخه واعماله ونوه في نهاية النشرة بأنه سينشر في العدد القادم مقالا « عن بطل النهضة الحديثة ومحيي آمال الوطنيين عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشاني ، وسيصدر القصاص محلى بصورته الكريمة لا زال فخرا للوطن وعنوان النجابة والشجاعة النادرة والاقدام » (١٦٦) . ومن هنا نتبين حرص

---

(١٦٢) القضية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٢٤ ، محفظة (١) ، المودعة بالمتحف القضائي .

(١٦٣) نفس المصدر ، محفظة (٨) ص ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

(١٦٤) نفس المصدر والمحفظة .

(١٦٥) نفس المصدر ، محفظة (٤) .

(١٦٦) نفس المصدر ، محفظة (٢) . وقد صدر عدد سبتمبر ١٩٢٤ للنشر متضمنا العديد من المقالات . كان اهمها مقالا يعبر عن برنامج الحزب ويتضمن النقاط التالية : (١) قلب نظام الحكومة الحالية : أ — خلع من يدعونه ملكا . ب — طرد هذه العائلة الحاكمة . (٢) حل مجلس الشيوخ والنواب . (٣) الانتقام للوطن

التحقيق على أن يثبت جنون المتهم ، وانتهى الى اصدار قرار بحفظ القضية بتاريخ ٢١ ــ ١٢ ــ ١٩٢٤ (١٦٧) . في نفس الوقت الذي اتجهت فيه التهم والتحقيقات اتجاها اخرا نحو تحقيق قضية عرفت باسم «قلب نظام الحكم» التي اتهم فيها الكثيرون من رجالات الحزب الوطني في داخل مصر وخارجها بحجة اعتزامهم ارجاع الخديو السابق عباس حلمي الى عرشه بالقوة (١٦٨).

على اية حال فبعد ان تماثل سعد للشفاء من اصابته غادر مصر في طريقه الى اوروبا يوم ٢٥ يولية مصرحا بأن هدفه « الاستشفاء » ولكنه اذا تأكد من ان دخوله المفاوضات لن يضيع على مصر حقا من حقوقها فانـــه لا يتردد عن الدخول فيها متى استرد صحته (١٦٩) . وقد سافر اللنبي في أعقاب سفره من مصر الى أنجلترا بتاريخ ٢٩ يوليه (١٧٠) بعد ان كان سعد قد ابلغه ان الجزء الاخير من شهر سبتمبر « وقت مناسب » لمقابلة ماكدونالد» بقصد ان نتناقش ، واذا امكن ان نسوي المشاكل القائمة بيننا (١٧١) .

غير أن احداث السودان عادت فاضطربت من جديد خلال مطلع شهر اغسطس وبدات بمظاهرات قام بها طلاب المدرسة الحربية في الخرطـــوم صباح ٩ اغسطس ، وكذلك بعض فرق الجيش المصري ، فأطلقت عليهـــم القوات البريطانية الرصاص ووقع الكثير من الضحايا . وقد طلب رئيـــس الوزارة المصرية بالنيابة من حاكم السودان العام موافاته بالموقف ، فلم يجبه

من كل خائن بادئين بسعد. (٤) مقاومة الخطر الصهيوني والاسرائيلي. (٥) محاربة الدخلاء والاجانب . (٦) اغلاق الازهر واجبار « علمائه » على الاشغال اليدويـة . (٧) العمل ضد الاقباط . (٨) المساواة بين جميع الطبقات وتقسيـم الثروة . (٩)انشاء جمهورية اسلاميـة لمصر والسودان . (١٠) العمـل ضد الانجليـز . ويلاحظ بشكل عام انه ركز على الشئون الداخلية تماما على عكس سعد والاحزاب السياسية الاخرى ــ وجعل قضية الاستقلال آخر خطته .

(١٦٤) نفس المصدر ، محفظة (٥) .

(١٦٨) راجع اوراق هذه القضية تحت هذا الاسم بالمتحف القضائي بالقاهرة .

(١٦٩) البلاغ في ٢١ـ٧ـ١٩٢٤ .

(١٧٠) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٥) ص ٢٥٩٣ .

(١٧١) مذكرات سعد . كراس ٤٥ ، ص ٢٧٠٤ . كما ورد في خطاب ماكدونالد الى سعد زغلول المؤرخ في ٢٣ـ٨ـ١٩٢٤ . وهذه الكراس عبارة عن المراسلات التي سبقـت مباحثات سعد ماكدونالد المتبادلة بينهما ، وكذلـك المحاضر الرسميـة بجلسات المباحثات والتي قام بتسجيلها بخطه محمد كامل سليم الذي حضر هذه المباحثات وقام بدور المترجم .

الحاكم بشيء جريا على عادته (١٧٢) . وفي ١٥ اغسطس ارسلت الحكومة المصريه الى الحكومة البريطانية في لندن مذكرة احتجاج على مسلكها تجاه حوادث السودان ، حملت فيه الموظفين البريطانيين مغبة هذه الحوادث ، لانها تعمل على فصل السودان عن مصر ، ورأت ضرورة تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق في تلك الحوادث — وذلك بغرض تأكيد سيادة مصر على السودان — وتحديد ما قد يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئةالخواطر ، وذلك رغبة منها في « ازالة كل عقبة في سبيل الاتفاق المرغوب فيه رغبة شديدة » مع ضرورة وقف المحاكمات التي شرع فيها ، ولا فلا تقع المسئولية على عاتق الحكومة المصرية » (١٧٣) .

واعقب ذلك قيام الحكومة المصرية باصدار بيان سمحت بنشره في الصحف بما لا يخرج عن هذا المعنى ، وان كانت قد اوضحت فيه تفاصيل الاحداث منذ بدايتها (١٧٤) ، وقد ساعد ذلك على اثارة ثائرة المصريين ، وطالب الكثيرون بضرورة دعوة البرلمان — الذي كان قد انهى دورة انعقاده — للاجتماع لدراسة الموقف ، وقد عدل عن هذا الاقتراح ورؤي ترك الموقف للحكومة تتولاه بحزمها وحكمتها (١٧٥) ، وقد اعرب الكثيرون من المصريين خلال هذه الازمة عن رغبتهم في التطوع في الجيش المصري ، على ان يتولى الجيش الاشراف على تنظيم عملية التطوع . كما رأى البعض ان يستصدر مجلس الوزراء قرارا باجبارية التجنيد لكل من بلغسن التاسعةعشرة (١٧٦) . وقد طرحت جريدة السياسة ضرورة القيام باجراء استفتاء عام للسودانيين يجري تحت اشراف هيئة محايدة ، بعد ان رأت عدم جدوى الرجوع الى عصبة الامم نظرا لان مصر ليست عضوا بها ولان رأيها لن يكون ملزما للاطراف المعنية (١٧٧) . كما اعتزم العمال في جميع البلاد القيام بمظاهرة

---

(١٧٢) السودان ، ص ٢٢ . المقطم في ١٦—٨—١٩٢٤ . محمد لبيب الشاعد . مذكرتان ، ص ٢٩ — ٣٠ .

(١٧٣) السودان ، ص ٢٢ — ٢٣ . المقطم ، نفس العدد السابق . راجع كذلك : Newman. E.W., op. cit., p. 243.

(١٧٤) المقطم في ١٩—٨—١٩٢٤ .

(١٧٥) المقطم في ٢١ ، ٢٢—٨—١٩٢٤ . السياسة في ١٨ ، ٢١ ، ٢٢—٨—١٩٢٤ . النيل في ٢٨—٨—١٩٢٤ .

(١٧٦) المقطم في ٢١—٨ ، ٣١—٨ ، ٢٣—١٠—١٩٢٤ .

(١٧٧) السياسة في ٢٤—٨—١٩٢٤ .

كبرى صباح يوم ٢٢ اغسطس ، عمل عبد الرحمن فهمي ــ زعيم العمال ــ على منع قيامها خوفا من تطور الاحداث (١٧٨) .

وفي ١٥ اغسطس تلقت الحكومة المصرية ــ أي في نفس اليوم الذي بعثت فيه بمذكرتها ــ ردا من القائم باعمال المندوب السامي وصف بأنه « غير ودي » اعلنت فيه الحكومة البريطانية مسئوليتها الكاملة عن حفظ النظام في السودان وأيدت مسلك حكومة السودان في اتخاذ جميع التدابير التي تراها لازمة للمحافظة على الامن العام . واكثر من هذا فقد عزت تلك الحوادث الى مسلك البرلمان المصري والصحافة المصرية خلال الاشهر الخمسة الماضية ، كما اوضحت المذكرة انها خولت حكومة السودان ابعاد الفرق العسكرية المصرية التي قد « يرى منها عدم الولاء » ، مع حفظ حقها في اتخاذ أي تدابير اخرى تراها مناسبة للمحافظة على النظام (١٧٩) .

وازاء ذلك بعثت الحكومة المصرية بردها على هذا « الانذار » البريطاني بتاريخ ٢٢ اغسطس . ويتلخص في ان الحكومة المصرية من جهتها « تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام في السودان » ، وأعادت ما سبق ان ذكرته من أن الحوادث الاخيرة ترجع الى اعمال بعض الموظفين البريطانيين نتيجة لما تردد مرارا وتكرارا في البرلمان البريطاني وفي الصحافة البريطانية خلال الاشهر الاخيرة « انكارا لحق مصر على السودان » . ورات الحكومة المصرية ان السردار مسئول امامها عن نظام وحدات الجيش وحسن سلوكه ، ولهذا فليس له وحده ــ دون الرجوع الى الحكومة المصرية ــ اتخاذ قرار بابعاد جنود مصرية من السودان او تعزيز الحاميات الموجودة فيه (١٨٠) . وهي مذكرة لا شك قد صيغت في عبارات قوية وجريئة ودافعت عن حق مصر في السودان وفندت مزاعم الحكومة البريطانية .

لذلك فقد بادرت الخارجية البريطانية بالرد على مذكرةالحكومةالمصرية هذه بتاريخ ٢٨ اغسطس معربة عن ان النظام في السودان « هو مبدئيا شأن الحاكم العام » ، وفقا لما تقضي به احكام اتفاقية ١٨٩٩ التي يبدو ان الحكومة المصرية ــ على حد قولها ــ تتجاهل « ان الحقوق التي تتمتع بها مصر في

(١٧٨) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٨) ص ٣٨ ــ ٢٨٣٩ .
(١٧٩) السودان ، ص ٢٣ ــ ٢٤ . المقطم في ١٧ــ٨ــ١٩٢٤ ، ١٩ــ٨ــ١٩٢٤ . البلاغ في ٢٥ــ٨ــ١٩٢٤ .
(١٨٠) السودان ، ص ٢٤ . البلاغ ، نفس المصدر السابق .

السودان انما هي مستمدة من هذه الاتفاقية ، وليست مستمدة من مزاعم البرلمان المصري والصحافة المصرية » . واضافت بأن هناك تحقيقات تجري أمام محاكم مؤلفة من ضباط بريطانيين ومصريين ستبلغ قراراتها الى الحكومة المصرية في الوقت المناسب . وفيما يتعلق بأحداث المدنيين فانها تنظر امام المحاكم المدنية وفقا لاحكام القانون . وعادت فأكدت ما سبق لها ادعاؤه بشأن اسباب تلك الحوادث (١٨١) .

ولم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد بل انها عقدت خلال شهر اغسطس مؤتمرا خاصا في لندن لبحث الخطوات اللازمة لمواجهة الموقف الناجم عن أحداث السودان اشترك فيه كل من رئيس الوزارة البريطانية والمندوب السامي في مصر ـ اللنبي ـ وحاكم عام السودان ـ سيرلي ستاك . وقد اسفر ذلك المؤتمر عن اقتناعهم بضرورة استعداد الحكومة البريطانية لاجبار المصريين على اخلاء السودان كلية اذا ما دعت الحاجة الى ذلك ، وتكوين قوة عسكرية سودانية خالصة ، يسمح لحكومة السودان ـ تنمية لمواردها الاقتصادية بتنفيذ مشروع زراعة قطن الجزيرة لمواجهة نفقات تلك القوة الجديدة (١٨٢) ، وينبغي ان نشير الى ان تلك المقترحات ـ او القرارات ـ هي التي لجأ اليها اللنبي فيما بعد عند مقتل السردار في شهر نوفمبر ١٩٢٤ .

على اية حال يبدو ان ماكدونالد ـ رئيس الوزارة البريطانية ـ آثر ـ وربما من تشجيع من اللنبي الذي كان لا يزال موجودا في لندن بحث الموقف المتدهور الناجم عن ازمة السودان مع سعد زغلول شخصيا ، رغبة منه في التعرف على رأيه بشأنها ، والمدى الذي يمكن ان يقف عنده ، دون محاولة الاسترسال في سياسة تبادل المذكرات مع الحكومة المصرية في القاهرة ، التي ربما لن تسفر سوى عن تحطيم فرص التفاهم نظرا لتبادل كل من الجانبين الاتهامات بشأن تلك الحوادث (١٨٣) .. ولهذا فقد بادر في الثالث

---

(١٨١) السودان ، ص ٢٥ ـ ٢٦ . R.I.I.A., Great Britain in Egypt, p. 16.

(١٨٢) Lloyd, L., op. cit., pp. 133-34.

(١٨٣) وقد ابدت جريدة السياسة استياءها من تصريح وزارة الخارجية المصرية لسفير مصر في لندن عبد العزيز عزت القيام باجازته السنوية لمدة شهر ونصف ابتداء من اول اغسطس . في الوقت الذي يتأهب فيه البلدان للدخول في مباحثات مشتركة تكون مصر معها في حاجة ماسة الى خدماته . راجع : السياسة في ١١ـ٨ـ١٩٢٤ .

والعشرين من اغسطس ١٩٢٤ فبعث الى سعد زغلول برسالة استهلها بتذكير سعد برغبته في بحث وتسوية المشاكل المعلقة بين البلدين ، التي سبق له ابداؤها للنبي عند مغادرة مصر ، وانتقل مباشرة الى التأكيد على ضرورة المحافظة على الاوضاع الراهنة « فيما يختص بجميع المسائل التي ستكون موضوع مفاوضاتنا » . كما عبر له عن قلقه بشأن تصريحاته خلال المدة الماضية ، والخطة التي انتهجتها حكومته تجاه بعض المسائل الهامة والتي من شأنها ان تلهب مشاعر الشعب المصري ، وان كان قد عبر له عن ادراكه مدى صعوبة مركز سعد ، مما دفع ماكدونالد الى ان لا يقول « الا القليل وجعلت هذا القليل مساعدا لكم ومصوغا في لهجة مسالمة » . غير انه مع ذلك كان يشك كثيرا في نتيجة ذلك ، وصرح له بأن شكوكه قد تحققت نتيجة لمسلك الحكومة المصرية تجاه حوادث السودان وذلك بسبب « الدعوة الملحة التي دبرت ومولت بالمال من مصر « بقصد ارباك حكومة السودان ، ومع ذلك كله فقد ألقت الحكومة المصرية تبعة تلك الحوادث على البريطانيين مما يوضح « سوء النية » لديها ، وهو ما قد خيب أمل ماكدونالد في انه يتعامل « مع رجال شرفاء يميلون الى السعي في تسوية سلمية بالوسائل المستقيمة الشريفة » واوضح لسعد ان الحكومة المصرية تريد بعملها هذا ان تحقق نتائج دون مفاوضات وقبل الدخول فيها . وأكد له أن حكومته « لا ترهبها مثل هذه السياسة بل لا تزداد معها الا صلابة ، لأنه ليس هناك حكومة انجليزية تستطيع ان تقبل ان تتأثر بأعمال او خطط من هذا القبيل » ، وهو ما يفترض مقدما ان الحكومة المصرية ـ التي اتبعت تلك الخطة بغرض منع المفاوضات ـ تدركه تماما . ولهذا كله فقد رغب في احاطة سعد بالاثر الذي خلفته عنده تلك السياسة والتي دعته لان يرى ان « كل امل في مفاوضة ودية مجرد حسن ظن في غير موضعه » ، لانها تهدم الشرط الوحيد للتفاوض ـ وهو حسن الظن ـ وختم رسالته تلك بتحميل الحكومة المصرية وحدها دون سواها مسئولية ذلك (١٨٤) . ولا شك أن تلك الرسالة قد صيغت بلهجة شديدة وقاسية الى الحد الذي شككت فيه في شرف الحكومة المصرية ورجالها ، وهو ما لا تقضي به أصول وقواعد العرف الدبلوماسي . وقد كان من شأن هذه الرسالة « العنيفة » أن توضح لسعد زغلول ـ شخصيا ـ الى أي حد يستطيع ان يعتمد على صداقة ماكدونالد وحزب العمال البريطاني،

---

(١٨٤) مذكرات سعد ، كراس ٤٥ ، ص ٢٧٠٤ ـ ٢٧٠٥ .

وهو ما لم يفت ماكدونالد توضيحه لسعد . وقد بعث سعد ــ من باريس ــ برده على تلك الرسالة « العنيفة » في ٢٩ اغسطس ، واستهل بابداء اسفه لما عزاه رئيس الحكومة البريطانية الى وزارة سعد من امور لا يسعه الا ان يحتج عليها بكل قوته ، ونفى علمه وزملائه اعضاء الوزارة بأن احداث السودان كانت بتشجيع وتمويل من مصر ، وأكد له تاكيدا قاطعا عدم رغبة حكومته في اقامة العراقيل في سبيل المفاوضات المقبلة ، واوضح ان الجميع يدركون ان مصلحة البلدين « في حسن التفاهم » ويرجون باخلاص « الوصول الى اتفاق شريف بمفاوضات ودية » . وعزا سعد في رسالته سبب القاء تبعة الحوادث على البريطانيين الى مسلكهم نحو تشجيع عرائض الولاء للحكومة الانجليزية مما نجم عنه « ردود فعل من جانب الشعب السوداني » ، كما أن أي غموض أو سوء تفسير لبلاغات الحكومة المصرية ــ وهي امور يمكن توضيحها ــ لا يجوز « ان يحكم بناء عليها على نيات الوزراء المصريين ، ولا ان تتهم ذممهم الطيبة » . واوضح انه اذا كان هناك رجال غير شرفاء يعملون ضد المفاوضات وضد مصر فمن السهل التعرف عليهم « بالبحث عمن له مصلحة في ابقاء الحالة الحاضرة او تسويئها » ، وأضاف سعد ان تحميل الوزراء المصريين تبعة اعمال صادرة عن غيرهم « فيخشى ان يذكرنا بقصة الذئب مع الحمل تبريرا لاعمال لا مبرر لها » . كما اوضح مبلغ الاثر الذي خلفته تلك الحوادث في نفسه ، مما اضعف الامل الذي كان يعمل من اجله لاقامة الهدوء والطمأنينة لبلاده « بواسطة اتفاق صريح مع رجل صريح » . وختم سعد رسالته مقترحا ان من الاهمية ــ اذا لم تحدث المفاوضات المنتظرة ــ ضرورة « تبديد هذه السحب الكثيفة التي تمنع رجالا اشرافا من ان يروا ويتعرفوا رجالا أشرافا أخرين » ، ولهذا فانه يضع نفسه تحت تصرف ماكدونالد « بقصد ان نتفاهم تفاهما صريحا كاملا » لان ذلك سيساعد « على اعادة حسن النية المتبادلة التي بدونها يستحيل حصول شيء عادل أو دائم » (١٨٥) . وهكذا فقد جاء رد سعد زغلول قويا وصريحا مدافعا عن الكرامة الوطنية وعن حقوق مصر في آن واحد ، ولم يتردد في الاحتجاج على ما حوته تلك المذكرة البريطانية من مزاعم . وان كان في نفس الوقت قد حرص على ان يظل الباب مفتوحا بينه وبين ماكدونالد لازالة أسباب سوء التفاهم بين الحكومتين تمهيدا للوصول الى اتفاق صحيح وعادل مع رجال شرفاء.

---

(١٨٥) مذكرات سعد ، كراس ٤٥ ، ص ٢٧٠٦ ــ ٢٧٠٨ .

لذلك فقد بعث اليه ماكدونالد بخطاب جديد أعرب فيه عن اسفه لعدم امكان اجراء مفاوضات بينهما ـ كما فهم من خطاب سعد أليه (١٨٦) ، وان كان قد ابدى ارتياحه لاقتراح سعد الذي يرمي الى محاولة ازالة السحب التي رانت على علاقات البلدين ، كما أكد له رغبته في التعاون بكل وسيلة ممكنة لاعادة حسن النية بين البلدين . واضاف انه يكون سعيداً برؤيته في لندن في الوقت الذي يريد بعد يوم ٢٤ سبتمبر (١٨٧) . ولهذا فقد بادر سعد بالكتابة اليه في ١١ سبتمبر معبرا عن ارتياحه ليس فقط لرغبة ماكدونالد في « تبديد السحب » بل لحرصه « على اعادة روح التفاهم وتأسيس الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر لان في ذلك احسن ضمان للنجاح » كما ان المحادثات التي سيقوم بها « سيكون لها أثر طيب في العلاقات بين بلدينا » . وعبر له عن قبول دعوته « الحسنة » واوضح انه سيصل الى لندن يوم ٢٣ سبتمبر ليضع نفسه « تحت تصرفكم في يوم ٢٥ منه ، وهو الموعد الذي يوافقكم اكثر من غيره » (١٨٨) . ونستطيع ان نستشف من هذه المراسلات مدى تلهف سعد على اللقاء بماكدونالد سواء للمباحثة او للمفاوضة .

وبذلك يكون قد وضح لنا تماما ان المقابلة التي ستجري في لندن بين كل من سعد زغلول ورامزي ماكدونالد ليست سوى مباحثات شخصية بغرض تنقية الجو تمهيدا للدخول في مفاوضات رسمية في حالة توصل الطرفين الى نقاط اتفاق اساسية ، وهو ما ادركه المصريون بوضوح في ذلك الوقت (١٨٩) . ولهذا فلم يشترك في حضور جلسات تلك المباحثات مع سعد زغلول الا كل من حامد محمود ومحمد كامل سليم على الرغم من ان الوفد الذي رافق سعد خلالها ضم بعض الوزراء المصريين (١٩٠) . ومع ذلك فلا يسعنا الا ان نشارك صاحب الرأي القائل بأن مباحثات سعد هذه كانت

---

(١٨٦) وقد اوضح ماكدونالد لسعد خلال اول لقاء معه ، انه وقع فريسة لخطأ في ترجمة خطاب سعد اليه ، مما جعله يصل الى هذا الفهم الخاطىء . وقدم لسعد اعتذاره عن ذلك بعد مراجعة نص الخطاب في لغته الفرنسية . وقد جرت مناقشة بينهما حول ذلك . راجع نفس المصدر ، ص ٢٣ ـ ٢٧٢٥ .

(١٨٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٠٩ ـ ٢٧١٠ .

(١٨٩) المقطم في ١٧ـ٩ـ١٩٢٤ . الاهرام في ١١ـ٩ ، ٢٢ـ٩ـ١٩٢٤ .

(١٩٠) الصريح في ١١ـ٥ـ١٩٣٣ ، ص ٩ . المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧١١ وما بعدها . السياسة في ٢٥ـ١ـ١٩٢٥ .

« خطأ سياسيا » لانه اجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان ينبغي الاحتفاظ بها الى وقت ملائم حينما تكون الظروف ابعث على الامل . كما كان ينبغي عليه ان يعطي وزنا وتقديرا للنتائج التي ستترتب على فشل تلك المباحثات عند الامة المصرية دون استعداد الحكومة المصرية لمواجهتها ، فدهمته تلك النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى هو كما جنت مصر معه عواقب هـــذا الخطأ (١٩١) .

على أية حال فقد سافر سعد الى لندن ، وجرى اول لقاء بينه وبين ماكدونالد بمقر الوزارة البريطانية صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ . وقد استهل ماكدونالد حديثه بالترحيب بسعد زغلول ، موضحا انه كان يأمل الالتقاء به قبل وقوع الحوادث الاخيرة وأكد له ان مباحثاتهما شخصية لا تربط احد الاطراف او تقيد ايا منهما ، ولكنها بغرض « ازالة سوء التفاهم » فشكره سعد على ترحيبه به موضحا انه « ما دام حسن النية موفورا فان التغلب على العقبات يكون ميسورا » . ومؤكدا بدوره طبيعة تلك المباحثات من انها شخصية (١٩٢) .

وبعد ذلك اثار ماكدونالد مسألة السودان باعتبارها الاساس الذي خلق تلك الصعوبات الكثيرة نتيجة لعاملين اساسيين وفقا لتقديره : أولهما ان تصريحات سعد في البرلمان المصري قد اغلقت باب المفاوضات وغيرت الحالة الراهنة ، ويرجع الثاني الى اضطرار ماكدونالد الى اتخاذ اجراءات نتيجة لحوادث السودان الاخيرة ، لم يكن راغبا في اتخاذها ــ وقد اسف عليها ــ قبل الوصول الى اتفاق . وقد دافع سعد تماما عن موقفه وموقف حكومته تجاه هذين الامرين معا . والحق ان الباحث لا يملك الا ان يبدي تقديره واعجابه لصلابة سعد وقوة حجته في شرح وجهة النظر المصرية والدفاع عنها . وقد حاول خلالها ماكدونالد ان ينقل سعد الى نقطة اخرى

---

(١٩١) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٤٥٣ .

(١٩٢) ينبغي الاشارة الى اننا لجأنا الى عرض هذه المباحثات وتفاصيلها . نظرا لانها تنشر للمرة الاولى سواء بالنسبة للمصادر العربية او المصادر الاجنبية ، وحتى البريطانية ذاتها . وقد اشترك في هذا الاجتماع مع سعد من الجانب المصري كل من حامد محمود ومحمد كامل سليم الذي قام بدور الترجمة ، ومن الجانب البريطاني اشترك مع ماكدونالد كل من مستر سلبي سكرتير وزير الخارجية . ومستر ميري احد مستشاري وزارة الخارجية البريطانية، المذكرات، نفس المصدر، ص ٢٧١١ .

تتعلق بموقف مصر من السودان ووضعه بالنسبة للبلدين . وقد كانت وجهة نظر ماكدونالد تتلخص في ان لهذه المسألة وجهان احدهما « مكتوب على الورق » ـ ويقصد به وضع قانوني ـ وهو اشتراك كل من مصر وانجلترا في ادارته وفقا لاتفاقية ١٨٩٩ . والآخر واقعي او فعلي وهو ما انتهت اليه الحال من انفراد انجلترا وحدها بادارته. فأعرب له سعد عن ان الانتقال الى دراسة هذه المسألة يعني الدخول في مفاوضات ربما لم يأت دورها الا بعد ازالة سوء التفاهم . وكانت رغبة سعد في ذلك هي ان يحصل من ماكدونالد على اعتذار او تراجع عن التهم التي نسبها الى شرف الوزراء المصريين وذممهم . وقد كان له ذلك بعد الكثير من المناقشات التي حاول فيها كل منهما ان يشرح موقفه امام الطرف الاخر . وكان سعد خلالها واضحا وصريحا وقويا مما حمل ماكدونالد في نهايتها على التراجع او على الاقل على عدم تمسكه بتلك التهم والمزاعم (١٩٣) .. وقد اتفق الجانبان على عقد اجتماع اخر يحدد فيما بعد . كما اتفقا على صيغة بلاغ تصدره وزارة الخارجية البريطانية حول هذا اللقاء الاول جاء فيه « وكانت المناقشات ذات صفة ابتدائية بقصد توضيح خطة الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية بالنسبة لمسائل مختلفة حصل سوء التفاهم فيها من آن لاخر منذ ارسلت الدعوة الاولى الى زغلول باشا في شهر أبريل » (١٩٤) .

وفي مساء نفس اليوم ـ ٢٥ سبتمبر ـ تلقى سعد رسالة من ماكدونالد عبر له فيها عن « سعادته » من ان اللقاء الذي تم بينهما « قد مكننا من تأسيس تلك الصلة الشخصية المتينة » التي كان يدرك ضرورتها للوصول « الى تسوية مرضية بين بلدينا » واضاف انه يقترح يوم ٢٩ سبتمبر موعدا للقائهما القادم الذي يرغب في ان يكون بغرض « معالجة المسائل الرئيسية التي نرغب بكل اخلاص في ايجاد حل لها » وطلب الى سعد ان يتقدم بأي اقتراحات قد يرى ضرورة تقديمها بقصد « التوفيق بين المطالب المصرية المشروعة ، وبين المسئوليات الانجليزية التي من واجبي القيام بها » مذكرا اياه بأنه يرى من المستحيل عليه الموافقة على أي مقترحات يتقدم بها يكون لها « مساس بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة البريطانية لسكان السودان ، او يمنعنا من الاستمرار في سياسة الاصلاح الداخلي والسلام ، تلك السياسة التي كنا مسئولين عنها هذه المدة الطويلة وصادقت هذا

(١٩٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧١١ ـ ٢٧٢٧ .
(١٩٤) نفس المصدر ، ص ٢٧ ـ ٢٧٢٨ .

النجاح » (١٩٥) . معنى ذلك انه يريد ان ينتقل الى مناقشة موقف سعد زغلول من القضية المصرية برمتها ، وفي نفس الوقت ان يقيد الجانب المصري باحترام اتفاقية ١٨٩٩ ، وهي الاتفاقية التي طالما صرح سعد والوفد المصري بعدم اعترافهم بها .

ولهذا فقد تضمن رد سعد اليه في ٢٦ سبتمبر ارتياحه لما ورد في خطاب ماكدونالد حول تأسيس العلاقات الشخصية المتينة ، وعبر له عن شديد اسفه لان المقترحات التي اشار أليها في خطابه « لا تتفق مع الرسائل المتبادلة بيننا ، اما مباشرة او بواسطة اللورد اللنبي . اذ كان المفهوم بيننا ان المفاوضات ستكون حرة غير مقيدة وان مجرد دخولي فيها لا يضيع لمصر حقا من حقوقها » . وأضاف ان تلك القيود التي وضعها في خطابه — على الاقل بالنسبة للسودان — « تذهب حتى ابعد من تصريح ٢٨ فبراير » الذي سبق له رفضه . ولهذا فانه يرى من العسير عليه تماما « التفاوض على اساس خطابك وما احتواه من القيود » على الرغم من رغبته الخالصة الاكيدة في وضع اتفاقية ودية بين البلدين . واعرب عن امله في « ان تتاح لنا فرصة اخرى » للاجتماع والمناقشة على قدم المساواة بغرض التوصل الى تلك الاتفاقية (١٩٦) .

ونتيجة لهذا الخطاب الواضح الذي كان لا يعني الانتقال الى بحث المسألة المصرية بل يعني تماما وقف تلك المباحثات ذاتها ، فقد بادر ماكدونالد في ٢٧ سبتمبر فبعث الى سعد برسالة جاء فيها « واني من غير ان ابحث نقطة — اي خطاب سعد — التي لا ارى انها مؤسسة جيدا على ما ورد في خطابي ، أفهم انك مستعد لاستمرار محادثاتنا » في الموعد الذي سبق اقتراحه وهو ٢٩ سبتمبر (١٩٨) . وقد رد عليه سعد في نفس اليوم معربا عن تمسكه « بكل النقط التي بينتها في خطابي الاخير اليك » ومبدياً استعداده « دائما » لمقابلته « بقصد استمرار محادثاتنا » (١٩٩) . وقد جرت مراسلات واتصالات بين سكرتيري كل من سعد وماكدونالد لتحديد الساعة المناسبة

---

(١٩٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٨ — ٢٧٢٩ .
(١٩٦) نفس المصدر ، ص ٢٩ — ٢٧٣٠ .
(١٩٧) ذكر الى جانبها كلمة « او افوض » .
(١٩٨) نفس المصدر ، ص ٢٧٣٠ .
(١٩٩) نفس المصدر ، ص ٢٧٣١ .

للاجتماع ، وللمأدبة الغداء التي أعدها ماكدونالد لسعد في نفس يوم الاجتماع المقبل (٢٠٠) . وعقدت الجلسة الثانية للمباحثات في الموعد المحدد ــ مساء ٢٩ ــ ٩ ــ بين الجانبين اوضح ماكدونالد في بدايتها ان ما فهمه سعد من خطابه حول مسألة القيود لم يكن القصد منه ذلك ، وطلب الى سعد ان يوضح له وجهة نظره . فذكر سعد ان ذلك الخطاب اوحى اليه بأمرين : اولهما انه يجب عليه ان يقدم مقترحاته ومطالبه الى ماكدونالد الذي له ان ينظر فيها ، وذلك ما لا يتفق مع مركز المفاوض ، لان المفاوضة ينبغي ان تجري بين طرفين متساويين . والامر الاخر تقييده في مسألة السودان . فرد عليه ماكدونالد بانه لم يقصد شيئا من ذلك سواء بالنسبة لمركز المفاوضين او بالنسبة لمسألة القيود (٢٠١) .

وعند ذلك طلب ماكدونالد من سعد ان يبين مطالبه بالنسبة للسودان، فآثر سعد ان يتأكد من ازالة اسباب سوء التفاهم قبل الادلاء برأيه . وبعد مناقشات حول ذلك اوضح ماكدونالد انه يعتقد ان هذا الامر قد حسم في الجلسة السابقة ويرى الانتقال الى « المسائل الكبرى » فأصر سعد على موقفه الى ان حصل على اعتراف ماكدونالد بازالة تلك الاسباب (٢٠٢) . وقد دارت مناقشة حول اي المسألتين يبدأ ببحثهما : هل السودان كرغبة ماكدونالد ؟ ام مصر كرغبة سعد ؟ واخيراً اتفق على البدء بالمسألة المصرية والانتقال منها الى المسألة السودانية (٢٠٣) . وعند هذا الحد سأل ماكدونالد سعداً عن مطالبه بالنسبة لمصر . فما كان من سعد الا ان اوضح له أن « مصر للمصريين ، وانتم الذين تقولون ان لكم مصالح فيها » وبذلك يتعين على ماكدونالد ان يبين تلك المصالح كي تجري بعدها مناقشة الضمانات التي تقدمها مصر لانجلترا (٢٠٤) ، فأوضح ماكدونالد ان في مصر حالة قائمة ، وهي التي ينبغي التفاوض بشأنها ــ بما يعني الدول في بحث المسائل

---

(٢٠٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣١ ــ ٢٧٣٣ . وقد اشترك مع سعد من الوفد المرافق له في هذه المادبة كل من مصطفى النحاس ومحمود فخري وعزيز عزت . واشترك فيها مع ماكدونالد من الجانب البريطاني اربعة عشر عضوا من كبار المسئولين البريطانيين .

(٢٠١) نفس المصدر ، ص ٣٣ ــ ٢٧٣٤ .

(٢٠٢) نفس المصدر ، ص ٣٤ ــ ٢٧٣٦ .

(٢٠٣) نفس المصدر ، ص ٣٦ ــ ٢٧٣٧ .

(٢٠٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٧ ــ ٢٧٣٨ .

المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير ـ وطلب اليه توضيح التغييرات التي يراد ادخالها . فأكد له سعد ان تلك الحالة « الراهنة حالة غير طبيعية بل هي حالة غصب فلماذا ابقاؤها ؟ » . فرد عليه ماكدونالد بأنه يود بحث المسألة « بشكل عملي » . وأعاد سؤاله حول التغييرات التي يريد سعد ادخالها على الحالة الراهنة . فأوضح سعد انه يريد الاستقلال . فكرر ماكدونالد ضرورة ان يقوم بتوضيح مطالبه بشكل عملي لانه يدرك ويتفهم ذلك المطلب تماما . وعند هذا الحد اخذ سعد يذكر مطالبه واهمها : اولا جلاء القوات الانجليزية عن مصر . وثانيا الا يكون للحكومة الانجليزية رقابة عليها ، ولخص تلك الرقابة في سحب المستشارين المالي والقضائي ، وكذلك رفع الرقابة عن سياسة مصر الخارجية ثم مساواة المندوب السامي البريطاني بغيره من سفراء الدول الاخرى وكذلك الا يكون لانجلترا حق حماية الاجانب ولا الاقليات ولا حماية قناة السويس ، كما احتفظ لنفسه بحق التقدم بأي مطالب اخرى » (٢٠٥) .

وبعد ان انتهى سعد من توضيح مطالبه سأله ماكدونالد « ولنفرض ان كل هذا اجيب هل يرضي دولتكم ؟ » فرد سعد موافقا ، فسأله ماكدونالد سؤالا اخرا حول رغبة سعد في عقد محالفة مع انجلترا . فوافق سعد على عقد تلك المحالفة اذا رغبت بريطانيا في ذلك . فذكر له ماكدونالد انه لا يريد ان يقيده بشيء ولكنه صرح له بأنه ربما استطاع حمل البرلمان البريطاني على قبول عدد كبير من هذه المسائل بشرط ان تكون مصر وبريطانيا متحالفتين « تحالفا خالصا خاصا قائما على الصداقة » (٢٠٦) . ورغب ماكدونالد في الانتقال الى بحث « نوع هذه المحالفة وحدودها » ثم يعودان بعدها لدراسة مطالب سعد ، واقترح ان يقوم كل جانب بتشكيل لجنة خاصة للقيام بذلك بشرط الا تقيد مقترحات تلك اللجنة ايا من الجانبين وذلك اختصاراً للوقت نظرا لكثرة مشاغله . كما اوضح لسعد انه سيرأس اللجنة الانجليزية صباح يوم ٢ اكتوبر ليرى ما وصلت اليه اعمالها . وقد كانت رغبة سعد في البداية ان يقوما وحدهما بتحديد تلك المسائل ، غير انه عاد فوافق على اقتراح

---

(٢٠٥) نفس المصدر ، ص ٣٨ ـ ٢٧٤٠ . وقد اعرب ماكدونالد عن اسفه عندما تضمنت مطالب سعد رفع حماية انجلترا عن قناة السويس وحاول ان يؤكد اهميتها بالنسبة لبريطانيا . وذكر ان لها اهمية دولية . فرد عليه سعد مبديا اسفه لموقف ماكدونالد . وتمسك بقول ماكدونالد بان « الطرق المائية في العالم عالمية » وسجلها عليه.

(٢٠٦) نفس المصدر ، ص ٢٧٤٠ .

تشكيل اللجنة بعد ان شرح له ماكدونالد كثرة اعبائه ومسئولياته (٢٠٧) .
ولهذا رؤي ان يعقد اللقاء الثالث بينهما صباح الجمعة ٣ اكتوبر ١٩٢٤ بعد
أن تنتهي اللجان من عملها . كما اتفق الجانبان على أصدار بيان صحفي نص
على ما يأتي : « دارت مناقشات اخرى اليوم بين صاحب الدولة زغلول باشا
ورئيس الوزارة ، وسيعقد اجتماع اخر يوم الجمعة صباحا » (٢٠٨) .

وفي الموعد المحدد عقدت الجلسة الثالثة والاخيرة بين الجانبين وسأل
ماكدونالد سعدا في بدآيتها عما اذا كان قد فكر في شروط المحالفة ؟ فأجابه
سعد بأنه فهم منه ان الجانب البريطاني هو الذي سيقوم باعداد مشروع
المحالفة ، نظرا لان ماكدونالد هو الذي اقترح عقدها ، وانّه على استعداد
لان يسمع وجهة نظره ، فعقب ماكدونالد على ذلك بان من الممكن تكليف
المتخصصين البريطانيين باعدادها ، ولكنه يود ان يتفقا معا اولا على أهم
شروطها . وطرح موضوع قناة السويس كأهم مسألة يمكن تناولها ،
واوضح انه من المستحيل على البريطانيين ألا يتحصلوا فيها على الضمانات
الكافية التي تتوقف عليها سلامة المواصلات الامبراطورية . وبذلك فلا بد لهم
من حماية قناة السويس . وقد دار الحديث حول هذه النقطة الهامة وأوضح
سعد خلاله ان حماية انجلترا للقنال بأي شكل من الاشكال تتعارض تماما
مع مبدأ المحالفة المتكافئة ، وانه في وسع بريطانيا ان تعتمد على قيام مصر
بحمايتها بقواتها الوطنية ، والالتجاء الى طلب العون من بريطانيا اذا ما دعت
الحاجة الى ذلك . ولما لم يوافق ماكدونالد على ذلك اقترح سعد وضع
القنال تحت اشراف عصبة الامم .. وقد حاول ماكدونالد ان يزحزح سعد عن
موقفه ، وطلب منه تأجير قطعة من الارض لاحتلالها ليس بهدف التدخل
في شئون مصر الداخلية ولكن بغرض حماية القنال فقط ، وأعرب عن استعداده
لمنح مصر كافة الضمانات التي تطلبها في هذا الصدد . فلم يتراجع سعد
مستندا الى نصوص اتفاقية ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨ التي تجعل قنال السويس
على الحياد ، وهو ما يتعارض مع احتلال قوات احدى الدول لها . وهنا
اوضح له ماكدونالد انّه يكون مخادعا اذا وعده بقبول وجهة نظره ، لانه ليس
في وسعه أن يتقدم الى البرلمان والرأي العام البريطانيين بمحالفة لا تضمن
لانجلترا حمايتها للقنال . وقد جرت مناقشات كثيرة بينهما لم يتمكن

---

(٢٠٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص . ٤٠ — ٢٧٤٣ .
(٢٠٨) نفس المصدر ، ص ٤٣ — ٢٧٤٤ .

احدهما من زحزحة الاخر عن موقفه . وعند هذا الحد اوضح سعد انه نظرا لكثرة مشاغل ماكدونالد (٢٠٩)، ونظرا لصعوبة الجو في لندن بالنسبة لظروفه الصحية ، ونظرا لاقتراب موعد انعقاد البرلمان المصري ، فانه يرغب في مغادرة لندن خلال بضعة ايام ، وانه ليس لديه مانع من الالتقاء به مرة او مرتين قبل سفره . فقدر ماكدونالد هذه الاعتبارات موضحا أن « التراث المتعب الذي ورثناه ... لا يمكن ان يسوى في جلستين او ثلاثة اذ لا بد من الوقت الكافي لدرس كل المسائل والاعتبارات » وأكد له انه في حالة قبول سعد شرط وجود القوات البريطانية لحماية القنال « فان الباقي يمكن ان يحل بسرعة . فأعرب سعد عن عدم امكان قبول ذلك . وهنا طلب اليه ماكدونالد ان محادثات هذه الجلسة « لا تغلق الباب » . فعقب عليه سعد بأنها « قوت الصداقة الشخصية بيننا ولم تغلق الباب » . فأبدى ماكدونالد وجهة نظره بأنه مع بقاء الباب مفتوحا آلا انهما ــ مع الاسف ــ لم يتمكنا معا من المرور من خلاله . فاقترح سعد ان « ينحف احدنا » لامكان المرور معا. فعلق ماكدونالد ــ ضاحكا ــ ان ذلك ضد قوانين الطبيعة ويقضي الواجب بأن يزداد الباب اتساعا (٢١٠) .

وقبيل انتهاء الجلسة رغب ماكدونالد في ان يعرض على سعد زغلول ــ بصفة شخصية ــ مذكرة اعدتها وزارة المالية البريطانية تتعلق بموقف مصر من مسألة الديون العثمانية ، وكذلك موقفها من الموظفين البريطانيين . فأوضح له سعد وجهة النظر المصرية بشأن المسألتين ، وتتلخص في أن مصر لم تتوقف عن دفع ديون الجزية ، وانما أودعت هذه الديون لدى أحد البنوك انتظارا للرأي الذي ستنتهي اليه محكمة لاهاي الدولية ، وذلك تنفيذا لقرار البرلمان المصري الذي لا يستطيع سعد الخروج عليه ــ فاذا ما صدر حكم المحكمة لصالح الدائنين فان الامر سيصدر الى البنك بتسليم الاموال لهم ، والا فستحصل مصر على اموالها . وأوضح سعد ان البرلمان بنى قراره هذا على اساس ان مصر ــ بعد دراسة هذه المسألة ــ رات أن لا علاقة لها بمسألة الديون العثمانية مدينة او ضامنة . وفيما يتعلق بمسألة الموظفين

---

(٢٠٩) وكان ماكدونالد قد استأذن من سعد خلال هذه الجلسة مدة ١٣ دقيقة لمقابلة وفد حضر لمقابلته بناء على موعد سابق . وعند خروجه رجا سعد أن يفكر في مسألة وجود الحامية البريطانية التي اقترح ماكدونالد ضرورة وجودها في مصر لحماية القنال . راجع : المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٧٥١ .

(٢١٠) نفس المصدر ، ص ٢٧٤٥ ــ ٢٧٥٥ .

البريطانيين فان مصر تعاملهم المعاملة اللائقة ولا تحاول اضطهادهم . وقد قام سعد باعداد رد كتابي ـ بوجهة النظر المصرية ـ حول هاتين المسألتين سلمه الى الجانب البريطاني عقب هذه الجلسة (٢١١) . وقد اتفق الجانبان في نهايتها على اصدار بيان رسمي يتضمن انتهاء المحادثات بينهما جاء فيه : « وسيعود زغلول قريبا نظرا لقسوة الجو هنا ، واستعدادا لعقد البرلمان المصري في شهر نوفمبر » (٢١٢) .

وهكذا قدر لهذه المباحثات ان تتوقف عند هذا الحد نتيجة لعدم امكان أي من الجانبين ان يتراجع عن موقفه . والحق ان المرء لا يستطيع ان يخفي تقديره لسعد زغلول وصلابته خلال هذه المحادثات ، ومبلغ حرصه ـ وللمرة الاولى ـ على أن يتبنى المطالب والاماني الوطنية المصرية التي عبرت عنها جماهير الشعب المصري ممثلة في قطاعاته وطبقاته وطوائفه وهيئاته النيابية وغيرها . يضاف الى ذلك اعتداده بذاته وكرامته اللتين لم تعنيا الا ذات مصر وكرامتها امام المفاوض البريطاني ، الامر الذي فرض على الاخير ان يحترمه ويقدره .

واذا كان لنا ان نتساءل عن الاسباب التي دعت سعد زغلول الى اتخاذ هذا الموقف ، فاننا نعتقد ان تجربة ثمانية اشهر من الحكم وتحمل المسئولية، وما حدث خلالهما من صدامات وخلافات سواء بين مصر وبريطانيا او بينها وبين الدول الاخرى قد علمته كثيرا عن حقيقة الاستقلال الذي طالما نادى به والح عليه والذي من اجله ومن حوله هفت نفوس المصريين ، وجسدت فيه حبها وتقديرها واملها . ومن هنا تخليه عن اعتداله السابق وطرحه سياسة الملاينة والحلول الوسطى . يضاف الى ذلك وعيه الكامل بدوره التاريخي وفداحة المسئولية الملقاة على عاتقه من ناحية ، يقابلها مبلغ حرصه على مركزه وسمعته وتاريخه ولهذا فقد حزم امره ، واتخذ قرار الوقوف الى جانب الشعب ومطالبه ، وهو ما عبر عنه سعد في قولته المأثورة عقب انتهاء المباحثات « لقد دعونا الى هنا لكي ننتحر ، ولكننا رفضنا الانتحار ، وهذا كل ما جرى » (٢١٣) .

وفيما يتعلق بموقف رامزي ماكدونالد من المحادثات ، نرى من الامانة

(٢١١) المذكرات ، كراس ٤٥ ، ص ٥٥ ـ ٢٧٦٤ .
(٢١٢) نفس المصدر ، ص ٢٧٦١ .
(٢١٣) الاهرام في ٦ـ١٠ـ١٩٢٤ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٥) ص ٢٦٠٦ . راجع كذلك :
Vidal, F.G., Safia Zagloul, p. 58.

العلمية ان نسجل له تقديره لسعد زغلول ومطالبه وتفهمه للاماني القومية المصرية ، وحرصه على ان يستمع الى سعد ويتعامل معه معاملة متكافئة نزيهة ــ خلاف ما راينا من معاملة ملنر له وللوفد ، او ما حدث خلال مفاوضات المصريين المختلفين مع الساسة البريطانيين ــ غير انه للاسف كان مقيدا بما يفوق قدراته وطاقاته سواء داخل قطاعات من حزبه او من جانب الاحزاب الاخرى ، كحزب الاحرار او المحافظين ــ ذوي النزعات الاستعمارية المتطرفة . يضاف الى ذلك ضعف مركز وزارته في الحكم ، اذ لم تكن تعتمد الا على دعم الاحرار لها . ومن ناحية اخرى ينبغي الا ننسى ان ماكدونالد ما كان له ان يتخطى افكاره وافكار الجناح اليميني لحزبه الذي تصدر قيادة حزب العمال البريطاني خلال هذه المرحلة ، والذي انتهج سياسة رجعية تجاه مسألة المستعمرات البريطانية ما كانت لتختلف عن سياسة الاحزاب البريطانية بشأنها (٢١٤) .

على اية حال فقد عاد سعد الى مصر في اواخر اكتوبر ١٩٢٤ ، الا انه وان امسك ــ الى حد كبير ــ عن الادلاء بتفصيلات حول اسرار محادثاته عقب عودته ، فانه لم يحرص على ذلك كثيراً خلال فترة وجوده بأوروبا ، وقد علل سعد ذلك قائلا « لو كان لدي تصريح من المستر ماكدونالد لاخبرتكم بجميع تفاصيل المحادثات ولكن من المتفق عليه ان تبقى هذه المحادثات خاصة » (٢١٥) . غير ان انقطاعها او توقفها ــ خاصة بهذه السرعة ــ

---

(٢١٤) انيس ، ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطاني ، الهلال في ١-١٠-١٩٦٤ ، ص ٢٨ . كوكب الشرق في ٦-١٠-١٩٢٤ . راجع كذلك :
Fabunmi, op. cit., pp. 82-83. & R.I.I.A., op. cit., p. 15. & Zayid, M., op. cit., pp. 117. & Young G., Egypt, p. 272. & Ben Horin, E., op. cit., pp. 163-64. & Bullock, A., The Life and Times of E. Bevin, p. 258.

(٢١٥) الاهرام في ٤ ــ ١٠ ، ٦ ــ ١٠ ، ٩ ــ ١٠ ، ١١ ــ ١٠ ، ١٣ ــ ١٠ ، ٢٣-١٠-١٩٢٤ . البلاغ في ١٠-١٠-١٩٢٤ . المقطم في ٢٢-١٠-١٩٢٤ . احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ١٠٨ ــ ١٠٩ . ومن الجدير بالذكر ان جريدة مصر الفتاة نشرت في عددي ١٥ ، ١٩-٩-١٩٣٨ كيف ان وزير مصر المفوض وقع في خطأ فادح عندما كشف اسرار الشفرة المصرية التي كانت تستخدم في نقل المباحثات التي تدور بين سعد ــ ماكدونالد وبين القاهرة . ولم يؤد ذلك الخطأ الى محاسبة الوزير المفوض . وانما راح ضحية ذلك وكيل وزارة الخارجية المصري حسن انيس عندما فصله سعد عقب عودته من اوروبا . وهو الذي كان قد وضع تلك الشفر وقد كتب هو مقالين معترفا بذلك .

قد اثار دهشة المصريين وعد « مفاجأة غير سارة » بالنسبة اليهم (٢١٦) . وقد اتخذت المعارضة من ذلك وسيلة لزيادة حملاتها على الوزارة وسعد زغلول شخصيا (٢١٧) . وقد توقعت بعض الصحف البريطانية تزايد المصاعب في مصر وحدوث سلسلة واسعة من المظاهرات والطوارىء الخطيرة آلتي قد تصل الى حد المقاطعة وحوادث الاغتيال السياسي نتيجة لانقطاع تلك المباحثات (٢١٨) . وقد طالبت بعض الصحف المصرية سعد زغلول بضرورة « رسم خطة اخرى للجهاد في سبيل الحرية والاستقلال » حتى يشعر الانجليز ان المصريين ليسوا عاجزين ، ولكنهم فضلوا الالتجاء الى الطرق الودية قبل كل شيء » (٢١٩) . وعلى حين ادلى سعد في تصريح له قائلا اننا سنواصل السياسة التي جرينا عليها حتى الان ، وينتظر تحقيق امانينا الوطنية » (٢٢٠) ، فقد صرح بعض رجال الوفد من امثال مكرم عبيد وعلي الشمسي واحمد خشبة ــ وكيل مجلس النواب المصري ــ بتصريحات متشددة تعرب عن ان المفاوضات ليست سوى وسيلة جربها المصريون ، فاذا كانت هذه الوسيلة قد اخفقت فلا شك ان « لدى مصر وسائل اخرى مشروعة لصيانة حقوقها » ، وأن « الكلمة الان كلمة البلاد » (٢٢١) . مما يدل على وجود اختلاف بين قادة الوفد حول الخطة التي ينبغي ان يسيروا عليها في المستقبل (٢٢٢) . ونستطيع ان نؤكد وجود مثل هذا الاختلاف ، ذلك لان الموقف يتطلب ذلك .. فها هي مباحثات سعد وان لم تكن قد حققت كسبا للقضية الوطنية ، الا انها لم تغلق الباب تماما بالنسبة للمستقبل . وطبيعي ان يدرك سعد وانصاره ان اي تحرك تجاه حل المسألة المصرية لن يقع على عاتق الجانب البريطاني الذي وضحت لهم اهدافه ومراميه ، خاصة وانهم ادركوا ــ قبل عودتهم الى مصر ــ ان حزب العمال البريطاني قد اخفق في الانتخابات ، وبات تخليه عن الحكم امرا واضحا ، وان حزب المحافظين الذي سيخلفه فيه اكثر غلوا وتطرفا في نزعاته الاستعمارية . ومن هنا

---

(٢١٦) المقطم في ٧ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢١٧) السياسة في ٥ــ١٠ــ١٩٢٤ . الاخبار في ٦ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢١٨) المقطم في ٥ــ١٠ــ١٩٢٤ . السياسة في ١٢ــ١٠ــ١٩٢٤ . واهم الجرائد التي عبرت عن ذلك هي المولنج بوست والدلي نيوز والستردداي ريفيو .

(٢١٩) الافكار في ٧ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢٢٠) الاهرام في ١١ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢٢١) الاهرام في ٤ــ١٠ ، ٩ــ١٠ ، ١٣ــ١٠ ، ٢٢ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢٢٢) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

كان على الجانب المصري اذا رغب في الوصول الى حل للمسألة المصرية ان يتقدم بمبادرة من جانبه .

ولهذا سنجد ان صحف الوفد لم تشترك ــ على غير عادتها ــ في الحملة الصحفية التي ناقشت خطة الوفد وموقفه بعد المباحثات ، بل ان احداها ــ كوكب الشرق ــ وكانت قد استنكرت تصريحا نقل عن سعد ذكر انه عائد الى مصر ليوجه اهتمامه الى شئونها الداخلية (٢٢٣) ، عادت فتراجعت بعد قليل وذكرت ان الامة امام خطتين فقط : اولهما خطة الجهاد ، والاخرى خطة الانصراف الى العمل الداخلي ، وطلبت من المواطنين الادلاء بآرائهم حولهما . وبعد نقاش طويل حبذت الصحيفة الخطة الثانية (٢٢٤) . كما ان الاصوات التي ارتفعت منادية بالتشدد عادت فخفت صوتها ، نتيجة لان اتجاه سعد ــ كما وضح من خطاباته بعد عودته ــ مال الى الاعتدال (٢٢٥). بل ذكرت احدى الصحف البريطانية ان سعدا يبذل « كل نفوذه لمقاومة ما يفترحه المتطرفون من مقاطعة البضائع البريطانية » (٢٢٦) . واكثر من هذا فان صحف الوفد تولت الترويج لاقتراح طرحه ليون كاسترو ــ احد محرري الليبرتية ، الصحيفة الوفدية ، واحد الذين رافقوا سعد خلال مباحثاته وسياحته في اوروبا ــ عرف باسم « التسوية المؤقتة » . ويتلخص في انه نظرا لاستحالة دخول مصر في حرب ضد انجلترا بهدف تسوية المسألة المصرية ، تماما كاستحالة الوصول الى عقد اتفاق عام ، مع ضرورة وجود علاقات سياسية مستمرة بين الدولتين ، لذلك يتعين عقد تسوية مؤقتة ــ لمدة ثلاث او اربع سنوات ــ بشأن المسائل المتفق عليها بين الجانبين تجنبا لوقوع حوادث يومية بينهما . وقد اشتركت كافة الصحف الوفدية في ترويج هذا الاقتراح (٢٢٤) ، الى الحد الذي نسبته الصحف البريطانية الى سعد

---

(٢٢٣) كوكب الشرق في ٦ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢٢٤) كوكب الشرق في ١١ ــ ١٠ ، ١٢ ــ ١٠ ، ١٣ ــ ١٠ ، ١٤ ــ ٢٠ ، ١٥ ــ ١٠ ، ١٦ ــ ١٠ ، ١٧ــ١٠ــ١٩٢٤ .

(٢٢٥) الاخبار في ١٢ ــ ١٠ ، ٢٢ ــ ١٠ ، ١٢ ــ ١١ ، ١٩ ــ١١ــ١٩٢٤ . السياسة في ٦ ــ ١٠ ، ١٢ ــ ١٠ ، ٢٢ ــ ١٠ ، ٢٦ــ١٠ ١٩٢٤ . الكشكول في ٣١ــ١٠ــ١٩٢٤ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٥) ، ص ٢٧ ــ ٢٦٣٧ .

(٢٢٦) الاهرام في ١٥ــ١١ــ١٩٢٤ .

(٢٢٧) كوكب الشرق في ٨ ــ ١١ ، ١٠ ــ ١١ ، ١١ ــ ١١ ، ١٢ ــ ١١ ، ١٣ــ١١ــ١٩٢٤ . البلاغ في ١٠ــ١١ ، ١١ــ١١ــ١٩٢٤ .

زغلول او انه على الاقل موعز به من جانبه (٢٢٨) . وعندما ووجه هذا الاقتراح بمعارضة شديدة حتى من جانب من اشتهر عنهم الاعتدال السياسي في خطتهم ، اسرع سعد ، كما بادرت صحف الوفد الى نفي أي علاقة للوفد وقادته بهذا الاقتراح . وقد ذكرت احدى الصحف — مع ذلك — ان الهدف من طرح هذا الاقتراح لم يكن «سوى جس نبض الرأي العام المصري» (٢٢٩). وربما كان ذلك من وراء التحذير الذي وجهه مكرم عبيد — في خطبته التي القاها في ١٣ نوفمبر بمناسبة ذكرى عيد الجهاد — بشأن «موت الثورة» (٢٣٠).

على اية حال لم تكد تمضي على عودة سعد الى مصر بضعة ايام حتى قام بحركة تغيير جزئي في وزارته . فقام بتعيين احمد ماهر وزيرا للمعارف، وفتح الله بركات وزيرا للداخلية — بدلا من الزراعة ، كما قام باحالة وكيل وزارتي الداخلية والخارجية — علي جمال الدين وحسن انيس — الى المعاش وتعيين كل من محمود فهمي النقراشي وعبد الرحمن رضا خلفا لهما . وكذلك شملت حركة تعديلاته بعض الوظائف الاخرى (٢٣١) . وقد أثارت تلك الحركة موجة استياء ودهشة لدى المعارضة (٢٣٢) ، كما أثارت انزعاج السلطات البريطانية نظرا لانها شملت بعض من سبق اتهامهم في قضايا سياسية (٢٣٣) . غير ان سعدا وانصاره نظروا اليها على انها تدعيم للوزارة والادارة المصريتين وتطعيما لهما بالعناصر الشابة استعدادا للتطورات المرتقبة (٢٣٤) .

وتذكر بعض المصادر ان سعدا قرر الدخول في صدام مع الانجليز عندما

---

(٢٢٨) الاهرام في ٨ — ١١ ، ١١ — ١١ ، ١٢—١١—١٩٢٤ . السياسة في ١٢ — ١١ ، ١٤—١١—١٩٢٤ . الكشكول في ١٤—١١—١٩٢٤ ، ص ٩ ، ١٢ .

(٢٢٩) السياسة في ١٢—١١—١٩٢٤ .

(٢٣٠) احمد قاسم جودة ، المكرميات ، ص ١٠٣ — ١٠٧ .

(٢٣١) المقطم في ٢٨—٣—١٩٢٤ . السياسة في ٢٧—١٠—١٩٢٤ . البلاغ في ٣١ — ١٠ ، ١١—١١—١٩٢٤ .

(٢٣٢) الحساب في ٤—١١—١٩٢٤ . السياسة في ٢٨—١٠—١٩٢٤ . الكشكول في ٣١—١٠—١٩٢٤ . ثم :
Marshall, op. cit., p. 275.

(٢٣٣) الاهرام في ٤—١١—١٩٢٤ . راجع كذلك :
Little, T., Egypt, p. 138. & Young, G., Egypt, p. 275.

(٢٣٤) المقطم في ٣١—١٠—١٩٢٤ . الاهرام في ٣٠—١٠—١٩٢٤ ، ٣ — ١١ ، ٤—١١—١٩٢٤ .

اعتزم تقليل نفوذ كل من المستشارين المالي والقضائي البريطانيين الى أقل حد ممكن كما انه رغب في الغاء قانون التعويضات . وعدم الوفاء بديون مصر العثمانية وغيرها (٢٣٥) . غير اننا لا نستطيع أن نقطع بصحة ذلك ، وانما الامر المؤكد هو ان سعدا قرر ان يوجه شراعه الى الجهة التي بدات تهب منها الاعاصير ، والتي جاءت خلال هذه الفترة وما سبقها ـ على الاقل ـ من جانب ساكن قصر عابدين ، وان كنا لا نستبعد ـ مع البعض ـ ان يكون للمندوب والسلطات البريطانية في مصر يدا ـ بشكل او بآخر ـ في تحريك انسراي ضد قيادته (٢٣٦) ، ليس بغرض ازاحته عن الحكم او اجباره على الاستقالة ، ولكن رغبة منها في ان يدرك انه ليس اللاعب الوحيد ، وانما معه في الحلبة لاعبون آخرون .

وقد تمثلت الخلافات التي نشبت بين سعد والقصر في عدد من القضايا كانت اولاها ازمة الازهر والازهريين . وقد تفجرت تلك الازمة عندما قام طلاب الازهر بحركة اضرابات ابتداء من ٢ نوفمبر مطالبين بتحقيق مطالبهم واهمها الغاء مدرسة القضاء الشرعي (٢٣٧) . وترجع تلك المطالب الى فترة مبكرة ، ذلك لان الازهريين كانوا قد قدموا الى سعد ـ بعد تشكيل وزارته ـ عريضة مطالبين فيها باصلاح الازهر . فشكل سعد لجنة للنظر في ذلك كان من بين اعضائها حسن نشأت ـ ساعد القصر الايمن ، ووكيل وزارة الاوقاف . وقد انجزت اللجنة تقريرها وقدمته الى سعد ، فطلب اليها غير مرة ضرورة التروي واعادة بحث تلك المسألة نظرا لاهميتها الامر الذي اثار استياء الازهريين (٢٣٨) . وقد وجد القصر في ذلك فرصة يستثمرها ضد الوزارة، ولهذا فقد حرك طلاب الازهر في مظاهرات ضد الوزارة (٢٣٩) ، ترددت خلالها هتافات سمعت لاول مرة تنادي بحياة الملك و « لا رئيس الا الملك » . وقد طلب اليهم سعد الرجوع الى معاهدهم، وأوضح لهم أن الوزارة حريصة

---

(٢٣٥) Wavell, V., op. cit., p. 108. & Marlowe, J., op. cit., p. 267.

(٢٣٦) كولومب ، تطور مصر ، ص ٥٤ ـ ٥٥ . الرافعي المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٢٣٧) السياسة في ٢٠-١١-١٩٢٤ . البلاغ في ٤-١١-١٩٢٤ . الاخبار في ٢-١١ ، ٤-١١-١٩٢٤ .

(٢٣٨) الاهرام في ٢-٤-١٩٢٥ نقلا عن مقال نشرته جريدة المانشستر جارديان البريطانية لمراسلها في القاهرة . الاخبار في ١٧-٥-١٩٢٤ . المقطم في ١٢-٧-١٩٢٤ .

(٢٣٩) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ـ ١٨١ . محمد حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ . السياسة في ٢٠-١١-١٩٢٤ .

على النظر في مطالبهم . ولما لم يستجيبوا لدعوته ، تصدت لهم الوزارة ، وسمحت لطلاب المدارس بالتحرك ضدهم . وذلك لان سعدا رفض ان يذعن لحركتهم مصرحا بقوله « ان الحكومة التي تنهزم امام اية طائفة تحت الضغط لا بد ان يذهب هيبتها ويختل عليها نظام العمل بسلوك كل طائفة لهذا الطريق المقوت » (٢٤٠) . وقد اتهم سعد حسن نشأت بتدبير تلك الحوادث ، فقابل الملك وطلب اليه ازالته من وظيفته ، فوافقه الملك على ذلك. ولكنه من ناحية اخرى اسند اليه وظيفة وكيل الديوان الملكي وصدر بالفعل في ٩ نوفمبر قرار تعيينه مع انتدابه لتولي مهام رئاسة الديوان الملكي وأنعم عليه « بالوشاح الاكبر من نيشان النيل » ــ الذي يمنح عادة للوزراء ــ « مكافأة له على صدق خدمته واخلاصه » (٢٤١) . وقد أثار ذلك التعيين الجديد والانعامات الملكية استياء سعد ورجاله . فقد وجد فيه سعد تحديا صارخا من جانب القصر، أكد له شكوكه ومخاوفه التي طالما راودته حول مسلك القصر ازاءه طيلة الفترة الماضية والتي عبر عنها سعد بكلمة « الدسائس » .

وتتلخص تلك « الدسائس » في عدد من الامور اولها موقف الملك من مسألة الخلافة ورغبته في ان ينصب نفسه خليفة للمسلمين بعد ان تم الغاؤها في تركيا في مارس ١٩٢٤ . فعلى حين أعرب الملك لسعد عن زهده في هذا المنصب ، فانه راح ــ بغير علم الوزارة ــ يشجع على تأليف ما عرف باسم « لجان الخلافة » في البلاد ، ويسعى في الحصول على تأييد الناس لها ، وكان حسن نشأت من وراء تلك الجهود . وقد دفع ذلك وزير الداخلية الى اصدار منشور للموظفين حظر عليهم فيه الاتصال بتلك اللجان ، مما أدى الى قيام خلاف بين القصر والوزارة (٢٤٢) . وقد عمق ذلك الخلاف موقف سعد من مسألة الخلافة لانه راى فيها امرا محفوفا بالمخاطر ، وهو ما يتعارض مع رغبة الملك (٢٤٣) .

---

(٢٤٠) الاهرام في ٤ ــ ١٢ ، ٥ــ١١ــ١٩٢٤ . البلاغ في ٤ــ١١ ، ٥ــ١٢ــ١٩٢٤ .

(٢٤١) السياسة في ٢٠ــ١١ــ١٩٢٤ . الاهرام في ٢ــ٤ــ١٩٢٥ . البلاغ في ١٤ــ١٢ــ١٩٢٥ .

(٢٤٢) البلاغ في ١٤ ــ ١٢ ، ١٦ــ١٢ــ١٩٢٥ .

(٢٤٣) الجزيري ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ . محمد حسين ، المصدر السابق ، ص ٤١ الظواهري ، السياسة والازهر ، ص ٢٠٧ ــ ٢١٧ . رمضان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ ــ ٥٨٥ .
Vatikiotis, op. cit., p. 300. & Kedourie, E., The Chatham House Version, pp. 185, 189-90.

ويضاف الى « دسائس » حسن نشأت هذه ، استغلاله التحقيق الذي دار حول حادثة الاعتداء على سعد زغلول في يوليه الماضي ، عندما تحول الى قضية « لقلب نظام الحكم » ، فامتد وتشعب « حتى صار كابوسا على البلاد كلها » . وقد تدل فيه نشأت الى ابعد حد الى درجة حضور جلسات التحقيق للتأثير على القضاة وتوجيه الدعوى الوجهة التي يريد ، ووصل الى حد التدخل في اعمال الوزارات والقائمين بها ، الامر الذي أثار استياء الوزراء وتذمرهم . وقد عبروا عن ذلك لسعد بعد عودته من اوروبا معربين له عن أن نشأت « يحاول أن يخلق لنفسه وباسم تقربه الى القصر نفوذا خاصا في اعمالهم وفي أعمال القضاء » . وقد استدعاه سعد اليه وطلب منه الامتناع عن هذا المسلك (٢٤٤) . ومع ذلك فان القصر ورجاله لم يكتفوا بذلك بل راحوا يتخطون وزير الخارجية ويتصلون مباشرة برجال الوزارة وممثليها في الخارج ، ويتلقون منهم التقارير المختلفة ، خاصة حول مهمة سعد في الخارج خلال المدة التي قضاها في اوروبا ـ وهو ما عده سعد ووزراؤه تجسسا عليهم (٢٤٥) .

وفي وسط هذا الجو المشحون افتتح البرلمان دورة انعقاده الثانية في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، فألقى سعد بيان الوزارة . وقد ركز فيه على الشئون الداخلية لمصر ، وتجنب الحديث عن المشكلة الاساسية ، وهي قضية الاستقلال . فوجدت في ذلك المعارضة فرصتها للتهجم على الوزارة وخطتها (٢٤٦) . وفي صباح ١٥ نوفمبر فوجئت مصر بأنباء استقالة توفيق نسيم من الوزارة . ومهما قيل حول تفسير تلك الاستقالة وبواعثها (٢٤٧) فمن غير المشكوك فيه ان القصر استخدم رجله ـ توفيق نسيم ـ لتصعيد الخلاف القائم بينه وبين سعد . لذلك بادر سعد بمقابلة الملك ظهر نفس اليوم وقدم اليه استقالة وزارته متعللا بظروفه الصحية . وقام سعد باعلان نبأ تلك الاستقالة في كل من مجلس النواب والشيوخ . فقرر البرلمان الثقة بالوزارة وقام بتشكيل لجنة للذهاب الى السراي لابلاغ الملك رغبة اعضائه

---

(٢٤٤) البلاغ في ١٥-١٢-١٩٢٥ .

(٢٤٥) البلاغ في ٥-١٢ ، ١٦-١٢-١٩٢٥ .

(٢٣٦) السياسة في ١٣ - ١١ - ١٩٢٤ . الاخبار في ١٥ - ١١ - ١٩٢٤ . الحساب في ١٨ - ١١ - ١٩٢٤ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

(٢٤٧) المقطم في ١٦ - ١١ - ١٩٢٤ . الاخبار في ١٦ - ١١ - ١٩٢٤ . السياسة في ١٦ - ١١ ، ١٨ - ١٢ ، ٢٠-١١-١٩٢٤ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

في ضرورة استمرار الوزارة (٢٤٨) . وفي نفس اليوم تحركت المظاهرات في الشوارع منادية ببقاء سعد وهاتفة بحياة « الثورة » (٢٤٩) . وقد استمرت تلك المظاهرات طوال اليومين التاليين حيث كانت تجري المشاورات بين كل من سعد والقصر بغرض تصفية الخلافات القائمة بينهما ، والتي عبر عنها سعد بكلمة « الدسائس » صراحة لكل من الهيئة الوفدية البرلمانية — عند اجتماعه بهم — والمتظاهرين الذين طافوا ببيته . ويجدر بنا ان نشير الى حماس المتظاهرين الى الحد الذي دعاهم الى أن يهتفوا خلال اجتماع سعد بالملك في قصره « سعد او الثورة » (٢٥٠) . وربما يرجع ذلك الى ان وزارة الداخلية — بقيادة فتح‌الله بركات — اصدرت أوامرها الى رجال الامن بعدم التعرض للمتظاهرين (٢٥١) .

وامام هذا الضغط الواسع اضطر الملك الى ان يسلم لسعد بمطالبه ، وتتلخص في اعتراف القصر بحق الوزارة في الاشتراك في تعيين موظفي السراي ومنحهم الرتب والنياشين ، وكذلك تبعية الوزراء المفوضين لمصر في الخارج وقناصلها لوزارة الخارجية « تبعية حقيقية فعلية » (٢٥٢) . بل أن احدى صحف الوفد — البلاغ — رأت عدم الاكتفاء بالحصول على ذلك الفوز الدستوري شفاهة ، خوفا من ان « يتغير شيء منه غداً ، او قد يتغير كله بتغير الظروف والاشخاص » ، وطالبت الوزارة بضرورة تسجيل تلك المكاسب في « مستند مكتوب » يحفظ للوزارة وللامة حقوقها (٢٥٣) . ومن الغريب

---

(٢٤٨) مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ، ص ١ — ٢ . مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثاني ، ص ٢ — ٥ . حول استقالة سعد زغلول هذه راجع : الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٨١ — ١٨٣ . العقاد ، نفس المصدر ، ص ٥٤ — ٤٥٦ . عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥٩ — ٤٦١ . اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ٥٣ — ١٥٦ . مذكرات علوبة ، ص ٤٣٦ . وراجع كذلك :
Zayid, op. cit., p. 120. & Lloyd, L.. op. cit., p. 93. & Wavell, V., op. cit., pp. 108-110.

(٢٤٩) السياسة في ٢٠-١١-١٩٢٤ .

(٢٥٠) الاهرام في ١٧ — ١١ ، ١٨ — ١١ — ١٩٢٤ ، ٢ — ٤ — ١٩٢٥ . السياسة في ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ — ١١ — ١٩٢٤ . كوكب الشرق في ١٧ ، ١٩-١١-١٩٢٤ . البلاغ في ١٧ — ١١ — ١٩٢٤ .

(٢٥١) الاخبار في ١٦ — ١١ — ١٩٢٤ ، ٢١ — ٢ — ١٩٢٥ . البلاغ في ١٧ — ١١ — ١٩٢٤ .

(٢٥٢) البلاغ في ١٩ — ١١ — ١٩٢٤ ، ١٤ — ١٢ — ١٩٢٥ .

(٢٥٣) البلاغ في ٢٠ — ١١ — ١٩٢٤ .

ان تقف السلطات البريطانية في مصر موقفا يشوبه نوع من الحياد ـ كما ظهر خلال تلك الازمة ـ الا ان صحيفة بريطانية ـ وهي الديلي تلجراف ـ ألمحت الى انه « من الطبيعي اذا اصبح البلد في خطر الفوضى فقد تضطر الى حماية المصالح البريطانية والاجنبية » (٢٥٤) .

وهكذا بدا ان الازمة قد انفرجت عندما اعلن سعد تراجعه عن استقالته في مجلس النواب والشيوخ مساء ١٧ نوفمبر نظراً لاتفاق الملك مع الامة في الثقة بالوزارة . وقد اقترح احد النواب الاعراب عن شكرهم للملك على عدم قبول استقالة الوزارة . وقد عارض البعض هذا الاقتراح نظرا للغموض الذي أحاط بالاستقالة وظروفها وطلبوا من سعد احاطة المجلس بتفاصيل تلك الازمة . غير ان حماس الاعضاء طغى على هذه الاصوات فلم يسمع لها (٢٥٥) . وفي ١٩ نوفمبر صدر مرسوم ملكي يقضي بتعيين علي الشمسي ـ النائب الوفدي عن دائرة القنايات احدى دوائر مديرية الشرقية ـ وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم (٢٥٦) .

وبينما الامور تسير نحو الاستقرار اذا بحادث اعتداء يقع على حياة سيرلي ستاك ـ سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ـ في ظهر يوم ١٩ نوفمبر . وبذلك طرأ عامل جديد على الموقف فجأة حيث نزلت الى الميدان قوة جديدة ، هي قوة الامبراطورية البريطانية ضد سعد زغلول . ومن المؤكد انها كانت تفوق كل قدراته وامكانياته . ويحق لنا ان نتوقف قليلا عند هذا الحادث وتطوراته نظرا للاهمية البالغة التي ترتبت عليه ليس فقط بالنسبة لموضوع دراستنا ، ولكن كذلك بالنسبة لتاريخ مصر العام . فبمجرد ان علم سعد بالحادث اسرع الى دار المندوب السامي ـ حيث نقل المجنى عليه ـ وعندما وقع نظر سعد عليه لم يتمالك نفسه من البكاء وخرج مسرعا . ويذكر سعد « وكاد قلبي يتمزق اسفا وأسى وشعرت بهول الموقف وخطورة الحال وصرت اقول قد ضعفنا وأكرر هذه العبارة عدة مرات « وقابل الملك في الحال وابلغه بالحادث « فارتاع له أشد الارتياع » . وبعد ذلك ذهب سعد الى مكان الحادث حيث قابل رسل ـ Russell حكمدار البوليس ـ الذي

---

(٢٥٤) الاهرام في ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٢٤ .
(٢٥٥) الضابط ، المصدر السابق ، ص ٨ ـ ١١ . مجلس الشيوخ ، المصدر السابق ، ص ٥ ـ ٧ .
(٢٥٦) المقطم في ٢٠ ـ ١١ ـ ١٩٢٤ . فؤاد كرم ، النظارات ، ص ٢٦٠ .

طلب الى سعد ضرورة القاء القبض على بعض اعضاء جمعية العلم (اللواء) الابيض السودانية لاتجاه الشبهة اليها . فوافقه سعد قائلا « افعل ما تراه موجها لاكتشاف الجاني » . وعقب ذلك مباشرة اجتمع سعد بالوزراء في منزله واصدروا الاوامر الى النيابة والبوليس « ببذل الجهد كله في تعقب الجناة والقبض عليهم » واخذوا يستفسرون عن حالة السردار من حين الى آخر ، وذهبوا جميعا الى دار المندوب السامي والى المستشفى التي نقل اليها للسؤال عن حالته (٢٥٧) .

وفي نفس يوم وقوع الحادث ذهب اللنبي الى قصر عابدين وطلب الى الملك ان يقوم باصدار بلاغ للجيش المصري يعرب فيه عن اسفه للاعتداء الذي وقع على السردار ، كما أوضح له ضرورة استمرار الحال على ما هو عليه بالنسبة لوظيفة السردار حتى ينجلي الموقف . وقد ابلغ سعد ذلك ، فاصدرت الوزارة فعلا البلاغ المطلوب كما اصدرت بلاغا اخرا تطلب فيه من المواطنين معاونتها في التعرف على الجناة وتعد كل من يدلي بمعلومات تفيد التحقيق بمبلغ عشرة الاف جنيه . كما اصدر الملك البلاغ الذي طلب منه (٢٥٨) .

وفي صباح ٢١ نوفمبر توفى السردار متأثرا بجراحه وبعث كير — المستشار بدار المندوب السامي البريطاني — بخطاب الى الوزارة يطلب اليها تنكيس الاعلام فوق دور الحكومة وكان طلبه « بلهجة الآمر لا الراجي» . فأجابته الوزارة — مع ذلك — على طلبه . وعندما التقى به سعد — عند تقديم تعازيه — ابلغه « اني مستعد لعمل ما تطلبون لتشييع الجنازة ، فشكره كير على ذلك . وقد قررت الحكومة تشييع جنازته على نفقتها . ومع ذلك فقد عومل اعضاؤها معاملة مسيئة — خلال مراسيم تشييع الجنازة يوم ٢٢ نوفمبر — من دار المندوب السامي التي رأت عدم دعوتهم للاشتراك فيها . ولم يقبل اشتراكهم الا بعد جهود بذلها واصف غالي وزير الخارجية (٢٥٩) .

وفي عصر ذلك اليوم — ٢٢ — ١١ — ابلغ سعد — تليفونيا — برغبة اللنبي في مقابلته برئاسة مجلس الوزراء في تمام الساعة الخامسة . فظن

---

(٢٥٧) مذكرات سعد ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٦ . ويذكر رسل في كتابه انه هو الذي طلب الى سعد منح مكافاة قدرها عشرة الاف جنيه لمن يرشد عن الجناة . راجع :
Russel, T., The Egyptian Service, p. 220.

(٢٥٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٦ — ٢٨٢٧ . كوكب الشرق في ٢٠ ، ٢١–١١–١٩٢٤ . البلاغ في ٢١–١١–١٩٢٤ .

(٢٥٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٨٢٧ .

سعد انه قادم ليعبر للوزارة عن شكره للعناية التي بذلتها . وفي الموعد المحدد حضر اللنبي ومعه كير وبرفقتهما كوكبة عسكرية ، وتلا اللنبي على سعد مذكرتين باللغة الانجليزية — التي لا يجيدها سعد — وبعد الانتهاء من تلاوتهما تركهما سعد ، كما ترك له ترجمة لهما باللغة الفرنسية ، وانصرفا . ويذكر سعد « وفهمت أنهما انذار ، ولكني لم افهم موضوعه جيدا » (٢٦٠) ؛ وتتلخص المذكرة الاولى في سبعة مطالب اساسية طلبها اللنبي بعد مقدمة تضمنت التهجم على الوزارة ووصفتها بالعجز عن حماية ارباح الاجانب ، وتتلخص المطالب فيما يلي :

١ — ان تقدم الوزارة اعتذارا كافيا عن الحادث .

٢ — ان تتابع بأكبر نشاط البحث عن الجناة ، وان تنزل بهم اشد العقوبات .

٣ — ان تمنع من الان فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ — ان تدفع الى حكومة انجلترا في الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ — ان تصدر امرا خلال ٢٤ ساعة بسحب القوات المصرية من السودان مع ما ينجم عن ذلك من التعديلات التي ستتعين فيما بعد .

٦ — ان تبلغ المصلحة المختصة قيام حكومة السودان بزيادة مساحة الاراضي المنزرعة قطنا في الجزيرة الى مقدار غير محدد طبقا للحاجة .

٧ — ان تعدل الوزارة عن كل معارضة لرغبات حكومة انجلترا في الشئون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية في مصر .

واختتم اللنبي مذكرته بأنه اذا لم تلب هذه المطالب في الحال ، فان حكومة انجلترا ستتخذ على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان (٢٦١) .

بينما أوضحت المذكرة الثانية مطالب الحكومة البريطانية المتعلقة بالجيش في السودان وحماية المصالح في مصر فطلبت :

---

(٢٦٠) نفس المصدر ، ص ٢٧ — ٢٨٢٨ .

(٢٦١) السوان ، ص ٢٧ — ٢٨ . وقد أعطى اللنبي الوزارة مهلة ٢٤ ساعة للرد على انذاره . وعاد فسمع بثلاث ساعات اخرى . راجع : نفس المصدر ، ص ٢٨٢٨ .

١ ــ تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قــــوة مسلحة سودانية ــ بعد سحب القوات المصرية من السودان ــ تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة حاكم عام السودان ، وتصدر باسمه براءات الضباط .

٢ ــ ضرورة اعادة النظر في القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية طبقا لرغبات الحكومـــة البريطانية .

٣ ــ تبقي الحكومة المصرية منصبي المستشارين المالي والقضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية الى حين ان يتــم عقد اتفاق بين الحكومتين بشأن المصالح الاجنبية في مصر . كما تحترم ايضا نظــام القلم الاوروبــي في وزارة الماليــة واختصاصاته المالية كما سبــق تحديدها بقرار وزاري ، وتنظر بعين الاعتبار الى ما قد يبديه مديره العــام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصاته (٢٦٢) .

وتكاد تتفق المصادر ــ حتى البريطانية منها ــ على فداحة تلك المطالب وابتعادها ــ او معظمها ــ تماما عن كل ما يمكن ان يطلــب في ظــروف مماثلة (٢٦٣) . وقد بادر اللنبي بتقديم هذا الانذار القاسي الى سعد مـن قبل ان يأتيه رد حكومته على مطالبه ، كي يحقق بذلك عدة اهداف من وراء تسرعه اهمها انه اراد به اضعاف الكبرياء الوطني المصري ممثلا في الحكومة المصرية ورئيسها سعد زغلول ، واجبار المصريين على ان يدركوا ان استقلال مصر مرهون بمسلك حكومتهم وقادتهم (٢٦٤) . كما انه قصد من ناحيــة اخرى تأكيد نفاذ صبر بريطانيا وسخطها على حملة الاثارة والقتل السياسي،

---

(٢٦٢) السودان ، ص ٢٩ .

(٢٦٣) Young, G., op. cit., pp. 277-78. & Newman, op. cit., pp. 246-47. & Marlowe, op. cit., pp. 270, 272. & Kedourie, E., op. cit. p. 159.

كما استنكرته كذلك الديلي هيرالد البريطانية . راجع : المقطم في ٢٥-١١-١٩٢٤ راجع : كذلك التحليل العلمي الممتاز لعلاقة تلك المطالب بموقف القانـون الدولـي فـي كتـاب :

Fabunmi, op. cit., pp. 85-95.

(٢٦٤) Elgood, P.G., The Transit of Egypt, pp. 296-97.

وعجز سعد زغلول الكامل – كما يذكر البعض – عن الدفـاع عن مطالـب المصريين وآمالهم في مواجهة ذلك الغضب البريطاني عند استثارته (٢٦٥). وقد حاول اللنبي أن يبرر مسلكه المتسرع ذلك بأنه آثر عدم الانتظار خشية ان يعلن سعد استقالته خلال اجتماع مجلس النواب في جلسته مساء نفس اليوم وبذلك تضيع على اللنبي فرصة تقديم انذاره الى سعد زغلول دون سواه . يضاف الى ذلك انه من ناحية اخرى أراد استغلال قلق الرأي العام المصري واستعداده لمواجهة اجراءات عنيفة من جانب بريطانيا . واخيرا فانه رأى ضرورة ارضاء الجاليات البريطانية والاجنبية في مصر – التي تأثـرت بدرجة كبيرة لهذا الحادث – برد فعل قوي وسريع فلطالما اتهمته بالضعـف والتخاذل ، وذلك خشية ان تقوم تلك الجاليات بمظاهرات عدائية ضد مصر والمصريين (٢٦٦) . غير اننا نرى ان ذلك كله لا يمكن ان يفسر هذا المسلك المتشدد والمطالب غير المحدودة التي تقدم بها اللنبي – محاطا بكل مظاهـر الصلف البريطاني العتيد – الى حكومة سعد زغلول .

وفيما يتعلق بموقف الحكومة البريطانية من الحادث ، فقد بادرت يوم وقوعه – وقبل وفاة السردار – الى عقد اجتماع طارىء للوزارة قررت فيه ان تتخذ اجراء سريعا وقويا ، وبادرت الى اصدار أوامرها بارسال التعزيزات البحرية والعسكرية الى مصر والسودان في الحال (٢٦٧) . ومن الغريب ان وزير الخارجية – سير اوستن شمبرلين – قام في صباح يوم ١٩ نوفمبر بتسليم مذكرة الى سكرتير عام عصبة الامم ابدى فيها تحفظ بريطانيا علـى « بروتوكول جنيف » الخاص بتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية. وقد هدفت تلك المذكرة الى منع العصبة من التدخل في « الازمة المصرية » . وحذرت المذكرة من ان الحكومـة البريطانية « سوف تنظر الى أن محاولـة للتدخل في الشئون المصرية من جانب أي دولة اخرى باعتبارها عمـلا غير ودي » . ذلك لان انجلترا رأت ان هذا البروتوكول سيوفر لمصر – في حالـة توقيعها عليه – سلاحا فعالا تستخدمه ضد تهديدات انجلترا لوجودهـا

---

(٢٦٥) Newman, op. cit., p. 247.

(٢٦٦) Lloyd, L., op. cit., p. 99. & Wavell, V., op. cit. pp. 111-117.

(٢٦٧) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٤٧١ . راجع كذلك :
Newman, op. cit., p. 244.

واستقلالها او اراضيها (٢٦٨) . ولسنا نعرف على وجه التحديد علاقة تلك المذكرة بحادث مقتل السردار . الا ان الامر المؤكد ان انجلترا ــ خاصة بعد ان تقلد المحافظون زمام الحكم فيها ــ رأت ضرورة الاستعداد لمواجهة الازمة التي لاحت في افق السياسة المصرية .

وعندما وصل انذار اللنبي الى الحكومة البريطانية فانها وافقت على الانذار من حيث المبدأ ، غير انها اختلفت معه في الشكل الذي يكون عليه والمطالب التي يتضمنها .. وقد رأت الحكومة البريطانية ان تكون « مقدمة » الانذار أقل خشونة ، وقامت بتعديل مطلب « الاراضي غير المحدودة » في الجزيرة . وكذلك رأت حذف الطلب المتعلق بالغرامة ، والاخر الخاص بمعارضة الوزارة المصرية لرغبات انجلترا المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية في مصر (٢٦٩) . وبذلك تكون الحكومة البريطانية قد وافقت على مطالب اللنبي الاساسية ، وأهمها سحب القوات المصرية من السودان بما يعني انفراد انجلترا بشئون حكمه وادارته . غير ان رد الحكومة البريطانية قد وصل الى اللنبي عندما بدأ تحركه الى رئاسة مجلس الوزراء المصري لمقابلة سعد زغلول ، ولم يرغب في الانتظار الى حين حل رموزه وقراءته (٢٧٠) .

اما فيما يتعلق بمسلك حكومة سعد زغلول تجاه ذلك الانذار « الفظ » ، فقد بادر مجلس الوزراء الى الاجتماع عقب عودة سعد من مقابلة الملك ، ورأى المجلس ــ كما يذكر سعد ــ « ان لا تقبل من الطلبات الا ما كان له علاقة بالجريمة كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجانين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام » ، وكلف المجلس واصف غالي ــ وزير الخارجية ــ باعداد الرد بما لا يخرج عن هذا المعنى بالتعاون مع مستشار قضايا الحكومة (٢٧١) . اي ان المجلس وافق على المطالب الاربعة الاولى ، ورفض الثلاثة الاخيرة وما ورد في مذكرة اللنبي الثانية (٢٧٢) . وعقب ذلك ذهب سعد والوزراء الى مجلس النواب ــ حيث كان قد طلب عدم فض جلسته الى حين حضور الوزراء بعد

---

(٢٦٨) نفس المصدر والصفحة . الاخبار في ٢-٩-١٩٦٣ . راجع كذلك :
Fabunmi, op. cit., p. 85.

(٢٦٩) Wingate, R., Wingate of the Sudan, p. 252.

(٢٧٠) Ibid., 251. & Wavell, V., op. cit., p. 114.

(٢٧١) مذكرات سعد ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .

(٢٧٢) السودان ، ص ٣٠ ــ ٣١ .

انتهاء اجتماعهم ــ واوضح سعد للنواب ــ في جلسة سرية ــ تفاصيل الموقف . وانتهت الجلسة بحصول الوزارة على ثقة المجلس من ناحية وترك لها المجلس امر الرد على اللنبي « بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها » (٢٧٣) .

وفي اليوم التالي تم اعداد رد الوزارة ، وقام سعد بعرضه على الملك مبديا رغبته في الاستقالة . فأظهر له الملك عدم رضاه عن استقالته . ويعلق سعد على ذلك بقوله « والله اعلم بما في ظنه » (٢٧٤) . وبعد ذلك سلمت الوزارة ردها الى اللنبي قبل الساعة الخامسة من مساء ٢٢ نوفمبر . وفي نفس الوقت كتب سعد استقالته وقدمها الى الملك في الساعة السادسة من مساء نفس اليوم . فوعده الملك بالنظر فيها بينما ألح سعد عليه في ضرورة قبولها (٢٧٥) .

وبعد عودة سعد من مقابلة الملك ورد اليه خطاب آخر من اللنبي يذكر فيه انه بناء على رفض الحكومة المصرية لمطالبه الثلاثة الاخيرة فانه اصدر التعليمات اللازمة لحاكم السودان باخراج القوات المصرية من السودان والتوسع في المساحة التي تزرع قطنا في الجزيرة الى مقدار غير محدود وفقا لما تقضي به الحاجة . اما فيما يتعلق برفض المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الاجانب في مصر فان حكومة سعد ستعلم في الوقت المناسب بالعمل الذي ستتخذه الحكومة البريطانية في هذا الصدد . كما طلب في خطابه ضرورة دفع مبلغ الغرامة المقررة قبل ظهر الغد (٢٧٦) .

وقد ذهب سعد فور تلقي هذا الخطاب الجديد الى الملك لابلاغه به « فأظهر التأثر ، وقال عليكم ان تنظروا ماذا تفعلون » . فألح عليه سعد من جديد في ضرورة قبول استقالته . غير ان الملك رأى امهاله « فتمهلت على مضض » ــ كما يذكر سعد . وعندما رجع الى زملائه الوزراء وناقشوا الخطاب الجديد « رأى البعض ان نعدل عن قبول ما قبلناه لانه كان تحت

---

(٢٧٣) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٢ . وكان رئيس المجلس قد استنكر الحادثة في مستهل الجلسة . فوافقه المجلس على استنكارها بالاجماع . واوقف جلسته عشر دقائق حدادا على وفاة السردار ، ص ٣٧ .

(٢٧٤) المذكرات ، نفس المصدر والصفحة .

(٢٧٥) نفس المصدر والصفحة .

(٢٧٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٨٢٨ . السودان ، ص ٣٢ .

شرط ضمني بتجاوز انجلترا عما عداه . ولكن هذا الراي لم يعجبني ولا سعيد ولا فتح الله . وبتنا على تأمل فيه » (٢٧٧) .

وفي المساء حضر سعد جلسة مجلس النواب وتلا عليهم رد الحكومة وطلب الى الاعضاء والامة جميعا « ان تدقق في الحالة الحاضرة تدقيقا عميقا ... وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الاهواء والانفعالات التي لم تكن نتيجة تدبر في الحال وتأمل فيها لان الموقف دقيق جدا ، وأقل حركة طائشة تكلفنا آلافا باهظة » . وطلب سعد اليهم التذرع بالصبر والتزام جانب السكينة كي تثبت مصر للعالم انها « امة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة وكيف تلين لظروف وتشتد لظروف اخرى» (٢٧٨). فعارضه احد النواب محتجا بتسليم الوزارة بمطالب لم يفوضها المجلس في قبولها — وهو المطلب الرابع الخاص بقمع المظاهرات — فشرح له سعد ان أي تعديل الان اصبح عديم الجدوى نظرا لتقديم الرد فعلا . وبعد نقاش تدخل فيه عضو اخر صرح سعد « أود ان المجلس لا يوافق على ما فعلت فسيان لدي الامران ... وعليكم ان تقولوا لي خيرا او شرا فعلت » . فارتفعت اصوات في القاعة « خيرا فعلت » . وانتهت الجلسة بالتصفيق (٢٧٩) . ومن الغريب ان المجلس لم يطلب اخذ قرار او تصويت في هذا الموقف . ويمكننا ان نعد تسليم سعد بالمطلب الرابع كان سابقة خطيرة — كتابية — يمكن ان تستند اليها السلطات البريطانية عند التدخل في شئون مصر الداخلية ، والذي كثيرا ما قامت به طيلة الفترة التالية التي تربو على ربع قرن من تاريخها ، وهو العصر الذي لم تزد عليه حياتها النيابية!

ويذكر سعد زغلول انه في صباح اليوم التالي — ٢٤ نوفمبر — وافق على الاقتراح الذي ابداه بالامس بعض الوزراء الخاص بالعدول عن قبول ما سبق للوزارة ان قبلته ويذكر « وطلبت رذا به ، ولكن ببولاكازللي — مستشار قضايا الحكومة — وواصف غالي اقنعانا بالعدول عنه . وبناء عليه كلفنا الشمسي بدفع المبلغ » (٢٨٠) . وقد بعث سعد الى اللنبي برده على المذكرة

---

(٢٧٧) المذكرات ، نفس المصدر والصفحة .
(٢٧٨) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٢٧٩) مجلس النواب ، نفس المصدر ، ص ٣٨ .
(٢٨٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٨ .

الجديدة موضحا تمسك حكومته بما تضمنه ردها الاول ومعربا عن احتجاجها « احتجاجا صريحا » على ما اتخذته حكومة انجلترا من قرارات ترى مصر انها لا مسوغ لها ، وتعدها مناقضة لمصر من الحقوق المعترف بها . وقد أرفق برده تحويلا على البنك الاهلي المصري بقيمة الغرامة المطلوبة (٢٨١) .

وقد رد اللنبي على هذا الخطاب باصدار التعليمات الى القوات البريطانية في مصر باحتلال جمرك الاسكندرية كأول تدبير قرر اتخاذه ضد الحكومة (٢٨٢) . وفى نفس الوقت قابل سعد الملك ـ الذي كان قد بدأ في استدعاء البعض اليه لبحث دراسة تشكيل وزارة تخلف وزارة سعد كأحمد زيور واحمد مظلوم ـ وكرر الحاحه في قبول استقالته . فأبلغه الملك انه طبقا للتقاليد الدستورية بعث الى كل من مظلوم وزيور لاستشارتهما « وأن لديه تدبيرا يحاول اتمامه وربما كان في نجاحه خير كثير » ، فلم يحاول سعد ان يتعرف على ذلك التدبير ولكنه أصر على قبول استقالته (٢٨٣) .

وأخيرا وفي ظهر يوم ٢٤ نوفمبر تلقى سعد موافقة الملك على استقالته « بعبارة فاترة » ـ كما يذكر سعد ـ « وقدم لنا الحاضرون عبارات التهنئة (٢٨٤) . وفي المساء ذهب سعد الى مجلس النواب وابلغهم قبول استقالته ، موضحا انه لم يشأ ان يخبرهم بتقديمها « خشية ان تتوسطوا في منعها كما فعلتم في الماضي ، لان الاستقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل وتأمل دقيق واسباب كثيرة منها ما يمكن ان يباح ومنها ما لا يمكن الاباحة به » . واضاف ان في قبولها « خيرا للبلاد » . وأعرب عن استعداده مع اصدقائه اعضاء المجلس لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وعندئذ وافق المجلس على اقتراح تشكيل لجنة من اعضائه لوضع صيغة الاحتجاج الذي قرر المجلس رفعه الى برلمانات العالم وسكرتارية عصبة الامم (٢٨٥) . كما وافق المجلس بالاجماع على اقتراح احد الاعضاء بأن « كل تصرف حصل

---

(٢٨١) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ . حول توزيع تلك الغرامة على المجنى عليه ومن اصيبوا في الحادث . راجع : الاتحاد في ١٣-٢-١٩٢٥ .

(٢٨٢) الرافعي ، نفس المصدر ، ص ١٩٢ .

(٢٨٣) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٩ .

(٢٨٤) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٩ .

(٢٨٥) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ـ ٤١ .

بحقوق البلاد ، فيكون هذا عملا فرديا لا تتحمل الامة اية نتيجة تترتب عليه ما دامت الامة لم تقره او تقبله » (٢٨٦) .

ويصف كثير من الكتاب والباحثين موقف سعد من صلف اللنبي من حكومة استقالت او يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لارادة المجلس او كان المجلس معطلا وفي هذا التصرف اي عبث او مساس وانذاراته بالضعف والاستسلام .. ومع ذلك فان موقفه هذا ــ الذي قوبل بمعارضة واستياء واسعين في مصر ــ (٢٨٧) لم يجد في ايقاف السياسة البريطانية عن اهتضام حق مصر في السودان او في كبح شهوة اللنبي في الانتقام منه (٢٨٨) ، بينما آثر سعد زغلول ــ كما ذكرت التايمز ــ ان يترك لغيره تبعة تنفيذ التدابير التي فرضتها الظروف الجديدة (٢٨٩) . وقد كان خليقا به ــ وهو زعيم ثورة وقائد امة ــ أن يرفض الانذار برمته طالما بيت النية على الاستقالة ، لان في قبوله الاعتذار عن الجناية اعترافا واضحا منه بتقصير حكومته ، كما ان في قبوله دفع الغرامة اشعارا بأن للحكومة « دخلا بأي مقدار في الجريمة (٢٩٠) » . كما ان قبوله قمع المظاهرات الشعبية السياسية يعد تسليما بتدخل السلطات البريطانية في شئون مصر الداخلية، كما سبق ان بينا . واكثر من هذا ، فلنا ان نتساءل ماذا كان يحدث لو لم

---

(٢٨٦) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٤٢ . وكان ذلك العضو صاحب هذا الاقتراح هو عبد اللطيف الصوفاني . راجع كذلك مجلس الشيوخ . المصدر السابق ، ص ٢٠ ــ ٢٤ .

(٢٨٧) الاخبار في ٢٣ ــ ١١ ، ٢٤ ــ ١١ ، ٢٥ ــ ١١ ــ ١٩٢٤ . وحول مسلك سعد المعتدل تجاه اضرابات الطلبة احتجاجا على الانذار راجع : البلاغ في ٢١ــ١١ ٢٣ ــ ١١ ، ٢٤ ــ ١١ ، ٢٦ ــ ١١ ، ٢٨ ــ ١١ ــ ١٩٢٤ . وحول تعاطف الشعوب الشرقية والاسلامية مع مصر وتضامنها معها ، راجع : كوكب الشرق في ١٣ ــ ١٢ــ ١٩٢٤ ، ٢٢ ــ ١٢ ــ ١٩٢٤ . وقد ذكرت جريدة السياسة ان سعدا بذل مساعيا سرية للتباحث مع اللنبي بشان الازمة القائمة من ناحية وبشان العلاقات المصرية البريطانية برمتها من ناحية اخرى . وكان ذلك يوم ان قدم له اللنبي مذكرتيه . ورفضت دار المندوب السامي تلك المساعي ولم تسمع لها ، السياسة في ٧ ــ ١ ــ ١٩٢٥ .

(٢٨٨) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٤٧٨ . عبد الفتاح عنايت ، قصة كفاح ، ص ١٠٨ ــ ١٠٩ . راجع كذلك :
Marlowe, J., op. cit., p. 271. & Zayid, M., op. cit., p. 122.

(٢٨٩) المقطم في ٢٦ــ١١ــ١٩٢٤ . نقلا عن التايمز بتاريخ ٢٥ــ١١ــ١٩٢٤ .

(٢٩٠) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٥) ص ٩١ ــ ٢٦٩٢ .

نستقل وزارة سعد وقامت برفض المطالب البريطانية ؟ لنترك لورد لويد ـ المندوب السامي البريطاني الذي خلف اللنبي في مصر ـ يجيب على هذا التساؤل حيث يقول : « طبيعي ان لدينا جيش احتلال في مصر ، وكنا قادرين على تعزيز ذلك الجيش ، وان نأخذ على عاتقنا ادارة البلاد ، ونلغي اعلان الاستقلال ، فهل حقيقة كانت حكومة بريطانيا العظمى تفكر في اتخاذ تلك الخطوة ؟ واذا لم يكن كذلك ، فما هو ذلك العمل الاخر الممكن والاكثر فعالية ؟ لقد كانت تلك المشكلة قصة مؤسفة . وكم سعدنا ان خلصنا زغلول منها باستقالته . فمن حسن حظنا ان خانته شجاعته في هذه الازمة . اذ ان سلامته الشخصية كانت تؤرقه ، ونظر الى الاعتقال نظرة ذات مغزى ... وقد كان لكل من المندوب السامي ووزير الخارجية ان يتنفس الصعداء لسير الامور عقب استقالة زغلول ، وان يرحبا بتلك الفرصة التي هبطت من السماء عندما تخلصا من ذلك الموقف الدقيق المؤسف (٢٩١) » .

اما فيما يتعلق بأثر تلك الجناية وما ترتب عليها لدى مصر والشعب المصري ، فمن المؤكد أنها كلفت مصر الشيء الكثير ، ويأتي في مقدمة ذلك الترهل الذي اصاب تيار الحركة الوطنية الذي ظل يتدفق بحرارة طيلة السنوات الخمس الماضية من جراء موقف سعد المعتدل من ناحية ، ونتيجة لسياسة القمع التي سلكتها حكومة زيور الرجعية ـ التي خلفت وزارة سعد في الحكم ـ يدعمها كل من القصر والانجليز من ناحية اخرى . وقد انتهت تلك السياسة بالقاء القبض على عدد كبير من قادة الحركة الوطنية ومن بينهم الكثيرون من اعضاء البرلمان الوفدي ـ دونما نظر الى حصانتهم البرلمانية . وكذلك تم افتضاح امر الجهاز السري للوفد الذي ظل يعمل طيلة الفترة المنصرمة ، وهو الامر الذي عده البعض بمثابة « الضربة القاضية التي وجهت الى ثورة ١٩١٩ » (٢٩٢) . يضاف الى ذلك ان بريطانيا التي وقفت أمام مصر كملاكم يتمتع بقبضة ثقيلة استطاعت ان تصرعها مؤقتا وحصلت منها على كل ما طلبته لنفسها سواء في مصر ذاتها أو في السودان (٢٩٣) ، وقد أدى ذلك الى عواقب وخيمة وتأثيرات سيئة بالنسبة

---

(٢٩١) Lloyd, L., op. cit., pp. 102-103.

(٢٩٢) الاخبار في ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٦٣ من مقالات مصطفى امين حول ثورة ١٩١٩ الحلقة ٢٩ .

(٢٩٣) Fabunmi, L.A., op. cit., p. 98.

للسودان وتيار الحركة الوطنية فيه (٢٩٤) . وبالرغم من كل ذلك فقد فشل الاستعماريون البريطانيون في اسدال ستار على الحركة الثورية ونتائجها خلال الفترة من ١٩١٨ ـ ١٩٢٤ ، كما يتضح فيما بعد ، ذلك لان الشعب المصري لن يستسلم لتلك السياسة ولا لاعتداءات القوى الرجعية طوال الفترة التالية (٢٩٥) .

وقبل ان ننتهي من دراسة هذا المبحث نجد من واجبنا أن نلقي الضوء على جناية اغتيال السردار . والامر الذي لا شك فيه هو ان سعد زغلول ومعه الوفد هم أبعد ما يكونون عن ارتكاب مثل تلك الحادثة او التحريض عليها بل حتى مجرد التفكير فيها ، نظرا لانها لا تتمشى مع خطة الوفد واعتداله ، لانتهاجه الاساليب السلمية في نضاله طوال الفترة الماضية . كما ان كلا من سعد والوفد كانا اول ما أضير من جراء هذه الحادثة وهو ما عبر عنه سعد بكلمته « قد ضعنا » . ويبين لنا من خلال الاطلاع على وثائق القضية ـ دون أغراق في تفصيلات ـ ان الجماعة التي قامت بتنفيذ جريمة القتل كانت احدى جماعات العمل السري التي ارتكبت العديد من حوادث الاغتيال السياسي طوال الفترة الماضية ، باعتباره خطا متوائما ومتلازما مع حركة الكفاح السياسي التي قادها الوفد (٢٩٦). غير ان الجديد في هذه الحادثة هو أن حسن نشأت ـ رجل القصر ـ استطاع أن يتوصل الى تلك الجماعة من خلال احد رجاله ومعاونيه ـ محمود اسماعيل ـ واستغل عندها الرغبة في استئناف الاغتيال السياسي نتيجة لفشل مفاوضات سعد مع ماكدونالد ، فدفعها الى ارتكاب تلك الجريمة رغبة منه في احراج مركز الوزارة وسعد زغلول من ناحية ، وأهم من ذلك ـ في تقديرنا ـ تخريب كل فرص للتسوية بين سعد وانجلترا خاصة بعد انتهاج سعد خطة معتدلة تجاه بريطانيا عقب عودته من أوربا ، تمثلت في كبح جماح انصاره وطرح فكرة « التسوية المؤقتة » . كل ذلك حتى لا يبدو سعد ـ في حالة وصوله الى تسوية مع انجلترا ـ في موقف البطل المنتصر

---

(٢٩٤) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٤٨٢ .

(٢٩٥) A.S., A History of Africa, p. 98.

(٢٩٦) وقد كانت هذه الجماعة تتكون من عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت ومحمود راشد وابراهيم موسى وعلي ابراهيم وراغب حسين وآخرين .

ورجل مصر الوحيد ، بحيث يستحيل على الملك أن يتعامل معه ، خاصة وانه قد خرج مؤخرا من معركته معه ظافرا منتصرا . وليس غريبا ان يحدث ذلك من حسن نشأت وهو الذي كان المحور الاساسي ـ كما مر بنا ـ للازمة الحادة التي دارت رحاها بين كل من سعد والملك . ومن الثابت في مضابط القضية مدى العلاقة الوثيقة التي كانت بين كل من حسن نشأت ومحمود اسماعيل ، ومحاولته الدفاع عنه ومساعدته اثناء اعتقاله مما دعا القضاة الى استجواب حسن نشأت خلال ذلك التحقيق (٢٩٧) .

---

(٢٩٧) الجناية رقم ١١٠ لسنة ١٩٢٤ . محفظة رقم (١) محضر فرز اوراق مضبوطة ، محفظة (٤) ص ٨٣ ـ ٩٦ ، ١٠٦ ـ ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ـ ١٤٨ ، ١٦٢ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، ٢٨٦ . راجع كذلك مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٨) ص ٢٩١٠ . راجع كذلك مذكرات سعد ، كراس ٥٢ كلها حيث تؤكد صلة نشات بالحادثة .

الفصل الخامس

قيادة سعد للحركة الوطنية بعد تخليه عن الحكم

(نوفمبر ١٩٢٤ ــ اغسطس ١٩٢٧)

سعد والازمة الدستورية

تخلى سعد زغلول عن الحكم في مواجهة الصلف البريطاني والتدخل السافر الذي مارسه اللنبي نتيجة لاغتيال السردار . ولم يرغب سعد في أن يستخدم ضده نفس الاساليب التي سبق له استخدامها بنجاح في صراعه مع الملك ، ونعني بها تحريك الجماهير المصرية . ومنذ هذا التاريخ نعتقد أن الوفد التزم بتلك السياسة الخطرة ــ التي استنها قائده وزعيمه ــ حينما اصبحت الجماهير ــ في تقديره سلاحا يستخدمه في معاركه الداخلية سواء ضد القصر او ضد احزاب المعارضة ، ولم يحاول استخدامها ــ على الاقل بفعالية ــ ضد خصمه الحقيقي الذي كان من وراء قيامه وظهوره الى حيز الوجود بغرض النضال ضده والحصول لمصر على استقلالها وسيادتها من بين براثنه . ومن هنا تردى الوفد ــ كحزب سياسي ــ في منزلق خطير ــ ربما غاب عن الكثيرين ادراكه ــ ونعني به انغماسه في المعارك الداخلية ــ بشكل او بآخر ــ والنظر الى المعركة الاساسية باعتبارها عملاً يقتصر عليه وحده ، وليس للجماهير أن تشاركه خوضها او حتى ابداء الرأي في الاسلوب الذي ينتهجه لممارستها والنتائج التي قد يتوصل اليها . واذا كانت الجماهير قد سلمت طواعية بذلك خلال زعامة سعد زغلول وشطرا من قيادة خلفه مصطفى النحاس ، فانها ما لبثت ان ايقنت عقم تلك السياسة وخطورة النتائج التي ترتبت عليها ، ومن ثم راحت في الاربعينات من هذا القرن تبحث لنفسها عن وسائل وأساليب جديدة لخوض المعركة الحقيقية ضد الوجود البريطاني في االبلاد .

وفيما يتعلق بسعد زغلول ـ الذي تخلت عنه شجاعته ـ فقد ظن ان استخدامه للجماهير قد يكون عديم الجدوم امام القوات البريطانية ، واهم من ذلك انه كان قد عقد العزم على التخلي عن الحكم معترفا بعجزه ـ كما ورد في كتاب استقالته (١) ـ تاركا لغيره مهمةمواجهةالموقف الخطير الناجم عن تلك الحادثة وتحمل مسئولياته ، معربا عن استعداده تأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد (٢) . ونعتقد ان سعدا ـ السياسي البارع ـ ما كان ليفوته ان بريطانيا ستسلم لغيره ما لم يستطع هو ـ زعيم الثورة وقائد الجماهير وصاحب الاغلبية البرلمانية الساحقة ـ ان يحصل عليه من جانبها .

وعلى اية حال فقد شكل احمد زيور ـ رئيس مجلس الشيوخ ـ الوزارة في نفس اليوم الذي قبل فيه الملك استقالة وزارة سعد زغلول ، وهو يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ . واذا كان قد بدا لمصر والمصريين ان تلك الوزارة تعد « امتدادا معتدلا » لوزارة الوفد (٣) ، نظرا لما عرف عن رئيسها من ارتباطه به ـ على الاقل طوال فترة حكم سعد زغلول من ناحية ، ولاشتراك رجلين من رجال الوفد في تلك الوزارة هما احمد خشبة وعثمان محرم (٤) ، الا انه من الثابت ان زيور لم يأخذ رأي سعد عند تشكيل وزارته . كما أن سعداً من جانبه ـ كما يبين في مذكراته ـ لم يكن راغبا في اشتراك الوفد فيها . ولذلك فعندما لجأ زيور الى الاتصال مباشرة بأحد رجال الوفد ـ وهو ويصا واصف ـ ليعرض عليه الاشتراك معه في الوزارة ، رجع ذلك الرجل الى سعد زغلول ليستطلع رأيه ، فأشار عليه سعد بالرفض « آذا لم يرد ان يقبل » (٥) . ولهذا نعتقد ان اشتراك هذين الوزيرين الوفديين في وزارة زيور تم من جانبهما ربما دون استشارة سعد والوفد أو موافقة كل منهما ، وان كان ذلك لا ينفي « الصبغة الوفدية » التي ميزت الوزارة عند تشكيلها في اذهان المعاصرين .

ومما يستلفت النظر ان هذه الوزارة الجديدة لم تشأ عند قيامها ان تربط نفسها ببرنامج معين ، وان كان رئيسها قد ادلى بتصريح لاحدى

---

(١) الرافعي ، في اعقاب الثورة ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
(٢) مجلس النواب ، دور الانعقاد الثاني ، ص ٣٩ ـ ٤١ .
(٣) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٥٦٨ .
(٤) هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ، ص ٢١١ . مذكرات علوبة ، ص ٤٤٥ .
(٥) مذكرات سعد ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٩ . الاهرام في ٢٥-١١-١٩٢٤ .

الصحف الاجنبية جاء فيه « انه يرجو ان يوفق الى انقاذ ما يمكن انقاذه » . فسره البعض ـ بحق ـ على أنه « تسليم ما يمكن تسليمه » من المطالب البريطانية (٦) . ولهذا فقد كان اول عمل لجأت اليه هذه الوزارة انها قامت في اليوم التالي لتشكيلها باستصدار مرسوم يقضي بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر تمهيداً للموافقة على ما لم توافق عليه وزارة الوفد السابقة من مطالب اللنبي حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية . كما انها قامت في نفس اليوم بفصل محمود فهمي النقراشي ـ وكيل وزارة الداخلية ـ من وظيفته ، وهو الرجل الذي قام سعد بتعيينه في اواخر شهر اكتوبر الماضي . وأعادت الوزارة علي جمال الدين الى شغل هذا المنصب الذي سبق لسعد ان فصله منه . ويعلق سعد على ذلك بأنها « تريد ان تبطل كلما عملت الوزارة السابقة ـ باعتبارها ـ وزارة خارجة عن القانون واعمالها باطلة » ، ويضيف بأن الصحف البريطانية شنت حملة شديدة عليه وعلى وزارته السابقة الى الحد الذي ذهبت فيه الى ان وزارته كانت « محرضة على ارتكاب الجناية عاملة على ارتكابها ومسئولة عن جميع نتائجها » (٧) .

وعقب ذلك لجأت السلطات البريطانية في مصر الى القاء القبض على عدد كبير من قادة الوفد ورجاله ، كان من بينهم عدد من اعضاء مجلس النواب لم تلق بالا لتمتعهم بالحصانة البرلمانية . ذلك لان الادارة الاوروبية بوزارة الداخلية تولت مهمة البحث عن قتلة السردار وتوصلت الى توجيه التهمة لهؤلاء الذين قامت بالقاء القبض عليهم (٨) . وقد « هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد وقوانينها والاعتداء على الحصانة البرلمانية والحرية الشخصية ، فاحتج الكثير من الافراد والهيئات على ذلك » ، كما رفع معظم اعضاء المجلسين ـ النواب والشيوخ ـ عريضة الى الملك يطلبون فيها عقد البرلمان لمنع هذا الاعتداء (٩) . ولم يجد ذلك كله نفعا امام المسلك البريطاني وأصرار اللنبي على أن تسلم له مصر بكل مطالبه.

---

(٦) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(٧) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٨) الجناية ١١٠ قسم السيدة لسنة ١٩٢٤ ، محفظة (١) . ومن النواب الذين قبض عليهم مكرم عبيد وعبد الرحمن فهمي وحسن يس وراغب اسكندر وشفيق منصور واحمد ماهر ومصطفى الفاياتي بالاضافة الى محمود النقراشي وآخرين . راجع كذلك كوكب الشرق في ٢٩-١١-١٩٢٤ .

(٩) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ . السياسة في ٤-١٢-١٩٢٤ .

ولهذا فقد بادرت الوزارة في ٣٠ نوفمبر الى الكتابة لأللنبي لابلاغه انهـــا « قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد مذعنة في ذلك الىحكم الضرورة(١٠) . لذلك فقد بادر الوزيران الوفديان الى تقديم استقالتهما ، وصرح احدهمـا انه وزميله لم يقبلا الاشتراك في الوزارة الا على اساس « السعي في ارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل تقديم التبليغ البريطاني » ، وانهمـــا كانـا يعتقدان في « امكان الوصول الى هذه الغاية » (١١) . معنى ذلك ان استمرارها في الحكم لم يعد امرا مقبولا بعد أن خاب املهما وسلمت الوزارة لأللنبي بكل مطالبه فجلبت بذلك على نفسها سخط الـــرأي العـام المصري بكافـــة قطاعاته (١٢) .

وفي مواجهة ذلك نصحت دار المندوب السامي رئيس الوزارة بضرورة التعاون مع حزب الاحرار الدستوريين لتدعيم وزارته من ناحية ، وللمضي في سياسة التضييق على الوفد ورجاله بغرض النيل من مكانة سعد ونفوذه لدى الجماهير من ناحية اخرى . وعلى حين رأى كبار قادة حزب الاحرار ان يبتعدوا بأنفسهم عن حلبة ذلك الصراع الدائر بين الوفد من جانب وكـل من القصر ودار المندوب السامي من الجانب الاخر (٣) ، فان أسماعيل صدقي قبل التحدي وعين وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ حيث رأى في ذلك فرصته لمجابهة سعد وأنصاره . كما ان الحزب ذاته لم يخف ابتهاجه بهـذا التعيين وراح ينظر اليه باعتباره « انتصارا » له على خصم عانى منه الشيء الكثير طيلة مدة حكمه (١٤) . ومن المؤسف ان الحزب في مسلكه هذا لـــم يستطع ان يرتفع بنفسه الى مستوى الخطر الذي احدق بالبلاد ، كمـا ان الملك فؤاد هو الاخر تغلبت عليه مصالحه الشخصية ونزعاته الانتقامية وبذلك نزلت المصالح القومية لمصر والمصريين الى المقام الثاني عندما حلت الرغبـة

---

(١٠) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(١١) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٧) ص ٢٧٤٩ . وقد ادلى عثمان محرم بذلك التصريح الذي نشر في الاهرام بتاريخ ٣-١٢-١٩٢٤ .

(١٢) حول تبرير مسلك الوزارة راجع : احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٨٥ .

(١٣) Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, p. 272. & Lloyd, L., Egypt Since Cromer, Vol. II, pp. 109-110.

راجع كذلك الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ ـــ ٢١٠ .

(١٤) هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ ـــ ٢١٤ .

في الأنتقام محل الرغبة في انقاذ البلاد من محنتها الخطيرة (١٥) .

وفي هذا الوقت الذي جرى فيه نوع من التعاون بين الحكومة وحزب الاحرار الدستوريين فقد رفض الوفد اقتراحا طرحه الامير عمر طوسون بغرض التوفيق بين الاحزاب المختلفة لمواجهة الموقف الناجم عن مقتل السردار على حين قبل الاقتراح كل من الاحرار والحزب الوطني . وقد بنى الوفد رفضه على اساس ان هذين الحزبين اتحدا رغم تنافر مبادئهما لانهما يسعيان بالائتلاف مع الوفد للفوز في الأنتخابات المقبلة في حالة موافقة الوفد عليه ، ان يظهر الوفد بمظهر المتعنت الراغب في دوام الأنشقاق والاستئثار بزعامة الامة في حالة رفضه . ولهذا فقد رفض الوفد « ان يضع يده في يد خصوم البلاد لكيلا يقع في الشرك الذي اعدوه له » (١٦) .

وقد اقدمت وزارة أحمد زيور على حل مجلس النواب ــ الوفدي ــ بتاريخ ٢٤ ديسمبر وحددت يوم ٦ مارس موعداً لانعقاد المجلس الجديد . وقامت في نفس اليوم باستصدار مرسوم يقضي بأن تتم الأنتخابات الجديدة وفقا لقانون الانتخاب القديم الصادر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ ــ اي على درجتين ــ متجاهلة تماما قانون الأنتخاب المباشر الذي أقره مجلس النواب السابق . وليت الامر وقف عند هذا الحد بل انها لم تحترم حتى احكام القانون القديم ذاته حينما ألغت انتخاب المندوبين الثلاثينيين الذين سبق انتخابهم في سبتمبر ١٩٢٣ ، وينص القانون القديم على بقاء صفتهم الانتخابية لمدة خمس سنوات ، أي حتى سبتمبر ١٩٢٨ . وقد دفعها الى ذلك كله رغبتها في ملاحقة الوفد والحيلولة دون حصوله على اغلبية في المجلس الجديد (١٧) . ويعد البعض ــ بحق ــ هذا المسلك الذي لجأت اليه الوزارة بداية للعديد من « التصرفات غير النزيهة » التي توسل بها دعاة الحكم المطلق لحرمان الشعب من ممارسة حقوقه الدستورية (١٨) .

ومن ناحية اخرى فقد دفع القصر حسن نشأت الى تأليف حزب سياسي

---

(١٥) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥٦٨ . راجع كذلك :
Lloyd, L., op. cit., p. 111.

(١٦) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦٩ ــ ٢٧٧٢ . وقد صرح بذلك

(١٧) مذكرة ، ص ٧٥ . الاخبار في ٢٣-١٢-١٩٢٤ . الاهرام في ٨-١٢-١٩٢٤ .

(١٧) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ ــ ٢١١ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ٢١١ .

جديد في مطالع عام ١٩٢٥ اطلق عليه حزب « الاتحاد » مدعيا ان الهدف من وراء قيامه ايجاد نوع من التوازن بين كل من الوفد والاحرار الدستوريين في مجلس النواب المزمع تكوينه ، يستطيع الملك ان يستخدمه في تحقيق المصلحة القومية دون الالتجاء الى حل مجلس النواب من جديد (١٩) . كما راح الحزب الجديد يعلن ان غايته هي « الولاء للعرش » متهما الوفد وقادته بتهمة عدم الولاء والاحترام لمليك البلاد . وكم كانت تلك سياسة خطيرة لانها كانت تعني اقحام الملك في الحياة الحزبية من ناحية ، وابراز كراهية الامة وعدم ولائها له في حالة فشل الحزب الجديد في فوزه في الحصول على تأييدها (٢٠) . غير اننا نستطيع ان نذكر من ناحية اخرى انها كانت لعبة ذكية استطاع القصر ان يستخدمها بنجاح خلال هذه الفترة ، مما دفع الاحزاب كلها وفي مقدمتها الوفد وسعد زغلول الى ان تتسابق على اعلان ولائها للملك (٢١) . ولهذا نعتقد انه اذا لم يكن لحزب الاتحاد ومحركيه من فائدة للقصر فيكفي انه اجبر الاحزاب ــ وخاصة الوفد ــ على الاعلان عن احترام العرش ونظام مصر الملكي بعد ان كان قد تضعضع مركزه خلال المعركة العنيفة التي خاضها سعد ضده ، مما شجع الجماهير على الهتاف « سعد او الثورة » .

ويمكن ان نتبين الغاية الحقيقية من وراء قيام هذا الحزب الجديد التي تتلخص في اضعاف نفوذ الوفد عن طريق ضم الكثيرين من رجاله وانصاره الى هذا الحزب وتقليده ازمة الحكم في البلاد في حالة فوزه في الانتخابات المقبلة وبذلك تتاح للقصر فرصة حكم البلاد حكما اوتوقراطيا دون ان تقع على عاتقه مسئولية مباشرة او غير مباشرة (٢٢) . لكل ذلك فقد اطلقت

---

(١٩) هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ . وقد قام الحزب الجديد باصدار صحيفة باسم « الاتحاد » كما نجح في ضم جريدة « الليبرتية » التي كانت تصدر باللغة الفرنسية بعد ان تركها ليون كاسترو .

(٢٠) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٥ .

(٢١) الاهرام في ٦ ــ ١ ، ٧ ــ ١ ــ ١٩٢٥ ، ٢٦ ــ ٣ ــ ١٩٢٥ . السياسة في ٨ ــ ١ ــ ١٩٢٥ . كوكب الشرق في ٢ ــ ١ ، ٦ ــ ١ ، ٩ ــ ١ ، ٢٤ ــ ١ ، ٢٣ ــ ٢ ــ ١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٢ ــ ٦ .

(٢٢) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ــ ٢٩ . الاهرام في ٨ ــ ٢ ــ ١٩٢٦ . حول قيام الحزب راجع كذلك : مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨٧ وما بعدها . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧ ، ٢٦ ، ٣٢٣ . كولومب ، تطور مصر ، ص ٥٦ . ثم :
R.I.I.A., Great Britain, pp. 19-66.

الحكومة العنان لرجال الادارة لحمل الناس على الدخول في ذلك الحـزب مستخدمة في ذلك شتى وسائل الترغيب والترهيب .. بل اشيع ان بعضـا من قادة حزب الاحرار الدستوريين راحوا يشيرون على المقربين اليهـم بالانضمام الى ذلك الحزب (٢٣) . وهكذا بات واضحا ان هذا الحزب ـ الذي تكون من كبار الملاك ورجال الادارة ـ وهو حلف يضم القوى الرجعيـة الاكثر نزوعا الى المحافظة ، مما اعطى الملك فؤاد الفرصة التي طالما انتظرها ليدعم مركزه ونفوذه في البلاد وضاق بها ليس فقط الوفد وقادته ، ولكن كذلك اولئك الذين ساعدوا القصر ورجاله في الحصول عليها ، التي كانـت سببا من وراء صدامهم بالقصر وتقاربهم ثم ائتلافهم مع خصومهم السابقين ـ الوفد ـ بغرض التصدي لتلك النزعات الاوتوقراطية .

وفيما يتعلق بسعد زغلول فانه ـ بعد استقالته ـ آثر الالتجاء الـى العزلة والابتعاد عن الحياة العامة مؤقتا الى ان تمر العاصفة (٢٥) ، خاصة وان احداث الفترة المنصرمة قد نالت منه بعض الشيء . فان حكومته اخفقت في اشباع شهوات ومطامع الكثيرين من انصاره ، كما انها لم تنجح في تحقيق مطالب قطاعات المعارضة ممثلة في احزاب كالاحرار الدستوريين والحـزب الوطني او في طبقات وفئات مختلفة كالعمال والموظفين وربما غيرهـم . يضاف الى ذلك ان هيبته قد تأثرت ولا شك خلال صدامه مـع اللنبي ، فاستقالته السريعة بدت للبعض على انها تنصل من المسئولية لا يصح ان يصدر عن زعيم . غير أن زعامته في الامة ظلت تستند على شعبيته الاسطورية وهي الشعبية التي عولت وزارة زيور ـ وصدقي بصفة خاصة ـ على أن يوجـه اليها ضرباته المباشرة (٢٦) .

---

(٢٣) هيكل، نفس المصدر ، ص ٢٢٣ .

(٢٤)
Young, G., Egypt, p. 279. & Zayid, M.. Egypt's Struggle for Independence, p. 123.

(٢٥) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٤٨٨ ـ ٤٩٠ . محمد زكي عبد القادر ، اقدام على الطريق ، ص ٦ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ ـ ٢١٦ . الثقافة في ٢٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ ، ص ٩ مقال لكامل سليم بعنوان « سعد زغلول كما عرفته » . راجع كذلك :
Zayid, M., loc. cit.

(٢٦) احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي ، ص ١٦٩ . راجع كذلك :
Marlowe, J., op. cit., p, 271.

ولهذا فقد بدأ الكثيرون من رجال الوفد يتخلون عنه ويعلنون في الصحف استقالاتهم من الهيئة الوفدية بحجة أن الوفد « غير موال للعرش » أو « انهم اخذوا على سعد اشياء اثناء حكمه » ، الا أن السبب الحقيقي لخروجهم من الوفد هو الرغبة في الانضمام الى الحزب الجديد والصعود معه (٢٧) . وقد شملت تلك الموجة الكثيرين من امثال محمد سعيد وعبد الحليم البيلي وغيرهم (٢٨) . وقد اطلق سعد على هؤلاء الخارجين كلمة « النمر » تقليلا من شأنهم باعتبارهم لم يكونوا ابدا ـ باستثناء البيلي ـ اعضاء بالوفد (٢٩) . كما رحبت أحدى صحف الوفد ـ كوكب الشرق ـ بخروج هؤلاء الضعفاء المتلونين المترددين من هيئة المجاهدين » معربة عن ان « فردا واحدا ثابتا على مبدئه لأنفع من امة كاملة متقبلة » (٣٠) .

ومع ذلك فقد صمم سعد على عدم الاستسلام وعاد الى الحياة السياسية راغبا في خوض تلك المعركة متعددة الجبهات مصرحا ان هدفه من الاشتراك في الانتخابات المقبلة انما هو بغرض « انقاذ الدستور » معربا عن ثقته في فوزه لان هؤلاء القابضين على زمام السلطة اليوم ليس لهم في البلاد من يذكر من الانصار » . كما ان رئيس الوزراء وكثير من زملائه « لم يجرؤوا على ترشيح انفسهم للانتخاب ، وسأفوز عليهم وعلى نظامهم وأسلوبهم » (٣١). ومن ناحية اخرى فقد تجنب سعد ـ قدر الامكان ـ الدخول في أي صدامات جديدة مع بريطانيا حيث قد وضح له تماما مدى قدرتها على حرمان مصر من التمتع بنظامها الدستوري (٣٢) . ومعنى ذلك ان سعدا قنع بأن تكون معركته القادمة مع خصومه من المصريين ، وليس خصمه الاساسي الذي قام

---

(٢٧) الاخبار في ١-١ ، ٣-١ ، ٤-١ ، ٥-١ ، ٧-١ ، ٨-١ ، ١٠-١ ، ١١-١ ، ١٣-١ ، ١٤-١ ، ١٥-١ ، ١٧-١ ، ١٨-١ ، ٢١-١ ، ٢٤-١ ، ٢٥-١ ، ٢٦-١ ، ٢٨-٢-١٩٢٥ . المقطم في ١٥-١-١٩٢٥ . كوكب الشرق في ١٥-١-١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٧ . مذكرات سعد ، كراس ٥١ ، ٢٨٩٣ - ٢٨٩٤ .

(٢٨) حول استقالة محمد سعيد ، راجع : المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٩٤ - ٢٨٩٥ . المقطم في ١٥-١-١٩٢٥ . احمد شفيق ، نفس المصدر والصفحة . حول استقالة البيلي راجع : كوكب الشرق في ٣-١-١٩٢٥ .

(٢٩) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٨ من تصريح سعد لمحرر جريدة الريفورم التي تصدر باللغة الفرنسية .

(٣٠) كوكب الشرق في ١٥ - ١ - ١٩٢٥ .

(٣١) المقطم في ٢٨ - ١ - ١٩٢٥ .

(٣٢) Zayid, M., op. cit., p. 123.

الوفد من اجل الكفاح ضده كما وضح لنا من قبل ، الامر الذي دفع صحف المعارضة الى التهجم على سعد زغلول لاشتراكه في تلك الانتخابات على الرغم من تخليه عن الحكم معترفا بعجزه في مواجهة التدخل البريطاني وما نجم عنه من نتائج من ناحية ، وبقاء تلك الظروف وآثارها قائمة من ناحية اخرى (٣٣) . وقد دفع ذلك كله سعد زغلول الى ان يوجه نداء للامة جاء فيه : « ولقد كان للوفد ان يمتنع عن الدخول في الانتخاب ... وذلك لكي لا يشترك في انتهاك حرمة الدستور والاستهتار بقوانين البلاد ولكنه رأى مع ذلك ان يدخل الوطنيون فيها مجاهدين بكل ما لديهم من الوسائل المشروعة ليتمكنوا من انقاذ الدستور من ايدي العابثين به وانقاذ القضية المصرية من ايدي العاملين على خسرانها » (٣٤) . غير ان هذه السياسة التي انتهجها سعد والوفد تجاه بريطانيا والقضية المصرية دفعت احد المرشحين السعديين الى أن يقدم الى دار المندوب السامي البريطاني عريضة يطلب فيها « انه من الواجب ان تجعل انجلترا الانتخابات تحت اشرافها » ، بل انه ذهب أبعد من ذلك عندما صرح لمراسل جريدة المانشستر جارديان البريطانية في القاهرة بأنه في حالة انسحاب الانجليز من مصر فانها لن تشعر بالاستقرار حيث « تقع الثورة بعد الثورة » لان وجودهم فيها « يمنع كل منا من افتراس الاخر » (٣٥) .

وعلى أية حال فقد خاض سعد والوفد المعركة الانتخابية متحديا سلطة الحكومة وأساليبها . وتكاد تتفق المصادر على اختلافها حول قسوة الوسائل والاجراءات التي لجأت اليها وزارة الداخلية وعلى رأسها اسماعيل صدقي لمنع الوفد من الفوز في الانتخابات الى الحد الذي تدخلت فيه تدخلا

---

(٣٣) الاتحاد في ٥-٢-١٩٢٥ . الاخبار في ١٤-٢-١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٣٤) كوكب الشرق في ٢١-١-١٩٢٥ .

(٣٥) الاهرام في ٧-٤-١٩٢٥ . نقلا عن المقال الخامس الذي كتبه مراسل المانشستر جارديان في مصر . بل ان جريدة السياسة في عدد ٧-١-١٩٢٥ نشرت مقالا تضمن تفصيل مساع بذلها الوفد من خلال حامد محمود وسيره لدى دار المندوب السامي للعودة الى الحكم في مقابل تسوية المسألة المصرية على القواعد الآتية :

أ - ابرام محالفة بين مصر وبريطانيا .

ب - قبول بقاء حاميات انجليزية في قناة السويس لحمايتها .

ج - بقاء الحالة في السودان كما كانت قبل الانذار البريطاني .

راجع كذلك : عدد ٩-١-١٩٢٥ .

مباشرا لمنع انصار الوفد من الادلاء بآرائهم او تهديدهم بالقوة وغير ذلك من الاساليب غير القانونية . وقد أدى ذلك الى اخفاق سعد زغلول ذاته في انتخابات الدرجة الاولى ، وهو الامر الذي لا يمكن تصديقه خاصة في دائرة نجح مرشحو الوفد كمندوبين في الفوز فيها بأغلبية ساحقة ، وهي دائرة السيدة زينب (٣٦) .

ومما يستلفت النظر ان سعدا أدلى في احدى خطبه الانتخابية بأن الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب او جماعة بل كوكيل عن الامة المصرية التي « وكلته في موضوع تعرفه هي قبل أن يعرفه هو . وهي التي حددته » (٣٧) ، وعلى ذلك فلا معنى لان يطرح على الامة برنامجا او بيانا انتخابيا يلتزم به امامها . وبذلك يعود سعد الى التمسك بوكالة الوفد في الامة (٣٨) ، وهو الذي سبق له ان صرح خلال الانتخابات الماضية بأن « وكالة الوفد تسقط يوم اجتماع مجلس النواب » مما حمل بعض الصحف على الرد على هذا الرأي ، وعدته « حكاية ... اصبحت بالغة منتهى السخافة » لان الهيئة التي وكلتها الامة تفرقت وتمزقت ، كما ان الوكالة لم يعد لها معنى بعد ان اصبح للبلاد دستور . بل ذهبت ابعد من ذلك عندما رأت ان الوفد — بهيئته الحاضرة — قد خرج عن حدود وكالته فلم يعد ثمة داع لان يتمسك بها لانه اصبح «منعزلا بمجرد ارتكابه هذه الخيانة» (٣٩) . كما دفع ذلك الشاعر احمد شوقي الى ان ينظم فيه قصيدته المشهورة

---

(٣٦) كولومب ، تطور مصر ، ص ٩٩ — ١٠٠ . مذكرات علوية ص ٤٤٧ . حسن الشريف ، الرجال أسرار ، ص ٤٤ — ٤٥ . العقاد المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٤٧٧ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ ، ١٦٦ — ١٧٠ . محمد زكي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٩ . فكري أباظة ، المجموعة الثالثة ، ص ١٥ — ١٦ . كوكب الشرق في ١٣ — ٣ ، ١٤-٣-١٩٢٥ . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٩٢ . راجع كذلك :

Lloyd, L., op. cit., p. 111. & Wavell, V., Allenby in Egypt, p. 119.

(٣٧) الاهرام في ٩ — ٢ — ١٩٢٥ . السياسة في ٥ — ٢ — ١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(٣٨) الاهرام في ٢٤ — ٢ — ١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ٦٣ — ١٦٤ .

(٣٩) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ . والجريدة التي ذهبت الى ذلك هي الاخبار .

« شهيد الحق » التي قال في مطلعها : (٤٠)

الام الخلف بينكمو الاما	وهذي الضجة الكبرى علاما
وفيم يكيد بعضكمو لبعض	وتبدون العداوة والخصاما
واين الفوز لا مصر استقرت	على حال ولا السودان داما

وقد اسفرت انتخابات الدرجة الثانية عن نتيجة ادعى كل من الوفد والحكومة حصوله على الاغلبية فيها . ولهذا لجأت الوزارة في ١٣ مارس ١٩٢٥ الى اعادة تشكيلها وقد اشترك فيها حزبا الاحرار الدستوريين بأربعة وزراء لكل منهما (٤١) . وبذلك كشف حزب الاحرار الدستوريين عن أن هدفه من التقارب الذي تم بينه وبين الحكومة كان بغرض اضعاف الوفد وابعاده عن الحكم (٤٢) . غير ان الامور لم تستمر طويلا على هذا النحو ، فعندما استهل البرلمان اولى جلساته في ٢٣ مارس وشرع في انتخاب رئيسه حصل سعد زغلول على ١٢٣ صوتا ، على حين حصل منافسه عبد الخالق ثروت ـ مرشح الحكومة ـ على ٨٥ صوتا فقط (٤٣) ، وبذلك وضح تماما الجانب الذي حصل على الاغلبية . أما لماذا حدث ذلك ؟ وكيف ؟

(٤٠) محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ، ص ٣٩٠ . وقد الفها بتاريخ ٣-٢-١٩٢٥ بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لوفاة مصطفى كامل وحمل فيها على خلافات الاحزاب المصرية ورأى انه لا معنى لها نهائيا . راجع ديوان شوقي ، ج ١ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٦ . كما جاء فيها :

شببتم بينكم في القطر نارا	على محتله كانت سلاما
تراميتم فقال الناس : قوم	الى الخذلان أمرهم ترامى
وكانت مصر أول من أصبتم	فلم تحص الجراح ولا الكلاما
تباغيتم كأنكم خلايا	من السرطان لا تجد الضماما

(٤١) العقاد ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ـ ٤٧٨ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ . الاهرام في ١٣ ـ ٣ ـ ١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ ، ٣١٩ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ ـ ٢١٨ . حول اسباب اشتراك الاحرار الدستوريين في الوزارة راجع : مذكرات علوية ، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ . عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٥٠ . راجع كذلك :
Young, G., op. cit., p. 278. & Newman, E.W.P., Great Britain in Egypt, p. 247.

(٤٢) كما ورد في خطبة انتخابية لابراهيم الهلباوي حيث اعلن ذلك صراحة . راجع السياسة في ٢٥-١-١٩٢٥ .

(٤٣) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٧٨ . مذكرات علوية ، ص ٤٥٢ .

فنعتقد انه يرجع الى عاملين اساسيين اولهما ــ وهو الاهم : فيعزى الى ان عددا من النوب آثروا ألا يسفروا عن هويتهم الحزبية خلال حملة الانتخابات خوفا من بطش الحكومة وتدخلها ، وما ان وجدوا انفسهم تحت قبة البرلمان وشعروا بنوع من الامان حتى كشفوا عن اتجاههم الحزبي (٤٤) . اما العامل الاخر فهو ان سعدا وبعض رجاله ــ وخاصة فتح الله بركات ــ لجأوا الى استخدام بعض الحيل في اقناع النواب المستقلين او حتى الاتحاديين بالانضمام الى الوفد ملوحين لهم بتولي مناصب وزارية في حالة فوز الزغلوليين بالاغلبية النيابية ، وهو ما استنكرته الاحزاب الاخرى وعدته اعمالا « مفسدة للحياة النيابية » تعود « بالضرر على مصالح البلاد واخلاق اهلها » (٤٥) .

وقد كانت النتيجة التي حصل عليها الوفد في الانتخابات وسعد في معركة رئاسة مجلس النواب « صدمة شديدة » للوزارة ، لم تستطع السكوت عليها حيث قدم رئيس الوزارة استقالته الى الملك في نفس اليوم ــ ٢٣ مارس ــ وراح في ثورة غضبه يهاجم الخطة التي سار عليها النواب في انتخاب رئيسهم حيث ادعى انه ظهرت في المجلس عقب انعقاده « روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها » ، بل انه ذهب ابعد من ذلك عندما ألقى تبعة تلك السياسة الى سعد زغلول حيث قال : « وقد بدت تلك الروح جلية في ان المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الاول عنها » (٤٦) . وينبغي ان نشير الى مبلغ الخطأ الذي ارتكبه رئيس الوزارة المصرية عندما راح يردد في كتاب رسمي نفس المزاعم التي طالما روجتها الصحف البريطانية حول سعد زغلول وسياسته خلال مدة حكمه ومسؤوليته عن حادثة السردار. ولهذا فنحن نعتقد ان السلطات البريطانية في مصر كانت من وراء الخطة التي اتبعت تجاه حل هذا المجلس ، كما اكد ذلك أحد اعضاء تلك الوزارة في

---

(٤٤) حسن الشريف ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ــ ٤٩ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

(٤٥) السياسة في ١٨ ــ ٣ ، ٩ ــ ٤ ــ ١٩٢٥ . الاخبار في ٣١ ــ ٣ ــ ١٩٢٥ . المقطم في ٩ ــ ٤ ــ ١٩٢٥ . مذكرات علوبة ، ص ٤٥٣ . علما بان كثيرين من كبار رجالات الوفد اخفقوا في الانتخابات من امثال مصطفى النحاس ومرقص حنا وحسن حسيب ونجيب الغرابلي وغيرهم . راجع احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٤٦) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات ، ص ٢٧٤ ــ ٢٧٥ .

بلدراته (٤٧) . وهو الذي سبق له التصريح في ١٧ مارس ١٩٢٥ ـ عقب انضمامه للوزارة ـ بأن الدستور « ثوب فضفاض » ، كما اعلن ان من حق الملك حل مجلس النواب من جديد » متى اراد ومتى رأى في ذلك المصلحة البلاد » (٤٨) . وبذلك أسفر عن نية الحكومة تجاه المجلس الجديد .

وقد بادر الملك في نفس اليوم ـ ٢٣ مارس ـ بابلاغ رئيس الوزراء ثقته « الغالية » وطلب اليه الاستمرار في الحكم . ومن ثم فقد بعث اليه رئيس الوزراء ـ في نفس اليوم ـ كذلك ـ بكتاب جديد طالبا حل مجلس النواب. ومن المؤسف انه عاد الى ترديد نفس المزاعم السابقة (٤٩) . وقد وافقه الملك على حل المجلس . وذهب رئيس الوزراء الى مجلس النواب مساء ٢٣ مارس وتلا على النواب مرسوم حل المجلس ، الذي يقضي بدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ على ان يجتمع المجلس الجديد في اول يونية من نفس العام (٥٠) .

والحق الذي لا مرية فيه ان حل هذا المجلس كان مخالفة صريحة لاحكام الدستور وانتهاكا صارخا لارادة الامة ، لجأت اليه الحكومة ومن ورائها السلطات البريطانية اولا تعبيرا عن قوة قبضتهما في مواجهة الامة والوفد معا نظرا لشعورهما بالهزيمة الساحقة امامهما على الرغم من الاجراءات العنيفة التي اتبعت للحيلولة دون فوز الوفد في الانتخابات . وثانيا نظرا للاجماع الذي انعقد بين المسئولين جميعا ـ مصريين وبريطانيين ـ حول الرغبة في منع سعد والوفد من الوصول الى الحكم مرة ثانية والذي انعكس بشكل واضح في الارتياح بل والابتهاج الذي عبرت عنه صحف الاحرار والاتحاد بحل المجلس الجديد (٥١) . يضاف الى ذلك من اسباب ضيق اصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا في مدرسة الوظائف بالحياة النيابية (٥٢) .

---

(٤٧) عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، ص ١٥١ . مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩١١ . وان كان يثبت أن الوزارة استعانت بالانجليز على الملك لحل المجلس ، وانها كانت تريد الغاء الدستور . كراس ٤٩ ، ص ٢٨٤٨ . كراس ٥٢ ، ص ٢٩١١ .

(٤٨) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٤٩) فؤا كرم ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٥٠) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٥١) السياسة في ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٢٥ . الاتحاد في ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٢٥ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ . مذكرات علوية ، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

(٥٢) غربال ، تاريخ المفاوضات ، ص ١٦٢ .

ومن الغريب ان تزعم الوزارة ومؤيدوها ان تبعة حل المجلس الجديد تقع على « اجراءات التحدي التي اتبعها سعد وشيعته » ومن أعانهم من النواب . ذلك لانه لم يكن هناك ـ كما زعموا ـ الا احد طريقين : اما ان تذهب الوزارة ، أو أن يذهب مجلس النواب . ويرون انه لما كان ذهاب الوزارة يعني « ان يتقلدها رجل مقر بفشله معترف بعجزه عن معالجة الانذار ـ مع العلم بأن الانذار ونتائجه باقية ـ فلا سبيل الى التفكير كما هو ظاهر بالبداهة في اعادة سعد باشا الى الحكم . وعلى هذا وجب حل المجلس » (٥٣) . ولهذا فقد أصاخت الوزارة السمع عن الاقتراح الذي ذهب اليه فريق من « ذوي الرأي » بعدم حل المجلس عملا بقواعد الدستور من جهة ، وانتظارا لما تتمخض عنه المعارضة التي رأوا انها « تضم فريقا كبيرا من رجال أكفاء قد يستطيعون تحويل الرأي العام ضد الفوضى والطغيان » غير أن الوزارة لم تطمئن الى مثل هذا الاقتراح خاصة بعد ان انقلب كثير من مؤيديها بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب سعد زغلول وانصاره (٥٤) .

وبالنسبة لسعد زغلول فانه كان يستبعد فوز الوفد بالاغلبية ، وان عد ذلك الفوز ـ في حالة حدوثه ـ « مظهرا من مظاهر قوة الامة وثباتها وضربة قاسية لجميع الذين كانوا ينتظرون القضاء عليه بتلك الاجراءات التي لا نظير لها في الاضرار بالناس وبحريتهم » (٥٥) . ومن ناحية اخرى فانه كان يجد العديد من الصعاب التي تحول دون انتفاع الوفد بالاغلبية ، اولها انه يفتقر الى « رؤوس مفكرة وأيد عاملة وقلوب مخلصة تكون كلها متحدة على العمل » ، وثانيا « انه يلزم معالجة السراي والاجتهاد في أن تسود ولا تحكم » . وثالثا « يلوم معالجة الادارة الداخلية باصلاح المختل منها . وهي مهمة شاقة وخطرة لان الفساد ضرب فيها اطنابه وتغلغل في فروعها ، واصبح لا يهم الموظف الا ضخامة المرتب والكسل والتواكل ، هذا الى ما اعتراه في الايام الاخيرة من الميل الى الفساد » ويرى ان اصلاح ذلك يتم عن طريق استبدالهم بغيرهم ، وهذا يعد امرا غير ممكن بل « يكاد يكون محالا لان البلاد ليس فيها من الاكفاء كثير كما أن اصلاح اخلاق القائمين بالعمل فعلا

---

(٥٣) السياسة في ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٢٥ . الاتحاد في ٢٤ ـ ٣ ـ ١٩٢٥ .
(٥٤) مذكرات علوية ، ص ٤٥٣ .
(٥٥) مذكرات سعد ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٩٢ .

« أشد صعوبة » (٥٦) لذلك فقد راى ان المخرج من هذا المأزق انما هو أن « لا تخرج لنا الاغلبية ، وان تكون في الاقلية ولكن على شرط أن لا نقبل وزارة ائتلافية يكون رئيسها من غير الوفد » ويعلق على ذلك بقوله « نعم ان هذا قد لا يرضي المستوزرين منا لاني اشعر من بعضهم الميل الى التوزر وقبول فكرة الائتلاف » . اما اذا خرجت الاغلبية للوفد ــ وهو الامر الذي كان يستبعده عقلا وان كان يميل اليه قلبا ــ فانه لا يدري « ما الذي يكون ؟ ممن تتألف الوزارة ؟ من يكون رئيسها ؟ أما انا فلا اقبل (ولن اقبل) . اذن فمن هو غيري ؟ موقف حيرة ، ومحل اشكال ولا يقدر الا الله على حله » (٥٧) .

وتذكر جريدة السياسة ان سعدا رغب في الاستئناس برأي حسين رشدي في الخروج من هذا الموقف . فأشار حسين رشدي على مبعوث سعد ــ فتح الله بركات ــ بضرورة أن يبتعد سعد عن الحكم بألا يرشح نفسه لرئاسة مجلس النواب حتى لا تتفجر ازمة قد تودي بحل مجلس النواب وبالحياة النيابية كلها . وعندما علم سعد برأي رشدي رأى انه « لا يستطيع ان يطمئن الى اشخاص بعض الوزراء . فكيف له ان يتركهم في الحكم » فأكد له حسين رشدي ــ من خلال مبعوثه ــ ان الحل بسيط ويتلخص في أن يؤجل سعد والوفد طرح ثقتهم بالوزارة حتى يمضي عليها وقت كاف يمكن معه الحكم على عملها . وعندما بلغ سعد رأى ضرورة ان يلتقي برشدي شخصيا ليطرح عليه رأيا ارتآه لحل الموقف . وبعد تردد من رشدي التقيا أخيرا ، فشرح له سعد رأيه الذي يقضي بأن « الموقف يستدعي أن تكون في الحكم وزارة ائتلافية تمثل الاحزاب جميعا وان مثل تلك الوزارة تحتاج الى « رجل محترم » يثق فيه الجميع وانه يرى انه « ليس في البلد أليق منك ــ أي من حسين رشدي ــ لتولي رياسة الوزارة الائتلافية التي اقترح تأليفها » . غير ان حسين رشدي رفض هذا الاقتراح بحجة انه جاء متأخرا من ناحية ، ولانه يقضي بدخول وزراء سعديين في الحكم بدلا من بعض الوزراء القائمين فعلا ، وانه لا يثق في العمل مع السعديين ولا يرغب في اخراج بعض الوزراء الحاليين . ومن ثم اخفقت محاولة سعد هذه لتشكيل وزارة ائتلافية (٥٨) .

---

(٥٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٢ ــ ٢٧٩٣ .

(٥٧) المذكرات ، كراس ٤٧ ، ص ٢٧٩٣ . وقد سجل سعد ذلك بتاريخ ١٠ مارس ١٩٢٥ .

(٥٨) السياسة في ١٦ ــ ٩ ــ ١٩٢٥ . وقد عادت الجريدة الى تأكيد هذه الرواية بما يسندها من الوقائع التاريخية وتحدت صحف الوفد ان تكذبها . راجع السياسة صدد في ١٧ ــ ٩ ــ ١٩٢٥ .

ولهذا فقد ادلى سعد بحديث الى وكالة رويتر للانباء اذاعته بتاريخ ٢٦ مارس ــ اي في اعقاب حل المجلس مباشرة ــ جاء فيه « انني لا ارغب قط في ان اكون رئيسا للوزارة ، ولو عرض علي هذا المنصب لما قبلته ثانية . ولكن من الواضح ان الحالة كانت تستدعي ان استشار بصفتي زعيم اكثرية النواب في المجلس الجديد او على الاقل زعيم اكبر حزب في المجلس ، ولو استشرت لكانت نصيحتي في جوهرها نفس النصيحة التي تضمنتها خطبة العرش في ١٢ نوفمبر الماضي . تلك الخطبة التي قابلتها الصحف الانجليزية مقابلة حسنة في ذلك الحين ، وهذه هي سياستي اليوم . وانني في جميع الاحوال اؤيد النظام والقانون » (٥٩) ..

غير ان الوزارة لم تلبث أن ارتكبت مخالفة جديدة حين استصدرت في ٢٦ مارس مرسوما يقضي بوقف الانتخابات ، بدعوى ان قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل البلاد تمثيلا صحيحا ، وانها تزمع وضع قانون جديد يكفل للامة هذا التمثيل الصحيح . ويعترف رئيس تحرير جريدة السياسة ــ الناطقة بلسان حزب الاحرار الدستوريين ــ ان احدا من انصار الحكومة أو خصومها لم يجل بخاطره حينذاك ما عسى أن يكون الاساس الذي يقوم عليه القانون الجديد . ويذكر ان الناس انتظروا يوما حسبوه قريبا يصدر فيه هذا القانون لكي تجري الانتخابات الجديدة لتعود الحياة النيابية (٦٠). ولكن مضى وقت طويل قبل أن يصدر ذلك القانون في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ (٦١) ذاقت فيها البلاد الكثير من استبداد الحكومة وفساد الادارة والعبث بمصالح المواطنين .

وهكذا عطلت الحياة النيابية في مصر ولما يكد يمضي على قيامها عام واحد . وبذلك وجد القصر في ذلك فرصته لتدعيم نفوذه ومركزه في البلاد مستغلا التأييد الواسع الذي حظى به من جانب كل من الاحرار الدستوريين

---

(٥٩) الاهرام في ٢٧ ــ ٣ ــ ١٩٢٥ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٤) ملف (٢٨) ص ٢٩٠٧ ــ ٢٩٠٨ . ويشير سعد بذلك الى سياسة تبني الشئون الداخلية باعتبارها الخط الاساسي لعمله وخطته . كما ورد ذلك في خطبة العرش بتاريخ ١٢ ــ ١١ ــ ١٩٢٤ .

(٦٠) هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ . ويذكر سعد ان لجنة شكلت من كل من اسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي ومحمد علي علوبة وتوفيق دوس لتعديل قانون الانتخاب . راجع كراس ٤٩ ، ص ٢٨٣١ .

(٦١) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

والاتحاديين من ناحية ، وانشغال الوفد ورجاله بالتهم التي ألقيت عليهم من جراء مقتل السردار البريطاني من ناحية اخرى (٦٢) .

وقد عملت الوزارة مجتمعة ومن خلفها القصر على اضعاف مركز سعد والوفد والتضييق عليهم مستخدمة في ذلك شتى الوسائل والاساليب التي ضاق بها حتى خصوم الوفد أنفسهم (٦٣) . وهكذا بدا أن مصر أصبحت خالصة للحكم الاوتوقراطي ولنزعات الملك الاستبدادية . مما دفع أحد أعوانه — حسن نشأت — الى التدخل السافر في شئون الحكم مستغلا ذلك الزواج السياسي الذي تم بين القصر وخصومه السابقين من جانب، وضعف شخصية رئيس الوزارة وعدم ارتكازه على تأييد شعبي او حزبي واسع من جانب آخر (٦٤) .

وفي وسط هذا الجو أعلنت صحف القاهرة في ٢١ مايو ١٩٢٥ نبأ استقالة اللنبي وتعيين جورج لويد خلفا له في وظيفة المندوب السامي في مصر . وترجع ظروف تلك الاستقالة الى الخلاف الذي نشأ بين اللنبي وبين أوستن شمبرلين — وزير الخارجية البريطانية — من جراء مسلك اللنبي وانذاراته التي قدمها الى الحكومة المصرية على أثر مقتل السردار ، الامر الذي دعا اللنبي الى أن يعرب لحكومته عن رغبته في الاستقالة في أعقاب الحادثة . غير ان حكومته رأت تأجيلها وفقا لما تقتضيه مصالح بريطانيا العليا (٦٥) . وبعد ذلك بقليل لجأ وزير الخارجية البريطانية الى تعيين نيفل هندرسون للقيام بمعاونة اللنبي في وظيفته دون استشارته وقد عد اللنبي ذلك مساسا بمركزه ، فاستقال وقبلت استقالته (٦٦) . وقد غادر القاهرة في ١٤ يونيه ١٩٢٥ (٦٧) .

ويذكر سعد أن استقالة اللنبي قد تركت جوا من الكآبة وعدم الارتياح

---

(٦٢) وقد قامت السلطات المصرية باعادة اعتقال كل من النقراشي واحمد ماهر في ٢١ مايو ١٩٢٥ بتهمة الاشتراك في اغتيال السردار نظرا لاتهام شفيق منصور لهما في تقرير قدمه خلال التحقيق معه . راجع مذكرات سعد ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٣٤ .

(٦٣) حول وسائل الوزارة واساليبها ، راجع مذكرات سعد ، كراس ٤٩ ، ص ٣١ — ٢٨٣٢ .

(٦٤) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥٨١ — ٥٨٢ .

(٦٥) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٣٣ .

(٦٦) المذكرات ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٦ . غربال ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٦٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩١١ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

لدى كل من الوزارة والقصر لانهم ظنوا أن مـن ورائهـا تغييرا في السياسة البريطانية في مصر ، الى الحد الذي دارت فيه الشائعات بتغيير الـوزارة المصرية . بل واكثر من هذا الى تغيير الملك فؤاد ذاتـه وابعاده عـن حكـم مصر (٦٨) . وربما يرجع ذلك فيما يرجع الى الخطة التي سار عليها سعد والوفد خلال هذه الفترة العصيبة ، ونعني بها خطـة الاعتدال والمسالمـة تجاه بريطانيا وممثليها في مصر والتـي أصبحت تشكـل الخـط السياسي الاساسي للوفد وسعد زغلول شخصيا . وهي نفس السياسة التي التزم بها سعد طيلة الفترة المتبقية من حياته .

ويرى البعض أن انتهاج سعد والوفـد تلك السياسة انما يعزي الى محاولته كسب حياد الانجليز في المعركة الدائرة على الدستور أو دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية . مدفوعا في ذلك بالاعتراف بحقيقة النفوذ البريطاني في مصر وقدرته على احداث أي تغييرات في شئونها الداخلية من ناحية ، وما بدا للوفد من عجزه ــ رغم جهازه الضخم وتنظيمه القوي فـي البلاد ــ عن دفع جموع العمال والفلاحين الى الثورة لاقتلاع وزارة أحمـد زيور من الحكم واحترام الدستور . كل ذلك مـع احساس الوفـد بشدة الارتباط بين قضية الدستور وقضية الاستقلال لان تعطيل الحياة النيابية ، انما كان في الواقع تعطيلا له عن ممارسة دوره في حل القضية الوطنية مع انجلترا عن طريق التفاوض والالتجاء الى الاساليب السلمية (٦٩) .

بينما يرى مؤلف بريطاني أن خطة الوفد هذه ترجع ــ فيما ترجع ــ الى عوامل اهمها أنه ساد اتجاه لدى كل الاحزاب المصرية بالتخفيف مـن تطرفها شيئا فشيئا بمرور الايام . يضاف الى ذلك نمو المشاعر اللبراليـة على حساب المشاعر الدينية المتطرفة نتيجة للممارسة السياسية التي ألفها المصريون بحيث أصبح للعقل اليد العليا على العاطفة . ويرى أن ذلك جرد القومية المصرية من احدى زواياها الحادة . ويرى أخيرا أن المصريين جميعا بدأوا يدركون خطورة الاطماع الايطالية التي أخذت تتزايد في شمال افريقيا بالقرب من حدود مصر الغربيـة في السنـوات الاخيرة ، وراح موسوليني ــ عاهل ايطاليا الجديد ــ يلقي بظلاله على أرض مصر (٧٠) ، مما أدى الى

---

(٦٨) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٣٣ ، ٢٨٣٩ ــ ٢٨٤٠ ، ٢٨٤٢ ، ٢٨٤٤ .
(٦٩) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥٩١ ، ٦٠٠ ــ ٦٠١ .
(٧٠) Newman, E.W.P., op. cit., pp. 255-56.

ظهور ما يعرف بمشكلة واحة جغبوب في مصر (٧١) . وربما يفسر تعاظم النفوذ الايطالي في منطقة شمال أفريقيا ، ظهور جريدة فاشية في مصر ـ تنطق بلسان حزب الفاشست الايطالي بمصر ـ تحت اسم الميديترانيو ابتداء من ٥ فبراير ١٩٢٥ والتي رحبت بصدورها بعض الصحف المصرية (٧٢) .

وعلى اية حال فقد أدلى سعد بتصريح لوكالة رويتر للانباء في مستهل عام ١٩٢٥ ، يتمشى تماما مع الخط السياسي الذي التزم به تجاه بريطانيا حيث قال بأنه « على الدوام مستعد للبحث في حل المسألة المصرية مع المستر شمبرلين أو اي شخص آخر يمثل الحكومة البريطانية » (٧٣) . كما أنه طالب الى « الجرائد السعدية أن لا تعلق بشيء » على اعتزال اللنبي حتى لا تندفع مع التيار الذي هب على السعديين واندفعوا فيه » (٧٤) ، ويقصد به موجة التشفي والانتقام نظرا لما عانته مصر وحكومة سعد والوفد بصفة خاصة من صلفه ـ على الاقل ـ خلال حادثة السردار . وأكثر من هذا فقد قام سعد بايفاد أحد أعوانه ـ حامد محمود ـ الى لندن بغرض السعي لدى قطاعات حزب العمال في ازالة اسباب سوء التفاهم والمشاعر المعادية لسعد بين الاوساط البريطانية بسبب مقتل سيرلي ستاك. وقد نجح حامد محمود في مهمته واستطاع أن يحصل لسعد على دعوة وجهت اليه لزيارة لندن خلال صيف ١٩٢٥ . وقد استطاع الوفد أن يستغل تلك الدعوة في مواجهة الحملات العنيفة التي شنتها عليه وزارة زيور (٧٥) ، مما دعا الصحف المعارضة الى أن تذكر أن ماكدونالد ـ رئيس حزب العمال ـ توسط بين سعد وبين الحكومة البريطانية في اجراء تسوية بين مصر وبريطانيا بعد أن تعهد سعد بالاعتراف بوجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ

---

(٧١) حول مطامع ايطاليا في واحة جغبوب ، راجع : هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٧٢) السياسة في ٣ـ٢ـ١٩٢٥ .

(٧٣) المقطم في ٨ـ١ـ١٩٢٥ . عبد اللطيف حمزة، ادب المقالة الصحفية، ج ٧ ، ص ٢٦٧ .

(٧٤) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٣٣ .

(٧٥) الاهرام في ١٥ ـ ٥ ، ٢٥ ـ ٥ ، ١١ ـ ٦ ـ ١٩٢٥ . كوكب الشرق في ٢٥ـ٥ـ١٩٢٥ الاتحاد في ٢٦ ـ ٤ ، ٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٢٥ . المصور في ٨ ـ ٥ ـ ١٩٢٥ ، ص ١ . احمد شفيق . المصدر السابق ، ص ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ـ ٤٩٠ .

بها بشأن المسألة المصرية (٧٦) . وقد دفع ذلك دار المندوب السامي الى اصدار بلاغ رسمي في ٢٣ مايو ١٩٢٥ كذبت فيه ــ نقلا عن مصادر وزارة الخارجية البريطانية ــ كل ما أشيع عن اعتزامها التباحث مع سعد زغلول حول القضية المصرية بطريقة رسمية أو غير رسمية وبشكل مباشر أو غير مباشر (٧٧) . وقد علق سعد على هذا البلاغ بأنه صدر « بناء على مساع من الحكومة المصرية بقصد التأثير على الافكار » (٧٨) كما نقل اليه ــ عن كبار البريطانيين المسئولين في مصر ــ أن « اسماعيل صدقي قد ادخل في وهم دار المندوب السامي أن الزغلوليين يذيعون أن لهم دخلا في اقالة اللنبي وأنه اذا لم يصدر هذا البلاغ فانه لا يضمن حياة المارشال ولذلك صدر البلاغ » (٧٩) .

وأهم من كل ذلك فلقد راجت دار المندوب السامي خلال صيف عام ١٩٢٥ تشير على سعد من خلال الكثيرين من الوسطاء ــ مصريين وبريطانيين ــ بضرورة الاتفاق بين الوفد وبين الاحرار الدستوريين ، وهو الامر الذي سوف يسفر في النهاية عن قيام ما عرف بالائتلاف بين الاحزاب المصرية المختلفة ــ الوفد والاحرار والحزب الوطني . وربما نستطيع الآن أن نفسر الدوافع من وراء هذه « النصيحة » البريطانية . ذلك أن بريطانيا رأت أن تحد من سلطات الملك الاوتوقراطية التي حصل عليها خلال وزارة زيور الى الحد الذي كاد يشل الى جانبها كافة القوى السياسية المصرية الاخرى . ولما كانت السياسة البريطانية في مصر قد بنت خطتها على أساس اقامة توازن بين تلك القوى المصرية لا تسمح معه بطغيان واحدة على غيرها حتى لا يقف في وجهها ــ وهو ما كان من وراء مسلكها في طرد وزارة سعد من الحكم عام ١٩٢٤ عندما علا كعب سعد زغلول على بقية القوى السياسية الاخرى وعلى رأسها الملك وجعل الوفد يقف معها وجها لوجه ــ فقد رغبت في اقامة ذلك الاتفاق بين الوفد والدستوريين أولا للحد من سطوة القصر ، وثانيا لمحاولة الوصول الى نوع من التفاهم ــ اذا أمكن ــ بينها وبين مصر ممثلة في هذه القوى المؤتلفة . ذلك لان حكومة المحافظين ــ بزعامة بولدوين ــ وان كانت في البداية قد تلقت أنباء ارتقاء زيور للسلطة بترحيب شديد ،

---

(٧٦) الاتحاد في ٢٦ــ٤ــ١٩٢٥ .

(٧٧) الاهرام في ٢٥ــ٥ــ١٩٢٥ . السياسة في ٢٤ــ٥ــ١٩٢٥ .

(٧٨) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣٦ .

(٧٩) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣٩ .

الا انها ايقنت بعد ذلك بقليل عجزه الكامل عن اتمام عقد « زواج الوفاق » الذي طالما كان يحلم به وزير الخارجية البريطانية . نتيجة لظروف كثيرة تتعلق — في المحل الاول — بضعف تلك الوزارة وافتقارها الى التأييد الشعبي اللازم لتوقيع الاتفاق المنشود (٨٠) .

لكل ذلك فقد ابلغ سعد في ٢٨ مايو ١٩٢٥ — نقلا عن كر Kerr وهو احد كبار المستشارين البريطانيين بدار المندوب السامي والمعروف بميوله الزغلولية — أن « من الافيد الآن لمصر هو أن يحصل اتفاق بين السعديين والدستوريين » (٨١) . كما صرح جيرالد دلاني — مندوب وكالة رويتر في مصر ، وكان دائم التردد على سعد زغلول ولعب دورا كبيرا في التقريب بينه وبين البريطانيين في مصر — لاحد أقرباء سعد زغلول ومن المقربين اليه — امين يوسف — في ٣٠ مايو ١٩٢٥ « أن من الاوفق اتفاق زغلول مع عدلي ومحمد محمود لان في ذلك خيرا كثيرا ، وان سكون زغلول الآن يقدره الانجليز قدره » (٨٢) . بل أن دلاني عاد في ١١ يونية وطلب اليه ضرورة « الاتفاق مع ثروة باشا » نظرا لسفر عدلي يكن الى أوربا واعتزامه الاعراض عن الاشتغال بالسياسة . فرد عليه سعد بأن « ثروت وغيره لا قوة لهم بغير الانجليز ولا يمثلون في مصر الا أنفسهم » وأكد له بأن الانتخابات لو تركت حرة لما اختارهم أحد لان البلاد « كلها زغلولية » وأضاف سعد : واني لست كارها للاتفاق بل راغبا فيه ، ولكن الاحسن سلوك أقرب الطرق والاتفاق مع الانجليز ، وأنا مستعد للاتفاق معهم بكل اخلاص مرحلة مرحلة » (٨٣) . وهو تصريح خطير يعني أن سعدا يفضل التعامل مع الانجليز مباشرة ، كما يعني استعداده للاتفاق معهم على مراحل — أي قبول الحل التدريجي — وهو الامر الذي يمكن أن نربطه تماما بفكرة « التسوية المؤقتة » التي طرحتها صحف الوفد عقب عودة سعد من مباحثاته مع ماكدونالد في اكتوبر ١٩٢٤ ولم يكن سعد بعيدا عنها ، كما سبق أن مر بنا في الفصل السابق .

ولهذا سيشهد صيف عام ١٩٢٥ تحركات واسعة النطاق نحو تحقيق

---

(٨٠) كولومب ، المصدر السابق ، ص ٥٩ — ٦٠ .

(٨١) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٣٩ — ٢٨٤٠ .

(٨٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٤٢ .

(٨٣) المذكرات ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٧ .

فكرة الائتلاف بين الاحزاب المصرية . ذلك لانها اصبحت الهدف الذي سعى اليه الكثيرون من أحزاب مختلفة وقوى سياسية متباينة . فاذا كان هدف بريطانيا من ورائه ايجاد التوازن السياسي المنشود ، وعقد « زواج الوفاق» مع مصر ، فان ذلك لا يعني أن الائتلاف كان فكـرة بريطانية خالصة ، لان سعد زغلول ومعه الوفد هدف مـن ورائه ـ على الرغم من عدم اقتناعـه الكامل بجدواه ـ الى أن يجرد الوزارة ـ التي ضيقت الخناق عليه وعلـى رجاله ـ من أقوى أسلحتها ، ونعني بـه تأييد الاحرار الدستوريين لها ـ الذين كانوا ـ وفي مقدمتهم وزرائهـم الاربعة ـ اشد وطأة على الوفد مـن زيور والاتحاديين . يضاف الى ذلك رغبة الوفد في اعادة الحياة النيابية ، التي كانت قد اصبحت مطلبا جماهيريا واسعا بعد ان ارتكبت وزارة زيور الكثير من المخالفات الدستورية .

وفيما يتعلق بحزب الاحـرار الدستوريين فعلى الرغم مـن الرغبـة المشتركة التي قاربت بينه وبين الوزارة وحزب الاتحاد ، وهي تفتيت نفوذ الوفد ، الا أن آراء ومفاهيم كل من الحزبين كانت متباينة الى حد لا يمكن معه دوام الوفاق الذي قام بينهمـا . فالاتحاديـون الملتفون حـول رئيس الديوان الملكي لم يروا في الصراع ضد الوفد الا خطوة أولى نحو عـودة قيام الحكم الفردي في مصر . وكان بقاؤهم في السلطة يعني الاستمرار في تدعيم نفوذ القصر وساكنه . لذلك فقـد تحملوا على مضض اشتـراك الاحـرار الدستوريين معهم في الحكم . أما الاحرار الدستوريين فلم يكن الاعتداء على الدستور في الواقع بالنسبة اليهم الا اجراء وقتيا فرضته الظروف ، وأن الحياة النيابية ستعود حتما بمجرد أن تسنح الفرصة ويسمح وضع مصر الداخلي باستئنافها . ولهذا السبب فقد ساورهم شيء من القلق للعديد من الانتهاكات الدستورية التي ارتكبتها الوزارة من ناحية ، ولتعاظم سلطة رئيس الديوان الملكي من ناحية أخرى . كل ذلك جعلهم يتململون من وفاق تأكد لهم بشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم وبمصالح مصر من « دكتاتورية الوفد البرلمانية » (٨٤) . ولهذا فليس مـن الغريب أن تلتقي حول هدف عام واحد قوى سياسيـة مختلفة بل ومتناقضـة سواء أكانت مصرية ام بريطانية ، ولكن دفعت الى ذلك الهدف العام ظروف خاصة بكل قوة من هذه القوى المختلفة . وان كنا نعتقد أنها في النهاية لا تباعد كثـيرا

(٨٤) كولومب ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .

بينها حيث التفت جميعا حول الرغبة في الحد من نفوذ الملك والاطاحة بحكمه الفردي وتحقيق قدر من التفاهم بين كل من مصر وبريطانيا .

وقبل أن نتتبع سير الاحداث وتطور فكرة الائتلاف نجد لزاما علينا أن نشير الى قضية هامة ونعني بها تصدع الوفاق الذي قام بين الاحرار الدستوريين وبين الوزارة ومن ورائها القصر، لانه كان بمثابة البناء الاساسي الذي أقيم الائتلاف عليه . وقد حدث ذلك عندما تكشف للوزراء الدستوريين الاربعة « الحقيقة المرة » ــ كما عبر عن ذلك أحد هؤلاء الوزراء وهو في نفس الوقت رئيس حزب الاحرار ــ بأن الملك فؤاد « يريد أن يكون دكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية مستعينا في ذلك برجال السراي وبحزبه الذي أنشأه » مما يؤدي الى شلل الحياة النيابية . كما تبين لهم كذلك « تدخل رجال ديوانه الملكي ورجال الخاصة الملكية في شئون الحكم وفي تنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاها الضمائر الحية» (٨٥) . وعندما حاول الوزراء الدستوريون الاعتراض على بعض هذه المخالفات ، لجأت الوزارة الى التضييق على حزب الاحرار ورجاله الى الحد الذي أشيع فيه ان الحزب « وضع تقريرا عن اضطهاد الادارة لافراده وقرأه رئيسه في جلسة مجلس الوزراء » (٨٦) . لكل ذلك أخذت الصحف تتناقل أنباء الخلاف في الوزارة بين الاحرار والاتحاديين . كما راجت الشائعات حول اعتزام الوزراء الدستوريين تقديم استقالاتهم (٨٧) . وربما يرجع ذلك الى أن مجلس ادارة حزب الاحرار كان قد عقد اجتماعا في بداية شهر يونية ١٩٢٥ ــ كما يذكر سعد ــ طالب فيه من عبد العزيز فهمي ضرورة تقديم استقالته من الوزارة، « فاستمهلهم أسبوعين لانه يريد أن يثير الغبار على نشأت . وأن اسماعيل صدقي كاشفهم بأنه أصبح مسلوب السلطة في وزارته » (٨٨) . بل ان سعدا

---

(٨٥) كما جاء في خطبة عبد العزيز فهمي بدار الحزب بتاريخ ٣٠ــ١ــ١٩٢٥ وهي خطبة هامة وخطيرة هاجم فيها الملك ممثلا في نشأت . راجع كذلك مذكرات علوية ، ص ٤٦١ ــ ٤٦٣ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٩٠٨ . وعن المخالفات واعتراضات الوزراء الدستوريين حولها راجع المذكرات ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٦ ــ ٢٩٠٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩١٥ .

(٨٦) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠٠ .

(٨٧) اللواء الاخبار في ١١ــ٦ــ١٩٢٥ . السياسة في ١ــ٧ــ١٩٢٥ . مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠٧ .

(٨٨) مذكرات سعد ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٤٩ ــ ٢٨٥٠ .

يذكر في ٧ يونية أن « محمد محمود وسط لطفي السيد في أن يقنع الوزراء الدستوريين بالاستعفاء ، والا فان الحـزب يفصلهم من عضويته » (٨٩) . واخيرا فقد تجسد ذلك الخلاف القـائم في موضوع بدا انه منبت الصلـة بمحور المعركة الاساسية ؛ ونعني به الازمة التي قامت حول كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، والتي ادت في النهاية الى ارغام عبد العزيز فهمي علـى الاستقالة من وزارة الحقانية لعدم قيامـه بتنفيذ الحكم الذي صدر مـن « هيئة كبار العلماء » بشأن الكتاب ومؤلفه نظرا لعدم اقتناعه بصحة هذا الحكم من ناحية ، وللسند الهائل الذي لقيه مؤلف الكتاب من جانب حزب الاحرار الدستوريين من ناحية أخرى (٩٠) . وقد أدت تلك الحادثة الـى تضامن الوزراء الدستوريين الآخرين مع عبد العزيز فهمي فقدموا استقالاتهم تنفيذا لقرار الحزب (٩١) .

وهكذا انفرط عقد هذا الوفاق المؤقت بخروج الوزراء الدستوريين من الحكم . وعلى الفور لم يتردد الاحرار الدستوريون في الانضمام الى معسكر المعارضة والتقـرب الى « أعداء الامس » ، وفي ضـم جهودهم الى جهـود الآخرين لخوض الصراع ضد حكومة لم يكن لها نفوذ داخل البلاد واستمرت في الحكم بارادة الملك وحدها . صراع تحتم ان يكون الهدف منه اعادة الحياة النيابية للبلاد ــ حقيقة أن الملك عين في المناصب التي خلت باستقالة الوزراء الدستوريين ــ ودون انتظار لعودة رئيس وزرائه من أوربا ــ رجالا معروفين بولائهم لقضيته ، غير أن الحكومة لم تعد مؤلفة سوى من وزراء اتحاديـين صرف حين فقدت أكثر أعضائها تمثيلا للامة (٩٢) . ولذلك أصبح الصراع الآن أكثر اتساعا وسفورا ، حيث لم يعد الوفد وحده محوره الاساسي . ولكن نزعات الملك التسلطية أدخلت الى حلبة الصراع أطرافا وقوى جديدة سوف تنجح في النهاية في الوقوف في وجهه والتصدي له ، خاصة اذا مـا كانت تستند ــ او على الاقل ــ تلقى تأييد السلطات البريطانية .

---

(٨٩) المذكرات ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٢ . وان كان احمد لطفي السيد قد رفض اداء تلك الوساطة كما يذكر سعد .

(٩٠) مذكرات علوية ، ص ٤٥٥ ــ ٤٥٦ . عبد العزيز فهمي ، هذه حيـاتي ، ص ١٥٣ ــ ١٥٧ . هيكل ، المصـدر السابـق ، ص ٢٣١ ــ ٢٣٨ . احمـد شفيـق ، المصـدر السابق ، ص ٨١٩ ــ ٨٢٠ . مذكرات سعد ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٢٦ ــ ٢٩٢٧ .

(٩١) السياسة في ٩٩ ــ ١٩٢٥ . المقطم في ١ــ٩ــ١٩٢٥ . هيكل ، المصدر السابـق ، ص ٢٣٨ ــ ٢٣٩ .

(٩٢) كولومب ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ــ ٦٠ .

وينبغي ان نشير الى موقف سعد زغلول من مسألـة كتاب « الاسلام واصول الحكم » فقد ذكر أن بعض رجال الوفد من أصدقاء مؤلف الكتاب راوا أن « يرفعوا عريضة الى الملك بالتماس عدم محاكمته أمام هيئة كبـار العلماء » . وقد علق سعد على ذلك بقوله « ما أبسط أنصارنا » . وذلك لانه كان يرى ان « لا وجه لهذا الاسترحـام لان لكل هيئة الحق في النظـر فيما اذا كان أحد أفرادها خالف نظامها فتفصله من هيئتها » . وأضـاف « وما أرا داولئك الاصدقاء باشراك السعديين (الا) ان يتغفلوهم ويوهموا أن المسألة ليست حزبية . وثانيا لان يتحمل السعديون بعض ما ينتج مـن الغضب منها » بل انه فسر دفاع حزب الاحرار الدستوريين عن المؤلف بأنه « لم يكن الا حزبيـا ، ولو كان مـن غير حزبهـم لكانوا مـع الذين ضده لا له » (٩٣) . ولهذا فقد عبرت صحف الوفد عن هذا الرأي (٩٤) . وبعـد صدور حكم هيئة كبار العلماء في هذه المسألة وتفجر الازمة باستقالة الوزراء الدستوريين من الوزارة ، كتب سعـد « بأنه مرتاح الى هذا الخلاف لانـه يكشف عن سؤات الفريقين اللذين تألفـا لهدمه (أي الوفد) واتحـدا على محوه » ، وان كان يضيف أن الوفد لا يستفيد من ذلك الا فائدة سلبية لان المنتصر من هذا الصراع سيحصر الحرب ضد الوفد مما يجعله قويا عليـه حيث أن الوفد ــ كما رأى ــ لن يقبل أن ينضم المغلوب اليه لان انضمامـه لن يفيده « الا انتشال المنضمين من الوهدة التي وقعوا فيها وتطهيرهم من الارجاس التي انغمسوا في أوحالها » ، ثم لا يلبثون أن ينقلبوا عليه « ويصوبوا نحوه سهامهم شأن القادرين . وعلى ذلك فاننا لا نتكهن ولا نتنبأ ولا نختـار فالخيرة لله وحـده » (٩٥) .

واذا أردنا أن نتعقب جذور فكرة الائتلاف ينبغي أن نرجع الى الوراء قليلا ، ففي الثالث من يونية ١٩٢٥ أشار حفني محمود ــ الرجل الوفـدي المخلص لسعد الذي سيلعب دورا بارزا في التقريب بين الوفد وبين الاحرار نظرا لكونه شقيق محمد محمود أحد كبار قادة حزب الاحرار ــ على سعد زغلول « بأن الضرورة تقضي بتأليف جمعيـة وطنية تحت رئاستك لادارة

---

(٩٣) المذكرات ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٢٣ .

(٩٤) البلاغ في ٧ــ٩ــ١٩٢٥ .

(٩٥) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢٦ ــ ٢٩٢٧ .

الامور » فرد عليه سعد بأن الاهم من ذلك هو التمسك بالدستور لان « الامة من غير مجلس نيابي تكون محكومة بالاستبداد المطلق » (٩٦) .

وعاد حفني محمود في الخامس من يونيـة الى زيارة سعـد وبرفقته حافظ رمضان ــ رئيس الحـزب الوطني ــ وجـرى بينهم حديث حـول الاوضاع القائمة تنصل فيها حافظ رمضان من سابق اتفاق حزبه معالاحرار وصرح لسعد بأن هناك أمورا ثلاثة تستدعي الاهتمام وهي حماية الدستور وميزانية الدولة وتدخل السراي في شئون الحكم ، وأضاف أنه يستطيع أن « يقيم حجته حول هذه الامور » . فوافقه سعد على رأيه ــ على الرغم من عدم اقتناعه بمسلكه . كما أن حفني محمود الح على حافظ رمضان « فـي ان يعقد اجتماعا يدعو اليه كل الاحزاب ويتكلم فيه عن هذه المسائل » وقد احجم حافظ رمضان عن اعطاء وعـد صريح بتنفيذ هذا الاقتراح (٩٧) . وفي العاشر من يونية أبلغ حفني محمود سعدا بأن شقيقه محمد محمود يرغب في أن « تتألف لجنة لحماية الدستور من جميع الاحزاب ما عدا حزب الاتحاد « وتحت رئاسة سعد ، فرأى سعد أن الافضل أن يجيء أخوك لنتحادث في هذا الموضوع معا بغير حضور حافظ رمضان لاني جربته غير مرة ، فانصرف لاحضار أخيه » (٩٨) . ويبدو أن حفني محمود لم يستطع عقد هذا اللقاء بين كل من شقيقه وبين سعد زغلول ، ربما لما كان سيترتب على زيارة محمد محمود لسعد في منزله من نتائج سياسية . كما سيتضح لنا .

وفي ١٣ يونية نشرت جريدة الاهرام خطبة القاها حافظ رمضان « الم فيها بالدستور ولزوم المحافظة عليـه » وابتعد فيها عـن « الغمـز واللمز والتعريض بالغير » . فرأى سعد أنه « لا بأس من كون جرائد الوفد تؤيدها

---

(٩٦) المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٥٠ . ويذكر الجزيري ــ من واقـع مذكراتـه ــ انه سبقت هذه الزيارة ، زيارة اخرى قام بها حفني محمود لسعد وكان معـه محمـد عبد اللطيف سعودي بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٥ ، بغرض اقناعـه بفكـرة الائتـلاف . راجع كتابه : سعد زغلول ، ص ١٥٧ ــ ١٥٨ . وقد اثبتت زيـارات حفني محمـود الاخرى بما يتفق ورواية سعد .

(٩٧) المذكرات ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٠٠ . راجع كذلك حول دور حافظ رمضان في الدعوة للائتلاف : المصور في ١٣ــ١٢ــ١٩٣٥ ، ص ١٧ مقال بعنوان « كيف تم الائتلاف بـين الاحزاب في سنة ١٩٢٦ » .

(٩٨) نفس المصدر ، ص ٢٩٠٥ .

تآليفا للقلوب النافرة وتوحيدا للجهود » (٩٩) . ونستطيع أن نتبين أن هناك اتفاقا تم التوصل اليه بين تلك الاحزاب الثلاثة في هذه المرحلة ــ على الاقل على طلب اعادة الحياة النيابية . وينبغي ألا يفوتنا أن ننوه بأن تلك الاتصالات قد تواكبت مع « النصائح » البريطانية التي وجهت الى سعد زغلول بضرورة الاتفاق مع الاحرار الدستوريين كما سبق أن مر بنا .

وفي ١٢ يولية قام حفني محمود بابلاغ سعد بأن أخاه ــ محمد محمود ــ يريد الاجتماع به عند الشيخ أبي الوفا الشرقاوي « للمحادثة في الاتفاق »، فرفض سعد ذلك موضحا أنه لا يريد أن يعرض كرامته لاي مساس « فمن أراد شيئا مني فليحضر عندي ومن لم يرد فلا أهمية عندي .. فوافق على ذلك وكان عنده شيء من الاضطراب ولا يريد التصريح بما في نفسه » (١٠٠) وبعد ذلك التاريخ فاننا لم نعد نسمع ــ على الاقل من خلال مذكرات سعد عن اتصالات حول هذا الموضوع وان كانت صحف الوفد تسد هذه الثغرة بما نشرته من مقالات طوال هذه الفترة . فقد تبنت جريدة كوكب الشرق في ٢٤ يوليه ١٩٢٥ الدعوة الى تشكيل وزارة ائتلافية ، وهي الدعوة التي طرحها على صفحات جريدة الاهرام عبد المجيد نافع ــ أحد النواب الوفديين (١٠١) وذهبت الجريدة الى أن فكرة الوزارة الائتلافية ليست بدعة خلقها خيال مريض ، بل « هي ضرورة تمليها في بعض الاحيان حكمة السياسة العليا وتقضي بها الازمات التاريخية التي تجتازها الشعوب » . وطرحت الجريدة الوفدية هذا الاقتراح على المواطنين لابداء الرأي حوله بالتأييد والنقد (١٠٢) . وعقب ذلك انهالت عليها مقالات التأييد من قطاعات

---

(٩٩) نفس المصدر ، ص ٢٩١ .

(١٠٠) نفس المصدر ، ص ٢٩٢ .

(١٠١) الاهرام في ٢٠ــ٧ــ١٩٢٥ . وكان عبد المجيد نافع قد رأى ان تقوم تلك الوزارة الائتلافية بالاشراف على الانتخابات وتتولى اجراء المفاوضات مع الانجليز تحت رقابة البرلمان . وقد رد عليه احد محرري الاهرام في عدد ٢٣ــ٧ــ١٩٢٥ مشيرا الى ان نافع فاته ــ قبل تشكيل الوزارة ــ ضرورة اتفاق الاحزاب ورأى ان من الاحسن قيام وزارة « محايدة » لتشرف على الانتخابات ولتعمل على التقريب بين الاحزاب . وقد رد عليه نافع في عدد ١ــ٨ــ١٩٢٥ ، متمسكا برأيه السابق .

(١٠٢) كوكب الشرق في ٢٤ــ٧ــ١٩٢٥ . وينبغي ان نشير الى ان حزب الاحرار الدستوريين اتخذ عدة قرارات في اجتماعه بتاريخ ٢٠ــ١ــ١٩٢٥ اهمها المطالبة بسرعة اعادة الحياة النيابية ، والاحتجاج على تسخير الادارة الحكومية للدعوة الحزبية . =

مختلفة من الهيئات والمواطنين (١٠٣) . وان رأى البعض ضرورة « أن يواصل الوفد جهاده معتمداً على نفسه ومن ورائه الامة تنصره ولا يعبأ بنفر من النفعيين سموا انفسهم (احزابا) وزعموا أن لهم مباديء (١٠٤) .

وعلى اية حال فعندما انفجرت أزمة الخلاف بين حزب الاحرار الدستوريين وبين الوزارة من جراء ازمة كتاب « الاسلام واصول الحكم » استؤنفت الاتصالات وعاد سعد الى اثباتها في يومياته ، فقد قام حافظ عفيفي ـ أحد كبار حزب الاحرار ـ بزيارة سعد زغلول في السابع من سبتمبر ١٩٢٥ وجرى الحديث بينهما حول مسلك الوزارة وانتهاكاتها الدستورية ومنها المرسوم الذي قامت الوزارة باصداره في ٩ يولية الماضي بشأن تعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بغية التشديد عليها لافساح المجال لها لاغلاق الصحف وتعطيلها (١٠٥) .. وقد أوضح حافظ عفيفي لسعد أن حسن نشأت هو الذي قام بوضع هذا التعديل على الرغم من معارضة عبد العزيز فهمي ـ وزير الحقانية ـ الذي كان قد اعتزم تقديم استقالته نتيجة لذلك ، غير أن زميله محمد علي علوية وتوفيق دوس أرجعاه عنها (١٠٦) .

ونستطيع أن نؤكد أن الاتصالات لم تنقطع بين كل من سعد والاحرار الدستوريين خلال هذه الفترة بغرض الوصول الى اتفاق بينهما على الرغم من تغافل سعد عن اثباتها في يومياته . في نفس الوقت الذي قاد فيه سعد بنفسه حملة واسعة النطاق ضد وزارة زيور تمثلت في قيامه بنشر سبع مقالات في جريدة البلاغ تحت عنوان : « ثورة الوزارة على الدستور » ناقش فيها مخالفات الوزارة للدستور واعتدائها على قواعده كان لها التأثير الواسع لدى المواطنين (١٠٧) .

= وكذلك عقد أربعة اجتماعات ومؤتمرات سياسية في كل من القاهرة وغيرها من عواصم المديريات اولها بتاريخ ٣٠ـ١ـ١٩٢٥ . راجع السياسة في ٢١ـ١٠ـ١٩٢٥ .

(١٠٣) كوكب الشرق في ٢٨ـ٧ـ١٩٢٥ ، ٣١ـ٧ـ١٩٢٥ . البلاغ في ٧ـ٨ـ١٩٢٥ .

(١٠٤) كوكب الشرق في ٢٥ـ٨ـ١٩٢٥ .

(١٠٥) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(١٠٦) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢٧ .

(١٠٧) وقد نشرت بتواريخ ٢٩ـ٩ ، ٣٠ـ٩ ، ٤ـ١٠ ، ٧ـ١٠ ، ١١ـ١٠ ، ٢٠ـ١٠ ، ٢٠ـ١٠ ، ٢٥ـ١٠ـ١٩٢٥ بتوقيع س. أ. (اي سعد ابراهيم ـ زغلول) وقد اعادت جريدة البلاغ الاسبوعية نشرها في اعداد اكتوبر ١٩٢٧ حتى يناير ١٩٢٨ بعد ان كشفت عن اسم مؤلفها وهو سعد زغلول .

ويمكن ان نتبين استمرار الاتصالات بين الاحزاب من خلال الكثير من الشواهد التاريخية ، وأولها أن دائرة تلك الاتصالات لم تعد مقصورة فقط على هذين الحزبين ورجالهما ، كما أن موضوعها لم يعد الوصول الى الاتفاق المنشود دون تحديد أبعاده ومراميه . حيث يتضح أن « النصائح » البريطانية كانت من وراء هذا التطور الجديد . ففي ٢٩ سبتمبر قام مستر سبندر ــ عضو لجنة ملنر ، اثناء مروره بمصر ــ بزيارة سعد زيارة شخصية ووجه اليه سؤالا « عما اذا كان من الممكن تأليف وزارة اتحادية (أي ائتلافية ، من البرلمان الحالي » ، فأجابه سعد بأنه « لا صعوبة في ذلك وان كان الحق دستوريا يوجب أن يكون الوزراء سعديين بحكم أن لهم الاغلبية الساحقة . غير انه لا صعوبة في ان تكون ائتلافية ، ومن جهتي أريد أن أسهل ذلك . فقال ان هذا يسرنا لاننا عندنا مشاغل سياسية كثيرة ونرجو أن نستريح منها . قلت وانى أساعدكم على هذه الراحة » . وانتقل الحديث بينهما الى تشبث انجلترا بضرورة وجود قوات بريطانية لها في مصر زمن السلم . وأخيرا يذكر سعد أن الحديث بينهما كان «ودادیا » وأنه فهم منه « أنه قابل عدلي ومحمد محمود » (١٠٨) . كما أن سعداً قام ــ على غير عادته خلال فترة قيادته للحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ ــ بزيارة لورد لويد ــ المندوب السامي الجديد في مصر ــ بمناسبة وصوله اليها لتقلد مهام عمله في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٥ ، وهي تلك الزيارة التي أثارت استياء بعض الصحف المصرية (١٠٩) . على حين دافعت عنها صحف الوفد بأنه لا يمكن التغاضي عن مركز المندوب السامي في مصر لأنه « يمثل دولة ليس في الوسع أنكار ما لها من العلائق وما لها على مصيرنا من التأثير » . ورمت المعارضين لها بأنهم « ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الغيوم التي تلبدت في الجو السياسي » (١١٠) . ويرى البعض ــ بحق ــ أن هذا

---

(١٠٨) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢٧ ــ ٢٩٢٨ . وقد كان مستر سبندر يقوم بجولة في دول الشرق بتكليف من وزارة الخارجية البريطانية ــ بصفةغير رسمية ــ لدراسة الاحوال في كل من مصر وتركيا والهند وتقديم تقرير عنها . راجع نفس المصدر ، ص ٢٩٥٨ . وينبغي ان نشير الى ان سعدا لم ينتظم في تسجيل يومياته خلال هذه الفترة فقد انتقل من ١٤ اغسطس الى ٢٨ اغسطس ثم الى ٧ ، ٩ سبتمبر ثم الى ٢٩ سبتمبر ثم الى ٣٠ اكتوبر ١٩٢٥ .

(١٠٩) الاخبار في ٢٧ـ١٠ـ١٩٢٥ . الاتحاد في ٢٦ـ١٠ـ١٩٢٥ . محمد حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

(١١٠) كوكب الشرق في ٢٩ـ١٠ـ١٩٢٥ . راجع كذلك ما كتبته البلاغ حول هذا المعنى بتاريخ ٣٠ـ١٠ـ١٩٢٥ .

القول يعد اعترافا سافرا من جانب الوفد بالاثر والنفوذ البريطاني في مصر، وهو ما لم يسبق له التسليم به من قبل (١١١) .

وبالاضافة الى كل ما سبق فان جريدة كوكب الشرق ــ الجريدة الوفدية ــ كانت أول الصحف المصرية على الاطلاق التي نشرت خبر المؤتمر العام المزمع عقده بين الاحزاب المختلفة للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . حيث ذكرت أن جماعة من « أهل الراي الغيورين على مصلحة بلادهم » فكروا في عقد ذلك المؤتمر واتفقوا على أن يكون سعد زغلول «هو الداعي الى هذا المؤتمر وعرضوا عليه هذه الفكرة فأعجبته مبدئيا واهتم بها » ، وأضافت أنه لن يمر « الا القليل من الزمن حتى يجتمع هذا المؤتمر الذي يرجى أن يكون له أحسن الاثر في جمع الكلمة واعادة الحياة النيابية للبلاد » . وقد حبذت الجريدة هذه الدعوة وحثت الجميع على تأييدها (١١٢) . ولهذا فنحن نعتقد أن كوكب الشرق ما كان بوسعها نشر هذا الخبر الهام الا بعد أن كان قد تم الوصول الى اتفاق بين كافة الاحزاب المصرية حول أسلوب الائتلاف ومرماه . ولذلك فقد انهالت عليها موافقة الهيئات والافراد والمديريات على هذه الدعوة دأبت الجريدة على نشرها طيلة الايام التالية (١١٣) .. كما رددت البلاغ ــ الصحيفة الوفدية الاخرى ــ أصداء هذا التأييد وحاربت حزب الاتحاد الذي عارض هذه الدعوة (١١٤) .

وأمام هذا التأييد الواسع قام دلاني ــ مندوب وكالة رويتر ــ بزيارة سعد في ٣٠ أكتوبر وأجرى معه حوارا هاما متعدد الجوانب ، وأشار عليه بضرورة العدول عن المؤتمر « حتى لا توضع أمام العميد (أي المندوب السامي) عراقيل » . ذلك لان المندوب السامي رأى ضرورة « التروي » الى أن يتم له دراسة الموقف في مصر من ناحية كما أن الوزارة اتخذت من جانبها اجراء يدل على رغبتها في التصدي لكافة الاحزاب ومنعها من التعرض لسياستها عندما أصدرت في ٢٧ أكتوبر مرسوما بقانون بشأن « الجمعيات

---

(١١١) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٦٠٠ .

(١١٢) كوكب الشرق في ٢٤ــ١٠ــ١٩٢٥ .

(١١٣) كوكب الشرق في ٢٦ــ١٠ ، ٢٧ــ١٠ ، ٢٨ــ١٠ ، ٢٩ــ١٠ــ١٩٢٥ .

(١١٤) البلاغ في ٢٨ــ١٠ــ١٩٢٥ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٩٢٧ . الاتحاد في ٢٤ــ١٠ــ١٩٢٥ .

والهيئات السياسية » وسع من سلطات الحكومة في الحد من حرية الاحزاب والهيئات السياسية وخولها حق حلها متى أرادت (١١٥) . وهو القانون الذي سيعجل بتصعيد الصدام بين الاحزاب والوزارة . ويضيف سعد أن دلاني « امتدح سلوكي الهادىء الماضي وألح في أن أستمر فيه . وبعد لاي مني وعدت بتأخير المؤتمر بعد أن اكدت له اعداد العدة لعقده ». وعندما سأل سعد عن رغبته في رئاسة الوزارة اكد له الاخير عزوفه عنها ، غير أنه لم يرحب باقتراح دلاني حول قيام عدلي برئاستها ذلك لانه « وان كان شريفا » الا ان تشكيله لها ـ كما يذكر سعد « قد يحدث أثرا سيئا ، وأن الاحسن اجتنابه حتى لا ينفر الرأي العام » . وأشار عليه سعد بضرورة « مجاراة الجمهور وعدم مباغتته بما يكره أول الامر » . وقد أبلغه دلاني « أنك ستقابل بالطبع العميد ويتكلم معك فيما يهم ، وهو مشغول بأن يحادث الآن الجميع ليستطلع الحال قبل ان يتخذ قراراً فيها » . وفي نهاية اللقاء اتفق معه دلاني على أن يوافيه بكل جديد يرى أهمية ابلاغه اياه(١١٦).

ويبدو أن رغبة المندوب السامي في الغاء المؤتمر كان مبعثها الخوف من أن يتطور الموقف قبل أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتشكيل الوزارة التي ستخلف زيور في الحكم . ولهذا فقد بنت خطتها على أساس معالجة الموقف الراهن بما لا يؤدي الى مزيد من التعقيدات ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بدراسة تشكيل الوزارة الجديدة . ومن ثم فقد قام فرنس ـ السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي ـ باستطلاع رأي حافظ عفيفي فيما اذا كان عدلي يقبل تشكيل الوزارة . فأبلغه بأن عدلي قد يقبل ذلك اذا اتفق مع سعد زغلول . وأكثر من هذا فان حافظ عفيفي يذكر أنه نفى فكرة عقد المؤتمر « لانه احس بأن دار المندوب غير راضية عنه » (١١٧) . كما أن سعدا علم بأن دار المندوب السامي شددت على مراسلي الصحف الانجليزية في مصر بعدم التعرض لقانون الجمعيات والهيئات السياسية » ولا لما يفيد عدم رضائها عنه خشية أن يحمل ذلك الوزارة على الاستعفاء حالا قبل أن تتخذ عدة لتاليف أخرى » . كما أنها كلفت مستر برسفال ـ المستشار القضائي

---

(١١٥) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ .
(١١٦) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢٩ ـ ٢٩٣٠ .
(١١٧) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣٠ .

بوزارة الحقانيـة ـ ابـلاغ الـوزارة « بأنهـا غـير راضيـة عنه أي عـن القـانون » (١١٨) .

ومع ذلك فقد رأى الوفد ضرورة الاحتجاج على هذا القانون واعـلان بطلانه وعدم التزام الاحزاب بأحكامه ، ورأى ضرورة أن يأتي ذلك القـرار اجماعيا من جانب الاحزاب الثلاثة . الا ان الحزب الوطني بادر من جانبـه ونشر في ٣١ اكتوبر قراره الذي سبق للحزب اتخاذه في اليوم السابق (١١٩) واعقبه الوفد بعد اتخاذ قراره في الاجتمـاع الذي عقـد بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٢٥ (١٢٠) . كما بعث مجلس ادارة حزب الاحرار بقرار احتجاجهم على صدور القانون الى رئيس الوزارة عقب اجتماعهم يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥(١٢١) وان كانوا لم يلتزموا بنشره في الصحف كما وعـدوا الوفد بذلك بحجة ان القانون لم ينشر في الجريـدة الرسمية . وقد عـد سعد هذا المسلك مـن جانبهم نوعا من التسويف والمماطلة (١٢٢) .

وفي الثامن من نوفمبر نشر أمين الرافعي ـ صاحب جريدة الاخبار ـ مقالا بعنوان « الدستور يحتم اجتماع البرلمان في يوم السبت الثالث مـن الشهر الحالي . بطلان مرسوم حل مجلس النواب .. المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه وذلك تنفيذا لحكم المادة ١٦ من الدستور (١٢٢) . وقد لقيت دعوته هذه قبولا ورواجا واسع الانتشار بين كافة افراد الامة . غير ان سعدا قدر خطورتها ، فأحجم عن تأييدها . وهكذا فعلت صحـف الوفد وخاصة البلاغ . ولذلك فانه لم يؤيد هذا الاقتراح في الكلمة التـي اعتزم القاءها ـ ونشرتها الصحف ـ في الاجتماع الوفد يوم ١٣ نوفمبر ـ بمناسبة عيد الجهاد ـ والذي منعته الوزارة بالقوة وأدى الى وقوع بعض الحوادث (١٢٣) . بل ان دلاتي عندما زاره يوم ١٤ نوفمبر أشار عليهبضرورة

---

(١١٨) نفس المصدر ، ص ٢٩٣١ .

(١٢٠) كوكب الشرق في ٥-١١ ، ٦-١١-١٩٢٥ . البلاغ في ٥-١٢-١٩٢٥ . الرافعـي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦ . الاهرام في ٦-١١ ، ١٣-١١-١٩٢٥ .

(١٢١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٣٠ ، ٢٩٣٣ .

(١٢٢) نفس المصدر ، ص ٢٩٣٢ .

(١٢٢) الاخبار في ٨-١١-١٩٢٥ . وقد كتب سلسلة مقالات حول هذا الموضوع بلغت خمس مقالات نشرت الاخيرة بتاريخ ١٢-١١-١٩٢٥ .

(١٢٣) كوكب الشرق في ١٦-١١-١٩٢٥ . الاخبار في ١٦-١١-١٩٢٥ . المذكـرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٣٦ .

عدم تنفيذ فكرة عقد البرلمان يوم ٢١ نوفمبر « لانه ربما يتولد عنه خطب بكدر الجو بعد ان اخذ في الصفاء » ، ذكر له سعد ان الوفد بعيد عن هذه الفكرة وانها نبعت من الحزب الوطني ومعه الاحرار الدستوريين ، وأوضح له ان صحف الوفد لزمت الصمت تجاهها . بل واكثر من هذا فان كلمته التي نشرتها الصحف، وان ايدت الفكرة نظريا الا انها « لا تشجع عليها عملا » . وقد اعرب له دلائي عن ان خطبته هذه « وقعت موقع الارتياح لدى دار المندوب السامي » (١٢٤) . ولهذا فان حزب الاحرار عندما رأى معارضة السلطات البريطانية للفكرة رأى ان يقدم النواب « عريضة بطلب عودة الحياة النيابية » ورغب في التعرف على رأي الوفد حول هذا الاقتراح الجديد . فرأى سعد انه سبق له الاعلان عن رأيه في كلمته يوم ١٣ نوفمبر ، وان لحزب الاحرار ان يتخذ ما يراه الى ان يجتمع الوفد لدراسة الموقف (١٢٥) . وعندما اجتمع سعد بالنواب والشيوخ الوفديين أوضح لهم خطورة الاجتماع ومعارضة الحكومة له وتصديها لمنعه بالقوة ، « فلما أحسوا بذلك منها تمنى الكثير ان تسارع الى اعلان نيتها ونشر قرارها ليكون لهم عذر في الامتناع عما تورطوا فيه » (١٢٦) .

بل ان سعدا يذكر ان كثيرا من النواب والشيوخ قاموا بزيارته يوم ١٩ نوفمبر ويقول « فوجدتهم حائرين في امرهم لا يعرفون ماذا يفعلون » . فأخذ يشرح لهم خطورة الموقف وأوضح لهم أن اجتماعهم رغم انف الحكومة بعد قلبا لها وان « هذا ليس بميسور ولا مستطاع لان البلاد خالية من كل ما يلزم وفيها كل ما يمنعه خصوصا قوى الجيوش الاهلية والاجنبية ، فمحاولة الاجتماع دون محاولة الانقلاب عبث لا طائل تحته ومحاولة القلب القاء بالامة الى التهلكة ومخاطرة بحاضرها ومستقبلها ويستحيل علي ان اوافق على ما هو عبث وان « ارضى بما فيه خطر محقق ، وبناء عليه فلا ارى أفيد من الوقوف عند الحد الذي وصلت اليه المسألة الان والاكتفاء باحتجاج يضعه الشيوخ والنواب ويرفعونه للملك وللرأي العام » (١٢٧) .

لكل ذلك قام سعد في ١٩ نوفمبر باعداد بيان يذاع في الامة طلب اليها

---

(١٢٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٣٥ . راجع تعليق كوكب الشرق على دعوة امين الرافعي في ١٢-١١-١٩٢٥ . وكذلك البلاغ في ١٧-١١-١٩٢٥ ، ٢١-١١-١٩٢٥ .

(١٢٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٣٥ - ٢٩٣٦ .

(١٢٦) نفس المصدر ، ص ٢٩٣٨ .

(١٢٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٣٩ .

فيه التزام الهدوء والانضباط وعدم الانسياق وراء تحرشات الحكومة حتى « تكون الحكمة شاهدا لكم والحق شاهدا عليهم » . وعندما زاره دلاني وطلب اليه « في استحياء » اذاعة نداء « مهدىء للخواطر وحافظ للسلم » ذكر له سعد انه وضع بيانا بهذا المعنى وسلمه اليه ، فشكره عليه . كما طلب اليه دلاني « اعلان الثقة بالانجليز ان كانت لدي شجاعة كما يقول المندوب السامي » . فرد عليه سعد « ان الشجاعة موجودة ولكني اريد ان اتمتع بصداقة الانجليز حتى اعلنها » . فوافقه دلاني على ذلك (١٢٨) . ويعلق مراسل انجليز على بيان سعد الذي وجهه الى الامة بأنه « اضعف فريق المعارضة وفسح المجال امام الحكومة للتغلب في النزال الذي سيجري يوم السبت ـ ٢١ نوفمبر ـ فمن الجرأة ان يصدر مثل هذا النداء رجل اشتهر من قبل باهاجة الجماهير » (١٢٩) .

وقد تكررت محاولة رفع عريضة احتجاج ترفع للملك على معارضة الحكومة لعقد اجتماع البرلمان ، وأعد كل من الاحرار الدستوريين والحزب الوطني صيغة لها لم يوافق عليهما سعد نظرا لعدم تضمنتهما ما ينص على بطلان قرار حل مجلس النواب في مارس الماضي ، واعد بنفسه صيغة تتضمن هذا المعنى رغبة منه في احراج حزب الأحرار الدستوريين الذي اشترك مع الوزارة في اتخاذ هذا الاجراء . ولذلك فقد رأى رجال هذ الحزب انها ستثير معارضة من جانبهم وخاصة عبد العزيز فهمي . ولهذا ترك لكل حزب ان يعد الصيغة التي تناسبه ليوقع عليها اعضاؤه (١٣٠) . ويبدو ان فكرة تلك العريضة كان الهدف من ورائها الرغبة في العدول عن فكرة عقد البرلمان في ٢٦ نوفمبر تلافيا للنتائج الخطيرة التي قد تترتب عليه كما وضح من اتجاه سعد زغلول وكذلك السلطات البريطانية في مصر . ذلك لان الحكومة قبلت تحدي الاحزاب واذاعت في العشرين من نوفمبر عدة بلاغات من الوزارات المختلفة ، أوضحت فيها أنها قررت ان تمنع بالقوة اي اجتماع داخل البرلمان لزوال صفة النيابة عن الاعضاء نتيجة لمرسوم حل المجلس في مارس الماضي . كما انها ستمنع كل مظاهرة او اجتماع او موكب وهددت

---

(١٢٨) نفس المصدر ، ص ٢٩٣٨ ـ ٢٩٣٩ . حول بيان سعد راجع كوكب الشرق في ٢٠ـ١١ـ١٩٢٥ . الاهرام في ٢٠ـ١١ـ١٩٢٥ .

(١٢٩) الاهرام في ٢١ـ١١ـ١٩٢٥ . وهو مراسل جريدة الديلي تلجراف .

(١٣٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٣٩ .

الطلاب بتوقيع اشد العقوبات في حالة اضرابهم او تظاهرهم ، وذكرت انها تنظر نظرة اخيرة في قانون الانتخاب الذي ينتظر صدوره قريبا (١٣١) .

ولهذا فقد اخفقت المحاولات التي بذلت لاقناع سعد بضرورة عقد البرلمان في الموعد المحدد وخاصة تلك التي بذلت من جانب الحزب الوطني (١٣٢) . وأمام ذلك رؤي عقد الاجتماع في فندق الكونتننتال ومع هذا فقد تردد سعد كثيرا في الذهاب اليه عندما التأم شمل الكثير من النواب والشيوخ ، بل انه يذكر انه عندما دعي لحضوره «هزأت بالفكرة ورفضت». ولم يقبل سعد الا تحت الحاح ورجاء كثير من انصاره والمقربين اليه . وعندما انضم سعد الى المجتمعين ــ الذين بلغ عددهم ١٧١ نائبا وشيخا ــ عرضوا عليه القرار الذي اتخذوه فأوضح لهم انه « غير قانوني » (١٣٣) . وطلب اليهم ضرورة اجتماع النواب والشيوخ كل على حدة ايذانا بافتتاح دور الانعقاد . وعندما تم لهم ذلك اقترح سعد على النواب القيام بانتخاب هيئة مكتب لهم ، فانتخب سعد زغلول رئيسا لهم كما انتخب كل من محمد محمود ــ عن الدستوريين ــ وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطني ــ وكيلين للاجتماع ، وكذلك تم انتخاب السكرتيرين والمراقبين . ويرى احد المعاصرين ــ الذين اشتركوا في حضور ذلك الاجتماع ــ ان اقتراح سعد انتخاب هيئة المكتب ــ مع قانونيته ــ جلب استياء الاحرار الدستوريين لانهم كانوا يرون في انتخابه رئيسا اغضابا للملك وتحديا له (١٣٤) . وقد القى سعد كلمة في النواب شكرهم فيها على انتخابه ودعاهم الى الاتحاد والتحالف على انقاذ الدستور ، واعلنهم تناسيه للاحقاد والخصومات السابقة . كما ردد النواب وراء سعد القسم الذي القاه بنفسه حول التضحية في سبيل الوطن . وقد أسفر الاجتماع عن اتخاذ عدة قرارات هامة تحتج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور ، وعلى منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان

---

(١٣١) كوكب الشرق في ٢٠-١١-١٩٢٥ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩-٢٤٠ . ويعلق سعد على ذلك بأنه يدل على ضعف الحكومة وحمقها ويضيف « ولو كنت في مركز الوزارة لاكتفيت بقفل دار البرلمان ووضع قليل من العساكر لحراسته ، ولكن الوزارة غنية بكثرة فقراء العقول فيها » . نفس المصدر ، ص ٢٩٤٠ .

(١٣٢) صبري ابو المجد ، امين الرافعي ، ص ١٠٩ ــ ١١١ .

(١٣٣) نفس المصدر ، ص ١١٢ ــ ١١٣ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٥ . مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤١ ــ ٢٩٤٢ .

(١٣٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٤٢ . كولومب ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

وتعلن عدم ثقتهم بها واعتبار دور انعقاده موجود قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والاماكن التي يتفق عليها الاعضاء . كما قرر المجتمعون ـ بعد موافقة الشيوخ على هذه القرارات ـ نشرها في جميع الصحف . وتشكيل وفد من الاعضاء للقيام برفع قراراتهم الى الملك (١٣٥) . واخطر من هذا كله قيام الاحزاب المؤتلفة بتوجيه بلاغ الى وزراء الدول الاجنبية المفوضين في مصر لاشهادهم على مسلك الوزارة وتصرفاتها ومناشدتهم ان يجد هذا البلاغ « لدى حكومة سعادتكم كل ما يستحقه من الاعتبار » (١٣٦). ونعتقد ان هذا البلاغ يشكل سابقة خطيرة لجأت اليها احزاب مصر في صراعها الداخلي وهو ما يعني اقحام ممثلي تلك الدول الاجنبية في شئون مصر الداخلية ، وهو الاجراء الذي طالما سيلجأ اليه فيما بعد الكثيرون من الساسة والاحزاب المصرية وطوال فترة الحياة النيابية في مصر .

على اية حال فقد اتفقت كلمة الاحزاب المصرية للمرة الاولى منذ قيامها من اجل هدف واحد وهو اسقاط وزارة زيور واعادة الحياة النيابية في مصر ، وربما يكون ذلك من وراء قيام عدد من امراء الاسرة الحاكمة في مصر بتوجيه خطاب الى الملك ـ سمحوا بنشره في الصحف ـ يلتمسون فيه اعادة النظام النيابي . وربما دفعهم الى هذا التحرك خوفهم من استمرار تصدي الملك لرغبة الامة ومطالبها التي عبرت عنها من خلال احزابها المختلفة حرصا على العرش وخوفا من الاطاحة بالاسرة الحاكمة كلها (١٣٧) .

لكل ذلك بادر المندوب السامي باتخاذ خطوة ايجابية نحو ابعاد حسن نشأت عن القصر ، خاصة وان الحكومة ـ استخفافا منها بمسلك الاحزاب ـ قامت في ٨ ديسمبر باصدار قانون الانتخب الجديد الذي طالما وعدت به . وقد جاء ذلك للقانون الجديد اكثر تضييقا بشروط الانتخاب حتى من القانون القديم الصادر في عام ١٩٢٣ (١٣٨) . لهذا فقد اجبر لويد الملك على الموافقة على ابعاد حسن نشأت عن القصر وتم له ذلك في ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، على الرغم من المعارضة الشديدة التي ابداها الملك حرصا على

---

(١٣٥) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٩٣٧ ـ ٩٤٠ ، ١٠٩٧ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٥ .

(١٣٦) كوكب الشرق في ٢٣-١١-١٩٢٥ .

(١٣٧) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ . المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤٢ ـ ٢٩٤٤ ـ ٢٩٤٦ .

(١٣٨) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

عدم التضحية بالرجل الذي كان من وراء تعاظم نفوذه خلال عام بأكمله(١٣٩).
بل ان سعدا يذكر ان الملك عرض على المندوب السامي ـ خلال المباحثات التي جرت بينهما ـ تسليم واحة جغبوب لايطاليا ـ كرغبة انجلترا ـ اذا ما قبل لويد احتفاظ الملك بنشأت ، الا ان لويد لم يقبل ذلك العرض وحرص على ان يستسلم الملك ومعه حكومته لكل من المطلبين معا (١٤٠) .

وينبغي ان نشير الى ان هذه الخطوة التي قام بها لويد ـ ونعني بها عزل نشأت ـ كانت تتفق تماما ومطالب الاحزاب المصرية الثلاثة ، مما يؤكد أن السلطات البريطانية كانت قد قررت من جانبها التحرك نحو ايجاد حل للمسالة الداخلية المصرية . حيث ان ابعاد نشأت قد فسر على انه يشكل خاتمة لنظام زيور وعهده غير الدستوري (١٤١) . ولهذا فقد اصبح موضوع الوزارة الجديدة التي تتقلد السلطة محور الاتصالات التي تمت في اعقاب ابعاد نشأت ، والتي شارك فيها المصريون ـ من كافة الاحزاب ـ والبريطانيون سواء بسواء . وتوضح يوميات سعد كل ذلك تماما (١٤٢) ، كما توضح تسليم المصريين ـ بما فيهم قادتهم وعلى رأسهم سعد زغلول ـ للمندوب السامي والسلطات البريطانية بالوقوف في مركز الحكم بين المصريين من جانب ، والاستعانة بالانجليز على الوزارة في اعادة الحياة النيابية لان ذلك « أهون الشرين وأخف الضررين ما دام القصد العمل على مصلحة البلاد »

---

(١٣٩) مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥٢ . وقد رددت الشائعات ـ منذ اعتزال اللنبي في مايو الماضي ـ انباء اعتزام اعفاء نشأت من منصبه والتي اشترك فيها الانجليز في مصر . راجع المذكرات ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٣٦ ، ٢٨٤٢ . وكراس ٥٢ ص ٢٩١٥ ، ٢٩٢٣ ، ٤٣ ـ ٢٩٥١ . وذلك نظرا لعلاقة نشأت بحادثة مقتل السردار . كمائبت من مذكرات سعد من ناحية ، ولتدخله السافر في شئون الادارة المصرية من الناحية الاخرى .

(١٤٠) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٤٩ . حول تسليم واحة جغبوب ، راجع عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥٩٧ . الرافعي ، نفس المصدر والصفحة .

(١٤١) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٠٥٢ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ . حول عزل نشأت راجع : الاهرام في ١٢ ـ ١٢ ، ١٥ـ١٢ـ١٩٢٥ . اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ص ١٥٧ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٨٢ . احمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ١٠٤٤ . وراجع :
Lloyd, L., op. cit., Vol. II, pp. 150-51.

(١٤٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٤٤ ـ ٢٩٦٠ .

وفقا لما اتفق عليه كل من سعد وعدلي عند اول لقاء جرى بينهما في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ (١٤٣) .

غير انه ينبغي ان نذكر ان مستر سبندر ـ عضو لجنة ملنر ـ قام بزيارة سعد في ٤ يناير ١٩٢٦ ـ قبل ان يعود الى لندن ـ واشار على سعد بانه « يرى أنه لا بد من الاسراع في تصفية الحالة ، وان احسن الوسائل انني وعدلي نعقد اتفاقا صريحا مفصلا بيننا ، وان نذهب الى زيور لحمله على الاستعفاء » . فأوضح له سعد ان الاتفاق تام بينه وبين عدلي ، وانه من المفهوم بينهما انه هو الذي يقوم بتشكيل الوزارة . اما كيفية التشكيل فلا اهمية له لتعلقه بالتفاصيل طالما ان هناك اتفاقا على المبادىء . ولكنه اضاف بأنه ليس من المناسب ذهابهما لرئيس الوزارة ليطلبا منه الاستقالة من ناحية، كما ان الاحزاب من ناحية اخرى قد اوضحت لزيور «بطريقة صريحة لا لبس فيها ان الامة غير واثقة بوزارته » ، ومع ذلك فقد تحدى رغبة الامة وصرح لاحدى الصحف بانه « باق في منصبه ما دام الملك واثقا به » . فرد سبندر على سعد بقوله « انه لا بد من أنكم متفقون على تصفية الحالة سريعا ، فاذا لم تصلوا الى غايتكم حينئذ يتدل العميد » . وقد علق سعد على هذه المقابلة بقوله « وقد فهمت من مجموع كلامه امران : اولا ان العميد يريد ان يتأكد من كون الاتفاق تاما على ما يتضمن الوقاية من الخروج على مصالح دولته . ثانيا اننا نطلب مداخلة العميد في طرد زيور وتعيين عدلي». ويضيف انه مع ادراكه لكل ذلك فقد تجنب ان يبدي له ما يدل على قبوله (١٤٤) .

والجدير بالملاحظة ، ان سعدا توقف عن تسجيل يومياته عقب هذه الزيارة وحتى تاريخ عقد المؤتمر الوطني للاحزاب المؤتلفة في ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، وهي الفترة التي جرى فيها ترتيب مجابهة وزارة زيور . نجح سعد خلالها في حمل الاحزاب على عدم تكرار عقد البرلمان مرة اخرى بل اشار

---

(١٤٣) نفس المصدر ، ص ٢٩٥٦ . راجع كذلك : غربال ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ . احمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ١٤ . الاخبار في ٧-١-١٩٢٦ .

(١٤٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٦١ . وقد نشرت السياسة في اليوم التالي ـ ٥ يناير ـ مقالا حول زيارة سبندر Spinder لم يخرج عن مضمون ما صرح به لسعد ، كما يثبت سعد ذلك . وقد قام سبندر بزيارة عدد من الساسة المصريين وتردد كثيرا على دار المندوب السامي ونصحه بالنزول عند ارادة الامة . كوكب الشرق في ٦-١-١٩٢٦ .

عليهم بتشكيل لجنة تنفيذية تمثل الاحزاب الثلاثة تكون مهمتها تنظيم الجهود السياسية المشتركة وتنفيذ ما تقرره الاحزاب (١٤٥) . كما نجح في تحريك احد اقربائه ـ فتح الله بركات ـ للخروج من الموقف بما لا يصدم مشاعر الامة من ناحية ، او يعد تراجعا عن قرارات اجتماع ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

وتفصيل ذلك ان سعدا ـ كما يعترف في يومياته ـ اوحى الى فتح‌الله بركات بأن يحمل اعضاء مجلس الشيوخ على اتخاذ قرار يقضي بعدم اعترافهم بقانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، والا يجري انتخاب الا طبقا القانون الموافق للدستور ، وهو ما يعني عدم تمسك الاحزاب بشرعية مجلس النواب المنحل في مارس من العام الماضي وقبولهم اجراء انتخابات جديدة طبقا لقانون ١٩٢٤ . وبدأ فتح الله يمهد لذلك في الاجتما الذي نظمه الاحرار الدستوريون يوم ٤ فبراير حيث صرح فيه فتح‌الله باسم اعضاء الشيوخ « ان مجلس الشيوخ لن يعترف بمجلس نواب انتخب بأحكام قانون لم يشترك هو في وضعه » وعاهدهم على التمسك بذلك . وكان ذلك اعترافا صريحا بعدم شرعية انتخاب المجلس المنحل نظرا لانتخابه على قانون يخالف احكام قانون ١٩٢٤ ، كما يعني في نفس الوقت اعتزام الشيوخ عدم اعترافهم باي مجلس نيابي جديد يجري انتخابه على أي اساس يخالف ذلك القانون (١٤٦) . واكثر من هذا فقد قام فتح الله بركات بدعوة اعضاء الشيوخ الى اجتماع استثنائي في ٨ فبراير ١٩٢٦ ، عقد في النادي السعدي ـ بصفته رئيسا لذلك النادي ـ انتهوا فيه الى الخروج بتوصيتين توجهوا بهما الى الوزارة عن التمسك بتنفيذ قانون انتخاب ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، وأن تعتمد الحكومة البرلمان الحالي واذا تعذر ذلك فلا بد ان تجري الانتخابات طبقا للقانون الموافق للدستور ـ اي قانون ١٩٢٤ (١٤٧) . وقد كلف المجتمعون شيخين منهم القيام بتبليغ ذلك الى رئيس الوزراء ، فوعدهم الاخير بدراستها (١٤٨) .

---

(١٤٥) احمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ٢١ ـ ٢٣ . كوكب الشرق في ١٦-١-١٩٢٦ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(١٤٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٦٣ . احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(١٤٧) احمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ٥٢ ـ ٥٥ . الرافعي ، نفس المصدر ، ص ٢٥٥ .

(١٤٨) احمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ٥٦ ـ ٥٧ .

ويعلق معاصر بأن ذلك القرار واجتماع الشيوخ كان مفاجأة للجمهور نظرا لانه رأى فيه تراجعا من جانب الاحزاب المؤتلفة عن التمسك بقرار مقاطعة الانتخابات الذي اصدرته تلك الاحزاب (١٤٩) ، وعدم اصرارهم على شرعية وجود البرلمان المنحل الى الحد الذي عد البعض فيه توصيات الشيوخ هذه بانها كانت لا تعبر الا عن آرائهم الشخصية ولا تعبر عن رأي الاحزاب (١٥٠) .

ومن اجل ان تكتمل حلقات الخطة المتفق عليها بين الاحزاب وبين دار المندوب السامي ابلغ رئيس الوزراء — بعد مشاوراته مع المندوب السامي الذي اعترف بذلك (١٥١) — اعضاء مجلس الشيوخ في ١٨ فبراير — اي في اليوم السابق مباشرة على موعد انعقاد المؤتمر الذي دعت اليه الاحزاب — قرار مجلس الوزراء بايقاف العمل بقانون الانتخاب الذي اصدرته في ٨ ديسمبر واجراء الانتخابات الجديدة وفقا لقانون١٩٢٤ ، وهو قانون الانتخاب المباشر (١٥٢) .

ولهذا وقف سعد زغلول في المؤتمر الوطني الذي عقدته الاحزاب في اليوم التالي — ١٩ فبراير — يدعو المجتمعين — الذين بلغ عددهم ما يربو على الالف عضو يمثلون كافة الاحزاب والهيئات السياسية بما فيهم النواب والشيوخ واعضاء مجالس المديريات وغيرها — الى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ ووافق عليه رئيس الوزارة وهو ان تجري الانتخابات وفقا لقانون ١٩٢٤ الذي اقره البرلمان كحل للازمة الراهنة . وقد لقيت دعوة سعد هذه معارضة شديدة من جانب بعض الاعضاء — وخاصة من رجال الحزب الوطني . غير ان المؤتمر توصل في النهاية الى الموافقة على اقتراح سعد زغلول (١٥٣) . كما اتخذ عدة قرارات أخرى أهمها تأليف وزارة موثوق

---

(١٤٩) حول قرار مقاطعة الانتخابات راجع : السياسة في ٢٩-١-١٩٢٦ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ — ٢٤٥ . كما تضمن قرارهم عقد اجتماع عام يدعى اليه النواب والشيوخ وذوي الرأي والمكانة لدراسة الموقف وتقرير ما يرونه مناسبا للخروج منه .

(١٥٠) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(١٥١) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٥٦ . راجع كذلك :
Marlowe, J., op. cit., p. 276.

(١٥٢) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(١٥٣) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٨ . صبري ابو المجد ، المصدر السابق ، ص ٨٣ — ٨٦ .

بها من الامة ، ووقف اجراء اي عمل تشريعي او اعتماد ميزانية الدولة وغيرها الى حين عقد البرلمان . كما قام المؤتمر بانتخاب لجنة من خمسة عشر عضو للقيام بما يلزم عمله نحو تنفيذ قرارات المؤتمر وبحث المقترحات التي قدمت او تقدم اليه ، اشترك فيها كل حزب بخمسة اعضاء (١٥٤) . وقد لقيت هذه القرارات ترحيبا واسعا من جانب الامة مع أنها التزمت جانب الاعتدال ، بل والتراجع مما حمل امين الرافعي على التهجم عليها وعلى المؤتمرين على صفحات جريدة الاخبار . بل أن الاتحاد ــ جريدة الحكومة ــ لم تقف هي الاخرى مكتوفة اليدين فراحت تسخر بتراجع المؤتمرين (١٥٥).

وفي اليوم التالي لاجتماع المؤتمر الوطني اعلنت الوزارة اجراء الانتخابات وفقا لاحكام قانون ١٩٢٤ كما سبق ان ابلغت الشيوخ بذلك. غير انها تأخرت في تحديد موعد الانتخابات القادمة حتى اول أبريل ١٩٢٦ ١٩٢٦ (١٥٦) . وقد استغلت الاحزاب المؤتلفة هذه الفرصة في الاتفاق على تقسيم دوائر الانتخابات فيما بينها ، حيث جرت اتصالات بشأنها (١٥٧) ، أدت في النهاية ــ بعد اختلافات واسعة ــ الى اعلان اتفاقها في الثالث من ابريل حول تقسيم الدوائر فتخصص للوفد منها ١٦٠ دائرة ، وللاحرار الدستوريين ٤٥ دائرة وللحزب الوطني ٩ دوائر كما سمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من دوائره التي خصصت له (١٥٨) .

كما شغلت دار المندوب السامي باجراء الاتصالات اللازمة لتشكيل الوزارة الجديدة . ولقد اعلن سعد مرارا عزوفه عن تشكيلها حيث اوضح لجميع الذين اتصلوا به ــ سواء من مصريين او بريطانيين ــ أنه لا يرغب في الدخول فيها ، ولكنه يوافق على ان يتولى عدلي يكن رئاستها (١٥٩) . وظل ذلك كذلك حتى ١٣ مارس ١٩٢٦ عندما زاره دلاني ــ مندوب وكالة

---

(١٥٤) احمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ٨٨ ــ ٨٩ . الرافعي ، نفس المصدر ، ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦ . مذكرات سعد ، نفس المصدر ، ص ٢٩٦٣ .

(١٥٥) الاخبار في ٢٥ ــ ٢ ، ٢٨-٢-١٩٢٥ .

(١٥٦) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(١٥٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٦٥ ــ ٢٩٧٣ .

(١٥٨) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ ــ ٢٩٦٠ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٥٥١ ــ ٥٥٢ . راجع كذلك :

Lloyd, L., op. cit., p. 158.

(١٥٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٦٩ .

رويتر ، ومبعوث دار المندوب السامي خلال هذه المباحثات ـ ليبلغه ان لورد لويد علم من بعض المصريين ان سعدا يريد العودة الى الحكم ، وانه «يريد ان يعرف الحقيقة ليتخذ عدته » . فرد عليه سعد ـ منفعلا ـ بأنه سبق له التصريح برأيه في هذا الموضوع ، الا انه ليس هناك ما يحمله على بلاغ لويد بشيء ، لان الاخير تجاهله كثيرا ولم يشأ ان يرد له زيارته التي اداها له عقب حضوره لمصر ، ولهذا فانه يحتفظ بحريته ليعمل وفق ما تقضي به مصلحة البلاد . وقد وافقه دلائي على رايه وان كان قد شرح له ان الاوفق مقابلة اللورد ليناقش معه شخصيا هذه المسألة . وقد رد عليه سعد بأنه من جانبه « لا يسعني في ذلك » (١٦٠) . وعاد دلاني لمقابلته مرة اخرى محاولا اقناعه بزيارة المندوب السامي بعد ان ترتب له دعوة لهذا الغرض (١٦١) .

وفي السادس من مايو ١٩٢٦ زار عدلي يكن ـ عقب اجتماعه بالمندوب السامي ، والذي كان على اتصالات دائمة معه ـ سعدا وناقش معه موضوع الوزارة . فأعرب له سعد عن انه يعتذر عن تشكيلها نظرا لظروفه الصحية ، وانه سيتخلى عنها لعدلي اذا ما دعى لتشكيلها . واخذا معا يقترحان اسماء الوزراء الذين يمكن ان تشملهم الوزارة في حالة قيام عدلي بتشكيلها ، وكذلك الخطة التي تلتزم بها تلك الوزارة . وفي نهاية الزيارة صرح سعد لعدلي بأنهما تقريبا متفقان « على كل شيء » (١٦٢) .

وعقب هذه المقابلة رأى سعد انه مع رغبته في العزوف عن الحكم الا انه لن يكون بعيدا عن مسئولياته . واكثر من هذا فانه سيسلمه الى غيره ممن كانوا بالامس خصومه ، مما سيحمله مسئولية سياسة غيره خاصة وانه يرى فيهم «ضعف العزيمة والتعود على التسامح مع الانجليز » ولذلك فقد راى ان من الاحكم « ما دامت التبعة علينا في كل حال ان يكون الامر بيدنا ، وان يكونوا هم شركاء فيه ولو بنصيب اوفر مما يستحقون وحينئذ تتوزع التبعات » . ولكنه نظرا لضعف صحته ولعدم وجود الرجل المناسب من بين صفوف الوفد لشغل هذا المنصب ، رأى ان تترك الرئاسة لهم ـ اي للاحرار ـ على ان تكون للوفد اغلبية الوزارة . ومع ذلك فقد راى ان هناك

---

(١٦٠) نفس المصدر ، ص ٢٩٦٩ ـ ٢٩٧٠ .

(١٦١) نفس المصدر ، ص ٢٩٧٤ .

(١٦٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٧٤ ـ ٢٩٧٥ .

صعوبة اخرى تعترض هذا الحل وهي « قلة وجود الاكفاء فينا الذين يمكنهم ان يمثلونا في الحكم تمثيلا نافعا » (١٦٣) . معنى هذا انه وافق على تخليه عن رئاسة الوزارة في مقابل حصول الوفد على اغلبية الوزارة .

وفي لقاء سعد بعدلي بتاريخ ٢٠ مايو اتفقا معا على خطة العمل المشتركة وتعيين الوزراء . وقد نصح سعد عدلي يكن بأن يكون التعرض لعلاقة مصر ببريطانيا ــ في خطاب العرش ــ اجمالا ، كما فعل هو خلال وزارته عام ١٩٢٤ . بل اكثر من هذا فقد ناقشا معا فكرة دمج الاحزاب وتوحيدها لان سعدا كان يرى انه لا معنى لتعددها لاتفاقها جميعا حول قضيتنا الاستقلال والدستور « اما في الموضوعات الاخرى فلم يكن هناك انقسام بارز فيها ، وقد يحدث ، وحينئذ تتشكل احزاب جديدة تختلف باختلاف هذه الموضوعات » (١٦٤) .

وقد جرت ــ خلال هذه الفترة ــ عدة محاولات من جانب عدلي يكن ومحمد محمود وآخرين للتقريب بين سعد والملك حيث طلبوا اليه ان يسجل اسمه في سجل التشريفات ، فرفض سعد معربا عن انه لا يمانع في زيارة الملك اذا ما دعاه الي ذلك (١٦٥) . وبينما الامور تسير على هذا النحو قام دلاني بزيارة سعد في ٢٣ مايو ــ وهو اليوم التالي لاجراء الانتخابات التي فاز فيها الوفد بأغلبية كبيرة ــ (١٦٦) وطلب اليه ان يصدر تصريحا بأنه لا يقبل الوزارة ، وانما يؤيد من يقوم بتشكيلها تطمينا للرأي العام البريطاني ، وان كان القصد منه ــ حقيقة ــ ان يتقيد سعد بتصريحه حتى لا يمكنه الخروج عليه فيما بعد . واكثر من هذا فقد فهم منه سعد ان الملك يعارض في استدعائه للتشاور معه ــ باعتباره رئيس حزب الاغلبية ــ حول تشكيل الوزارة ، وان المندوب السامي سيجتهد في اقناعه بذلك . وعند ذلك ابلغه سعد بأنه ادرك الآن ، انه ملزم بالابتعاد عن الوزارة لذلك انه لن يسهل عليهم امر ابعاده . فأبلغه دلاني بأن الملك قد يلجأ في هذه الحالة الى الغاء الدستور . فأعلمه

---

(١٦٣) نفس المصدر ، ص ٢٩٧٦ .

(١٦٤) نفس المصدر ، ص ٢٩٨٠ ــ ٢٩٨١ .

(١٦٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٧٦ ــ ٢٩٧٨ ــ ٢٩٧٩ ــ ٢٩٨١ ، ٢٩٨٥ .

(١٦٦) حصل الوفد على ١٦٥ مقعدا بينما حصل الاحرار على ٢٩ ، والحزب الوطني على ٥ ، والاتحاد على ٥ ، والمستقلون على ١٠ مقاعد . راجع الرافعي ، نفس المصدر ، ص ٢٦٠ .

سعد بأنه لا يهمه ما قد يفعله الملك طالما لم يكن له اشتراك فيه وانه « لا خير في دستور او برلمان يكون قيامه وسقوطه معلقا بشهوة الملك » (١٦٧) .

وقد اصبح هذا اللقاء يشكل تحولا في موقف سعد من مسألة الوزارة. ذلك لانه اعتزم قبول تشكيلها مع التزامه بالاتفاق الذي تم بين ممثلي الاحزاب ، وخاصة الاحرار الدستوريين . ومع ان دلائي عاد فاعتذر لسعد عن تصرفه السابق موضحا ان المندوب السامي لن يتدخل في الحيلولة دون رغبته اذا ما رأى تشكيل الوزارة ، الا انه اضاف بانه سيترك الامر للملك الذي يقف من سعد موقفا عدائيا صريحا . فأوضح له سعد بأن موقف الملك لا يخرج عن احد امرين اما انه يعاديه شخصيا ، وعند ذلك فانه يلزم بأن يختار احد رجال حزبه لتشكيل الوزارة . واما انه يعادي حزب الوفد ، ومعنى ذلك انه يعادي الامة كلها لان الانتخابات أثبتت ذلك . وطلب اليه أن يتخلى المندوب السامي عن سنده للملك حتي تفعل الامة به ما تريد في حالة عدم احترامه للدستور ولو ادى الامر الى خلعه . فأوضح له دلائي ان ذلك يعني الثورة على الملك ، فوافقه سعد على أنها ستكون « ثورة لاحترام الدستور وتأييده » ، وطلب اليه سعد ابلاغ المندوب السامي رغبته في تشكيل الوزارة (١٦٨) . وقد صارح سعد عدلي يكن بهذا الحديث وابلغه تصميمه على تشكيل الوزارة اذا ما عرضت عليه ، وطلب اليه ابلاغ ذلك الى المندوب السامي موضحا « ان الحال لا تتغير بوجودي لا بالنسبة للاشخاص ولا بالنسبة للمبادىء » . والتي تتلخص في « ان لا تكون سياسة الوزارة سياسة عداء لانجلترا » (١٦٩) .

ويبدو ان القصر لم يكن بعيداً عن هذه الاتصالات ، كما انه رغب في استثمارها لصالحه بغية تفجير الخلاف – وشيك الوقوع – بين كل من سعد ودار المندوب السامي . فقد صرح احد رجاله لسعد في ٢٧ مايو بأن تشكيل عدلي للوزارة واشتراك ثروت فيها يعد سابقة دستورية خطيرة لانهما وان كانا عضوين في مجلس الشيوخ الا انهما لا يمثلان احدا ولم يدخلا الانتخابات بينما يجب ان تتألف الوزارة من النواب المنتخبين . كما أبلغه استعداد الملك للاتفاق معه بل ان جريدة الاتحاد راحت تدعو الى ضرورة

---

(١٦٧) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٨٣ .
(١٦٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٨٤ .
(١٦٩) نفس المصدر ، ص ٢٩٨٦ .

قيام سعد بتشكيل الوزارة وفقا للقواعد الدستورية (١٧٠) .

وعلى اية حال فقد قابل عدلي يكن المندوب السامي ونقل اليه رغبة سعد وتصميمه على استخدام حقه الدستوري . فأبدى الاخير تأثرا واضحا وعد ذلك مخالفة من سعد لتصريحاته السابقة ، وانه أراد بذلك « اكراهنا على ما يريد » . واوضح له بأنه سيقوم بابلاغ دولته بهذه التطورات الجديدة. وقد نقل عدلي يكن كل ذلك الى سعد وصارحه بأنه كان قبل تشكيل الوزارة بناء على الحاح سعد زغلول ، وانه الآن ــ بعد تغير الموقف ــ فقد اصبح في حل من اتفاقه معه ، وأنه لن يعود اليها مرة اخرى ، وان كان سعد يذكر انه قبل اشتراكه مع سعد في الوزارة اذا قام بتشكيلها (١٧١) . وقد قام سعد بالادلاء بتصريح لصاحب جريدة المقطم يوم ٢٨ مايــو بأنه يرغب في تشكيل الوزارة اذا ما عرضت عليه . وقد نشرته الجريدة في اليوم التالي (١٧٢) .

وأمام هذا الموقف الجديد راح دلائي يقدم بعض الحلول والمقترحات للخروج من هذا الموقف ، فاقترح ان يتنحى سعد عن الوزارة اذا دعي لتشكيلها بشرط ان يعلن ذلك في الجريدة الرسمية (١٧٣) . كما اقترح ابتعاد سعد عنها في مقابل ان يعده الملك والمندوب السامي بالعودة اليها بعد فترة قليلة . وقد رفض سعد كلا من هذين الاقتراحين ، وعدهما « تدبير أطفال » (١٧٤) . وينبغي أن تشير الى أن على احد كبــار رجال الوفد ــ صارح سعدا في ٢٩ مايو « بأن السعديين يريد أغلبهم الابتعاد عن الوزارة ، لبتلقى الامر غير » ، فحاول سعد « اقناعه بخطأ هذا الراي » ، فلم يقتنع الا بعد الحاح شديد من سعد عليه (١٧٥) .

وفي مساء ٢٩ مايو قابل سمارت ــ المستشار الشرقي بدار المندوب السامي ــ سعد زغلول في منزله لابلاغه دعوة لورد لويد لمقابلته مساء الغد. وقد جرى بينهما حديث حول جهود لورد لويد في حل الازمة الداخلية ومنها ابعاد حسن نشأت عن السراي واعادة قانون الانتخاب الصادر في ١٩٢٤ ،

(١٧٠) نفس المصدر ، ص ٨٦ ــ ٢٩٨٧ .

(١٧١) نفس المصدر ، ص ٢٩٨٧ .

(١٧٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٨٩ ــ ٢٩٩٠ . وكان فارس نمر يقوم بدور الوساطة بين سعد ودار المندوب السامي ، المقطم في ٢٩ــ٥ــ١٩٢٦ .

(١٧٣) نفس المصدر ، ص ٢٩٩٨ .

(١٧٤) نفس المصدر ، ص ٢٩٩٠ .

(١٧٥) نفس المصدر والصفحة .

ثم تأخير النظر في الميزانية الى حين عقد الانتخابات كرغبة الاحزاب المؤتلفة. فأوضح له سعد ان الوفدين لا يستفيدون كثيرا من عودة قانون الانتخاب كما دلت على ذلك الانتخابات الماضية نظرا لنفوذهم في البلاد ، وان المندوب السامي اذا كان قد فعل ذلك فانما لتصحيح خطأ تم ارتكابه بمساعدة السلطة الانجليزية . وفي نهاية اللقاء ـ الذي جرى بطريقة ودية ـ ابلغه سمارت ان المندوب السامي لم يكلف احدا القيام بابلاغ سعد بشيء لانه اذا رغب في ذلك « فانما يكون بواسطة رجاله الرسميين » (١٧٦) .

وفي الموعد المحدد ـ ٣٠ مايو ـ جرى أول لقاء بين سعد وبين المندوب السامي البريطاني ، وكان لقاء خطيراً وهاما لم يقف عند حد مناقشة موضوع تأليف الوزارة بل تعداه الى امور اخطر بكثير . فقد استهل لويد حديثه مع سعد موضحا انه عندما علم بتغير موقفه رغب في أن يوقفه على خطورة ذلك نظرا لمعارضة الرأي العام في كل من بريطانيا وفرنسا وغيرهما ، وكذلك الجاليات الاجنبية في مصر تولية سعد الوزارة . وأشار عليه بأنه يطلب اليه ـ رغبة في السلام والراحة العامة ـ ان يؤدي خدمة لانجلترا بتخليه عن تشكيل الوزارة الى ان يتمكن من « تغيير الحال في مدة ستة اشهر وحينئذ تتولى الحكم » (١٧٧) . بل انه اضاف « حقيقة انك اكدت بأنك تسير مع انجلترا وديا ، ولكن هذا غير كاف ويلزم تأييده بالعمل، فلا بد ان يمضي زمان يقدم فيه البرهان على صحة ذلك منكم . ولهذا نرى التخلي عن الوزارة خدمة لشخصك وللسلام » . وقد أوضح له سعد ان الذي دعاه الى تغيير موقفه هو ان بعض رجال حزبه ـ الذين لم يكن قد استشارهم من قبل ـ اعربوا له عن استعدادهم لمعارضة الوزارة (١٧٨) . كما انه علم من ناحية اخرى انه لم يكن حرا في قبولها او رفضها . لكل ذلك

---

(١٧٦) نفس المصدر ، ص ٢٩٩١ ، وكان ذلك بمناسبة وساطة قام بها فارس نمر صاحب جريدة المقطم .

(١٧٧) وهو نفس الاقتراح الذي سبق ان عرضه دلاني من قبل كما مر بنا .

(١٧٨) وينبغي ان نشير الى ان ذلك لم يحدث . وكان سعد قد اثبت في يومياته بتاريخ ٢٧ مايو ماذا يجب عليه ان يقول للمندوب السامي عند اجتماعه به تبريرا لتغيير موقفه . فاثبت مثل هذا القول . على حين انه لم يثبت في يومياته شيئا من تلك المعارضة التي ألمح اليها . راجع ص ٨٧ ـ ٢٩٨٨ . وقد آثرنا ان نثبت هذا اللقاء نظرا لاهميته البالغة ليس فقط في تاريخ سعد زغلول ولكن بالنسبة لمصر والقضية المصرية برمتها .

تعين عليه ان يغير موقفه وان كان قد اكد له حسن نواياه تجاه بريطانيا . الا ان لويد لم يقتنع بذلك التأكيد النظري وسأله عن موقفه تجاه مسألة جغبوب . فرد سعد « اننا عازمون على التصرف فيها بطريقة حكيمة نختارها نحن . قال والسودان . قلت : ان هذه تفاصيل يجب ان تترك لوقتها ، والذي يمكنني أن أؤكده ان كل هذه المسائل تحل بروح الوئام والوداد » . فسأله لويد عن الوزراء الذين سيشتركون معه في الوزارة . فأجابه سعد بأنها نفس العناصر التي كانت ستتكون منها وزارة عدلي وخاصة عبد الخالق ثروت . فأبدى لويد تشككه في ذلك . فرد سعد « اذا لم تكن مصدقا فما عليك الا ان تذهب وتستفهم » . ويذكر سعد ان هذه العبارة اساءته كثيرا حيث صرح له « كيف تخاطبني بهذا اللسان. اني لا يصح ان اخاطب بمثله». فاعتذر له سعد عن ابدائها ، موضحا أنه لم يقصد بها سوى أن يتحقق من قوله . فراح لويد يزداد صلفا وغرورا حيث قال « ما يكون العمل اذا اخبرت دولتي بأنك تخاطبني بهذه الكيفية ؟ » فأكد له سعد « ان المسألة لم تبلغ هذا الحد ، واني متأسف عليها كل الاسف . وما زلت به حتى اعلن صرف النظر عنها . ولكنه كان من وقت لاخر يبدي شكا في الموضوع وأنا أؤكد له أن الاتفاق تام بيننا » . ونستطيع ان ندرك بجلاء رغبة لويد في النيل من قوة سعد ونفوذه واظهاره في موقف الضعيف امامه ، هذا من جانب وكذلك حرصه على أن يحصل منه على اعتراف بمصالح بريطانيا في مصر ذلك لانه صرح له بأنه لم يصدر حتى هذا التاريخ على لسان أي مصري ما يؤكد حفظ مصالح بريطانيا . فأجابه سعد بانه كيف له ان يطلب ذلك وهو معرض حتى الآن عن السعديين ورئيسهم ، كما أن الصحف البريطانية لا تنقطع عن الطعن المر فيهم ، وحاول اقناعه بأنه اذا ما اقنع دولته بحسن نوايا الوفد فأنها ستصغي اليه . فأكد له لويد انه لا يملك اقناع دولته بذلك . وهنا انتقل لويد الى ان يصرح لسعد « انك تحارب انجلترا كما حاربتها من قبل » فنفى سعد ذلك نفيا قاطعا حتى خلال فترة وزارته موضحا انه اذا كانت قد صدرت بعض التصريحات غير المرغوب فيها من جانب بعض اعضاء برلمان ١٩٢٤ فان ذلك يعد امرا طبيعيا في كافة برلمانات العالم . واكثر من هذا فان « كانت الطلبات التي طلبتها من ماكدونالد فقد أبديتها بناء على طلبه . قال ولا تزال تطلبها . قلت هذه مسألة اخرى لم ابحثها الان وربما ادخل الزمان بعض تعديل فيها » . وعند ذلك صرح لويد بأنه سيبلغ دولته بكل ذلك ، وأنه يود « ان يقابله مرة اخرى كما انه يتعشم » أن تكون

دائما اصدقاء » . ويذكر سعد ان لويد ابدى اعتراضا على قيام المظاهرات في مصر . فأكد له سعد « انه لا شيء في مظاهرات الفرح . والاحرى لن تعود ، واني بمعزل عنها » . وقد انتهى هذا اللقاء الخطير عند هذا الحد على امل الالتقاء مرة اخرى (١٧٩) .

وهكذا استطاع المندوب السامي ان يجبر سعد زغلول على التسليم بمركز انجلترا في مصر وأكثر من هذا ان يؤكد له ليس فقط حسن نواياه تجاه بريطانيا وما ادعته لنفسها من مصالح في مصر ولكن كذلك ليحصل منه على تعهد صريح بالتزام جانب الاعتدال والمسالمة . وقد شجعه على ذلك كله تأييد كل من حكومته ـ التي كانت قد قررت ابعاد سعد عن الوزارة ، وكذلك الملك فؤاد وحزب الاحرار الدستوريين ـ كما يذكر لويد ـ الذي ابدى تعاونا كاملا مع المندوب السامي واوضح له انه لن يدخل وزارة يشكلها سعد زغلول (١٨٠) .

وقد سلك سعد هذا المسلك حرصا منه على التمسك بحق دستوري كان اول من يدرك انه لا جدوى منه امام الصف البريطاني والاطماع الاستعمارية . ولهذا فقد وضع نفسه في مركز ما كان ينبغي ان يتعرض له حيث ظهر بمظهر الطامع في الوزارة مهما حاول ان يبرر موقفه ، وهو الامر الذي كان لويد يدركه تماما ، والذي تهيأ له من قبل مما جعله يتمادى في صلفه وعناده الذي كان لديه منه القدر الكبير ولم يكن بحاجة الى المزيد . وفي الجانب المقابل فان سعدا كان قد علق قدرا من الامل على رد وزارة الخارجية البريطانية ، فراح يمني نفسه بموافقتها على تشكيله الوزارة ، على الرغم من وعيه الكامل بمخاطرها في مثل هذه الظروف (١٨١) . ولهذا فعندما سأله دلاني في اليوم التالي لمقابلة المندوب السامي عن رأيه في تجديد عقود الموظفين البريطانيين العاملين في مصر الذين تنتهي مدة عملهم عام ١٩٢٧ رد عليه بانه لم يبحث المسألة بعد ، وأعدا اياه ببحثها « بروح من التسامح والكرم » (١٨٢) .

---

(١٧٩) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٩٢ ـ ٢٩٩٤ . وقد ذكر لويد في كتابه « مصر منذ كرومر » في الجزء الثاني ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ هذا اللقاء بما لا يختلف كثيرا عما رواه سعد .

(١٨٠) Lloyd, L., op. cit., Vol. II, p. 164.

(١٨١) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٩٤ ـ ٢٩٩٥ .

(١٨٢) نفس المصدر ، ص ٢٩٩٤ .

وعندما علم سعد من عدلي يكن في اول يونيه بان لويد ابلغـــه بأن رد انجلترا لم يصل بعد ، وان كانت لا ترغب في ان يتقلد سعد الوزارة ، فكر في الخروج من هذا المأزق وتنظيم تراجعه بأسلوب لا ينال من مركزه وسمعته وزعامته في مواطنيه فرأى في ٢ يونية « ان احسن طريقة هي أن يطلب النواب في حفل الشاي ــ الذي اعتزم النواب اقامته في فندق الكونتننتال يـوم ٣ يونية ــ « الامتناع عن قبول الوزارة ، ووضعت رجاء بهذا المعنى » . وقام سعد بعرضه على محمد محمود « على ان يقدمه هو أو واحد من النواب ففرح به واخذه وانصرف » . وقد ذهب محمد محمود الى النادي السعدي وعرضه على النواب الذين كانوا موجودين به ــ على انه اقتراحه هو ــ فوافقـــوا عليه الا مصطفى النحاس . وفي مساء اليوم حضر الى سعد كل من ابراهيم الهلباوي وويصا واصف ورجياه في قبوله فقبله (١٨٣) .

وفي اليوم التالي ــ ٣ يونية ــ اقام النواب حفلهم وتحدث بعـــض الخطباء وعرض احدهم اقتراح ابتعاد سعد عن الوزارة حرصا على صحتــه فعارض الاقتراح فكري اباظه ، غير أن معارضته لم تجد نفعا امام الموافقة شبه الاجماعية للاعضاء (١٨٤) . وقد علقت الصحف البريطانية على تراجع سعد هذا بأنه سلك طريق الحكمة والتعقل ، وجعل الامور تتجه اتجاهـا حسنا . في حين انتقدت الديلي هيرالد ــ جريدة العمال ــ مسلك حكومتها بتدخلها في حياة مصر النيابية (١٨٥) . وبعد انتهاء الحفل عبر عدلي لسعد عن تردده في قبـول الوزارة . فأشار عليه سعد بعدم التردد . ويعزي ذلك التردد الى ان احدا من المتحدثين في الحفل ــ بما فيهم سعد ذاته ــ لم يشر الى عدلي وموقفه بكلمة تشجيع ــ كما علم سعد بذلك فيما بعد . وقـــد أكد سعد لمحدثه بأنه اختار عدلي « لانه يمثل فكرة الاندماج ، فتعيين دولته للوزارة هو اول خطوة نحو هذا الاندماج » ، وانه اذا كان قد فاته ان يصرح بذلك في الاجتماع فانه سوف يتداركه في فرصة اخرى (١٨٦) .

---

(١٨٣) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٩٦ .

(١٨٤) نفس المصدر ، ص ٩٦ ــ ٢٩٩٧ . فكري اباظة ، الضاحك الباكي ، ص ١١٨ ــ ١١٩ الاتحاد في ٥ــ٦ــ١٩٢٦ . المقطم في ٤ــ٦ــ١٩٢٦ . السياسة الاسبوعية في ٥ ــ ٦ ، ١٢ــ٦ــ١٩٢٦ . راجع كذلك :

Lloyd, L., op. cit., pp. 166-67.

(١٨٥) الاهرام في ٥ــ٦ــ١٩٢٦ .

(١٨٦) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٩٧ .

وعندما التقى سعد بعدلي في ٤ يونيه شجعه على تشكيل الوزارة . فسأله عدلي عما اذا كان كل قادة الوفد يوافقون على تعيينه . فأكد له سعد موافقتهم . وعند ذلك سأله عدلي « ولماذا الوفد يبقى ؟ اني ارى انه لا لزوم لبقائه » . فرد عليه سعد « انه كتميمة ، ومع ذلك لا ضرر منه . وقبل ذلك قال اني لا اقبل الوفد ولا اعترف بوجوده ، ولا اسمح بتداخله في الاعمال . قلت لك ذلك » (١٨٧) . وعلى الرغم من اجابات سعد هذه فان اسئلة عدلي يكن قد ازعجته كثيرا وبات مفكرا فيها ، الى ان زاره عدلي في اليوم التالي — ٥ يونيه ١٩٢٦ — فاستوضح منه ما يعنيه بكلامه عن الوفد « فتبين من الايضاح الذي ابداه انه لا يريد ان ينكر وجود الوفد كهيئة سياسية ، ولكنه ينكر حق تداخله في الاعمال . قلت كسائر الاحزاب . قال : نعم . قلت : هذا مفهوم مقبول » (١٨٨) .

وقد استدعي سعد لمقابلة المندوب السامي في ظهر ٥ يونيه وذلك بغرض الحصول منه على تأكيد بتأييد وزارة عدلي يكن حتى يزيل مخاوف الاخير وشكوكه في سعد زغلول (١٨٩) . وقد اكد له سعد ليس فقط تأييده الشخصي لعدلي ، ولكن كذلك تأييد زملائه كما قرروه في اجتماع ٣ يونيه المشار اليه كما ذكر له سعد ذلك . فأبدى لويد ارتياحه موضحا انه سينقل ذلك الى حكومته . وقد عاد سعد في هذه المقابلة الى تأكيد ما سبق ان ذكره خلال المقابلة الاولى من انه لم يكن راغبا في الوزارة ولكن سوء الظن وعدم الثقة هما اللذان دفعاه الى اتخاذ موقفه الجديد . وفي نهاية اللقاء أعلن كل منهما ثقته بالاخر « وميله للسير بالمودة والصفاء » (١٩٠) . ويفسر سعد سبب هذا اللقاء الجديد بقوله « يبين لي ان طلب اللورد مقابلتي للمرة الثانية وطلبه ان يسمع مني اني تخليت عن الحكم واني أؤيد فيه عدلي غير مكتف بما نقلته الجرائد عني انه اراد ان يكون ذلك شبه تعهد مني يجب علي الوفاء به » . كما ان سعدا شك في مسلك عدلي منه عندما تردد في تأليف الوزارة رغم اتفاقه مع سعد على قبولها ، وفسر ذلك بأنه « كان ينتظر ان يكون اوعد بتأييده رسميا » (١٩١) .

---

(١٨٧) نفس المصدر ، ص ٢٩٩٨ .

(١٨٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٩٨ .

(١٨٩) Lloyd, L., op. cit., p. 168.

(١٩٠) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٩٨ — ٢٩٩٩ .

(١٩١) نفس المصدر ، ص ٣٠٠٠ .

وهكذا يتضح لنا بما لا يدع للشك مجالا مبلغ الخطأ السياسي الفادح الذي وقع فيه سعد زغلول من جراء تغيير مسلكه ، لا لانه رغب في استخدام حقه الدستوري في تشكيل الوزارة ، ولكن لانه لم يستطع ان يسير في تحقيق هذه الرغبة حتى النهاية فيقبل التحدي الذي وقف في وجهه سواء من جانب المندوب السامي او من جانب الملك . الامر الذي جعله يقف في موقف ضعيف للغاية ليس فقط امامهما ، ولكن كذلك في نظر كثير من رجاله ومواطنيه . وهو الموقف الذي استفاد منه ـ والى ابعد حد ـ المندوب السامي البريطاني عندما حصل من سعد على تعهد او على الاقل تأكيد بعدم مناواة السياسة البريطانية والاهم من ذلك المطامع الاستعمارية البريطانية في مصر وهي ما كان يطلق عليها في ذلك الوقت بالمصالح البريطانية . وقد شكل ذلك التاكيد الذي منحه سعد وما انطوى عليه من مسالمة واعتدال ليس فقط سياسة سعد بل سياسة الحكومة الائتلافية المصرية التي ألفها عدلي يكن ـ وكانت ثمرة ذلك الموقف ـ مستندة الى قوة برلمانية هائلة يقودها سعد زغلول زعيم الائتلاف وصاحب تلك السياسة وواضعها .

وعلى أية حال فعقب انصراف سعد من مقابلة المندوب السامي دعي الى مقابلة الملك في مساء نفس اليوم ـ ٥ يونيه ـ وفقا لما تم ترتيبه (١٩٢). وكان اول لقاء بينهما منذ استقالة سعد من وزارته في اواخر ١٩٢٤ ، تبادلا خلاله الحديث عن الموقف في مصر وعلاقتهما السابقة . وقد أكد سعد للملك اخلاصه واحترامه له . وعندما سأله الملك عمن يتولى حكم البلاد ، اجابه سعد « ان خير رجل يتولاه هو عدلي باشا لانه قدير وظريف ولمولانا معرفة به وثقة » . فرد عليه الملك بأنه بعث في استدعائه هو وحسين رشدي ـ رئيس مجلس الشيوخ ـ وفقا للتقاليد الدستورية (١٩٣) . وقد قام عدلي بزيارة سعد عقب اجتماعه بالملك ونقل اليه ارتياح الملك لمقابلته . كما صارح سعدا بأنه عندما ابدى للملك تخوفه من المعارضة التي قد يثيرها مجلس النواب عند نظر ميزانية الدولة التي قد لا يستطيع دفعها ، أكد له الملك « ان زغلول اظهر استعدادا حسنا » وأخذا يبحثان معا امر تشكيل الوزارة (١٩٤) .

---

(١٩٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٢٩٩٧ .

(١٩٣) نفس المصدر ، ص ٢٩٩٩ ـ ٣٠٠٠ . راجع حول اهمية هذا التشكيل كتاب :

Lloyd, L., op. cit., pp. 175-76.

(١٩٤) نفس المصدر ، ص ٣٠٠٠ .

ويجدر بنا ان نذكر انه حدث خلاف بين كل من عدلي يكن وسعد زغلول حول مرشحي الوزارة والوزارات التي يشغلونها . حيث أبدى عدلي لسعد اعتراضه على بعض مرشحيه من امثال مصطفى النحاس ومرقص حنا وغيرهما بحجة معارضة كل من الملك والمندوب السامي ضمهما للوزارة . فعد سعد ذلك تدخلا معيبا لا يصح التساهل فيه ، كما انه اعترض على بعض مرشحي عدلي يكن من امثال حافظ عفيفي وزكي ابو السعود (١٩٥) . وفي السابع من يونيه استقالت وزارة احمد زيور وقبل الملك استقالتها . وفي نفس اليوم بعث عدلي يكن الى سعد قائمة بأسماء وزارته على النحو التالي : عدلي للرئاسة والداخلية ، ثروت للخارجية ، فتح الله بركات للزراعة ، محمد محمود للمواصلات ، زكي ابو السعود للحقانية ، محمد نجيب الغرابلي للاوقاف ، مرقص حنا للمالية ، عثمان محرم للاشغال ، احمد خشبه للمعارف ، وعلي الشمسي للحربية . فاعترض سعد على ترشيح زكي ابو السعود ، واقترح استبدال كل من احمد خشبة والشمسي مكان الاخر . غير ان عدلي ابلغه انه بعث بهذه القائمة الى الملك . فأصر سعد على رأيه ، وابدى له استياؤه من هذا التصرف وعده « مباغتة واستخفافا ومخادعة لا تليق برجال يريدون ان يسيروا بالاتحاد معا في امور هامة» (١٩٦) . واقترح عليه كحل وسط اما ان يحل الشمسي محل زكي ابو السعود في وزارة الحقانية ، او ان يعين الاخير في وزارة المعارف ، وينقل الشمسي الى المالية ومرقص حنا لوزارة الحقانية . غير انه في العاشر من يونيه صدر قرار تشكيل الوزارة ــ من غير ان يخبر عدلي سعدا به ــ على النحو الذي بعث به عدلي الى سعد في ٧ يونيه بغير تعديل يذكر ، الا فيما يتعلق بنقل الشمسي مكان احمد خشبة حيث شغل الاول وزارة المعارف وشغل الثاني وزارة الحربية . وقد عجب سعد من مسلك عدلي هذا وابدى ضيقه لوقوعه (١٩٧) .

ومن الاهمية ان نذكر ان سعدا يعترف في يومياته بان الامة على الرغم من كل ذلك قد عمها نوع من « الاسى والحزن » في مثل « هذه الظروف المحزنة » الى درجة انها لم تبد ارتياحا لسقوط وزارة زيور التي طالما تشوقت

---

(١٩٥) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٠٠٠ .

(١٩٦) نفس المصدر ، ص ٣٠٠١ .

(١٩٧) نفس المصدر ، ص ٣٠٠٢ . الرافعي ، نفس المصدر ، ص ٢٦٤ .

للخلاص منها « وكأنما حل مصاب وجل خطب » (١٩٨) . ونعتقد أن ذلك امر طبيعي ما كان يفوت الجماهير ادراكه لما بدا لها من عجز قادتها – رغم اتجادهم – عن التصدي لاعداء البلاد وغاصبيها ، وأهم من ذلك التدخل البريطاني المسرف في أخص أمورهم وشئونهم الداخلية سواء ما تعلق منها باعادة الحياة النيابية او تشكيل الوزارات المصرية و غيرها .

وفي نفس اليوم الذي اذيع فيه تشكيل الوزارة – ١٠ يونيه – عرضت الحكومة على سعد زغلول تعيينه وكيلا دستوريا لها في البرلمان ، فرفض هذا العرض نظرا لتوجسه خيفة من حزب الاحرار في هذا الائتلاف . كما عرضت عليه الوزارة خطبة العرش فأدخل عليها بعض تعديلات قبلتها الوزارة . وفي نفس اليوم تم افتتاح البرلمان وألقى فيه عدلي يكن خطبة العرش التي وصفها المندوب السامي بالاعتدال (١٩٩) . وقد ركز فيها على الاصلاح الداخلي . كما أكد ان الحكومة ستعمل على « ايجـاد الثقة المتبادلة وحسن العلاقات بين الامتين المصرية والانجليزية وحكومتيهما ، وتهيئة الجو الصالح لحسن التفاهم بينهما لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام » . كما أكد بيان الحكومة ان الاجراءات التي اتخـذت في السودان لا تؤثر على حقوق مصر الشرعية فيه ، واشار الى ان الحكومة ستسعى للدخول في عصبة الامـم للمشاركة في الحياة الدولية (٢٠٠) . وعقب ذلك قام مجلس النواب بانتخاب سعد زغلول رئيسا له ، كما أنتخب كلا من ويصا واصف ومصطفى النحاس لوكالته بناء على ترشيح سعد زغلول لهما (٢٠١) . وقد استاء حمد الباسل لتجاهل سعد له بعـدم ترشيحه لوكالـة المجلس ، فرأى ان يرشح نفسه للوكالة ، غير انه لم ينجح في الحصول الا على سبعة عشر صوتا . كما أثار انتخاب سكرتارية المجلس ومراقبيه خلافا بين نواب الاحزاب كاد يؤدي الى انسحاب الاحرار الدستوريين عن ترشيح نوابهم لشغلها (٢٠٢) ، نظـرا لانفراد الوفد برئاسة المجلس ووكالته .

وقد ألقى سعد كلمة في المجلس عقب أنتخابه رئيسا اشاد فيها بعـودة

---

(١٩٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٠٠١ .

(١٩٩) Lloyd, L., op. cit., p. 177.

(٢٠٠) مضابط الهيئة النيابية الثالثة ، ص ٣ .

(٢٠١) المذكرات، نفس المصدر، ص ٣٠٠١ . مضابط الهيئةالنيابية الثالثة، ص ١ ، ٢ .

(٢٠٢) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٠٠٣ .

الحياة النيابية وبوزارة عدلي ، كما اوضح فيها الفكرة التي سبق ان ناقشها مع عدلي ونعني بها اتحاد الاحزاب ــ وليس ائتلافها ــ نظرا لعــدم وجود خلاف بينها . ونوه بأن انتخاب عدلي لرئاسة الوزارة لا يعني تمثيله لحزب الاحرار وانما يعني تمثيل الفكرة التي « نسعى اليها كلنا ، فكرة الاندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية » . كما أعلن سعد تأييده الكامل لوزارة عدلي « ما دامت حريصة على هذه الوحدة » واوضح ان ذلك لا يعني سكوته عن أخطائها . وعقب انتهائه من القاء كلمته اعتذر للمجلس عن عدم امكانــه مشاركته اياه جلساته المسائية نظرا لظروفه الصحية ، وغادر قاعةالمجلس. وقد ألقى عدلي كلمة شكر فيها سعد على بيانه وأشاد فيها بسعد وصداقته لــه (٢٠٣) .

وقد عقد مجلس النواب أبتداء من ١٠ يونيه حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ تسعا وخمسين جلسة حضر سعد منها ٥٢ جلسةاي بنسبة تزيد على ٨٥ ٪ على الرغم من ظروفه الصحية مما دفعه الى الانصراف مبكرا قبل انتهاء بعض الجلسات . وتكاد تجمع المصادر المعاصرة على ابراز الدور الذي لعبه سعد في قيادة مجلس النواب خلال هذه الفترة ، ومبلغ تأثيره على الاعضاء فطبعهم بطابع الاعتدال حين عرف كيف يستخدم قدراته وتأثيره وفصاحته فـــي التخفيف من حدة اندفاعهم ، وتجنب الاصطدام بالسلطاتالبريطانية(٢٠٤). ذلك لانه لم يقصر وظيفته على رئاسة المجلس فحسب بل انه كثيرا ما كان يتدخل في المناقشة ويوجهها مما جعل بعض الصحف تأخـــذ عليه هــذا الموقف (٢٠٥) .

وقد استهل المجلس عمله بأن اتخذ قرارا يقضي بعدم تقديم اياستجواب

---

(٢٠٣) مضابط الهيئــة النيابية الثالثــة ، ص ١ ــ ٣ . المذكــرات ، نفس المصــدر ، ص ٣٠٠٣ .

(٢٠٤)

Marlowe, J., op. cit., p. 277. & Galatoli, A.N., Egypt in Midpassage, p. 19. & Young G. Egypt, p. 288. & Lloyd, L., op. cit., pp. 177-78. & Elgood, P.G., op. cit., p. 303.

راجع كذلك تطو رمصر تاليــف كولومب ، ص ٦٢ ــ ٦٣ . اقبــال شاه ، المصــدر السابق ، ص ١٧٤ ، العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٩١ ــ ٤٩٥ .

(٢٠٥) الاتحاد في ١٤ــ٦ــ١٩٢٦ . الكشكول في ١٦ــ٧ــ١٩٢٦ .

الوزراء الا بعد ثلاثة اسابيع ريثما يتمكنون من الوقوف على الاعمال في وزاراتهم المختلفة (٢٠٦) . وفي الجلسة الثالثة نجح سعد في اقناع المجلس بتشكيل لجنة للنظر في دستورية القوانين التي صدرت منذ وقف الحياة النيابية سميت بلجنة « الشئون الدستورية » (٢٠٧) ، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها للمجلس بتاريخ ٧ اغسطس ١٩٢٦ ، حيث رأت عدم دستورية تلك المراسيم والنتائج المترتبة عليها ، ونظرا لاهمية هذا الرأي رأت اللجنة ضرورة قيام الحكومة بعرض مشروع قانون على المجلس للموافقة على تلك القوانين منذ تاريخ صدورها الى ان يقرر البرلمان عدم الموافقة عليها، وتلافيا لتكرار حدوث ذلك نصحت اللجنة بضرورة التعجيل بوضع القانون المنصوص عليه في الدستور الذي يقضي بمعاقبة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاصدار مثل تلك المراسيم . واخيرا اشارت اللجنة باصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم التي تكون قد وقعت بمناسبة تنفيذ تلك المراسيم. وقد وافق المجلس على رأي اللجنة ومقترحاتها (٢٠٨) . وفسرت احدى الصحف البريطانية اصرار سعد على تشكيل تلك اللجنة الدستورية في مستهل عمل المجلس برغبته في كبح جماح المتطرفين من رجاله لتخوفه من قيامهم بالغاء تلك المراسيم ونتائجها مما كان سيعد ثورة على الملك ، فلجأ الى تشكيل تلك اللجنة بغرض تأجيل اتخاذ قرار فيها الى ان يتمكن من التأثير على النواب ، وقد نجح في ذلك (٢٠٩) .

كما نجح سعد في التصدي لاحد رجال الحزب الوطني من اعضاء المجلس ـ فكري اباظة ـ عندما وجه سؤالا الى رئيس الوزارة حول كيفية تعيين حاكم عام السودان ومن الذي اصدر امر تعيينه (٢١٠) . فقد أبى سعد على العضو ان يعلق بشيء على رد رئيس الوزارة ، على الرغم من الحاحه الشديد وتعهده بالاعتدال والتزام جانب الحكمة في تعليقه (٢١١) .

---

(٢٠٦) المذكرات ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠٣ . الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١١-٢٠ .
(٢٠٧) الهيئة النيابية الثالثة ، ص ٢٣ ـ ٢٨ . المذكرات ، نفس المصدر والصفحة .
(٢٠٨) الهيئة النيابية الثالثة ، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤ . ويعلن لورد لويد على راي اللجنة بانه « قد تجاهل الواقع » . راجع :
Lloyd, L., op. cit., pp. 178-79.
(٢٠٩) الاتحاد في ١٤-٦ ، ٤-٨-١٩٢٦ . اقبال شاه ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .
(٢١٠) الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٩٩ .
(٢١١) الاتحاد في ٢١-٧-١٩٢٦ .

وقد فسرت احدى الصحف البريطانية موقف سعد هذا بانه « مصمم على أن لا يسمح للنواب بالقاء اسئلة تستخدم وسيلة لوضع الحكومة المصرية في موقف سيىء في « امر يمس علاقتها بالحكومة البريطانية» (٢١٢) .

ومن ناحية اخرى فقد استطاع سعد ـ عند مناقشة الميزانية ـ حمل الاعضاء على اتخاذ موقف يتسم بالاعتدال تجاه المخصصات الملكية عندما حال دون تخفيضها وترك ذلك الامر للملك ليتصرف فيه بما يتمشى مع حالة البلاد المالية (٢١٣) . كما انه وقف في وجه اقتراح احد الاعضاء بضرورة اجراء تحقيق برلماني حول مسلك وزارة زيور تجاه شراء احد القصور الملكية ـ سراي الزعفران بالعباسية ـ في مقابل مساحة واسعة من الاراضي الزراعية تفوق بكثير ثمن ذلك القصر ونجح سعد في حمل المجلس على العدول عن رغبته في اجراء تحقيق عاجل حول هذه المسألة (٢١٤) . وهو الامر الذي كان يحرج مركز كل من الحكومة والسراي معا . كما منع سعد النواب الوفديين ـ عند بداية الدورة البرلمانية ـ من الاتصال بوزارة الداخلية لحملها على الاخذ بوجهة نظرهم في موضوع كانت قد قررت تشكيل لجنة لدراسته وهو تعديل قانون العمد القديم ، واخذ سعد على عاتقه ابلاغ الحكومة رغبتهم التي كانت تقضي بانتخاب العمد انتخابا مباشرا ، وليس تعيينهم . وقد اثار اقتراحهم ذلك ثائرة السلطات البريطانية عندما رأت فيه عملا سياسيا وليس اداريا يسمح للوفد بالسيطرة على الانتخابات البرلمانية من خلال عمد القرى الذين سيكون له تأثير واضح في انتخابهم (٢١٥) . ولهذا الموقف الذي وقفه سعد من المجلس فقد ذكرت احدى الصحف البريطانية ان هناك « دلائل عديدة تدل على ان العناصر المعتدلة والعناصر المتطرفة متنازعة للسيطرة على الوفد » . وأشارت الى ان الجانب المعتدل

---

(٢١٢) الاهرام في ٦-٨-١٩٢٦ . وهي جريدة « نيرايست » راجع كذلك :
Elgood, P.G., op. cit., p. 303.

(٢١٣) المقطم في ١٣-٨-١٩٢٦ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٩٥ . راجع كذلك :
Lloyd, L. ,op. cit., p. 180. & Elgood, P.G., op. cit., p. 304.

(٢١٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٠٠٤ . كوكب الشرق في ٣١-٨-١٩٢٦ . الاهرام في ١٧ ـ ٧ ، ١٨ ـ ٧ ، ٢٨ ـ ٨ ، ١ ـ ٩ ، ٥ ـ ٩ ـ ١٩٢٦ . مجلس الشيوخ ١٩٢٦ ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ ، راجع كذلك :
Newman, op. cit., pp. 257-58. & Lloyd, L., op. cit., pp. 180-81.

(٢١٥) السياسة في ٢٩-٧-١٩٢٦ .

الذي يدفعه سعد ويقف الى جانبه هو الذي سيقدر له الفوز في النهاية(٢١٦).

ومع كل ذلك فلم يكن بمقدور سعد ان يتناسى انه زعيم حزب سياسي كرس جهده للحصول على استقلال مصر والسهر على حراسة الدستور . ولهذا فانه لم يشأ ان يخرس الانتقادات التي كان يمس بعضها الوجود البريطاني في مصر ، بينما مس بعضها الاخر نفوذ القصر . وقد كان من شأن مثل تلك الانتقادات ان ايقظت الخلافات بين هذه الاحزاب المؤتلفة (٢١٧) ، خاصة ما تعلق منها بالادارة وشئون الحكم حيث كان عدلي يكن وزملاؤه حريصين كل الحرص على استقلالهم . فكثيرا ما ابدوا عدم ارتياحهم لتدخل النواب في شئون ادارتهم (٢١٨) . بل ان سعد زغلول ذاته لم يمنعه تأييده الدائم والمستمر للحكومة من الاختلاف مع عدلي يكن حول مسألة بدت بعيدة تماما عن شئون السياسة والادارة ، وانما تعلقت بكتاب الفه طه حسين بعنوان « في الشعر الجاهلي » اثار ضجة واسعة النطاق في ذلك الحين . وقد رأى المجلس ضرورة فصل مؤلف الكتاب واحالته الى النيابة العامة وتقديمه الى المحاكمة ، في حين رأت الحكومة الاكتفاء بعدم توزيع الكتاب ومصادرة نسخه (٢١٩) . ومن المؤسف ان يقف سعد الى جانب المجلس في هذه القضية الهامة لاعتقاده في عدم صحة ما وصل اليه المؤلف من نتائج (٢٢٠) . وهو نفس الموقف الذي سبق أن وقفه من كتاب الشيخ علي عبد الرزاق « الاسلام وأصول الحكم » (٢٢١) . وقد شهدت قاعة المجلس ــ بجلسة ١٣ ــ ٩ ــ ٢٦ ــ مناقشة حامية جرت بين كل من سعد ــ رئيس المجلس ــ وعدلي ــ رئيس الوزارة ــ تمسك فيها كل منهما بوجهة نظره الى الحد الذي كان يؤدي الى طرح الثقة بالحكومة لولا تدخل

---

(٢١٦) الاهرام في ٨ــ١٠ــ١٩٢٦ . نقلا عن جريدة « نيرايست » .

(٢١٧) كولومب ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٢١٨) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٠٠٤ . راجع كذلك :
Lloyd, L., op. cit., p. 183.

(٢١٩) الهيئة النيابية الثالثة ، ص ٩٥٣ ــ ٩٥٧ .

(٢٢٠) الجزيري ، سعد زغلول ، ص ٣٧ . كوكب الشرق في ١٥ــ٩ ، ١٨ــ١٠ ، ١٤ــ١١ــ١٩٢٦ . روز اليوسف في ٢٢ــ٩ــ١٩٢٦ ، ص ٣ . الاهرام في ١٦ــ٩ ، ٣ــ١١ــ١٩٢٦ . السياسة الاسبوعية في ٢٣ــ١٠ــ١٩٢٦ . السياسة في ١٤ــ٩ــ١٩٢٦ .

(٢٢١) روز اليوسف في ٢٨ــ٨ــ١٩٢٨ ، ص ١٤ . الجزيري ، المصدر السابق ، ص ٩٢ ــ ٩٣ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٥١٨ ــ ٥١٩ .

البعض مقترحا فض الجلسة الى موعد اخر (٢٢٢) ، حين امكن تسوية الخلاف بتدخل بعض الاعضاء لدى كل المتناقشين (٢٢٣) .

ومع ذلك فان سعدا يثبت في يومياته انه ظل على تأييده للحكومة على الرغم من تجاهل عدلي والوزراء له في كثير من المسائل ، وعدم استشارتهم اياه في كثير من الامور ، بل واكثر من هذا ادراكه حرص عدلي على عدم اجراء اقل تعديل لما قامت به وزارة سلفه احمد زيور من مخالفات (٢٢٤). وفعل سعد نفس الشيء مع السلطات البريطانية في مصر عندما تبادل الزيارات مع المندوب السامي وغيره من المسئولين البريطانيين وأكد لهم مواصلة سياسة حسن التفاهم مع بريطانيا الى الحد الذي اشار فيه على صحف الوفد بانتهاج سياسة ودية تجاه العلاقات المصرية البريطانية (٢٢٥). كل ذلك على الرغم من اعترافه بتغاضي المسئولين البريطانيين عنه في كثير من الامور (٢٢٦) . وهو الامر الذي اكده المندوب السامي في مؤلفه عن مصر حيث اوضح فيه انه رغب في الاستفادة من موقف سعد زغلول هذا عندما بدا له في نهاية عام ١٩٢٦ ان كلا من سعد والملك كانا يسيران في طريق نحو العداء الكامل . وكان كل منهما قلقا للتعرف على الاتجاه الذي سوف تتجه اليه دار المندوب السامي والجانب الذي سوف تميل اليه . ويذكر انهما بذلا جهودا كبيرة لمعرفة موقف انجلترا وممثلها في مصر نحوهما ولكن دون جدوى (٢٢٧) . ولهذا فقد نجح لويد في استخدام سعد زغلول في عدم اثارة مسألة المستشارين البريطانيين المالي والقضائي امام مجلس النواب . بل انه حصل منه على اعتراف ــ كما يذكر لويد ــ بأن بقاء الموظفين البريطانيين في مصر يعد امرا ضروريا لصالح الادارة المصرية باعتبارهم اكثر نفعا من غيرهم من الاجانب ، وانه لن يتردد في الدفاع عن ذلك (٢٢٨) .

---

(٢٢٢) الهيئة النيابية الثالثة ، ص ٩٥٧ ــ ٩٥٩ . مذكرات سعد ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠٧ . راجع :

Lloyd, L., op. cit., p. 182.

(٢٢٣) كوكب الشرق في ١٥ــ٨ــ١٩٢٦ . البلاغ في ١٥ــ٩ــ١٩٢٦ .

(٢٢٤) المذكرات ، نفس المصدر ، ص ٣٠٠٥ ــ ٣٠٠٨ . حول بعض هذه الامور راجع البلاغ في ٢٣ــ١ــ١٩٢٧ نقلا عن الاتحاد وان كان يفندها ويدحضها .

(٢٢٥) المقطم في ١ــ١ ، ٢٦ــ٢ ، ١ــ٣ ، ٩ــ٤ــ١٩٢٧ .

(٢٢٦) المذكرات ، نفس المصدر والصفحة .

(٢٢٧) Lloyd, L., op. cit., p. 190.

(٢٢٨) Ibid., pp. 186, 195.

وعلى اية حال فقد استأنف البرلمان اجتماعاته في ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ التي استمرت حتى ١٤ يوليه ١٩٢٧ عقد خلالها سبعا وتسعين جلسة . استهلها بتجديد انتخاب سعد لرئاسته ، كما فعل نفس الشيء بالنسبة للوكيلين (٢٢٩) . وقد قلت نسبة حضور سعد واشتراكه في جلسات المجلس خلال هذه الدورة عن سابقتها نظرا لظروفه الصحية وتقدم سنه حيث شارك في حضور ٦٤ جلسة من مجموع جلسات المجلس اي بنسبة ٦٦ ٪ . وان كنا نرى انها تشكل نسبة معقولة تماما اذا ما قورنت بغيره من الاعضاء الاخرين (٢٣٠) . وقد ركز المجلس اهتمامه خلال بداية دور انعقاده بالشئون الداخلية ـ كما وضح ذلك من خلال خطاب العرش ـ وخاصة ما تعلق بشئون زراعة القطن وتسويقه ، عندما تصاعدت ازمته خلال خريف عام ١٩٢٦ ، نظرا للازمة المالية التي كانت تمر بها البلاد من جراء تدهور اسعار القطن . وطولبت الحكومة ببذل مزيد من الاهتمام نحو هذه المشكلة . ادت في النهاية الى ان يتخذ المجلس قرارا بدخول الحكومة لشراء محصول القطن حرصا على مصالح كبار الزراع (٢٣١) . وتذكر بعض المصادر معارضة سعد لهذا القرار (٢٣٢) . في نفس الوقت الذي وقف فيه الاعضاء في وجه تخفيض مكافآتهم السنوية ، مما دعا البعض الى ان يصف مسلكهم بالانانية وتركيز اهتمامهم على جيوبهم الخاصة ومصالحهم القريبة (٢٣٣) ، كما دعا لجنة الشبيبة الوفدية الى اتخاذ بعض القرارات لصالح الفلاحين وصغار الزراع طالبت الوفد والحكومة بضرورة تنفيذها (٢٣٤) .

وينبغي ان نشير الى ان سعدا منع الترخيص لمندوب جريدة الاتحاد

---

(٢٢٩) الهيئة النيابية الثالثة ، لعام ٢٦ ـ ١٩٢٧ ، ص ٥٠ .

(٢٣٠) الهيئة النيابية الثالثة ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ ـ ١٨١ .

(٢٣١) نفس المصدر ، ص ١٠٨ ، ٢٥٣ ـ ٢٥٦ .

(٢٣٢) روز اليوسف في ٣٠-١٢-١٩٢٦ ، ص ٤ . ويؤيد ذلك أن سعدا تنازل عن جزء من قيمة ايجارات اراضيه الزراعية للمزارعين والمستاجرين تخفيفا عليهم وناشد الملاك ان يحذو حذوه . راجع : السياسة في ١٢-١١-١٩٢٦ . الاهرام في ٢٣-١٠ ، ١٢ ـ ١٢ ، ١٤ ـ ١٢ ، ١٥ ـ ١٢ ، ١٧ ـ ١٢ ـ ١٩٢٦ . المقطم في ٢٤-١٠-١٩٢٦ . راجع كذلك :
Lloyd, L., op. cit., pp. 188-89.

(٢٣٣) وقد قام المجلس بتخفيض مكافاة اعضائه في الدورة التالية من ٦٠٠ جنيه الى ٤٢٠ جنيه سنويا . راجع الهيئة النيابية ، نفس المصدر ، ص ١٠٦١-١٠٦٢ .

(٢٣٤) الاهرام في ٧-١١-١٩٢٦ .

بحضور جلسات مجلس النواب نظرا لمواقف الجريدة منه ومن الائتلاف(٢٣٥). وهو الموقف الذي سبق ان وقفه من صحف المعارضة خلال فترة حكمه عام ١٩٢٤ . كما ان سعدا عاد فأكد ــ في مستهل دورة المجلس ــ صحة القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان بمجرد ابداعها مجلس النواب وليس عرضها عليه للنظر فيها ، وانها اذا لم « يمسها المجلس بتعديل او الغاء ستبقى حافظة لقوتها » ورأى انه لا داعي لعرضها او اقرارها لانها نافذة فعلا ، واذا رأى المجلس او بعض الاعضاء ضرورة الغائها او تعديلها فعليه ان يتقدم باقتراح بذلك ليأخذ سيره القانون (٢٣٦) .

وعلى اية حال فقد بذل سعد جهدا كبيرا في مشاركة المجلس اعماله طيلة الاشهر الاربعة التالية نجح سعد خلالها في قيادة المجلس وتوجيهه . غير ان قبضته كانت قد خفت بعض الشيء عن الجناح المتطرف لحزب الوفد الذي بدأ ينمو شيئا فشيئا . وقد ساعد على ذلك عدة امور من اهمها الضغط الذي كان يمارسه المندوب السامي على الحكومة المصرية لحملها على تحقيق مطامعه بحجة الالتزام بما ورد في تصريح ٢٨ فبراير ١٢٢٢ من تحفظات نصا وروحا (٢٣٧) . يضاف الى ذلك خطة الاعتدال وحسن التفاهم التي التزم بها قادة الائتلاف الحزبي ــ سواء داخل الحكومة او داخل مجلس النواب ــ مما أثار حفيظة النواب وخاصة بعض رجال الوفد من الشبان . يضاف الى ذلك من عوامل انضمام كل من احمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي لمجلس النواب في دورته الجديدة وما عرف عنهما من تطرف والتصاق بقضايا الاغتيالات السياسية على الرغم من تبرئتهما في يونيو من العام الماضي . كل ذلك وغيره دفع النواب ــ او جانبا منهم ــ الى التزام جانب معارضة الحكومة واحراجها . وقد تمثل ذلك في العديد من

---

(٢٣٥) احمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ٦١٠ . الاتحاد في ٢٣-١١ ، ٢٤-١١ ، ٢٥-١١-١٩٢٦ .

(٢٣٦) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٢٢ ، ٤٥١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٦٨٤ .

(٢٣٧) الاخبار في ٢٧-٤-١٩٢٧ . الاهرام في ٢١-٤-١٩٢٧ . البلاغ الاسبوعي في ٢٩-٤-١٩٢٧ . الجود ، مصر ، ص ١٣٣ . مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محفظة (٥) ملف (٢٩) ص ٣٠٢٨ . وراجع كذلك :
Youssef, A., op. cit., pp. 149-50. & Lloyd, L., op. cit., pp. 199-200. & Marlowe, op. cit., p. 278.

الاسئلة والاستجوابات التي طرحت داخل المجلس بغرض احراج الوزارة فأثارت ليس فقط رئيسها ولكن كذلك اعضاءها بما فيهم الوفديين (٢٣٨). ولم يكتف الاعضاء بذلك بل راحوا يتدخلون في أخص أعمال السلطة التنفيذية (٢٣٩) .

ولهذا فقد انتهز عدلي يكن فرصة اتاحها له الاعضاء خلال مناقشة جرت حول دور الحكومة في تشجيع الصناعة وبنك مصر اقترح فيها البعض شكر الحكومة على دورها في هذا الصدد . فعارضه أحد الاعضاء الوفديين معربا عن ان الحكومة لم تقم الا بتنفيذ قرار سبق للمجلس اصداره . واضاف بأن المجلس ينتقد الحكومة ولسوف ينتقدها عند مناقشة ميزانية الدولة ، فكيف له ان يوفق بين شكر الوزارة اليوم وانتقادها غدا ؟ ووافقه المجلس - وكان سعد متغيبا عن الجلسة - على اعتراضه . وعند ذلك خرج وزير المالية ليبلغ عدلي وزملاءه موقف المجلس ، وتداولوا فيما بينهم ثم عادوا في نفس الجلسة ليعلن عدلي قرار تخليه عن الحكم ، على الرغم مما اكده المجلس من ان موقفه لا يعني عدم الثقة بالوزارة (٢٤٠) . وفي اليوم التالي قدم عدلي يكن استقالته - بتوقيع جميع زملائه - الى الملك الذي لم يقبلها الا في ٢١ ابريل ١٩٢٧ (٢٤١) .

وخلال هذه الفترة لعب سعد دورا كبيرا في محاولة اقناع عدلي يكن

---

(٢٣٨) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ - ١٥٣ ، ١٥٨ - ١٥٩ ، ١٠٩ ، ٢٢٩ ، ٤٦١ ، ٦٣-٤٦٤ ، البلاغ الاسبوعي في ٢٥-٢ ، ٨-٤-١٩٢٧ . البلاغ في ٢٠-٤ ، ٢١-٤ ، ٢٢-٤-١٩٢٧ . كوكب الشرق في ٦-٤-١٩٢٧ . المقطم في ٢٠-٤ ، ٢١-٤ ، ٢٢-٤-١٩٢٧ . الاخبار في ١٩-٤-١٩٢٧ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٩٤ . راجع كذلك السياسة في ١٩-٤ ، ٢١-٤ ، ٢٢-٤ ، ٢٧-٤-١٩٢٧ . راجع كذلك :

Marshall, op. cit., p. 293. & Newman, op. cit., pp. 258-59.

(٢٣٩) اقبال شاه ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ . هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٦ . الاتحاد في ١٩-٤ ، ٢٠-٤-١٩٢٧ . الكشكول في ١٥-٤ ، ٢٢-٤-١٩٢٧ .

(٢٤٠) مجلس النواب ، نفس المصدر ، ص ٧٨٥ - ٧٩٠ . المصور في ١١-١٠-١٩٢٩ ، ص ٤ .

(٢٤١) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات ، ص ٢٨٦ .

بالعدول عنها (٢٤٢) ، حيث ان تلك الاستقالة المفاجئة وضعته في مركز حرج للغاية . فقد علمته تجربة عام ١٩٢٦ الا يفكر في ان يشغلها بنفسه حتى لا يتكرر الصدام بينه وبين السلطات البريطانية من جديد . كما انه من ناحية اخرى كان يرى افتقار الوفد الى شخصية قوية تستطيع القيام بتشكيل الوزارة . وان ذكر البعض ان عدلي يكن وحرم سعد زغلول قد اشارا بتكليف مصطفى النحاس بتشكيلها ، ولم يحل دون ذلك الا وقوع النحاس في خطأ تكتيكي فادح (٢٤٣) . ولهذا فقد اتجهت الانظار الى عبد الخالق ثروت الذي قبل الملك تعيينه بناء على نصيحة كل من سعد زغلول والمندوب السامي البريطاني (٢٤٤) . وقد أعلن تشكيلها فعلا في ٢٥ ابريل من بين اعضاء الوزارة السابقة الا بعض تعديلات حول وظائفهم ودخول وزير جديد (٢٤٥) .

وقد اثار تشكيل الوزارة الجديدة معارضة حزب الاحرار الدستوريين عندما اعترض الملك على بعض مرشحيهم الى الحد الذي شكل ازمة للوزارة عند بداية تكوينها (٢٤٦) . ولم تكد تمر هذه الازمة حتى وقعت الوزارة في مأزق جديد عندما أشيع اعتزامها تقديم استقالتها في ١٩ مايو ١٩٢٧ . وفسرت الصحافة ذلك بتدخل جماعة من النواب والشيوخ لدى رئيس الوزراء ـ بصفته وزيرا للداخلية ـ للاعراب عن رغبتهم في ارجاع بعض العمد المفصولين الى وظائفهم (٢٤٧) . وان كانت الحقيقة ترجع الى دقة مركز الوزارة بين العوامل والقوى المختلفة من دار المندوب السامي والسراي

---

(٢٤٢) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٧٩٦ . راجع :
Newman, op. cit., p. 259.

(٢٤٣) Youssef, A., op. cit., p. 151.

(٢٤٤) Newman, loc. cit.,

(٢٤٥) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٢٤٦) الكشكول في ٢٩-٤-١٩٢٧ . السياسة في ١-٥-١٩٢٧ . المقطم في ٤-٥-١٩٢٧ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

(٢٤٧) المقطم في ١٩ ، ٢٠-٥-١٩٢٧ . البلاغ في ١٩-٥-١٩٢٧ . البلاغ الاسبوعي في ٢٠-٥-١٩٢٧ . السياسة في ٢٠-٥-١٩٢٧ . الاهرام في ١٩-٥ ، ٢١-٥-١٩٢٧ .

والمجلس النيابي ذاته (٢٤٨) . ذلك لان بعض اعضاء مجلس النواب ـ على الرغم من تأييد سعد للوزارة ـ قد اثاروا العديد من الاستجوابات والاسئلة التي أحرجت مركز الوزارة خلال الفترة الوجيزة التي قضتها في الحكم . وقد فشلت الهيئة الوفدية البرلمانية في تقييد حرية النواب والشيوخ الوفديين في توجيه الاسئلة والاستجوابات والاقتراحات في المجلس عندما اجتمعت لبحث ذلك على عكس ما سبق لها ان فعلت بنجاح خلال برلمان عام ١٩٢٤ (٢٤٩) . وقد كان من أهم تلك الاستجوابات التي قدمت في المجلس استجواب حول اسباب عدم تقديم المندوب السامي أوراق اعتماده للحكومة المصرية شأن سفراء الدول الاخرى وممثليها في مصر (٢٥٠) . على الرغم من وقوف سعد الى جانب الحكومة ومحاولته وقف المعارضة التي أثيرت في المجلس حول هذا الاستجواب (٢٥١) . وكذلك استجواب أخر حول تدخل المندوب السامي البريطاني في القضاء المصري (٢٥٢) . واستجواب ثالث حول زيارات المندوب السامي لعواصم بعض المديريات المصرية بدعوة من سكانها (٢٥٣) . وقد عزت بعض الصحف البريطانية البواعث الخفية من وراء مسلك مقدمي تلك الاستجوابات الى أنه يوجد في داخل الوفد « جناح أيسر فقد زغلول باشا الان كل سلطة عليه » ، وعلى الرغم من جهود سعد المستمرة لالوائهم عن موقفهم وارجاعهم عن معارضاتهم (٢٥٤) . وقد دعا ذلك بعض الصحف الى ان تلاحظ أن الوفد خلال عام ١٩٢٧ اصبح يفتقر

---

(٢٤٨) كوكب الشرق في ٢٠ـ٥ـ١٩٢٧ .

(٢٤٩) الاهرام في ٣ـ٥ـ١٩٢٧ . الاتحاد في ٤ـ٥ـ١٩٢٧ . راجع في حول مسلك اعضاء اعضاء الوفد : حزب الاحرار ، اليد القوية ، ص ١٢ .

(٢٥٠) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ١٠٢٣ ـ ١٠٢٦ . الامل ففي ١٦ـ١ـ١٩٢٦ . الاهرام في ١٨ـ١١ـ١٩٢٦ .

(٢٥١) المصدر السابق ، ص ١٠٢٩ ـ ١٠٣٠ . كما تقدم سؤال للوزارة حول صحة ما نقلته الصحف البريطانية بشان ضم سيناء الى فلسطين . نفس المصدر ، ص ١٠١٩ .

(٢٥٢) المصدر السابق ، ص ٩٥٠ ، ١٠٣٠ ـ ١٠٣٢ .

(٢٥٣) المصدر السابق ، ص ٩٥٠ ، ١١٠ ـ ١١١١ . الاتحاد في ١٦ـ٥ـ١٩٢٧ . السياسة في ٢٧ـ٥ـ١٩٢٧ . البلاغ في ٣ ، ١٣ ، ١٥ـ٥ـ١٩٢٧ . كوكب الشرق في ١٨ـ١٢ـ١٩٢٥ .

(٢٥٤) البلاغ في ٢٢ـ٥ـ١٩٢٧ . ويضم هذا الجناح الايسر فيما يضم احمد ماهر ومكرم عبيد ومصطفى النحاس ومحمود فهمي النقراشي . راجع المقطم في ٢٠ـ٥ـ١٩٢٧ .

الى الانضباط التنظيمي الذي كان يتمتع به في الاعوام السابقة (٢٥٥) . بل ذهب البعض الى أنه قد شابه نوع من الضعف وعدم التفاف الجماهير حوله مما قد يفسر نجاح محجوب ثابت على مرشح الوفد في احدى دوائر الاسكندرية الانتخابية على الرغم من اعلان سعد عدم تأييده له (٢٥٦) .

ومن الناحية الاخرى فقد احرج مسلك بعض النواب الوزارة خلال مناقشة ميزانية الديوان الملكي . وقد راى المجلس بناء على حذف بعض الاعتمادات المخصصة لها ـ خلافا لما فعله في العام السابق . بل تعرض احد الاعضاء لانتقاد رد رئيس الديوان الملكي حول ما طلبته لجنة المالية من استيضاحات حول بعض الامور بشكل يحرج مركز الوزارةامامالقصر (٢٥٧). وربما كان ذلكمن وراء ما اشيع عن عزوف الملك عن انابة رئيس الوزارة عنه عند سفره الى اوروبا خلال صيف عام ١٩٢٧ واعتزامه اقامة مجلس الوزراء بكامل هيئته مقام الملك اثناء فترة غيابه مما لا يتفق مع « التقاليد الدستورية » (٢٥٨) .

وليت الامر وقف عند هذا الحد حيث لم تكد تمضي بضعة ايام حتى تفجرت ازمة اخرى لم تكن منبتة الصلة عن اعتزام ثروت تقديم استقالته. وتفصيل ذلك ان كلا من دار المندوب السامي البريطاني والملك قد ساورته المخاوف الكثيرة من جراء تأثير نفوذ ودعايات الوفد السياسية بين رجال الجيش المصري بشكل متزايد في الفترة الاخيرة (٢٥٩) . الامر الذي دعا لويد مبكرا ـ وخلال وزارة عدلي يكن ـ الى ان يطلب من الملك التدخل لدى الوزارة لمنع حدوث ذلك بل وللحد من التوسع في قوة وتسليح الجيش

---

(٢٥٥) الاهرام في ٢٢-٧-١٩٢٧ .

(٢٥٦) الاتحاد في ٢٧-١٢-١٩٢٦ ، ١-١ ، ٩-١ ، ١٦-١ ، ١٨-١ ، ٢٠-١ ، ٢٥-١ ، ٢٦-١-١٩٢٧ . الكشكول في ١٤-١-١٩٢٧ . امين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، ص ٣١ ـ ٣٢ . صالح السوداني ، المصدر السابق ، ض ١١٢-١١٣ ، ١١٨ .

(٢٥٧) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ٩٧٣ ـ ٩٧٥ .

(٢٥٨) الاهرام في ١٩-٥-١٩٢٧ .

(٢٥٩) اقبال ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ ، الاتحاد في ١٠-١ ، ١٣-١-١٩٢٧ . راجع كذلك :
Marshall, op. cit., p. 287. & Youssef, op. cit., pp. 132-33.

المصري ذاته (٢٦٠) . وقد بدأ للسلطات البريطانية ان الموقف يزداد خطورة من جراء عدة امور كان في مقدمتها حقيقة تزايد حجم الجيش المصري نتيجة للقوات المصرية التي اضيفت اليه بعد انسحاب مصر من السودان طبقا لانذار اللنبي من ناحية ، ولتناقص عدد الضباط البريطانيين في الجيش المصري لانضمام الذين كانوا يشرفون عليه الى القوة السودانية التي تم تكوينها (٢٦١). يضاف الى ذلك بعض المقترحات التي قدمتها وزارة الحربية المصرية لتحسين احوال الجيش ، والتي توسعت فيها اللجنة التي شكلت لهذا الغرض بمجلس النواب عند دراسة ميزانية القوات العسكرية المصرية . وقد توصلت الى بعض المقترحات الجديدة وأهمها الغاء منصب السردار وتعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يصبح المفتش العام البريطاني عضوا فيه ، وغيرها (٢٦٢).

وعند هذا الحد وجد المندوب السامي فرصته للتدخل لوضع حـــد لكل تلك « الاستفزازات » كما خولته حكومته تقديم مذكرة للحكومة المصرية طلب فيها ابقاء الوضع الراهن دون أي مساس طبقا لتصريح فبراير ومـــا شمله من تحفظات ، وجدت فيها بريطانيا اتساعا يسمح لها بالتدخل في هذه المسألة . في نفس الوقت الذي تحركت فيه بعض قطع الاسطول البريطاني نحو الشواطيء المصرية في البحر المتوسط تلويحا بما قد تسفر عنه الازمة في حالة معارضة الحكومة المصرية . وقد سلمت الحكومة المصرية في النهاية بكل المطالب البريطانية (٢٦٣) . وتكاد تجمع المصادر المعـــاصرة ــ علــى اختلافها ــ على ابراز الدور الكبير الذي بذله سعد زغلول خلال هذه الازمة وتأييده للحكومة المصرية في التسليم بالمطالب البريطانية المزعومة ، وتصديه

---

(٢٦٠) اقبال ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ . وقد كان ذلك من عوامل استقالة عدلي يكن.

(٢٦١) Fabunmi, L.A., The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, pp. 98-99.

(٢٦٢) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

(٢٦٣) Fabunmi, op. cit., p. 100. & Lloyd, op. cit., pp. 199-200, 207-208. & Zayid, op. cit., p. 125. & Young, op. cit., pp. 343-44. & Marlowe, op. cit., p. 279. & Newman, op. cit., pp. 260-262.

راجع كذلك كولومب ، المصدر السابق ، ص ٦٥ . الرافعي المصـدر السابـق ، ص ٢٧٢ ــ ٢٢٧٧ . الاتحاد في ١٥ــ٦ــ١٩٢٧ . الاهرام في ٣ــ٦ــ١٩٢٧ . البـلاغ الاسبوعي في ٢٧ــ٥ــ١٩٢٧ . البلاغ في ٢٧ــ٥ حتى ٢٨ــ٦ــ١٩٢٧ كوكب الشرق في ٢٧ــ٥ حتى ١٥ــ٦ــ١٩٢٧ .

لكل اصوات المعارضة داخل مجلس النواب التي حاولت النيل من أو احراجها ، مما دفع الكثير من الصحف البريطانية الى الاشادة بموقفه خلال هذه الازمة (٢٦٤) . وقد اثار ذلك الموقف استياء رجاله وأقرب انصاره اليه فأبدوا له الملاحظات بأنه « يشتري الدستور بأغلى من ثمنه ويطيل المسالة حيث لا يرجى ان تقابل بمثلها او يكف عن العدوان » (٢٦٥). كل ذلك على الرغم من كون المطالب البريطانية ــ كما يذكر معاصر ــ كانت « اذلالا تاما لا لمجلس النواب والحكومة القائمة فحسب ، ولكن للائتلاف كله ايضا وللشعب ولزعيمه سعد زغلول » (٢٦٦) . والذي يضيف ان هذه الازمة بملابساتها أدت الى ان يشعر الشعب « بمهانة لا مثيل لها واضطرم الشعور العام بسخط ممزوج بخوف والم مكبوت في ثورة عنيفة » . الا أنه ما كان بوسعه ان يبدي حراكا في ظل حكومة تسندها الاحزاب المؤتلفة بقيادة سعد زغلول (٢٦٧) .

وليس غريبا ان تدعو احدى الصحف الوفدية ــ في اعقاب انفراج الازمة مباشرة ــ الحكومة المصرية الى الدخول في مفاوضة مع الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية برمتها (٢٦٨) . ولكن الغريب ان تصدر في هذا الوقت الحرج بعد ما خبرته مصر من اساليب القهر والضغط البريطانيين بشكل أهاج خواطر المصريين على اختلافهم . وربما قد لا نجد في ذلك شيئا من الغرابة اذا ما علمنا انه منذ مطلع عام ١٩٢٧ اخذت الصحف المصرية المختلفة تردد الأنباء حول مشروع اتفاق تم الوصول اليه بين سعد

(٢٦٤) مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ١١٩٢ ــ ١١٩٣ ، ١٣٥٦ ــ ١٣٥٨ ، ١٤١٤ ــ ١٤١٩ . عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٦٢٩ . محمد زكي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ ــ ١٥٧ . العقاد ، المصدر السابق ، ص ٤٩٥ ــ ٤٩٧ . المقطم في ١ــ٦ ، ٦ــ٦ ، ١٧ــ٦ ، ١٨ــ٦ ، ١٩ــ٦ــ١٩٢٧ . الاخبار في ٢١ــ٧ــ١٩٢٧ . السياسة في ٦ــ٦ــ١٩٢٧ . الاتحاد في ١٠ــ١ ، ٢٩ــ٥ــ١٩٢٧ . راجع ذلك :
Young, op. cit., p. 344. & Lloyd, op. cit., p. 215. & Newman, op. cit., pp. 261-262.

(٢٦٥) العقاد ، نفس المصدر ، ص ٩٦ ــ ٤٩٧ .
(٢٦٦) محمد زكي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .
(٢٦٧) نفس المصدر ، ص ١٥٧ .
(٢٦٨) البلاغ في ١٧ــ٦ ، ٢٨ــ٦ــ١٩٢٧ . مقالات بعنوان : « الدعوة الى المفاوضة » و « التحالف مرغوب فيه ولكن على شرط الا يكون مضيعا للاستقلال » .

زغلول ومن خلفه الحكومة المصرية ـ وكان عدلي رئيسا لها ـ وبين السلطات البريطانية . واكثر من هذا فقد نشرت تلك الصحف الاسسس التي بني عليها ذلك الاتفاق (٢٦٩) .

وقد يعزى ذلك كله الى رغبة سعد خلال هذه المرحلة من حياته في تنقية جو العلاقة بين مصر وبريطانيا وتسوية المسائل المختلف عليها تجنبا لاي صدام بين البلدين . وقد يفسر ذلك مسلكه المعتدل والمهادن للسياسة البريطانية طوال مدة الائتلاف ومحاولاته المتكررة للسيطرة على بعض المتطرفين من رجاله ، وهي السياسة التي كانت من وراء دفع سعد لجماعة من المعتدلين بقيادة فتح الله بركات الى تكوين تكتل قوي معتدل يستطيع أن يسيطر على الوفد ويتبنى سياسة حسن التفاهم مع بريطانيا تكون له صحيفة باسمه تتبنى خطته وتدافع عنها . وهي الجريدة التي لم يقدر لها الخروج الى حيز الوجود خلال فترة حياة سعد ، وانما ظهرت في اعقاب موته باسم جريدة « الكشاف » لصاحبها احمد عبود . وتؤكد المصادر المعاصرة بل وتؤكد جريدة الكشاف ذاتها صحة هذا القول (٢٧٠) . كما يتضح ذلك كذلك من علاقة سعد زغلول بأحمد عبود واحتضانه له وترشيحه له لمجلس نواب ١٩٢٦ ، وتكليفه اياه القيام بمهمات باسم الوفد في أوروبا خلال صيف عام ١٩٢٧ (٢٧١) .

غير ان هذه الجريدة بعد ان اسفرت عن خطتها واتجاهاتها «المعتدلة» سرعان ما تنكرت لها الصحف الوفدية واختلفت معها مما أدى الى سرعة اختفائها (٢٧٢) . وذلك نظرا لاخفاق الجناح المعتدل في تصدر قيادة الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، عندما نجح مصطفى النحاس في قيادته للحزب خلفا

---

(٢٦٩) البلاغ الاسبوعي في ٢٥ـ٣ ، ١ـ٤ ، ٨ـ٤ـ١٩٢٧ . كوكب الشرق في ١٧ـ١ ، ٥ـ٣ ، ٢ـ٤ـ١٩٢٧ . السياسة في ١ـ٤ ، ٥ـ٤ـ١٩٢٧ . الاهرام في ١ـ٤ـ١٩٢٧ . الاتحاد في ٢٤ـ٣ـ١٩٢٧ .

(٢٧٠) الكشف في ٢٩ـ١١ ، ٣٠ـ١١ ، ١ـ١٢ـ١٩٢٧ . كوكب الشرق في ٣٠ـ١١ـ١٩٢٧ . البلاغ في ٣٠ـ١١ـ١٩٢٧ . الاتحاد في ٢٢ـ٣ـ١٩٢٧ ، ٢١ـ٤ـ١٩٢٧ .

(٢٧١) مذكرات سعد ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٨٥ . كوكب الشرق في ٢ـ٥ـ١٩٢٦ . الكشاف في ٤ـ١ـ١٩٢٨ .

(٢٧٢) الكشاف في ١٢ـ١٢ ، ١٣ـ١٣ـ١٩٢٧ . ٢ـ١ ، ٣ـ١ ، ٤ـ١ ، ٢٣ـ١ ، ١٤ـ٤ـ١٩٢٨ . البلاغ في ١٢ـ١٢ ، ١٣ـ١٢ـ١٩٢٧ . ٣ـ١ـ١٩٢٨ . كوكب الشرق في ١ـ١ ، ٣ـ١ ، ٤ـ١ ، ٥ـ١ ، ٧ـ١ـ١٩٢٨ . الجهاد في ٢٧ـ٢ـ١٩٣٥ .

لسعد وقد شهدت عملية اختياره معركة كبيرة « مكتومة » قدر للجناح المتطرف ان يخرج منها ظافرا في النهاية (٢٧٣) . مما ادى — الى جانب عوامل اخرى — الى استقالة فتح الله بركات من وزارة الائتلاف في اواخر عام ١٩٢٧ ، ولما يمض طويل وقت على وفاة سعد واختيار النحاس خلفا له . مما سيمهد لخروجه من الوفد في فترة لاحقة وقريبة .

ومن ناحية اخرى نستطيع ان نلتمس اتجاه سعد زغلول هذا من خلال تأييده لعبد الخالق ثروت في زيارته لانجلترا ورغبته في التوصل الى تسوية للمسألة المصرية ، والسند الكبير الذي منحه اياه في هذا الصدد . غير انه لم يقدر له ان يظل ليشارك في النتائج التي توصل اليها ثروت في مباحثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، طوال صيف ١٩٢٧ ، حيث أن سعدا لفظ انفاسه الاخيرة في ٢٣ اغسطس من قبل أن يعود ثروت الى مصر . وبذلك فقد الاخير السند القوي الذي كان في مقدوره ان يؤيد موقفه سواء داخل مجلس النواب او خارجه (٢٧٤) .

وعلى اية حال فقد تركت وفاة سعد زغلول اثارا بعيدة المدى في الحياة السياسية المصرية نتيجة للفراغ الهائل الذي نجم عنها في كل من رئاسة

---

(٢٧٣) حول معركة اختيار خلف سعد زغلول راجع : هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ . فاطمة اليوسف ، ذكريات ، ص ١١١—١١٢ . محمد زكي عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ . مذكرات الهلباوي ، كراس (٢) ص ١ . كوكب الشرق في ٧—٩ ، ٩—٩ ، ١٠—٩ ، ١٢—٩ ، ١٧—٩—١٩٢٧ . روز اليوسف في ٦—١٠—١٩٢٧ ، ص ٦ . الاهرام في ٣٠—٨ ، ٣١—٨ ، ١—٩ ، ٢—٩ ، ٤—٩ ، ٨—٩ ، ٩—٩ ، ٢٥—٩ ، ٢٧—٩—١٩٢٧ . الاتحاد في ١٥—٩ ، ١٩—٩ ، ٢٠—٩—١٩٢٧ . راجع كذلك :
Youssef, op. cit., 156-57.

(٢٧٤) غربال ، المصدر السابق ، ص ١٧١ ، ١٧٩ . الجود ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ — ١٣٥ . البلاغ في ٨—٣ ، ٧—٧—١٩٢٨ . كوكب الشرق في ٢٢—٦—١٩٢٧ . القضية المصرية ، ص ٢٣٨ . عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٦٤٣ . هيكل ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ — ٢٧٧ ، ٢٨٣ . الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ . راجع كذلك :
Elgood, op. cit., pp. 309-311. & Youssef, op. cit., pp. 151-152. & Marlowe, op. cit., p. 280. & Zayid, op. cit., p. 127.

الوفد ومجلس النواب والامة المصرية ذاتها . وقد ابرز من اهميتها تلك المخاطر التي كانت تحدق بالائتلاف الحزبي طوال المدة المنصرمة ، نجح سعد في الحيلولة دون هبوبها وتفجرها . حقيقة انه لم يقدر له ان يشهد تحقيق أمله وحلمه الذي رواده في أخريات ايامه ونعني به دمج الاحزاب كلها عندما ادرك ألا تفاوت بينها حول القضايا السياسية الاساسية ، وهو نفس ما حدث بالنسبة لرغبته في تسوية المسألة المصرية . واذا كان قد نجح في سياسته الاخيرة أي في التقريب بين الاحزاب واعادة الحياة النيابية وانتهاج سياسة تفاهم مع بريطانيا والسلطات البريطانية ، فمن المؤكد ان ذلك كله لم يحجب الحقيقة المرة بأن الحياة النيابية المصرية ــ منذ قيامها ــ كانت ضريبة غالية الثمن دفعتها مصر ارضاء لقادتها وزعمائها السياسيين ومع هذا فلم تسلم من الصلف البريطاني واساليب القهر البريطانية . ومن ثم فقد كان مقدرا لتلك السياسة التي أصطنعها سعد زغلول الفشل المحقق اذ سرعان ما تفجرت الكثير من الازمات التي حال هو ــ خلال فترة حياته ــ دون تفجيرها ، فأودت ليس فقط بالائتلاف الحزبي أو بالحياةالنيابية او بسياسة حسن التفاهم مع بريطانيا ، ولكن كذلك بوحدة الوفد ذاته والالتزام بمبادئه مما عجل بظهور ما عرف بالانشقاقات او الانسلاخات بين صفوفه وكانت ــ في اعتقادنا ــ نتيجة حتمية لتراكمات فترة قيادة سعد زغلول وزعامته.

الخاتمـة (١)

نستطيع القول ان سعد زغلول لم يعد سوى ان يكون واحدا من الساسة المصريين المحترفين الذي خبروا شئون الحياة المصرية سياسيا واجتماعيا ؛ بفضل كفاءته وقدراته الشخصية واستنارته وثقافته الاسلامية الواسعة التي تأثرت كثيرا بالافكار والنزعات الغربية من خلال العديد من المؤثرات المختلفة . كان في مقدمتها انضمامه للتيار الاسلامي الاصلاحي الذي قاده الشيخ محمد عبده . وقف كل ذلك من وراء تقلد سعد زغلول الوزارة لمدة لا تقل عن خمس سنوات خلال الفترة بين ١٩٠٦ ــ ١٩١٢ . وكذلك حصوله على العضوية المنتخبة للجمعية التشريعية ــ الهيئة النيابية ــ ثم وكالتها ، وتزعمه لواء المعارضة فيها لرجال تفاوتت انتماءاتهم الحزبية سواء من حزب الامة او الحزب الوطني بفضل عزوفه عن الاشتراك ــ خلال الفترة الماضية ــ رسميا في أي من هذه الاحزاب كلها ، على الرغم من تعاونه معها . وقد أهله ذلك لقيادة الحركة الوطنية خلال دور انعقاد الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ وما تلاها ، نظرا لغيبة قيادات الحزب الوطني من ناحية ، وللدعم الهائل الذي لقيه سعد من جانب رجال حزب الامة ممن كانوا لا يختلفون كثيرا عن خطه السياسي والتزامه الفكري . يضاف الى ذلك نشأة سعد الاجتماعية الاولى كواحد من ابناء الفلاحين المصريين مما خلع عليه لونا اجتماعيا سمح بوجود نوع من « التواصل » الاجتماعي بينه وبين جموع مواطنيه وغالبيتهم .

وخلال فترة الحرب لم يبتعد سعد كثيرا عن المشاركة في احداث مصر والتعبير المستمر عن وجهات نظره ، رغم ابتعاده رسميا عن الوظائف الحكومية

---

(١) حول تقييم دور سعد زغلول في الحركة الوطنية والسياسة المصرية خلال فترة ما قبل الحرب الاولى ، راجع كتابنا عن : سعد زغلول ، ص ٢٦٢ ــ ٢٦٩ وهو ما ورد في خاتمة هذا الكتاب تقييما لدوره حتى سنة ١٩١٤ .

التي طالما تحرك بغرض الحصول على وحدة منها وخاصة منصب الوزارة . غير انه لم يوفق في ادراكها على الرغم من ترشيحاته المتتالية ، نظرا لما اشتهر عنه – لدى البريطانيين على الاقل – من مثل انه «شريك مخالف» . وقد دفعت ظروف الحرب وما جرته على مصر الكثيرين من المصريين – حكاما ومحكومين – الى التفكير في وضع مصر بعد الحرب وتحديد طبيعة العلاقة بينها وبين بريطانيا بشكل يسمح لها بالاستقلال وممارسة سيادتها على اراضيها . وقد كان سعد زغلول واحداً من بين هؤلاء ان لم يكن في مقدمتهم . فقدمت العديد من «المشروعات» السياسية – التي شارك سعد فيها – الحكومة المصرية بل وربما للسلطات البريطانية في هذا الصدد . وقد أثار بعضها فزع السلطات البريطانية ومخاوفها – بالرغم من اعتدالها وتواضعها الشديد – مما نجم عنها ازمة وزارية كبيرة في مصر .

وبمجرد ان وضعت الحرب الاولى اوزارها تحرك المصريون نحو تحقيق هدفهم ، فطلب رئيس وزراء مصر السفر الى بريطانيا لمناقشة المسألة المصرية مع الجانب البريطاني . في نفس الوقت الذي اخذ فيه سعد زغلول وجماعة من اصدقائه والمقربين اليه – فكرا وثقافة وانتماء – المبادرة وقاموا بتشكيل « الوفد المصري » بغرض سند « الوفد الحكومي » وتمكينه من اداء مهمته . غير ان السلطات البريطانية وقفت في وجه كل من هذين التحركين معا ، بل واكثر من هذا نجحت في التفريق بينهما الى حد كبير .

وقد التفت حركة القادة والزعماء بالاماني والتطلعات الواسعة لدى كافة طبقات الشعب المصري فوقف يدعم هذه التحركات المختلفة ، بل انه نجح في أن يفرض على تحرك الوفد المصري الالتزام بكامل مطالبه ، واطراح سياسة الاعتدال واللاينة التي ميزت حركته في بدايتها . وامام هذا الدعم الشعبي والتحرك الجماهيري الواسع القت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وبعض زملائه وقامت بنفيهم خارج البلاد . فهب الشعب المصري بأسره في ثورة وطنية شاملة كانت تعني المطالبة بالافراج عن قادته بنفس القدر الذي هدفت الى حصوله على استقلال بلاده التام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

وفي مواجهة غضبة الشعب المصري ونضاله دفعت بريطانيا الى الافراج عن القادة المصريين وسمحت لهم بالسفر الى باريس ، ولكن بعد ا كانت قد اتخذت للامر عدته . حيث ان الوفد المصري لم يجد له في اوروبا آذانا صاغية

من جانب الحكومات والهيئات الرسمية ، فصرف وقته ونشاطه في الدعاية للقضية المصرية .

وفي نفس الوقت اوفدت انجلترا الى مصر لجنة خاصة اسندت اليها مهمة التحقيق في احداث مصر وثورتها . نجحت اخيرا في جر الوفد الى الدخول معها في مباحثات بعد أن اعرضت عنها الامة المصرية ــ بتشجيع من بعض الساسة المصريين من ناحية ، ولرغبة الوفد في الخروج من المأزق الذي وجد نفسه فيه . وعندما التقى الوفد باللجنة ادرك انه مضطر الى تقديم العديد من التنازلات بشأن مطالبه الوطنية ، تردد سعد في الموافقة عليها حرصا منه على تاريخه وزعامته . ولهذا رأى ان يترك للامة المصرية ابداء رأيها فيما توصل اليه من نتائج . غير انه من ناحية اخرى سمح لنفسه باصطناع سياسة مزدوجة يقضي طرفها الاخر بالاعلان عن رفضه الصريح للمشروع ــ ليس للامة المصرية ــ ولكن لخاصته والمقربين اليه ، نظرا لخروجه عن حدود وكالته ومهمته . وعندما عبرت الامة المصرية عن رأيها في المشروع بما يعني رفضه ما لم يتم تعديله تعديلا جذريا ، رفضت اللجنة البريطانية ادخال اي تعديل عليه ، ورجع الوفد الى باريس ولكن بعد ان دب الخلاف بين اعضائه فلم تتفق كلمتهم حول خطة عملهم في المرحلة القادمة .

وخلال هذه الفترة مارس سعد ــ منفردا ــ شئون الوفد واعماله ، الامر الذي عمق خلافه مع زملائه ، وراح يسعى لدى السلطات البريطانية في الحصول على الغاء الحماية كثمن لموافقته على مشروع الاتفاق ــ على الرغم من رفضه له وعدم اقتناعه بفائدته ، وذلك حتى يحصل لنفسه على شرف توقيع المعاهدة في مفاوضة رسمية مقبلة . وعندما ادرك ان النية متجهة الى تقليد عدلي يكن رئاسة الوزارة في مصر تمهيدا لتوليه امر المفاوضة الرسمية ، قرر سعد تحطيم عدلي والحيلولة دون نواله ذلك الشرف « العظيم » ، فرجع الى مصر ودخل مع عدلي ــ الذي انضم اليه معظم اعضاء الوفد ــ في خلاف شديد ، وجر وراءه مصر بأسرها فلا نجح عدلي في مفاوضته ، ولا أبقي سعد على وحدة الوفد وتماسكه واكثر من هذا وحدة الامة ، مما سمح للسلطات البريطانية ليس فقط السير في تنفيذ مخططاتها في مصر ، بل وضرب الوفد وقمع حركته واضطهاد قادته بما فيهم سعد زغلول ذاته . حيث ابعدته ــ ومعه بعض زملائه ــ عن مصر في اواخر عام ١٩٢١ .

وقد ظل سعد بعيدا عن مصر حتى خريف عام ١٩٢٣ . وعندما عاد اليها كانت امورها قد سارت على النحو الذي رتبته لها بريطانيا . ومع هذا فلم يحجم سعد عن المشاركة في تلك السياسة ، مما عد اعترافا ضمنيا من جانبه بالامر الواقع بشكل او بآخر. فتقلد رئاسة الوزارة بعد ان اصبح رئيس حزب سياسي يكافح خصومه الوطنيين من اجل الوصول الى السلطة وممارسة شئون الحكم في ظل اوضاع ما كانت لتختلف كثيرا عن ظروف مصر في ظل الحماية البريطانية . وبذلك فقد استن سعد سياسة جديدة لم يتنكبها خلفاؤه من بعده كثيرا ، ونعني بها استخدام الجماهير المصرية في حركة الصراع الداخلي اكثر من استثمارها في النضال ضد الاحتلال البريطاني والاطماع الاستعمارية البريطانية التي كانت من وراء زعامته وقيادته في الامة .

وخلال فترة حكم سعد زغلول لمصر ـ عام ١٩٢٤ ـ سلك سياسة حزبية صارخة ما كانت لتتفق مع زعامته من ناحية ، وتوحيد الامة ضد عدوها الخارجي ، الامر الذي جر عليه الكثير من المتاعب . كما انه من ناحية اخرى ايقن من خلال مباحثاته مع رئيس الوزارة البريطانية اخفاقه في الحصول لمصر على حقوقها كاملة بعد ان علمته تجربة الحكم ـ وتحمل المسئولية ـ معنى الاستقلال الذي اوصله الى الحكم والوزارة .

وعندما بات واضحا فشل سعد في تحقيق هدفه السياسي وجد القصر فرصته للاطاحة به بغية العودة الى اساليب الحكم الاوتوقراطية . فحدثت الكثير من الازمات بين سعد والملك . انتهت بمقتل سردار الجيش المصري وتخلى سعد عن الحكم ـ عندما كشرت له بريطانيا عن انيابها ـ معترفا بعجزه عن مواجهتها والتصدي لها ولاساليبها الاستعمارية العقيمة .

وتوارى سعد قليلا عن المسرح السياسي ، غير انه سرعان ما عاد اليه مزودا بأفكار ومثل جديدة تمثلت في النهاية في رغبته في انتهاج سياسة اكثر اعتدالا تجاه بريطانيا « ومصالحها » في مصر . كانت من وراء التحامه بخصومه والدخول في ائتلاف معهم واصطناع سياسة عرفت باسم سياسة « حسن التفاهم مع بريطانيا » . وتعد تلك السياسة الجديدة مسئولة تماما عن الركود والترهل الذي اصاب الحياة المصرية بل والحركة الوطنية المصرية ذاتها . وانعكس اثرها في النهاية على حزب الوفد مما ادى الى ظهور ما عرف باسم الانشقاقات والانسلاخات المتلاحقة من جانب بعض عناصر الحزب وقادته .

غير انه من ناحية اخرى لا يمكننا تجاهل المد الوطني المتعاظم الـذي ميز الحياة السياسية المصرية منذ مطلع العشرينات ـ ومنذ قيام الثـورة في ١٩١٩ ـ ساهم فيه سعد وغيره بدور فعال كان من وراء تشكيل الاطـار السياسي الاجتماعي لتاريخ مصر خلال فترة بلغت ثلث القرن تقريبا، ونعني به الاطار اللبرالي العلماني ـ الذي لم يكن غريبا عن مصر منذ القرن التاسع عشر ـ والذي تمثل في مؤسسات مصر السياسية والاقتصادية الاجتماعيـة بل وحتى الفكرية طيلة الفترة التي سبقت حركة يولية عام ١٩٥٢ .

واخيرا ينبغي ان اشير الى انني قد اخذت على عاتقي مسئولية تقييم دور سعد زغلول في حياة مصر السياسية ، فانفقت في دراسة ذلك فتـرة قد لا تقل كثيرا عن تلك الفترة التي تصدر سعد خلالها قيادة الحركةالوطنية منذ عام ١٩١٩ وحتى وفاته عام ١٩٢٧ ، منقبا وباحثا وناقدا ـ قدر طاقتي وامكاناتي ـ واكثر من هذا ملازما لسعد في خلجات نفسه وشوارد تفكيـره وخواطره ـ من خلال مذكراته ـ فأتيحت لي بذلك فرصة اعتقد انها لـم تتح لاي انسان اخر عاصره او لازمه أو زامله او اقترب منه بشكل او بآخر ، ولهذا فاذا كانت النتائج التي توصلت اليها قد لا ترضي الكثيرين ممن عاصروه فلست مسئولا عن ذلك بحال من الاحوال ، وانما المسئوليـة تقع ـ اولا واخيرا ـ على عاتق سعد زغلول ذاته .

ولقد كان هدفي النهائي من وراء هذه الدراسة العلمية هو تقييم دور الفرد في صياغة الحركة التاريخيـة . واستطيـع القـول ـ دون تردد او مبالغة ـ افلاس دور الفرد « كبطل عظيم » في تلك الحركة التاريخية . كما بدا لنا واضحا من خلال هذه الدراسة لواحد من ألمـع قادتنـا وزعمائنـا « وأبطالنا » المعاصرين . ذلك لان مثل تلك النظريات الكلاسيكية قد عفـا عليها الزمن واطرحتها أمم وشعوب متقدمة كثيرة سبقتنا . ولا يعني ذلـك البتة تقليل دور الفرد في التاريخ ، وانما يعني تماما دحض فريـة الزعامـة الفردية خاصة اذا لم تكن مستندة الى ايديولوجية محـددة تلتف حولهـا الجماهير العريضة ـ صاحبة المصلحة الحقيقية ـ وتنتظم في سبيل تحقيقها في مؤسسات سياسية ذات كوادر وتنظيمات دقيقة ، وهو في تقديرنا أمـل الخلاص والبعث بالنسبة ليس فقط للشعب المصري ولكن بالنسبة لشعوب هذه المنطقة العربية برمتها خلال ظروفها النضالية الراهنة .

أولا : المصادر الاصلية

١ ـ الوثائق غير المنشورة

أ ـ العربية

١ ـ الجناية رقم ١١ قسم السيدة زينب لسنة ١٩٢٤ . وتقع في خمس محافظ ضخمة بشأن قضية مقتل السردار سيرلي ستاك في نوفمبر ١٩٢٤ . مودعة بالمتحف القضائي ـ بالمحكمة العليا .

ـ القضية رقم ١٠٤ كلى ـ نيابة مصر سنة ١٩٢٦ . وتقع في محفظتين . وهي خاصة بمحاكمة احمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وآخرين بتهم ضد بريطانيين ومصريين . مودعة بالمتحف القضائي .

ـ قضية الشروع في اغتيال سعد زغلول باشا ـ رئيس مجلس الوزراء ـ الجناية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٢٤ قسم الازبكية ، محكمة مصر . تقع في تسع محافظ كبيرة . مودعة بالمتحف القضائي .

ـ قضية قلب نظام الحكم وارجاع الخديوي (قضية الاضطرابات) ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ . بالمتحف القضائي .

ـ دفاتر اسماء قيد عمد ومشايخ البلاد والعزب وحوادثها في مديريتي المنيا والغربية عن السنوات من ١٨٩٥ ـ ١٩٢٥ . وتقع في عدة سجلات. مودعة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة .

ـ ملف خدمة احمد زيور باشا رقم ٦٨/٣/١٥٧٤/٢٩١٣٥ بدار المحفوظات العمومية بالقلعة

ورقم ٧٧/٢/١٨٤٣/٣٠٩٥٦ « «

ـ ملف خدمةأحمد شفيقباشا رقم ٥٢/٣/١٠٦٧/٢٥٢٢٨ « «

ـ ملف خدمة احمدفتحيزغلول رقم ٧٣٠ (دايرة سنية) محفظة ٦٦ « «

ـ ملف خدمة احمد مظلومباشا رقم ٧٧/٣/١٨٥٥/٣١٠٢٨ « «

ـ ملف خدمةاسماعيلباشاسري رقم ٦٤/١/١٤٨٠/٢٨٢٣٣ « «

ـ ملف خدمةاسماعيل‌باشاصدقي رقم ٦٧/٣/١٥٥١/٢٨٩١٨ « »
ـ ملف خدمة حسين‌رشدي‌باشا رقم ٦٤/١/١٤٨٠/٢٨٢٣٤ « »
ورقم ١١ـ٣ـ٣٠ (ميكانيكاوكهرباء) « »
ـ ملف خدمة سعد زغلول باشا رقم ٥١/٢/١٠٤٤/٢٤٩٥٣ « »
ورقم ٣١١/٣/٢٢٠٤/٣٢٨٧٠ « »
ورقم ١٩/١٣٦/ (ميكانيكا وكهرباء) « »
ـ ملف خدمة عبدالخالق‌ثروت‌باشا رقم ٢٦٠٠٦/١١١٣٤/
٤/٥٥ » »
ـ ملف خدمة عدلي يكن باشا رقم ٤٤/٣/١١/٢٣١٨٤ « »
ورقم ٣٤٦/٣/٣١٢٨/٤٠٧٠٩ « »
ورقم (دايرة سنية) دوسيه ٥٥٨ « »
محفظــة ٥٢
ـ ملف خدمةمحمد توفيق نسيم‌باشا رقم ٢٨٦٥٩/١٥٢٠/
٦٦/١ » »
ـ ملف خدمة محمد سعيد باشا رقم ٦٤/٣/١٤٩٢/٢٨٣٨٧ « »
ورقم ٧٧/٢/١٤٨٠/٣٠٩٤٠ « »
ـ ملف خدمة محمد مظلوم باشا رقم ٢٠/٣/٤٣٠/١٢٧٠٠ « »
ـ ملف خدمةمحمود فهمي‌النقراشي‌باشا رقم ٤٦٣٢٣/٤٠٤٤
/٣٨٤/٤ » »
ـ ملف خدمة مكرم عبيد رقم ٣٩٥/٤/٤٣١٥/٤٨٠٣٩ « »
ـ ملف خدمةيحيي‌باشا ابراهيم رقم ٩٢/٣/٢٠٤٣/٣٢٠٧٥ « »
ورقم ٧٢/٣/١٦٩١/٣٠٠٠٧ « »
ـ ملف خدمة يوسف وهبة باشا رقم ٦٤/٤/١٤٩٩/٢٨٤٧٤ « »

ب ـ الأجنبيــــة

Foreigne Office, Nos.,

407/182
407/183
407/184 } Concerning Egypt during the years from 1914-1919.
407/185
407/186

٢ ـ الوثائق المنشورة

أ ـ العربية

ـ احمد حافظ عوض ، تحية الرئيس في منفاه ، وهي خطب معالي سعد باشا زغلول منذ عودته لمصر الى نفيه منها ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٢٢ .

ـ احمد قاسم جودة ، المكرميات ، القاهرة .

ـ القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥ .

ـ رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٥٣ .

ـ القضية المصرية ، تقرير الحزب الوطني لمؤتمر السلام ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـ تقرير الحزب الوطني في قواعد الاتفاق ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٢٠ .

ـ حزب الاحرار الدستوريين ، اليد القوية ، خطب واحاديث محمد محمود باشا ، الاسكندرية ، بدون تاريخ .

ـ فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول، مراجعة واشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

ـ فكري اباظة ، مجموعة مقالات (٣ اجزاء) القاهرة ١٩٢٥ .

ـ مجلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، القاهرة ١٩٣٧ .

ـ مجموعة خطب واحاديث صاحب المعالي سعد باشا زغلول ، مطبعة مطر بمصر ، القاهرة .. بدون تاريخ .

ـ محمد ابراهيم الجزيري ، آثار الزعيم سعد زغلول ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

ـ محمد احمد انيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٦٣ .

ـ مصطفى الشوربجي ، خطاب مفتوح الى حضرات اعضاء الوفد في يناير ١٩٢٠ .
ـ مضابط جلسات مجلس الشيوخ من ١٩٢٤ حتى ١٩٢٨ .
ـ مضابط جلسات مجلس النواب من ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨ .
ـ لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤ .
ـ لجنة الدستور ، محضر لجنة وضع المبادىء العامة ، القاهرة ١٩٢٧ .

ب ـ الاجنبية

ـ مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٧٠ .

٣ ـ المذكرات الشخصية العربية

أ ـ غير المنشورة

ـ مذكرات ابراهيم الهلباوي وتقع في كراستين .
ـ مذكرات سعد زغلول ، المودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة . وتقع المذكرات في ٥٣ كراسة ، ٣٠١٨ صفحة في الفترة منذ مطلع القرن حتى نهاية ١٩٢٦ (١) . وقد اعتمدنا على ٣٠ كراس منها تبدأ من ٢٥ حتى ٥٣ للفترة التي تعنينا في هذا البحث .
ـ مذكرات عبد الرحمن فهمي . وتوجد في ست محافظ ، ٤٣ ملف في ٤٦٤٠ صفحة ، منها ٢٩ الملف الاول حول تاريخ حياته ودوره في الحركة الوطنية وتاريخ وتطور الحركة ذاتها . اما الملفات من ٣٠ حتى ٤٣ فتتعلق بمحاكمته عسكريا في قضية « الانتقام » . وجميعها مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة .
ـ مذكرات محمد فريد ، وتقع في ١١ كراس بدار الوثائق التاريخية (من سنة ١٩٠٤ ـ ١٩١٩/٩/٣٠) .
ـ مراسلات محمد فريد ، وتقع في ٤٩ مظروف يوجد داخل كل مظروف

---

(١) حول المذكرات واهميتها واسلوب حفظها ومادتها وفتراتها الزمنية وغير ذلك راجع كتابنا عن سعد زغلول ، ص ٢٧٢ حتى ٢٨٥ .

العديد من الرسائل المتبادلة بينه وبين مصريين واجانب . وهي مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية .
ـ مذكرات محمد علوبة (النسخة الخطية) بدار الوثائق التاريخية القومية .

ب ـ المنشورة

ـ احمد امين ، حياتي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٩ .
ـ احمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، القسم الثاني ، الجزء الثاني ، ١٩٠٣ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٣٦ .
ـ احمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثالث ١٩١٥ ـ ١٩٢٣ ، القاهرة بدون تاريخ .
ـ احمد شفيق ، اعمالي بعد مذكراتي ، القاهرة ١٩٤١ .
ـ احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، كتاب الهلال ١٣١ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
ـ اسماعيل صدقي ، مذكراتي ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٠ .
ـ السيد ابو النجا ، ذكريات عارية ، سلسلة اقرأ رقم ٣٤٦ ، القاهرة اكتوبر ١٩٧١ .
ـ حافظ محمود ، المعارك في الصحافة والسياسة والفكر ، كتاب الجمهورية (١) ، القاهرة ١٩٦٩ .
ـ حسن الشريف ، الرجال اسرار ، كتاب اليوم ، القاهرة ، يناير ١٩٥٢ .
ـ حمد الباسل (ذكريات عن ثورة ١٩١٩) ، الدنيا المصورة ، ابريل ـ مايو ١٩٣١ .
ـ سلامة موسى ، تربية سلامة موسى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
ـ الخديو عباس حلمي الثاني (مذكرات) المصري ، مارس ـ يوليه ١٩٥١ .
ـ عبد الرحمن فهمي (مذكرات) مجلة كل شيء والدنيا ، مارس ـ مايو ١٩٣٥ . الدنيا المصورة ، يناير ـ مارس ١٩٣١ .
ـ عبد العزيز فهمي ، هذه حياتي ، كتاب الهلال ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٦٣ .
ـ عبد الفتاح عنايت ، قصة كفاح ، القاهرة ، بدون تاريخ .
ـ عبدالله محمود ، مع الرئيس في المنفى ، القاهرة ١٩٢٣ .
ـ عبد الوهاب النجار (مذكرات) البلاغ ، مارس ـ يونيه ١٩٣٣ .

- عمر طوسون ، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٤٢ .
- فاطمة اليوسف ، ذكريات ، كتاب روز اليوسف ، رقم ١ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٥٣ .
- فخر الدين الظواهري ، السياسة والازهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري ، القاهرة ، ١٩٤٥ .
- فكري اباظة ، الضاحك الباكي ، الطبعة الرابعة ، كتب للجميع ، القاهرة .
- فهيمة ثابت ، مذكرات الزعيم الخالد وام المصريين في منفى جبل طارق، القاهرة ، بدون تاريخ .
- قليني فهمي ، مذكرات قليني فهمي باشا ، جزءان ، القاهرة ٣٤ ــ ١٩٤٣ .
- الشيخ محمد الخضري بك (مذكرات) البلاغ يونيه ١٩٣٣ .
- محمد الشافعي البنا (مذكرات) المصري مارس ــ ديسمبر ١٩٣٨ .
- محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية : الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥١ .
- محمد زكي عبد القادر ، اقدام على الطريق ، القاهرة ١٩٦٧ .
- محمد كامل سليم (مذكرات) الاخبار مارس ــ ابريل ١٩٦٩ .
- مذكرتان للمرحومين امير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد ، واميرالاي احمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٢ .
- محمد مظهر سعيد ، سجين ثورة ١٩١٩ ، سلسلة اقرأ (٣١٦) القاهرة ١٩٦٩ .
- محمود ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ، بدون تاريخ .
محمد ابو الفتح ، مع الوفد المصري ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- يوسف نحاس ، ذكريات سعد . عبد العزيز . ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ . تصرفات حكومية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- يوسف نحاس ، صفحة من تاريخ مصر السياسي ، القاهرة ١٩٥١ .

٤ ـ الدوريات العربية

- ـ آخر ساعة من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦
- ـ الاتحاد من ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨
- ـ الاثنين من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦
- ـ الاخبار ، واخبار اليوم (مذكرات ومقالات مصطفى امين عن ثورة ١٩١٩) أغسطس ـ سبتمبر ١٩٦٣ .
- ـ الاخبار من فبراير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٨
- ـ الافكار من ١٩١٩ ـ ١٩٢٤
- ـ الامل من ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦
- ـ الامة سنة ١٩٢٣ كلها
- ـ الاهالي من ١٩١٨ ـ ١٩٢٢
- ـ الاهرام من ١٩٢٠ ـ ١٩٢٨
- ـ البلاغ من ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨
- ـ البلاغ الرسمي من ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨
- ـ الثقافة سنة ١٩٤٠
- ـ الجهاد أعداد متفرقة سنوات ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ وغيرها.
- ـ الحساب من ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥
- ـ الدنيا المصورة سنة ١٩٣١
- ـ السودان سنة ١٩٢٤ كلها .
- ـ السياسة من اكتوبر ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨
- ـ السياسة الاسبوعية من ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨
- ـ الشعب المصري من ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤
- ـ الصريح سنة ١٩٣٣
- ـ العمال سنة ١٩٢٤ كلها
- ـ الكتاب من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦
- ـ الكشاف من نوفمبر ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨

ـ الكشكول (جريدة) سنة ١٩٢٧

ـ الكشكول (مجلة) من ١٩٢١ ـ ١٩٢٨

ـ اللطائف المصورة من ١٩١٨ ـ ١٩٢٥

ـ المحروسة من ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣

ـ المصور من ١٩٢٤ ـ ١٩٣٥

المصور ومن ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦

ـ المقتطف من ١٩١٨ ـ ١٩٢٧

ـ المقطم من ١٩١٤ ـ ١٩٢٨

ـ المنار من ١٩١٨ ـ ١٩٣٠

ـ المنبر سنة ١٩١٩ كلها

ـ النظام من ١٩١٩ ـ ١٩٢٧

ـ النيل من ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨

ـ الهلال من ١٩١٨ ـ ١٩٣٤
ومارس ١٩٦٢

ـ روز اليوسف من ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠
ومن ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦

ـ كل شيء والدنيا سنة ١٩٣٥

ـ مصر الفتاة سبتمبر ١٩٣٨

ـ وادي النيل من ١٩١٩ ـ ١٩٢٣

ثانيا ـ البحوث والمؤلفات والكتب

أ ـ العربية

ـ ابراهيم عامر ، ثورة مصر القومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

ـ ابراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـ ١٩٥١ ، الطبعة الثالثة، القاهرة ، ١٩٥١ .

ـ ابراهيم مدكور وآخر ، الاداة الحكومية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

ـ احمد بهاء الدين ، ايام لها تاريخ ، كتاب اليوم ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٩ .

ـ أحمد بيلي ، عدلي باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر ، القاهرة، ١٩٢٣ .

ـ احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية (الحولية الاولى ، الثانية ، الثالثة ، ٢٤ ـ ١٩٢٦) القاهرة .

ـ احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ١٩٦٧ .

ـ احمد عبد الرحيم مصطفى ، حركة التجديد الاسلامي في العالم العربي، القاهرة ، ١٩٧١ .

ـ اقبال علي شاه ، فؤاد الاول ، ترجمة محمد عبد الحميد ، القاهرة ١٩٣٩ .

ـ الجود ، ب ، ج ، مصر ، ترجمة راشد البراوي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـ الياس زاخورا ، مرآة العصر في تاريخ ورسوم اكابر الرجال بمصر ، المجلدان الثاني والثالث ، القاهرة ١٩١٦ .

ـ امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٧ .

- امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ ـ ١٩٢٩ ، القاهرة ١٩٧٠ .
- امين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية (١٦) القاهرة ١٩٧٠ .
- اوبرين ، باتريك ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة خيري حماد ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- بورشنيف ، ب ، علم الثورة اللينيني وعلم النفس الاجتماعي ، موسكو ١٩٧٠ .
- بيرك ، جاك ، العرب تاريخ ومستقبل ، ترجمة خيري حماد ، القاهرة ١٩٧١ .
- توفيق الحكيم ، تأملات في السياسة ، كتاب روز اليوسف رقم ٤ ، القاهرة سبتمبر ١٩٥٤ .
- جولد شمدت ، آرثر ، الحزب الوطني المصري . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة هارفارد . ابريل ١٩٦٨ . ترجمة فؤاد دوارة . غير منشورة .
- حافظ محمود وآخرون، طلعت حرب، الطبعة الاولى، القاهرة ١٩٣٦ .
- حوراني ، آلبرت ، الفكر العربي في عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، بيروت ١٩٦٨ .
- خليل صابات ، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .
- داود بركات ، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية ، القاهرة ١٩٢٤ .
- درية شفيق وآخر ، تطور النهضة النسائية في مصر ، القاهرة ١٩٤٥ .
- راشد البراوي ، حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٢ .
- رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ، ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٧ .
- رفعت السعيد ، طلائع الفكر الاشتراكي في مصر (١) عصام الدين حفني ناصف ، القاهرة ١٩٧٠ .
- روذشتين ، تيودور ، تاريخ مصر ، تعريب علي احمد شكري ، القاهرة ١٩٢٧ .

- زكي مجاهد ، الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجريـة (١٣٠١ – ١٣٦٥ هـ / ١٨٨٣ – ١٩٤٦ م) اربعة اجزاء ، القاهرة ٤٩–١٩٦٣ .
- سامي عزيز ، الصحافة الانجليزية وموقفها من الاحتلال الانجليـزي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- سسل ، لورد ادورد ، اوقات فراغ موظف مصري ، تعـريب محمـد التابعي ، القاهرة ، ١٩٢٢ .
- سنية قراعة ، نمر السياسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- شهدي عطية الشافعي، تطور الحركةالوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- صالح عيسى السوداني ، الاسرار السياسية لابطال الثورة المصريـة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- صبحي وحيدة ، في اصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- صبري ابو المجد ، امين الرافعي ، كتـاب الجمهورية (٣٣) القاهـرة ديسمبر ١٩٧١ .
- صلاح الدين ذهني ، مصر بين الاحتلال والثورة ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- عباس حافظ ، مصطفى النحاس او الزعامـة والزعيـم ، القـاهرة ، ١٩٣٧ .
- عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- عبد الحميد سالم ، الزعيم الخالد ، الاسكندرية ، ١٩٣٥ .
- عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ، دوره في السياسـة العربيـة حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧١ .
- عبد الرحمن الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، جزءان في مجلد واحد (تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ – ١٩٢١) الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الاول، القاهرة، ١٩٥٩ .
- عبد الصبور مرزوق ، الخطابة المصرية في عهـد الاحتلال ، القاهـرة ، ١٩٦٧ .
- عبد العزيز البشري ، في المرآة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

ـ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
ـ عبد اللطيف حمزة ، ادب المقالة الصحفية في مصر ، الجزء السابع ، امين الرافعي ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
ـ عبد اللطيف حمزة ، ادب المقالة الصحفية في مصر ، الجزء الثامن ، عبد القادر حمزة في جريدتي الاهالي والبلاغ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
ـ عبدالله العزباوي ، حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ، رسالة لنيل درجة الماجستير بكلية الآداب جامعة عين شمس . غير منشورة .
ـ عبد المنعم الغزالي ، تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٨ .
ـ علي عبد الرازق ، من آثار مصطفى عبد الرازق ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
ـ فحي رضوان ، طلعت حرب ـ بحث في العظمة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
ـ فتحي رضوان ، مشهورون منسيون ، كتاب اليوم (٢٧) القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٠ .
ـ كريم ثابت ، الملك فؤاد ، ملك النهضة ، القاهرة ١٩٤٤ .
ـ كولومب ، مارسيل تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٢ .
ـ كيرك ، جورج ، موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري، الالف كتاب (١١٤) القاهرة .
ـ لوكاز هيرزويز ، المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ، ١٩٧١ .
ـ محمد ابراهيم الجزيري ، سعد زغلول ، كتاب اليوم ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٥٤ .
ـ محمد احمد انيس ، ثورة ١٩١٩ ، وحزب العمال البريطاني ، مقال في مجلة الهلال، عدد ١٠ ، السنة ٧٢ في ١٩٦٤/١٠/١ ، (من ص ٢٠ ـ ٢٩).
ـ محمد احمد انيس ، دراسة في المجتمع المصري . (مجلة الكاتب ، أعداد من ٥١ حتى ٥٦ ، يونيه الى نوفمبر ١٩٦٥) .
ـ محمد اسماعيل البحيري ، عبرات الشرق على الزعيم المغفور له سعد زغلول باشا ، القاهرة ١٩٢٧ .

- محمد السوادي ، البرلمان في الميزان ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- محمد بهى الدين بركات ، صفحات من التاريخ ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف (٦) القاهرة ، يناير ١٩٥٥ .
- محمد شفيق ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- محمد فهمي لهيطة ، تاريخ فؤاد الاول الاقتصادي ، مصر في طريق التوجيه الكامل ، الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٤٦ .
- محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- محمد مصطفى صفوت ، مصر المعاصرة ، الالف كتاب (٢٤٠) القاهرة ١٩٥٩ .
- محمود زايد ، نشأة حزب الوفد المصري ، مجلة البعث ، عدد فبراير ١٩٦٣ ، بيروت .
- محمود سليمان غنام ، المعاهدة المصرية الانجليزية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- محمود سليمان غنام ، اضواء على احداث ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- مصطفى امين ، عمالقة واقزام ، كتاب اليوم (٥) القاهرة ، يوليه ١٩٥١ .
- موروا ، اندريه ، حياة دزرائيلي ، تعريب حسن محمود ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٣ .
- وليمز ، سنيتو ، بريطانيا والدول العربية ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٥٢ .

ب ــ الاجنبيــة

— Afaf Lutfi al-Sayyid, Egypt and Cromer, a Study in Anglo-Egyptian Relations, London, 1968.

— Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.

— Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt (1800-1950), London, 1962.

— Ben-Horin, E., The Middle East; Crossroads of History, New York, 1943.

— Boktor, A., School and Society in the Valley of the Nile, Cairo, 1936.

— Bredemier and other, The Analysis of Social System, Holt & R. & W., 1965.

— Bullard, R., The Middle East, 3rd. edt., London, 1958.

— Bullock, A., The Life and Times of Ernest Bevin, Vol. I, London, 1960.

— Carr, E.H., The Foreign Policy of Britain from 1918 to Sept. 1939., London, 1939.

— Chirol, V., The Egyptian Problem, London, 1920.

— Dicey, E., The Egypt of the Future, London, 1907.

— Elgood, P.G., The Transit of Egypt, London, 1928.

— Fabunmi, L.A., The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, a case study in Power Politics, London, 1964.

— Fina Gued Videl, Safia Zagloul, Le Caire.
— Galatoli, A., Egypt in Midpassage, Cairo, 1950.
— Harris, M., Egypt Under the Egyptians, London, 1925.
— Holt, P.M. (edited by), Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.
— Issawi, Charles; Egypt at Mid-Centudy, O.U.P., London; 1954.
— Kedourie, E., The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies, London, 1970.
— Lacouture, J. & S., Egypt in Transition, London, 1958.
— Lacqueur, W., Communism and Nationalism in the Middle East, London, 1956.
— Lacqueur, W., The Soviet Union and the Middle East, New York, 1959.
— Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954.
— Lenczowski, G., The Middle East in World Affairs, 3rd. ed. New York, 1962.
— Little, T., Egypt, London, 1958.
— Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, Vol. I, London, 1933.
— Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, Vol. II, London, 1934.
— Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953., London, 1954.
— Marshall, J.E., The Egyptian Enigma (1890-1928), London, 1928.
— Medlicott, W.N., British Foreign Policy Since Versailles, 1919-1939, London, 1940.
— Newman, E.W.P., Great Britain in Egypt, London, 1928.
— Royal Institute of International Affairs (R.I.I.A.), The Middle East, a Political and Economic Survey, 2nd. edt., London, 1954.
— R.I.I.A., Great Britain and Egypt, 1914-1936, London, 1936.
— Rifaat, M., The Awakening of Modern Egypt, London, 1947.
— Russell, Sir Thomas, Egyptian Service, 1902-1946, London, 1949.

— Sabry, M., La Révolution Egyptienne, II parties, Paris, 1919-1921.
— Safran, N., Egypt in Search of Political Community, London, 1961.
— Silberman, Charles, Crisis in Black and White, New York, 1964.
— Storrs, R., Orientations, London, 1937.
— U.S.S.R., Academy of Sciences; A History of Africa, 1918-1967, Moscow, 1968.
— Van Den Bosch, B., Vingt années d'Egypte, Paris, 1932.
— Vatikiotis, P.J., The Modern History of Egypt, London, 1969.
— Vatikiotis, P.J., (ed. by) Egypt Since the Revolution, London 1968.
— Wavell, V., Allenby in Egypt, London, 1944.
— Weigall, A., A History of Events in Egypt from 1798-1914, London, 1915.
— Wingate, Sir Ronald, Wingate of the Sudan, the life and times of General Sir Reginald Wingate Maker of the Anglo-Egyptian Sudan, London, 1955.
— Young, G., Egypt, 2nd. Impression, London, 1930.
— Youssef, A., Independent Egypt, London, 1940.
— Zayid, M. Y., Egypt's Struggle for Independence, Beirut, 1965.

المحتويات